



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٩٥٣

البَابُ الثَّانِي

دراسة اقوال الحافظ الذهبي النفدي في الحديث وأئمة المخرج والسند

الفصل الأول

دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في الحديث

المبحث الأول نقد الأحاديث أولاً : نقد السند

أورد الذهبي في كتابه جملة صالحة من الأحاديث وتعقبها ببيان درجتها، ونقدَهَا بالنظر إلى سندها ومتنها ، ومن مظاهر عنايته بنقد أسانيد الأحاديث التي ساقها في كتابه أنه بيّن درجة الإسناد من الصحة أو الحسن أو الضعف وذكر ما في بعض الأسانيد من انقطاع وارسال .

ومن اصطلاحاته وألفاظه التي أطلقها في نقد الأسانيد والحكم عليها ، الاصطلاحات والألفاظ الآتية :

- ١ - إسناد صحيح ، أو صحيح الإسناد ^(١) صحيح الإسناد ولم يخرجوه ^(٢)
- ٢ - إسناد ثابت ، قوى الإسناد ، إسناده قوى ^(٣) ، قوى ^(٤)
- ٣ - جيد الإسناد ، إسناده جيد ^(٥)
- ٤ - صالح الإسناد ، إسناده صالح ^(٦) ، صالح الإسناد ولم يخرجوه في الكتب الستة ^(٧)
- ٥ - إسناده حسن ، حسن الإسناد ^(٨)
- ٦ - إسناده نظيف ^(٩)
- ٧ - إسناده وسط ^(١٠)

(١) سير أعلام النبلاء : ٢ / ٦٧ و ١٧٨ و ٤٣٣ / ٣ ، ٢٨٥ و ٣٤٤ و ٥٣٧ / ٤ ، ٤٧ - ١٨ / ١٠ ، ٣٨٢ / ٦

(٢) المصدر السابق ٢ / ٦٧ و ١٧٨

(٣) المصدر السابق ٤ / ١٢٥

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٩١ و ٣٥٣ ، ٢ / ٤١٢ ، ٣ / ٥٩ و ٢٥٨ و ٢٨٧ و ٣١٩ و ٤١٥ و ٤٧٨ / ٤ و ٤٩٠ ، ٥ / ٤١٢ ، ٨ / ٣٢٣ ، ٩ / ٤٠١ ، ١٥ / ٤٩٢

(٥) المصدر السابق ١ / ٦٨ و ٣٤١ و ٥٣٢ ، ٢ / ٨٩ ، ٧ / ٨٤ ، ٩ / ٣٧٤ و ٥٢٨

(٦) المصدر السابق ١ / ٢٦ و ٢٩٣ و ٥٨٣ ، ٢ / ٩٢ و ١٤٧ و ٩١ و ٢٢١ و ٢٢٩ - ٢٨٤ / ٦ ، ٨ / ٢١١ ، ٩ / ٣٨ ، ١٠ / ٢٢٣ و ٢٦٩ ، ١٥ / ٥٠٩

(٧) المصدر السابق ٤ / ١٩٣ ، ٧ / ٣٨٤

(٨) المصدر السابق ٢ / ٩٤ و ٥٩٣ ، ٣ / ٢٨٩ و ٣٢٢ ، ٤ / ٣٣٩

(٩) المصدر السابق ٤ / ٣٨٢ ، ٨ / ٣٢٥

(١٠) المصدر السابق ١ / ٥٤٢ ، ٣ / ١١٢



٨ - في إسناده مقال ^(١)، إسناده ليس بالقوى ^(٢)، ليس إسناده بذلك ^(٣)، ليس إسناده هــا
بالقائم ^(٤).

٩ - إسناده لين ^(٥).

١٠ - إسناده ضعيف، ضعيف الإسناد ^(٦).

١١ - إسناده واه، واهي الإسناد ^(٧).

١٢ - إسناده مظلم ^(٨)، إسناده تالف ^(٩).

كما بين ما في الأسانيد من انقطاع، وأطلق الاصطلاحات والالفاظ الآتية :

إسناده منقطع، فيه انقطاع، رواية منقطعة، خبر منقطع، في مسنده انقطاع ^(١٠).

صالح الاسناد لكن فيه انقطاع ^(١١)، سميد عن أبي منقطع ^(١٢)، لانعلم مالكا اجتمع بيحيى

أبن أبي كثير ولو جرى ذلك لكان يروي عنه، ولكن من كبراء مشيخه مالك ^(١٣)، معضل ^(١٤).

(١) المصدر السابق ٣/٣٧٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٩٩.

(٣) المصدر السابق ٢/١٢٥.

(٤) المصدر السابق ٤/٢٧١.

(٥) المصدر السابق ١/٣٥٩، ٢/١١٦ و ١٨٦/٣، ١٥٧ و ٣٤٠، ١٢/١٦٠، ٢٢/١٦٢.

(٦) المصدر السابق ١/١٧٣، ٢/٩٩ و ٣٤٣ و ٣٧٩ و ٣٤٤٨، ٣/٤٤١، ٤/٣٣ و ٧١.

(٧) المصدر السابق ١/٣٦٢ و ٤٤٦، ٢/٥٥ و ٨١ و ٨٤ و ٩١ و ٢٢٤ و ٢٤٦ و ٢٥٩

و ٤١٠، ٥/٩٣، ١٣/٥٥٧، ١٤/٤٣٢، ١٥/٣١، ٢٣/٥٧٩.

(٨) المصدر السابق ٢/٤١ و ٤٤/٣، ٤٩ و ٢٧٦، ٤/٣١ و ٥٤٦، ٥/٤٣، ٧/٢٥١

و ٤٧٦، ١٧/١١٤ و ٢٢٧.

(٩) المصدر السابق ٤/٣٩٣.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١/٩٦ و ٩٩ و ١٢٦ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٦٩ و ٢٥٢ و ٢٩٤ و ٢٩٥
و ٤٠٨ و ٤١٦، ٢/٨٨ و ١١٣ و ١٨٦ و ٣٧٩، ٣/١١ و ١٢٦ و ٢٠٩ و ٢٣١، ٨/٥٢٨.

(١١) المصدر السابق ٢/١٤٧.

(١٢) المصدر السابق ٤/٢٢٠.

(١٣) المصدر السابق ٨/٢٥.

(١٤) المصدر السابق ٣/٤٩٧ وانظر مبحث "فوائد تتعلق بالساعات واللقاء والاتصال والانقطاع".

وذكر أيضاً ما في الأسانيد من إرسال ، وأطلق الألفاظ الآتية :

في إسناده إرسال ^(١) ، مرسل ^(٢) ، ومراسيل سعيد محتج بها ^(٣) ، مرسل ومعناه صحيح ^(٤) ، مرسل جيد ^(٥) ، مرسل ضعيف ^(٦) ، إسناد واه مرسل ^(٧) ، مرسل قوي الإسناد ^(٨) ، فيه إرسال بين مسروق ومعاذ ^(٩) .

ويجتمع الإرسال والانقطاع في السند في آن واحد ، فيبين الذهبي ذلك ، مثل قوله

فيه إرسال وانقطاع ^(١٠) ، هذا خبر فيه إرسال وفيه انقطاع لأن أبا سلام لم يلق كعباً ^(١١) .

ثانياً : نقد المتن

اعتنى الأئمة المحدثون بنقد متون السنة ، ونهجوا في ذلك مسالك متعددة ، وذلك بعرض الروايات الواردة في حديث واحد بعضها على بعض ، وكذلك باستعمال المعلومات التاريخية في نقد متن الحديث ، وهذا المسلك من أقوى المسالك في النقد . ومن مناهجهم في النقد لمتن الحديث النظر إلى لفظه ومعناه فإن كان ركيكاً سمجاً ، كان ذلك دليلاً على عدم صحته ، وكذلك إذا كان مخالفاً للأمر الشرعية ، أو مشتملاً على أمر مستحيل ^(١٢) .

(١) المصدر السابق ٦٣/١ و ١٢٩ و ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق ١١٤/٢ و ١٦٧ و ٥١٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٢١/٤ .

(٤) المصدر السابق ٥٣٩/١ .

(٥) المصدر السابق ٥٤٣/٤ ، ٢٨٧/٧ .

(٦) المصدر السابق ٣٧٨/١٨ .

(٧) المصدر السابق ٢٢٤/٢ .

(٨) المصدر السابق ١١٥/٤ و ٣٩٢ و ٤٠٣ و ٤٧٨ .

(٩) المصدر السابق ٥٢٨/٩ .

(١٠) المصدر السابق ٥٢٨/٩ ، ٢٣٧/١٠ ، ٣٧٨/١٨ .

(١١) المصدر السابق ٢٣٧/١٠ .

(١٢) انظر : المنار المنيف لابن القيم ، وهو خير ما ألف في دراسة الضوابط الاجمالية والتفصيلية لمعرفة الأحاديث الموضوعة بالنظر إلى المتن وانظر أيضاً : مقاييس نقد متون السنة للدكتور سفر الدميني ص ١٠٩ - ٢٦١ ، وكتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً .

للدكتور محمد لقمان السلفي ص ٣٠٩ - ٤١٥ .

وقد رتد الحافظ الذهبي كثيراً من الأحاديث بالنظر إلى نكارة متنها وغبابة ألفاظها
ومن أمثلة ذلك :

ذكر في ترجمة الإمام الحافظ المفسر الشهيد ، سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أوحى
الله إلى محمد صلى الله عليه وسلم أني قد قتلت ببيحي بن زكريا سبعين ألفاً ، واني قاتلت
بابن ابنك سبعين ألفاً ، وسبعين ألفاً قال عقبه : " هذا حديث نظيف الإسناد ، منكر اللفظ ^(١)
وقال أيضاً : " في إسناده إرسال ، وفي لفظه نكارة ^(٢) وقال عن حديث ثالث : " إسناده -
ضعيف والمتن منكر ^(٣) وعن حديث رابع : " نظيف الإسناد غريب المتن . ^(٤)

ومن أمثلة النقد باستعمال التاريخ :

- ١ - قال الذهبي في ترجمة عثمان بن مظعون رضي الله عنه : " قال عثمان بن مظعون : -
لأشرب شراباً يذهب عقلي ، ويضحك بي مَنْ هو أدنى مني ، ويحملني على أن أنكح كريمتي
فلما حرمت الخمر ، قال : تبالها ، قد كان بصري فيها ثاقباً .
قال الذهبي عقب هذه الرواية : " هذا خبر منقطع ، وإنما حُرمت الخمر بعد موته ^(٥)
- ٢ - وفي ترجمة عبد الله بن سهيل بن عمرو الذي استشهد يوم اليمامة : " وذكر الواقدي
قال : لما جَحَّ أبو بكر بالناس قبل حَجَّة الوداع ، لقيه سهيل بن عمرو رضي الله عنه فقال : بلغني
يا أبا بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يشفع الشهيد لسبعين ^(*) من أهله " فأرجو
أن يبدأ عبدُ الله بي .
قال الذهبي عقب هذه الرواية : " فهذا لا يستقيم ، لكن قاله - إن كان قاله - لما استشهد
سنة اثنتي عشرة باليمامة ^(٦)

(١) سير ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) سير ١ / ٦٣ .

(٣) سير ٣ / ٢٥٤ .

(٤) سير ٨ / ٥٦ .

(٥) سير ١ / ١٥٥ وانظر : الفتح ٨ / ٢٧٩ و ١ / ٣١ .

(٦) سير ١ / ١٩٣ - ١٩٤ .

(*) أخرجه أبو داود (٢٥٢٢) في الجهاد باب الشهيد يشفع عن أبي الدرداء .

٣ - وفي ترجمة السيدة عائشة رضي الله عنها ذكر الذهبي عن يزيد بن عياض، عن هشام ابن عروة عن أبيه قال : " دخل عُيَيْنَةُ بن حصين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة ، وذلك قبل أن يضرب الحجاب . فقال : مَنْ هذه الحميراء يا رسول الله ؟ قال : هذه عائشة بنت أبي بكر . قال : أفلا أنزل لك عن أجمل النساء ؟ قال : لا قلما خرج ، قالت عائشة : من هذا يا رسول الله ؟ قال : هذا الاحمق المطاع في قومه .

قال الذهبي في نقد هذه الرواية: "هذا حديث مرسل، ويزيد (بن عياض)، مشهور، وما أسلم عِيْنُهُ إلا بعد نزول الحجاب." (١)

٤ - وفي ترجمة السيدة عائشة أيضاً : "أحمد في مسنده : حدثنا عثمان بن عمر ، حدثنا
يونس الأيلي ، حدثنا أبو شداد ، عن مجاهد ، عن أسماء بنت عميس قالت : كنت صاحبة عائشة
التي هيأتها وأدخلتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعي نسوة . . . الحديث وقال
عقبة : " هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من طريق أبي شداد ، وليس بالشهور قد روى عنه ابن
جريح أيضاً ، ثم هو خطأ ، فإن أسماء ، كانت وقت عرس عائشة بالحبشة مع جعفر بن أبي طالب ،
ولا نعلم لمجاهد سماعاً عن أسماء ، أو لعلها أسماء بنت يزيد ، فإنها روت عجز هذا الحديث ^(٢)
٥ - وفي ترجمة معاوية : "عن جعفر أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم سفر جل ، فأعطى
معاوية منه ثلاثاً . وقال : " القنى بهن في الجنة ، قلت : وجعفر قد استشهد قبل قدوم معاوية
سليماً " ^(٣)

وقد انتهج الحافظ الذهبي هذا المقياس النقدي باستعمال التاريخ في نقد كثير من الأخبار التاريخية والحكايات والأقوال. (٤)

كما سلك الذهبى فى نقده للفتون بمخالفتها للروايات المعروفة، واشتمال متن الحديث على خلاف الأمور الثابتة ومن أمثلة ذلك :

(۱) سیر ۲/۱۶۷

(٢) سير ١٧٣/٢ وانظر المسند ٤٣٨/٦ و ٤٥٢ و ٤٥٣.

(۲) سپر ۱۳۰/۳

(٤) انظر: سيرة اعلام النبلاء (١/ ٢٧٦ - ٢٧٧ و ٣٥٢، ٢/ ٢٠٨ و ٢١٠، ٩/ ٥٠٧٧ و ٥١١٧).

REF ID: A66577

0023-2936 10, 11/87, 278/13, 017, 997-999

١١/١١، وانظر مبحث: "النقد باستعمال التاريخ" في مقدمة الرسالة ص ١٠٥-١١٣.

١ - قال في ترجمة الصحابي سعيد بن زيد : " حديث مشترك ، وهو منكر جداً . رواه الطبراني في " المعجم الكبير " وفيه ذكر مؤاخاة أبي بكر وعمر ، وعثمان وابن عوف ، وطلحة والزبير ، وسعد وعمار ، وسلمان وأبي الدرداء في مكة .

قد ذهب بعد ذكر الحديث بطولية : " والمحفوظ أنه أخى بين المهاجرين والأنصار ليحصل بذلك مؤثرة ومعاونة لهؤلاء بهؤلاء " (١)

٢ - وفي ترجمة بقرية بن الوليد : " عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " الشَّبَاب أربعة : أنا سابق العرب ، ولال سابق الحبشة ، وصهيب سابق الروم ، وسلمان سابق الفرس " (٢) هذا حديث منكر فرد ، والأظهر أن بلالاً ليس بحشي ، وأما صهيب فعربي من النمرين قاسط (٣)

٣ - وفي ترجمة نصر بن علي الجهضمي البصري الصغير : " عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني نصر بن علي الجهضمي ، أخبرني علي بن جعفر بن محمد ، حدثني أخي موسى ، عن أبيه (جعفر) ، عن أبيه (محمد) ، عن علي بن حسين ، عن أبيه (حسين) ، عن جده (علي) أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد حسن وحسين ، فقال : " من أحبني - وأحب هؤلاء - وأباهما وأمهما ، كان معي في درجتي يوم القيامة " (٤)

قلت : هذا حديث منكر جداً . . . وفي رواية الخبر إلا شقة ، ما خلا علي بن جعفر فلعله لم يضبط لفظ الحديث ، وما كان النبي صلى الله عليه وسلم من حبه وثقت فضيلة الحسينين ليجعل كل من أحبهما في درجته في الجنة ، فلعله قال : فهو معي في الجنة .

وقد تواتر قوله عليه السلام : " المرء مع من أحب " (٥)

(١) سير ١٤٣/١

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٨٥/٣ من حديث أنس بن مالك .

(٣) سير ٥٣٠/٨

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٧٧/١ ، وأخرجه الترمذی (٣٧٣٣) من طريق نصر بن علي بهذا الإسناد وقال : حسن غريب لا نعرفه من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه .

(٥) سير ١٣٥/١٢ وحديث : " المرء من أحب " أخرجه الشيخان عن أبي موسى ، والترمذی (٣٣٨٧) عن صفوان بن عسال ، وأحمد عن جابر وابن مسعود وأبي هريرة . وانظر الأزهار المتفائلة

ثالثاً: علل الحديث

بين الحافظ الذهبي في نقده للأحاديث ما يتعلق بها من علل ، ومعرفة العلل من أهم أنواع علوم الحديث ، حتى قال الحاكم النيسابوري : " معرفة علل الحديث ، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتمديد " (١) وقد عرّف ابن الصلاح الحديث بالمعلل بقوله : هو الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أنّ ظاهرة السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر " (٢) وقد بين الذهبي تلك العلل في الأحاديث وبين مالها أثر في قبول الحديث أو رده . ومن شواهد ذلك :

١ - قال في ترجمة أم المؤمنين جويرة بنت الحارث : " همام وغيره ، عن قتادة ، عن أبي أيوب الهجري ، عن جويرة بنت الحارث : أنّ النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة ، وهي صائمة ، فقال لها : أصمت أمي ؟ قالت : لا . قال : أتودين أن تصومي غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطري " (٣) رواه شعبة ، وله علة غير مؤثرة ، رواه سعيد عن قتادة ، عن ابن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو " (٤)

٢ - في ترجمة محمد بن الوليد الزبيدي : ساق بسنده من طريق محمد بن حرب ، حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي ، أنبأنا الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة رض الله عنها ، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية ، في وجهها سفعة فقال : " استرقوا لها فإن بها النظرة " (٥) قال الذهبي عقب ذكره الحديث : " متفق عليه من

(١) معرفة علوم الحديث ص ١١٢ وانظر دراسة موسعة عن العلل ، كتاب العلل في الحديث للدكتور همام عبد الرحيم سعيد .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨١ ، وتعريف ابن الصلاح قاصر على ذكر علة الاسناد ، ولم يشمل علة المتن ، وهي لا تقل أهمية عن الاسناد .

(٣) أخرجه البخاري ٢٣٢/٤ في الصوم ، باب صوم يوم الجمعة

(٤) سير ٢٦٤/٢ . وقال الحافظ في الفتح ٢٣٤/٤ : اتفق شعبة وحماد عن قتادة على هذا

الاسناد ، وخالفهما سعيد بن أبي عروبة ، فقال : عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن

عبد الله بن عمرو بن العاص . ، والراجح طريق شعبة لمتابعة همام وحماد بن سلمة له انتهى .

(٥) أخرجه البخاري ١٩٩/١ في الطب ، باب رقية العين ، ومسلم (٢١٩٧) في السلام والسفعة : سواد في الوجه .

طريق محمد بن حرب، وقد تابعه عليه عبد الله بن سالم، عن الزبيدي . وله علة لا تأشهر لها إن شاء الله ، فرواه عُقيل عن الزهري ، عن عروة مرسلًا * (١)

٣ - في ترجمة هشام بن حسان : ساق بسنده عن هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن عبد الله بن مفضل ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " نَهَى عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَيًّا " (٢) قَالَ عَقِبُهُ : أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ . وَلَهُ عِلَّةٌ ، فَقَدْ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا ، وَرَوَاهُ بَشَرُ ابْنِ الْمُفَضَّلِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ قَوْلَهُمَا ، وَهَذَا أَقْوَى * (٣)

٤ - وفي ترجمة مِسْمَرِ بْنِ كِدَامَ : ساق بسنده إلى محمد بن بشر، عن مسمر، عن قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حَتَّى تَوَرَّجَتْ قَدَمَاهُ " قَالَ الْذَّهَبِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ الْحَدِيثَ : " اِخْتَلَفَ عَلَى مِسْمَرَ فِي إِسْنَادِهِ " ثُمَّ ساق بإسناده إلى أَبِي قَتَادَةَ الْحِرَانِيِّ عَنْ مِسْمَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ حَتَّى تَفْطُرَ قَدَمَاهُ . فَقِيلَ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ غُفِّرَ لَكَ مَا تَقْدِّمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ؟ قَالَ : أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا "

ثم قال بعد إيراد الطريق الثاني : " تفرد به عبد الله بن واقد ، أبو قَتَادَةَ الْحِرَانِيِّ هَكَذَا . وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَرَ الْعَبْدِيِّ عَنْ مِسْمَرَ عِلَّةٌ لَهُ . وَقَدْ رَوَاهُ خَلَادُ بْنُ يَحْيَى وَجَمَاعَةٌ عَنْ مِسْمَرَ فَقَالَ : عَنْ زِيَادَةَ بْنِ عِلَاقَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " (٤)

٥ - وفي ترجمة زائدة بن قدامة الكوفي : ساق بسنده إلى زائدة عن عبد الملك بن عيسى

(١) سير ٦ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) أخرجه أحمد ٨٦ / ٤ ، وأبو داود (٤١٥٩) ، والترمذي في الجامع (١٧٥٦) ، والشَّامِلُ (٣٤) ، والنسائي (٥٠٥٥) والغُب : أَنْ يَتَشَطَّ يَوْمًا وَيُدْعَ يَوْمًا .

(٣) سير ٦ / ٣٦٣ .

(٤) سير ٧ / ١٧١ - ١٧٢ . والحديث من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن مسمر رَوَاهُ — البخاري ١٢ / ٣ في التهجد ، ومن طريق خلاد بن يحيى عن مسمر ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ٢٦١ / ٨ في كتاب التفسير كلاهما من طريق مسمر عن زياد بن عِلَاقَةَ قَالَ : سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ . . . الْحَدِيثَ .

عن ابن أبي ليلى ، عن معاذ قال : جاء رجل فقال : يا رسول الله : رجل لقي امرأة فصنع
 بها ما يصنع الرجل بامرأته ، إلا أنه لم يجامعها . قال : فأنزل الله تعالى : (أقم الصلاة طَرْفَيْ
 النهار . . .) الآية ^(١) قال الذهبي عقب ذكر الحديث : أخرجه الترمذى والنسائى ، من
 حديث زائدة وعلمته أن شعبة رواه عن عبد الملك فأرسله ، لم يذكر معاذاً ، وعبد الرحمن ما أدرك .
 معاذاً ^(٢) .

٦ - وفي ترجمة سعيد بن عبدالعزيز التتوخي الدمشقي : أورد بسنده إلى أبي زرعة ،
 حدثنا أبو مسهر ، حدثني سعيد ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لمطوية : " اللهم اجعله هادياً مهدياً ، وأهده ،
 واهد به " ^(٣) . وفيه حدثنا عبدان ، حدثنا علي بن سهل الرملى ، حدثنا الوليد بن مسلم ،
 حدثنا سعيد عن يونس ، هو ابن ميسرة ، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة أنه سمع النسيبي
 صلى الله عليه وسلم وذكر معاوية فقال : " اللهم اجعله هادياً مهدياً ، وأهد به " فهذه علوة
 الحديث قبله ^(٤) . يريد أن الوليد بن مسلم رواه عن سعيد بن عبدالعزيز مخالفاً أبا مسهر
 فى شيخه ، فشيوخ سعيد فى رواية الوليد يونس بن ميسرة ، وشيوخه فى رواية أبي مسهر ربيعة
 ابن يزيد .

٧ - وفي ترجمة الإمام عبد الله بن المبارك : ساق بسنده إلى عبد الله بن المبارك ، عن
 يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري ، عن سهل بن سعد الساعدي ، عن أبي بن كعب ، قال :
 إنما كانت الفتيا فى الماء من الماء رخصة فى أول الإسلام ، ثم نهى عنها . قال عقبه : " أخرجه
 الترمذى عن أحمد بن منيع ، عن ابن المبارك ، ورواته ثقات ، لكن له علوة لم يسمعه ابن شهاب
 (١) سورة هود ، آية ١١٤ .

(٢) سير ٣٧٨/٧ . والحديث أخرجه الترمذى فى تفسير سورة هود (٣١١٣) وقال : هذا
 حديث ليس بإسناده بمتصل ، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ . . . والرواية
 المرسلة أخرجه ابن جرير فى التفسير ١٣٦/١٢ من طريقين عن شعبة . وللحديث
 طرق وشواهد أخرى ، وانظر تفسير ابن كثير ٤٦٢/٢ - ٤٦٤ .

(٣) أخرجه أحمد ٢١٦/٤ ، من طريق الوليد بن مسلم ، والترمذى (٣٨٤٢) فى المناقب
 من طريق أبي مسهر ، كلاهما عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن
 ابن عميرة الأزدي ، وقال الترمذى : حسن غريب .
 (٤) سير ٣٧/٨ - ٣٨ .

من سهل (١) .

٨ - وفي ترجمة محمد بن عبد الله الزبيري : أورد بسنده عن أبي أحمد الزبيري ، حدثنا سفيان ، عن أبيه ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن لكل نبيٍّ وليًّا ، وإنَّ وليَّ إبراهيم عليه السلام " قال الذهبي بعد إيراده : " غريب جداً ، أخرجه الترمذي عن شيخ له ، عن أبي أحمد ، وله علة ، فرواه وكيع وأبو نعيم ، عن سفيان بإسقاط مسروق منه " (٢) .

رابعاً: الأحاديث المتواترة .

قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في " توجيه النظر " : " التواتر في اللفظة : التابع ، تقول : وارتت الكتب فتواترت إذا جاء بعضها في إثر بعض وترأ وترأ من غدير انقطاع ، والمواترة المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة ، ولا فهي مداركة ومواصلة . . وتواتر الخبر مجيء الخبرين به واحداً بعد واحد من غير اتصال . وفي الاصطلاح : " الخبر المتواتر ، هو خبر عن محسوس أخبر به جماعة بلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه . وخرج بما ذكر ثلاثة أشياء : (أحدها) : الخبر عن غير محسوس كالخبر عن حدوث العالم وكون العدل حسناً والظلم قبيحاً ، (وثانيها) : الخبر الذي أخبر به واحد ، (وثالثها) : الخبر الذي أخبر به جماعة لم يبلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه ، وإن دلت قرائن الأحوال على صدقهم " (٣) .

(١) سير ٣٨٠ / ٨ - ٣٨١ . والحديث أخرجه الترمذي في الطهارة (١١٠) باب ما جاء

في أن الماء من الماء . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ٤٩ / ١ : وجزم موسى بن هارون والدارقطني بأنَّ الزهري لم يسمع من سهل .

(٢) سير ٥٣١ / ٩ - ٥٣٢ . والحديث أخرجه الترمذي (٢٩٩٥) ، وانظر هامش سير النبلاء ٥٣٢ / ٩ ففيه فوائد .

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ، للعلامة الجزائري ص ٣٣ - ٣٤ وانظر شرح التعريف ومساائل مهمة تتعلق بهذا البحث فيه ص ٣٤ - ٣٥ و ٣٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، و ٤٦ -



وقد ذكر الحافظ الذهبي بعض الأحاديث ونس على تواترها .

١ - في ترجمة الصحابي الكبير الشهيد سعد بن معاذ ، قال الذهبي : " وقد تواتر

عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ الْمَرْءَ اهْتَزَلَمَتْ سَعْدٌ فَرَحاً بِهِ " (١)

٢ - وفي ترجمة الصحابي الكبير عمار بن ياسر رضى الله عنه ، قال الذهبي : " حديث

" تقتلك الفئة الباغية " وفي الباب عن عدة من الصحابة ، فهو متواتر " (٢)

٣ - وفي ترجمة الإمام السيد الحسن بن علي بن أبي طالب ريحانة رسول الله صلى الله

عليه وسلم وسيطه ، وسيد شباب أهل الجنة : قال الذهبي : " وفي الجعديات لفضيل بن

مرزوق عن عدي بن ثابت ، عن البراء ، قال النبي صلى الله عليه وسلم للحسن : " اللهم

إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه " . . وفي ذلك عدة أحاديث فهو متواتر " (٣)

٤ - وفي ترجمة نصر بن علي الجهضمي البصري الصغير : قال الذهبي : " وقد تواتر

قوله عليه السلام : " المرء مع من أحب " (٤)

* * *

(١) سير ٢٩٢ / ١ وقد ذكر الذهبي في ترجمة سعد رواية هذا الحديث عن عدة من

الصحابة منهم أبو سعيد الخدري ، وجابر بن عبد الله ، ورميثة ، وأسما بنت يزيد ،

وأنس ، وابن عمر ، وحذيفة ، وانظر : نظم المتناثر في الحديث المتواتر " ص ٢٦ .

(٢) سير ٤٢١ / ١ وقد ذكر الذهبي في ترجمة عمار عدة طرق لهذا الحديث من حديث

أبي سميد ، وعمر بن العاص ، وأم سلمة ، وأبي قتادة ، وعثمان ، وانظر : " نظم

المتناثر في الحديث المتواتر " ص ٢٦ حيث ذكره عن واحد وثلاثين صحابياً .

(٣) سير ٢٥٠ / ٣ - ٢٥١ وقد ذكر الذهبي في ترجمة السيد الحسن هذا الحديث من

عدة طرق عن أسامة ، والبراء ، وأبي هريرة ، وانظر : " نظم المتناثر " للكتاني .

(٤) سير ١٣٥ / ١٢ . وقال السيوطي في " الأزهار المتناثرة " ص ٢٦ : أخرجه الشيخان

عن أبي موسى ، والترمذي عن صفوان بن عسال ، وأحمد عن جابر بن عبد الله ، وابن

مسعود ، وأبي هريرة ، والجزار عن علي ، والطبراني عن أبي قتادة ، وأبي سريحة ،

وعبد الله بن يزيد الحظمي ، وصفوان بن قدامة ، وعروة بن مضر الطائي ، ومعاذ

ابن جبل ، وأبي أمية الباهلي .

خامساً: الأحاديث الموضوعة

بيّن الذهبي في كتابه كثيراً من الأحاديث الموضوعة والأخبار الباطلة ، وكان يعبر عن ذلك بقوله : موضوع ، أو باطل ، أو شبه موضوع ، أو كأنه موضوع ، كما ذكر بعض النسخ (١) الموضوع (٥) .

ومن أمثلة ذلك :

١ - قال في ترجمة الصحابي الجليل أبي دجاجة : " وجرّز أبي دجاجة شيء لم يصح ما أدري من وضعه " (٦)

٢ - وقال في ترجمة العباس رضي الله عنه : " ويروى عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ، فَمَنْزِلِي وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْجَنَّةِ تَجَاهَيْنِ ، وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا ، مَوْءَمِنْ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ " . أخرجه ابن ماجه ، وهو موضوع ، وفي إسناده عبد الوهاب القرظي الكذاب " (٧)

٣ - وفي ترجمة السيدة عائشة : " وقد قيل ان كل حديث فيه : ياحميرا ، لم يصح " (٨) وأوهى ذلك تشعير الماء ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها : " لا تفعل ياحميرا " فإنه يسوثر البرص " فإنه خبر موضوع " (٩)

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١/٢٤٥ ، ٢/٨٦ و ٩٣ و ١٦٨ ، ٧/١٩٦ ، ٩/٢١٨ و ٢١٩ ، ١٨/٥٠٢ ، ٥٧٢ .

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٣٤٦ ، ١٨/٥٠٢ ، ٥٣٤ ، ٢٣/١٤٣ .

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٥٢١ ، ٦/١٣٢ ، ٨/٥٤٣ ، ٩/٥٧٤ ، ١١/١٣٨ ، ١٤/٥٤٦ .

(٤) انظر : المصدر السابق ٨/٢٤ .

(٥) انظر المصدر السابق ٨/٨٩ ، ٩/٣٩٢ - ٣٩٣ ، ١٠/٧٨ - ٧٩ .

(٦) سير ١/٢٤٥ ، وانظر تذكرة الموضوعات ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٧) سير ٢/٩٣ ، والحديث رواه ابن ماجه في " المقدمة " رقم (١٤١) .

(٨) في هذا الإطلاق نظر ، فقد أخرج النسائي في عشرة النساء (٦٥) من حديث عائشة قالت : دخل الحبيشة المسجد يلعبون ، قال لي : ياحميرا ، أتحيين أن تنظري

اليهم . . وانظر الفتح للحافظ ابن حجر ٢/٣٥٥ .

(٩) سير ٢/١٦٨ .

- ٤ - وفي ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص : " فأما ما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لعبد الله أن يقوم بالقرآن ليلة والتوراة ليلة ، فكذب موضوع ، قبح الله من افتراه " (١)
- ٥ - وفي ترجمة معاوية بن أبي سفيان ، أورد أحاديث في فضله وقال : فهذه أحاديث مقاربة ، وقد ساق ابن عساكر في الترجمة أحاديث واهية طَوَّلَ بها جداً * . ثم أورد بعض هذه الأحاديث وساق إحدى وعشرين حديثاً موضوعاً ووصفها بأنها أباطيل مختلقة ، وأنها أحاديث ظاهرة الوضع . (٢)
- ٦ - وفي ترجمة خُليد بن دَعْلَج المحدث البصري الضعيف : " ويروى عن علي بن مَعْمَر ، عن خُليد بن دَعْلَج ، عن قتادة ، عن أنس رفعه : " من أكل القثاء بلحم وقِيَ الجُذام " هذا كذب (٣)

ويعبر عن الأحاديث الموضوعة بأنها ملصقة بفلان ، ومن أمثلة ذلك :

- ١ - في ترجمة أبي سعد الإدريسي المتوفى سنة (٤٠٥) ساق بسنده إلى ابن أبي ذئب عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ رَئَى شَجَرَةً حَتَّى تَنْبُتَ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ قَائِمِ اللَّيْلِ ، صَائِمِ النَّهَارِ ، وَكَأَجْرِ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَهَرُهُ " هذا إسناد مظلم ، وستمّن لا يصح ، ألصق بابن أبي ذئب (٤)
- ٢ - في ترجمة الحاكم النيسابوري : ساق بسنده حديث مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما أحسن الهدية أمام الحاجة " قلت : هذا ملصق بمالك ، وقسّد حدث به الوليد الموقري أحد الضعفاء عن الزهري مرسلًا (٥)

(١) سير ٣ / ٨٦ .

(٢) سير ٣ / ١٢٧ - ١٣١ .

(٣) سير ٧ / ١٩٦ .

(٤) سير ١٧ / ٢٢٧ .

(٥) سير ١٧ / ١٧٢ - ١٧٣ .

كما يعبر عنها بقوله : باطل، ومن أمثلة ذلك :

١ - في ترجمة مسعود بن ناصر : ساق بسنده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تفكّهوا ، وكلوا البطيخ ، فإن حلاوته من الجنة " قال عقبه : هذا باطل ما تفوّ به أزهـر (السمان) قط . (١)

٢ - وقال في ترجمة الإمام ابن الصلاح : " وله مسألة ليست من قواعده شدّ فيها ، وهي صلاة الرغائب قواها ونصرها مع أنّ حديثها باطل بلا تردد ، ولكن له إصابات وفضائل " (٢)

ومن أمثلة أحكامه على الحديث بأنه شُبّه موضوع أو كأنه موضوع :

١ - في ترجمة سلمان الفارسي : " أورد حديثاً من طريق أبي اسماعيل الترمذی ، وإسحاق بن إبراهيم بن جميل . . . عن سلمان الفارسي قال : " كنت ممن ولد براهمرز وبها نشأت . . . " الحديث بطولة وقال عقبه : هذا الحديث شُبّه موضوع ، وأبومعاز مجهول ، وموسى (بن سعيد الراسبي) (٣)

٢ - وفي ترجمة أبي إسحاق الغزاري : ساق بسنده إلى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أدخل على مؤمن سروراً فقد سَرَّنِي ، ومن سَرَّنِي فقد اتَّخَذَ عند الله عهداً ، فلن تمسه النار أبداً " قال عقبه : " هذا حديث شُبّه موضوع مع لطافة إسناده ، وزيد هذا - زيد بن سعد - لم أجد له ذكرًا في دواوين الضعفاء ، والآفة منه (٤)

٣ - في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني : " وأقطع حديث له ما تفرّد به عنه الثقة أحمد بن الأزهـر في مناقب الإمام علي ، فإنه شُبّه موضوع ، وتابعه عليه محمد بن علي بن سفيان الصنعاني النجار ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن

(١) سير ١٨ / ٥٣٤ - ٥٣٥

(٢) سير ٢٣ / ١٤٣

(٣) سير ١ / ٥٢١

(٤) سير ٨ / ٥٤٣

عن ابن عباس، قال : نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي ، فقال : أنت سيد فـسـى الدنيا ، سيد فى الآخرة ، حبيبك حبيبي ، وجيبي حبيب الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدو الله ، فالويل لمن أبغضك بعدي " (١)

٤ - وفى ترجمة سليمان ابن بنت شرحبيل : " وله فى كتاب أبي عيسى الترمذى حديث الدعاء لحفظ القرآن ، يرويه عن الوليد بن مسلم ، قال حدثنا ابن جريج ، والحديث شبيه موضوع (٢) وقال فى ترجمة الوليد بن مسلم : " أنكر ماله حديث رواه عثمان بن سعيد الدارمي ، وأحمد ابن الحسن . . . عن ابن عباس قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه علي فقال : بأبي أنت وأمي ، تغلّت القرآن من صدرى ، فما أجدرنى أقدر عليه . . . " قلت : هذا عندى موضوع والسلام . ولعل الآفة دخلت على سليمان ابن بنت شرحبيل فيه ، فإنه منكر الحديث وإن كان حافظاً ، فلو كان قال فيه : عن ابن جريج ، لراج ، ولكن صرح بالتحديث ، فقويت البرية ، وإنما هذا الحديث يرويه هشام بن عمار عن محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح عن عكرمة عن ابن عباس ، ومحمد هذا ليس بثقة ، وشيخه لا يدرى من هو " (٣)

٥ - وفى ترجمة عبد الله بن لهيعة أورد حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى مرضه : " ادعوا لي أهلي ، فدعى له أبوبكر ، فأعرض عنه ، ثم قال : ادعولي أخبي فدعى له عمر ، فأعرض عنه ثم قال : ادعولي أخى فدعى له عثمان ، فأعرض عنه ، ثم دعى له علي ، فستره بثوبه ، وأكبّ عليه . فلما خرج من عنده قيل له : ما قال ؟ قال : علمنى ألف باب ، كل باب يفتح ألف باب " قال عقبه : " هذا حديث منكر ، كأنه موضوع " ثم قال : " فأما قول أبي أحمد بن عدى فى الحديث الماضى " علمنى ألف باب . . . فلعلّ البلاء فيه من ابن لهيعة ، فإنه مفرد فـسـى التشيع . فما سمعنا بهذا ^{من} ابن لهيعة ، بل ولا علمت أنه غير مفرد فى التشيع ، ولا الرجل متهم بالوضع ، بل لعله أدخل على كامل (ابن طلحة) ، فإنه شيخ محله الصدق ، لعل بعض الرافضة

(١) سير ٥٢٥/٩

(٢) سير ١٣٨/١١

(٣) سير ٢١٧/٩ - ٢١٨ . والحديث أخرجه الترمذى فى الدعوات (٣٥٦٥) بالفتح دعاء الحفظ

وقال : حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد . والحاكم فى مستدركه ٣١٦/١ وقال : - صحيح على شرط الشيخين ، وتمقبه الذهبى بقوله : هذا حديث منكر شاذ وقد حيزنى والله حوده إسناد . وقال فى الميزان ٢/٢١٣ فى ترجمة سليمان بن بنت شرحبيل : وهو مع نظافة سنده حديث منكر جداً فى نفي منه شئ . وقال المنذرى فى الترغيب والترهيب -

ادخله في كتابه ، ولم يتفطن هو ، فالله اعلم " (١)

وذكر أيضاً بعض النسخ الموضوعة ، ومن شواهد ذلك :

١ - في ترجمة الإمام مالك : " وله رسالة آداب إلى الرشيد ، إسنادها منقطع ، قد أنكرها إسماعيل القاضي وغيره ، وفيها أحاديث لا تعرف . قلت : هذه الرسالة موضوعة ، وقال القاضي الأبهري : فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها لأدّب به " (٢)

٢ - وفي ترجمة علي الرضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين الهاشمي ، (٣) وهو برى من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه . فمنها : عن أبيه عن جده عن آبائه مرفوعاً : " السبت لنا ، والأحد لشيعتنا ، والاثنين لبني أمية ، والثلاثاء لشيعتهم ، والأربعاء لنبي العباس ، والخميس لشييعهم ، والجمعة للناس جميعاً " .
وه : " لما أسري بي ، سقط من عرقى ، فنبت منه الورد "

وساق جملة من الموضوعات وقال بعدها : فهذه أحاديث وباطيل من وضع الضّلال " (٤)

*

*

*

ومن جملة الاحاديث الموضوعة التي ذكرها ما يكون الوضع فيه عن غير عمد :

ومن أمثله ما ذكره في ترجمة نعيم بن حماد : " وتقرّر نعيم بذلك الخبر المنكر : حدثنا سفيان ابن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً : " إنكم في زمان من ترك فيه عشر مأمر به فقد هلك ، وسيأتي على أمتي زمان من عمل بعشر مأمر به فقد نجا " فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم . وقد قال نعيم : هذا حديث ينكرونه ، وإنما كنت مع سفيان ، فترشيء فأنكروه

= طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ، ومتنة غريب جداً .

(٢) سير ٨ / ٨٩ .

(١) سير ٨ / ٢٤ و ٢٦

(٢) قال الذهبي في ترجمته في " سير النبلاء " ٩ / ٣٩٢ : " وقد كان عليّ الرضى كبير الشأن أهلاً للخلافة ، ولكن كذبت عليه وفيه الرافضة ، وأطروه بما لا يجوز ، وادعوا فيه العصمة وغلّت فيه ، وقد جعل الله لك شيء قدراً " انتهى .

(٤) سير ٩ / ٣٩٢ - ٣٩٣

ثم حدثني بهذا الحديث .

قلت : هو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان ، والظاهر - والله أعلم - : أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد ، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويه ، فلما رأى المنكر تعجب ، وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد ، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول . والله أعلم (١)

سادساً : الأحاديث المتكررة .

قال الحافظ الذهبي في تعريف الحديث المنكر : (٢) المنكر : هو ما انفرد الراوي الضعيف به ، وقد يعدُّ تفرد الصدوق منكراً .

وقال الذهبي أيضاً في "ميزان الاعتدال" (٣) : "وإنَّ تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإنَّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيرُهُ متروك الحديث" وقال الذهبي في "الموقظة" : "وقد يسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث : منكراً . فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة ، أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التبوذكي ، وقالوا : هذا منكر . فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة غمزوه ولينوا حديثه وتوقفوا في توثيقه ، فإن رجع عنها ، وامتنع من روايتها ، وجَّوز على نفسه الوهم ، فهو خير له وأرجح لعدالة" (٤)

قال الاستاذ نور الدين عتر في "منهج النقد" : "اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف المنكر ، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر ، والتحقيق الذي يتبين بالبحث أن ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح . وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء :

المسلك الأول : إطلاق المنكر على نوع خاص من المخالفة ، وهو ما رواه الضعيف مخالفاً

(١) سير ٦٠٦/١٠

(٢) الموقظة ص ٤٢

(٣) ميزان الاعتدال ١٤٠/٣

(٤) الموقظة ص ٧٧

للثقة ، وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف .

المسلك الثاني : التوسع في إطلاق المنكر وأنه : ما تفرد به راويه خالف أولم يخالف ولو كان ثقة . وهذا يشمل صوراً متعددة ، أطلق المحدثون على كل منها " منكر " وهو كثير من المتقدمين . (١)

ثم قال : " أما حكم المنكر : فهو بالنسبة للاصطلاح الأول ضعيف جداً ، لأن راويه ضعيف ، وازداد بالمخالفة ضعفاً . وأما بالنسبة للاصطلاح الثاني الذي يطلقه على الفرد وكذا الشاذ إذا أريد به ذلك ، فالحكم فيه حكم الغريب متناً واسناداً ، والفرد المطلق (٢)

ومن أمثلة إطلاق المنكر على التفرد في أقوال الذهبي :

١ - في ترجمة أويس القرني : أورد الحافظ الذهبي حديثاً من طريق أبي بكر الأعمش ، حدثنا أبو صالح ، حدثنا الليث ، عن المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً : " يدخل الجنة بشفاعه رجل من أمتي أكثر من مضر وتيم " قيل : من هو يا رسول الله ؟ قال : " أويس القرني " قال الذهبي عقية : " هذا حديث منكر ، تفرد به الأعمش ، وهو ثقة " (٣)

٢ - وفي ترجمة الإمام الشافعي أورد بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى ، عن الشافعي ، عن محمد بن خالد الجندی ، عن أبان بن صالح ، عن الحسن ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يزداد الأمر إلا شدة ، ولا الدنيا إلا إرباراً ، ولا الناس إلا شحاً ، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ، ولا مهدي إلا عيسى بن مريم " . (٤) قال

(١) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٣٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٢ .

(٣) سير ٣٣ / ٤ . وأبو بكر الأعمش ، هو محمد بن أبي عتّاب البغدادي ، انظر المقتنى (٧٩٨)

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٠٣٩) واسناده ضعيف لجهالة محمد بن خالد الجندی ، وهو

في المستدرک ٤ / ٤٤١ ، وحلية الأولياء ٩ / ١٦١ وتاريخ بغداد ٤ / ٢٢١ . وانظر :

میزان الاعتدال ٣ / ٥٣٥ ، والنار المنيف لابن القيم ص ١٤١ و ١٤٨ .

الذهبي : "أخرجه ابن ماجه عن يونس ، وهو خير منك ، تفرد به يونس بن عبد الأعلى الصدقي أحد الثقات ، ولكنه ما أحسبه سمعه من الشافعي ، بل أخبره به مجهول ليس بمعتد ، وقد جاء في بعض طرقه الثابتة عن يونس قال : حدثت عن الشافعي فذكره " (١)

٣ - وفي ترجمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : ذكر حديث ابن عباس : " انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده جبريل ، فقال له جبريل : إنه كائن هذا خبر الأمة فاستوهي به خيراً " قال الذهبي : " حديث منكرو . تفرد به سعدان بن جعفر عن عبد المؤمن ابن خالد " (٢)

وأطلق الذهبي لفظ (المنكر) على الحديث (الموضوع) ، وإطلاق (المنكر) على الحديث (الموضوع) شائع منتشر في كلام أئمة الحديث كما تراه في كتب الضعفاء والمجروحين ، ويعنون بذلك نكارة المعنى ، مع ضعف الإسناد ، وسطلان الثبوت .

ومن أمثلة إطلاق " المنكر " على الحديث الموضوع عند الحافظ الذهبي ، ما يأتي :

١ - في ترجمة بلال رضي الله عنه : ذكر حديث رؤية بلال للنبي صلى الله عليه وسلم في منامه ، وهو يقول : ما هذه الجفوة يا بلال ؟ أما أن لك أن تزورني ، فانتبه حزينا ، وركب راحلته ، وقصد المدينة ، فأتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل يبكي عنده ، ويترع وجهه عليه ، فأقبل الحسن والحسين ، فجعل يضمهما ويقبلهما ، فقالا له : يا بلال ، نشتهي أن نسمع أذانك . . الحديث . قال الذهبي : " إسناده لين وهو منكرو " (٤) يشير الى نكارة المتن .

(١) سير ٦٧/١٠ . وانظر : " طبقات الشافعية " للسبكي ١٧١/٢ فقد نقل تصريح الرواة عن يونس بأنه قال " حدثنا " من طريقين ، كما ردّ دعوى تفرد يونس ، وانتهى الى أن الذي تفرد به هو محمد بن خالد الجندي المجهول .

(٢) سير ٣٣٩/٣ .

(٣) انظر الإشارة الى مواضع هذا الإطلاق في كتاب " ميزان الاعتدال " للذهبي ، وتنزيه الشريعة المرفوعة " لابن عراق ، وغير هذين الكتابين في مقدمة المحقق لكتاب " المصنوع لمعرفة الحديث الموضوع " للعلامة القاري ، ص ٢٠ .

(٤) سير ٣٥٨/١ . وانظر : تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق ١١٨/٢ .

٢ - وفي ترجمة الإمام المحدث إسماعيل بن عياش أورد من طريق أبي اليمان ، عن إسماعيل ابن عياش ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس بن مالك مرفوعاً : " خير نساءكم المفيفة الفلمسة " . قال الذهبي : " هذا حديث منكر " (١)

٣ - وفي ترجمة الإمام الحافظ الصدوق أسود بن عامر ، شاذان : ساق بسنده إليه ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن هكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " رأيت ربى - يعني فى المنام . . . " وذكر الحديث (٢) وهو بتمامه فى تأليف البيهقى ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة فى الدين ، فلا هو على شرط البخارى ولا مسلم ، ورواته وان - كانوا غير متهمين ، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان . (٣)

وأورد الذهبي هذا الحديث أيضاً فى ترجمة نعيم بن حماد من طريقه عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر أنه رأى ربه فى صورة كذا قال الذهبي : " فهذا خبر منكر جداً " (٤)

٤ - وفي ترجمة المحدث الإمام إبراهيم بن إسحاق الصرقندي الشامي : أورد من طريقه حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " العباس عمى ووصي ووارثى " قال الذهبي عقبه : " هذا حديث منكر ، وجعفر - بن عبد الواحد - ليس بثقة . " (٥)

٥ - وفي ترجمة الإمام الحافظ الثقة محمد بن علي الإسفرايينى : أورد بسنده من طريقه عن ابن عمر أنه رأى رجلاً ناوله رجل ريحانه فردّها ، فأخذها ابن عمر ، فقبله ووضعها على عينيه ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إنّ هذه الرياحين الطيبة من نبت الجنة ، فإذا نُوول أحدكم منها شيئاً فلا يرُدّه " قال الحافظ الذهبي عقب سياقه الحديث : " هذا حديث منكر ، والقشيري تالف " (٦)

(١) سير ٣٢٦/٨ ، وانظر : الميزان ٢٤٤/١ ، ١٠٠/٢ .
(٢) وتام الحديث : رأيت ربى جعداً أورد عليه حلة خضراء ، وهو فى الأسماء والصفات " للبيهقى ص ٤٤٤ - ٤٤٥ . وا فطر : " ايضاح الدليل " للبدر ابن جماعة ص ٢٠٣ .

(٣) سير ١١٣/١٠ .

(٤) سير ٦٠٢/١٠ وانظر تنمّة كلام الذهبي ، وانظر الميزان ١٧٧/٣ ، والموضوعات ١٢٥/١ .

(٥) سير ٥٦١/١٥ والحديث رواه الخطيب ٣٧/١ وانظر : تنزيه الشريعة ١٠/٢ .

(٦) سير ٣٥١/١٦ والقشيري هو محمد بن عبد الرحمن الكوفي ، قال الذهبي فى المغنى

(٥٧٤٩) : متهم بالوضع وقال الحافظ فى التقريب (٦٠٩٠) كذبه .

٦ - وفي ترجمة الامام الحافظ الناقد خلف بن محمد الواسطي. ساق بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تجافوا عن ذنب السخى ، فإنَّ الله آخذ بيده كلما عشر عشرة" قال الذهبي : " هذا حديث منكر" (١)

٧ - وفي ترجمة أبي بكر بن مردويه الأصبهاني : ساق بسنده حديثاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : " مامن ولد بار ينظر الى والده نظرة رحمة إلا كانت له بكل رحمة حجة مبرورة قيل : وان نظرا اليه في كل يوم مئة رحمة .

قال : نعم ، إنَّ الله أطيب وأكثر" قال الحافظ الذهبي : هذا منكر" (٢)

وأحياناً يجمع بين وصفى الغرابة والنفكارة فيقول : غريب منكر، أو غريب فيه نفكارة، أو منكسر

فرد .

ويريد بذلك فيما يبدو الإشارة إلى الغرابة والتفرد في السند، وإلى النفكارة في المتن ومن أمثلة ذلك :

١ - في ترجمة بقية بن الوليد : ذكر حديثاً عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم : «التَّباق أربعة، أنا سابق العرب، وللال سابق الحبشة، وههيب سابق الروم، وسلمان سابق الفرس" قال عقبه : " وهذا حديث منكر فرد، والأظهر أن بلالاً ليس بحشي، وأما ههيب، فمصرى من الثمر بن قاسط (٣)

٢ - وفي ترجمة نعيم بن حماد : ذكر حديث معاوية قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يزال هذا الأمر في قريش لا يناوئهم فيه أحد إلا أكبه الله على وجهه" قال الذهبي عقب ذكره للحديث : " قلت : خبر الأمراء غريب منكر، والأمر اليوم ليس في قريش، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقاً ، فإن كان المراد بالحديث الأمر لا الخبر فلعمد ، والحديث فله أصل من حديث الزهري (٤) ولعل نعيماً حفظه عن ابن المبارك" (٥)

(١) سير ١٢ / ٢٦١. والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية . ٤ / ١ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٤ / ٩٨ وانظر تنزيه الشريعة ٢ / ١٤٠ .

(٢) سير ١٩ / ٢٠٨

(٣) سير ٨ / ٥٣٠. والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ٣ / ٢٨٥ من حديث أنس بن مالك .

(٤) أخرجه البخاري في الأحكام ، باب الأمراء من قريش عن أبي اليان الحكم بن نافع عن

شعيب بن أبي حمزة عن الزهري وانظر : فتح الباري ١٣ / ١١٤ .

(٥) سير ١٠ / ٦٠٥ .

٣ - وفي ترجمة أبي زرعة الرازي : ساق بسنده إلى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " للأنبياء منابر من ذهب يجلسون عليها ، ويبقى منبري لأجلس عليه . أو قال : لا أقعد عليه . . . فأقول : رب أمتي أمتي - فيقول الله تعالى : وما تريد أن تصنع بأمتك ؟ فأقول : يارب عجل حسابهم ، فيدعى بهم ، فيحاسبون ، فمنهم من يدخل الجنة برحمة الله ، ومنهم من يدخل الجنة بشفاعتي ، فما أزال أشفع حتى أعطى صكاً برجال قد بعث بهم إلى النار ، حتى إن مالكا خازن النار يقول : يا محمد ، ما تركت للنار ولغضب ربك في أمتك من نقمة قال الذهبي : " هذا حديث غريب منكر ، تفرد به محمد بن ثابت أحد الضعفاء " (١)

٤ - وفي ترجمة عبد المؤمن بن خلف النسفي : أورد بسنده عن أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن من عبادي من لو سألتني الجنة بحذاقيرها لأعطيته ، ولو سألتني عذابة لم أعطه ، أريد أن أدخله في الآخرة " قال الذهبي : " هذا حديث غريب منكر ، تفرد به محمد بن ثابت أحد الضعفاء " (٢)

٥ - وفي ترجمة الحافظ البارع محمد بن الحسين الأزدي : ساق بسنده عن أنس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من عبد بين متحابين يستقبل أحدهما صاحبه فيمنحه ، ويهنيئان على النبي صلى الله عليه وسلم إلا لم يثره حتى يفكر لهما أن يهبطا ما تقفم وما تأخر " قال الذهبي عفة : " هذا حديث غريب منكر " (٣)

*

*

*

(١) سير ١٣ / ٨٣

(٢) سير ١٥ / ٤٨٣

(٣) سير ١٦ / ٣٤٩ . والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه " معرفة الصحابة المعكرة " . وفي المقدمة بالبرخلة : قال : أخرجه ابن عثان في كتاب الضعفاء في ترجمة أنس بن عذرة وقال : إنه منكر الحديث . وقال ابن عثان : لا أعلم روى عن أنس بن عذرة غير ابن خزيمة بن خازن . وقد تروى عنه بهذا الحديث . انتهى . وأما الحديث أخرجه ابن خزيمة في المجموع ص ١ / ٢٤٣ ، وابن أبي عمير في عمل اليوم والليلة (١٩٤) ، وأخرجه البيهقي في البتارح الكبير ٣ / ٢٥٢ من طريق خليفة . والحديث ضعيف فيه . ورواه حمزة ، ومطر ابن طهمان . قال السخاوي في القول البديع ص ٢٤٢ : ضعيف جداً .

وقد أطلق الحافظ الذهبي الاصطلاحات الآتية على الأحاديث التي استنكرها ، فمن ذلك قوله : خير منكر ، أو حديث منكر ، أو رواية منكرة ^(١) ، منكر مع قوة إسناده ^(٢) ، منكر مشبه موضوع ، منكر بمرارة ^(٣) ، منكر جداً ^(٤) ، غريب فيه نكارة ^(٥) ، غريب منكر ^(٦) ، منكر مردود ^(٧) ، غريب منكر واستناده نظيف ^(٨) ، غريب منكر واستناده نظيف ^(٩) .

*

*

*

سابعاً: الأحاديث الغريبة

قال الحافظ الذهبي في "الوقظة": "الغريب: ضد المشهور، فتارة ترجع غرابته إلى المتن وتارة إلى السند .

والفريب صادق على ما صحَّ ، وعلى ما لم يصح ، والتشدد يكون لما انفرد به الراي إبتداءً أو تنقلاً ،
ويكون إما تشدد به عن شيخ معين ، كما يقال : لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدي ، ولم يروه عن
سفيان إلا ابن مهدي ، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك (١٠)

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، ١/٥٢٢، ٥٣٥، ٥٣٨، ٢/٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١

— 107 957/315770339147/36035 101A 1205 3251 9221 9175

[illegible]

0500 0500/12 0500 0500/14 0500/11

(٢٩) المصداق السابق، ١٧/٢٩٩.

(٣) المصدر السابق، ١٤ / ٥٤٦ .

(٩) المصنف (٥٣٨/٧)

(٥) الحد، المسارح / ٤١٩١ / ١ - ٢ / ٤٠٧ / ١٠٥٥ / ٣ / ٢٨٥٣ / ١ / ١٦٢٣ / ١

(٦) المصدر السابق: ١٧ / ٥٢.

(٧) المورد: الصنف: ١٠/١٠٥١٠٥/١٠٥٨٣/١٠٥٨٣/١١٠٤٩٩

(A) المدة السابقة / ٥٣

(٢١) العدد ، المايه ، ١٥ / ٣٦٣ .

(۲۰) الموعظة الثالثة

وقال الذهبي أيضاً في "الموقظة" بعد ذكره طبقات الحفاظ وبعض ألفاظ التوثيق : "فهؤلاء الحفاظ الثقات ، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين ، فحديثه صحيح ، وإن كان من الأتباع قيل : صحيح غريب ، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريب فَرْد . ويندر تفردهم ، فتجد الإمام منهم عنه مئتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة . وإن كان بعدهم فأين ما ينفرد به ما طمته ، وقد يوجد .

ثم تنتقل إلى اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب ، فهو الذي يطلق عليه أنه ثقة ، وهم جمهور رجال "الصحيحين" فتابعهم ، إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في الصحيح . وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق (الغرابة) مع (الصحة) ، في حديث أتباع الثقات وقد يوجد ذلك في الصحاح دون بعض " (١)

وقال الذهبي أيضاً في "ميزان الاعتدال" في ترجمة علي بن المديني : "الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها . اللهم إلا أن يتبين غلطة ووهمة في الشيء فيعرف ذلك ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة . فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وإن تفرد الثقة المتقن بعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن اكار الراوى من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصير مترك الحديث " (٢)

وقال الاستاذ محمد أبوشهبة في كتابه "الوسيط" : "الغريب" هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد في كل الطبقات أو بعضها ، ثم الغريب إما أن يقع التفرد به في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابة ، أو لا يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثنائه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ، ثم ينفرد بروايته واحد أو أكثر . فالأول : هو الفرد المطلق ، والثاني : الفرد النسبي ، وسي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين ، ويقل اظــــــــــــــــلاق

(١) الموقظة ص ٧٧ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ١٤٠ .

الفرد عليه ، لأنَّ الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً ، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته . فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي . (١)

واطلق الحافظ الذهبي على كثير من الأحاديث الغريبة مع الصحة ، ويريد به في بعض الأحيان التفرد من الثقة المتقن كما قال في " الميزان " وأن تفرد الثقة المتقن يعدُّ صحيحاً غريباً (٢) ويكون التفرد من أتباع التابعين كما قال في الموقظة : " إذا انفرد الرجل منهم عن التابعين ، - فحديثه صحيح ، وإن كان من الأتباع قيل : صحيح غريب " (٣)

ومن أمثلة إطلاقه الصحة مع الغريبة على التفرد من الثقة المتقن :

١ - في ترجمة الصحابيِّ سعيد بن زيد رضي الله عنه أورد بسنده من طريق الليث بن سعد عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أساء بنت أبي بكر قالت : لقد رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائماً مسنداً ظهره إلى الكعبة يقول : يا معشر قريش ، والله ما فيكم أحد على دين إبراهيم غيري " قال الذهبي " هذا حديث صحيح غريب ، تفرد به الليث ، وإنما يرويه عن هشام كتابة . وقد علقه البخاري في صحيحه ، فقال : وقال الليث : كتب إلي هشام ، فذكره " (٤)

٢ - وفي ترجمة الامام الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة : ساق بسنده من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا محمد بن بشر ، عن عبيد الله ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : " ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الهلال ، فقال : " إذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين " قال الذهبي : " هذا حديث صحيح غريب ، تفرد به أبو الزناد عن الأعرج ، ولم يروه عنه سوى عبيد الله بن عمر ، ولا عن عبيد الله سوى محمد بن بشر العبدى فيما علمت " (٥)

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) الميزان ٣ / ١٤٠ .

(٣) الموقظة ص ٧٧ .

(٤) سير ١ / ١٢٨ والحديث رواه البخاري معلقاً في كتاب المناقب (٣٨٢٨) باب حديث زيد ابن عمرو بن نفيل .

(٥) سير ١١ / ١٢٥ - ١٢٦ والحديث أخرجه مسلم (١٠٨١) في الصيام ، والنسائي (٢١٢٣) في كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على عبيد الله بن عمر .

٣ - وفي ترجمة الإمام الدارمي : أُورد بسنده من طريق عبد الله الدارمي ، حدثنا يحيى ابن حسان ، حدثنا سليمان بن بلال ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " نعم الإِدام الخل " قال الذهبي : " هذا حديث صحيح غريب فرد على شرط الشيخين ، وانفرد مسلم به ، ورواه أيضا ابو عيسى في " جامعة " كلاهما عن أبي محمد الدارمي ، وقد كان الدارمي يُقصد في رواية هذا الحديث لتفرد به . قال : فكان يندق على الباب وأنا ببغداد ، فأقول : مَنْ ذا ؟ فيقال : يحيى بن حسان : " نَعَمْ الإِدام الخل " (١) وقد يجمع بين وصفى الصحة والغرابة ، ويريد باطلاق الغرابة غرابة المتن ، ومثال ذلك :

- في ترجمة الإمام محمد بن حمدويه : ساق بسنده عن أبي وائل قال : قال حذيفة لعبد الله : عكوفاً بين دارك ودار أبي موسى ، وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا ، وأخطأت وأصابوا قال الذهبي : " صحيح غريب عال " (٢)

وأطلق الذهبي وصف الغرابة على بعض أحاديث صحيح البخاري ، فمن ذلك :

١ - في ترجمة أبي بكر بن عياش الكوفي : ساق بسنده من طريق أبي بكر ، عن حميد ، عن أنس سمعه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا كان يوم القيامة شَفِعتُ ، فقلت : يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ، فيدخلون ، ثم أقول : يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء " فقال أنس : كأنني أنظر إلى أصابع رسول الله " قال الذهبي : " هذا من أغرب ما في الصحيح " (٣)

٢ - وفي ترجمة خالد بن مخلد القطواني ، قال الذهبي : " وروى البخاري حديث : " من عادى

(١) سير ٢٢٩/١٢ - ٢٣٠ . والحديث أخرجه مسلم (٢٠٥١) في الأشربة ، والترمذي (١٨٤٠)

في الأطعمة ، باب ما جاء في الخل ، وهو في سنن الدارمي ١٠١/٢

(٢) سير ٨١/١٥ والحديث أخرجه البيهقي في سننه ٣١٦/٤ .

وقد انفرد حذيفة بتخصيص الاعتكاف في المساجد الثلاثة ، والجمهور على جوازه في أي مسجد وانظر الفتح ٢٧٢/٤ ، وكتاب دفع الاعتساف عن محل الاعتكاف للاستاذ جاسم الدوسري .

(٣) سير ٢١٩/١٠ والحديث أخرجه البخاري ٤٧٣/١٣ في التوحيد ، باب كلام السرب .

تعالى مع الأنبياء وغيرهم .

لي ولياً فقد آذنته بالحرب" عن ابن كرامة، عن خالد . وهو غريب جداً ، لم يروه سوى ابن كرامة عنه^(١) . وقال في الميزان : " فهذا حديث غريب جداً ، لولا هيبه الجامع الصحيح لعدّه فـسـ منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابية لفظه ، ولأنه ما ينفرد به شريك ، وليس بالحافظ ، ولم يرد هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرّجه من عدا البخارى ، ولا أظنه فى مسند أحمد ، وقد اختلف فى عطاء فقيل : هو ابن أبي رباح ، والصحيح إنه عطاء بن يسار^(٢) كما ساق الذهبى هذا الحديث فى " تذكرة الحفاظ " فى ترجمة أبي الظفر النابلسى وقال : " وهو من أغرب شيء فى الصحيح ما أتى به سوى ابن كرامة " (٣)

٣ - وفى ترجمة الشيخ المحدث الثقة أحمد بن الحسن الصوفى الكبير ، ساق بسنده من حديث أنس " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بالكلمة ردها ثلاثاً ، وإذا أتى قوماً فسلم عليهم سلّم ثلاثاً " قال الذهبى هذا من غرائب صحيح البخارى رواه عن ثقة (هو إسحاق ابن منصور) عن عبد الصمد بن عبد الوارث (٤)

ويطلق على بعض الأحاديث وصفى الحسن والغرابية ، فيقول : " حسن غريب " ومن أمثلة ذلك :

١ - فى ترجمة وامثلة بن الأسقع : ذكر حديث وامثلة أن النبى صلى الله عليه وسلم أخذ (١) سير ٢١٩/١٠ ، والحديث أخرجه البخارى ٢٤٠/١١ (٦٥٠٢) فى الرقاق ، وانظر السير ٦/١ (٢) الميزان/٦٤١ - ٦٤٢ قال الأستاذ عبد العزيز الغمارى فى الجامع المصنف ص ٨٧ : " - والحديث لا غرابية فيه مطلقاً خلافاً لما زعمه الذهبى ، وهذا الحديث أصح حديث يروى فى - فى الأولياء كما قال ابن تيمية فى كتاب " الفرقان " ومحاولة الذهبى لمزعه بشريك باطلة لأمرين : أولهما : إن شريكاً تجاوز القطرة لأنه من رجال البخارى : وثانيهما : إن الحديث ورد من طرق أخرى ما يدل على أن الحديث صحيح ، وإن شريكاً على احتمال ضعف حفظه - قد حفظ هذا الحديث وجوّده . وقول الذهبى : ولم يرد هذا المتن إلا بهذا الاسناد - ولا أخرجه من عدا البخارى مردود ، بل للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً وذكر الحافظ طرقة عن عائشة وأبي أمامة وطى وابن عباس وأنس وحذيفة ومعاذ . انظرها فى الفتح . وللشيخ عبد العزيز الغمارى رسالة مطبوعة سماها " إثبات المزينة بإبطال كلام الذهبى فى حديث من عادى لي ولياً " .

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٦٤ .

(٤) سير ١٥٣/١٤ والحديث رواه البخارى ١١٨٨/١ فى العلم ، باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه ، وفى الاستئذان ٢٦/١١ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً .

حسناً وحسيناً وفاطمة ولت عليهم ثوبه وقال : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهركم تطهيراً) (١) اللهم هؤلاء أهلي .

قال واثلة : فقلت : يا رسول الله ، وأنا من أهلك ؟ قال : وأنت من أهلي . قال : فإنهم
لمن أرجئ ما أرجو ؟
قال الذهبي : " هذا حديث حسن غريب " (٢)

٢ - وفي ترجمة الامام المفسر سعيد بن جبير : اورد بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يكون قوم في آخر الزمان يخصبون بهذا السواد ، كمواصل
الحمام ، لا يريحون رائحة الجنة " قال الذهبي : " هذا حديث حسن غريب أخرجه أبو داود والنسائي
من طريق عبد الله الرقي " (٣)

٣ - وفي ترجمة أبان بن صمعة الانصاري : ذكر حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال له : " اعزل الاذى عن طريق المسلمين " قال الذهبي : تفرد به سهل (بن يوسف)
وهو حسن غريب " (٤)

ويطلق أحياناً صفة الحسن أو الصحة على الإسناد ، ويصف الحديث بالفراية ، ومن أمثلة ذلك

- ١ - في ترجمة أبي نعيم الفضل بن دكين : ساق بسنده عن أبي هريرة قال : نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الدوا والخبيث ، قال الذهبي : " غريب واسناده صالح " (٥)
- ٢ - وفي ترجمة علي بن عياش : " اورد بسنده عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : طهور كل إديم دباغة " قال الذهبي : " هذا حديث نظيف الإسناد ، غريب لم أجده
في الكتب الستة " (٦)

(١) سورة الأجزاء ، آية ٣٣ .

(٢) سير ٣ / ٣٨٥ . والحديث أخرجه أحمد في المسند ١٠٧ / ٤ ، وفي فضائل الصحابة (٩٧٨) و (١٠٧٧)

(٣) سير ٤ / ٣٣٩ . والحديث أخرجه أبو داود في الترمذ (٤٢١٢) باب ما جاء في خضاب السواد

والنسائي في الزينة ، باب النهي عن الخضاب بالسواد (٥٠٧٥)

(٤) سير ٢ / ٦١ . والحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البر والصلة (٢٦١٨)

(٥) سير ١٠ / ١٥٣ ، والحديث أخرجه أحمد ٣٠٥ / ٢ ، وأبو داود (٣٨٧٠) والترمذ (٢٠٤٥)
وصححه الحاكم ٤ / ٤١٠ ووافقه الذهبي .

(٦) سير ١٠ / ٣٤٠ . والحديث أخرجه الدارقطني ٤٩ / ١ عن عائشة .

٣ - وفي ترجمة الإمام الدارمي : ساق بسنده عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : " الأيم أملكُ بأمرها من وليها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وصمتها إقرارها " : قال الذهبي : " هذا حديث حسن الإسناد غريب عال جداً ، وقد أُخرج الجماعة ، سوى البخاري من حديث جماعة عن عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جبير بن مطعم " (١)
وأطلق أيضاً على بعض الأحاديث بأنها غريبة جداً . ومن أمثلة ذلك :

١ - في ترجمة السيدة عائشة رض الله عنها : ذكر حديث عائشة : " أنها جاءت هي وأبوها فقالا : إنا نحب أن تدعولنا عائشة بدعوة ونحن نسمع . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لعائشة بنت أبي بكر الصديق مغفرة واجبة ظاهرة واطنة " فعجب أبواها فقالا : -
أتمعجان ، هذه دعوتى لمن شهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله "

قال الذهبي : " أخرجه الحاكم في مستدركه من طريق سفيان بن عيينه ، عن موسى (وهو الجهنى) وهو غريب جداً " (٢)

٢ - وفي ترجمة سمد بن الصلت الكوفي : أورد بسنده عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من حج عن أبيه ، ولم يحج ، جزي عنهما وعنه ، ونشرت أرواحهما في السماء وكتب عند الله براً " . قال الذهبي : غريب جداً " (٣)

٣ - وفي ترجمة المحدث الزاهد محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي " غندر " : أورد بسنده عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ذهاب البصر مغفرة للذنوب ، وذهاب السمع مغفرة للذنوب ، وما نقص من الجسد فعلى قدر ذلك " قال الذهبي : " غريب جداً " (٤)
ووصف بعض الأحاديث بالغرابة والتفرد فقال : غريب فرد ، أو غريب تفرد به فلان ، ومن أمثلة ذلك .

١ - في ترجمة الإمام الحافظ ، عبد الملك بن عمرو القيسي البصري : أورد بسنده عن

(١) سير ١٢ / ٢٣٣٢ . والحديث أخرجه سلم في النكاح (١٤٢١) ، وأبو داود (٢٠٩٨) ، -
والنسائي (٢٣٦٠) والترمذي (١١٠٨) والأيم : من لا زوج له رجلاً أو امرأة ، والمراد هنا : المرأة الثيب

(٢) سير ١٤٥ / ٢ والحديث في المستدرک ٤ / ١١ ، ١٢ وقال الذهبي : منكر على جودة إسناده .
(٣) سير ٩ / ٣١٨ - ٣١٩ والحديث في معجم الطبراني الكبير (٥٠٨٣) وقال الهيثمي في -
المجمع ٢ / ٢٨٣ : وفيه راوٍ لم يسم .
(٤) سير ١٦ / ٢١٥ .

أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أطعموهم ما تأكلون ، وألبسوهم ما تلبسون ، وما فسد عليكم فبيعوه ، ولا تعذبوا خلق الله - يعني المملوكين -" قال الذهبي هذا حديث غريب فرد . . . والمتن محفوظ بإسناد آخر " (١)

٢ - وفى ترجمة الامام الثبّت هشام الصنعاني "أورد بسنده من طريق هشام بن يوسف عن عبد الله بن سليمان النوفلي ، عن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أحبوا الله لما يفتدوكم به من نعمة ، وأحبوني لحب الله ، وأحبوا أهل بيتي لحبي". قال الذهبي : "هذا حديث غريب فرد ، مارواه عن ابن عباس إلا ولده علي ، ولا عن علي إلا ابنه محمد أبو الخلفاء ، تفرد به عنه قاضي صنعاء عبد الله بن سليمان ، ولم يروه عنه إلا هشام ، أخرجه الترمذى " (٢)

٣ - وفى ترجمة الامام الحافظ محمد بن أحمد الجارودى الهروى الشهيد : أورد بسنده عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو يعلمون ما فى الصف الاول ، كانت قرعة « قال الذهبي : غريب تفرد به أبو قطن عمرو بن الهيثم ، أخرجه سلم (٣)

وقد أطلق الذهبي لفظ الفراية على كثير من الأحاديث ، ويريد بها فى الأعم الأغلب الضعف ويقول : هذا حديث غريب (٤) ، أو هذا من غرائب الحديث (٥) ، أو غريب (٦) ، غريب والمحمفوظ

(١) سير ٤٧١ / ٩ والمتن المحفوظ بإسناد آخر هو ما أخرجه البخارى فى كتاب الأجر باب ١٠ ٤٦٥ / ١ وسلم (١٦٦) فى الايمان من حديث أبي زر ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الايمان — ٨٤ / ١ (٣٠) باب المعاصي من أمر الجاهلية ، وفى العتق ١٢٦ / ٥ باب قبول النبى صلى الله عليه وسلم : "العبيد إخوانكم".

(٢) سير ٥٨٢ / ٩ والحديث رواه الترمذى فى كتاب المناقب (٣٧٨٩) وحسنه ، وصححه الحاكم ١٥٠ ، ١٤٩ / ٣ ووافقه الذهبي .

(٣) سير ٥٤٦ / ١٤ والحديث رواه سلم فى كتاب الصلاة (٤٣٩) .

(٤) سير اعلام النبلاء ١٩٣ / ٣ ، ٤٧٥ / ٧ ، ٣٦٠ / ٩ ، ٥٨٤ / ١٥ ، ٤٨٢ / ١٧ ، ٢٩٢ / ١٧ .

(٥) المصدر السابق ٤٢ / ١٧

(٦) المصدر السابق ١٧٣ / ١ ، ٤١٥ / ٢ ، ١١٨ / ١ ، ١٣٣ / ١ ، ٢٣٤ / ١ ، ٤٠٩ / ١ ، ٤٣٢ / ٣ ، ٢٣٨ / ٣

مأخرجا في الصحيحين ^(١) ، هذا غريب وإنما المحفوظ من حديث سفيان ^(٢) ، هذا حديث غريب لا يثبت مثله لو هن الرقاشي ونوح في ضبط الحديث ^(٣) ، هذا حديث غريب من هذا الوجه ^(٤) ، ووصف كثيراً من الأحاديث بالفرابة والتفرد ، فقال غريب فرد ^(٥) ، من الأفراد لم يخرجوه في الكتب الستة ^(٦) ، ويذكر من تفرد في الحديث مثل قوله : هذا حديث غريب تفرد به مبارك بن فضالة ، عن أبي الأصغر ، وأبو الأصفر ليس بمعروف ^(٧) ، تفرد به مهنا (بن يحيى) وهو صدوق ^(٨) ، غريب تفرد به أبو قطن عمرو بن الهيثم ^(٩) ، غريب تفرد به عبد الأعلى (بن أبي الساور) وهو واه ^(١٠) ، حديث غريب تفرد به العلاء بن (شعلية) وهو مجهول ^(١١) ، غريب تفرد به خالد الطحان ^(١٢) ، غريب تفرد به حماد (بن سلمة) ^(١٣) .

ووصف كثيراً من الأحاديث بالصحة مع الفرابة فقال : " صحيح غريب " وسبق ذكر بعض الأمثلة وهذه مواطن تكرر هذا الاصطلاح ^(١٤)

وكذلك أطلق على كثير من الأحاديث مفتي الفرابة مع الحسن فقال : " حسن غريب " وهذه

(١) المصدر السابق ١٦٩/٢ .

(٢) المصدر السابق ٤٥/١٧ .

(٣) المصدر السابق ٢٣٣/١٧ .

(٤) المصدر السابق ٣٦٧/١٦ .

(٥) المصدر السابق ١٣٠/٢ ، ٤٧٥/٩ ، ٤٢٢/٩ ، ٤٧١ و ٥٨٢/١٥ ، ٢٥٤/١٦ ، ٥٦٥/١٦ .

(٦) المصدر السابق ٤٩٨/٩ .

(٧) المصدر السابق ٢٦/٤ .

(٨) المصدر السابق ٥٢٨/٨ .

(٩) المصدر السابق ٥٤٦/١٤ .

(١٠) المصدر السابق ٤١٦/١٥ .

(١١) المصدر السابق ٢٤٣/١٦ .

(١٢) المصدر السابق ٤٥٩/١٦ .

(١٣) المصدر السابق ١١٩/٢٣ .

(١٤) المصدر السابق ١٢٨/٢ ، ٢٠١/٥ ، ٢١٣/٧ ، ٣٥٥/١١ ، ١٢٦/١٢ ، ٢٣٠/١٢ .

مواطن ذكره هذا الاطلاق (١)

وأطلق على بعض الأحاديث قوله : " غريب جدا " وتكرر هذا الاصطلاح أكثر من عشرين مرة
وهذه مواطن ذكره (٢)

*

*

*

(١) المصدر السابق ٣ / ٤٠٣٨٥ / ٣٣٩ و ٧٠٥٧٠ / ٦١ و ٨٠٤٠٥ / ٢١٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٠٥٣٧ / ٢٧ و ١٤٥ و ٣٠٤٠٨ / ٨٤ و ٨٠٥١٠ / ١١٩ و ١٢٥

٤٨٩ و ٩٠٥٢٦ / ٣١٨ و ٥٣٢ و ١٠٠ / ٢١٩ ، ١٣ / ١٤ و ٣٢٦ و ٥٤٤ / ١٦ و ٦

٢١٥ ، ١٨ / ١٧٠ .

المبحث الثاني

أقوال الحافظ الذهبي النقدية في الرواة ومباحث الاتصال والانقطاع
المطلب الأول

أقوال الذهبي في نقد الرواة

من أوجه النقد المتعددة التي سلكها الذهبي في الحكم على الأحاديث ونقصه
للأسانيد ، أحكامه النقدية على الرواة توثيقاً أو تضعيفاً أو تجهيلاً .

وهذه الأحكام مبثوثة في الكتاب ، وهي تعبر عن حكمه في هؤلاء الرواة ، فرأيت جمع
هذه الأقوال النقدية وترتيبها على حروف المعجم ، ومقارنة أحكامه في الرواة بكتبه الأخرى،
وبأقوال غيره ، من أئمة النقد .

ولم أنكر في هذا المبحث أقوال الذهبي وأحكامه على الرواة في تراجمهم ضمن كتابه
" سير أعلام النبلاء " لأن الوقوف على تلك الأقوال ميسور ، أما الوقوف على أقواله المنتشرة
ضمن الكتاب وأحكامه المبثوثة في غير مواضعها فهذا أمر شاق عسير ، ولذلك قمت بترتيب
هذه المادة النقدية الهامة ودراستها ، وتقديمها للدارسين والباحثين .

- ١ - أحمد بن إبراهيم الطائي الأقطع عن المزني : مجهول .^(١)
- ٢ - أحمد بن سليمان بن زيّان الدمشقي الكندي أحد الضعفاء .^(٢)
- ٣ - أحمد بن عبد الرحمن بن أخى بن وهب : على ضعفه قد احتج به مسلم .^(٣)
- ٤ - أحمد بن عبد الرحمن السقطي ، مجهول ، روى عنه المفيد .^(٤)
- ٥ - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الجارود الرقي : أحد التلغى ،^(٥) المحدث التالف .^(٦)
- ٦ - أحمد بن عيسى المصرى المعروف بابن التُّسْتُرَى . قلت : العمل على الاحتجاج
به ، فأين ما انفرد به حتى نلينه به ؟ وقد لحق يغم بن سالم أحد الهلكى وسمع
منه ، وسكن العراق .^(٧)

(١) سير ١٠/١١ - ١٢ .

(٢) سير ٨٦/١٢ ، وقال في ديوان الضعفاء (٤٥) متهم .

(٣) سير ٢٣٤/٤ . وفي التقريب (٦٧) : صدوق تغير بآخره .

(٤) سير ٢٦٩/١٥ .

(٥) سير ١٧/١٥ .

(٦) سير ١٨٦/١٥ .

(٧) سير ٧١/١٢ . وفي التقريب (٨٦) : صدوق تكلم في بعض سماعاته بلا حجة .

- ٧ - أحمد بن محمد المؤذن . قلت : لأعرف هذا المؤذن . (١)
- ٨ - أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي ، حفيد عمر بن يونس ، أبو حفص اليمامي :
أحد المتروكين . (٢)
- ٩ - أحمد بن محمد بن عمر الحنفى : متهم . (٣)
- ١٠ - أحمد بن محمد بن عمران ، أبو الحسن الجندى : غير ثقة . (٤)
- ١١ - أحمد بن محمد بن غالب الباهلى البصرى ، غلام خليل : كان له جلالة عجيصة
وصولة مهية إلا أنه يروى الكذب الفاحش ، ويرى وضع الحديث ، نسأل الله العافية . (٥)
- ١٢ - أحمد بن محمد بن معاوية بن الهذيل : تالف . (٦)
- ١٣ - أحمد بن يعقوب الأموى . قلت : الأسوى كذبه أبو بكر البيهقى . (٧)
- ١٤ - إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدنى عن عمر بن حفص بن زكوان ضعيفان . (٨)
- ١٥ - أردشير : الواعظ الكبير الأمير أردشير العبادى ، وكان تالفاً . (٩)
- ١٦ - إسحاق بن عبد الله بن أبي قروة المدنى : ذاك واه . (١٠)

- (١) سير ٢٠٣ / ١٢ .
- (٢) سير ٤٢٢ / ٩ - ٤٢٣ .
- (٣) سير ٣١٥ / ٣ .
- (٤) سير ٥٢ / ١١ ، وقال فى المفضى (٤٣٧) آخر أصحاب ابن صاعد ، ضعيف عندهم
شيمى .
- (٥) سير ٢٨٣ / ١٣ . وقال فى المفضى (٤٤٠) : معروف بوضع الحديث ، قبل الثلاثاء ،
أقرب بالوضع . وقال : وضعنا أحاديث نرقق بها القلوب .
- (٦) سير ٣١ / ٤ .
- (٧) سير ٤٤٨ / ١٤ ، وفى المفضى (٤٩١) قال البيهقى : له موضوعات .
- (٨) سير ٦٩١ / ١٠ . وقال فى ديوان الضعفاء (٢٥٧) أما إبراهيم بن مهاجر الأزدي
الكوفى عن الأعشى فتنة .
- (٩) سير ١٨٦ / ١٩ .
- (١٠) سير ٦٥٠ / ١٠ . وقال فى التقريب (٣٦٨) : متروك .

- ١٧ - إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي : ضعيف . (١)
 ١٨ - إسماعيل بن جعفر الأنصاري : هو ثقة . (٢)
 ١٩ - إسماعيل بن قيس بن سعد : ضَعَف ، واه (٣) (٤)
 ٢٠ - إسماعيل بن يعلى ، أبو أمية : ضعيف ، واه (٥) (٦)
 ٢١ - أُسَيْر بن جابر : قلت : تفرد به أسير بن جابر ، ويقال : يُسَيْر بن عمر ، أبو الخباز ،
 بصريّ روى عنه ابنه قيس ، وأبو إسحاق الشيباني ، وابن سيرين ، وأبو عمران الجوني . (٧)
 ٢٢ - أيوب بن هاني عن مسروق : أيوب هذا كوفي ضعفه يحيى بن معين . (٨)

حرف الباء

- ٢٣ - بانة بنت بهز بن حكيم : بانة مجهولة . (٩)
 ٢٤ - بركة بن محمد الحلبي : بركة واه ، (١٠) قال صالح بن محمد جزرة : ليس ذا بركة ،
 ذا نقمة . قلت : كان بركة يتهم بالكذب . (١١)

-
- (١) سير ١٣١/٣ .
 (٢) سير ٢٢١/١٩ . وقال في التقريب (٤٣١) : ثقة ثبت .
 (٣) سير ٩٩/٢ . وقال في المصنف (٦٩٩) : ضعفه غير واحد .
 (٤) سير ٩٨/٢ .
 (٥) سير ٣٢٤/١٥ . وقال في المصنف (٧٣٧) : متروك .
 (٦) سير ٥٩/٢ .
 (٧) سير ٢٢/٤ ، وقال في التقريب (٧٨٠٨) : يُسَيْر بالتصغير ، ابن عمرو ، أو ابن جابر ،
 الكوفي ، وقيل : أصله أسير ، فسُهلّت الهمزة مختلف في نسبته ، وله رؤية ، مات سنة
 خمس وثمانين ، وقيل : ان ابن جابر آخر ، تابعي .
 (٨) سير ٤٣/١٧ . قال في التقريب (٦٢٨) : صدوق فيه لين .
 (٩) سير ٤٦٤/١٤ .
 (١٠) سير ٥٣١/٩ .
 (١١) سير ٣٠/١٤ .

حرف الشاء

- ٢٥ - ثابت بن محمد الكوفي الزاهد : والعجب من البخاري حدث عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه ، وذكره في كتاب الضعفاء ، وقال فيه أبو حاتم : صدوق . (١)
وقال الذهبي أيضا : ثابت واه . (٢)

حرف الجسيم

- ٢٦ - جابر بن يزيد الجعفي الكوفي : واه . (٣)
٢٧ - جعفر بن عبد الواحد الهاشي : جعفر ليس بثقة . (٤)
٢٨ - جعفر بن كيسان : شيخ مستور ، يروي عن عمرة المدوية ، تابعية لقيت عائشة . (٥)
٢٩ - جميل بن زيد الطائي : واه . (٦)
٣٠ - الحارث بن النعمان الليثي الكوفي : قال البخاري : منكر الحديث . قلت : روى ابن ماجه والترمذي في كتابيهما له . (٧)
٣١ - حامد بن يحيى بن هانيء البلخي : صدوق مكتر . (٨)
٣٢ - حبان بن زيد الشَّرْعبي الحمصي ، أبو خدّاش : ما علمت روى عنه سوى حريز (بن عثمان) ، وشيوخه قد وثقوا مطلقا . (٩)
٣٣ - حبيب بن أبي حبيب المصري ، كاتب مالك : ليس بثقة . (١٠)

(١) سير ٢٩٩/١٧ : وقال في التقريب (٨٢٩) : صدوق زاهد يخطئ في أحاديث .

(٢) سير ٤٨٨/١٩ .

(٣) سير ٥٥٢/٢ ، ٣٣٨/١٠ . وفي التقريب (٨٧٨) : ضعيف رافض .

(٤) سير ٥٦١/١٥ .

(٥) سير ٦٦٨/١٠ .

(٦) سير ٢٥٤/٢ .

(٧) سير ٤٣٤/١٥ ، وفي التقريب (١٠٥٢) : الحارث بن النعمان بن سالم الكوفي ابن أخت سميد بن جبير ، ضعيف .

(٨) سير ٢٥٣/١٧ ، وفي التقريب (١٠٦٧) : ثقة حافظ .

(٩) سير ٨٧/١٤ ، وفي التقريب (١٠٧٣) : ثقة ، أخطأ من زعم أن له صحبة .

(١٠) سير ٢٢٠/٤ وقال في " المعنى " (١٢٨٧) قال أحمد : كان يكذب ، وقال أبو داود :

كان يضع الحديث .

٣٤ - حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي : فيه لين (١).

٣٥ - حجاج بن فروخ الواسطي : واه (٢).

٣٦ - حجاج بن أبي منيع الرصافي : الذي يروى عن جده عبيد الله بن أبي زياد نسخة عن الزهري، صدوق ، لقيه الذهلي وابن وارة والفسوي (٣).

٣٧ - حجاج بن نصير القساطي البصري : يروى عن قرة بن خالد ، وهوليين (٤).

٣٨ - الحسن بن أبي الحسن البصري : والحسن مع جلالة فهو مدلس ، ومراسيلسه ليست بذاك (٥).

وقال أيضاً : * لم يصح سماع من أبي هريرة ، وهو صاحب تدليس * (٦).

وقال أيضاً : * والحسن مدلس لم يسمع من المغيرة * (٧).

وفي ترجمة أبي زرعة الرازي ، قال : * كل شيء قال الحسن ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلاً إلا أربعة أحاديث * (٨).

٣٩ - الحسن بن عبيد الله العبدي : لا يُدرى مَنْ ذا ؟ (٩)

(١) سير ١١/١٣٢ ، وفي التقريب (١١١٩) : صدوق كثير الخطأ والتدليس ، وقال

الحافظ في الفتح ٢/١١٥ و ٣/٥٩٧ و ٤/٣٦ : ضعيف ، وفي ١٠/٤١ و ١٢/١٠٣ :

ضعيف ومدلس ، وفي ١٠/٣٤١ : لا يحتج به ، وفي ٩/١٩١ : فيه مقال .

(٢) سير ١/٥٤٠ .

(٣) سير ١٠/٣٥٤ . وفي التقريب (١١٣٨) : ثقة ، من الماشرة .

(٤) سير ١٠/٣٥٤ ، وقال في ديوان الضعفاء (٨٥١) : مجمع على ضعفه ، وفي المغني

(١٣٢٧) : ضعيف ومعضهم تركه . وفي التقريب (١١٣٩) : ضعيف كان يقبل التلقين .

(٥) سير ٤/٥٧٢ ، وفي التقريب (١٢٢٧) : ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس .

(٦) سير ٩/٥٤٩ . (٧) سير ١/٨٠ .

(٨) سير ١٣/٦٩ .

(٩) سير ١٥/٢٦٩ ، وفي ديوان الضعفاء (٩١٨) مجهول .

٣٩ مكرر - الحكم بن ظهير الفزاري : واه . (١)

٤٠ - حماد بن شعيب الخمانى الكوفى : ضعيف . (٢)

٤١ - حماد بن عيسى الجهنى ، فيه لين . (٣)

حرف الخاء

٤٢ - خازم بن محمد القرطبي المتوفى سنة ٤٩٦ : فيه ضعف . (٤)

٤٣ - خالد بن خَدَّاس المَهَلَّبى البصرى : صدوق مكرر عن حماد بن زيد ، ينفرد عنه بالفرائب . (٥)

٤٤ - خالد بن دينار ، أبو خُلْدَة : ثقة . (٦)

٤٥ - خالد بن سلمة بن العاص " الفأفأ " : احتج به مسلم . (٧)

٤٦ - خالد بن عبد الرحمن المخزومى : واه . (٨)

٤٧ - خالد بن نافع : ضَعَف . (٩)

٤٨ - خالد بن يزيد بن عبد الرحمن ، أبو هاشم الدشقى : ضعفه يحيى بن معين . (١٠)

٤٩ - خالد بن هياج بن بسطام : ذو مناكير عن أبيه . (١١)

(١) سير ٣/١٤٩٠ . وفى التقريب (١٤٤٥) : متروك رمى بالرفض ، واتهمه ابن معين .

(٢) سير ٢/٦٠٠ .

(٣) سير ٤/٤٦٧ ، وفى التقريب (١٥٠٣) : ضعيف .

(٤) سير ١٩/١٩٤٠ .

(٥) سير ٦/٢٦٠ . وفى التقريب (١٦٢٣) : صدوق يخطئ .

(٦) سير ٣/٤٠٠ . وفى التقريب (١٦٢٧) : صدوق .

(٧) سير ٢/٧٩ ، وقال فى ديوان الضعفاء (١٢١٧) مرجئ ناصبي صدوق . وفى المغنى

(١٨٤٧) : وثق ، وهو مرجئ فيه نصب . وفى التقريب (١٦٤١) : صدوق ، رُمِيَ

بالإرجاء والنَّصَب .

(٨) سير ٦/٣٩٠ ، وفى ديوان الضعفاء (١٢٢٧) ذاهب الحديث . وفى التقريب

(١٦٥٢) : متروك .

(٩) سير ٢/٣٨٧ .

(١٠) سير ١١/١٤٠ ، وفى التقريب (١٦٨٨) : ضعيف مع كونه كان فقيهاً وقد اتهمه ابن معين .

(١١) سير ١٤/١١٤٠ ،

٥٠ - داود بن عطاء المدني : ضعيف . (١)

٥١ - دينار ، أبو مكيس الحبشي الأسود المعمر ، زعم أنه مولى لأنس بن مالك . قلت :
يفلب على ظني أنه كذاب مالحق أنساً أبداً . (٢)

حرف السراء

٥٢ - ربيعة الجرشى : ربيعة قيل له صحبة . (٣)

٥٣ - ربيعة بن كلثوم البصرى : صدوق خرج له سلم . (٤)

٥٤ - رزين بن حبيب الكوفى : وثقه ابن معين . (٥)

٥٥ - رشدين بن كريب المدني مولى ابن عباس : تفرد به رشدين ، وهو ضعيف . (٦)

٥٦ - رَوْح بن صلاح المصرى : روح ضعفه ابن عدى ، وذكره ابن حبان فى " الثقات " ،
وبالغ الحاكم فقال : ثقة مأمون . (٧)

حرف الزاى

٥٧ - زكريا بن داود الكندى : كذاب ، بقى إلى سنة نيف وستين ومئتين . (٨)

٥٨ - زهير بن محمد التميمي الخراسانى : حديث " لا يقولن أحدكم للمسجد مسجداً . . " .
هذا حديث منكر شبه موضوع لا يحتمله زهير التميمي ، وإن كان كثير المناكير . (٩)

(١) سير ٩٢ / ٢ ، ٣٣٧ / ٣ .

(٢) سير ٣٧٦ / ١٠ .

(٣) سير ٥٦٣ / ١٣ ، وفى التقريب (١٩١٥) : ربيعة بن عمرو ، ويقال ابن الحارث الدمشقى
مختلف فى صحبته ، قتل يوم مرج راهط ، سنة أربع وستين ، وكان فقيهاً ، وثقه الدارقطنى
وغيره .

(٤) سير ٥٧١ / ٤ ، وقال فى المفنى (٢٠١٦) : ثقة ، قال النسائى : ليس بالقوي . وفى
التقريب (١٩١٧) : صدوق يسهم .

(٥) سير ٣١٦ / ٣ ، وانظر التقريب (١٩٣٩) .

(٦) سير ٢٥٢ / ١ .

(٧) سير ٥٨٩ / ١٣ .

(٨) سير ٨٤ / ٨ ، وقال فى المفنى (٢١٩١) : ادعى السماع من مالك والثورى ، وأن ليه
مائة وثلاثين سنة .

(٩) سير ٥٤٦ / ١٤ ، وقال فى المفنى (٢٢١٨) : ثقة له غرائب . وانظر التقريب (٢٠٤٩)

- ٥٩ - زياد بن اسماعيل المكي : ضعيف . (١)
 ٦٠ - زياد بن الربيع اليحمدي : ثقة . (٢)
 ٦١ - زيد بن أسلم عن أبي هريرة : فيه انقطاع ، ما علمنا زياداً أنه سمع أبا هريرة . (٣)
 ٦٢ - زيد بن أبي أوفى : لا يعرف إلا في هذا الحديث الموضوع . (٤)

حرف السين

- ٦٣ - سالم بن عبدالله الخياط : سالم واه . (٥)
 ٦٤ - السري بن اسماعيل الهمداني الكوفي : تالف ، وليس السري بمعتد قدااتهم (٧)
 ٦٥ - سعد بن الصلت البجلي الكوفي : قلت : هو صالح الحديث ، وما علمت لأحد فيه جرحاً . (٨)
 ٦٦ - سعيد بن أحمد اللخمي : سعيد مصري ، لا أعرفه . (٩)
 ٦٧ - سعيد بن المرزبان ، أبو سعيد البقال الكوفي : لين الحديث . (١٠)

-
- (١) سير ٢٣٦/٢ . وفي التقريب (٢٠٥٤) : صدوق سوء الحفظ .
 (٢) سير ١٧٩/٢ ، وانظر التقريب (٢٠٧٢) .
 (٣) سير ٥٩٠/١٢ . وفي التقريب (٢١١٧) : زيد بن أسلم المدوي ، ثقة عالم وكان يرسل مات سنة ست وثلاثين ومئة .
 (٤) سير ١٤٢/١ . وانظر الحديث بطوله في السير ١٤١/١ - ١٤٢ .
 (٥) ٥٧٢/٤ . وفي التقريب (٢١٧٨) : صدوق سوء الحفظ .
 (٦) سير ١٤٧/٣ ، وانظر "المعنى" (٢٣٢٢) .
 (٧) سير ٢٩٥/٤ ، وفي التقريب (٢٢٢١) : متروك الحديث .
 (٨) سير ٣١٨/٩ .
 (٩) سير ٣٠/١٠ ، انظر المعنى (٢٣٥٥) .
 (١٠) سير ١٦٤/٢ ، وقال في المعنى (٢٤٥٣) : مشهور ليس بالحجة ، وقال الحافظ في التقريب (٢٣٨٩) : ضعيف مدلس .

٦٨ - سفيان بن وكيع بن الجراح الكوفي : قلت : سفيان ليس بحجة .^(١)

٦٩ - سلامة المجلى : سلامة لا يعرف .^(٢)

٧٠ - سلم بن سالم البلخي : ضعفه .^(٣)

٧١ - سلمة بن وردان الليثي المدني : سلمة سيء الحفظ ، وقد روى عنه ابن المبارك

والقنبري ، مات سنة ست وخمسين ومئة ، ومن مناكيره عن أنس أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لرجل : هل تزوجت ؟ قال : ليس عندي ما أتزوج . قال :

أليس معك قل هو الله أحد . قال : بلى . قال : ربع القرآن . قال : أبو

حاتم البستي : خرج عن حد الاحتجاج به .^(٤)

٧٢ - سكين بن جبير الدوسي ، أبو يونس المصري ، من موالى أبي هريرة ، صدوق .^(٥)

٧٣ - سليمان بن داود الشاذكوني : ليس بمعتمد .^(٦) وقال فيه أيضا : هذه الخرافة .

من صنعة سليمان الشاذكوني لأصبحه الله بخير ، فإنه مع تقدمه في الحفظ متهم عند هم

بالكذب .^(٧)

٧٤ - سليمان بن زيد ، أبو إمام المحارب أو الأزدي الكوفي : ضعيف .^(٨)

٧٥ - سليمان بن سلمة الخبائري : المتهم به - أي بحديث " انتظار الفرج عبادة " .^(٩)

(١) سير ٤/٤٧٥ ، وفي التقريب (٢٤٥٦) : كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل

عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه .

(٢) سير ١/٥٣٧ .

(٣) سير ٢٢/١١٣ ، وقال في المغني (٢٥٢١) : ضعفه أحمد والنسائي ، قال في الأرجاء .

(٤) سير ١٨/٥١٦ ، قال في ديوان الضعفاء (١٧١٩) ضعفه الدارقطني وغيره . وقال

الحافظ في الفتح ٦٢/٩ : ضعيف ، وفي التقريب (٢٥١٤) أيضا .

(٥) سير ٢/٦٢٤ ، وفي التقريب (٢٥٢٦) : ثقة .

(٦) سير ٥/٢٠٩ .

(٧) سير ٧/٤٩ .

(٨) سير ١٢/٢٠٥ ، وقال في المغني (٢٥٨٧) كذبه يحيى بن معين .

(٩) سير ٨/٥٢٦ ،

٧٦ - سليمان بن أبي سليمان الزهرى : صَفَّوه . (١)

٧٧ - سليمان ابن بنت شرحيل : منكر الحديث ، وإن كان حافظاً . (٢)

وقال فيه أيضاً : " قلت : هو فى نفسه صدوق ، لكنه كُهِج برواية الفرائب عن المجاهيل والضعفاء " . (٣)

(٤)
٧٨ - سليمان بن مَطَر النيسابورى : سليمان هذا هو أخو قتادة بن مَطَر ، صدوق إن شاء الله .

٧٩ - سنيد بن داود المصيصى " سندول " : قلت : مُشَّاه الناس وحملوا عنه ، وما هو بذلك المتقن (٥)

٨٠ - سهل بن زياد القطان : ثقة . (٦)

حرف الشين

٨١ - شُبَيْل بن عَزْزَة أبو عمرو البصرى : وشبيل صدوق من أئمة العربية . (٧)

٨٢ - شرحيل بن سعد الأنصارى : فيه لين ما ، مدنى وليس بالقوى . (٨) (٩)

٨٣ - شريك بن عبد الله النخعي الكوفي : أحد الأعلام على لين ما فى حديثه . تَوَقَّ بعض الأئمة فى الاحتجاج بمفاريده ، وقد وَثَّقَهُ يحيى بن معين ، وقال : هو أثبت من أبي الأحوص . قلت : مع أنَّ أبا الأحوص من رجال الصحيحين ، وما أخرجنا لشريك سوى مسلم فى المتابعات قليلاً ، وخرَّج له البخارى تعليقاً (١٠)

(١) سير ٣ / ٣١٥ .

(٢) سير ٩ / ٢١٨ ، وفى التقريب (٢٥٨٨) : صدوق يخطئ .

(٣) سير ١١ / ١٣٨ .

(٤) سير ٨ / ٤٦٣ ، وفى التقريب (٢٦١٠) : ثقة .

(٥) سير ١٠ / ٦٢٧ ، وفى التقريب (٢٦٤٦) : ضَعُف مع إمامته ومعرفته ، لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخة .

(٦) سير ٢ / ١١٣ ، وقال الذهبى فى ديوان الضعفاء (١٨٠٦) : صدوق فيه لين . وقال فى المفضي (٢٦٧٠) : ليس بالقوى .

(٧) سير ٩ / ٣٨٧ ، وفى التقريب (٢٧٤٥) : صدوق يهيم .

(٨) سير ٢ / ٤٣٠ .

(٩) سير ٨ / ٤٧٩ ، وفى التقريب (٢٧٦٤) : صدوق اختلط بأخرة .

(١٠) سير ٨ / ٢٠١ ، وقال فى المفضي (٢٧٦٤) : صدوق ، وَثَّقَهُ ابن معين وغيره . وفى

التقريب (٢٧٨٧) : صدوق يخطئ كثيراً تغيَّر حفظه منذ وَلَّى القضاء بالكوفة .

- ٨٤ - شهر بن حوشب : الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم ، ولا احتجاج به مترجح . (١)

حرف الصاد

- ٨٥ - صالح بن بشير الثوري البصري الواعظ : هولئين . (٢)
- ٨٦ - صالح بن بيان عن فرات بن السائب : إسناده واه لضعف صالح وشيخه . (٣)
- ٨٧ - صالح بن عطاء : وصالح هذا مصرى ، وما علمت به بأساً . (٤)
- ٨٨ - صدقة بن الحسين ابن الحداد البغدادي الناسخ الفرضي : مطعمون فيه . (٥)
- ٨٩ - صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي : ليس بحجة . (٦)
- ٩٠ - صدقة بن أبي عمران الكوفي : صدقة صدوق . (٧)
- ٩١ - الصلت بن قويد الحنفي : الصلت هذا كناه النسائي أبا الأحمر ، وقال : لا أدري كيف هو ، ثم ذكر له هذا الحديث " لا تقوم الساعة حتى لا تتطرح ذات قرنجاء " . (٨)
- ٩٢ - صهيب مولى العباس : لأعرفه . (٩)

حرف الطاء

- ٩٣ - طلحة بن يحيى بن النعمان المدني : حديث عائشة " طهني له عصفور في الجنة " رواه جماعة عن طلحة ، وهو ما ينكر من حديثه . (١٠)
-
- (١) سير ٣٧٨/٤ ، وقال في ديوان الضعفاء (١٩٠٣) : مختلف فيه ، وحديثه حسن ، وقد وثقه غير واحد . وفي التقريب (٢٨٣٠) صدوق كثير الإرسال والأوهام .
- (٢) سير ٥١٦/٤ ، وفي التقريب (٢٨٤٥) : ضعيف .
- (٣) سير ٩٣/٥ .
- (٤) سير ٢٢٣/١٠ .
- (٥) سير ٧٧/٢١ ، قال في المغني (٢٨٦٨) : ردي الاعتقاد .
- (٦) سير ٣٩/٤ ، وفي التقريب (٢٩١٣) : ضعيف .
- (٧) سير ٣٧/٢٠ .
- (٨) سير ٦٢٤/٣ ، وانظر المغني (٢٨٩٧) .
- (٩) سير ، وفي التقريب (٢٩٥٥) : صهيب مولى العباس ، وثقال له : صُهبان ، بضم أوله صدوق ، من الثالثة .
- (١٠) سير ٤٦٢/١٤ ، وفي التقريب (٣٠٣٧) : صدوق يهيم .

حرف العين

- ٩٤ - عائذ بن شريح عن أنس ضعيف الحديث من صفار التابعين (١)
- ٩٥ - عامر بن عبد الله بن يَمَاف اليمامي : عامر ضعيف الحديث (٢)
- ٩٦ - هَبَّاد بن راشد التميمي البزاز : بصرى صدوق ، إمام ، وهو أقوى من عباد بن منصور (٣)
- ٩٧ - عباد بن عبد الصمد : أحد التلغى (٤)
- ٩٨ - عباد بن كثير بن قيس الرملي : ضعيف (٥)
- ٩٩ - عباد بن منصور ، ابوسلمة الناجي البصري : تفرد به عباد ، وفيه ضعف (٦)
- ١٠٠ - العباس بن يزيد ، أبو الفضل البهراني : ويقال : فيه لين لا يضر ، وتكلم مروان بن حمويه في سماعه من يزيد بن زريع ، والرجل مأمون . (٧)
- ١٠١ - عبد الله بن أحمد بن علي الشَّوْذِرْجَانِي : وكان دنيئاً ثقة . (٨)
- ١٠٢ - عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت : وعبد الله وثقه ابن معين وخرج له سلم . (٩)
- ١٠٣ - عبد الله بن حكيم ، أبو بكر الداهري : والداهري ضعيف . (١٠)
- ١٠٤ - عبد الله بن سليمان النوفلي : ليس النوفلي بمعروف (١١)

- (١) سير ٥٨٤/٩ ، وقال في ديوان الضعفاء (٢٠٦٥) : مجمع على ضعفه ولم يترك ، وقال في المفنى (٣٠٢١) : لم أر لهم فيه تضييفاً ولا توثيقاً ، إلا قول أبي حاتم : في حديثه ضعف قلت : وما هو بحجة .
- (٢) سير ٢٠٠/١٤ ، وقال في ديوان الضعفاء (٢٠٥٣) : له مناكير .
- (٣) سير ١٨١/٧ ، وفي التقريب (٣١٢٦) : صدوق له أوهام .
- (٤) سير ١٠٧/١١
- (٥) سير ٤٢٢/١٥ ، وقال في ديوان الضعفاء (٢٠٨١) : مجمع على ضعفه .
- (٦) سير ٣٥/٥ ، وفي التقريب (٣١٤٢) : صدوق رُمي بالقدر ، وكان يدلّس ، وتغيّر بأخرة .
- (٧) سير ١٠٢/١٢ ، وفي التقريب (٣١٩٤) : صدوق يخطئ .
- (٨) سير ١٠/١٥
- (٩) سير ٣٤٣/٤
- (١٠) سير ٢٩٩/٥ ، وقال في المفنى (٣١٤٤) : واه متهم بالوضع ، وقال أيضاً (٧٣٤٤) : أحد المتروكين باتفاق .
- (١١) - سير ٥٨٢/٩ ، وقال في المفنى (٣٣٠٦) : لم يرو عنه سو هشام بن يوسف : وقال - في التقريب (٣٣٧٢) : مقبول .

- ١٠٥ - عبد الله بن شداد بن الهاد : حديث عبد الله مخرّج في الكتب الستة ولا نزاع في ثقته .^(١)
- ١٠٦ - عبد الله بن صالح المصري ، كاتب الليث : وهو في عقله أقوى من نعيم بن حماد ، وأسيد الحمال ، وما هو بدون اسماعيل بن أبي أويس الأصمعي^(٢)
- ١٠٧ - عبد الله بن عبد القدوس التميمي الكوفي : متروك^(٣)
- ١٠٨ - عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، المحدث الصدوق ، وحديثه يتردد فيه الناقد ، أما إن تابعه شيخ في روايته فذلك حسن قوى إن شاء الله^(٤)
- ١٠٩ - عبد الله بن كهيّعة : ضعيف الحديث^(٥) ، وكان من بحور العلم على حين في حديثه^(٦) -
 تهاون بالإتقان ، وروى مناكير فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم . وبعض الحفاظ يروى حديثه ، ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد واللاحم لافي الأصول . وبعضهم يبالغ في وهنه ، ولا ينبغي إهداره ، وتتجنب تلك المناكير ، فإنه عدل في نفسه^(٧)
- ١١٠ - عبد الله بن محمد الرازي الصوفي : وليس هو بثقة^(٨)
- ١١١ - عبد الله بن محمد عن مالك : عبد الله هذا بغدادى لأعرفه^(٩)

- (١) سير ٤٨٩/٣
- (٢) سير ٤١٥/١٠ ، وفي التقريب (٣٣٨٨) : صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه : وكانت فيه غفلة .
- (٣) سير ٥٣٤/١ ، وفي التقريب (٣٤٦٦) : صدوق روى بالرفض ، وكان أيضاً يخطئ .
- (٤) سير ٣٤١/٧ ، وقال في المفني (٣٢٨١) صدوق حسن الحديث ، وقال الحافظ ، في التقريب (٣٢٨٩) : ضعيف .
- (٥) سير ٨٦/٣
- (٦) سير ١٣/٨
- (٧) سير ١٤/٨ ، انظر المفني (٣٣٣٥) ، قال الحافظ في التقريب (٣٥٦٣) : صدوق : خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها : وزاد في التهذيب عن عبد الفنى بن سعيد : عبد الله بن يزيد المقرئ ، وزاد الذهبي في الميزان ٤٨٢/٢ : عبد الله بن مسلمة القعنبي . وانظر تعليقه أستاذنا العلامة الشيخ محمد عوامة على التقريب ص ٣١٩

(٨) سير ٥٦/١٠

(٩) سير ٣٣٦/١٥

- ١١٢ - عبد الله بن مُعَيْد الخَرَّانِي : وابن مُعَيْد محله الصدق ، بالضم بوزن عَجِيد ، هكذا وجدته .^(١)
- ١١٣ - عبد الله بن ميمون القَدَّاح المكي : ضعفه .^(٢)
- ١١٤ - عبد الله بن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه : ضعفه .^(٣)
- ١١٥ - عبد الله بن واقد ، أبورجاء الخراساني : لين الحديث .^(٤)
- ١١٦ - عبد الأعلى بن عامر الشعلبي الكوفي : لين .^(٥)
- ١١٧ - عبد الأعلى بن أبي الساور الكوفي : واه .^(٦)
- ١١٨ - عبد الجبار بن الورد المكي : وابن الورد صدوق ، وهو أخو وهب .^(٧)
- ١١٩ - عبد الحميد بن السَّري : ليس بمعتد .^(٨)
- ١٢٠ - عبد الحميد بن سليمان الخزاعي : ضعيف .^(٩)

- ١٢١ - عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسمود اللؤلؤ المسمودي : ليس بحجة .^(١٠)
- ١٢٢ - عبد الرحمن بن فضالة : صدوق يُقَال ، روى عنه ابن المبارك وابن مهدي ، ولا شيء له في الكتب الستة . قال أبو نعيم الحافظ : تفرد عنه مسلم بن إبراهيم .^(١١)

- (١) سير ٤٠٥/٧ .
- (٢) سير ٣١٩/٩ - ٣٢٠ ، وقال الحافظ في التقریب (٣٦٥٣) : منكر الحديث متروك .
- (٣) سير ٢٥١/١٨ .
- (٤) سير ٥٤٨/١٤ ، ونقل في الديوان (٢٣٤٢) وفي المغني (٣٤١٣) قول ابن عدي مظلّم الحديث ، وقال في الميزان ٥٢٠/٢ بعد نقل قول ابن عدي : قلت : وثقه أحمد ويحيى - وقال أبو زرعة : لم يكن به بأس . وقال الحافظ في التقریب (٣٦٨٧) : ثقة موصوف بخصال الخير .
- (٥) سير ١٠٢/٢ ، قال الحافظ في التقریب (٣٧٣١) : صدوق بهم .
- (٦) سير ٤١٦/١٥ ، وقال في المغني (٣٤٤٩) : ضعفه جداً ، وقال الحافظ في التقریب (٣٧٣٧) : متروك كذبه ابن معين .
- (٧) سير ٥٢/١٧ ، وقال في " الديوان " (٢٣٧٩) : ثقة .
- (٨) سير ٥٨٧/١٢ ، قال في المغني " (٣٤٩٢) : لا يعرف ، وحديثه كذب .
- (٩) سير ٢٢٨/٤ .
- (١٠) سير ١٢٩/١ ، قال الحافظ في " التقریب " (٣٩١٩) : صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه ان من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط .
- (١١) سير ٥٣٦/٤ .

١٢٣ - عبد السلام بن صالح ، أبو الصَّلْت الهَرَوِي : واه ، وهو ماعيب على ابن ماجه إخراج حديثه هذا " الايمان معرفة بالقلب . . . فرواه عن رجل عنه . (١)

١٢٤ - عبد الملك بن حبيب ، أبو مروان القرطبي : كان موصوفاً بالحدق بالفقه ، كبير الشأن ، بعيد الصيت ، كثير التصنيف ، إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن ، بل يحمل الحديث كيف اتفق وينقله بجمادة واجازة ولا يتعاني تحرير اصحاب الحديث . (٢)

١٢٥ - عبد الملك بن قدامة الجُمَحي : ضَعَف . (٣)

١٢٦ - عبد الوهاب بن الضحاك القُرَظِي : كذاب (٤) ، القُرَظِي متهم . (٥)

١٢٧ - عبد ربه بن بارق الحنفي الكوفي : وجد ربه هذا ضَعَفه ابن معين ، وقال أحمد : ماله بأس . (٦)

١٢٨ - عثمان بن الخطاب ، أبو الدنيا الأشَج : كذاب . (٧)

١٢٩ - عثمان بن عطاء الخراساني : ضعيف . (٨)

١٣٠ - عثمان بن فائد القرشي : عثمان ضعف . (٩)

١٣١ - عثمان بن محمد العثماني : عثمان تالف . (١٠)

١٣٢ - عثمان بن مطر الشيباني : ليس بقوي . (١١)

(١) سير ١٥ / ٤٠٠ ، قال في المفضي (٣٦٩٤) : أبو الصَّلْت الهَرَوِي ، الشيعي ، متروك الحديث

وقال الحافظ في التقریب (٤٠٧٠) : صدوق له مناكير ، وكان يتشيع .

(٢) سير ١٢ / ١٠٣ ، قال في المفضي (٣٨٠٣) : كبير الوهم ، صحفى ، وقد اتهم .

(٣) سير ٩٣ / ٣ وقال في الديوان (٢٦٣١) : تابعى مجهول ؟

(٤) سير ٩٣ / ٢

(٥) سير ٥٢٦ / ٨

(٦) سير ١٣ / ٤٣٩ ، وقال الحافظ (٣٧٨٣) : صدق يخطئ .

(٧) سير ١٥ / ٢٧١ ، قال في المفضي (٤٠١٦) : حدث بعد الثلاث مئة عن علي فكذبوه .

(٨) سير ٨٠ / ١

(٩) سير ٦٦ / ٧

(١٠) سير ٢٣ / ٦

(١١) سير ٢٨٦ / ٤

١٣٣ - عصام بن قدامة البجلي الكوفي : ثقة^(١).

١٣٤ - عطية بن سعد الموفى الكوفي : جاء هذا مرفوعاً : " إذا بلغ بنو العاص . . . لكن فيه

عطية الموفى^(٢) ، من مشاهير التابعين ، ضعيف الحديث^(٣).

١٣٥ - عفيف بن سالم الموصلي : ثقة^(٤).

١٣٦ - العلاء بن شعبة : مجهول^(٥).

١٣٧ - العلاء بن مسكمة بن عثمان الرقاس : العلاء متهم بالكذب^(٦).

١٣٨ - علي بن الحسن الغضائري : مجهول لا يوثق به^(٧).

١٣٩ - علي بن زيد بن جدعان : لين^(٨) ، وفيه لين^(٩) ، ليس بالحجة^(١٠) ، وهو من أوعية العلم

لكن له ما ينكر^(١١).

١٤٠ - علي بن عاصم الواسطي : فيه لين^(١٢) ، ليس بحجة^(١٣).

١٤١ - علي بن عبد الله بن جهم أبو الحسن : كان ضعيفاً^(١٤).

(١) سير ١٩٨/٢ ، وقال الحافظ في التقریب (٤٥٨٣) : صدوق.

(٢) سير ٤٧٨/٣.

(٣) سير ٣٢٥/٥ ، قال في المغني (٤١٣٩) : مجمع على ضعفه . وقال الحافظ في التقریب -

(٤٦١٦) : صدوق يخطئ كثيراً ، وكان شيعياً مدلساً .

(٤) سير ١٩٧/٢ ، وقال الحافظ في " التقریب " (٤٦٢٧) : صدوق .

(٥) سير ٢٤٣/١٥ ، المعني (٤١٧٤) .

(٦) سير ٢٦٠/٩ ، قال في المعني (٤١٩٠) : متهم بوضع الحديث .

(٧) سير ١٣/١٨ .

(٨) سير ٧٠/١ .

(٩) سير ٣٩٨/٣ .

(١٠) سير ٢٢١/٤ .

(١١) سير ٢٩٤/٨ ، وقال في المغني (٤٢٦٥) : صالح الحديث . وقال الحافظ في التقریب

(٤٧٣٤) : ضعيف .

(١٢) سير ١٩١/٢ .

(١٣) سير ١٣٠/٦ ، قال في المغني (٤٢٩٠) : حافظ مشهور ، ضعفه ، وكان مكثراً ، وقال الحافظ

في " التقریب " (٤٧٥٨) : صدوق يخطئ ويصّر رومي بالتشيع .

(١٤) سير ٢٩٢/١٧ ، قال في المغني (٤٢٩٥) : صوفي نبيل ، لكنه ليس بثقة ، اتهمه .

١٤٢ - علي بن عبد الملك بن دهم الطرسوسي ، نزيل نيسابور : واه . (١)

١٤٣ - علي بن قرين الباهلي : ماهوشقة . (٢)

١٤٤ - عمارة بن جُوَيْن ، أبو هارون العبدى : وهذا إسناد ليّن من جهة أبي هارون ، وأبو هارون واه . (٤)

١٤٥ - عمارة بن زاذان الصيدلاني : فيه لين . قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال ابن معين : صالح وقال ابن عدى : عندي لأأسره . قلت : لم يحتج به النسائي . (٥)

١٤٦ - عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي : قلت : عمر تالف . (٦)

١٤٧ - عمر بن اسماعيل : مجهول . (٧)

١٤٨ - عمر بن حفص العبدى : ضعيف . (٨)

١٤٩ - عمر بن ربيعة ، أبو ربيعة الإيادى : ضعيف . (٩)

١٥٠ - عمر بن عثمان بن موسى التيمي : ليس بالثبت . (١٠)

١٥١ - عمر بن مدرك : عمر هذا واه . (١١)

١٥٢ - عمر بن الوليد الشَّيْبِي : قلت : عمر ليس بالقوى ، قاله النسائي . (١٢)

(١) سير ١٥ / ٥٢٠ .

(٢) سير ٩٦ / ١١ ، وقال فى " الديوان " (٢٩٥٧) : كذاب ، وفى المفنى (٤٣١٩) : كذبه غير واحد ، وتركه أبو حاتم .

(٣) سير ٥٥٧ / ١٤ ، قال فى المفنى (٤٣٩٥) : تابعي ضعيف ، قال حماد بن زيد : كذاب .

(٤) سير ٢٥٤ / ١٥ ، وقال الحافظ فى " التقريب " (٤٨٤٠) : متروك ، ومنهم من كذبه ، شيمي .

(٥) سير ٧٦ / ١ - ٧٧ ، وقال الحافظ فى " التقريب " (٤٨٤٧) : صدوق ، كثير الخطأ .

(٦) سير ١٤٢ / ١١ ، قال فى المفنى (٤٤١٨) : كذاب .

(٧) سير ٢ / ٥١٨ .

(٨) سير ٦٩١ / ١٠ ، انظر : المفنى (٤٤٣٦) .

(٩) سير ٣٥٥ / ١ ، وقال الحافظ فى " التقريب " (٨٠٩٣) : مقبول .

(١٠) سير ١٨٣ / ٢ ، وقال فى " الديوان " (٣٠٨١) : مقل مجهول ، وقال فى المفنى (٤٥٠٨) :

" وثق وذكر وابن عدى فى الضعفاء " .

(١١) سير ٥٥٢ / ٩ ، وقال فى " الديوان " (٣١٠٥) ، وفى " المفنى " (٤٥٤٢) : ضعيف .

(١٢) سير ٤ / ٢٢٤ .

- ١٥٣ - عمرو بن جرير البجلي ، هو أبو سعيد البجلي ، كذبه أبو حاتم ^(١) .
 ١٥٤ - عمرو بن أبي قيس الرازي الكوفي : يُضَعَّف ^(٢) .
 ١٥٥ - عيسى بن إبراهيم القرشي الهاشمي : آفته عيسى فإنه غير ثقة ^(٣) .
 ١٥٦ - عيسى بن شعيب البصري ، عيسى لا يوثق به ^(٤) .
 ١٥٧ - عيسى بن عمر الأسدي التهمداني وعيسى هذا هو الكوفي المقرئ ، صدوق ^(٥) .

حرف الغين

غلام خليل = أحمد بن محمد بن غالب

حرف الفاء

- ١٥٨ - فرات بن السائب ، أبو المقلد : ضعيف ^(٦) .
 ١٥٩ - الفضل بن العلاء : هو صدوق ^(٧) .
 ١٦٠ - الفضيل ، أبو محمد : عيسى بن يونس عن الفضيل أبي محمد ، لا يعرف ^(٨) .

حرف القاف

- ١٦١ - القاسم بن هزان : القاسم ثقة ^(٩) .
 ١٦٢ - قيس بن الربيع الأسدي الكوفي : هو ضعيف ^(١٠) .

- (١) سير ٣٨١/١٣ ، وقال في "الديوان" (٣١٦٥) : مَثَّهم واه .
 (٢) سير ٤١٧/١ ، وفي المغني (٤٦٩٦) : صدوق له أوهام ، وقال الحافظ في التقریب* (٥١٠١) : صدوق له أوهام أيضاً .
 (٣) سير ٥٤٦/١٤ .
 (٤) سير ٥٢٣/١٨ ، وقال الحافظ في "التقریب*" (٥٢٩٨) : صدوق له أوهام .
 (٥) سير ٣١٩/٩ ، وقال الحافظ في التقریب* (٥٣١٤) : ثقة .
 (٦) سير ٨٧/١ .
 (٧) سير ١١٧/٢ ، قال الحافظ في "التقریب*" (٥٤١٢) : صدوق له أوهام .
 (٨) سير ٥٧٧/٤ .
 (٩) سير ٣٤١/٥ .
 (١٠) سير ٤١٤/٢ ، قال في "الديوان" (٣٤٥٧) : صدوق لا يحتج به ، وفي المغني (٥٠٦٢) : صدوق سيئ الحفظ ، وقال الحافظ في "التقریب*" (٥٥٧٣) : صدوق ، تغيَّر لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ماليس من حديثه فحدَّث به .

حرف الكاف

- ١٦٣ - كثير بن إسماعيل النُّوَّاء، بالتشديد : واه (١)
 ١٦٤ - كثير بن زَادَان : وكثير فيه جهالة (٢)
 ١٦٥ - كثير بن عبد الله، أبو هاشم الأُبُلَى الوُشَّاء : واه (٣)
 ١٦٦ - كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني : متروك (٤)

حرف الميم

(٥)

١٦٧ - مبارك بن قَفَّالَة : هو صدوق

- ١٦٨ - مجالد بن سعيد الهمداني : ليس بقوى، (٦) لين، (٧) في حديثه لين، (٨) ضعيف الحديث. (٩)
 ١٦٩ - محمد بن أحمد الرازي، أبو جعفر : قلت : أبو جعفر ليس بثقة. (١٠)
 ١٧٠ - محمد بن أحمد بن عثمان، أبو طاهر المديني : فيه مقال. (١١)

(١) سير ١٢٦/٢، وفي المغني (٥٠٩١) : شيمى جُلْد ضعفه، وفي التقريب* (٥٦٠٥) : -

ضعيف.

(٢) سير ٣٠٦/١٣، وقال في الديوان (٣٤٧٠) : كوفي من التابعين لا يعرف، وقال في المغني (٥٠٧٩) لا يعرف، بلى يعرف، بل حديثه منكر.

(٣) سير ٣١٦/٩.

(٤) سير ٥٤٠/١، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک ٤٨٣/٤ : واه. وقال الحافظ فـسـ

التقريب* (٥٦١٧) : ضعيف، أغرط من نسبه إلى الكذب.

(٥) سير ١٢٢/٥، وقال في "الديوان" (٣٥٣٠) : ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَكَانَ يَدَّلسُ. وقال

الحافظ في "التقريب" (٦٤٦٤) صدوق يدلس وييسوى.

(٦) سير ١٤٦/٢.

(٧) سير ١٥٥/٤.

(٨) سير ٢٨٥/٦.

(٩) سير ٣٢٥/١٣، وقال في المغني (٥١٨٣) : مشهور صالح الحديث، وقال الحافظ فـسـ

التقريب (٦٤٧٨) : ليس بالقوى، وقد تغيّر في آخر عمره.

(١٠) سير ٧٠/١٣.

(١١) سير ١٨٧/١٤، المغني (٥٢٦٠).

- ١٧١ - محمد بن أحمد بن محمد ، أبو بكر المفيد : هو تالف . (١)
- ١٧٢ - محمد بن إبراهيم القرشي : ومحمد هذا ليس بثقة . (٢)
- ١٧٣ - محمد بن أبان عن علقمة بن مرقد : محمد بن أبان ليس بحجة . (٣)
- ١٧٤ - محمد بن إسحاق بن محمد الأسدي : تالف . (٤)
- ١٧٥ - محمد بن ثابت البناني : أحد الضعفاء ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى له الترمذي وحده . (٥)
- ١٧٩ - محمد بن حبان : مات سنة إحدى وثلاث مئة وهو ضعيف . (٦)
- ١٧٧ - محمد بن حرب النشائي : النشائي صدوق . (٧)
- ١٧٨ - محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني : هو واه . يروى عن مالك . (٨)
- ١٧٩ - محمد بن الحسن بن عمران المزني الواسطي الفقيه : وثقه يحيى بن معين . (٩)
- ١٧٩ - محمد بن الحسن بن محمد بن زياد ، أبو بكر النقاش المفسر : هو واه . (١٠) ليس بمعتمد . (١١)
- وقال في ترجمته : " إن قلبي لا يسكن إليه ، وهو عندي مشتهر غا الله عنه " . (١٢)
- ١٨١ - محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني : واه جداً . (١٣)

- (١) سير ١٨٧/١٤ ، المفني (٥٢٦٠) .
- (٢) سير ٢١٩/٩ ، وقال في الديوان (٣٥٧٩) : محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح لا يعرفان ، وعنه هشام بن عمار .
- (٣) سير ٢٦٨/٤ .
- (٤) سير ٢٧/٤ .
- (٥) سير ٨٣/١٣ .
- (٦) سير ٤٨٤/٩ والمفني (٥٣٧٩) .
- (٧) سير ٢٦٠/٩ .
- (٨) سير ٤٧٧/٤ ، المفني (٥٤٠٨) .
- (٩) سير ٣٠٤/٩ ، وفي التقريب (٥٨١٨) : ثقة .
- (١٠) سير ٤١/١٠ .
- (١١) سير ٢٣٠/١٣ .
- (١٢) سير ٥٧٣/١٥ .
- (١٣) سير ٣٠٤/٩ .

- ١٨٢ - محمد بن حَيَّوَيْه بن المؤمل الكرجي نزيل همدان : تالف .^(١)
- ١٨٣ - محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير اللثي المعروف بالمحرم : ضعفه .^(٢)
- ١٨٤ - محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن أبي بكر بن عياش : قلت : محمد بن عبد الله مجهول .^(٣)
- ١٨٥ - محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان : قلت : ابن شاذان متهم .^(٤)
- ١٨٦ - محمد بن عبد الرحمن بن غزوان : قلت : حكاية حسنة ان لم يكن ابن غزوان وضعها ، فإنه كذاب .^(٥)
- ١٨٧ - محمد بن عبد الرحمن المقدسي القشيري : والقشيري تالف .^(٦)
- ١٨٨ - محمد بن عُدَّة بن حرب ، القاضي أبو حرب : ليس بثقة .^(٧) وهو في باب الرواية تالف متهم .^(٨)
- ١٨٩ - محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان القرظي : المرزبي متروك .^(٩)
- ١٩٠ - محمد بن عبيد الله بن سعيد ، أبو عون الشقي : متفق عليه .^(١٠)
- ١٩١ - محمد بن عبيد الهمداني : هو صدوق .^(١١)
- ١٩٢ - محمد بن أبي عَتَّاب البغدادي ، أبو بكر الأعيان : تفرد به الأعيان ، وهو ثقة .^(١٢)
- ١٩٣ - محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، الواقدى ، المدني القاضي : هو متروك .^(١٣) والواقدي
-
- (١) سير ٣٥٣/١٥ ، وقال في المفضي (٥٤٥٧) : قال الخطيب : كان غير موثق .
- (٢) سير ٤٨١/٥ ، المفضي (٥٦٦٠) .
- (٣) سير ٥٠٧/٨ .
- (٤) سير ٣١٨/١٤ ، وقال في المفضي (٥٧٢٠) : متهم ، طعن فيه الحاكم ، ولأبي عبد الرحمن السلمي عنه عجائب ولايا .
- (٥) سير ٢٦١/٦ .
- (٦) سير ٣٥١/١٥ ، وقال في المفضي (٥٧٤٩) : متهم بالوضع .
- (٧) سير ٣٩٨/١٤ ، وقال في المفضي (٥٧٨٨) : كذبه أبو أحمد بن عدى .
- (٨) سير ٤١٠/١٤ .
- (٩) سير ٧٠/٧ .
- (١٠) سير ٩٤١/ ، قال في التقريب (٦١٠٧) : ثقة .
- (١١) سير ٤٣٩/١٤ ، قال في التقريب (٦١١٧) : ثقة .
- (١٢) سير ٣٣/٤ ، قال الحافظ في التقريب (٦١٢٦) : صدوق .
- (١٣) سير ٤٨٧/١ ، ٤٠/٢ . قال الحافظ في التقريب (٦١٧٥) : متروك مع سعة علمه .

وان كان لا نزاع في ضعفه فهو صادق اللسان كبير القدر . (١)

١٩٤ - محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني : لا يحتج به . (٢)

وقال أيضاً : " لكن محمد بن عمرو مع صدقة وعلمه فيه لين ما ، ولم يحتج به الشيخان ، ومعض
الائمة احتج به . (٣)

١٩٥ - محمد بن كير بن أبي عطاء المصيصي الصنعاني : كُتِبَ ، واحتج به أبو داود والنسائي . (٤)

١٩٦ - محمد بن كير بن مروان الفهري الشامي : شيخ واه جداً . (٥)

١٩٧ - محمد بن مروان الذُّهلي : مقل . (٦)

١٩٨ - محمد بن موسى البُرَيْري البغدادي : البربري حافظ . (٧)

١٩٩ - محمد بن النعمان بن شبل : الضعيف الذي روى عن مالك . (٨)

٢٠٠ - محمد بن هارون الزنجاني : الزنجاني لأعرفه ، ابن هارون مجهول . (٩)

٢٠١ - محمد بن يونس الكُدَيْبي البصري : ضعيف . (١٠)

(١) سير ١٤٢/٧ ، وقال في المغني (٥٨٦١٠) : صاحب التصانيف ، مجمع على تركه . . وقال ابن
ماجه ، ثنا ابن أبي شيبة ، ثنا شيخ ، ثنا عبد الحميد بن جعفر . فذكر حديثاً في لباس الجمعة
وحسبك بمن لا يجسر أن يسميه ابن ماجه .

(٢) سير ٢٢٢/١ ، وقال في المغني (٥٨٧٦) : مشهور حسن الحديث ، أخرجه البخاري وسلم
متابعة .

(٣) سير ٣٥٤/٩ . قال الحافظ في التقریب (٦١٨٨) صدوق له أوهام . وقول الذهبي : لم
يحتج به الشيخان ، ليس على إطلاقه ، فقد روى له البخاري مقروناً بغيره وسلم خرج حديثه في
المتابعات .

(٤) سير ٣٧٦/٣ ، وقال الحافظ في التقریب (٦٢٥١) : صدوق كبير الغلط .

(٥) سير ٢٧/٨ ، وقال الحافظ في التقریب (٦٢٥٥) : متروك .

(٦) سير ١٢٧/٢ ، وقال الحافظ في التقریب (٦٢٨٣) : مقبول .

(٧) سير ٤٦١/٩ ، المغني (٦٠١٦) قال الدارقطني : ليس بالقوي . وقال الذهبي في سير
النبله ٩١/١٤ : قلت : غيره أتقن منه ولكنه من أوعية العلم يذكر مع المعمرى والحفاظ وقد
أكثر عنه الطبراني .

(٨) سير ٢٨٥/١٥

(٩) سير ٤٥/١٠

(١٠) سير ٧٤/١٠

(١١) سير ٣١/١ وقال في ديوان الضعفاء (٤٠٥٣) : قال ابن عدي : اتهم بالوضع ، وقال
ابن حبان : كان يصنع الحديث على الشقات . قلت : كان حافظاً . وقال في تلخيص المستدرک
٤١١/٤ : متهم ، وقال في المغني (٦١٠٩) : هالك .

- ٢٠٢ - مروان بن سالم الجزري : واه ^(١) ، أجمعوا على ضعفه ^(٢) .
- ٢٠٣ - مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن الملقى الأنصاري عن أبي أمامة بن سهل : فأما مروان وما أدراك ما مروان ، فهو حفيد أبي سعيد بن الملقى الأنصاري ، وشيخه هو عمار بن عامر بن عمرو بن حزم الأنصاري ^(٣) .
- ٢٠٤ - مسروح عن سفيان الثوري : لين ^(٤) .
- ٢٠٥ - مصعب بن سلام التميمي الكوفي : صالح لا بأس به ^(٥) .
- ٢٠٦ - المعافئ بن عمران الحمصي : ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو صدوق إن شاء الله ، لاشيء له في الكتب الستة ، مات بعد المئتين ^(٦) .
- ٢٠٧ - معان بن رفاعة السكّامي الدمشقي : معان ليس بذلك القوي ^(٧) .
- ٢٠٨ - معاوية بن حرمل : لا يعرف ^(٨) .
- ٢٠٩ - معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي قاضي الأندلس : ثقة ^(٩) .
- ٢١٠ - معاوية بن عمرو شيخ أحمد بن جوصاء ، لا يعرف ولا وجدته في كتب الجرح ^(١٠) .

- (١) سير ٥٤٦/٤ ، المفني (٦٤ ٦١) ، وقال الحافظ في التقریب (٦٥٧٠) : متروك ورواه الساجي وغيره بالوضع .
- (٢) سير ٣٥/٩ .
- (٣) سير ٦٠٣/١٠ ، وكلاهما متروك . وقال الحافظ في الإصابة ٤٧٠/٤ : مروان متروك قال في التقریب (٦٥٧٢) : ضعيف .
- (٤) سير ٢٥٦/٣ ، وفي المفني (٦١٩٣) : ضَعْفٌ .
- (٥) سير ١٧٧/٢ ، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک ٢٨٣/١ : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقریب (٦٦٩٠) : صدوق له أوهام .
- (٦) سير ٨٦/٩ ، وقال في المفني (٦٣١١) : لم يضعف ومحلّه الصدق ، وقال الحافظ في التقریب (٦٧٤٦) : مقبول .
- (٧) سير ٢٩٢/١٧ ، وقال الحافظ في التقریب (٦٧٤٧) : لين الحديث كثير الإرسال
- (٨) سير ٤٤٧/٢ ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣٥/١٠ في القسم الثالث فقال : معاوية بن حرمل الحنفى هجر مسيلمة الكذاب ، له إدراك ، وكان مع مسيلمة في الردة ، ثم قدم على عمر ثائباً .
- (٩) سير ٢٠/١٣ ، وقال الحافظ في التقریب (٦٧٦٢) : صدوق له أوهام .
- (١٠) سير ٢١/١٥ .

- ٢١١ - مُعَلَّى بن أُسَد البصري : ثقة . (١)
- ٢١٢ - مُعَلَّى بن زياد البصري : ثقة . (٢)
- ٢١٢ مكرر : مُعَلَّى بن هلال الطحان : مُعَلَّى ترك . (٣)
- ٢١٣ - معمر بن راشد البصري ، نزيل اليمن ، مع كون معمر ثقة ثبتاً ، فله أوهام ، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه ، فإنه لم يكن معه كتبه ، فحدث من حفظه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط وحديث هشام وعبد الرازق عنه أصح لأنهم أخذوا عنه من كتبه ، والله أعلم . (٤)
- ٢١٤ - مفيرة بن جميل : قال العقيلي : منكر الحديث . (٥)
- ٢١٥ - مفضل بن محمد الكوفي : تركه أبو حاتم ، ومثناه غيره . (٦)
- ٢١٦ - مقاتل بن سليمان البلخي المفسر : قلت : أجمعوا على تركه . (٧)
- ٢١٧ - منصور بن عبد الله ، أبو علي الذهلي : غير ثقة . (٨)
- ٢١٨ - مهنا بن يحيى : صدوق . (٩)
- ٢١٩ - موسى بن سهل بن كثير الوشاء : المحدث المعتبر ، أحد الضعفاء الذين يحتمل حالهم . (١٠)
- ٢٢٠ - موسى بن عبد الله الطويل : ليس بثقة ، زعم أنه من موالى أنس بن مالك ، وزعم أنه رأى أم المؤمنين عائشة بالبصرة . (١١)

- (١) ، (٢) سير ١٨٩/٢ : المعلقان ثقتان . وقال الحافظ في التقریب عن الأول : ثقة ثبت . وعن الثاني : صدوق قليل الحديث زاهد ، اختلف قول ابن معين فيه .
- (٣) سير ٢١٦/١٥ ، وقال في المفضي (٦٣٦٢) : كذاب وضاع باعفاق ، وقال الحافظ في التقریب (١٨٧) اتفق النقاد على تكذيبه .
- (٤) سير ١٢/٧ ، وقال في المفضي (٦٣٦٥) : ثقة إمام ، وله أوهام احتملت له ، وانظر : التقریب (٦٨٠٩) وقال الحافظ في الفتح ٥٤٩/٣ : في رواية البصريين عنه مقال ، لأنه حدثهم من حفظه .
- (٥) سير ٥٣١/١٤ (٦) سير ٤٨١/١ ، المفضي (٦٣٩٩) .
- (٧) سير ٢٠٢/٧ ، وقال في المفضي (٦٤٠٠) : هالك ، كدبه وكيع والنسائي ، في التقریب - (٦٨٦٨) : كذبوه وهجروه ، ورمى بالتجسيم .
- (٨) سير ١١٥/١٧ (٩) سير
- (١٠) سير ١٤٩/١٣ (١١) سير ٤٨٠/١٧ - ٤٨١ .

وقال فيه أيضاً : " موسى غير ثقة ، عاش بعد العثتين ، وزعم أنه رأى أم المؤمنين عائشة رضی الله عنها . (١)

٢٢١ - موسى بن عبيدة الرّبّذي : ضَعُف (٢) ، قلت : موسى ضعّفوه . (٣)

٢٢٢ - موسى بن عيسى البغدادي عن يزيد بن هارون : موسى بن عيسى هو الذي افتراه (٤)

أي حديث : " إذا بكى اليتيم وقعت دموعه في كف الرحمن " .

٢٢٣ - موسى بن محمد بن عطاء الدميّاطي البلقاوي : ضعيف . (٥)

٢٢٤ - موسى بن محمد بن كثير الشّريّني : ولا أعرف موسى هذا (٦)

٢٢٥ - ميسرة بن حبيب النّهدى الكوفي : صدوق (٧)

حرف النون

٢٢٦ - النصر بن حميد وأبو الجارود : قلت : النصر ، قال فيه أبو حاتم : متروك الحديث (٨)

٢٢٧ - النصر بن مُحرّز : قال أبو حاتم : مجهول (٩)

٢٢٨ - نعيم بن حماد الخزاعي : قلت : نعيم من كبار أوعية العلم ، لكنه لا تركز النفس إلى رواياته (١٠)

قلت : لا يجوز لأحد أن يجتج به ، وقد صَنَّف كتاب " الفتن " فأتى فيه بمعجائب ومناكير (١١)

٢٢٩ - نوح بن أبي مريم ، أبو عصمة المروزي : نوح تالف (١٢) ، وقال أيضاً عقب حديث : " لصاحب

القرآن دعوة مستجابة عند ختمته " هذا حديث غريب لا يثبت مثله لو هن الرقاشي ونوح فـسـ

ضبط الحديث . (١٣)

(١) سير ١٤٣/٢١ وقال الحافظ في التّقریب (٦٩٨٩) : ضعيف ولا سيما في عهد الله بن دينار .

(٢) سير ٦٦/٢ (٣) سير ٤٦/٧ .

(٤) سير ٥٧٢/١٨ ، المفني (٦٥١٥) .

(٥) سير ٣٢٣/٥ ، وقال في تلخيص المستدرک ٢٩٨/١ : متروك ، وقال في المفني (٦٥٢٠)

كذاب متهم .

(٦) سير ٣٧٨/٨

(٧) سير ١٢٧/٢ (٨) سير ٨٢/١٠

(٩) سير ٥٥٧/١٣ (١٠) سير ٦٠٠/١٠ ، وقال في تلخيص المستدرک

١٩٨/٢ : صاحب مناكير .

(١١) سير ٦٠٩/١٠ ، وقال الحافظ في التّقریب (٧١٦٦) صدوق يخطئ كثيراً .

(١٢) سير ١١٣/٢٢ (١٣) سير ٢٩٣/١٧ .

حرف الهاء

٢٣٠ - هارون بن حاتم الكوفي : ليس بحجة ^(١).

٢٣١ - هارون بن رثاب التميمي : هارون ثقة، لكنه لم يلحق عبد الله بن عمرو ^(٢).

٢٣٢ - هاني عن إبراهيم بن أبي عبلة : عبد الله بن هاني، حدثنا أبي، ولا أعرف حال هاني ^(٣).

٢٣٣ - هشام بن محمد الكلبي : رافضي متهم ^(٤).

٢٣٤ - هنيذ بن القاسم : ما علمت في هنيذ جرحه ^(٥).

٢٣٥ - هلال بن سويد الأحمر : هلال واه، ويقال : هو أبو ظلال ^(٦).

٢٣٦ - الهيثم بن عدي الطائي : قلت : أجمعوا على ضعف الهيثم ^(٧).

حرف الواو

٢٣٧ - الواضح بن عبد الله، أبو عوانة : قلت : استقر الحال على أن أبا عوانة ثقة، وما قلنا

إنه كحماد بن زيد، بل هو أحب إليهم من إسرائيل، وحماد بن سلمة، وهو أوثق من

فليح بن سليمان، وله أوهام بجانب إخراجها الشيخان ^(٨).

٢٣٨ - الوليد بن جميل : ليس بمعتمد ^(٩).

(١) سير ٢٦٢/٩، وقال في تلخيص المستدرك ٢٣٩/٢ : هالك واه، وقال في المفضي (٦٦٩٠) ذكره أبو حاتم فقال : أسأل الله السلامة.

(٢) سير ٣٩٦/٨.

(٣) سير ٣٨٩/١٨، وفي لسان الميزان ١٨٦/٦ : هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة عمن

عمه إبراهيم، وعنه ابنه عبد الله بن هاني، ربما أغرب قاله ابن حبان في "ثقاته" وعبد الله ولده،

ذكره ابن حبان في الثقات، وانظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ١٩٤/٥ -

١٩٥.

(٤) سير ٣١٢/٣، وقال في المفضي (٦٧٥٦) : تركوه، وهو أخباري.

(٥) سير ٣٦٦/٣. (٦) سير ٥١/٩.

(٧) سير ٤٦٢/٩، وقال في تلخيص المستدرك ١١٧/٣ ساقط، وقال أيضاً ٨٩/٣ متروك.

(٨) سير ٢٢١/٨، وقال الحافظ في التقریب (٧٤٠٧) : ثقة ثبت.

(٩) سير ١٦٢/١٨، وقال الحافظ في التقریب (٧٤١٩) : صدوق يخطئ.

٢٣٩ - الوليد بن شجاع، أبو همام الكوفي، ثقة، قال أبو حاتم : لا يحتج به ، قلت : قد اجتمع به مسلم، وهو على سعة علمه ، قلنا أن تجد له حديثاً منكراً ، وهذه صفة من هو ثقة .^(١)

٢٤٠ - الوليد بن المهلب : لا يعرف .^(٢)

٢٤١ - الوليد بن الوليد الدمشقي : قال الفقيه نصر بن إبراهيم : تفرد به الوليد بن الوليد العنيس ، وقد تركوه . قلت : وهما الدارقطني ، وقواه أبو حاتم الرازي .^(٣)

٢٤٢ - وهب بن وهب ، أبو البختري القاضي : من نبلاء الرجال ، إلا أنه متروك الحديث .^(٤)

حرف الـياء

(٥)

٢٤٣ - يحيى بن الحسن : متهم .

٢٤٤ - يحيى بن أبي حنيفة ، أبو جناب الكلبي : ليس بقوي .^(٦)

٢٤٥ - يحيى بن عبيد الله بن موهب : ضعيف .^(٧)

٢٤٦ - يحيى بن مسلم البكاء البصري : البكاء واه .^(٨)

٢٤٨ - يحيى بن ميمون ، أبو أيوب البصري الثمار : بصرى سكن بغداد ، تركه الدارقطني مع أن أبا داود خرج له في سننه ، مات قبل وكيع .^(٩)

٢٤٩ - يحيى بن هاشم النخعي السمرقاني : ليس بثقة ،^(١٠) أحد التلغ .^(١١)

٢٥٠ - يزيد بن أبان الرقاشي البصري العابد : لا يثبت لوهن الرقاشي في ضبط الحديث .^(١٢)

(١) سير ٢٤/١٢ ، وقال في المغني (٦٨٥٨) : ثقة مشهور . قال أبو حاتم : لا يحتج به .

(٢) سير ١٣/٥٥٧ .

(٣) سير ١٧/٥٦٢ - ٥٦٣ .

(٤) سير ٩/٣٧٤ .

(٥) سير ٦/٢٧١ .

(٦) سير ٤/٦٠١ ، قال الحافظ في التوقيف (٧٥٣٧) : ضعفه لكثرة تدليس .

(٧) سير ٢/٦٠٣ ، قال الحافظ في التوقيف (٧٥٩٩) متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع .

(٨) سير ٥/٢٣ ، وقال في ديوان الضعفاء (٤٦٨٥) : تابعي مجمع على ضعفه ، وفي المغني

(٧٠٥٣) : مختلف فيه ، والجمهور على تضعيفه ، وفي التوقيف (٧١٤٥) : ضعيف .

(٩) سير ١٥/٧٥ ، وقال الحافظ في التوقيف (٧٦٥٦) : متروك .

(١٠) سير ٦/٤٦٠ .

(١١) سير ٦/٢٢٨ .

(١٢) سير ١٧/٢٣٣ ، وقال في تلخيص المستدرک ٢/٥٩٧ : واه .

٢٥١ - يزيد بن أبي زياد الكوفي : ليس بحجة ^(١) ، وقال عقب حديث اللهم أركسهما في الفتنه ركساً أي معاوية وعمر بن العاص هذا ما أنكر على يزيد ^(٢) .

٢٥٢ - يزيد بن سفيان ، أبو المَهْزَم البصري : هالك ^(٣) ، وأبو المَهْزَم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه ، والفجب أن شعبة يروي عنه ، ما أظنه تبين له حاله ، والله أعلم ^(٤) .

٢٥٣ - يزيد بن شريح الحضرمي : يزيد وثق ^(٥) .

٢٥٤ - يزيد بن عياض الليثي المدني : متروك ^(٦) .

٢٥٥ - اليسع بن زيد : عاش الى سنة اثنتين وثمانين ومئتين ، وما هو بالقوى ^(٧) .

٢٥٦ - يَفْنَم بن سالم : مجمع على تركه ^(٨) ، أحد الهلك ^(٩) .

٢٥٧ - يوسف بن أبي ذُرَّة : ويوسف هذا ضعيف ^(١٠) .

٢٥٨ - يوسف بن يعقوب النيسابوري : واهي ^(١١) .

الكنى

٢٥٩ - أبو الأصغر عن صَعْصَعَة بن معاوية : أبو الأصغر ليس بمعروف ^(١٢) .

* أبو إسماعيل بن يعلى الثقفي هو إسماعيل = (٢٠) .

* أبو بكر النقاس = محمد بن الحسن (١٧٩) .

(١) سير ٢٨١/١ وقال في تلخيص المستدرک ١٩٨/٣ : ليس بمعتمد ، وفي المفنى : سوء الحفظ .

(٢) سير ١٣٢/٣ ، وقال في التقريب (٧٧١٧) : ضعيف ، كبر فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعياً .

(٣) سير ٢٢٢/٧ ، وقال الحافظ في التقريب (٨٣٩٧) : متروك .

(٤) سير ١٧٢/١٤ - ١٧٣ .

(٥) سير ٢٧٦/٩ ، قال الحافظ في التقريب (٧٧٢٨) : مقبول .

(٦) سير ٦٧/٢ ، قال الحافظ في التقريب (٧٧٦١) : كذب به مالك وغيره .

(٧) سير ٤٥٧/٨ ، (٨) سير ٤٣٢/٢٠ .

(٩) سير ٧١/١٢ ، وقال في المفنى (٧٢١٦) : هالك . . كان يضع الحديث على انفسه .

(١٠) سير ٤٠٥/١٥ .

(١١) سير ٣٣/١٥ .

(١٢) سير ٢٦/٤ ، وقال في المفنى (٧٣٠٩) : أبو الأصغر عن صعصعة بن معاوية ، تكلم فيه

ابن حبان بلا حجة .

* أبو بكر الداهري = عبدالله بن حكيم (١٠٣) .
٢٦٠ - أبو ثامة : مجهول ^(١) .

* أبو جناب الكلبي = يحيى بن أبي حية (٢٤٤)
٢٦١ - أبو الحسن بن جهضم : واه ^(٢) .

* أبو خدّاش = حبان بن زيد الشرعي الحمصي (٣٢)

* أبو خُلدة = خالد بن دينار (٢٤)

٢٦٢ - أبو شداد : هذا حديث منكر " ان الكذب يكتب ، حتى تكتب الكذبة كذبة " لا نعرفه الا
من طريق أبي شداد ، وليس بالمشهور . قد روى عنه ابن جريح أيضاً ^(٣) .

٢٦٣ - أبو الفضل عن هشام بن عروة : أبو الفضل لا أعرفه ^(٤) .

٢٦٤ - أبو مسهر عن حذيفة : هذا حديث غريب " من صام يوماً قبل موته يريد به وجه الله عزوجل
دخل الجنة " ولا أعرف هذا التابعي ، ولا ذكره أبو أحمد في الكنى ^(٥) .

٢٦٥ - أبو موسى اليماني عن وهب بن منبه : أبو موسى مجهول ^(٦) .

* أبو هاشم الأيلي = كثير بن عبدالله الوشاء (١٦٥)

٢٦٦ - أبو يحيى : عطاء بن السائب عن أبي يحيى ، وأبو يحيى هذا نَحْصِي لا أعرفه ^(٧) .

ابن فلان

٢٦٧ - ابن حربويه : أبو عبيد بن حربويه . قلت : قد كان ابن حربويه هذا جريئاً على الكذب ^(٨) .

* * *

(١) سير ٥١٨/٢ ، وقال في المفتي (٧٣٦٧) : أبو ثامة الحنظلي لا يعرف وخبره منكر ،
وقال الحافظ في التقريب (٨٠٠٧) مجهول الحال .

(٢) سير ٢٦٧/١٣ ، وانظر ترجمته رقم (١٤١) .

(٣) سير ١٧٣/٢ . (٤) سير ٤٨/١٧ .

(٥) سير ٣٦٤/١٤ .

(٦) سير ٥٥٢/٤ وقال الحافظ في التقريب (٨٤٠٤) : أبو موسى ، عن وهب بن منبه ، مجهول
من السادسة ، وقد وهم من قال : إنه اسرائيل بن موسى .

(٧) سير ٤٧٨/٣ . (٨) سير ٨٧/١٥ .

المطلب الثاني

فوائد تتعلق بالسمع واللقاء والاتصال والانقطاع

من الفوائد الغالية النفيسة التي ذكرها الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" ما يتعلق بالرواية والسمع فنقول صحة الحديث لعدم تحقق السماع واللقاء ، ومن شواهد ذلك الأمثلة الآتية :

- ١ - في ترجمة الصحابي عبد الله بن الحارث بن جَزْء آخر الصحابة موتاً بصرى : وزعم من لا معرفة له ، أَنَّ الإمام أبا حنيفة لقيه ، وسمع منه ، وهذا جاء من رواية رجل متهَم بالكذب . ولعل أبا حنيفة أخذ عن عبد الله بن الحارث الزُّبَيْدِي الكوفي أحد التابعين ، فهذا محتمل . وأما الصحابي فلم يره أبداً . ويزعم الواضع أَنَّ الإمام ارتحل به أبوه ، ودار على سبعة من الصحابة المتأخرين ، وشافهم ، وإنما المحفوظ أنه رأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة . (١)
- ٢ - وفي ترجمة الإمام الحافظ سَيِّمَال بن حرب الكوفي : قلت : ماسمع منه سعيان بن عيينة (٢)
- ٣ - وفي ترجمة الإمام الحجة حسان بن عطية الدمشقي : وقد أخطأ من زعم أن الوليد ابن مسلم روى عنه ، أَنِّي يكون ذلك ؟ (٣)
- ٤ - وفي ترجمة الإمام القدوة ، حماد بن سلمة البصري : وآخر من زعم أَنَّهُ سمع منه : أحمد ابن سليمان القواريري ، المتروك المتهم ، الذي لقيه محمد بن مَخْلَد العطار ، في سنة سبعين (٤) ومئتين .
- ٥ = وفي ترجمة الإمام المحدث عبد الله بن رجاء البصري : روى عنه محمد بن الأشعث أخو ابن داود ، ولم يلقه أبو داود . (٥)
- ٦ - وفي ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج : وقد ذكر الحادم في شيوخ مسلم أبا غسان مالكاً النهدي ، وإنما يروي عن رجل عنه ، ولا أدركه ، فإنه - مع أبي سعيد - مات في سنة تسع عشرة

(١) سير ٣/٣٨٧ .

(٢) سير ٥/٢٤٩ .

(٣) سير ٥/٤٦٧ .

(٤) سير ٧/٤٤٥ .

(٥) سير ١٠/٣٧٧ .

ومئتين^(١) وكان عمر مسلم آنذاك خمسة عشر عاماً، لأن ولادته سنة أربع ومئتين، وأول سماعه في سنة ثمان عشرة ومئتين .

٧- وفي ترجمة الإمام أبي يونس الجعفي، محمد بن أحمد بن يزيد القرشي الجعفي المدني وقيل : إن أبا داود روى عنه، ولم يصح ذلك، بل شيخ أبي داود هو : محمد بن أحمد ابن أنس القرشي النيسابوري، لقي أبا عبد الرحمن المقرئ وأقرانه بمكة^(٢).

٨- وفي ترجمة المحدث محمد بن يوسف القريزي : وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فمات، وقد ولد بمئة إحدى وثلاثين ومئتين، ومات قتيبة في بلد آخر سنة أربعين^(٣).

٩- وفي ترجمة المحدث أحمد بن عبيد بن بيري الواسطي : زعم خميس بن علي الحوزي أنه سمع من أبي القاسم البغوي، وابن أبي داود، وهذا غلط^(٤).

١٠- وفي ترجمة الإمام محمد بن ناصر السلاسي : وما أخطأ فيه الحافظ ابن سدي المجاور أنه قرأ في الجعديات أو كلها على ابن المقرئ، أنبأنا ابن ناصر، أنبأنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أخبرنا ابن أبي شريح، أخبرنا البغوي . ولا ريب أن المليحي سمع الكتاب، والنسخة عندي مكتوبة عن المليحي، لكنه مات قبل أن يولد ابن ناصر بأربع سنين^(٥). ذلك أن وفاة المليحي سنة (٤٦٣).

وفي بعض الأحيان يشكك الحافظ الذهبي في تحقق السماع أو اللقاء، كقوله : ما أراه لقيه، وفيه بعد، وهذا بعيد، إن صح ذلك، إن كان سمع منه، وهذه الأمثلة على ذلك :

١١- في ترجمة أبي ثعلبة الخشني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم : حدث عنه مكحول، إن كان سمع منه^(٦).

(١) سير ١٢ / ٥٦١ .

(٢) سير ١٣ / ١١٩ .

(٣) سير ١٥ / ١٠ - ١١ .

(٤) سير ١٧ / ١٩٨ .

(٥) سير ٢٠ / ٢٦٧ وانظر ترجمة المليحي في السير ١٨ / ٢٥٥ .

(٦) سير ٢ / ٥٦٨ .

١٢ - وفي ترجمة مسروق بن الأجدع: حَدَّثَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - إِنْ صَحَّ - . . . وعنه: مكحول الشامي وما أراه لقيه. (١)

١٣ - في ترجمة الإمام أبي معشر، نجيب بن عبد الرحمن السندی ثم المدني: وقيل إنه روى عن سعيد بن المسيب، وفيه بُعد، لعله سعيد القبري، على أَنَّ ذلك في جامع الترمذي. (٢)

١٤ - في ترجمة عبد الله بن لَهَيْعَة: سمع من عكرمة مولى ابن عباس، إِنْ صَحَّ ذلك. (٣)

١٥ - في ترجمة الإمام الشافعي: عن الربيع، سمعت الحميدي، سمعت مسلم بن خالد الزنجي . . . وقد رواها محمد بن يَشْرَ الزُّبَيْري، وأبو نعيم الإِسْتِراباذي، عن الربيع، عن الحميدي، قال: قال الزنجي. وهذا أشبه، فإن الحميدي يصفر عن السماع من مسلم ابن خالد الزنجي - وما رأينا له في مسنده عنه رواية. (٤)

١٦ - وفي ترجمة يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي: "ويقال: إنه لحق نافع بسن أبي نعيم مقيراً المدينة وأخذ عنه . وهذا بعيد، فإن نافعاً مات قبل مالك بعشر سنين". (٥)
أي أَنَّ وفاة نافع سنة (١٦٩) وعمر يحيى بن يحيى آنذاك سبعة عشر عاماً، وإنما استبعد سماعه لأنه ارتحل إلى المشرق في أواخر أيام مالك الإمام.

١٧ - وفي ترجمة الإمام أبي قدامة، عبيد الله بن سعيد السرخسي: وقد روى البخاري في كتاب "أفعال العباد" عن عبيد الله سعيد، عن حماد بن زيد، وهذا بعيد، وما أراه لقيه. (٦)

(١) سير ٦٤/٤

(٢) سير ٤٣٦/٧

(٣) سير ١٢/٨

(٤) سير ١٦/١٠

(٥) سير ٥٢٠/١٠، وانظر: معرفة القراء الكبار ١٠٧/١ - ١١١.

(٦) سير ١١٣/١٢ كما نفي السماع والرواية واللقاء في مواطن عديدة أخرى وهذه مواضعها من كتابه سير أعلام النبلاء ١٥٧/٥، ١٩٤، ٥٠/٦، ٣١٥/٧، ٣٩٦/٨ و ٤٤٤/٩، ٤٤٤، ٤٧٤، ٥٤٩ و ٣٧٦/١٠ و ١٢٩/١٢، ٢٩٩، ٥٩٠ و ٣١/١٣، ٦٩، ٤٤١ و ٢٤٠/١٤ و ٤٠١/١٥ و ٤٨٠/١٧ و ١٤٣/٢١.

تحقيقه في إثبات السماع: ومن الفوائد الهامة التي نبه عليها الحافظ الذهبي اثباته

السماع لبعض الرواة الذين اختلفت الأقوال في ثبوت سماعهم، كرواية محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه، ورواية حفيده شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، وسماع الحسن البصري من سمرة، وسماع محمد بن إسحاق من فاطمة بنت المنذر. وأسوق كلامه بتمامه لنفاسته وجودته وأهميته .

(١ - سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو من جده :

في ترجمة الإمام عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : " حدث عنه ابنه محمد على نزاع في ذلك ، ورواية محمد عنه هي أبي داود والترمذي والنسائي ، وحفيده شعيب بن محمد ، فأكثر عنه وخدمه ولزمه ، وترجم في حجره لأن أباه محمداً مات في حياة والده عبد الله .^(١) وفي ترجمة عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو : ساق تسعة أحاديث فيها التصريح برواية شعيب عن جده عبد الله بن عمرو ثم قال : وعندى عدة أحاديث سوى ما مر يقول : عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، فالمطلق محمول على المقيّد المفسّر بعبد الله والله اعلم^(٢)

وقال الذهبي أيضاً : " قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، ومن معاوية ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم . وما علمنا بشعيب أباً ، سوى يتيماً في حجر جده عبد الله ، وسمع منه ، وسافر معه ، ولعله ولد في خلافة علي ، أو قبل ذلك ، ثم لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده محمد بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، ومعضها : عن عمرو عن أبيه عن جده عبد الله ، وما أدري هل حفظ شعيب شيئاً من أبيه أم لا ؟ وأنا عارف بأنه لازم جده وسمع منه .^(٣)

(١) سير ٨١ / ٣ وانظر ١٨١ / ٥ - ١٨٢ .

(٢) سير ١٧٣ / ٥ .

(٣) سير ١٧٣ / ٥ .

٢ - سماع الحسن من سمرّة بن جندب :

في ترجمة الصحابي سمرّة بن جندب : " حدّث عنه الحسن البصري . . . وجماعة . وبين العلماء - فيما روى الحسن عن سمرّة - اختلاف في الاحتجاج بذلك ، وقد ثبت سماع الحسن من سمرّة ولقيه بلاريب وصرّح بذلك في حديثين " (١)

وفي ترجمة الحسن البصري : " قلت : قد صحّ سماعه في حديث المقيّة " (٢) وفي حديث النهي عن المثلة (٣) من سمرّة (٤)

وقال أيضاً : " اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخه الحسن عن سمرّة ، وهي نحو من خمسين حديثاً ، فقد ثبت سماعه من سمرّة ، فذكر أنه سمع منه حديث المقيّة " (٥)

٣ - سماع محمد بن إسحاق من فاطمة بنت المنذر :

في ترجمة الامام محمد بن إسحاق : " قال ابن المديني : سألت سفيان : كان ابن إسحاق يجالس فاطمة بنت المنذر ؟ فقال : أخبرني أنّها حدّثته ، وأنه دَخَلَ عليها .

(١) سير ٣ / ١١٨٣ ، ١٨٤

(٢) حديث المقيّة أخرجه أحمد ٥ / ١٧ ، ٢٢ ، وأبو داود (٢٨٣٨) ، والترمذي (١٥٢٢) والنسائي (٤٢٢٠) من طريق الحسن عن سمرّة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الفلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع . . . "

(٣) حديث النهي عن المثلة أخرجه أحمد ٥ / ١٢ من طريق هشيم ، حدثنا حميد ، عن الحسن قال : جاء رجل ، فقال : إنَّ عبداً له أبقي ، وأنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده ، فقال الحسن : حدثنا سمرّة قال : " قلما خطب النبي صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة " ، وأخرجه أبو داود (٢٦٦٧) بلفظ : " كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة " .

(٤) سير ٤ / ٥٦٧ ، وانظر : تهذيب التهذيب ٢ / ٢٦٩ .

(٥) سير ٤ / ٥٨٧ ، وفي سنن النسائي (٤٢٢١) عن حبيب بن الشهيد قال لي محمد بن سيرين : سل الحسن من سمع حديثه في المقيّة . فسألته عن ذلك . فقال : سمعته من سمرّة . وذكر الحافظ الزيلعي في " نصب الراية " ١ / ٨٩ - ٩٠ أن في سماع الحسن من سمرّة ثلاثة مذاهب : سماع مطلقاً ، لم يسمع منه شيئاً ، سماع حديث المقيّة فقط ، ثم ساقها بشواهد وأسماء قائلها ، وأقواها : سماع مطلقاً . وجزم ابن القيم في " اعلام الموقعين " ٢ / ٢٥٥ بسماع الحسن من سمرّة ، فقال عند حديث الحسن عن سمرّة في الشفعة : " جار الدار أحق بالدار " : " وقد صحّ سماع الحسن من سمرّة " .

قال محمد بن الذهبي : هو صادق في ذلك بلا ريب .

وقال يحيى بن سعيد : سمعت هشام بن عروة يقول : يحدث ابن إسحاق عن امرأتى فاطمة بنت المنذر ، والله إن رأها قط . قلت : هشام صادق في معينه ، فمارأها ، ولا زعم الرجل أنه رأها ، بل ذكر أنها حدثته ، وقد سمعنا من عدة نسوة ومارأيتها ، وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة ، ومارأوها صورة أبداً *

قال عبد الله بن أحمد : فحدثت أبي يحدث ابن إسحاق فقال : ولم ينكر هشام العمله جاء ، فاستأذن عليها ، فأذن له . يعني : ولم يعلم - (١)

وقال أيضاً : " وقال بعض الأئمة : الذي يذكر عن هشام بن عروة من قوله : كيف يدخل على امرأتي ؟ لو صح هذا من هشام لجاز أن تكتب إليه ، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لأمير السرية كتاباً ، فقال له : لا تقرأه حتى تبلغ موضع كذا وكذا " فلما بلغه قرأه وعمل به . وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض ، وجائز أن يكون سمع منها ، وبينهما حجاب في غيبة زوجها .

قلت : ذاك الظن بهما ، كما أخذ خلق من التابعين عن الصحابييات ، مع جواز أن يكون دخل عليها ، ورأها وهو صبي ، فحفظ عنها ، مع احتمال أن يكون أخذ عنها حين كبرت — وعجزت ، وكذا ينبغي ، فإنها أكبر من هشام بأزيد من عشر سنين ، فقد سمعت من جدتها أسماء ، ولما روت لابن إسحاق كان لها قريب من ستين سنة . (٢)

وقال الذهبي أيضاً : " قلت : ويحتمل أن تكون إحدى خالات ابن إسحاق من الرضاعة فدخل عليها ، وما علم هشام بأنها خالة له أو عمة . (٣)

ونقل الذهبي عن المقيلى بسنده إلى سليمان بن داود الشاذكونى قال : قال لي يحيى القطان : أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب ، قلت : وما يدريك ؟ قال : قال لي وهيب ، فقلت لو هيب : وما يدريك ؟ قال : قال لي مالك بن أنس . فقلت لمالك : وما يدريك ؟ فقال : قال لي هشام

(١) سير ٣٧ / ٢ - ٣٨

(٢) سير ٤١ / ٢ - ٤٢

(٣) سير ٥٠ / ٢

ابن عروة . قلت لهشام : وما يدريك ؟ قال : حَدَّثَ عن امرأتى فاطمة بنت المنذر ، ودخلت عليّ وهي ابنة تسع سنين ، ومارآها حتى لقيت الله .

قلت : معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء يَدَا منهم هذا بناءً . على أصلٍ فاسدٍ ولم، ولكن هذه الخرافة من صُنْعَةِ سُلَيْمَانَ ، وهو الشاذُّ كوني - لاصْبَحَ الله بخير - فإنه مع تقدمه فسي الحفظ متَّهمٌ ههناهم بالكذب ، وانظر كيف سَلَّسِلَ الحكاية . ويبين لك بطلانها أن فاطمة بنيت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خُلِقَ بعد ، فهي أكبر منه بنيف عشرة سنة وأُسند منه ، فإنها روت كما ذكرنا عن اسماء بنت أبي بكر ، وصَحَّ أن ابن إسحاق سمع منها ، وماعرف بذلك هشام . أفيُثَل هذا القول الواهي يكذِّب الصادق ؟ كَلَّا والله ، نعمون بالله من الهوى والمكابرة (١)

٤ - سماع قتادة من أبي رافع : فى ترجمة الإمام الحافظ المفسر قتادة بن رِعاة السدوسى البصرى : قال ابوداود فى حديث قتادة عن أبي رافع . . . قتادة لم يسمع من أبي رافع . قلت : بل سمع منه ، ففى صحيح البخارى حديث سليمان التيمى عن قتادة ، سمعت أبا رافع عن أبي هريرة حديث : إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي * (٢)

٥ - رواية حميد بن هلال عن أبي رفاعة العدوى : فى ترجمة الإمام الحافظ حميد بن هلال العدوى البصرى : قال على بن المدينى : لم يلق عندى أبا رفاعة العدوى . قلت : روايته فنه فى صحيح مسلم ، وقد أدركه ، ثم هو رجل من قبيلته ومعه فى وطنه * (٣)

٦ - سماع سعد بن إبراهيم من عبد الله بن جعفر : فى ترجمة سعد بن إبراهيم القرشى الزهرى : قال يعقوب بن شيبه : سمعت على بن المدينى ، وقيل له : سعد بن إبراهيم سمع من عبد الله بن جعفر ؟ قال : ليس فيه سماع . ثم قال لم يلق أحداً من الصحابة . قلت : حديثه عن عبد الله بن جعفر فى الصحيحين * (٤)

*

*

*

(١) سير ٤٩/٧ - ٥٠

(٢) سير ٢٨٢/٥ - ٢٨٣ والحديث رواه البخارى فى صحيحه ٥٢٢/١٣ فى كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : (بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ) حديث (٧٥٥٤)

(٣) سير ٣١٠/٥ وأبو رفاعة العدوى ، صحابى اسمه تميم بن اسد وقيل : عبد الله بن الحارث

(٤) سير ٤١٩/٥ وروى له البخارى فى كتاب الأطعمة ، باب القثاء بالرتب (٥٤٤٠) ، ومسلم

(٢٠٤٤) فى الأشربة من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال : رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء .

المبحث الثالث أقوال الحافظ الذهبي النقدية في شرح الأحاديث

ساق الذهبي في "سير أعلام النبلاء" جملةً صالحة من الأحاديث بأسانيدِهِ إلى طريق المترجمين ، وتعرض في بعض الأحيان إلى شرح الأحاديث وبيان ما تدل عليه من حكم وأحكام . وهو في شرحه لهذه الأحاديث يتكلم في بيان معناها بالأسطر القليلة ، وأحياناً يسهب في الشرح والبيان في صفحات عديدة ، فرأيت جمع أقواله في شرحه للأحاديث وترتيبها حسب المواضع .

* فضل كلمة التوحيد :

في ترجمة الإمام العلامة الحافظ الكبير أبي قريش ، محمد بن جمعة القُهْستاني الأصم المتوفى سنة (٣١٣) ساق بسنده إلى عثمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من علم أن لا إله إلا الله دخل الجنة " (١)

غريب تفرد به ابن حمدان .

ولا يعلم العبد أنه لا إله إلا الله حتى يبرأ من كل دين غير الإسلام ، وحتى يتلفظ بلا إله إلا الله موقناً بها ، فلو علم وأبى أن يتلفظ مع القدرة بعد كافرين (٢)

* الاختلاف في الكتاب :

وفي ترجمة الإمام المتقن الحافظ أحمد بن المقدم بن سليمان البصري المتوفى سنة (٢٥٣) ساق الذهبي بسنده إلى عبد الله بن عمرو يقول : هجرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمع أصوات رجلين يختلفان في آية ، فخرج إلينا ، نعرف في وجهه الغضب ، فقال : " ألا إنما أهلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب " (٣)

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٦٥/١ و ٦٩ ، ومسلم في كتاب الإيمان (٢٦) باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٠٦/١٤ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٨١/٢ و ١٩٥ و ١٩٦ ، ومسلم في صحيحه (٢٦٦٦) في العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن .

هذا حديث صحيح ، وهو دالٌّ على تحريم الجدل ، والاختلاف في الكتاب ، مع أنه عليه الصلاة والسلام كان يمكنه أن يوضح الحق لهما في تلك الآية ، ويبيِّن أنَّ أحدهما مصيب ، ومع هذا فلم يفعل ، بل سدَّ الباب ، ولو كان تبيين ذلك ما تُشِرُّ إليه الحاجة ، لأوضحه ، ففُعلَ بهذا أنَّ كلَّ نصٍّ ألقاه إلى أمته ، ولم يزدَهم فيه تفسيراً ، ولا هم سألوه ، بل ولا فسَّروه لمن بعدهم ، فإنَّ قراءته تفسيره ، فلا يُزاد عليه ، ولا يبحث فيه ، ولا سيما إذا كان في أسماء الله وصفاته المقدسة : (١)

✽ الإخبار عن غيب المستقبل :

في ترجمة الصحابي النجيب حذيفة بن اليمان صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم المتوفى سنة (٣٦) ساق الذهبي حديث حذيفة قال : " قام فينا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مقاماً ، فحدَّثنا بما هو كائن إلى قيام الساعة ، فحفظه من حفظه ، ونسبه من نسبه " (٢) .

" قلت : قد كان صلى الله عليه وسلم يرثل كلامه ويفسِّره ، فلعله قال في مجلسه ذلك ما يكتب في جزء ، فذكر أكثر الكوائن ، ولو ذكر أكثر ما هو كائن في الوجود ، لما تهيأ أن يقول في سنة ، بل ولا في أعوام ، ففكر في هذا " (٣)

✽ شُعبُ الايمان وشُعبُ النفاق :

في ترجمة الإمام الكبير ، سيد الحفاظ ، إسحاق بن راهوية المتوفى سنة (٢٣٨) ساق الذهبي بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاث من كنَّ فيه فهو منافق : إذا حدَّث كذب ، وإذا وعَد أخلف ، وإذا ائتمن خان " . قال رجل : يا رسول الله ، ذهبت اثنتان وقيت واحدة ؟ قال : فإنَّ عليه شعبةٌ من نفاق ، ما بقي فيه منهن شيء " (٤)

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب القدر ١١ / ٤٩٤ ، باب (وكان أمرُ الله قَدراً مُقدَّراً) وسلم

(٢٨٩١) .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢ / ٣٦٦ .

(٤) رواه الفريابي في صفة المنافق (٤) والحديث ثابت عن أبي هريرة من غير طريق أبي معشر ، نجيب بن عبد الرحمن السندی ، وانظر : صفة المنافق للفرياني الحديث رقم (١) و (٢)

(٣) و (٥) .

هذا حديث حسن الإسناد ، وأبو معشر نجيب السندى صدوق فى نفسه ، وما هو بالحجة . . وأما المتن فقد رواه جماعة عن أبي هريرة .

وفيه دليل على أَنَّ النفاق يتبعُ ويتشعب ، كما أَنَّ الايمان ذو شعب يزيد وينقص ، فالكمال الايمان من اتصف بفعل الخيرات ، وترك المنكرات ، وله قرب ماحية لذنوبه ، كما قال تعالى : " إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ " (١) ، وقال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ ﴾ (٢) ودون هؤلاء خلق من المؤمنين الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، ودنهم عصاة المسلمين ، ففيهم ايمان ينجون به من خلود عذاب الله تعالى والشفاعة . ألا تسمع إلى الحديث المتواتر : " أنه يخرج من النار من فى قلبه وزن ذرة من ايمان " (٣) .

وكذلك شُعبُ النفاق من الكذب والخيانة والفجور والفدر والرياء ، وطلب العلم ليقال وحب الرئاسة والشيخة ، وموادة الفجار والنصارى . فمن ارتكبها كلها ، وكان فى قلبه غل النبى صلى الله عليه وسلم ، أو خرج من قضاياه ، أو يصوم رمضان غير محتسب ، أو يجوز أَنَّ دين النصارى أو اليهود دين مليح ، ويميل إليهم ، فهذا لا ترتب فى أنه كامل النفاق ، وأنه فى الدرك الأسفل من النار ، وصفاته المعقوتة عديدة فى الكتاب والسنة من قيامه بالصلوة كسلان ، وأداءه الزكاة وهو كاره ، وأن عامل الناس بالمكر والخديعة ، قد اتخذ إسلامه حُجَّةً ، نعوذ بالله من النفاق ، فقد خافه سادة الصحابة على أنفسهم .

فإن كان فيه شعبة من نفاق الأعمال ، فله قسط من العقاب حتى يدعها ، ويتوب منها ، أما من كان فى قلبه شك من الايمان بالله ورسوله فهذا ليس بمسلم ، وهو من أصحاب النار ، كما أَنَّ من فى قلبه جزم بالايمان بالله ورسوله وملائكته وكتبه وبالمعاد ، وإن اقتحم الكبائر ، فإنه ليس بكافر . قال تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ) (٤) وهذه مسائل

(١) سورة الانفال : ٢٢ (٢) سورة المؤمنين : آية ١ - ١١

(٣) أخرجه البخارى من حديث أنس فى كتاب الايمان ١/٩٥ ، ٩٦ ، وفى كتاب التوحيد

١/٣٩٥ ، وسلم فى كتاب الايمان (١٩٣) و (٣٢٥) و (٣٢٦) .

(٤) سورة التغابن ، آية ٢ .

كبيرة جليلة ، قد صنف فيها العلماء كتباً ، وجمع فيها الإمام أبو العباس شيخنا مجلساً حافلاً^(١) قد اختصرته ، نسأل الله تعالى أن يحفظ علينا إيماننا حتى نوافيه به .

✽ عصمة النبي صلى الله عليه وسلم :

أورد الذهبي في ترجمة الصحابي الجليل سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، أورد حديث ابن عمر يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه لقي زيد بن عمرو أسفل بَلَدَح^(*) قبل الوحي . فقدم إلى زيد سفرة فيها لحم ، فأبى أن يأكل وقال : لا أكل مما تذبحون على أنصابكم ، أنا لا أكل إلا ما ذكر اسم الله عليه .

أخرجه البخاري وزاد في آخره : وكان يعيب على قريش ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء^{الماء} ، وأنبت لها من الأرض ، ثم تذبحونها على غير اسم الله ؟^(٣)

ثم أورد حديث زيد بن حارثة قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مُرَبِّفِي إِلَى نُصَبٍ مِنَ الْأَنْصَابِ ، فذبحنا له - ضمير له راجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - شاةً ، ووضعناها في التَّنُورِ ، حتى إذا نضجت ، جعلناها في سفرتنا . . فلقينا زيد بن عمرو فقدمنا له السفرة . فقال : إني لا أكل مما ذبح لغير الله ، ثم تفرقا ، ومات زيد قبل المبعث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتي أمة وحده .^(٤)

(١) لعنه كتاب " الايمان " ، وأما قول المحقق أن الكتاب هو " منهاج السنة " فبعيد

(٢) سير ١١ / ٢٦٢ - ٥٣٦٤

(*) بَلَدَح : واد قبل مكة من جهة المغرب في طريق التنعيم إلى مكة .

(٣) أخرجه البخاري في المناقب ٧ / ٤٢ ، كتاب مناقب الأنصار ، باب حديث زيد بن عمرو

ابن نفيل ، و ٩ / ٦٣٠ في الذبائح ، باب ما ذبح على النصب والاصنام ، وأحمد في مسند عبد الله بن عمرو ٢ / ٦٩ ، ٨٩ ، ١٢٧ ، والحري في غريب الحديث ٢ / ٧٥١ .

(٤) ذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٩ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، ونسبه إلى أبي يعلى

والبزار والطبراني ، وقال : وأحد أسانيد الطبراني رجال الصحيح ، غير محمد بن عمرو

ابن علقمة ، وهو حسن الحديث . وقال الحافظ في الفتح ٧ / ٤٤٤ : وحديث زيد

ابن حارثة عند أبي يعلى والبزار وغيرهما . ورواه الطبراني في الكبير ٥ / ٨٦ - ٨٨ ،

والحاكم في المستدرک في كتاب معرفة الصحابة ، مناقب زيد ٣ / ٢١٦ ، ورواه الحريسي

في غريب الحديث ٢ / ٧٩٠ .

رواه إبراهيم الحربي في "الغريب" عن شيخين له ^(١) ، عن أبي أسامة ثم قال : في ذبحها على النصب وجهان : إما أن زيدا فعله من غير أمر النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه كان معه ، فنُسب ذلك إليه ، لأن زيدا لم يكن معه من العصمة والتوفيق ما أعطاه الله لنبيه ، وكيف يجوز ذلك وهو عليه السلام قد منع زيدا أن يمس صنماً وما سته هو قبل نبوته ، فكيف يرضى أن يذبح للصنم ، هذا محال .

والثاني : أن يكون ذبح لله ، واتفق ذلك عند صنم كانوا يذبحون عنده . قلت : هذا حسن ، فإنما الأعمال بالنية ، أما زيد ، فأخذ بالظاهر ^(٢) ، وكان الباطن لله ، وربما سكّت النبي صلى الله عليه وسلم عن الإفصاح خوف الشر ، فإننا مع علمنا بكراهيته للأوثان ، تعلم أيضاً أنه ما كان قبل النبوة مجاهراً بذمها بين قريش ، ولا معلناً بحققتها قبل المبعث ، والظاهر أن زيدا رحمه الله توفي قبل المبعث .

✽ أمية الرسول صلى الله عليه وسلم :

في ترجمة الإمام الكبير الحافظ المجود أبي عبد الله محمد بن يحيى بن مئذة المتوفى سنة (٣٠١) ساق الذهبي بسنده إلى عبد الله بن عتبة قال : " مات النبي صلى الله عليه وسلم حتى قرأ وكتب " ^(٣) .

قلت : لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم كتب شيئاً إلا ما في " صحيح البخاري " من أنه يوم صلح الحديبية كتب اسمه " محمد بن عبد الله " ^(٤) واحتج بذلك القاضي أبو الوليد الباجي ^(٥) ،

(١) هما محمود بن غيلان وأبو كريب كما في غريب الحديث ٢ / ٧٩٠ .

(٢) قال الإمام أبو إسحاق الحربي المتوفى سنة (٢٨٥) في كتابه غريب الحديث ٢ / ٧٩١ :

وأما حديث ابن عمر وسعيد بن زيد فليس فيهما بيان أنه ذبح أو أمر بذلك ، ولعل زيدا ظن أن ذلك اللحم ما كانت قريش تذبحه لأنصافها ، فامتنع لذلك ولم يكن الأمر

كما ظن ، فإن كان ذلك ففعل بفغير أمره ولا رضاء ٥٠١ هـ .

(٣) أورده الحافظ في الفتح ٧ / ٥٠٤ ونسبه لابن أبي شيبة وضعفه وهو في ستن الميهقي ٧ / ٤٣٠ .

(٤) ينظر صحيح البخاري ٥ / ٣٠٣ كتاب الصلح ، و ٧ / ٤٩٩ كتاب المفازي ، باب عمرة

القضاء ، وقد توسّع الحافظ ابن حجر في شرحه فراجع ٧ / ٥٠٢ - ٥٠٤ .

(٥) هو الإمام أبو الوليد سلمان بن خلف المالكي الأندلسي الباجي ، توفي سنة أربع مئتين

وسبعين وأربع مئة ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٣٥ - ٥٤٥ .

وقام عليه طائفة من فقهاء الأندلس بالإلكار ، ودَّعوه حتى كَفَّرَهُ بعضهم ، والخَطْبُ يسير فما خرج عن كونه أُمِّيًّا بكتابة اسمه الكريم ، فجماعة من الملوك ما علموا من الكتابة سوى مجرد العلامة ، وما عَدَّهم الناس بذلك كاتبين ، بل هم أُميون ، فلا عبرة بالنادر ، وانما الحكم للغالب ، والله تعالى فمن حكمته لم يلهم نبيّه تعلم الكتابة ، ولا قراءة الكتب حسماً لمادة المبطلين ، كما قال تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ) ^(١) ومع هذا فقد افتروا وقالوا : (أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُلْقَى عَلَيْهِ) ^(٢) ، فانظر الى قِحَّة المعاند ، فمن الذى كان بمكة وقت المبعث يدرى أخبار الرسل والأُمم الخالية ؟ ما كان بمكة أحد بهذه الصفة أصلاً .

ثم ما المانع من تعلّم النبي صلى الله عليه وسلم كتابة اسمه واسم أبيه مع قُرْط ذكائه ، وقوة فهمه ، ودوام مجالسته لمن يكتب بين يديه الوحي والكتب إلى ملوك الطوائف ، ثم هذا خاتمه فى يده ، ونقشه : محمد رسول الله ، فلا يظن عاقل أنه - عليه السلام - مات عَقْلًا ذلك ، فهذا كَلِّه يقتضى أنه عرف كتابة اسمه واسم أبيه ، وقد أخبر الله بأنه - صلوات الله عليه - ما كان يدرى ما الكتاب ؟ ثم علّمه الله تعالى ما لم يكن يعلم .

ثم الكتابة صفة مدح ، قال تعالى : (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) ^(٣) ، فلَمَّا بَلَغَ الرِّسَالَةَ ودخل الناس فى دين الله أفواجاً ، شاء الله لنبيّه أن يتعلّم الكتابة النادرة التى لا يخرج بمثلها أن يكون أُمِّيًّا ، ثم هو العاقل : " إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ " ^(٤) ، فصدق اخباره بذلك ، إذ الحكم للغالب ، فنفى عنه وعن أمته الكتابة والحساب لندور ذلك

(١) العنكبوت : ٤٨ .

(٢) الفرقان : ٥ .

(٣) سورة العلق ، الآية : ٤ - ٥ .

(٤) أخرجه البخارى ١٦٦/٤ فى الصوم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا نكتب

ولا نحسب . . . وتام الحديث : الشهر هكذا وهكذا - يعنى : مرة تسعاً وعشرين ،

ومرة ثلاثين . . . وسلم (١٠٨٠) فى الصيام ، وأحمد ٤٣/٢ و ٥٢ و ١٢٩١ و ١٢٩١

وأبو داود (٢٣١٩) ، والنسائي (٢١٤٠) (٢١٤١)

فيهم وقلت ، والا فقد كان فيهم كُتَابُ الوحي وغير ذلك ، وكان فيهم من يحسب ، وقال تعالى : (وَلْيَتَلَكَّمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحَسَابِ) (١)

ومن علمهم الفرائض ، وهى تحتاج إلى حساب وعقل ، وهو عليه السلام فنقى عن الامة الحساب ، فعلمنا أن المنفى كمال علم ذلك ودقائقه التى يقوم بها القبط والاولاد ، فبان ذلك ما لم يحتج اليه دين الاسلام ولله الحمد ، فإن القبط عمقوا فى الحساب والجبر ، وأشياء تضييع الزمان .

وأرباب الهيئة تكلموا فى سير النجوم والشمس والقمر ، والكسوف والقران (٢) بأمر طوياسة لم يأت الشرع بها ، فلما ذكر صلى الله عليه وسلم الشهور ومعرفتتها ، بين أن معرفتها ليست بالطرق التى يفعلها المنجم وأصحاب التقويم ، وأن ذلك لانبأ به فى ديننا ، ولا نحسب الشهر بذلك أبداً . ثم بين أن الشهر بالرؤية فقط ، فيكون تسعاً وعشرين ، أو بتكملة ثلاثين ، فلا نحتاج مع الثلاثين الى تكلف رؤية .

وأما الشعر : فنزقه الله تعالى عن الشعر ، قال تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) (٣) ، فما قال الشعر مع كثرته وجودته فى قريش ، وجريان قرائحهم به ، وقد يقع شمس نادى فى كلامه - عليه السلام - موزوناً ، فما صار بذلك شاعراً قط ، كقوله :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (٤)

وقوله :

هل أنت إلا أصبغ دُميت وفى سبيل الله مألقيت (٥)

(١) سورة الاسراء ، الآية ١٢ .

(٢) أى قران الكوكب ، انظر المعجم الوسيط .

(٣) سورة يس ، الآية ٦٩ .

(٤) قطعة من حديث أخرجه البخارى فى كتاب المفاوى ٢٤ / ٨ باب قول الله تعالى :

” ويوم نحين ان أعجبتكم كرتكم ” .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد ١٤ / ٦ باب ما ينكب أو يطعن فى سبيل الله ، ومسلم (١٧٩٦) فى الجهاد والسير .

ومثل هذا قد يقع في كتب الفقه والطب وغير ذلك مما يقع اتفاقاً ، ولا يقصده المؤلف ولا يشعر به ،

أفيقول سلم قط : إِنَّ قوله تعالى : (وجفان كالجوابي ، وقد وررا سيات) ^(١) هو بيت ؟ معاذ الله ، وإنما صادف وزناً في الجملة ، والله أعلم ^(٢)

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في ترجمة الإمام العلامة القاضي أبي الوليد الباجسي المتوفى سنة (٤٧٤) :

" قلت : يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب اسمه ليس إلا ، ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً ، وما من كتب اسمه من الأمراء والولاة إداماً للعلامة يعدُّ كاتباً ، فالحكم للغالب لا لما ندر ، وقد قال عليه السلام : " إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب " ^(٣) أي لأن أكثرهم كذلك ، وقد كان فيهم الكتبة قليلاً . وقال تعالى : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ) ^(٤) . فقوله عليه السلام : " لا نحسب " حق ، ومع هذا فكان يعرف السنن والحساب ، وقسم الفيء ، وقسم الموارث بالحساب العربي الفطري لا بحساب القبط ولا الجبر والمقابلة ، يأبى هو ونفسي صلى الله عليه وسلم وقد كان سيد الأذكياء ، ويعقد فسي العادة أن الذكي يُعلي الوحي وكتب الملوك وغير ذلك على كُتَّابه ، ويرى اسمه الشريف في خاتمه ، ولا يعرف هيئة ذلك مع الطول ، ولا يخرج بذلك عن أميته .

وبعض العلماء عُدَّ ما كتبه يوم الحديبية من معجزاته ، لكونه لا يعرف الكتابة وكتب . فإن قيل : لا يجوز عليه أن يكتب ، فلو كتب ، لارتاب بطل ، ولقال : كان يحسن الخط ، ونظر في كتب الأولين .

قلنا : ما كتب خطأ كثيراً حتى يرتاب به المبطلون . بل قد يقال : لو قال مع طول مدة كتابة الكتاب بين يديه : لا أعرف أن أكتب اسمي الذي في خاتي ، لارتاب المبطلون

(١) سورة سبأ ، الآية ١٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٨٩ - ١٩٣

(٣) سبق تخريجه قبل قليل .

(٤) سورة الجمعة ، الآية : ٢

أيضاً ، ولقالوا : هو غاية في الذكاء ، فكيف لا يعرف ذلك ؟ بل عرفه ، وقال : لا أعرف فكان يكون ارتياحهم أكثر وأبلغ في إنكاره ، والله أعلم ^(١) .

✽ الاعتدال في العبادة :

في ترجمة الإمام العابد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو بن العاص ، أورد حديث عبد الله بن عمرو قال : " جمعت القرآن ، فقرأته كله في ليلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اقرأه في شهر " . قلت : يا رسول الله ، دعني أستمع قوتي وشبابي . قال : " اقرأه في عشرين " . قلت : دعني أستمع . قال : اقرأه في سبع ليال . قلت : دعني يا رسول الله أستمع . قال : فأبى ^(٢) . رواه النسائي .

وَصَحَّحَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَازَلَهُ إِلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ ، وَنَهَاهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ ^(٣) ، وَهَذَا كَانَ فِي الَّذِي نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ نَزَلَ مَا بَقِيَ مِنَ الْقُرْآنِ .

فَأَقْلَ مراتب النهي أن تكرر تلاوة القرآن كله في أقل من ثلاث ، فما فقه ولا تدبر من تلى في أقل من ذلك . ولو تلا ورث في أسبوع ، ولازم ذلك ، لكان عملاً فاضلاً ، فالدين يسر ، فوالله إنَّ ترتيل سبع القرآن في تهجد قيام الليل مع المحافظة على النوافل الراحية والضحي وتحية المسجد ، مع الأذكار الماثورة الثابتة ، والقول عند النوم واليقظة ، ودبر المكتوبة والشكر ، مع النظر في العلم النافع والاشتغال به مخلصاً لله ، مع الأمر بالمعروف ، وإرشاد الجاهل وتغهيته ، وزجر الفاسق ، ونحو ذلك ، مع أداء الفرائض في جماعة بخشوع

(١) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٢) أخرجه بنحو البخاري في فضائل القرآن ٩ / ٨٤ ، ومسلم (١١٥٩) . ورواه النسائي في كتاب " فضائل القرآن " في كم يقرأ القرآن ، رقم (٨٩) بتحقيق فاروق حمادة .

(٣) أخرجه الامام أحمد في مسنده ٢ / ١٩٥ ، وأبو داود (١٣٩٤) في الصلاة ، باب تهذيب القرآن ، والترمذي (٢٩٥٠) في القراءات ، باب كم يختم القرآن ، وابن ماجه (١٣٤٧) ، والنسائي في فضائل القرآن برقم (٩٢) ، والدارمي (١٥٠١) عن عبد الله بن عمرو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَمْ يَفْهَمْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ " .

وطمانينة وانكسار وإيمان ، مع أداء الواجب واجتناب الكبائر ، وكثرة الدعاء والاستغفار ،
والصدق وصلوة الرحم والتواضع ، والإخلاص في جميع ذلك ، لَشُغْلٍ عظيم جسيم ، ولعقاصم
أصحاب اليقين وأولياء الله المتقين ، فإن سائر ذلك مطلوب . فمتى تشاغل العبد بختل
في كل يوم ، فقد خالف الحنيفية السمحة ، ولم ينهض بأكرم ذكرناه ولا تدبر ما يتلوه .
هذا السيد العابد صاحب كان يقول لما شاخ : ليتني قبلت رخصة رسول الله
صلى الله عليه وسلم . (١)

وكذلك قال له عليه السلام في الصوم ، وما زال يناقسه حتى قال له : " صُمْ يوماً وأفطر
يوماً ، صوم أخي داود عليه السلام " . (٢)

وثبت أنه قال : " أفضل الصيام صيام داود " . (٣) ونهى عليه السلام عن صيام الدهر . (٤)
وأمر عليه السلام بنوم قسط من الليل ، وقال : " لكني أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج
النساء ، وأكل اللحم ، فمن رَغِبَ عن سنتي ، فليس مني " . (٥)

وكل من لم يَزُمْ نفسه في تمبده وأوراده بالسنة النبوية ، يندم ويترهب ، ويسـوـؤ
مزاجه ، ويفوت خير كثير من متابعة سنة نبيه الرؤوف الرحيم بالؤمنين ، الحريص على
نفعهم ، وما زال صلى الله عليه وسلم معلماً للامة أفضل الأعمال ، وأمرأً بهجر التبتل

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري ١٨٩/٤ ، ١٩١ في الصوم ، باب حق الجسم في

الصوم ، و ٨٣/٩ في فضائل القرآن ، باب في كم يقرأ القرآن .

(٢) قطعة من الحديث السابق ، ورواه النسائي في فضائل القرآن برقم (٩١) دون قوله :

" صوم أخي داود "

(٣) أخرجه البخاري ١٣/٣ ، ١٤ قيام الليل ، باب من نام عند السحر ، وسلم (١١٥٩) ،

في الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر .

(٤) أخرجه البخاري ١٩٥/٤ في الصوم ، باب صوم داود ، وسلم (١١٥٩) في الصيام ،

باب النهي عن صوم الدهر .

(٥) أخرجه البخاري ١٠٤/٩ كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح ، وسلم (١٤٠١) في أول

النكاح والنسائي (٣٢١٧) في كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل من حديث أنس

ابن مالك رضي الله عنه .

والرهبانية التي لم يبعث بها ، فنهى عن سُرْد الصوم ، ونهى عن الوصال ، وعن قيام أكثر الليل إلا في العشر الأخير ، ونهى عن العزبة للمستطيع ، ونهى عن ترك اللحم إلى غير ذلك من الأوامر والنواهي .

فالعابد بلا معرفة لكثير من ذلك معذور مأجور ، والعابد العالم بالآثار المحمدية المتجاوز لها مفضل مفرور ، وأحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل . ألهمنا الله وإياكم حسن المتابعة ، وجنبنا الهوى والمخالفة* (١)

وقال في ترجمة الإمام الحافظ القدوة أحمد بن أبي الحواري المتوفى سنة (٢٤٦) :

قلت : الطريقة المثلى هي المحمدية ، وهو الأخذ من الطيبات وتناول الشهوات المباحة من غير إسراف ، كما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الرِّسْلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا) (٢) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لكني أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وآتي النساء ، وأكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني " (٣) فلم يشرع لنا الرهبانية ، ولا التمزق ، ولا الوصال ، بل ولا صوم الدهر ، وبين الإسلام يسر وحنيفية سمحة ، فليأكل المسلم من الطيب إذا أمكنه ، كما قال تعالى : (لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) (٤) وقد كان النساء أحب شئ إلى نبينا صلى الله عليه وسلم وكذلك اللحم والحلواء والعسل والشراب الحلو البارد والسك ، وهو أفضل الخلق وأحبهم إلى الله تعالى . .

بلى السلوك الكامل هو الورع في القوت ، والورع في المنطق ، وحفظ اللسان ، وملازمة الذكر ، وترك مخالطة العامة ، والبكاء على الخطيئة ، والتلاوة بالترتيل والتدبر ، ومقت النفس وذئبها في ذات الله ، والإكثار من الصوم المشروع ، ودوام التهجد ، والتواضع للمسلمين ، وصلة الرحم ، والسماحة وكثرة البشر ، والإنفاق مع الخصاصة ، وقول الحق

(١) سير أعلام النبلاء ٨٣/٣ - ٨٦ .

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ٥١ .

(٣) أخرجه البخاري ٩/١٠٤ ، ومسلم (١٤٠١) ، والنسائي (٣٢١٧) من حديث أنس بن

مالك رضي الله عنه .

(٤) سورة الطلاق ، آية : ٧ .

المبررفق وتؤدة ، والأمر بالمعروف ، والأخذ بالعفو ، والإعراض عن الجاهلين ، والرباط بالشعر ، وجهاد العدو ، وحج البيت ، وتناول الطيبات في الأحايين ، وكثرة الاستغفار في المسحّر ، فهذه شائل الأولياء ، وصفات المحمدين ، أماتنا الله على محبتهم " (١)

* كراهية البول في المقتسل :

في ترجمة أشعث بن عبد الله الأزدي البصري الأعشى ، أورد حديث عبد الله بن مفضل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يبولن أحدكم في مستحّته ، ثم يتوضأ فيه ، فإن عامة الوسواس منه " (٢)

" قلت : مراده بالوسواس ، أن يصيبه سلس من الجان ، ومنه سلس المسرف في الماء موسوسا ، شُبّه بالمجنون ، ولا سيما إذا كبر أحدهم للفريضة ، عافاهم الله تعالى " (٣)

* استحباب تخفيف الصلاة :

في ترجمة الإمام الحافظ أبي الفتيان ، عمر بن عبد الكريم الرّواصي المتوفى سنة (٥٠٣) : ساق بإسناده إلى أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخفّ الناس صلاةً في تمام .

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم ^(٤) عن قتيبة بن سعيد ، وهو دالٌّ على استحباب تخفيف الصلاة ، مع إتمام فرائضها وسننها ، وقد حرزوا أنه صلى الله عليه وسلم كان يمكث في السجود قدر عشر تسبيحات " (٥)

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٨٩ - ٩١ وانظر كلام الذهبي في نقده لبعض المترجمين الذين نقل عنهم الوصال وسرد الصوم ٣ / ٣٦٨ ، و ٤ / ٥٢ و ٩ / ٤٤ و ١٠ / ٥٢٩ و ١٣ / ٥٦١ ، وانظر نقده لمن نقل عنه ختم القرآن في أقل من ثلاث ٤ / ٣٢٥ و ٨ / ٥٠٣ .
(٢) أخرجه أحمد ٥ / ٥٦ ، وأبو داود في الطهارة (٢٧) ، والترمذي في الطهارة (٢١) ، باب ماجاء في كراهية البول في المستحم ، والنسائي ١ / ٣٤ في الطهارة ، باب كراهية البول في المستحم .

(٣) سير ٦ / ٢٧٥ .

(٤) رواه الامام مسلم في الصلاة ، باب أمر الأئمة في تخفيف الصلاة في تمام برقم (٤٦٩) .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٢٠ .

✧ رفع الصوت في قراءة القرآن :

في ترجمة الامام الحافظ الصدوق أبي محمد عبدالله بن محمد بن ناجية البغدادي المتوفى سنة (٣٠١) ساق بسنده حديث علي رضي الله عنه " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَمَعَهَا ، يَفْلُطُ أَصْحَابُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْقَوْمُ يَصَلُّونَ " (١)

" هذا حديث صالح الإسناد ، فيه النهي عن قراءة الأسباع التي في المساجد وقت صلوات الناس فيها ، ففي ذلك تشويش بين المصلين ، هذا إذا قروا وقراءة جائرة مرتلة ، فإن كانت قراءتهم رجاءاً وهذرة ، كَوَلَعاً للكلمات ، فهذا حرام مكرر ، فقد - والله - عم الفساد ، وظهرت البدع ، وخفيت السنن ، وقلَّ القول بالحق ، بل لو نطق العالم بصدق وإخلاص لمعارضه عدَّة من علماء الوقت ، ولعنتوه وجَّهَلوه ، فلا حول ولا قوة إلا بالله " (٢)

✧ حكم قراءة التوراة :

في ترجمة عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال الحافظ الذهبي :

" قال أحمد في مسنده : حدثنا ابن كهيعة ، عن وهب بن عبدالله المصافري ، عن عبدالله بن عمرو ، قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في أحد أصبعي سمناً ، وفي الآخر عسلاً ، فأنا ألعقهما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : " تقرأ الكتابين : التوراة والفرقان ، فكان يقرأهما " (٣)

ابن لهيعة ضعيف الحديث ، وهذا خبر منكر ، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة ولا أن يحفظها ، لكونها مبدلة محرقة منسوخة العمل ، قد اختلط فيها الحق بالباطل ، فَلْتُجْتَنَّبَ . فأما النظر فيها للاعتبار وللرد على اليهود ، فلا بأس بذلك للرجل العالم قليلاً ، والإعراض أولى .

(١) أخرجه بنحوه أبوداود في سننه (١٣٣٢) في الصلاة ، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل ،

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) أخرجه أحمد ٢ / ٢٢٢ .

فأما ما روى من أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أذن لعبد الله أن يقوم بالقرآن ليلسة وبالتوراة ليلة ، فكذبٌ موضوع قبح الله من افتراه . وقيل : بل عبد الله هنا هو ابن سلام وقيل : إذنه في القيام بها ، أى يكرر على الماضى لا أن يقرأ بها في تهجده .^(١)

وقال في ترجمة الامام الحَكْبَر عبد الله بن سلام رضي الله عنه :

أنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : "إنى قد قرأت القرآن والتوراة . قال : اقرأ بهذا ليلة وهذا ليلة " إسناده ضعيف .^(٢)

فإن صحَّ ، ففيه رخصة في التكرار على التوراة التي لم تبدل ، فأما اليوم فلا رخصة في ذلك ، لجواز التهديل على جميع نسخ التوراة الموجودة ، ونحن نعظم التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام ونؤمن بها ، فأما هذه الصحف التي بأيدي هؤلاء الضَّالِّين ، فما ندري ما هي أصلاً . ونقف ، فلا نعاملها بتمعظيم ولا بإهانة ، بل نقول : آمناً بالله وملائكته وكتبه ورسله . ويكفي في ذلك الايمان المجمل ، والله الحمد .^(٣)

وقال في ترجمة كعب الأحبار وساق قصة كعب بأمره بقذف التوراة في البحر ، وقيل كعب : إنها التوراة كما أنزلها الله على موسى ماغيَّرت ولا بُدِّلَت ، ولكن خشيت أن يُتَكَلَّم على ما فيها . . هكذا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن هدية عن همام . وشهر لم يلحق كعباً . وهذا القول من كعب دالٌّ على أن نيك النسخة ماغيَّرت ولا بُدِّلَت ، وأنَّ ما عداها بخلاف ذلك فمن الذى يستحل أن يورد اليوم من التوراة شيئاً على وجه الاحتجاج معتقداً أنها التوراة ؟ كلا والله .^(٤)

* صيام يوم عرفة :

في ترجمة العالم الحافظ البار ، أبي أيوب ، سليمان بن داود البصرى الشاذكونى

(١) سير أعلام النبلاء ٨٦/٣ .

(٢) فيه ابراهيم بن أبي يحيى الاسلمى المدنى متروك الحديث ، والحديث مخالف للأحاديث الواردة في النهى عن الانشغال بكتب أهل الكتاب وانظر مجمع الزوائد

١٧٣/١ ، ١٧٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤١٩/٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/٣ - ٤٩٤ .

أحد الهلكى .

ساق بسنده الى ابن عباس أَنَّ النبی صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة . (١)

قال الذهبي : " هذا حديث غريب . وقد ثبت أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أفطر بعرفة . (٢)

وجاء النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة في " السنن " بإسناد لا بأس به . (٣)

وقال عليه السلام : " ليس من البر أن تصوموا في السفر " . (٤)

والأفضل للمسافر إفطار صوم الغرض ، فالنافلة أولى ، فمن صام يوم عرفة بها مع علمه بالنهي ، وبأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم ما صام بها ، ولا أحد من أصحابه فيما نعلم ، لم يُصب ، والله أعلم . ولا نقطع على الله بأنَّ الله لا يأجره ، ولكن لم يكن صومه له مكفراً لسننتين ، لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك في حق المقيم لا المسافر . (*)

* فضل المساجد الثلاثة :

في ترجمة الإمام القدوة ، يزيد بن هارون الواسطي المتوفى سنة (٢٠٦) ساق بسنده الى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تشدُّ الرحال إلا الى ثلاثة مساجد : مسجدى والمسجد الحرام ، والمسجد الاقصى " . (٦)

(١) أخرجه الترمذی فی کتاب الصوم (٧٥٠) ، باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة عن ابن عباس وقال : حديث حسن صحيح .

(٢) أخرجه البخارى فی کتاب الصوم ٢٠٦ / ٤ ، ٢٠٧ باب صوم يوم عرفة ، ومسلم فی کتاب الصوم (١١٢٣) باب استحباب الفطر للحاج .

(٣) أخرجه أبوداود (٢٤٤٠) ، وابن ماجه (١٧٣٢) من حديث أبي هريرة .

(٤) أخرجه البخارى ١٦١ / ٤ ، ومسلم (١١١٥) من حديث جابر ، وورد من حديث أبي مالك الاشعري ، وابن عمر ، وابن عباس .

(٥) كما في حديث أبي قتادة مرفوعاً : " صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي

قبله ، والسنة التي بعده " أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام (١١٦٢) .

(٦) أخرجه البخارى ٥١ / ٣ ، ٥٢ في التطوع ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ،

ومسلم (١٣٩٧) في الحج ، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد .

(*) سيم ٦٨٣ / ١٠ - ٦٨٤

معناه : لا تشدُّ الرحال إلى مسجد ، ابتغاء الأجر سوى المساجد الثلاثة ، فإن لها فضلاً خاصاً ، فمن قال : لم يدخل في النهي شدُّ الرُّحْلِ إلى زيارة قبر نبي أو ولي وقف مع ظاهر النص ، وأنَّ الأمر بذلك والنهي خاص بالمساجد ، ومن قال بقياس الأولى ، قال : إذا كان أفضل بقاع الأرض مساجدها ، والنهي ورد فيها ، فمادونها في الفضل كقبور الأنبياء والصالحين ، أولى بالنهي .

أما من سار إلى زيارة قبر فاضل من غير شدِّ رُحْل ، فقربة بالاجتماع لا ترد ، سوى ما شدَّ به الشعبي ونحوه ، فكان بلغهم النهي عن زيارة القبور ، وما علموا بأنه نسج ذلك ، والله أعلم * (١)

✽ النهي عن الدفن في البيوت :

في ترجمة الإمام القاضي عبد الله بن كهيعة المصري المتوفى سنة (١٧٤) ساق بسنده إلى ابن كهيعة عن أبي الاسود عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ، ولا تجعلوها عليكم قبوراً ، كما اتخذت اليهود والنصارى في بيوتهم قبوراً ، وإن البيت ليتلى فيه القرآن فيترأى لأهل السماء كما تترأى النجوم لأهل الأرض » * (٢)

هذا حديث نظيف الإسناد ، حسن المتن ، فيه النهي عن الدفن في البيوت ، وله شاهد من طريق آخر ، وقد نهى عليه السلام أن يبنى على القبور ، ولو اندفن الناس في بيوتهم ، لصارت المقبرة والبيوت شيئاً واحداً ، والصلاة في المقبرة فمنهى عنها نهى كراهة ، أو نهى تحريم ، وقد قال عليه السلام : « أفضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة » (٣)

(١) سير أعلام النبلاء ٩٦٨/٣ ، وانظر : معجم الشيوخ للذهبي ٣٠٨/٢ - ٣٠٩ .

(٢) رواه البيهقي في سننه ١٨٩/٢ و ٤٣٥/٢ ، وأخرج البخاري ٤٤١/١ ، في الصلاة

في المقابر وفي كتاب التطوع ٥١/٣ ، باب التطوع في البيت ، ومسلم (٧٧٧) في

صلاة المسافرين ، باب استحباب صلاة النافلة في بيته من حديث ابن عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً » .

(٣) أخرجه البخاري ١٧٩/٢ في صفة الصلاة ، باب صلاة الليل ، وفي كتاب الاعتصام

٢٢٧/١٣ باب ما يكره من كثرة السؤال ، والترمذي (٤٥٠) في أبواب الصلاة ، باب

ما جاء في فضل صلاة التطوع .

فمناسب ذلك ألا تتخذ المساكن قبوراً .

وأما دفنه في بيت عائشة صلوات الله عليه وسلامه فمختص به ، كما خصَّ ببسط قطيفة تحته في لحدّه ، وكما خصَّ بأن صلُّوا عليه فرادى بلا إمام ، فكان هو إمامهم حياً وميتاً في الدنيا والآخرة ، وكما خصَّ بتأخير دفنه يومين ويكره تأخير أمته ، لأنه هو أَمَنَ عليه التغيُّر بخلافنا ، ثم إنهم آخروه حتى صلُّوا كلُّهم عليه داخل بيته ، فطال لذلك الأمر ، ولأنهم تردّدوا شطراً اليوم الأول في موته حتى قدم أبو بكر الصديق من السُّنَج ، فهذا كان سبب التأخير* (١)

× اللباس والزينة :

في ترجمة الإمام الحافظ داود بن رشيد الخوارزمي المتوفى سنة (٢٣٩) ساق الذهبي بسنده إلى عبد الله بن عمرو ، قال : رأى عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين مُقَصَّفرين ، فقال : أَمَكَ أَمَرْتُكَ بهذا ؟ قلت : أَغَسِلُهَا ؟ قال : أَخْرِقْهَا . أخرجه مسلم عن داود* (٢) والإحراق هنا تعزيرٌ ، ولعلَّ صِبْفُهَا كان لا يزول بالفسل كما ينبغى ، والمعصفر يرخّص للمرأة* (٣)

وفي ترجمة الإمام الناقد رجاء بن مُرَجَّس المروزي المتوفى سنة (٢٤٩) ساق الذهبي بسنده إلى عبد الله بن سَرْجِس أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صَلَّى يوماً وعليه نِيرَةٌ ، فقال لرجل : هات نِيرَتَكَ ، وخذ نِيرَتِي . قال : يا رسول الله هي خير من نِيرَتِي . قال : أجلس ولكن عليها خيط أحمر ، فخشيت أن تفتنني في صلاتي* (٤)

قلت : أى تشغلني عن كمال المراقبة ، والأنبياء مطالبون بما يسمح فيه لغيرهم ، فلذلك قايض بنِيرته* (٥)

(١) سير أعلام النبلاء ٢٩/٨ - ٣٠ .

(٢) أخرجه مسلم في اللباس والزينة (٢٠٧٧) باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر .

(٣) سير أعلام النبلاء ١١/١٣٥ .

(٤) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٦/٥ وعزاه للطبراني في الاوسط ، وقال : رجاله

رجال الصحيح خلا موسى بن طارق ، وهو ثقة . وفي الباب عن عائشة ، عند البخاري

ومسلم . وانظر طرح التشريب بشرح التقريب للمراقى ٢/٣٧٧ - ٣٨٠ .

(٥) سير ١٢/١٠٠ .

✽ التحذير من الامارة :

في ترجمة الصحابي الجليل أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري رضي الله عنه قال
الحافظ الذهبي :

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر - مع قوة أبي ذر في بدنه وشجاعته - : "يا
أبا ذر إني أراك ضعيفاً ، وإنني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسى ، لا تأمرن على اثنين ، ولا تولسن
مال يتيم" (١)

فهذا محمول على ضعف الرأي ، فإنه لو ولى مال يتيم لأنفقه كله في سبيل الخير ،
ولترك اليتيم فقيراً ، فقد ذكرنا أنه كان لا يجيز ادخار النقدين . والذي يتأثر على الناس ،
يريد أن يكون فيه حلمٌ ومداواة ، وأبو ذر رضي الله عنه كانت فيه حدةٌ - كما ذكرناه - فنصحه
النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

✽ هل تجوز مخالفة ولي الأمر من أجل متابعة السنة ؟

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام المحدث بها^١ الدين القاسم بن أبي القاسم على
ابن الحسن ابن عساكر المتوفى سنة (٦٠٠) : ساق بسنده إلى مروان بن الحكم قال :
شهدت علياً وعثمان بين مكة والمدينة ، وعثمان ينهى عن المتعة ، وأن لا يجمع بينهما^٢ ،
وأبى عليٌّ ذلك ، أهلَّ بهما ، فقال : لبيك بعمره وحجة معاً ، فقال عثمان : أنهى الناس ،
وأنت تفعله ؟ فقال : لم أكن أدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول أحد من الناس " ^(٣)
أخرجه النسائي ، وفيه أنَّ مذهب الإمام علي كان يرى مخالفة ولي الأمر لأجل متابعة
السنة وهذا حسنٌ لمن قوي ، ولم يؤذ به إمامه ، فإن آذاه ، فله ترك السنة ، وليس له ترك
الغرض ، إلا أن يخاف السيف" (٤)

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ (١٨٢٦) فِي الْأَمَارَةِ ، بَابُ كَرَاهِيَةِ الْأَمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَأَحْمَدُ
٠ ١٨٠ / ٥

(٢) سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٧٥ / ٢ .

(٣) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ (٢٧٢٣) ، بَابُ الْقِرَانِ ، وَانْظُرْ مُسْنَدَ أَحْمَدَ ٩٢ / ١ .

(٤) سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٤٠٩ / ٤ - ٤١٠ .

الحسد والفِطْطَة :

فى ترجمة الإمام القدوة الثبُت الفضيل بن عياض المتوفى سنة (١٨٧) رحمه الله تعالى نقل الذهبى قول الفضيل : " المؤمن يغبط ولا يحسد ، الفِطْطَة من الإيمان ، والحسد من النفاق " .

" قلت : هذا يفسر لك قوله عليه الصلاة والتسليم : " لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله مالاً ينفقه فى الحق ، ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وأطراف النهار " (١) فالحسد هنا معناه : الفِطْطَة ، أن تحسد أخاك على ما آتاه الله ، لا أنك تحسده ، بمعنى أنك تؤذ زوال ذلك عنه ، فهذا بغيري وخُبت " (٢)

المناقب والفضائل :

* من فضائل على رضى الله عنه :

فى ترجمة الإمام الحافظ الثقة أبى زكريا يحيى بن عبد الأظم القزوينى المتوفى سنة (٢٧١) ساق الذهبى بسنده إلى أبى علي بن أبى طالب رضى الله عنه ، قال : " الذى فلق الحبة ، وبرا النُشمة ، إنه لمهد النبى الأمي إليّ ، أنه لا يحبني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق " (٣) " فمعناه أن حبَّ علي من الايمان ، وبغضه من النفاق ، فالإيمان ذو شعب ، وكذلك النفاق يتشعب ، فلا يقول عاقل : إنَّ مجرّد حبه يصير الرجل به مؤمناً مطلقاً ، ولا بمجرّد بغضه يصير به الموحّد منافقاً خالصاً . فمن أحبّه وأبغض أباً بكر ، كان فى منزلة من أبغضه ، وأحبّ أباً بكر ، فبغضهما غلال ونفاق ، وحبهما هدى وإيمان " (٤)

(١) أخرجه البخارى ٧٣/٩ فى كتاب فضائل القرآن ، باب اغتباط صاحب القرآن ، وسلم (٨١٥) من حديث ابن عمر ، وأخرجه البخارى (١٦٥/١) ، فى كتاب العلم ، وفى الزكاة ٢٧٦/٣ (١٤٠٩) ، وسلم (٨١٦) من حديث ابن مسعود .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٣٧/٨ .

(٣) أخرجه مسلم (٧٨) فى الايمان ، والنسائى (٥٠١٨) فى الايمان : باب علامة المنافق ، وفى خصائص أمير المؤمنين على للنسائى برقم (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) ، وابن ماجه ٤٢/١ ، وابن أبى شيبة فى مصنفه ٥٦/١٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥١٠/١٢ .

* عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه :

فى ترجمة الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة ، المتوفى سنة (٣٢) رضى الله عنه ، ساق الذهبى بسنده عن أبى أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دخلت الجنة فسمعت خُشْفَةً ، فقلت : ما هذا ؟ قيل : بلال . . الذى أن قال : فاستبطنات عبد الرحمن بن عوف ، ثم جاء بعد الإياس . فقلت : عبد الرحمن ؟ فقال : بأبى وأمي يا رسول الله . ما خلّصت اليك حتى ظننت أني لا أنظر إليك أبداً . قال : وما ذاك ؟ قال : من كثرة مالي أحاسب وأمّحى " (١)

وفى ترجمة الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف أيضاً :
ساق الذهبى فى ترجمته حديث عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " عبد الرحمن لا يدخل الجنة إلا حبواً " فلما بلغه قال : يا أمة إنى أشهدك أنها بأحمالها وأحلاسها فى سبيل الله . (٢)
قال الإمام الذهبى : " وكل حال فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقة للحساب ، ودخل الجنة حبواً على سبيل الاستعارة ، وضرب المثل ، فإن منزلة فى الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير ، رضى الله عن الكل " (٣)

- (١) سير ٧٧/١ ، والحديث رواه أحمد فى مسنده ٢٥٩/٥ .
(٢) قال الذهبى فى سير النبلاء ٧٦/١ : أخرجه أحمد فى مسنده (١١٥/٦) عن عبد الصمد ابن حسان ، عن عمارة (بن زاذان) وقال : حديث منكر . وقال أيضاً ٧٧/١ تفرد به عمارة ، وفيه لين ، قال أبوحاتم : يكتب حديثه ، وقال ابن معين : صالح ، وقال ابن عدى : عندى لا بأس به . قلت : لم يحتج به النسائى . وقال الحافظ ابن حجر فى النكت ٤٧٢/١ : ولعله ما أمر- أى الإمام أحمد - بالضرب عليه ، لأن هذه عادة فى الأحاديث التى تكون شديدة النكارة يأمر بالضرب عليها من المسند وغيره ، أو يكون ما غفل عنه وذهل ، لأن الإنسان محل السهو والنسيان ، والكمال لله تعالى . هـ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٧٦/١ - ٧٧ . وانتظر كلام المتن روى فى التوفيق (٤٥٧٦) .

وقال أيضاً : "فهو غيره منام ، والنام له تأويل ، وقد انتفع ابن عوف رضي الله عنه بما رأى وما بلغه ، حتى تصدق بأموال عظيمة أطلقت له - ولله الحمد - قدسيه ، وصار من ورثة الفردوس فلا ضير" (١)

* سعد بن معاذ رضي الله عنه :

ساق الحافظ الذهبي في ترجمة السيد الكبير الشهيد سعد بن معاذ رضي الله عنه : لما وضع سعد في قبره تغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبح ثلاثاً ، فسبح المسلمون حتى ارتج البقيع ، ثم كبر ثلاثاً ، وكبر المسلمون ، فسئل عن ذلك ، فقال : "تضايق على صاحبكم القبر ، وضمة لو نجا منها أحد لنجا هو ، ثم قرأ الله عنه" (٢)

قلت : هذه الضمة ليست من عذاب القبر في شيء ، بل هو أمر يجده المؤمن كما يجد ألم فقد ولده وحميمه في الدنيا ، وكما يجد من ألم مرضه ، وألم خروج نفسه ، وألم سوء الله في قبره وامتحانه ، وألم تأثره ببكاء أهله عليه ، وألم قيامه من قبره ، وألم الموقف وهولسه ، وألم الورود على النار ، ونحو ذلك . فهذه الأراجيف كلها قد تنال العبد وماهي من عذاب القبر ، ولا من عذاب جهنم قط ، ولكن العبد التقى يرفق الله به في بعض ذلك أو كله ، ولا راحة للمؤمن دون لقاء ربه .

قال تعالى : (وَأُنذِرُهُمْ يَوْمَ الْكَسْرِ) ، وقال : (وَأُنذِرُهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَلْصَدَى الْكَفَّاجِرِ) فنسأل الله تعالى العفو والطف الخفي . ومع هذه الهزات ، فسعد ممن نعلم أنه من أهل الجنة ، وأنه من أرفع الشهداء ، رضي الله عنه .
كأنك يا هذا تظن أن الفائز لا يناله هول في الدارين ، ولا روع ولا ألم ، ولا خوف . سل ربك العافية ، وأن يحشرنا في زمرة سعد" (٣)

(١) المرجع السابق ٨١/١ - ٨٢

(٢) قال الاستاذ شبيب حفظه المولى : إسناده تالف لأن محمد بن عمر الواقدي متروك . وهو في طبقات ابن سعد ٤٣٢/٣ هـ . ورواه الامام أحمد في مسنده عن جابر ، وعن عائشة ١٣٣/٨ - ١٣٤ كما في الفتح الرباني ، وأخرجه الطبراني في الكبير وسنده جيد . وقال الذهبي أيضاً في ترجمة نافع مولى ابن عمر ٩٩/٥ : أنه لما احتضر بكى ، فقل : ما يبكيك ؟ قال : ذكرت سعداً وضغطه القبر . هـ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٩٠/١ - ٢٩١

وأورد الذهبي حديث حذيفة قال للرسول الله صلى الله عليه وسلم : " اهتزَّ العرش لروح سعد بن معاذ " (١)

وعن الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اهتزَّ عرش الرحمن لخاة سعد " (٢)

وعن مجاهد بن ابن عمر قال : " اهتزَّ العرش لحب لقاء الله سعداً " قال : انما يعصني السرير . وقرأ : (ورفع أبويه على العرش) (٣) قال : انما تفضَّحت أعواده . (٤)

قلت : تفسيره بالسرير ما أدري أهو من قول ابن عمر ، أو من قول مجاهد . وهذا تأويل لا يفيد ، فقد جاء ثابتاً عرش الرحمن ، عرش الله ، والعرش خلق لله سبحانه ، إذا شاء أن يهتز اهتز بمشيئة الله ، وجعل فيه شعوراً لحب سعد ، كما جعل تعالى شعوراً في جمل أحد بحبه النبي صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى : (يا جبال أوبي معه) (٥) وقال (تسبح له السموات السبع والأرض) (٦) ثم عم فقال : (وأن من شيء إلا يسبح بحمده) (٦) وهذا حق وفي صحيح البخاري قول ابن مسعود : " كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل " (٧)

(١) قال الحافظ في سير النبلاء ٢٩٢/١ : وقد تواتر قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ان العرش اهتز لموت سعد فرحاً به " . هـ . وقد ورد هذا الحديث عن جابر ، وأنس ، وحذيفة ورميثة . وانظر " نظم المتناظر في الحديث المتواتر " ص ٢٦٠ . وينظر صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار ، باب مناقب سعد بن معاذ ١٢٣/٧ عن جابر ، وسلم كتاب فضائل سعد بن معاذ ٢١/١٦ - ٢٢ عن جابر وأنس ، والنسائي كتاب الجنازة ، باب ضمة القبر . ١٠٠/٤ - ١٠١ عن ابن عمر ، والترمذي كتاب المناقب ، باب مناقب سعد ٦٨٩/٥ عن جابر ، والحاكم في المستدرک ٢٠٦/٣ ، والحرثي في غريب الحديث ١٧١/١ عن أبي سعيد : وحديث حذيفة أخرجه ابن سعد ٤٣٥/٣ .

(٢) مرسل ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٤٣٤/٣ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ١٠٠ . (٤) أخرجه ابن سعد ٤٣٣/٣ ، والحرثي في غريب الحديث ١٧٢/١ .

(٥) سورة سبأ ، الآية : ١٠ . (٦) سورة الاسراء ، الآية ٤٤ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٥٧٩) كتاب المناقب ، باب علامات النبوة ، والترمذي في

المناقب ٥٩٧/٥ ، وأحمد ٤٦٠/١ ، والدارمي ١٤/١ - ١٥ ، والفرياني في دلائل

النبوة (٣١) ، والاصبهاني في دلائل النبوة (١٢٨) .

وهذا باب واسع سبيله الايمان (١)

* زيد بن ثابت رضي الله عنه :

أورد الذهبي في ترجمة الصحابي الكبير إمام القرئين والفرضيين زيد بن ثابت رضي الله عنه حديث أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرحم أمتي بآمتي أبو بكر " الحديث ، وفيه " وأفرضهم زيد بن ثابت " (٢)

" قلت : بتقدير صحة " أفرضهم زيد ، وأقرأهم أبي لا يدل على تحتم تقليده في الفرائض كما لا يتعين تقليد أبي في قراءاته ، وما انفرد به " (٣)

* معاوية بن أبي سفيان :

في ترجمة الصحابي معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي رضي الله عنه ، أورد حديث ابن عباس ، قال : كنت ألعب مع الغلمان ، فذاعني النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : " ادع لمسي معاوية ، وكان يكتب الكوحى . قال : فدعوته ، فقبل : إنه يأكل ، فأتيت ، فقلت : يا رسول الله هو يأكل . قال : " اذهب فادعه " فأتيته الثانية ، فقبل : إنه يأكل ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فقال في الثالثة : " لا أشبع الله بطنه " . قال : فما شبع بعد ها " (٤)

(١) سير اعلام النبلاء ٢٩٦/١ - ٢٩٧ وقال الإمام أبي إسحاق الحري في غريب الحديث ١٧٢/١ : قوله " اهتز العرش " رواه أبو سعيد وجابر وأسيد وأسماء بنت يزيد وحذيفة وابن عمر " اهتز العرش " ، وزاد أنس ورميته : " عرش الرحمن " وذهب ابن عمر إلى وجه آخر وساق بسنده إليه " أَنَّ العرش ليس يهتز لموت أحد ولكن سريره الذي حمل عليه " والله أعلم وللقول الاول وجه : أَنَّ العرب إذا عظمت الشيء ^{نبتته} إلى أكبر الأشياء عندها . يقولون : قامت لموت فلان القيامة ، وأظلمت الأرض والشمس ، كما قال جرير في عمر بن عبد العزيز ثم أورد الأبيات . ١ . هـ

(٢) رواه الترمذي في سننه يرقم (٣٧٩٠) ، وصححه ابن حبان (٢٢١٨) ، والحاكم ٤٢٢/٣ ، ووافقه الذهبي .

(٣) سير اعلام النبلاء ٤٣٢/٢ .

(٤) رواه الطيالسي في مسنده رقم (٢٧٤٦) عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم (٢٦٠٤) عن ابن عباس ، في كتاب البر والصلة ، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجر ورحمة .

قال الذهبي : "قَسَّره بعض المحبين . قال : لا أشبع الله بطنه ، حتى لا يكون ممن - يجوع يوم القيامة ، لأن الخبر عنه انه قال : "أطول الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة" (١) قلت : هذا ماصح ، والتأويل ركيك ، وأشبه منه قوله عليه السلام : "اللهم مَنْ سَبَّته أَوْ - شتمته من الأمة فاجعلها له رحمة" (٢) أو كما قال . وقد كان معاوية معدوداً من الأكلة" (٣) وقال الذهبي أيضاً في ترجمة الإمام النسائي : قيل له : ألا تخرج فضائل معاوية رضي الله عنه ؟ فقال : أي شيء أخرج ؟ حديث "اللهم لا تشبع بطنه" . فسكت السائل .

قلت : لعل أن يقال هذه منقبة لمعاوية لقوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم من لعنته أوسببته فاجعل ذلك له زكاةً ورحمة" (٤)

* مالك بن أنس رحمه الله تعالى :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة إمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة (١٧٩) وساق بسنده إلى أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ليضرينَّ الناس أكباد الإبل في طلب العلم ، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة" (٥)

"قلت : كان عالم المدينة في زمانه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحبيه ، زيد ابن ثابت ، وعائشة ، ثم ابن عمر ، ثم سعيد بن المسيب ، ثم الزهري ، ثم عُبيد الله بن عمر ، ثم مالك" (٦)

(١) قال الأستاذ الارناؤوط : حديث قوى يشواهد ، أخرجه من حديث ابن عمر الترمذى (٢٤٧٨) ، وابن ماجه (٣٣٥٠) ، وأخرجه من حديث أبي جحيفة ابن أبي الدنيا في "الجوع" ٢/٢ ، والطبراني في الأوسط والكبير كما في المجمع ٣١/٥ ، وأخرجه مسند حديث عبد الله بن عمر الطبراني ، ومن حديث ابن عباس الطبراني ، وأبونعيم ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ ، ومن حديث سلمان ابن ماجه (٣٣٥١) .

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٦٠٠) من حديث عائشة ، و (٢٦٠١) من حديث أبي هريرة ، و (٢٦٠٢) من حديث جابر رضي الله عنهم .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢٣/٣ - ١٢٤ . (٤) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٠ .

(٥) أخرجه أحمد ٢٩٩/٢ ، والترمذى (٢٦٨٢) ، وابن حبان (٢٣٠٨) ، والحاكم ٩٠/١ -

٩١ ، والبيهقي في السنن ٣٨٦/١ ، وفي مناقب الشافعي ٥٠/١ - ٥١ ، وابن

عبد البر في التمهيد ٨٥/١ ، وفي الانتقاء .

(٦) سير أعلام النبلاء ٥٧/٨ .

* المثالب : في ثقيف كذاب ومبير :

أورد الحافظ الذهبي في ترجمة المختار بن أبي عبيد الشقي الكذاب حديث " يكون في ثقيف كذاب ومبير " (١)

وقال : " نشأ المختار ، فكان من كبراء ثقيف ، وذوي الرأي ، والفصاحة ، والشجاعة ، والدهاء ، وقلة الدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " يكون في ثقيف كذاب ومبير " فكان الكذاب هذا ، ادّعى أن الوحي يأتيه ، وأنه يعلم الغيب ، وكان السير الحجاج ، قبحهما الله . (٢)

* * *

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٠٠/١٦ في فضائل الصحابة ، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها ، من حديث أسماء بنت أبي بكر ، وأخرجه أحمد ٢٦/٢ ، والترمذي (٢٢٤٠) و (٣٩٤٤) من حديث ابن عمر . وقال النووي في شرح مسلم ١٠٠/١٦ : وقولهما في الكذاب فرأيناه تعني به المختار بن أبي عبيد الشقي كان شديد الكذب ، ومن أقبحه أنه ادّعى أن جبريل صلى الله عليه وسلم يأتيه ، واتفق العلماء على أن المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد ، والسير الحجاج بن يوسف . والله أعلم .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٣٩/٣ .

الفصل الثاني

اقوال المحافظ الذهبي النقدية
لأئمة البحج والتعديل

الفصل الثاني

أقوال الحافظ الذهبي النقدية لأئمة الجرح والتعديل

اشتمل كتاب " سير أعلام النبلاء " على مادة نقدية هامة ، وأنواع النقد فيه متعددة الجوانب ، غزيرة الفوائد . ومن أهم جوانبه وأغزر فوائده نقده لأقوال أئمة الجرح والتعديل التي ضمنها في كتابه ، سواء كانت هذه الأقوال من موارده المباشرة أو موارده غير المباشرة .

وقد تتبعنا أقواله النقدية (١) تتبعاً دقيقاً ، ورتبنا هذه الأقوال حسب وفيات أئمة الجرح والتعديل ، مبتدئاً بشعبة بن الحجاج المتوفى سنة (١٦٠) ، ومختتماً بالذهبي المتوفى سنة (٧٤٨) وبلغ عدد الأئمة الذين تعقبهم بالنقد ستة وخمسين إماماً .
وأسوق الآن أسماءهم وأقوال الذهبي النقدية مرتباً لها حسب الوفيات :
١- شعبة بن الحجاج المتوفى سنة (١٦٠) :

وهو شيخ المعتزتين في الجرح والتعديل ، وما أخذ الذهبي عليه تعود إلى تشدده في الجرح .

قال في ترجمة خالد بن مهران الحذاء : " قال يحيى بن آدم : حدثنا عبد الله بن نافع القرشي أبو شهاب قال : قال لي شعبة : عليك بحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق ، فإنهما حافظان ، واكتم عليّ عند البصريين في خالد الحذاء وهشام . يعني ابن حسان . قلت : هذا الاجتهاد من شعبة مردود ، لا يُلْتَفَتُ إليه ، بل خالد وهشام محتجّ بهما في الصحيحين ، وما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق ، بل ضعف هذين ظاهر ، ولم يتركاً " (٢) .
وفي ترجمة هشام بن حسان نقل الذهبي قول شعبة المتقدم وقال : " قلت : لم يتابع شعبة على رأيه هذا أحد " (٣) .

(١) أما أقواله النقدية العامة التي لا تتعلق بالحديث وعلومه فقد جمعناها وعرضت جانباً كبيراً منها في مطلع الرسالة .

(٢) سير ١٩١/٦ .

(٣) سير ٣٦١/٦ . وقال الذهبي في ترجمة يزيد بن أبي زياد الكوفي في السير ١٣٠/٦ : " وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال " .

٢- يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٩٨) :

وانتقادات الذهبي له لتشدده في الجرح ، وهذه بعض الأمثلة والشواهد :

قال الذهبي في ترجمته : " كان يحيى بن سعيد متعنّتا في نقد الرجال ، فإذا رأيته قد وثّق شيئا فاعتمد عليه ، أما إذا لَبِنَ أحداً ، فتأَنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه ، فقد لَبِنَ مثل : إسرائيل ، وهمام ، وجماعة احتج بهم الشيخان " (١) .

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة جعفر الصادق : " وقال علي عن يحيى بن سعيد ، قال : أُملى عليّ جعفر بن محمد الحديث الطويل ، يعني في الحج ، ثم قال : وفي نفسي منه شيء ، مجالده أحب إليّ منه .

قلت : هذه من زَلَقَات يحيى القطان ، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أنَّ جعفرأ أوثق من مجالده ، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى " (٢) .

وفي ترجمة حرب بن شداد أبي الخطاب البشكري : " وثقه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال الفلاس : كان يحيى بن سعيد لا يحتث عنه . قلت : هذا من تعنّت يحيى في الرجال ، ولله اجتهداه ، فلقد كان حجة في نقد الرجال " (٣) .

وفي ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني الكوفي : " قلت : قد أثنى على إسرائيل الجمهور ، واحتجّ به الشيخان ، وكان حافظاً صاحب كتاب ومعرفة ... نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة ، ولعله يقاربهما في حديث جده ، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام ، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروى عنه ويقويه ، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه ، وروايته عن مجالده " (٤) .

(١) سير ١٨٣/٩

(٢) سير ٢٥٦/٦

(٣) سير ١٩٤/٧

(٤) سير ٣٥٨/٧

وفي ترجمة عثمان بن عمر بن فارس العبدى البصرى : " قال أحمد : رجل صالح ثقة . وقال ابن معين : ثقة ، وقال أحمد العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوق ، كان يحيى بن سعيد لا يرضاه .

قلت : يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال ، والا فعثمان بن عمر ثقة ، ما فيه مغمز " (١) .
٣- الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المتوفى سنة (٢٠٢) :

قال فيه الذهبي : " والواقدي وإن كان لا نزاع في ضعفه فهو صالح للسان كبير القدر " (٢) .
انتقده في رواية منكورة في متنها ، ونقلها عنه ابن سعد ، قال الذهبي في ترجمة معاوية : " قال معاوية : لما كان عام الحديبية ، وصدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت ، وكتبوا بينهم القضية ، وقع الإسلام في قلبي ، فذكرت لأبي ، فقالت : إيتاك أن تخالف أباك ، فأخفيت إسلامي . وأظهرت إسلامي يوم الفتح ، ثم قال الواقدي : وشهد معه حينئذ ، فأعطاه من الغنائم مئة من الإبل وأربعين أوقية .

قلت : الواقدي لا يعي ما يقول ، فإن كان معاوية كما نقل قديم الإسلام ، فلما ذابت ألفه النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ولو كان أعطاه لما قال عندما خطب فاطمة بنت قيس : أما معاوية فصلوك لا مال له " (٣) .

٤- الإمام عبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة (٢١١) :

انتقده الذهبي لكلمة قبيحة أطلقها في حق أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه .
قال الحافظ الذهبي في ترجمته : " قال العقيلي : سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول : قال زيد بن المبارك : كنا عند عبد الرزاق فحدث بحديث معمر عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحدثان . الحديث بطوله (٤) . فلما قرأ قول عمر لعلي والعباس :

(١) سير ٥٥٨/٩ .

(٢) سير ١٤٢/٧ .

(٣) سير ١٢٢/٣ .

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الفرائض ٤/١٢ ، ٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا نورث ما تركنا صدقة " ، ورواه مسلم في كتاب الجهاد (١٧٥٢) .

فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ، وجاء هذا يطلب ميراث أمراة . قال عبد الرزاق :
انظروا إلى هذا الأنوك يقول : تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث زوجته
من أبيها ، لا يقول : رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال زيد بن المبارك : فلم أعد
إليه ، ولا أروي عنه .

قلت : هذه عظمة ، وما فهم قول أمير المؤمنين عمر ، فإنك يا هذا لو سكت لكان أولى
بك ، فإن عمر إنما كان في مقام تبیین العمومة والبنوة ، والا فعمري رضي الله عنه أعلم
بحق المصطفى وبتوقيره وتعظيمه من كل متخذلق متنطع ، بل الصواب أن نقول عنك : انظروا
إلى هذا الأنوك الفاعل - عفا الله عنه - كيف يقول عن عمر هذا ، ولا يقول : قال أمير المؤمنين
الفاروق ؟ وبكل حال فندتغفر الله لنا ولعبد الرزاق ، فإنه مأمون على حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم صادق ^(١) .

٥- ابن سعد المتوفى سنة (٢٣٠) :

قال فيه الذهبي : " وكان من أوعية العلم ، ومن نظر في الطبقات خضع لعلمه " ^(٢) . وقد
انتقده الذهبي في بعض أقواله في " الطبقات " ومن أمثلة ذلك :
قال الذهبي في ترجمة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وذكر ابن سعد أن
أبا العاص تزوج بزینب قبل النبوة ، وهذا بعيد " ^(٣) .

وقال في ترجمة رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قال ابن سعد : تزوجها
- أي رقية - عتبة بن أبي سفيان قبل النبوة ، كذا قال ، وصوابه : قبل الهجرة " ^(٤) .
وانتقده الذهبي لعدمه في بعض أقواله في الجرح والتعديل ، ومن أمثلة ذلك :
- في ترجمة يونس بن يزيد : قال الذهبي : " وقال ابن سعد : طو الحديث ، كثيره ، وليس
بحجة ، ربما جاء بالشئ المنكر .

(١) سير ٥٢٢/٩ وقال الذهبي في التمهيد ٢/١١١ : في هذه الحكاية إرسال الله أعلم بصحتها .
فالذهبي شك في صحتها . وطلي بن عبد الله بن المبارك لا تجد له ترجمة .

(٢) سير ٦٢٤/١٠

(٣) سير ٢٠٤٦/٢

(٤) سير ٢٥١/٢

قلت: قد احتج به أرباب الصحاح أصلاً وتبعاً . قال ابن سعد: ربما جاء بالشيء المنكر . قلت: ليس ذلك عند أكثر الحفاظ منكرًا ، بل غريب «(١)» .
- وفي ترجمة النضر بن عربي ، المحدث الثقة : « قال ابن سعد - فشذ - : كان ضعيف الحديث »(٢) .

- وفي ترجمة مفضل بن فضالة : « وثقه يحيى بن معين ، وغيره ، وشذ محمد بن سعد ، فقال : منكر الحديث »(٣) .

- وفي ترجمة زفر بن الهذيل : « وذكره يحيى بن معين ، فقال : ثقة مأمون . قلت : هو من بحور الفقه وأذكياء الوقت ، تفقه بأبي حنيفة ، وهو أكبر تلامذته ، وكان ممن جمع بين العلم والعمل ، وكان يدرى الحديث ويتقنه . قال ابن سعد : .. ولم يكن في الحديث بشيء . قلت : قد حكم له إمام الصنعة بأنه ثقة مأمون »(٤) .

- وفي ترجمة عباد بن عباد بن حبيب بن الأمير المهلب بن أبي صفرة : « قال ابن سعد : لم يكن بالقوي في الحديث . قلت : احتج أرباب الصحاح به »(٥) .

كما بين الذهبي بعض أوهامه في أسماء الرواة ، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة عمير بن شهيد ، الأنصاري الأوسي : « وقد وهم ابن سعد فقال : هو عمير بن سعد بن عبيد »(٦) .

- في ترجمة عمير بن الأسود العنسي ، ويقال له : عمير بن الأسود ، أبو عياض : « قلت : حديثه في الجهاد من " صحيح البخاري " عمير بن الأسود ، وجعلهما ابن سعد اثنين »(٧) .

(١) سير ٣٠٠/٦ .

(٢) سير ٤٠٥/٧ .

(٣) سير ١٧١/٨ . ولكن أطلق بعض الأئمة كأحمد والنسائي وغيرهما لفظ المنكر على مجرد التفرد المطلق فلا يحكم على قول ابن سعد بالشذوذ .

(٤) سير ٣٩/٨ و ٤١ .

(٥) سير ٢٩٥/٨ .

(٦) سير ٥٥٨/٢ . وانظر طبقات ابن سعد ٣٧٤/٤ ، وقد تابعه ابن الأثير وابن عبد البر و

ابن حجر فقالوا : « ابن عبيد » بدل « ابن شهيد » .

(٧) سير ٨٩/٤ .

وبين الذهبي أيضاً بعض أوهامه في الوفيات، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة الإمام أبي إسحاق الفزاري المتوفى سنة (١٨٦) : " وأما محمد بن سعد فوهم ، وقال : مات سنة ثمان وثمانين ومئة " (١).

- وفي ترجمة مطرف بن عبد الله بن الشخير الإمام الحجة : " قال ابن سعد : توفي مطرف في أول ولاية الحجاج ، قلت : بل بقي إلى أن خرج عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بعد الثمانين . وأما عمرو بن علي والترمذي فأرخا موته في سنة خمس وتسعين وهذا أشبه " (٢).

٦- يحيى بن معين ت (٢٣٢) :

وانتقادات الذهبي له لتعذته في جرح بعض الرواة وأقواله في الجرح والتعديل ، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار : " وقال أحمد بن زهير : سمعت يحيى بن معين يقول : ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه . كذا جاء هذا ، بل هو حجة في أبيه وغيره " (٣).

- وفي ترجمة وكيع بن الجراح : " عباس وابن أبي خيثمة ، سمعا يحيى يقول : من فضل عبد الرحمن بن مهدي على وكيع ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . قلت : هذا كلام ردي ، فغفر الله ليحيى ، فالذي أعتقده أنا أن عبد الرحمن أعلم الرجلين ، وأفضل وأتقن ، وبكل حال هما إمامان نظيران " (٤).

- وفي ترجمة عاصم بن علي بن عاصم : " وقد جرحه يحيى بن معين ، والصواب : أنه صدوق كما قال أبو حاتم " (٥).

- وفي ترجمة يحيى بن عبد الله البابلتي : " قلت : مر به يحيى بن معين ، فأكرم نزله وأتحفه ، فاستحى منه ، وما بالغ في تليينه ، وهو ممن تجوز رواية حديثه " (٥).

(١) سير ٥٤١/٨ .

(٢) سير ١٩٠/٤ .

(٣) سير ١٥٢/٩ .

(٤) سير ٢٦٢/٩ .

(٥) سير ٣١٩/١٠ .

- وفي ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحماني : " نقل توثيق ابن معين له ، ثم قال : "وروى عنه عثمان بن سعيد : صدوق مشهور ، ما بالكوفة مثله ، ما يقال فيه إلا من حسد . وقال (عن ابن معين) أحمد بن منصور الرمادي : هو عندى أوثق من أبي بكر بن أبي شيبة ، وما يتكلمون فيه إلا من الحسد .

قلت : الجرح مقدّم ، وأحمد والدارمي بريئان من الحسد .
وقال أحمد بن زهير عن ابن معين : ما كان بالكوفة في أيامه رجل يحفظ معه ، وهؤلاء يحسدونه .

قلت : بل ينصفونه ، وأنتَ فما أنصفت " (١) .

٧- عليّ بن المديني ت (٢٣٤) :

انتقده الحافظ الذهبي لدعواه عدم اللقاء في بعض الرواة مع ثبوت ذلك :
- في ترجمة حميد بن هلال : " وقال علي بن المديني : لم يلق عندى أبا رفاعة العدوي . قلت : روايته عنه في صحيح مسلم ، وقد أتركه ، ثم هو رجل من قبيلته ومعه في وطنه " (٢) .
- وفي ترجمة سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : " رأى ابن عمر وجابراً ، وحسّث عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وأنس بن مالك ، وأبي أمية . قال يعقوب بن شيبة : سمعت عليّ بن المديني ، وقيل له : سعد بن إبراهيم سمع من عبد الله بن جعفر ؟ قال : ليس فيه سماع ، ثم قال : لم يلق أحداً من الصحابة . قلت : حديثه عن عبد الله بن جعفر في الصحيحين " (٣) .
وانتقده أيضاً لتضعيفه بعض الثقات :

- في ترجمة إسرائيل بن يونس : " وروى محمد بن أحمد بن البراء ، عن علي بن المديني : إسرائيل ضعيف .

قلت : مشى عليّ خلف أستاذه يحيى بن سعيد " (٤) .

(١) سير ٥٣٥/١٠ .

(٢) سير ٣١٠/٥ .

(٣) سير ٤١٩/٥ .

(٤) سير ٣٥٨/٧ . وقال في الميزان ترجمة (٨٣٠) : " قلت : إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه " .

وبين أيضاً بعض أوهامه في الوفيات :

- في ترجمة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : " ولابن المديني مع جلالة في وفاة أبي سعيد قولان شذَّ بهما ووهم . فقال اسماعيل القاضي : سمعته يقول : مات سنة ثلاث وستين . وقال البخاري : قال علي : مات بعد الحرّة بسنة . قال الواقدي وجماعة : مات سنة أربع وسبعين " (١) .

٨- خليفة بن خياط ت (٢٤٠) :

قال الذهبي : " الحافظ الإمام أبو عمرو العصفري البصري المعروف بشباب ، محدث نصابة أخباري معلّم ، صنف التاريخ والطبقات " (٢) .

وانتقده الذهبي في موضع واحد فـلـي تاريخ إرمال د حية إلى قيصر
قال الذهبي في ترجمة د حية الكلبي رضي الله عنه : " قال خليفة بن خياط : في سنة خمس بعث النبي صلى الله عليه وسلم د حية إلى قيصر . قلت : كذا قال . وإنما كان ذلك بعد الحديبية في زمن الصلح ، كما ذكره أبو سفيان في الحديث الطويل الذي في الصحيح " (٣) .

٩- عباس بن عبد العظيم العنبري البصري ت (٢٤٠) :

قال الحافظ ابن حجر في " لتقريب " : " ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشر ، مات سنة أربعين " (٤) .

انتقده الحافظ الذهبي في تعنته في جرح الامام عبد الرزاق ونسبته إلى الكذب .
قال الذهبي في ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني : " قال العقيلي في كتاب الضعفاء عن محمد بن عثمان الثقفي ، لما قدم العباس بن عبد العظيم من عند عبد الرزاق من صنعاء قال لنا - ونحن جماعة - : ألسنت قد تجسّمت الخروج إلى عبد الرزاق ، قد خلت إليه ، وأقمت عنده حتى سمعت منه ما أردت . والله الذي لا إله إلا هو ، إنَّ عبد الرزاق كذاب ، والواقدي أصدق منه .

(١) سير ١٧١/٣

(٢) تذكرة الحفاظ ٣٤٦/٢

(٣) سير ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ . وفي تاريخ خليفة المطبوع بتحقيق الدكتور العمري ص ٢٩ بعد سنة ست .

(٤) تقريب التهذيب (٣١٧) ص ٢٩٣ .

قلت: بل والله ما برَّ عباس في يمينه، ولبئس ما قال، يعتمد إلى شيخ الإسلام ومحدث الوقت ومن احتج به كل أرباب الصحاح، وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه، فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين» (١).

١٠- ابن عمار الموصلي ت (٢٤٢) :

قال الذهبي: «الحافظ الإمام الحجة أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، شيخ الموصل، وله كتاب كبير في الرجال والعلل» (٢). وقال أيضا: «محدث الموصل، له كتاب جليل في معرفة الرجال والعلل» (٣).

وانتقده الذهبي في تضعيفه أحد الثقات :

في ترجمة الامام إبراهيم بن طهمان: «قلت: عُدَّ الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار، فقال: إبراهيم بن طهمان ضعيف مضطرب الحديث» (٤).

١١- أحمد بن صالح المصري ت (٢٤٨) :

انتقده الذهبي في دعواه بأن سنَّ علي بن الحسين والزهرى واحد .

قال الذهبي في ترجمة السيد الإمام علي بن الحسين، زين العابدين: «قال أبو داود: لم يسمع علي بن الحسين من عائشة»، وسمعت أحمد بن صالح يقول: سنَّه وسمَّ الزهرى واحد . قلت: وهَمَّ ابن صالح، بل عليُّ أسنُّ بكثير من الزهري» (٥).

١٢- البخارى ت (٢٥٦) :

قال الذهبي: «شيخ الإسلام وامام الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح والتأنيف». قلت: قد أفردت مناقب هذا الامام في جزء ضخم فيها العجب» (٦).

(٢) تذكرة الحفاظ ٤٩٤/٢ .

(٤) سير ٣٨٢/٧ .

(٦) تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ - ٥٥٦ .

(١) سير ٥٧٣/٩ .

(٣) سير ٤٦٩/١١ .

(٥) سير ٣٩٠/٤ .

وملاحظات الذهبي على هذا الإمام الكبير خفيفة ولطيفة ، ومنها ذكره في الضعفاء بعض الأئمة الثقات دون مستند .

قال الذهبي في ترجمة حصين بن عبد الرحمن الكوفي ، الحافظ الحجة : " قلت : احتج به أرباب الصحاح ، وهو أقوى من عبد الملك بن عمير ، ومن سماك بن حرب وما هو بدون أبي إسحاق ، والعجب من أبي عبد الله البخاري ، ومن العقيلي ، وابن عدي ، كيف تسرعوا إلى ذكر حصين في كتب الجرح " (١) .

وانتقده في الاحتجاج ببعض الرواة الذين أورد هم في الضعفاء :
قال الذهبي في ترجمة علي بن محمد بن أحمد بن ميله الأصبهاني : " والعجب من البخاري حدث عن ثابت بن محمد الزاهد في " صحيحه " وذكره في كتاب " الضعفاء " . وقال فيه أبو حاتم : صدوق " (٢) .

كما انتقده الذهبي في ادعاء السماع أو اللقاء لبعض الرواة :
- في ترجمة أبي قدامة السرخسي ، عبيد الله بن سعيد اليشكري المتوفى سنة (٢٤١) : " وقد روى البخاري في كتاب " أفعال العباد " عن عبيد الله بن سعيد عن حماد بن زيد ، وهذا بعيد ، ما أراه لقيه " (٣) .
- وفي ترجمة القاسم بن عبد الرحمن : " الإمام ، محدث دمشق ، يرسل كثيراً عن قدام الصابة ذكر البخاري في " تاريخه " أنه سمع علياً وابن مسعود . وهذا وهم البخاري " (٤) .

-
- (١) سير ٤٢٣/٥ . ومن أمثلة إيرادهم في الضعفاء لبعض الثقات : أرقم بن شرحبيل قال في الميزان (٦٩١) : لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره في كتاب الضعفاء ، وثقه أبو زرعة وغير واحد .
(٢) سير ٢٩٩/١٧ . وانتقده لهذا الأمر أيضاً في الميزان ، فقال في ترجمة أيوب بن صالح الكوفي (١٠٨٣) : " وكان من المرجئة قاله البخاري ، وأورده في الضعفاء لإرجائه ، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به " . وفي ترجمة مقم (٨٢٤٥) : " والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه وذكره في كتاب الضعفاء " .
(٣) سير ١١٣/١٢ .
(٤) سير ١٩٤/٥ . وانظر : التاريخ الصغير ٢٢٠/١ . وحين ترجمه في التاريخ الكبير ١٩٥/٧ لم يذكر علياً وابن مسعود ، واقتصر على قوله : سمع أبا أمامة . وانظر تحفة الأشراف : مسند صدي بن عجلان فقد روى عنه القاسم بن عبد الرحمن ٢٦ حديثاً .

كما بين أوهامه في أسماء وأنساب بعض الرواة .

- في ترجمة عبد الله بن كثير الناري : " مقررئ مكة ، وأحد القراء السبعة ، وكان داريًا وهو العطار .

وقد وهم البخاري فقال : إنه من بني عبد الدار " (١).

- وفي ترجمة حبيب الشهيد مولى قُريبة : " وكان من كبار العلماء ، له نحو مئة حديث ، مات سنة خمس وأربعين ومئة . أما حبيب بن الشهيد ، أبو مرزوق المصري : توفي سنة تسع ومئة ، لم يفرّق البخاري ولا ابن أبي حاتم بينه وبين صاحب الترجمة مولى قُريبة " (٢).

- وفي ترجمة الإمام المحدث الثقة أبي جعفر ابن المنادي ، محمد بن أبي داود عبيد الله ابن يزيد البغدادي ، قال الذهبي : " حدث عنه البخاري ، لكن وهم فسماه أحمد " (٣).

وانتقده أيضًا في أوهامه في تاريخ أعمار بعض المترجمين ووفياتهم :

- في ترجمة حكيم بن حزام : " وقال البخاري في تاريخه : عاش ستين سنة في الجاهلية ، وستين سنة في الاسلام . قلت : لم يعش في الاسلام إلا بضعاً وأربعين " (٤).

- وفي ترجمة الضحاك بن مخلد ، أبي عاصم النبيل المتوفى سنة (٢١٢) : " وقال محمد بن سعد : توفي في ذي الحجة سنة اثنتي عشرة ، وأرخه فيها خليفة والكديمي وأبو داود ومحمد ابن أحمد الذراع وغير واحد . وقال البخاري - فوهم رحمه الله - : مات سنة أربع عشرة ومئتين " (٥).

١٣- الجوزجاني ت (٢٥٩) وقيل سنة (٢٥٦) :

قال الذهبي : " الحافظ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي نزيل دمشق ومحدثها وله كتاب في الضعفاء " (٦) والجوزجاني في كتاب الضعفاء بالغ فيه في الجرح وخاصة لأهل الكوفة ومن نُسب إلى التشيع والرفض منهم .

(١) سير ٣١٨/٥ . (٢) سير ٥٦/٧ - ٥٧ .

(٣) سير ٥٥٦/١٢ . وانظر : الفتح ٥٥٨/٨ . (٤) سير ٤٥/٣ .

(٥) سير ٤٨٣/٩ - ٤٨٤ . وانظر : التاريخ الكبير ٣٣٦/٤ .

(٦) تذكرة الحفاظ ٥٤٩/٢ .

ومن أمثلة تعنته في الجرح ما ذكره الذهبي في ترجمة سعيد بن كثير بن عفير: " قال ابن عدى : هو عند الناس ثقة ، ثم ساق قول أبي اسحاق السّديّ الجوزجاني في سعيد بن عفير : فيه غير لون من البدع ، وكان مخطئاً غير ثقة " فهذا من مجازفات السّديّ .
قال ابن عدى : هذا الذي قاله السّديّ لا معنى له ، ولم أسمع أحداً ، ولا بلغني عن أحد كلام في سعيد بن عفير ، وقد حثّ عنه الأئمة ، إلا أن يكون السّديّ أراد به سعيد بن عفير آخر " (١) .

١٤- الإمام مُسلم المتوفى سنة (٢٦١) :

قال الذهبي : " الإمام الكبير ، الحافظ المجدّد الحجة الملقب " وقال عن صحيحه : " كتاب نفيس كامل في معناه ، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به " (٢) .
وانتقاد الإمام الذهبي للإمام مسلم نادر وقليل ، ومن ذلك روايته عن سويد بن سعيد في الصحيح .

قال الذهبي في ترجمة سويد بن سعيد : " وقال إبراهيم بن أبي طالب : قلت لمسلم : كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح . قال : فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة ؟ قلت : ما كان لمسلم أن يخرج له في الأصول ، وليته عضّد أحاديث حفص بن ميسرة بأن رواها بنزول درجة أيضا " (٣) .

وتعقبه الذهبي في موضعين فيما يتعلق بمعرفة الصحابة :
في ترجمة الضحاك بن قيس : " عدا له في صفار الصحابة وذكره مسلم أنه بئري فغلط " (٤) .
وفي ترجمة زُبّاع بن رَوْح بن سلامة : " روى عن أبيه وله صحبة . وقد وهم مسلم ، وقال : له صحبة ، وإنما الصحبة لأبيه " (٥) .

(١) سير ٥٨٤/١٠ ومن تعنته في الجرح ما ذكره الذهبي في الميزان في ترجمة زبيد بن الحارث الياامي (٢٨٢٩) ، وعمار بن محمد ابن أخت سفیان الثوري (٦٠٠٢) ، وعبد الله ابن خباب المدني (٤٢٨٦) .

(٢) سير ٥٥٧/١٢ و ٥٦٨ .

(٣) سير ٤١٨/١١ .

(٤) سير ٢٤٢/٣ .

(٥) سير ٢٥١/٤ .

١٥- العجلي المتوفى سنة (٢٦١):

قال الذهبي: "الإمام الحافظ القدوة مآب أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي نزيل طرابلس الغرب، حدث عنه ولده صالح بمصنفه في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه" (١).

وقال أيضاً: "وله مصنف في الجرح والتعديل ملاحته وعلقت منه فوائد تدل على تبحره في الصنعة وسعة حفظه" (٢).

وقد تعقبه الذهبي في موضع واحد، فقال في ترجمة زيد بن جبير الطائي الكوفي: "من ثقات التابعين". قلت: مجموع ما له سبعة أحاديث، وقد وهم العجلي إذ يقول: ليس بتابعي" (٣).

١٦- ابن ماجه المتوفى سنة (٢٤٣):

قال الذهبي: "قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم، وإنما غش من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وفي غشون كتابه أحاديث يعلمها صاحبه الحافظ أبو الحسن بن القطان" (٤).

وانتقده الذهبي في ترجمة الواقدي: "قلت: لاشي للواقدي في الكتب الستة، لا حديث واحد ممن ابن ماجه: حدثنا ابن أبي شيبة، حدثنا شيخ لنا، فما جسر ابن ماجه أن يفصح به، وما ذاك إلا لو هن الواقدي عند العلماء" (٥).

وفي ترجمة علي بن حماد شيخ نيسابور: "ماق بسنده إلى علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الايما ن معرفة بالقلب، واقرار باللسان، وعمل بالأركان" كذا في الاسناد عبد الملك بن صالح، وإنما هو عبد السلام واه، وهو مما عيب على ابن ماجه إخراج حديثه هذا، فرواه عن رجل عنه" (٦).

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٠	(٢) سير ١٢/ ٥٥٥ - ٥٥٦
(٣) سير ٥/ ٣٧٠	(٤) سير ١٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩
(٥) سير ٩/ ٤٦٣ - ٤٦٤	(٦) سير ١٥/ ٤٠٠، والحد يثرواه ابن ماجه (٦٥) في المق

وانتقده لغلطه في بعض الأسانيد :

في ترجمة مكحول الشامي : ساق الذهبي بسنده حديثاً عن مكحول عن جبير بن نفير ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ " . وعند القزويني : عن عبد الله بن عمرو ، فلم يصنع شيئاً " (١) .

١٧- أبو داود المتوفى سنة (٢٧٥) :

قال الذهبي : " الإمام الثَّابِتُ سَيِّدُ الْحِفَاطِ ، سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن " (٢) . انتقده الذهبي لجرحه من لا يستحق الجرح ، ففي ترجمة فضل بن سهل : " قال عبدان سمعت أبا داود يقول : أنا لا أحدث عن فضل الأعرج . قلت : لم ؟ قال : لأنه كان لا يفوته حديث جيد .

قلت : ما بهذا الخيال يغمر الحافظ ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه " (٣) . وانتقده كذلك في بعض أوهامه في أسماء الرواة وفي السماع .

- ففي ترجمة الحكم بن موسى البغدادى : " قال أبو عبيد الآجرى : سألت أبا داود عن حديث الحكم بن موسى في الصدقات . فقال : لا أحدث به . قلت : ساقه أبو داود في كتاب " المراسيل " عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود ، كذا قال . وصوابه : سليمان بن أرقم كما قد بسطناه في كتاب الميزان " (٤) .

- وفي ترجمة قتادة بن دعامه (٥) : " قال أبو داود في حديث قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة : " إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ ، فَإِنْ ذَلِكَ إِذْنُهُ " (٦) . قتادة لم يسمع من أبي رافع .

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ .

(١) سير ١٦٠/٥ - ١٦١ .

(٣) سير ٢١٠/١٢ . وانظر أيضاً نقد الذهبي لأبي داود في جرحه لخالد بن تافع الأشعري في الميزان ترجمة (٢٤٦٨) .

(٤) سير ٦/١١ . وانظر الميزان ٢٠٢/٢٠١ و ٢٠٢/٢٠٢ . وانظر الحديث في سنن النساى (٤٨٥٣) في القسامة والحاكم ٣٩٧/١ ، والدارقطني ١٢٢/١ ، وانظر المراسيل لأبي داود حديث رقم (٢٥٧) .

(٥) سير ٢٨٣ - ٢٨٢/٥ .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الأئب (٥١٩٠) ، باب في الرجل يدعى أيكون ذلك أذنه ، والبخارى في الأئب المفرد (١٠٧٥) .

قلت : بل سمع منه ، ففي صحيح البخارى حديث سليمان التيمي عن قتادة ، سمعت أبا رافع عن أبي هريرة حديث : " إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي " (١) .
وانتقده أيضاً في دعواه بأنه يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث .
قال الذهبي في ترجمة أبي داود السجستاني : " وقال أبو بكر بن ناسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب - يعني كتاب " السنن " - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مئة ذكرت الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه ، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث : أحدها : قوله صلى الله عليه وسلم : " الأعمال بالنيات " ، والثاني : " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " . والثالث : قوله : " لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى ل أخيه ما يرضى لنفسه " . والرابع : " الحلال بيّن " . قوله : يكفي الإنسان لدينه ، ممنوع ، بل يحتاج المسلم إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن " (٢) .

١٨- أبو حاتم الرازي المتوفى (٢٧٧) :

قال الذهبي : " الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام " (٣) .
وقال أيضاً : " كان من بحور العلم ، طوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنّف ، وجرّح وعدّل ، وصحّح وعلّل " (٤) .
وهو مع إمامته في الجرح والتعديل إلا أنه مشهور بالتعنت والتشدد كما ذكر الذهبي ذلك (٥) في كثير من المواطن .

(١) أخرجه البخارى في كتاب التوحيد ٤٣٩/١٣ .

(٢) سير ٢١٠/١٣ .

(٣) تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣ - ٢٤٨ .

(٥) انظر سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣ و ٢٦/١١ و ٨١/١٣ و ٣٢٠/٦ و ٢٩٥/٨ .

وقد تعقبه الحافظ الذهبي لتعنته في جرح بعض الثقات، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة الإمام بشير بن تهيك العالم الثقة أبي الشعثاء البصري : " شذَّ أبو حاتم فقال : لا يحتج به " (١).

- وفي ترجمة الامام الحافظ الثقة شيبان بن عبد الرحمن النحوي : " قلت : قول أبي حاتم فيه : لا يحتج به ، ليس بجيد " (٢).

- وفي ترجمة الحافظ الثقة عبَّاد بن عبَّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة : " تعنت أبو حاتم كما دته ، وقال : لا يحتجُّ به . قلت : قد احتج أرباب الصحاح به " (٣).

- وفي ترجمة أبي ثور ، ابراهيم بن خالد الفقيه : " وقال أبو حاتم : يتكلم بالرأى ، فيخطئ ويصيب ، ليس محله محل المسمعين في الحديث . قلت : بل هو حجة بلا تردد " (٤).

وانتقده الذهبي أيضا لأوهامه في أسماء بعض الرواة :

- في ترجمة الأرقم بن أبي الأرقم صاحب النبي صلى الله عليه وسلم : " وقد وهم أحمد ابن زهير في قوله : إِنَّ أَبَاهُ أبا الأرقم أسلم . وغلط أبو حاتم إذ قال : إن عبد الله ابن الأرقم هو ابن هذا ، ذاك زهري ولي بيت المال لعثمان ، وهذا مخزومي " (٥).

كما بين الذهبي أوهامه في حكمه على بعض الرواة :

في ترجمة مسلمة بن مخلد : " وقال البخاري والدارقطني وابن يونس : له صحبة . وشذَّ أبو حاتم فقال ليست له صحبة " (٦).

- وفي ترجمة عمر بن هارون : " قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : قلت لأبي : ان أبا سعيد الأشج حدثنا عن عمر بن هارون ، فقال : هو ضعيف الحديث ، بحه ابن المبارك بخسة ، فقال :

(١) سير ٤٨٠/٤ .

(٢) سير ٤٠٨/٧ .

(٣) سير ٢٩٥/٨ .

(٤) سير ٧٥/١٢ . وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٧٦/١٢ .

(٥) سير ٤٨٠/٢ .

(٦) سير ٤٢٥/٣ .

يروى عن جعفر بن محمد ، وقد قدمت قبل قدومه - أي عمر بن هارون - ، فكان قد توفي .
قلت : هذا منقطع عن ابن المبارك ، ولا يصح ، فقد قدم ابن المبارك وحج قبل موت جعفر
بسنوات (١) .

١٩- الغسوي المتوفى سنة (٢٧٢) :

قال الذهبي : " الحافظ الإمام الحجة ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الغسوي ،
صاحب التاريخ الكبير والمشيخة " (٢) . وقال أيضاً : " وله تاريخ كبير جم الفوائد ومشيخته
في مجلد رويناها " (٣) .

وانتقده الذهبي في موضع واحد في دعواه السماع عن أكثر من ألف شيخ ثقة .
قال الذهبي في ترجمته : " عن الحافظ أبي عبد الرحمن النهاوندي أنه سمع الغسوي
يقول : كتبت عن ألف شيخ وكسر ، كلهم ثقات . قلت : ليس في " مشيخته " إلا نحو من ثلاث مئة
شيخ ، فأين الباقي ، ثم في المذكورين جماعة قد ضَعُفُوا " (٤) .

٢٠- الإمام الترمذي المتوفى (٢٧٩) :

قال الذهبي : " الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الشَّعْبِي الترمذي
الضريير ، مصنف الجامع وكتاب العلل " (٥) ، وقال أيضاً : " الحافظ العَلَم ، الإمام البار ،
مصنف الجامع ، وكتاب العلل ، وغير ذلك .. " (٦) .

وقد انتقد الحافظ الذهبي الإمام الترمذي لتساهله في التصحيح والتحسين .
- في ترجمة الإمام السيد الحسن بن علي بن أبي طالب : " وحسن الترمذي من حديث أسامة

(١) سير ٢٧١/٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٨٢/٢ - ٥٨٣ .

(٣) سير ١٨٠/١٣ .

(٤) سير ١٨١/١٣ . وقد انتقد الذهبي الغسوي في "ميزان الاعتدال" لكلامه في زيد بن وهب
ترجمة (٣٠٣١) .

(٥) تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢ - ٦٣٤ .

(٦) سير ٢٧٠/١٣ .

ابن زيد قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وهو مشتمل على شيء ، قلت : ما هذا ؟ . فكشف ، فإذا حسن وحسين على وركيه ، فقال : " هذان أبنائى وابنا بنتي ، اللهم إني أحبهما فأحبهما ، وأحب من يحبهما " . تفرد به عبد الله بن أبي بكر بن زيد المهاجر المدني عن مسلم بن أبي سهل النبال عن الحسن بن أسامة عن أبيه . ولم يروه غير موسى بن يعقوب الترمذي عن عبد الله فهذا مما ينتقد تحسينه على الترمذي (١) .
- وفي ترجمة حجاج بن أرطاة : " قلت : قد يترخص الترمذي ، ويصح لابن أرطاة ، وليس بجيد " (٢) .

- وفي ترجمة يزيد بن أبي زياد الكوفي : " وقد خرج له الترمذي ، وحسن له ما رواه من طريق هشيم ، أنبأنا يزيد بن أبي زياد محدثنا عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم ؟ . قال : " الحية والعقرب والغويصة ويرمي الغراب ولا يقتله ، والكلب العقور ، والحياة ، والسبع العادي " وهذا خبر منكر (٣) .
وانتقده الذهبي في قوله بأن عمرة القضاء بعد غزوة مؤتة .

في ترجمة عبد الله بن رواحة رضي الله عنه : " عن أنس قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم في مكة في عمرة القضاء ، وابن رواحة بين يديه يقول :

خَلُّوا بَنِي الْكَفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ
ضَرْبًا يَزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ وَيُذْهِلُ الْخَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ

فقال عمر : يا ابن رواحة ! في حرم الله وبين يدي رسول الله تقول الشعر ؟ . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خل يا عمر ، فهو أسرع فيهم من نضح النبل ..

(١) سير ٢٥١/٣ . والحديث أخرجه الترمذي (٣٧٩) .

(٢) سير ٧٢/٧ .

(٣) سير ١٣٠/٦ . والحديث أخرجه الترمذي (٨٣٨) وحسنه ، وتعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص ٢٧٤/٢ بقوله : وفي أسنانه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن حسنه الترمذي وفيه لفظة منكرا وهي قوله : " ويرمي الغراب ولا يقتله " .

قال الترمذى : وجاء في غير هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في
عمرة القضاء ، وكعب يقول ذلك .
قال : وهذا أصح عند بعض أهل العلم ، لأن ابن رواحة قتل يوم مؤتة ، وإنما كانت عمرة
القضاء بعد ذلك .

قلت : كلا ، بل مؤتة بعدها بستة أشهر جزماً « (١) » .

٢١- أبو زرعة الدمشقي المتوفى سنة (٢٨١) :

قال الذهبي : « الحافظ الثقة محدث الشام عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان
ابن عمرو النصرى » (٢) . وقال أيضاً : « الإمام الصادق جمع وصنف وذاكر الحفاظ ، وتميز ، وتقدم
على أقرانه لمعرفته وعلو سنده » (٣) .

وانتقده الذهبي في موضع واحد ، فقال في ترجمة أبي طلحة الأنصاري : « قال أبو
زرعة الدمشقي : إن أبا طلحة عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين سنة يسرد
الصوم . قلت : بل عاش بعده نيفاً وعشرين سنة » (٤) .

٢٢- عبد الرحمن بن خراش ، المتوفى سنة (٢٨٣) :

قال الذهبي : « الحافظ البارع ، الناقد ، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن
خراش المروزي ثم البغدادي » (٥) . وقال ابن كثير : « أحد الجوالين الرحالين ، حفاظ
الحديث ، والمتكلمين في الجرح والتعديل » (٦) .

(١) سير ٢٣٥/١ - ٢٣٦ ، وانظر قول الترمذى في سننه ، كتاب الأئمة (٢٨٥١) ، وتعقبه أيضاً
الحافظ في الفتح ٣٨٤/٧ فقال : وهو ذهل شديد وغلط مرئود . وما أنري كيف وقع
الترمذى في ذلك مع وفور معرفته ، ومع أن في قصة عمرة القضاء اختتام جعفر وأخيه
علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة ، وجعفر قتل وزيد وابن رواحة في موطن واحد ،
فكيف يخفى على الترمذى مثل هذا .

(٢) تذكرة الحفاظ ٦٢٤/٢ . (٣) سير ٣١١/١٣ - ٣١٢ .

(٤) سير ٢٩/٢ . وانظر تاريخ أبي زرعة ص ٥٦٢ .

(٥) تذكرة الحفاظ ٦٨٤/٢ . (٦) البداية والنهاية ٧٤/١١ .

والذهبي رحمه الله كان شديد القسوة مع ابن خراش لأجل مذهبه ، وغلوه في الرفض فقال في ترجمته في الميزان : " هذا والله الشيخ المعتر ، الذي ضلَّ سعيه ، فإنه كان حافظ زمانه ، وله الرحلة الواسعة ، والاطلاع الكثير والإحاطة ، وبعد هذا فما انتفع بعلمه " (١) ولما أراد ذكر وفاته قال : " مات إلى غير رحمة الله " (٢) .

وقد انتقده الذهبي في موضعين لتعنته في جرح الثقات .
في ترجمة أبي الربيع ، سليمان بن داود البصري أحد الثقات : " وثقه يحيى بن معين ، وأبو زرعة الرازي ، والنسائي ، وغيرهم . فأما قول عبد الرحمن بن خراش فيه ، فلا يساوي السماع ، فإنه قال : تكلم الناس فيه وهو صدوق . قلت : بل أجمعوا على الاحتجاج به " (٣) .
وفي ترجمة محدث أصبهان ، أحمد بن الفرات : " قال ابن عدي في الكامل : سمعت أحمد ابن محمد بن سعيد ، سمعت ابن خراش يحلف بالله إنَّ أحمد بن الفرات يكذب متعمداً . فقال ابن عدي : وهذا تحامل ولا أعلم له رواية منكرة . قلت : من الذي يصدق ابن خراش ذاك الرافضي في قوله " (٤) .

٢٣- النسائي المتوفى سنة (٣٠٣) :

قال الذهبي : " الحافظ الامام شيخ الإسلام ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن برع في هذا الشأن وتفرَّد بالمعرفة والاثقان " (٥) .

وماخذ الذهبي عليه تعود إلى تعنته في الجرح ، ومن أمثلة ذلك :
- في ترجمة قيس بن الربيع الأسدي الكوفي الأثول : " وكان شعبة يثني عليه ووثقه عفان

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٨٥ .

(٤) سير ١٢/ ٤٨٢ .

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٠ .

(٣) سير ١٠/ ٦٢٦ - ٦٢٧ .

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨ .

وغيره - وقال النسائي : متروك . قلت : لا ينبغي أن يترك ، فقد قال محمد بن المثنى : سمعت محمد بن عبيد يقول : لم يكن قيس عندنا بدون سفيان ، ولكنه وُلِّيَ ، فأقام على رجل الحد فمات ، فطفئ أمره » (١) .

- وفي ترجمة أحمد بن صالح المصري : « وقد سمع منه النسائي ، ولم يحدث عنه ، وقع بينهما ، وآذاه أحمد بن صالح ، فأذى النسائي نفسه بوقوعه في أحمد » (٢) .

- وفي ترجمة هدية بن خالد : « واحتج به الشيخان ، وما أدري مستند قول النسائي : هو ضعيف » (٣) .

٢٤- زكريا الساجي المتوفى (٣٠٧) :

قال الذهبي : « الإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى البصري الساجي » (٤) ، وقال أيضا : « الإمام الثبّت الحافظ ، محدّث البصرة وشيخها ، ومفتيها ، وكان من أئمة الحديث .. قلت : وللساجي مصنف جليل في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه » (٥) .

وانتقده الذهبي في موضع لجرحه من لا يستحق الجرح . ففي ترجمة القاسم بن مالك الكوفي : « وثقه أحمد المعجلي وأخرج حديثه في الصحيحين ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال زكريا الساجي : ضعيف . قلت : لا وجه لتضعيفه ، بل ما هو في إتيان غندر » (٦) .

٢٥- الدولابي المتوفى سنة (٣١٠) :

قال الذهبي : « الحافظ العالم ، محمد بن أحمد بن حمّاد الأنصاري الدولابي الورّاق صنف التمانيف » (٧) ، وقال أيضا : « الإمام الحافظ البار » (٨) .

(١) سير ٤٣/٨ .

(٢) سير ١٦١/١٢ .

(٣) سير ٩٨/١١ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٧٠٩/٢ - ٧١٠ .

(٥) سير ١٩٢/١٤ - ١٩٩ .

(٦) سير ٣٢٤/٩ .

(٧) تذكرة الحفاظ ٧٥٩/٢ .

(٨) سير ١٠٩/١٤ .

وانتقده الذهبي في موضع لجرحه أحد الرواة جرحاً غير مؤثر ، ففي ترجمة حبيب بن أبي ثابت : " قلت : كان من أبناء الثمانين ، وهو ثقة بلا تردد ، وقد تناكد الدولابي بذكره في الضعفاء له لمجرد قول ابن عون فيه : كان أعور ، وإنما هنا نعت لبصره لا جرح له " (١) .

٢٦- العقيلي المتوفى سنة (٣٢٢) :

وهو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ، قال الذهبي فيه : " الإمام الحافظ الناقد مصنف كتاب الضعفاء " (٢) ، وقال الذهبي أيضا : " له مصنف مفيد في معرفة الضعفاء " (٣) .

وانتقانا الذهبي له لإيراده في كتابه " الضعفاء " الثقات .

- في ترجمة حسين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي : " قلت : احتج به أرباب الصحاح وهو أقوى من عبد الملك بن عمير ، ومن سماك بن حرب ، وما هو بدون أبي إسحاق ، والعجب من أبي عبد الله البخاري ، ومن العقيلي ، وابن عدي ، كيف تسرعوا إلى ذكر حسين في كتب الجرح " (٤) .

- وفي ترجمة الإمام المحدث الثقة أبي نضرة العبدى ، العنذر بن مالك : " قلت : استشهد به البخاري ولم يرو له ، وقد أورده العقيلي وابن عدي في كتابيهما ، فما ذكرنا شيئاً يدل على لين فيه " (٥) .

- وفي ترجمة عبد الله بن دينار : " وقد أساء أبو جعفر العقيلي بإيراده في كتاب " الضعفاء " له ، فقال : في رواية المشايخ عن عبد الله بن دينار اضطراب ، ثم إنه أورد له حديثين مضطربي الإسناد ، ولا ذنب لعبد الله ، وإنما الاضطراب من الرواة عنه ، وقد وثقه جماعة " (٦) .

-
- (١) سير ٢٩١/٥ .
 - (٢) سير ٢٣٦/١٥ - ٣٣٢ .
 - (٣) مقدمة ميزان الاعتدال ٢/١ .
 - (٤) سير ٤٣٣/٥ .
 - (٥) سير ٥٣١/٤ .
 - (٦) سير ٢٥٥/٥ .

- وفي ترجمة حسين المعلم : " وثقه أبو حاتم الرازي والنسائي والناس ، وقد ذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء" له بلامسند . وقال : هو مضطرب الحديث . وقال أبو بكر ابن خلاد : سمعت يحيى بن سعيد القطان - وذكر حسين المعلم - فقال : فيه اضطراب . قلت : الرجل ثقة وقد احتج به صاحبنا "الصحيحين" ومات في حدود سنة خمسين ومئة . وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرد بوصله وغيره من الحفاظ أرسله ، فكان ماذا ؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً ، فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً ، وحسين المعلم مثن وثقه يحيى بن معين ، ومن تقدم مطلقاً ، وهو من كبار أئمة الحديث والله أعلم " (١) .

- وفي ترجمة القاسم بن الفضل : " قلت : لم يصب العقيلي في ذكره القاسم فـ في الضعفاء وما زاد على أن قال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا القاسم ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد : " بينما راع يرعى غنماً ، أخذ الذئب شاةً ، فخلصها الراعي ، فقال الذئب : ألا تتقى الله . " قلت : صححه الترمذي ورفعته " (٢) - وفي ترجمة سليمان بن كثير العبدي البصري : " وقال العقيلي : سليمان بن كثير الواسطي ، كذا نسبه ، وقال : مضطرب الحديث . وروى عن حسين ، وحميد الطويل أحاديث لا يتابع عليها .

قلت : سليمان حسن الحديث مخرج له في الصحاح ، وليس هو بالمكثّر " (٣) .

٢٧- ابن أبي حاتم المتوفى سنة (٣٢٧) :

قال الذهبي : " الإمام الحافظ الناقد ، شيخ الإسلام ، أبو محمد ، عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم الرازي ، قلت : كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ ، وكتاباه في التفسير عدة مجلدات ... " (٤) .

(١) سير ٣٤٦/٦

(٢) سير ٢٩١/٧ والحديث رواه الترمذي (٣٦٩٥) ، ورواه أحمد في مسنده ٢٨٢٥٠٢٤٥/٢ والنسائي

في فضائل الصحابة برقم (١١٥١١٠١٣٠٦) وانظر شرحه في الفتح ٢٨/٧ .

(٣) سير ٣٩٥/٧ . (٤) تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩ - ٨٣٠ .

وانتقده الذهبي لوهمه في نقل كلام الإمام أحمد في جرح أحد الرواة .
 - في ترجمة معلّى بن منصور : " وقال أبو حاتم : قيل لأحمد بن حنبل : كيف لم تكتب عن المعلّى بن منصور . قال : كان يكتب الشروط ، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب .
 وأما عبد الرحمن بن أبي حاتم ، فغلط بلا ريب ، فنقل عن أبيه أنه قال : قيل لأحمد : كيف لم تكتب عن معلّى . فقال : كان يكذب ، وإنما الصواب ما قُتّمناه " (١) .
 وانتقده أيضاً لأوامه في أسماء بعض الرواة ، وجمعه بين راويين متفرقين .
 في ترجمة حبيب بن الشهيد مولى قُريبة : وكان من كبار العلماء ، له نحو من مئة حديث ، مات سنة خمس وأربعين ومئة . أما حبيب بن الشهيد ، أبو مرزوق المصري : توفي سنة تسع ومئة ، لم يفرّق البخاري ولا ابن أبي حاتم بينه وبين صاحب الترجمة مولى قُريبة " (٢) .
 وفي ترجمة الليث بن عاصم ، أبي زرارة القُتبانِي المصري : " أما الليث بن عاصم ابن العلاء الخولاني الحُدّادي - بضم وخفة - فشيخ آخر . ووهم ابن أبي حاتم في نسبة الثاني وفي كنيته ، فقال في الثاني : أبو زرارة القُتبانِي ، وإنما هو : خولاني ، فيحرّر هذا " (٣) .

٢٨- ابن يونس المتوفى سنة (٣٤٧) :

قال الذهبي : " أبو سعيد بن يونس ، الحافظ الإمام الثَّبت عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصَّدفي المصري ، صاحب تاريخ مصر " ، ولم يرحل ولا سمع بغير مصر ، لكنه إمام في هذا الشأن ، اختصرت تاريخه ، وعلّقت منه احاديث " (٤) .
 وانتقده الذهبي في موضع واحد لوهمه في أحد الرواة ، ففي ترجمة حنّس بن عبد الله ابن عمرو بن حنظلة : " قلت : وهم ابن يونس وابن عساكر في أنه صاحب علي ، لأن ذاك حنّس بن ربيعة ، أو ابن المعتمر الكِناني ، الكوفي ، يروى عنه الحكم ، واسماعيل بن أبي

(٢) سير ٥٦/٧ - ٥٧ .

(١) سير ٣٦٧/١٠ و ٣٦٩ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٨٩٨/٣ وانظر سير ٥٧٨/١٥ - ٥٧٩ .

(٣) سير ١٨٩/١٠ .

خالد ، وأهل الكوفة ، وفيه لين ما « (١) .

٢٩- ابن حبان المتوفى سنة (٢٥٤) :

قال الذهبي : « الحافظ العلامة أبو حاتم ، محمد بن حبان البستي ، صاحب التصانيف » (٢) .
وانتقده الذهبي بذكره الأئمة الثقات والصدوقين بجرح ، وذكره الضعفاء بأشد مما
هم عليه والمبالغة في تضعيفهم ، ومن أمثلة ذلك .

- في ترجمة عمرو بن دينار البصري : « وأشرف ابن حبان فقال : لا يحل كتب حديثه إلا
على جهة التعجب ، ينفرد بالموضوعات عن الأثبات . قلت : روى له الترمذی ، وقال : ليس
بالقوى في الحديث . تفرد عن سالم بأحاديث » (٣) .

وفي ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : « وقال ابن حبان : كان ابن أبي
ليلى رديء الحفظ ، فاحش الخطأ ، فكثير في حديثه المناكير ، فاستحق الترك ، تركه
أحمد ويحيى . قلت : لم نرها تركاه ، بل لنا حديثه » (٤) .

- وفي ترجمة حجاج بن أرطاه : « قال ابن حبان : كان حجاج صلُفاً ، خرج مع المهدي
إلى خراسان ، فولاه القضاء . . . تركه ابن المبارك ، ويحيى القطان ، وعبد الرحمن
، وابن معين ، وأحمد . كذا قال ابن حبان ، وهذا ليس بجيد ، وقد قدمنا عبارات هؤلاء
في حجاج ، نعوذ به تعالى من التهور في وزن العلماء » (٥) .

- وفي ترجمة أبي معاوية الدمشقي ، صدقة بن عبد الله السمين : « قلت : هو ممن
يجوز حديثه ولا يحتج به ، وقد طعنه أبو حاتم بن حبان فقال : كان ممن يروى الموضوعات
عن الأثبات ، لا يشتغل بروايته إلا عند التعجب . ثم قال ابن حبان : ويروي عن ابن
المنكدر عن جابر نسخة موضوعة يشهد لها بالوضع من كان مبتدئاً ، فكيف بالمتبحر ؟ . وقد
طوّلت في الميزان وكان عنده حديث كثير ، ولم يكن بالمتقن » (٦) .

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٢٠ .

(٤) سير ٦/ ٣١٤ .

(٦) سير ٧/ ٣١٦-٣١٧ .

(١) سير ٤/ ٤٩٣ .

(٣) سير ٥/ ٣٠٨ .

(٥) سير ٧/ ٧٤-٧٣ .

- وفي ترجمة الإمام المحدث أبي محمد المَخرمي ، عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن ابن صاحب النبي صلى الله عليه وسلم المِشُور بن مَخرمة : " وقد أسرف ابن حبان وبالغ ، فقال : يروى عن سعيد المقبري ، وسهيل بن أبي صالح ، وكان كثير الوهم في الأخبار حتى روى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، فإنا سمعنا من الحديث صناعته شهد أنها مقلوبة ، فاستحق الترك . قلت : كيف يترك ، وقد احتج مثل الجماعة به ، — سوي البخاري ، ووثقه مثل أحمد " (١).

- وفي ترجمة أبي بكر النهشلي : " وقد تكلم فيه ابن حبان فقال : كان شيخاً صالحاً فاضلاً ، غلب عليه التقصّف حتى صار يَهم ولا يعلم ، ويخطئ ولا يفهم ، فبطل الاحتجاج به . قلت : بل هو صدوق ، احتجّ به مسلم وغيره " (٢).

- وفي ترجمة هشام بن سعد : " وتقرّر ابن حبان كموائده ، وذكر أنه يروى عن سعيد بن المسيّب (٣) . ثم قال : كان ممن ينقل الإسناد (٤) وهو لا يفهم ، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كثر مخالفته للأثبات فيما يرويه عن الثقات ، بطل الاحتجاج به ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير . قلت : احتجّ به مسلم واستشهد به البخاري " (٥).

- وفي ترجمة سلام بن أبي مطيع الإمام الثقة القدوة : " وقال ابن حبان : كثير الوهم لا يحتج به إذا انفرد ، قلت : قد احتجّ به الشيخان ، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن " (٦) - وفي ترجمة عارم ، محمد بن الفضل الحافظ : " قلت : فرج عنا الدارقطني في شأن عارم ، فقال : تغيّر بأخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . وانظر

(٢) سير ٣٣٣/٧ .

(١) سير ٣٢٩/٧ .

(٣) بل هو يروى عن سعيد المقبري .

(٤) في المجروحين والضعفاء ٨٩/٣ : يقلب الأسانيد ، بدلاً من ينقل الاسناد .

(٥) سير ٣٤٥/٧ .

(٦) سير ٤٢٩/٧ .

قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن ، فأين هذا من قول ذاك الخفاف المتفاح
أبي حاتم بن جبان في عارم ، فقال : اختلط في آخر عمره ، وتغير ، حتى كان لا يدرى
ما يحدث به ، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ، فيجب التفكك عن حديثه فيما رواه
المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، ولا يحتاج بشيء منها . قلت : فأين
ما زعمت من المناكير الكثيرة . فلم يذكر منها حديثاً (١).

وانتقده الذهبي بعدم دقة لفظه في الحكم على الرواة ، ومن أمثلة ذلك :
- في ترجمة عمرو بن شعيب : " وقال ابن حبان : كان صدوقاً ، لكنه يخطئ كثيراً على
قلة روايته . قلت : هذا فيه تناقض ، فالصدوق لا يكثر خطؤه ، والكثير الخطأ مع
القلة هو المتروك " (٢).

وانتقده أيضاً بحكمه على بعض الأحاديث بالوضع والبطلان مع نظافة إسنادها :
في ترجمة الإمام محدث الشام إسماعيل بن عياش : " قلت : حديث إسماعيل عن الحجازيين
والعراقيين لا يحتج به ، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن ، ويحتج به إن لم
يعارضه أقوى منه .

إسماعيل بن عياش ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن الخطاب يرفعه
قال : " يكون في هذه الأمة رجل يقال له الوليد ، هو أشد على أمتي من فرعون على قومه " (٣)
قال أبو حاتم بن جبان : وهذا باطل . هكذا قال ، وليس كما زعم ، بل إسناده نظيف " (٤)
كما انتقد الحافظ الذهبي كتابه " التقاسيم والأنواع " ونقل من خط الحافظ الضياء

(٢) ٤٢٩/٩ - ٤٣٠ .

(١) سير ٢٦٧/١٠ - ٢٦٨ .

(٣) رواه أحمد في المسند ١٨/١ ، وحكم عليه العراقي بالوضع ، فردّه عليه تلميذه الحافظ
ابن حجر في القول المسدّد ٥٥ ، ١١٦ ، ١١٧ .

(٤) سير ٣٢٥/٨ .

المقدسي جزءاً علّقه في مأخذه على كتاب ابن حبان :

قال الذهبي في ترجمة الإمام ابن حبان : " وان كان في تقاسيمه من الأقوال والتأويلات البعيدة ، والأحاديث المنكرة ، عجائب ، وقد اعترف أنّ صحيحه لا يقدر على الكشف منه إلا من حفظه ، كمن عنده مصحف لا يقدر على موضع آية يريد ها منه إلا من يحفظه .

قرأت بخط الحافظ الضياء في جزء علّقه مأخذ على كتاب ابن حبان ، فقال في حديث أنس في الوصال (١) : فيه دليل على أن الأخبار التي فيها ^{ذكر} وضع الحجر على بطنه من الجوع كلّها بواطيل ، وانما معناها الحُجْز ، وهو طرف الرءاء ، إذ الله يطعم رسوله ، وما يغني الحجر من الجوع .

قلت : فقد ساق في كتابه حديث ابن عباس في خروج أبي بكر وعمر من الجوع ، فلقبنا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبراه ، فقال : أخرجني الذي أخرجكما (٢) . فدل على أنه كان يطعم ويسقى في الوصال خاصة .

وقال في حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الرجل : " أصمت من سرر شعبان شيئاً " . قال : لا . قال : إنا أفطرت فصم يومين " (٣) . فهذه لفظة استخبار ، يريد الاعلام بنفي جواز ذلك ، كالمنكر عليه لو فعله ، كقوله لعائشة : " تسترين الجدر " (٤) وأمره بصيام يومين من شوال ، أراد به انتهاء السرر ، وذلك في الشهر الكامل ، والسرار في الشهر الناقص يوم واحد .

قلنا : لو كان منكراً عليه لما أمره بالقضاء .

(١) أخرجه مسلم (١١٠٤) في الصيام ، باب النهي عن الوصال في الصوم عن أن يرضي الله

عنه قال : واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول شهر رمضان ، فواصل ناس من

المسلمين ، فبلغه ذلك ، فقال : لو مُدّ لنا الشهر لواصلنا وصلاً يدع المتعمقون

تعمقهم ، إنكم لستم مثلي ، أو قال : لست مثلكم ، إني أظل يطعمني ربي ويسقيني .

(٢) رواه مسلم (٢٠٣٨) في الأشربة ، والترمذي (٢٣٧٠) في الزهد من حديث أبي هريرة ، و

المروزي في مسند أبي بكر (٥٥) .

(٣) أخرجه البخاري في الصوم ٢٠١٥/٤ ، ومسلم (١١٦١) باب صوم سرر شعبان . قال ابن

الثير في النهاية ٢/٣٥٩ : قال الأزهري : سرار الشهر هو آخر ليلة يستمر الهلال

بنور الشمس .

(٤) أخرجه مسلم (٢١٠٧) في اللباس والزينة .

وقال في حديث : " مررت بموسى وهو يطلي في قبره " (١) . أحيا الله موسى في قبره حتى مرّ عليه المصطفى عليه الصلاة والسلام وقبره بمدين ، بين المدينة وبين بيست المقدس .

وحديث : " كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله تسع نوة " وفي رواية الدستوائي عن قتادة وهنّ إحدى عشرة (٢) .

قال ابن حبان : فحكى أنس ذلك الفعل منه أول قدومه المدينة ، حيث كانت تحتها إحدى عشرة امرأة . والخبر الأول إنما حكاه أنس في آخر قدومه المدينة ، حيث كانت تحتها تسع ، لأن هذا الفعل كان منه مرات .

قلنا : أول قدومه فما كان له سوى امرأة ، وهي سودة ، ثم إلى السنة الرابعة من الهجرة لم يكن عنده أكثر من أربع نوة ، فإنه بنى بحفصة وبأمّ سلمة في سنة ثلاث ، وقبلها سودة وعائشة ، ولا نعلم أنه اجتمع عنده في آنٍ إحدى عشر زوجة .

وقال : ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن بين اسماعيل وداود ألف سنة ، فروى خبر أبي زر ، قال : قلت : يا رسول الله كم بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى ؟ قال : أربعون سنة . (٣)

-
- (١) أخرجه مسلم (٢٣٧٥) ، والنسائي (١٦٣٣) ، وابن حبان (٤٨) .
 (٢) أخرجه البخاري ١١٢/٩ في النكاح ، باب من طاف على نسائه في غسل واحد ، وفي كتاب الغسل ٣٧٧/١ باب إذا جامع ثم عاد ومن بار على نسائه في غسل واحد ، وفي باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ٣٩١/١ . وأخرجه ابن حبان (١١٩٦) .
 (٣) رواه البخاري ٤٠٧٠/٦ في الأنبياء ، ومسلم (٥٢٠) في المساجد ، وهو في صحيح ابن حبان (١٥٨٩) . قال ابن القيم في زاد المعاد ٤٩/١ : " وقد أشكل هذا الحديث على من لم يعرف المراد به ، فقال : معلوم أن سليمان بن داود هو الذي بنى المسجد الأقصى ، وبينه وبين إبراهيم أكثر من ألف عام . وهذا من جهل القائل به ، فإن سليمان إنما كان له من المسجد الأقصى تجديده لا تأسيسه ، والذي أسسه هو يعقوب ابن اسحاق بعد بناء إبراهيم الكعبة بهذا المقدار " انتهى .
 وقال الحافظ في الفتح ٤٠٩/٦ : " وقد مشى ابن حبان في صحيحه على ظاهر هذا الحديث فقال : في هذا الخبر ردّ على من زعم أن بين اسماعيل وداود ألف سنة ، ولو كان كما قال لكان بينهما أربعون سنة . وهذا عين المحال لطول الزمان بالاتفاق بين بناء إبراهيم عليه السلام البيت ، وبين موسى عليه السلام . وقد تعقب الحافظ

حديث ابن عمر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب^(١) قال : فيه البيان بأنَّ الكبر الفاصل قد ينسى ، قال : لأنَّ المصطفى ما اعتمر إلا أربعاً : أولها : عمرة القضاء عام القابل من عام الحديبية ، قال : وكان ذلك في رمضان ، ثم الثانية حين فتح مكة في رمضان ، ولما رجع من هوازن اعتمر من الجعرانة وذلك في شوال ، والرابعة مع حجه فوهم أبو حاتم كما ترى في أشياء . ففي الصحيحين لأئس^(٢) : اعتمر نبي الله أربع عمر ، كلهن في ذى القعدة إلا التي اعتمر مع حجه : عمرة الحديبية ، وعمرته من العام المقبل ، وعمرته من الجعرانة .

وقال : ذكر ما كان يقرأ عليه السلام في جلوسه بين الخطبتين ، فما ذكر شيئاً .^(٣)

٣٠- ابن عدي المتوفى (٣٦٥) :

قال الذهبي : " الإمام الحافظ الكبير ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني ، ويعرف أيضاً بابن القطان ، صاحب كتاب "الكامل" في الجرح والتعديل ، وكان أحد الأعلام " ^(٤) ، وقال أيضاً : " ولأبي أحمد بن عدي كتاب "الكامل" ، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك " ^(٥) ، وقال ابن كثير : " الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم

= الضياء بنحو ما أجاب به ابن الجوزي " وجواب ابن الجوزي ذكره الحافظ ٤٠٨/٦ " و
جوابه أن الإشارة إلى أول البناء ووضع أساس المسجد

(١) أخرجه البخاري ٥٩٩/٣ ، ومسلم (٩٣٦) .

(٢) أخرجه البخاري ٦٠٠/٣ في كتاب العمرة ، باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله : " إلا التي مع حجه " كأنه قال : في ذى القعدة منها ثلاث ، والرابعة : عمرته في حجه ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجه لأن التي في حجة كانت في ذى الحجة كما في الفتح ٦٠٢/٣ .

(٣) سير ٩٧/١٦ - ١٠٢ .

(٤) تذكرة الحفاظ ٩٤٠/٣ - ٩٤١ .

(٥) ميزان الاعتدال ٢/١ .

له كتاب "الكامل" في الجرح والتعديل ، لم يسبق إلى مثله ولم يلحق في شكله " (١) .
وقال السبكي : " وكتابه الكامل طابق اسمه معناه ، ووافق لفظه فحواه ، من عينه
انتجع المنتجعون ، وبشهادته حكم المحكمون ، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون " (٢) .
وقد نبّه الحافظ الذهبي على بعض أوهام ابن عدي ، ومن ذلك :

١- ذكره للأئمة الثقات الذين لا يلتفت إلى الجرح فيهم في كتابه "الكامل" ، ومن
أمثلة ذلك :

- في ترجمة الإمام المحدث الثقة أبي نضرة العبدى ، المنذر بن مالك : " قلت :
استشهد به البخارى ولم يرو له ، وقد أورده العقيلي وابن عدي في كتابيهما ، فما
ذكرنا شيئاً يدل على لين فيه ، بلى قال ابن عدي : كان عريفاً لقومه " (٣) .

- وفي ترجمة الامام الحافظ حسين بن عبد الرحمن الكوفي : " قلت : احتج به
أرباب الصحاح ، وهو أقوى من عبد الملك بن عمير ، ومن سماك بن حرب ، وما هو بدون
أبي إسحاق ، والعجب من أبي عبد الله البخارى ، ومن العقيلي ، وابن عدي ، كيف تسرعوا
إلى ذكر حسين في كتب الجرح " (٤) .

- وفي ترجمة حنظلة بن أبي سفيان : " قال أحمد بن حنبل : ثقة . وقال يحيى
ابن سعيد : ثقة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة . وقد تناكد ابن عدي في ذكره له في
"الكامل" فما أبدى شيئاً يتعلق به عليه متعنتاً أصلاً " (٥) .

- وفي ترجمة سيف بن سليمان المكي ، أحد الثقات : " وتعنت ابن عدي بذكره في
"الكامل" وساق حديثه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً حديث

(١) البداية والنهاية ٢٨٣/١١ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣١٥/٣ .

(٣) سير ٥٣١/٤ .

(٤) سير ٤٢٣/٥ .

(٥) سير ٣٣٧/٦ .

"قضى بيمين وشاهد" فسأل عباس يحيى عنه فقال : ليس بمحفوظ ، وسيف قدرى . قال يحيى القطان : كان عندنا ثبتاً ممن يصدق ويحفظ . وقال النسائي : ثقة ثبت (١) .
- وفي ترجمة عفان بن مسلم البصرى : " قلت : ما فوق عفان أحد في الثقة ، وقد تناكد الحافظ ابن عدى بإيراده في كتاب "الكامل" لكنه أبدى أنه ذكره لينب عنه ، فإن إبراهيم بن أبي داود قال : سمعت سليمان بن حرب يقول : أترى عفان كان يضبط عن شعبة ؟ والله لو جهد جهده أن يضبط عنه حديثاً واحداً ما قدر عليه ، كان بطيئاً رديء الفهم . ثم قال ابن عدى : عفان أشهر وأوثق من أن يقال فيه شيء ، ولا أعلم له إلا أحاديث مراسيل عن حماد بن سلمة وغيره وصلها ، وأحاديث موقوفة رفعها ، وهذا مما لا ينقصه ، فإن الثقة قد بهم ، وعفان كان قد رحل إليه أحمد بن صالح من مصر ، كانت رحلته إليه خاصة دون غيره " (٢) .

- وفي ترجمة هبة بن خالد : " وتبارد ابن عدى في ذكره في "الكامل" ثم اعتذر ، و قال : استغنيت أن أخرج له حديثاً ، لأنني لا أعرف له حديثاً منكراً فيما يرويه ، وهو كثير الحديث . وقد وثقه الناس ، وهو صدوق لا بأس به " (٣) .

- وفي ترجمة الإمام أبي القاسم البغوي : " قلت : قد أسرف ابن عدى وبالح ، ولم يقدر أن يخرج له حديثاً غلط فيه ، سوى حديثين ، وهذا مما يقضي له بالحفظ والإتقان ، لأنه روى أزيد من مئة ألف حديث ، لم بهم في شيء منها . ثم عطف وأنصف ، وقال : وأبو القاسم كان معه طرف من معرفة الحديث ، ومن معرفة التصانيف ، وطال عمره ، واحتاجوا إليه ، وقبله الناس ، ولولا أنني شرطت أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته - يعني في "الكامل" - والا كنت لا أذكره " (٤) .

(١) سير ٣٣٨/٦ - ٣٣٩ .

(٢) سير ٢٥٠/١٠ - ٢٥١ .

(٣) سير ٩٨/١١ .

(٤) سير ٤٥٥/١٤ .

- وفي ترجمة الامام الحافظ ابن عقدة : " قال أبو أحمد بن عدى : هو صاحب معرفة وحفظ وتقدم في الصنعة ، رأيت مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه ، ثم إن ابن عدى قوى أمره ، ومثاه ، وقال : لولا أنني شرطت أن اذكر كل من تكلم فيه - يعني ولا أحابي - لم أذكره لما فيه من الفضل والمعرفة . ثم إن ابن عدى والخطيب لم يسوقا إليه شيئاً منكراً " (١).

٢- وانتقد الذهبي ابن عدى لذكره الأحاديث الباطلة في ترجمة بعض الرواة مع أن الحمل في الحديث على غيره . مثال ذلك :

- في ترجمة علي بن عاصم الواسطي : " ساق الحافظ ابن عدى في ترجمة علي عدة أحاديث إلى أن قال : حدثنا أحمد بن عبيد الله بن سالم الباجدائي ، حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أكل الطين وقية ، فقد أكل من لحم الخنزير وقية ، ولا يبالى الله على ما مات يهودياً أو نصرانياً " وبه " من أكل الطين واغتسل به ، فقد أكل لحم أبيه آدم ، واغتسل بدمه " ثم قال ابن عدى : هذان باطلان .

قلت : أجزم بأن علي بن عاصم رحمه الله ما حدث بهما ، فقد تناكد ابن عدى حيث أوردهما هنا ، وإنما هما موضوعان من الباجدائي قبحه الله .

ثم قال ابن عدى : حدثنا الفضل بن عبد الله بن مغلدة ، حدثنا العلاء بن مسلمة ، حدثنا علي بن عاصم ، عن حميد ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من قرأ يس كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر له " . وبه " خلق الله الجنة وغرس أشجارها بيده ، وقال لها : تكلمي . قالت : قد أفلح المؤمنون " .

قلت : وهذان باطلان ، ابن عاصم بريئ منهما ، والعلاء متهم بالكذب " (٢).

٣- كما انتقده الذهبي لتعنته في جرح بعض الثقات وأوهامه في تراجم بعض الرواة ومن أمثلة ذلك :

(١) سير ٣٥٤/١٥ . وفي الميزان أمثلة كثيرة لنقد الذهبي لابن عدى في ذكره الثقات في كتابه ، وانظر أرقام التراجم الآتية : (٥١٤) و (١٠٠١) و (١٣٥٤) و (١٤٨٩) و (٢٩٨٩) و (٤٧١٢) و (٥٩١٧) و (٧٠٠٨) .
(٢) سير ٢٥٩/٩ - ٢٦٠ .

- في ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَكْرُس : " قال أبو أحمد بن عدى : هو

في نفسه ثقة ، إلا أن يروى عنه بعض الضعفاء ، فيكون ذلك من جهة الضعيف .

قلت : هذا القول يصدق على مثل الزهرى وقتادة وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب
ضعفه المطلق ، منها : التذليس (١) .

- وفي ترجمة العالم المسند الصدوق ، أبي يعقوب ، إسحاق بن إبراهيم الصنعاني

الدَّبَرى ، رواية عبد الرزاق المتوفى سنة (٢٨٥) : " قال ابن عدى : استُصغر في عهد

الرزاق ، أحضره أبوه عنده ، وهو صغير جداً ، فكان يقول : قرأنا على عبد الرزاق ، أى
قرأ غيره ، وهو يسمع ، قال : وحدث عنه بأحاديث منكورة .

قلت : ساق له ابن عدى حديثاً واحداً من طريق ابن أنعم الإفريقي ، يحتمل مثله ،
فأين المناكير ؟ والرجل فقد سمع كتباً فأثاها كما سمعها ولعل النكارة من شيخه ، فانه
أُضِرَّ بآخره ، فالله أعلم (٢) .

أما أوهامه في التراجم وذلك بخلطه بعض التراجم ، وفصله لتراجم هي واحدة ، ونقله
أقوال أئمة الجرح والتعديل في غير من تكلموا فيه ، فهذه أمثلة لذلك :

- في ترجمة يحيى بن مسلم البكاء : " قال ابن سعد : ثقة إن شاء الله ، وقال أبو

زرعة : ليس بقوى ، كان يحيى القطان لا يرضاه . وقال عباس بن يحيى : يروى وكيع عن
شيخ له ضعيف ، يقال له : يحيى بن مسلم كوفي .

قلت : هكذا ساق ابن عدى في ترجمة البكاء ، فهم ، لأن البكاء مات سنة ثلاثين ومئة (٣) .

- وفي ترجمة الإمام الثبَّت الحافظ مظفر بن مبارك البغدادى : " وقد وهم ابن عدى ،

وعده في شيخوخ البخاري (٤) .

(٢) سير ٤١٧/١٣ .

(١) سير ٣٨١/٥ .

(٣) سير ٣٥٠/٥ . وقال في الميزان ترجمة (٩٦٣١) : " وانما طلب وكيع العلم بعد الأربعين
و مئة ، فشيخه ليس هو بالبكاء " .

(٤) سير ١٢٧/١٠ . وفي التعليق على سير النبلاء ١٢٧/١٠ : لأن أول رحلة البخاري كانت سنة
عشر ومئتين ، و وفاة مظفر بن المبارك سنة سبع ومئتين ، وقد سبق المؤلف إلى
التنبية الحافظ المعزى في التهذيب .

- وفي ترجمة عبد الله بن نافع الصائغ «من كبار فقهاء المدينة :» وقد أخطأ الإمام أبو أحمد بن عدي في ترجمته خطأً لا يحتمل منه ، وذلك أنه لم يرو في ترجمته سوى حديث واحد ، فساقه بإسناده ، إلى عبد الوهاب بن بُخت المكي ، عن عبد الله بن نافع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، فذكر حديثاً ، ثم إنه قال : وإذا روى عن عبد الله مثل عبد الوهاب بن بُخت يكون ذلك دليلاً على جلالته ، وهو من رواية الكبار عن الصغار .

قلت : من أين يمكن أن يروى عبد الله بن نافع الصائغ عن هشام ، ولم يأخذ عن أحد حتى مات هشام ؟ ومن أين يمكن أن يحدث عبد الوهاب عن الصائغ ، وإنما ولد الصائغ ، بعد موت عبد الوهاب بأعوام عديدة ؟ وإنما عبد الله بن نافع المذكور في الحديث مولى ابن عمر ، مات قديماً في دولة أبي جعفر المنصور « (١) » .

- وفي ترجمة محمد بن وهب بن عطية ، أبي عبد الله الشَّلمِي الدمشقي : « وثقه الدارقطني وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال ابن عدي : له غير حديث منكر ، وقد تكلموا فيمن هو خير منه ، ثم قال : حدثنا عيسى بن أحمد الصَّدْفِي ، حدثنا الربيع الجيزي ، حدثنا محمد ابن وهب ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا مالك ، عن سُمي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أول ما خلق الله القلم ، ثم خلق النون ، ثم خلق العقل ، فقال : ما خلقت خلقاً أعجب إليّ منك » . هذا باطل .

قلت : صدق ابن عدي ، لكن محمد هو آخر قرشي ، نزل مصر ، ويكنى أبا عمرو ، وذكره ابن منده ، فوهم في نسبه ، ثم ذكر أنه مولى قريش ، وأنه منكر الحديث .

قلت : ذكر الاثنين ابن عساكر . وابن القرشي : محمد بن وهب بن مسلم . قلت : ليس بثقة ، والأول ثقة « (٢) » .

(١) سير ٣٧٤ - ٣٧٣/١٠ .

(٢) سير ٦٢٠/١٠ .

٣١- الأزدى المتوفى سنة (٣٧٤) :

قال الذهبي : « الحافظ العلامة ، أبو الفتح محمد بن الحسين ، له مصنف كبير في «الضعفاء» ، وهو قوي النفس في الجرح »^(١). وقال أيضاً : « الحافظ البارع أبو الفتح الموصلي ، صاحب كتاب الضعفاء ، وهو مجلد كبير قلت : وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات فإنه ضعف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم »^(٢). وقال أيضاً : « وأبو الفتح يُعرف في الجرح ، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو المتكلم فيه »^(٣). وقال أيضاً : « جمع وصنف ، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، وعليه فيه مؤاخذات ، ضعفه البرقاني ، وقال أبو النجيب عبد الغفار الأرموى : رأيت أهل الموصل يوهون أبا الفتح ولا يعدونه شيئاً »^(٤).

وقد انتقده الذهبي لتشدده في الجرح وتضعيفه بدون مستند ، ومن أمثلة ذلك :
- في ترجمة الشيخ المحدث الصدوق زكريا بن يحيى ، ذكره : « وقد ذكره أبو الفتح الأزدى في كتاب الضعفاء فلم يُصِبْ . أكثر ما تعلّق عليه أنه قال : زعم أنه سمع من سفيان ، وهذا قدح بارد ، وذكر أنه يلقّب جوزابة »^(٥).
- وفي ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة : « وقال أبو الفتح الأزدى : هو ضعيف ، لم أر في شيوخنا من يحدث عنه . قلت : هذه مجازفة ، ليت الأزدى ، عرف ضعف نفسه »^(٦).

٣٢- الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥) :

قال الذهبي : « الإمام شيخ الاسلام ، حافظ الزمان ، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي ، الحافظ الشهير ، صاحب السنن ، ٠٠٠ قلت : وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له ، فإنك تندهن ويطول تعجبك »^(٧).

(٢) سير اعلام النبلاء ٣٤٨/١٣ .
(٤) ميزان الاعتدال ٥٢٣/٣ .
(٦) سير ٣٨٩/١٣ .

(١) تذكرة الحفاظ ٩٦٧/٣ .
(٣) ميزان الاعتدال ٥/١ .
(٥) سير ٣٤٨/١٣ .
(٧) تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣ .

وانتقده الذهبي في موضعين ، الأول لمتابعته لشيخه أبي بكر النقاش بأن عمرو بن شعيب ليس من التابعين .

- في ترجمة عمرو بن شعيب : " وقال الدارقطني : سمعت أبا بكر النقاش يقول : عمرو ابن شعيب ليس من التابعين ، وقد روى عنه عشرون من التابعين .

قلت : فكت الدارقطني ، بل عمرو تابعي ، قد سمع من ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم زينب ، ومن الربيع ولهما صحبة " (١) .

والموضع الثاني لوهمه في نسبة أحد الرواة ومتابعه لابن أبي داود في ذلك .

- في ترجمة عبد الله بن كثير الداري مقرئ مكة ، وأحد القراء السبعة ، وكان دارياً وهو العطار . وقال ابن أبي داود : هو من قوم تميم الداري ، والدار : بطن من لخم ، أبوه الدار بن هاني بن حبيب . وكنا تابعه الدارقطني فوهما " (٢) .

٣٣- أبو أحمد الحاكم المتوفى سنة (٣٧٨) :

قال الذهبي : " محدث خراسان ، الإمام الحافظ الجيّد ، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي ، صاحب التمانيف ، وهذا هو الحاكم الكبير ، مؤلف كتاب الكنى " (٣) .

وقد انتقده الذهبي لخطئه في تسمية أحد الرواة ، ففي ترجمة أبي معين ، الحسين ابن الحسن الرازي : " وسماه ابن أبي حاتم كما قلنا ، وسماه أبو أحمد الحاكم فـ في " الكنى " محمد بن الحسين ، والأول أصح " (٤) .

وانتقده الذهبي لغلطه في ذكره سماع أحد الرواة ، ففي ترجمة محمد بن مسلم بن وارة الرازي المتوفى سنة (٢٧٠) : " وقد زلق الحافظ أبو أحمد الحاكم ، وذكر أنّ ابن وارة سمع من سفيان بن عيينة ، ويحيى القطان " (٥) .

(١) سير ١٧٧/٥ (٢) سير ٣١٨/٥

(٣) تذكرة الحفاظ ٩٧٦/٣-٩٧٧ وكتاب أبي أحمد الحاكم في الكنى اختصره الذهبي في "المقتنى" وهو مطبوع .

(٤) سير ١٥٤/١٣ ، وانظر المقتنى (٥٩٤٦) . (٥) سير ٣١/١٣

٣٤- السليمانى المتوفى سنة (٤٠٤) :

قال الذهبي : " الحافظ المحدث المعمر أبو الفضل ، أحمد بن علي بن عمرو البيكندى البخاري ، شيخ ما وراء النهر ، صنف وجمع وتقدم في الحديث ٠٠ قلت : وقفت له على تأليف في أسماء الرجال وعلقت منه " (١) .

وانتقده الحافظ الذهبي لشدة تعذته في جرح الرواة ، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة الزبير بن بكار : " وقال أحمد بن علي السليمانى الحافظ : منكر الحديث كذا قال ولا يدري ما ينطق به " (٢) .

- وفي ترجمة أبي القاسم البطوى : " قال أحمد بن علي السليمانى الحافظ : " البغوي يتهم بسرقة الحديث ٠ قلت : هذا القول مردود ، وما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول ، بل هو ثقة مطلقاً " (٣) .

٣٥- الحاكم النيسابورى المتوفى سنة (٤٠٥) :

قال الذهبي : " الحافظ الكبير ، إمام المحدثين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه الضبي النيسابورى المعروف بابن البيّغ ، صاحب التصانيف " (٤) وقال أيضاً : " الإمام الحافظ ، الناقد العلامة ، شيخ المحدثين ، صاحب التصانيف ، صنف وخرج وجرّح وعدّل ، وصحّح وعلّل ، وكان من بحور العلم على تشيّع قليل فيه " (٥) .

ومؤاخذات الذهبي على الحاكم لتساهله في التصحيح ، وغلظه في إيراد أحاديث على شرط البخارى ومسلم أو أحد هما وهي ليست كذلك .

- ففي ترجمة محدث حمص راشد بن سعد : " ثور عن راشد بن سعد عن ثوبان قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد ، فأمرهم أن يمسحوا على العصاب

- (١) تذكرة الحفاظ ١٠٣٦/٣ وقال في السير ٢٠٢/١٧ : رأيت للسليمانى كتاباً فيه خطأ على الكبار ٠٠٠
- (٢) سير ٣١٤/١٢ وفي الميزان ترجمة (٢٨٣٠) : " لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليمانى حيث ذكره في عداد من يضح الحديث ، وقال مرة : منكر الحديث " .
- (٣) سير ٤٥٥/١٤ .
- (٤) تذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣ .
- (٥) سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧-١٦٥ .

والتساخين " إسناده قوى ، وخرجه الحاكم فقال : على شرط مسلم ، فأخطأ ، فإن الشيخين ما احتجا براشد ولا ثور من شرط مسلم " (١) .

- وفي ترجمة مقرئ مكة ومؤذنها أبي الحسن أحمد بن محمد البزري : " وصح له الحاكم حديث التكبير ، وهو منكر " (٢) .

- وفي ترجمة الإمام الحجة محمد بن الحسن النيسابوري ، ساق بسنده إلى عمر : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا مَدَّ يديه في الدعاء لا يردُّهُما ، حتى يمسح بهما وجهه " أخرجه الحاكم في مستدركه فلم يصب ، حماد (بن عيسى) ضعيف " (٣) . وانتقده الذهبي أيضاً لتوهينه وتضعيفه للثقات والمقبولين .

ففي ترجمة المغيرة بن زياد : " الإمام العالم ، محدث الجزيرة . قال أبو داود : صالح الحديث ، ووثقه جماعة . وروى عباس وأحمد بن زهير عن يحيى : ثقة . وأما الحاكم فزلق وقال : لم يختلفوا في تركه " (٤) .

وفي ترجمة عبد الله بن مسلم بن قتيبة : " وقال مسعود السجزي : سمعت أبا عبد الله الحاكم يقول : أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب . قلت : هذه مجازفة ، وقلة ورع ، فما علمت أحداً اتهمه قبل هذه القولة ، بل قال الخطيب : إنه ثقة " (٥) .

وتمقبه الذهبي في دعواه أن الشيخين لم يخرجاً إلا لمن روى عنه ثقتان فصاعداً . وفي ترجمة الإمام مسلم : " وقال الحاكم أراد مسلم أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام ، وعلى ثلاثة طبقات من الرواة ، وقد ذكر هذا في صدر خطبته ، فلم يقدر له إلا الفراغ من الطبقة الأولى ، ومات . ثم ذكر الحاكم مقالة هي مجرد دعوى ، فقال : إنه لا يذكر من الأحاديث إلا ما رواه صاحبي مشهور له راويان ثقتان فأكثر ، ثم يرويه عنه أيضاً .

(١) سير ٤٩١/٤ ، والحديث أخرجه أبو داود (١٤٦) ، والحاكم ١٦٩/١ ، والتساخين : الخفاف وكل ما تسخن به القدم كالجوارب .

(٢) سير ٥٠/١٢ ، والحديث أخرجه الحاكم ٣٠٤/٣ ، وانظر : إرشاد البصير إلى سنن التكبير .

(٣) سير ٦٧/١٦ ، والحديث أخرجه الحاكم ٥٢٦/١ ، وابن ماجة (٣٨٦) ، والترمذي (٣٢٨٣) في الدعوات .

(٤) سير ١٩٨/٧ .

(٥) سير ٢٢٩/١٣ ، وانظر : سؤالات مسعود السجزي عن أحوال الرجال للحاكم ترجمة (١٤٦) .

راويان ثقتان فأكثر ، ثم كذلك من بعدهم . فقال أبو علي الجيّاني : المراد بهذا أن هذا الصحابي أو هذا التابعي قد روى عنه رجلان ، خرج بهما عن حد الجهالة « (١) » .
ثم عقد الذهبي فصلاً في نقض دعوى الحاكم فقال : « فصل : عدى بن عميرة الكندي خرج له مسلم ، ما روى عنه غير قيس بن أبي حازم .
وخرج مسلم لقطبة بن مالك ، وما حدث عنه سوى زياد بن علاقة .
وخرج مسلم لطارق بن أشيم ، وما روى عنه سوى ولده أبي مالك الأشجعي .
وخرج لنبيشة الخير ، وما روى عنه إلا أبو المليح الهذلي .
ذكرنا هؤلاء نقضاً على ما ادّعى الحاكم من أن الشيخين ما خرجا إلا لمن روى عنه اثنان فصاعداً » (٢) .

كما بين الذهبي بعض أوهامه في الرواة ، ومن أمثلة ذلك :
- في ترجمة صالح بن كيسان : « وهم الحاكم في قوله ، فقال : مات زيد بن أبي أنيسة وهو ابن ثلاثين سنة ، وصالح بن كيسان وهو ابن مئة ونيف وستين سنة ، وكان قد لقي جماعة من الصحابة ، ثم تلمذ بعد للزهري ، وتلقن عنه العلم وهو ابن تسعين سنة ، ابتداء العلم وهو ابن سبعين سنة .
والجواب : أن زيدا مات كهلاً من أبناء أربعين أو أكثر ، وصالح عاش نيفاً وثمانين سنة ما بلغ التسعين ، ولو عاش كما زعم أبو عبد الله لعدّ في شباب الصحابة ، فإنه مدني ، ولكان ابن نيف وثلاثين سنة وقت وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو طلب العلم كما قال الحاكم وهو ابن سبعين سنة ، لكان قد عاش بعدها نيفاً وتسعين سنة ، ولسمع سعد بن أبي وقاص وعائشة ، فتلاشى ما زعمه » (٣) .

- وفي ترجمة عمرو بن دينار : « ذكره الحاكم في كتاب " مزكي الأخبار " فقال : هو من كبار التابعين . كذا قال ، ولم يصب ، فإن كبار التابعين : علقمة ، والأسود ، وقيس

(١) سير ٥٧٤/١٢

(٢) سير ٥٧٨/١٢

(٣) سير ٤٥٦/٥

ابن أبي حازم ، وعبيد بن عمير المكي ، وسعيد بن المسيب ، وكثير بن مرة ، وأبو إدريس الخولاني ، وأمثالهم .

وأوساط التابعين : كهروة ، والقاسم ، وطاووس ، والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء بن أبي رباح . فبالجهد حتى يُعَدَّ عمرو بن دينار في هذه الطبقة ، والا فالأولى أنه من طبقة تابعة لهم ، ككتاب البناي ، وأبي إسحاق السبعي ، ومكحول ، وأبي قبيل المعافري ونحوهم . إلا أن يكون أبو عبد الله عنى بقوله : إنه من كبارهم في الفضل والجلالة فهذا ممكن « (١) » .

- وفي ترجمة الامام مسلم : " وقد ذكر الحاكم في شيوخ مسلم أبا غسان مالكا التهمدي وانما يروي عن رجل عنه ، ولا أدركه ، فإنه - مع أبي نعيم - مات في سنة تسع عشرة ومئتين « (٢) » .

- وفي ترجمة ابن الجارود ، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري : " فأما قول أبي عبد الله الحاكم فيه : سمع من إسحاق بن راهويه ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع فلم أجد له شيئا عنهم ، ولا أراه لحقهم « (٣) » .

كما استترك الحافظ الذهبي بعض الرواة الذين لم يذكرهم الحاكم في " تاريخ نيسابور " وهم على شرطه في كتابه .

ففي ترجمة الحافظ العالم الثقة أبو محمد ، عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري الخفاف المتوفى بمصر سنة (٢٩٤) : " وهو ممتن فاته الحاكم ذكره في تاريخ نيسابور « (٤) » .

وفي ترجمة أبي بكر ، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة (٣١٨) : " ولم يذكره الحاكم في تاريخه نسيه « (٥) » .

(٢) سير ٥٦١/١٢

(٤) سير ٨٩/١٤

(١) سير ٣٠١/٥

(٣) سير ٢٤٠/١٤

(٥) سير ٤٩١/١٤

٣٦- عبد الغني بن سعيد المتوفى سنة (٤٠٩) :

قال الذهبي : " عبد الغني بن سعيد الحافظ ، الإمام المتقن ، النساب ، أبو محمد الأزدي المصري ، مفيد تلك الناحية " (١) .

وانتقده الحافظ الذهبي في أوهامه في أسماء بعض الرواة :

وفي ترجمة محمد بن شعيب بن شابور ، الإمام المحدث : " وهم الحافظ عبد الغني إذ ضبط جده " شابور " بسين مهملة " (٢) .

وفي ترجمة حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول : " وقد خلطه الحافظ عبد الغني بحجاج الأسود فوهم " (٣) .

وقال في ترجمة حجاج الأسود القسلي : " ويقال له : حجاج زق العسل ، وهو حجاج بن أبي زياد .. بصرى صدوق " (٤) .

٣٧- أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠) :

قال الذهبي : " الحافظ الكبير ، محدث مصر ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني .. رحلت الحفاظ إلى باب له لعلمه وحفظه وعلو أسانيده ، وتنبأ له من لقي الكبار ما لم يقع لحافظ " (٥) .

وقد انتقده الذهبي لتساهله في رواية الأحاديث الموضوعة والأخبار الباطلة .

(١) تذكرة الحفاظ ١٠٤٧/٣ .

(٢) سير ٣٧٧/٩ .

(٣) سير ٧٦/٧ ، وقال الحافظ المعزى في التهذيب ٤٣٢/٥ : " قال الحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد المصري في "إيضاح الأشكال" حجاج بن حجاج عن قتادة ، وهو حجاج الأسود ، وهو حجاج الباهلي ، وهو حجاج الأحول ، وهو حجاج القسلي زق العسل . هكذا زعم أن هذه التراجم كلها لرجل واحد . وذكر غير واحد أن حجاج بن حجاج الباهلي الأحول غير حجاج الأسود زق العسل ، فمغن فرق بينهما عبد الرحمن بن أبي حاتم " (٤) سير ٧٦/٧ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١٠٩٢/٣ - ١٠٩٣ .

في ترجمة أبي نعيم : " وما أعلم له ذنباً - والله يعفو عنه - أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليفه ، ثم يسكت عن توهينها " (١) .

وفي ترجمة محمد بن إسحاق بن مندة المتوفى سنة (٣٩٥) : " بلى ذنبه وذنوب أبي نعيم أنهما يرويان الأحاديث الساقة والموضوعة ولا يهتكانها ، فنسأل الله العفو " (٢) .

وفي ترجمة الإمام أحمد : " وهذه الحكاية لا تصح ، وقد ساق صاحب الحلية مسنن الخرافات السمجة هنا ما يستحيا من ذكره " (٣) .

وانتقده الذهبي أيضاً لإيراده في كتاب الحلية بعض الأخبار في الخطأ على بعض الأئمة ففي ترجمة علي بن محمد اللبان المتوفى سنة (٤٦٨) : " قرأ في الحلية إلى أن انتهى إلى ذكر فلان ، وكان في المجلس حنفي ، فسعى بالشيخ إلى القاضي ... قلت : قد شان أبو نعيم كتابه بذلك " (٤) .

وانتقده أيضاً لأوامه في ادعاء سماع بعض الرواة ووفياتهم .

ففي ترجمة وهب بن جرير الأزدي البصري المتوفى سنة (٢٠٦) : " قلت : في تاريخ أصبهان لأبي نعيم ، وعليه خطّه حديث لوهب عن عبيد الله بن عمر عن نافع ، وأراه وهماً . لعله عن عبد الله أخي عبيد الله فإنه لا يلحق ذلك " (٥) .

وفي ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رزاد : " وقد غلط أبو نعيم الحافظ ، وقال : مات عبد المجيد سنة سبع وتسعين ومئة . والصواب : وفاته سنة ست ومئتين كما قال سلمة بن شبيب " (٦) .

(١) سير ٤٦١/١٢ .

(٢) سير ٤١/١٢ .

(٣) سير ٢٥٥/١١ .

(٤) سير ٣٧٠/١٨ .

(٥) سير ٤٤٤/٩ .

(٦) سير ٤٣٦/٩ .

٣٨- الخليلي المتوفى سنة (٤٤٦) :

قال الذهبي في ترجمته : " القاضي الحافظ الإمام ، أبو يعلى الخليل بن عبد الله ابن أحمد القزويني مصنف كتاب "إرشاد في معرفة المحدثين" ، وكان ثقةً حافظاً عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله ، ومن نظر في كتابه عرّف جلالته ، وله فيه أوهام جمّة كأنه كتبه من حفظه " (١). وقال أيضاً : " العلامة الحافظ مصنف كتاب "إرشاد في معرفة المحدثين" وهو كتاب كبير ، انتخبه الحافظ السلفي ، سمعنا المنتخب وكان ثقةً حافظاً ، عارفاً بالرجال والعلل ، كبير الشأن ، وله غلطات في إرشاده " (٢).

وقد انتقد الذهبي كتاب "إرشاد" للخليلي بأن فيه أوهاماً كثيرة .. فقال في ترجمة أحمد بن موسى التميمي الكوفي المتوفى سنة (٢٨٦) : " وللخليلي أوهام كثيرة في كتابه ، كأنه أملاه من حفظه " (٣).

وقد بين الذهبي بعض أوهامه في وفيات المحدثين ، ومن أمثلة ذلك :

- في ترجمة علي بن الحسين بن الجنيد : " قال أبو الشيخ : توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين بالري . وأما الخليلي فأرخ موته في سنة ثمان وثمانين ومئتين .. قلت : ألحق وفاته في سنة إحدى وتسعين ومئتين " (٤).

وفي ترجمة أبي عمرو ، محمد بن أحمد النيسابوري المعروف بالصغير : " ذكره الحاكم .. وتوفي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة . قال الخليلي : مات سنة نيف وستين وثلاث مئة . قلت : بل الصحيح ما تقدّم " (٥).

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٣ - ١١٢٤ .

(٢) سير ١٧/٦٦٦ - ٦٦٧ .

(٣) سير ٣/٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٤) سير ١٤/١٧ .

(٥) سير ١٦/٥٠ .

٣٩- ابن حزم المتوفى سنة (٤٥٦) :

قال الذهبي : « الإمام العلامة ، الحافظ ، الفقيه ، المجتهد ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ، صاحب التمانيف » (١) .
وانتقده الحافظ الذهبي لتعنته وجرحه الثقات ، ومن أمثلة ذلك :
في ترجمة محدث حمص ، راشد بن سعد الخبراني : « وثقه غير واحد ، منهم ابن معين وأبو حاتم ، وابن سعد وقال ابن حزم وحده : هو ضعيف فهذا من أقواله المردودة » (٢) .
وفي ترجمة عمارة بن غزيرة أحد الثقات : « قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، واحتج به مسلم ، واستشهد به البخاري ، وأما ابن حزم فضعفه ولم يصب » (٣) .
وفي ترجمة شريك بن عبد الله بن أبي نمر المديني المحدث : « وقد جهل عليه أبو محمد ابن حزم واتهمه بالوضع ، وقد وثقه أبو داود ، وروى عنه مثل مالك ، ولا ريب أنه ليس في الثابت كيعبي بن سعيد الأنصاري ، وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ لم يتابع عليها ، وذلك في صحيح البخاري ، مات قبل الأربعين ومئة » (٤) .
وفي ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني الكوفي : « قلت : قد أثنى على إسرائيل الجمهور ، واحتج به الشيخان وكان حافظاً وصاحب كتاب ومعرفة . وروى محمد بن أحمد بن البراء ، عن علي بن المديني : إسرائيل ضعيف . قلت : مشي علي خلف أستاذه يعبي بن سعيد ، وفقى أثرهما أبو محمد بن حزم . وقال : ضعيف وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردّها ، ولم يحتج بها ، فلا يلتفت إلى ذلك بل هو ثقة » (٥) .

(١) تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ .

(٢) سير ٤٩٠/٤ . وانظر : المعلى ٤١٣/٧ .

(٣) سير ١٣٩/٦ . وانظر : المعلى ٢١٣/٥ و ٤٠١/٨ .

(٤) سير ١٥٩/٦ - ١٦٠ . وانظر المعلى ١٧/٤ ، وقال في الأحكام ١٤٢/١ ساقط العدالة غاش

(٥) سير ٣٥٨/٧ . وانظر المعلى ٣٦/٢ و ٢٠٨/٦٤ .

٤٠- الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣) :

قال الذهبي : " الحافظ الكبير ، الإمام محدث الشام والعراق ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي ، صاحب التصانيف برع وجمع وسارت بتمامه الركبان ، وتقدم في عامة فنون الحديث " (١) .

وانتقده الذهبي ليراده بعض الحكايات المنكرة دون نقد لها ، ومن أمثلة ذلك : في ترجمة أبي العباس بن عقده : أورد الذهبي قصة ابن عقدة مع ابن صاعد وفيه أن ابن عقدة نبه على خطأ في حديث ابن صاعد ، والحديث : " عن أبي سعيد الأشج ، عن يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة ، ومتى سمع منه . وانما ولد أبو سعيد في الليلة التي مات فيها يحيى بن زكريا . فوجد ابن صاعد الحديث في أصوله عن شيخ غير الأشج عن ابن أبي زائدة ، فجعله على الصواب .

قلت : كذا أورد الخطيب هذه الحكاية ، وخلاها ، وذهب غير متعرض لنكارتها . فأما يحيى بن زكريا أحد حفاظ الكوفة ، فتوفي سنة ثلاث وثمانين ومئة . وقد روى عنه ابن معين ، وأبو كريب ، وهناد ، وعلي بن مسلم الطوسي وخلق كثير من آخرهم يعقوب الدوري . ويقال : مات سنة اثنتين وثمانين . وكان ذاك أبو سعيد الأشج شاباً مدركاً بل ملتجئاً ، وقد ارتحل وسمع من هشيم ، وموته بعد يحيى بأشهر ، فما يبعد سماعه من يحيى بن زكريا " (٢) .

وفي ترجمة الليث بن سعد : " ونقل الخطيب في تاريخه عن محمد بن إبراهيم البوشنجي ، سمع ابن بكير يقول : أخبرت عن سعيد بن أبي أيوب ، قال : لو أن مالكا والليث اجتماعا لكان مالكا عند الليث أخرس ، ولباع الليث مالكا فيمن يزيد . قلت : لا يصح إسنادها لجهالة من حدث عن سعيد بها ، أو أن سعيدا ما عرف مالكا حق المعرفة " (٣) .

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥- ١١٣٦ .

(٢) سير ٣٤٩/١٥ - ٣٥٠ .

(٣) سير ١٤٧/٨ .

وانتقده الذهبي في حكمه على بعض الرواة :

في ترجمة أبي عبد الله ، عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري ساق الذهبي حديثاً من طريقه ثم قال : " قال الخطيب : هذا باطل ، والحمل فيه على ابن بطة . قلت : أفحش العبارة ، وحاشي الرجل من التعمد ، لكنه غلط ودخل عليه إسناد في إسناد " (١) .

٤١- ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧) :

قال الذهبي : " محمد بن طاهر بن علي ، الحافظ ، العالم ، المكثّر ، الجوّال ، أبو الفضل المقدسي ، ويعرف بابن القيسراني الشيباني . قال ابن عساكر : مصنفاته كثيرة لكنه كثير الوهم ، وله شعر حسن ، وكان لا يحسن النحو " (٢) .
وانتقده الذهبي في موطن واحد ، ففي ترجمة الحافظ الحجة ، أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون : " وقد تكلم فيه ابن طاهر بكلام زيف ، فذكر أنه كان يلحق بخطه أشياء في " تاريخ الخطيب " . قلت : ماذا بالحق ، بل هو حواشي ، وقد كان شيخه الخطيب ، أذن له في مثل ذلك ، وخطه ، فمشهور بين ، لا يلتبس بغيره " (٣) .

٤٢- خميس الحوزي المتوفى سنة (٥١٠) :

قال الذهبي : " الحافظ الإمام محدث واسط ، أبو الكرم ، خميس بن علي بن أحمد الواسطي ، كتب وجمع وجرّح وعدّل ، قال السلفي : سألت خميساً الحوزي عن أهل واسط فأجابني ، وكان السلفي يشني عليه ويقول : كان عالماً ثقةً يملئ من حفظه عن حال من أسأله عنه " (٤) .

وانتقده الذهبي في موضع واحد ، ففي ترجمة أبي بكر عبيد بن بيري ، شيخ واسط : " حتى إن خميس بن علي الحوزي زعم أنه سمع من أبي القاسم البغوي وابن أبي داود ، وهذا غلط " (٥) .

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٤٢

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٦٢

(١) سير ١٦/ ٥٣١

(٢) سير ١٩/ ١٠٧

(٥) سير ١٧/ ١٩٨

٤٣- الدقاق المتوفى سنة (٥١٦) :

قال الذهبي : " الحافظ الأوحى ، المفيد الرحال ، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الأصبهاني الدقاق . قلت : كان الدقاق محدثاً مكثراً ، أثرياً متّبِعاً ، فقيراً متعففاً دَيِّناً " (١).

وانتقده الذهبي في حقه على ابن طاهر المقدسي ، ففي ترجمته قال : " ذكره الدقاق في رسالته ، فحط عليه ، فقال : كان صوفياً ملا متبياً سَكَنَ الرِّي ، ثم همدان له كتاب "صفوة التصوف" ، وله أدنى معرفة بالحديث في باب شيخو البخاري ومسلم وغيرهما . قلت : يا ذا الرجل ، أقصر ، فابن طاهر أحفظ منك بكثير . ثم قال : وذكر لي عنه الإباحة . قلت : ما تعني بالإباحة . إن أردت بها الإباحة المطلقة فحاشا ابن طاهر ، هو - والله - مسلم أثري ، معظم لحرمة الدين ، وإن أخطأ أو شذ ، وإن عَنَيْتَ إباحة خاصة ، كإباحة السماع ، وإباحة النظر إلى العُرد ، فهذه معصية ، وقول للظاهريّة بإباحتها مرجوح " (٢).

٤٤- أبو نصر اليونارتي المتوفى سنة (٥٢٧) :

قال الذهبي : " الشيخ الإمام المفيد الحافظ ، أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم ابن أحمد بن علي اليونارتي الأصبهاني ، ويونارت : قرية على باب أصبهان " (٣). وانتقده الذهبي في دعواه أن العباداني راوي سنن أبي داود عن الهاشمي ، ففي ترجمة مسند البصرة أبي طاهر العباداني المتوفى سنة (٤٩٣) : " فأما قول المحدث أبي نصر اليونارتي : أن العباداني راوي سنن أبي داود عن الهاشمي ، فقول مردود ، فإن الطلبة ازدحموا على أبي علي التستري ، فارتحل إليه ابن طاهر ، ومؤتمن الساجي ، ومحمد بن مرزوق الزعفراني ، وعدة . وقد مات سنة تسع وسبعين ، فلو كان العباداني

(١) سير ٤٧٥/١٩ .

(٢) سير ٣٦٤/١٩ .

(٣) سير ٦٢١/١٩ .

سمع السنن ، وبقي بعد التستري بضع عشرة ، لكافت إليه الرحلة في الكتاب أضعاف ذلك .
ثم ما علمنا أحداً روى السنن عن العباداني ، ولا أدعى سماعها منه ، فهذا شيء تفرد
بذكره اليونارتي ، وأظنه وهم « (١) » .

٤٥- ابن عساكر المتوفى سنة (٥٧١) :

قال الذهبي : « الإمام الحافظ الكبير ، محدث الشام ، فخر الأئمة ، ثقة الدين ، أبو
القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي ، صاحب التصانيف والتاريخ الكبير
، وعدد شيوخه ألف وثلاثمائة شيخ ونيف وثمانون امرأة » (٢) .
وانتقده الذهبي لبعض أوهامه في الرواة بعدم تمييزه بين المتشابهين في الأسماء
أو دعوى السماع .

في ترجمة حنبل بن عبد الله بن عمرو بن حنظلة : « قلت : وهم ابن يونس وابن عساكر
في أنه صاحب علي ، لأن ذاك حنبل بن ربيعة ، أو ابن المعتمر الكنايني الكوفي ، يروى
عنه الحكم ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وأهل الكوفة وفيه لين ، مات قبل التسعين » (٣) .
وفي ترجمة قاضي دمشق إسماعيل بن عبد الله بن خالد القرشي الرقي المعروف بالشكري
« قلت : فأما إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرقي فآخر ، توفي سنة تسع وعشرين ومئتين
ما لحقه ابن ماجه . وهم صاحب « النبل » وزعم أن ابن ماجه روى عن ابن زُرارة » (٤) .
وفي ترجمة المحدث الثقة المسند أبي محمد الحسن بن علي بن عفان : « فأما قول
الحافظ ابن عساكر في « شيوخ النبل » إن أبا داود روى عن هذا ، فوهم قديم ، والذي
في النسخ القديمة بالسنن : أخبرنا الحسن بن علي ، أخبرنا يزيد بن هارون ، وأبو
عاصم عن أبي الأشهب عن عبد الرحمن ، عن عرفة : أنه أصيب أنفه يوم الكلاب » ورواه

(١) سير ٤٢/١٩ وانظر ٢٢٣/١٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١٣٢٨/٤ .

(٣) سير ٤٩٣/٤ .

(٤) سير ١٢٩/١٢ . وحديث عرفة رواه أبو داود في سننه (٤٢٣٢) ، (٤٢٣٣) .

ابن ناسة وحده فقال فيه : حدثنا الحسن بن علي بن عفان ، ولا ريب أن الانفصال عن مثل هذا صعب ، لكن أجزم بأن قوله : ابن عفان ، زيادة من كيس ابن ناسة ، وقد خالفه جماعة ، وحذفوا ذلك ، ولا نعلم لأبي داود عن ابن عفان رواية ، ولا علمنا أن ابن عفان رحل إلى يزيد ، ولا إلى أبي عاصم ، وإنما هو الحسن بن علي الحلواني الحافظ الرحال » (١).

وفي ترجمة أبي مسلم الخراساني المتوفى سنة (١٣٧) : « قال أبو القاسم بن عساكر : ذكر أبو الحسن محمد بن أحمد القواس في تاريخه ، قدم أبو مسلم هو وحفص بن مسلمة الخلال على إبراهيم بن محمد الإمام .. وكان إبراهيم بالحميمة من أرض البلقاء ، إذ ذاك سمع أبو مسلم من عكرمة .

هكذا قال الحافظ أبو القاسم ، وهذا غلط لم يدركه . قال : وسمع ثابتاً البنانى و أبا الزبير المكي .. روى عنه إبراهيم بن ميمون وعبد الله بن المبارك وغيرهم . قلت : ولا أدرك ابن المبارك الرواية عنه بل رآه » (٢).

وفي ترجمة صدقة بن عبد الله ، أبي معاوية الدمشقي السمين : « وهم ابن عساكر ، فقد في الرواة عنه موسى بن عامر المُرِّي ، فقد سقط بينهما الوليد - بن مسلم » (٣). كما نبه الذهبي إلى بعض الأئمة الذين لم يترجم لهم ابن عساكر في تاريخه وهم على شرطه ، أو من ترجم لهم وهم ليسوا على شرط كتابه .

ففي ترجمة الإمام الثقة المتقن أبي بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم الشامي ثم البغدادي الصغار الضرير : « قلت : لم يؤثره ابن عساكر ، وآخر ما سمعوا منه في سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة ، قاله الخطيب » (٤).

وفي ترجمة العلامة المحدث المؤرخ أبي محمد الحسن بن إبراهيم بن زولاق المصري

(٢) سير ٥٠/٦ .

(٤) سير ٣٥٩/١٦ .

(١) سير ٢٥/١٣ .

(٣) سير ٣١٥/٧ .

المتوفى سنة (٣٦٨) : " وقد ارتحل إلى دمشق ، وفات ابن عساكر أن يذكره في تاريخه قدمها سنة ثلاثين وثلاث مئة " (١).

وفي ترجمة الإمام الحافظ أبي بكر ، محمد بن إبراهيم الأرمني : " قلت : هو ممن فات ابن عساكر ذكره في تاريخه " (٢).

وفي ترجمة الإمام مسلم : " وقد ذكر الحافظ أبو القاسم بن عساكر في تاريخه مسلماً بناءً على سماعه من محمد بن خالد السككي فقط . والظاهر أنه لقيه في الموسم . فلم يكن مسلم ليدخل دمشق فلا يسمع إلا من شيخ واحد ، والله أعلم " (٣).

وفي ترجمة الإمام أحمد : " العجب من أبي القاسم علي بن الحسن الحافظ ، كيف ذكر ترجمة أحمد مطولة كعوائده ، ولكن ما أورد من أمر المحنة كلمة مع صحة أسانيدها ، فإن حنبلاً ألفها في جزأين ، وكذلك صالح بن أحمد وجماعة " (٤).

وانتقده الحافظ الذهبي بإيراده الأحاديث الموضوعة .

في ترجمة معاوية رضي الله عنه : " وقد ساق ابن عساكر في الترجمة أحاديث واهية وباطلة طول بها جداً " (٥).

كما انتقده في كلامه على بعض الرواة .

ففي ترجمة الإمام القرطبي ، أبي بكر محمد بن عبد الباقي الخزرجي السلمى الأنصاري البغدادي المتوفى سنة (٥٣٥) : " وقد تكلم فيه أبو القاسم بن عساكر بكلام مردف مسج ، قال : كان يتهم بمذهب الأوائل ، ويذكر عنه رقة دين ... " (٦).

وبين الذهبي طريقة الحافظ ابن عساكر في تراجمه بسياق الأسانيد الكثيرة ، ففي ترجمة سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : " وقد ساقه - أي حديث : جمع لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبويه يوم أحد - الحافظ ابن عساكر من بضعة عشر وجهاً ،

(٢) سير ٤٢٨/١٧

(٤) سير ٣٦٤/١١

(٦) سير ٢٥/٢٠

(١) سير ٤٦٣/١٦

(٣) سير ٥٦٢/١٢

(٥) سير ١٢٧/٣

وساق حديث ابن أبي خالد عن قيس من سبعة عشر وجهاً ، وبمثل هذا كبر تاريخه ، وساق حديث عبد الله بن شداد عن علي من ستة عشر وجهاً « (١) .
وأثنى الحافظ على كتابه وتجويده للتراجم فقال في ترجمة نعيم بن حماد : « قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر في ترجمة نعيم وجودها كعادته » (٢) .

٤٦- السِّلَفِي المتوفى سنة (٥٧١) :

قال الذهبي : « الحافظ العلامة ، شيخ الإسلام ، أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد ، وسلفه لقب لجده أحمد ، ومعناه : الغليظ الشفة ، وكان متقناً متثبتاً ديناً خيراً حافظاً ناقداً مجموع الفضائل ، انتهى إليه علو الإسناد » (٣) .
وانتقده الحافظ الذهبي في موضع واحد : ففي ترجمة أبي القاسم علي بن بيان الرزاز البغدادى المتوفى سنة (٥١٠) : « قال السِّلَفِي : ولا يعرف في الإسلام محدث وازاء فسي قدّم السماع . كذا قال السِّلَفِي ، وذلك منتقض بالبغوى وبالوركي وغيرهما » (٤) .

٤٧- ابن الجوزى المتوفى سنة (٥٩٧) :

قال الذهبي : « الإمام العلامة الحافظ عالم العراق ، وواعظ الآفاق ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد البغدادى الحنبلي الواعظ المفسّر صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم » (٥) .
وانتقده الذهبي لعدم إصابته في الحكم على بعض الرواة ، وعدم تثبته في النقل .
في ترجمة طالوت بن عباد الصيرفي : « قال أبو حاتم : صدوق . فأما قول أبي الفرج ابن الجوزى : ضعفه علماء النقل فهفوة من كيمس أبي الفرج ، فإلى الساعة ما وجدت

(١) سير ١٠٠/١ .

(٢) سير ٦٠٥/١٠ .

(٣) تذكرة الحفاظ ١٢٩٨/٤ - ١٣٠٠ .

(٤) سير ١٥٨/١٩ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١٣٤٢/٤ .

أحداً ضَعَفَهُ ، وحسبك بقول المتعنت في النقد أبي حاتم فيه «(١)» .
وفي ترجمة أبي تَمِيلَةَ ، يحيى بن واضح المَرُوزِي : « ووهم أبو حاتم حيث حكى أن
البخاري تكلم في أبي تَمِيلَةَ ، ومثى على ذلك أبو الفرج بن الجوزي ، ولم أر ذكراً لأبي
تَمِيلَةَ في كتاب الضعفاء للبخاري لا في الكبير ولا الصغير ، ثم إن البخاري قد احتج
بأبي تَمِيلَةَ ، وقد كان محدث مرو مع الفضل بن موسى السَّينَانِي «(٢)» .
وانتقده الحافظ الذهبي في دعواه بأن الرواة عن سفیان الثوري أكثر من عشرين
ألفاً .

في ترجمة سفیان الثوري : « وأما الرواة عنه فخلق ، فذكر أبو الفرج بن الجوزي
أنهم أكثر من عشرين ألفاً ، وهذا مدفوع ممنوع ، فإن بلغوا ألفاً ، فبالجهد ، وما
علمت أحداً من الحفاظ روى عنه عدد أكثر من مالك ، وبلغوا بالمجاهيل وبالكذابين
ألفاً وأربع مئة «(٣)» .

وانتقده لإيراده في محنة الإمام أحمد حكاية موضوعة :
قال الذهبي في ترجمة الإمام أحمد : « حكاية موضوعة لم يستحيي ابن الجوزي من
إيرادها .. » «(٤)» .

٤٨- عبد الغني المقدسي المتوفى سنة (٦٠٠) :

قال الذهبي : « عبد الغني بن عبد الواحد بن علي ، الحافظ ، الإمام ، محدث
الإسلام ، تقي الدين أبو محمد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي ،
صاحب التمانيف ، كتب ما لا يوصف كثرة » «(٥)» .

(٢) سير ٢١١/٩ .

(٤) سير ٣٢١/١١ .

(١) سير ٢٦/١١ .

(٣) سير ٢٣٤/٢ .

(٥) تذكرة الحفاظ ١٣٧٢/٤ - ١٣٧٤ .

وانتقده الذهبي في موضع واحد ، ففي ترجمة يونس بن محمد المؤدب المتوفى سنة (٢٠٧) : " وقد وهم صاحب الكمال ، وزعم أنه روى عن عبد الوهاب بن بخت ، وعبيد الله ابن عمر ، وهذا مستحيل " (١).

٤٩- أبو الحسن ابن القطان المتوفى سنة (٦٢٨) :

قال الذهبي : " الحافظ العلامة الناقد ، قاضي الجماعة ، أبو الحسن علي بن محمد ابن عبد الملك بن يحيى الفاسي ، الشهير بابن القطان .. قلت : طالعت كتابه المسمى بالوهم والايهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث أنه أخذ يلبس هشام بن عروة ونحوه " (٢).

وانتقده الذهبي لتعنته في جرح الثقات .

في ترجمة هشام بن عروة : " قلت : الرجل محتج به مطلقاً ، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح ، اختلطا وتغيّرا ، فإنَّ الحافظ يتغيّر حفظه إذا كبر ، وتنقص حدة ذهنه ، فليس هو في شيخوخته ، كهو في شبابه ، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان ، وما هذا التغيّر بظارٍ أصلاً ، وإنما الذي يضر الاختلاط ، وهشام فلم يختلط قط ، هذا أمر مقطوع به ، وحديثه محتج به في الموطأ والصاح والسنن . فقول ابن القطان : إنه اختلط قول مردود . فهذا شعبة وهو في الذروة ، له أوهام ، وكذلك معمر والأوزاعي ومالك ، رحمة الله عليهم " (٣). وفي ترجمة الإمام الثقة العابد قبيصة بن عقبة الكوفي : " ومن تعنت القاضي أبي الحسن بن القطان المغربي ، الحافظ عبد الحق ، قوله : يروي في " الأحكام " لقبیصة ولا يعرض له ، وهو عندهم كثير الخطأ .

قلت : قد قفز قبيصة القنطرة ، واحتجوا به ، فأرني الحديث المنكر الذي يُنقم به

على قبيصة " (٤)

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٧ .

(٤) سير ١٠/١٣٤ - ١٣٥ .

(١) سير ٩/٤٧٤ .

(٣) سير ٦/٣٦ .

٥٠- ابن النجار المتوفى سنة (٦٤٣) :

قال الذهبي : " الحافظ الإمام البار ، مؤرخ العصر ، مفيد العراق ، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن بن النجار ، البغدادى صاحب التمانيف ، جمع فأوعى ، وكتب العالي والنازل ، وخرج لغير واحد ، وكان من أعيان الحفاظ الثقات مع الدين والصيانة والنص والفهم وسعة الرواية " (١).

وانتقده الذهبي في بعض المواطن لعدم تحريره الترجمة ، ولأوهامه في سماع بعض الرواة ومبالغته في بعض الأقوال .

في ترجمة ابن كلاب ، عبد الله بن سعيد بن كلاب رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه : " وذكر له ابن النجار ترجمة فلم يحررها ، وذكر أنه كان أيام الجنيد ، وسمع شيئاً من عبارات الصوفية ، وتعجب منه وهابه " (٢).

وفي ترجمة الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي ، الحكيم الترمذي : " وذكره ابن النجار فوهم في قوله : روى عنه علي بن محمد بن ينال العكبرى ، فإن ابن ينال إنما سمع من محمد الترمذي شيخ حدثهم في سنة ثمان عشرة وثلاث مئة " (٣).

وفي ترجمة إمام العربية أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨) : " ووهم ابن النجار في قوله : أنه سمع من العبرد ، فما أتركه " (٤).

وفي ترجمة الإمام المقرئ أبي منصور ، محمد بن أحمد الخياط المتوفى سنة (٤٩٩) : " نقل ابن النجار في " تاريخه " أن أبا منصور الخياط بلغ عدد من أقرأهم من العميان سبعين ألفاً ، ثم قال : هكذا رأيت بخط أبي نصر اليوناني الحافظ .

قلت : هذا مستحيل ، والظاهر أنه أراد أن يكتب نفماً ، فسبقه القلم ، فخط ألفاً ، ومن لقن القرآن لسبعين ضريباً ، فقد عمل خيراً كثيراً " (٥).

(٢) سير ١٧٥/١١

(٤) سير ٤٠١/١٥

٥٥٨/١

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٢٨/٤

(٣) سير ٤٤١/١٣

(٥) سير ٢٣٣/١٩ وانظر معرفة القراء الكبار ٥٥٨/١

٥١- سبط ابن الجوزي المتوفى سنة (٦٥٤) :

قال الذهبي : " الشيخ العالم المتفتن الواعظ ، البليغ المؤرخ ، الأخباري ، واعظ الشام ، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزغلي التركي البغدادى الحنفى سبط الإمام أبي الفرج ابن الجوزى " (١).

انتقده الذهبي انتقادات شديدة ، ومن أمثلة ذلك :

في ترجمة الحافظ عبد الغنى المقدسي : " قلت : قد بلوت على أبي المظفر المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه ، والله الموعود ، وكان يترقب ، رأيت له مصنفاً في ذلك فيه دواء " (٢).
وفي ترجمة الخليفة الناصر لدين الله : " وفي سنة (٦١٤) : كان الغرق . قال سبط الجوزى - بقلة ورع - : فانهمت بغداد بأسرها .. " (٣).

وفي ترجمة الملك المظفر صاحب إربل : " وقال سبط الجوزى : كان مظفر الدين ينفق في السنة على المولد ثلاث مئة ألف دينار .. وعد من هذا الخسف أشياء .. قلت : ما اعتقد وقوع هذا فعشر ذلك كثير جداً " (٤).

٥٢- ابن مسدي المتوفى سنة (٦٦٣) :

قال الذهبي : " الحافظ العلامة الرجال ، أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف ابن مسدي الأزدي الأندلسي الغرناطي ، أحد من عني بهذا الشأن ، وله تصانيف كثيرة و توسع في العلم وتفنن .. " (٥).

وانتقده الذهبي في موطن واحد ، ففي ترجمة ابن ناصر السلمي : " ومما أخطأ فيه ابن مسدي الأزدي المجاور ، أنه قرأ في " الجعديات " أو كلها على ابن المقيبر أنبأنا ابن ناصر ، أنبأنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ..

(٢) سير ٤٦٤/٢١

(٤) سير ٣٣٧/٢٢

(١) سير ٢٩٧/٣٣

(٣) سير ٢٣٠/٢٢ - ٢٣١

(٥) تذكرة الحفاظ ١٤٤٨/٤

ولا ريب أن المليحي سمع الكتاب ، والنسخة عندى مكتوبة عن المليحي ، لكنه مات قبل أن يولد ابن ناصر بأربع سنين ^(١) . أى سنة (٤٦٣) .

٥٣- أبو شامة المقدسي المتوفى سنة (٦٦٥) :

قال الذهبي : " الإمام الحافظ العلامة المجتهد ، ذو الفنون ، شهاب الدين ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي المقرئ ، النحوى ، وتصانيفه كثيرة مفيدة ، ثقة في النقل " ^(٢) .

وانتقده الذهبي في موضعين :

في ترجمة الخليفة الناصر لدين الله : " وفي سنة (٦١٤) : كان الفرق ، قال سبط الجوزى - بقله ورع - : فانهدمت بغداد بأسرها . . قلت : العجب من أبي شامة ينقل أيضاً ولا يبالي بما يقول " ^(٣) .

وفي ترجمة الشيخ علي الحريري كبير الفقهاء البطلّة المتوفى سنة (٦٤٥) : " ومثمن انتصر له وخضع لكشفه الإمام أبو شامة ، فقال : كان عنده من القيام بواجب الشريعة ما لم يعرفه أحد من المعتزعين ظاهراً وباطناً ، وأكثر الناس يغفلون فيه ، كان مكاشفاً لما في الصدور ، بحيث أطلع الله على سرائر أوليائه . . قلت : ما هذا . اتق الله ، فالكهنة وابن مائد مكاشفون لما في الضمائر " ^(٤) .

٥٤- ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨) :

قال الذهبي : " أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية ، شيخنا الإمام تقي الدين ، أبو العباس الحرّاني ، فريد العصر علماً ومعرفه وذكاءً وحفظاً وكرماً وزهداً وفرط شجاعة وكثرة تأليف ، والله يملحه ويسدده ، فلسنا

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٦٠ - ١٤٦١ .

(٤) سير ٢٢٧/٣٣ .

(١) سير ٢٦٧/٢٠ .

(٣) سير ٢٢/٢٣٠ - ٢٣١ .

بحمد الله ممن تغلو فيه ولا نجفو عنه " (١).

وانتقده الذهبي لوهمه في راوٍ قواه وهو ضعيف .

في ترجمة صالح بن حيّان القرشي الكوفي : " يشتهر بصالح بن حي ، وليس هو به ، بل هذا يروى عن ابن بريدة ، وأبي وائل ، ونافع ، وسويد بن غفلة ، وعدة . وهو واه . . . وقد كان شيخنا أبو العباس ، اعتمد في كتاب "لصارم المسلول" على حديث لصالح بن حيّان هذا ، وقوّاه ، وتمّ عليه الوهم في ذلك "

ثم ساق الحديث وقال : " وساقه شيخنا من طريق أبي القاسم البغوي ، عن يحيى الحماني ، عن علي بن مسهر ، وهذا حديث منكر ، ولم يأت به سوى صالح بن حيّان القرشي هذا الضعيف " (٢).

٥٥- الميزي المتوفى سنة (٧٤٢) :

قال الذهبي : " يوسف ابن الشيخ المقرئ العالم زكي الدين عبد الرحمن بن يوسف العلامة الحافظ البارع أستاذ الجماعة جمال الدين أبو الحجاج محدث الإسلام ، الكلبي القضاعي المزيّ الدمشقي الشافعي " (٣).

وقد انتقده الذهبي لبعض أوهامه في الرواة بعدم تحقق سماعهم .

في ترجمة مكحول الشامي : " حدث عنه . . ذكرهم صاحب التهذيب شيخنا ، وذكر فيهم : الهيثم بن حميد فوهم ، إنما روى عن أصحاب مكحول ، وكان يفتي بقوله ويدريه " (٤).

وفي ترجمة يحيى بن حكيم المقوم : " حدث عن . . وفي " تهذيب " شيخنا أنه روى عن النعمان بن عبد السلام الأصبهاني ، ولم يدرك ذاك " (٥).

(١) معجم الشيوخ ٥٦/١ .

(٢) سير ٣٣٣/٧ و ٣٧٤ وانظر "لصارم المسلول على شاتم الرسول" ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) المعجم الكبير ٣٨٩/٢ .

(٤) سير ١٥٧/٥ .

(٥) سير ٢٩٩/١٢ .

وكذلك انتقده بجمعه بين التراجم المتفرقة :

في ترجمة الليث بن عاصم " الإمام القدوة العابد ، أبو زرارة القتباني المصري ، أما الليث بن عاصم بن العلاء الخولاني الحنابلة - بضم وخفة - فشيخ آخر ، وقد خلط الترجمتين صاحب تهذيب الكمال " (١) .

وفي ترجمة العلاء بن زياد العدوي البصري : " وكان ربانياً تقياً قانتاً لله ، بكاء من خشية الله . فأما العلاء بن زياد فشيخ آخر ، بصرى ، يروى عن الحسين ، روى عنه حماد بن زيد ، روى له النسائي . وقد جعل شيخنا أبو الحجاج الحافظ الترجمتين واحدة ولا يستقيم ذلك " (٢) .

وفي ترجمة علي بن معبد بن نوح : " الإمام الحافظ ، أبو الحسن البغدادي ثم المصري الصغير . قال شيخنا المعزى : قيل أن النسائي روى عنه ، ولم أقف على ذلك . قلت : قد روى النسائي في "مسند مالك" عن زكريا (بن يحيى خياط السنة) عنه " (٣) .

٥٦- الحافظ الذهبي المتوفى سنة (٢٤٨) :

انتقد الحافظ الذهبي نفسه في كتابه في بعض المواطن ، واستدرك بعض الأوهام في الوفيات والطبقات والتراجم ، وهو دليل على إنصافه ودقته وتحريه وورعه رحمه الله تعالى .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة سلمان الفارسي : " قال العباس بن يزيد البحراني : يقول أهل العلم : عاش سلمان ثلاث مئة وخمسين سنة ، فأما مثتان وخمسون ، فلا يشكون فيه . . . وقد فتئت ، فما ظفرت بسنة في شيء سوى قول البحراني ، وذلك منقطع لإسناده . ومجموع أمره وأحواله ، وغزوه ، وهمته ، وتصرفه ، وسقه للجريد ، وأشياء مما تقدم ينبئ بأنه ليس بمعمر ولا هرم فقد فارق وطنه وهو حدث ، ولعله قدم الحجاز ولـه

(١) سير ١٨٩/١٠ .

(٢) سير ٢٠٢/٤ - ٢٠٦ .

(٣) سير ٦٣٤/١٠ . والصواب أنه روى عنه كما صرح بذلك في السنن الكبرى ، كتاب عشرة النساء ، حديث رقم (٩١) .

أربعون سنة ، وأقل ، فلم ينسب أن سمع بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم ثم هاجر ،
 فلعلّه عاش بضعا وسبعين سنة ، وما أراه بلغ المئة . فمن كان عنده علم فليفدنا .
 وقد نقل طول عمره أبو الفرج بن الجوزي وغيره ، وما علمت في ذلك شيئا يركن إليه .
 ثم ساق حديثا من علل ابن أبي حاتم^(١) وفيه قول سعد له لما عاده : فما يبكيك بعد
 ثمانين ... قال عقبه : " وهذا يوضح لك أنه من أبناء الثمانين .
 وقد ذكرت في تاريخي الكبير أنه عاش مئتين وخمسين سنة ، وأنا الساعة لا أرتضي
 ذلك ولا أصححه " (٢) .

وقال الذهبي في ترجمة الإمام الزاهد أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله ، أبي
 العباس ابن العريف الصنهاجي الأندلسي المتوفى سنة (٥٢٦) : " قلت في تاريخي : إن مولد
 ابن العريف في سنة ثمان وخمسين وأربع مئة ، ولا يصح " (٣) .
 ثم نقل عن ابن مسدي : " مولد ابن العريف في جمادى الاولى سنة إحدى وثمانين وأربع
 مئة .

قلت : هذا القول أشبه بالصحة ممّا تقدم ، فإن شيوخه عامتهم كانوا بعد الخمس
 مئة . فلقبهم وعمره عشرون سنة " (٤) .

كما استدرك على نفسه في كتابه ذكر بعض التراجم في غير طبقتها :
 قال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن المعتشر الهمداني الكوفي : " وهو قديم الوفاة
 وكان ينبغي أن يذكر في الطبقة الماضية رحمه الله " (٥) .
 وقال في ترجمة الإمام المحدث محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب المتوفى سنة (٢٤٤) :
 قلت : قدّمته سهواً فينبغي أن يحوّل إلى عند أبي مصعب " (٦) .

(١) العلل ١٣٩/٢ - ١٤٠ .
 (٢) سير ٥٥٥/١ - ٥٥٦ .
 (٣) سير ١١٢/٢٠ .
 (٤) سير ١١٣/٢٠ - ١١٤ .
 (٥) سير ٥٦/٧ ذكره في الطبقة السادسة وحقه كما قال المؤلفان يذكر في الخامسة .
 (٦) سير ١٠٤/١١ وأبو مصعب هو : أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث المولود سنة (١٥٠) والمتوفى سنة (٢٤١) .

كما استدرك على نفسه ذكره في بعض التراجم ما لاصلة له بالترجمة :
 في ترجمة سعد بن أبي وقاص ، أو رد قصة دعاء سعيد بن زيد على أروى بنت أبي يس
 لما ادّعت أنه ظلمها حقها . ثم قال في آخرها : " هذا يؤخر إلى ترجمة سعيد بن زيد " (١).
 وفي ترجمة الإمام الحجة ميمون بن مهران : ذكر حديث يزيد بن الأصم في لقاءه بعائشة
 ووعظها له .. ثم قال : " جرى القلم بكتابة هذا هنا " (٢).

x x x x

(١) سير ١٠٦/١ .

(٢) سير ٧٨/٥ .

الباب الثالث

دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في مسائل من علوم الحديث

الفصل الأول

دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية
لكتب السنة

المبحث الأول

مسند الإمام أحمد بن حنبل

قال الذهبي في ترجمة الامام أحمد بن حنبل : قال حنبل بن اسحاق ^(١) : جَمَعْنَا أحمد بن حنبل ، أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا " المسند " مسمعه غيرنا . وقال : هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارجعوا اليه ، فإن وجدتموه ، وإلا فليس بحجة . قلت : في الصحيحين أحاديث قليلة ليست في " المسند " . لكن قد يقال : لا تَرُدُّ على قوله ، فإن المسلمين ما اختلفوا فيها ، ثم ما يلزم من هذا القول : أن ما وجد فيه أن يكون حجة ، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ، ولا يجب الاحتجاج بها ، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قُطِرَتْ في بحر ^(٢) .

وقال في تاريخ الاسلام : " هذا القول منه على غالب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ، ماهي في المسند ، وقدر الله تعالى أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند ، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة ، فتجد في الكتاب أشياء مكررة ^(٣) وسأفرد الحديث عن مسند أحمد ، والكلام عن درجة أحاديثه وهل فيه حديث موضوع ؟

يعتد مسند الإمام أحمد من أجمع كتب الحديث وأعظم دواوين السنة ، واشتمل على قرابة أربعين ألف حديث ، منها عشرة آلاف حديث مكررة ، انتقاها من سبع مئة وخمسين ألف حديث .

قال الحافظ ابن عساكر المتوفى سنة (٥٧١) : " وهو - أي مسند الإمام أحمد - كتاب نفيس يرغب في سماعه وتحصيله ويُرْجَلُ إليه ، وإن كان مصنفه الإمام المقدم في معرفة هذا الشأن والمعترف بفضل عند الفرق في سائر الأزمان ، والكتاب كبير القدر والحجم ، مشهور عند أرباب العلم ، يبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفاً سوى المعاد وغير ما ألحق به ابنه

(١) حنبل بن اسحاق بن حنبل الشيباني ، ابن عم الامام أحمد وتلميذه مات سنة (٢٧٣) هـ

التذكرة ٢ / ٦٠٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٢٩ .

(٣) مقدمة شرح المسند للعلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ١ / ٣١ .

عبد الله من عالي الاسناد ، وكان مقصوده رحمه الله في جمعه إياه أن يرجع إليه في الاعتبار من بلفه أو رآه . (١)

قال الحافظ أبو موسى المديني ت (٥٨١) : " وهذا الكتاب أصل كبير ، ورجع وشيق لأصحاب الحديث ، انتقي من حديث كثير وسموعات وافرة ، فجعله إماماً ومعتدلاً ، وعند التنازع ملجأً ومستنداً " . (٢)

وقد قال رحمه الله لابنه عبد الله راوى " المسند " عنه : " احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً " . (٣)

وقال الحافظ ابن كثير : " إنه لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقه " . (٤)

وقال أيضاً : " يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يساوى كثيراً من أحاديث مسلم ، بل والبخارى أيضاً ، وليست عندهما ، ولا عند أحدهما ، بل ولم يخرج أحدهما من أصحاب الكتب الأربعة " . (٥)

وقال الحافظ المقرئ محمد بن محمد بن الجزري ت (٨٣٣) في " المصعد الأحمد " :

" أما قوله - أي الإمام أحمد - فما اختلف فيه من الحديث رُجع إليه ، والا فليس بحجة . يريد أصول الحديث ، وهو صحيح ، فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند " . (٦)

(١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند لابن عساكر ص ٣٠ .

(٢) خصائص المسند ص ٢١ .

(٣) مناقب أحمد لابن الجوزي ص ٢٤٨ ، والمصعد الأحمد لابن الجزري كما في أول المسند ص ٣٠ / ١ .

(٤) اختصار علوم الحديث ص ٣٣ . (٥) المصدر السابق ص ٢٧ .

(٦) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد ص ٣١ وقال ابن قيم الجوزية في كتابه الفروسية " ص ٦٩ معلقاً على قول الإمام " فإن وجدتموه فيه والا فليس بحجة " : لا تدل على أن كل ما رواه في المسند فهو صحيح عنده ، فالفرق بين أن يكون كل حديث لا يوجد له أصل في المسند فليس بحجة ، وبين أن يقول : كل حديث فيه فهو حجة ، وكلامه يدل على الأول لا على الثاني ، وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد ، وقال : في الصحيحين أحاديث ليست في المسند ، وأجيب عن هذا : بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول ونظائر وشواهد ، وأما أن يكون متن صحيح لا مطمئن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة " ١٠ هـ .

وقال ابن الجزرى أيضا فى " الهداية " فى ذكر ما يجب على المحدث العناية بقراءته وتحصيله
ثم المسانيد وخير مسند عند أولي الحفظ كتاب " أحمد " .

قال السخاوى فى الفاية : " أى بعد انتهاء الكتب الستة ، يأخذ فى سماع المسانيد
وهي التى جمع فيها حديث كل صحابى على حدة من غير التزام كونها على الحروف كمسند
أحمد ، ومسند عبد ، ومسند الطيالسى ، وأبى يعلى ونحوها . وخيرها عند الحفاظ وهم العارفون
مسند أحمد لكبره ، وكثرة ما اجتمع فيه من الأحاديث ، وكونه على المعتمد ليس فيه شئ
موضوع " . (١)

درجة أحاديث المسند :

اتفق العلماء على أن المسند أصح وأعلى رتبة من غيره من كتب المسانيد وأقلها حد يشأ
ضعيفاً ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فمنهم من قال بصحة أحاديث المسند جميعاً ، ومنهم من
قال بوجود الصحيح والحسن والضعيف ، ومنهم من قال بوجود الموضوع فيه .
ومن ذهب إلى القول بصحة أحاديث المسند جميعاً الإمام أبو موسى المدينى حبيث
قال فى " خصائص المسند " : " أراد أن لا يكون فى المسند إلا الثقات ، ويروى فى غير المسند
عن ليس بذاك " . (٢)

وقد ردد هذا القول كثير من الائمة ، فقد قال الإمام الحافظ ابن كثير : " وأما قول الحافظ
أبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى عن مسند الإمام أحمد : أنه صحيح ، فقول ضعيف " . (٣)
وقال الحافظ العراقى ت (٨٠٨) : " والجواب أنا لانسلم أن أحمد اشترط الصحة فى
كتابه ، والذى رواه أبو موسى المدينى عنه : أنه سئل عن حديث فقال : " انظروا فإن كان فى
المسند ، والا فليس بحجة " وهذا ليس صريحاً فى أن جميع ما فيه حجة ، بل فيه أن ما ليس فى
كتابه ليس بحجة " . (٤)

(١) الفاية شرح الهداية للسخاوى ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) خصائص المسند ص ٢٧ .

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٣٢ .

(٤) التقييد والايضاح ص ٤٢ .

ونذهب أكثر العلماء المحققين إلى وجود الضعيف في المسند مع الصحيح والحسن .

قال الإمام ابن تيمية : " وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده ، بل

يروى ما رواه أهل العلم ، وشرطه في المسند أن لا يروى عن المعروفين بالكذب عنده ، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف " (١) .

ويقول أيضا : " وكل من عرف العلم يعلم أن ليس كل حديث رواه أحمد في " الفضائل " ونحوه

يقول : إنه صحيح ، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول : إنه صحيح ، بل أحاديث

" مسنده " هي التي رواها الناس عن هو معروف عند الناس بالنقل ، ولم يظهر كذبه ، وقد

يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل ، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة

يحتج بها ، وهي أجود من أحاديث أبي داود " (٢) .

وقال أيضا : " شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه ، وقد روى أبو داود في

سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند ، ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروى ممن

يعرف أنه يكذب ، ولكن يروى ممن يضعف لسوء حفظه ، فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به

ويعتبر به " (٣) .

ومن ذهب إلى وجود الأحاديث الضعيفة في الحافظ ابن كثير حيث قال : " فيه أحاديث

ضعيفة " (٤) .

ومن بعده الحافظ العراقي يقول : " وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق " (٥) .

وقال الحافظ السخاوي : " والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة ، بعضها أشد في الضعف

من بعض " (٦) .

(١) منهاج السنة ٤ : ٢٧

(٢) المصدر السابق ٤ : ٦١ وانظر حاشية الأجوبة الفاضلة ص ٩٧ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ١٨ / ٧٢ .

(٤) اختصار علوم الحديث ص ٣٢ .

(٥) التقييد والايضاح ص ٤٢ .

(٦) فتح المغيث ١ : ٨٦ .

هل في المسند حديث موضوع ؟

وزهد بعض العلماء الى وجود بعض الأحاديث الموضوعة فيه وإن كانت قليلة .

قال الحافظ ابن كثير : " فإن فيه أحاديث ضعيفة ، بل وموضوعة ، كأحاديث فضل مروءة ،

وعسقلان ، والبرث^(١) الأحمر عند حمص ، وغير ذلك كما نبه عليه طائفة من الحفاظ^(٢) .

وقال الحافظ المراقي : " وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة

وقد جمعتها في جزء^(٣) .

قال الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح : أقول : ذكر الشيخ تقي الدين

ابن تيمية^(٤) أن أصل هذه القصة أن الحفاظين : أبا العلاء الهمداني ، وأبا الفرج ابن الجوزي

سُئلا : هل في المسند أحاديث موضوعة أم لا ؟ فأنكر ذلك أبو العلاء أشد الإنكار ، وأثبت ذلك

بحسب ما ظهر له^(٥) .

(١) حديث فضل مروءة ، رواه الإمام أحمد في مسند بريده ٣٥٧/٥ ودافع عنه الحافظ ابن حجر

في النكت ٤٧١/١ ، وفي القول المسدود ص ٣٨ ، وحديث فضل عسقلان ، رواه الإمام أحمد

في مسند أنس ٢٢٥/٣ ودافع عنه الحافظ في النكت ٤٧٢/١ ، وفي القول المسدود ص

٣٦ - ٣٧ وحديث البرث الأحمر ، رواه الإمام أحمد في مسنده^(١١٢) ، والحاكم ٨٩/٣ عن عمر

ابن الخطاب ، ونصه : " ليعثن الله تعالى مدينة بالشام يقال لها : " حمص " سبعين -

ألفاً يوم القيامة لا حساب عليهم ولا عذاب ، مبعثهم فيما بين الزيتون والحائط في البرث الأحمر

منها " قال المناوي في فيض القديرة ٣٤٩/٥ : والبرث الأرض السهلة وجمعه برك وبروت -

وبواريث . قال الذهبي : منكر جداً ، وعزاء الهيثمي للبرار ثم قال : فيه أبو بكر بن

عبد الله ابن أبي مريم وهو ضعيف " انتهى .

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) التقييد والإيضاح ٤٢ - ٤٣ .

(٤) انظر : التوسل والوسيلة ص ٨١ .

(٥) انظر كلام الإمام أبي الفرج ابن الجوزي في شأن أحاديث مسند الإمام أحمد في كتابه

المنافع العاطرة " صيد الخاطر " ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

قلت - القائل ابن حجر - : ثم انتدب أبو موسى المديني فانتصر لشيخه أبي العملاء

الهمداني ، وصنّف الجزء الذي أشار اليه شيخنا .

وأما الجزء المذكور فهو مشتمل على تسعة أحاديث ، وهي الستة التي ساقها الشيخ
من المسند ^(١) ، والسديتان المساقان من زيادات عبد الله ، والتاسع حديث ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما مثل حديث أنس رضي الله عنه فيمن عمّر أربعين سنة . ^(٢)

وقد ردّ الحافظ ابن حجر دعوى وجود الأحاديث الموضوعة في مسند الإمام أحمد ،
في كتابه : " النكت على مقدمة ابن الصلاح " ، و " القول المسدّد في الذبّ عن مسند الإمام
أحمد "

قال في النكت : " والحكم على الأحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل ، ثم
إنها كلها في الفضائل ، أو الترغيب والترهيب ، ومن عادة المحدثين التساهل في مثل
ذلك ، وفي الجملة : لا يتأتى الحكم على جميعها بالوضع " ^(٣) .

ثم ساق الأحاديث التسعة حديثاً جديداً ، وتكلم عنها ، وساق لها المتابعات والشواهد ^(٥) .
وساق الحافظ ابن حجر هذه الأحاديث التي نسبها الحافظ العراقي الى الوضع في
كتابه " القول المسدّد " وقال : وقد قرأت في ذلك جزءاً أجمعه شيخنا العلامة حافظ عصره
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي تفمده الله بالرحمة والرضوان ، كتبه عنه ، ثم

(١) انظر هذه الأحاديث الستة في المسند ، حديث ابن عمر في احتكار الطعام ٣٢/٢ ،
وحديث عمر : " ليكون في هذه الأمة رجل يقال له الوليد ٢٠٢/١ برقم (١٠٩) بتحقيق
أحمد شاكر ، والثالث : حديث أنس : " ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف
الله عنه أنواعاً من البلاء " . ٣١٨/٣ ، والرابع : حديث ابن عمر في سدّ الأبواب الا
باب علي ٢٦/٢ ، والخامس : حديث بريدة بن الحصيب في فضل مرو ٣٥٧/٥ ،
والسادس : حديث أنس في فضل عسقلان ٢٢٥/٣ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٥١/١ .

(٣) وقال أيضاً في معرض دفاعه عن حديث بريدة بن الحصيب في فضل مرو : ولا يتبيّن فيه
صحة الحكم بالوضع ، ثم إنه ليس من أحاديث الأحكام فيطلب المبالغة في التنقيب عنه .

النكت ٤٧١/١

(٤) النكت ٤٥٢/١

(٥) انظر النكت ٤٥٢/١ - ٤٧٣ ، والقول المسدّد .

قرأته عليه ، وهو مشتمل على تسعة أحاديث هي في التحقيق سبعة ، وفاته شيء آخر على شرطه كنت علّفته على ذلك الجزء فرأيت الآن جمعه " (١) .

ثم أورد الحافظ الأحاديث التي حكم المراقي عليها بالوضع ، وهي تسعة ، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً ما أورد ابن الجوزي في الموضوعات ، وأجاب عنها حديثاً حديثاً ، ثم قال في آخر كتابه : " والذي أقوله : انه لا يتأتى الحكم على شيء منها بالوضع لما بينت من الأجوبة عقب كل حديث ، والله الهادي إلى الصواب " (٢) .

وهذا الحكم الذي انتهى إليه الحافظ ابن حجر تابعه عليه تلميذه الحافظ السخاوي فقال في الغاية : " وخيرها - أي المسانيد - عند الحفاظ ، وهم العارفون ، مسند أحمد لكبره وكثرة ما اجتمع فيه ، وكونه على المعتمد ليس فيه شيء موضوع " (٣) .

وقد ذيل كتاب " القول المسدد " الحافظ السيوطي في رسالة أسماها : " الذيل الممهد على القول المسدد " أورد فيها أربعة عشر حديثاً ما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع أيضاً ، من غير الأحاديث التي ذكرها المراقي وابن حجر .

قال السيوطي : " وقد فاته - أي ابن حجر - أحاديث أخر أوردها ابن الجوزي وهي فيه - أي المسند - وجمعتها في جزء سميته : " الذيل الممهد " مع الذب عنها وعدّها أربعة عشر حديثاً " (٤) .

فصار مجموع ما حكم عليه ابن الجوزي من أحاديث المسند بالوضع ستة وثلاثين حديثاً ، سبعة منها ذكرها المراقي ، وخمسة عشر ذكرها ابن حجر ، وأربعة عشر ذكرها السيوطي . ثم قام العلامة المحدث محمد صيغة الله المدراسي الهندي رحمه الله ، باستدراك على كتاب ابن حجر ، ذكر فيه (٢٢) حديثاً في المسند ممّا حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من غير ما ذكره المراقي وابن حجر ، وأسماه " ذيل القول المسدد " (٥) وذكر في كتابه عدم وقوفه

(١) انظر القول المسدد ص ١ - ٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٢ .

(٣) الغاية للسخاوي ص ٥٥ - ٥٦ .

(٤) التدريب ١/ ١٧٢ .

(٥) طبع مع القول المسدد في الهند .

على " الذيل المعتمد " للسيوطي .

ومجموع ما ذكرناه من تتبع العراقي وابن حجر والمدراسي من الأحاديث التي حكم ابن الجوزي عليها بالوضع من مسند الإمام ، يصبح مجموعها (٤٤) حديثاً .

وقد قال الحافظ السيوطي في كتابه " النكت البديعات على الموضوعات " ^(١) أن فـى موضوعات ابن الجوزي ثمانية وثلاثين حديثاً من مسند الإمام أحمد . وما ذكره المدراسي في

ذيله زاد على العدد الذي ذكره السيوطي بتسعة أحاديث .

وخلاصة الكلام في هذه المسألة ما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة " تعجيل المنفعة "

حيث قال : " والحق أن أحاديثه غالبها جيد ، والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات ، وفيه القليل من الضعاف والفرائب والأفراد ، خرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، ويقس منها بعده بقية .

وما يدل على ذلك ما أخرجه الإمام أحمد من طريق محمد بن جعفر ، قال حدثنا شعبة عن أبي التياح قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يهلك من أمتي هذا الحي من قريش ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم . قال عبد الله : قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله : " اسمعوا وأطيعوا واصبروا " .

ثم ذكر الحافظ ابن حجر ما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من مسند أحمد ، وتعبه في

كل ما أورده ثم قال : " فظهر من ذلك أن غالبها جيد ، وأنه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها ، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلا الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك . ^(٢)

(١) كما نقله المدراسي في مقدمة كتابه " ذيل القول المسدد " ص ٦٦ .

(٢) انظر : تعجيل المنفعة ص ٦ ، والحديث المذكور في المسند ٢ / ٣٠١ ، وانظر " خصائص المسند " ص ٢٤ وقال العلامة الشيخ محمد أبوزهرة رحمه الله تعالى في كتابه : أحمد بن حنبل ص ١٨٨ : وهذا الكلام يدل على أمرين : أحدهما : أن أحمد كان يديم التنقيح في المسند ، فكان يحذف ما يبدو له تعارضه مع المشهور من الصحاح حتى في مرضه الأخير ، الذي مات فيه ، جثانيهما : أنه كان جريماً على نقد المتن كما هو خريف على نقد المسند .

ومن هذا الفرد النادر ما رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس أنه قال : بينما عائشة في بيتها إذ سمعت صوتاً في المدينة يقول : ما هذا ؟ قالوا : غير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل من كل شيء . قال : فكانت سبعمائة بعير ، قال : فارتجت المدينة من الصوت . فقالت عائشة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قد رأيت عبد الرحمن ابن عوف يدخل الجنة حبواً " فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف ، فقال : إن استطعت لأدخلنّها قائماً ، فجعلها بأقاربها وأحمالها في سبيل الله عزوجل . (١)

فهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٢) ونقل فيه عن الإمام أحمد أنه قال فيه : " هذا الحديث كذب منكر "

قال الحافظ في القول المسدود : " والذي أراه عدم التوسع في الكلام عليه ، فإنه يكفينا شهادة الإمام أحمد بأنه كذب ، وأولى محاطة أن نقول : هو من الأحاديث التي أمر الإمام أحمد أن يضرب عليها ، فإما أن يكون الضرب ترك سهواً ، وإما أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله ، كتب الحديث وأخلّ بالضرب " . (٣)

وقال الحافظ في النكت : " حديث عائشة في قصة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه والجواب عنه ممكن ، لكن كحانا الموءنة شهادة أحمد بكونه كذب ، فقد أبان علته ، فلا حرج عليه فسي إيراده مع بيان علته ولعله ما أمر بالضرب عليه ، لأن هذه عاداته في الأحاديث التي تكون شديدة النكارة يأمر بالضرب عليها من المسند وغيره ، أو يكون ما غفل عنه وذهل لأن الإنسان

(١) أخرجه أحمد ١١٥/٦ ، وابن سعد ٩٣/٣ ، وأبو نعيم في الحلية ٩٨/١ ، والذهبي في السير ٧٦/١ - ٧٨ وساقه أيضاً من طريق أبي أمامة ، وقال : إسناده واه ، وأما الذي قبله فتفرّد به عمارة ، وفيه لين . وكل حال فلو تأخر عبد الرحمن عن رفاقه للحساب ، ودخل الجنة على سبيل الاستعارة وضرب المثل ، فإن منزلته في الجنة ليست بدون منزلة علي والزبير رضي الله عن الكل . والحديث ذكره ابن القيم في المنار المنيف وحكم ببطلانه وقال ص ١٣٥ : قال شيخنا - أي ابن تيمية - : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وتوسع في الكلام على هذا

الحديث الحافظ في القول المسدود ص ٢٥ - ٢٨ .

(٢) الموضوعات ٢ : ١٣ .

(٣) القول المسدود ص : ٣٣ .

محل السهو والنسيان ، والكمال لله تعالى " (١)

ثم قال الحافظ بعد دفاعه عن الأحاديث المنسوبة للوضع : " وإذا انتهى القول إلى

هذا المقام ينبغي أن ينشد هذا الإمام :

شَخَسَ الْأَنَامَ إِلَى كَمَالِكَ فَاشْتَعَبَ مِنْ شَرِّ أَعْيُنِهِمْ بِمِيبٍ وَاحِدٍ .

ثم قال : " وتحرّر من مجموع ما ذكر أن السند مشتمل على أنواع الحديث ، لكنه مع مزيد

انتقاء وتحريّر بالنسبة إلى غيره من الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها ، والله أعلم " (٢)

ترتيب مسند الإمام أحمد أمنية للحافظ الذهبي :

أَلَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَسْنَدَهُ عَلَى طَرِيقَةِ " تَصْنِيفِ الْمَسَانِيدِ " وَهِيَ أَنَّ يُوَثَّقُ بِمُرَوِّياتِ كُلِّ

صَاحِبٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّةٍ ، غَيْرَ مَنْظُورٍ فِيهَا إِلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمُرَوِّياتُ مِنْ عَقَائِدٍ

وَأَحْكَامٍ وَأَدَابٍ .

وكان الإمام أحمد يكتب مسنده في أوراق متفرقة ، ولم تتجه همته إلى ترتيبه وتنظيمه

وتبويبه ، ولما أحس بدنو أجله جمع أبناءه وخاصته ، وقرأ عليهم السند كاملاً ، وأوصى به

ابنه عبد الله قائلاً : احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون إماماً .

قال الإمام شمس الدين الجَزَوِي في كتابه " المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد " :

إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ شَرَعَ فِي جَمْعِ الْمَسْنَدِ ، فَكَتَبَهُ فِي أَورَاقٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، وَفَرَّقَهُ فِي أَجْزَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَلَى

نَحْوِ مَا تَكُونُ الْمَسْجُودَةُ ، ثُمَّ جَاءَ حُلُولُ الْمُنِيَةِ قَبْلَ حَصُولِ الْأُمْنِيَةِ ، فَبَادَرَ بِإِسْمَاعِهِ لِأَوْلَادِهِ ،

وَأَهْلَ بَيْتِهِ ، وَمَاتَ قَبْلَ تَنْقِيحِهِ ، وَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَهُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَقَّ بِهِ مَا يَشَاكُلُهُ ،

وَضَمَّ إِلَيْهِ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ مَا يَشَابُهُهُ وَيَمِثَلُهُ " (٣)

قال الحافظ ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل

في المسند : " ومع جلاله قدّر هذا الكتاب ، وحسن موقعه عند ذوي الألباب ، فالوقوف على

المقصود منه متعسر ، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذر ، لأنه غير مرتّب على أبواب

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٧٢/١ .

(٢) المصدر السابق ٤٧٣/١ .

(٣) انظر مقدمة المسند للعلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ص ٣٠ .

السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن ، وإنما هو مجموع من مسانيد الرواة من الرجال والنساء ، لا يسلم من طلب منه حديثاً من نوع من اللال والعفاء ، إن خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين ، ولم يحصل التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين ، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النساء ، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان ، وكثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد ، حتى ربما أعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرار لغير فائدة في اعادته ، بل مجرد تكرار . ولست أظن ذلك . إن شاء الله . وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله ، فإن محله في هذا العلم أوفى ، ومثل هذا على مثله لا يخفى ، وقد نراه توفي قبل تهذيبه ، ونزل به أجله قبل تلقيفه وترتيبه . وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه ، خوفاً من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه . (١)

(وبعد موت الإمام أحمد قام ابنه عبد الله بترتيب المسند وتنظيمه . . . والمسند الذي بين أيدينا اليوم هو من رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه ، وهو الذي رتب به هذا الوضع ، فجعل مسند كل صاحب على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث فحديث في الصلاة ، بجانب حديث في الجهاد ، وجانبه حديث في البيوع . . . وهكذا . . .)

ولذا فمن الصعب أن تحصل على حديث معين في المسند إلا إذا كنت عارفاً بالصحابي الذي رواه ، فإذا عرفت فعلبك أن تفتش عن موقعه في المسند ، إن ليس مرتباً أيسر الصحابة على حروف المعجم ، فإذا عثرت عليه وكان من أصحاب السانيد الطويلة كآبي هريرة أو ابن عمر أو ابن عباس أو عائشة أو جابر ، فعلبك أن تقرأ مسند الصحابي كله ، حتى تعثر على الحديث الذي تريد . (٢)

(وهذه الطريقة في التأليف كانت مألوفة لأهل الحديث في القرن الثالث على عهد الإمام أحمد وأضرابه ، في عهد كانت السنة تحفظ فيه في الصدور إسناداً ومتناً كما يحفظ القرآن

(١) ترتيب أسماء الصحابة ، لابن عساكر ص ٣٣ .

(٢) من مقدمة محقق "مسند الشاميين" من مسند الإمام أحمد ١/ ٢٤٠ .

الكريم . فلما ذهبت ملكة الحفظ في الصدور ، على توالي الأيام والعصور ، وصار المعول عليه هو التدوين في الكتب ، أصبح الرجوع إلى معرفة أماكن الحديث من المسانيد في غاية الصعوبة . لذلك كان الانتفاع بالمسانيد الكبيرة في عصرنا شاقاً وعراً على أهل العلم وخاصة مسند الإمام أحمد بن حنبل ، فإنه كالبحر الذي لا ساحل له ، لطوله وكثرة أحاديثه ^(١) ولإمام الحافظ الذهبي كلمة نيرة ، وأمنية غالية بشأن ترتيب مسند الإمام أحمد وخدمته فإنه قال في أثناء ترجمته لعبد الله بن الإمام أحمد راوية المسند عن أبيه : " وله زيادات كثيرة في مسند والده واضحة عن عوالي شيوخه ، ولم يحرق ترتيب المسند " ولا سهله ، فهو محتاج إلى عمل وترتيب "

(١) بحث موجز عن مسند الإمام أحمد بن حنبل " لشيخنا العلامة الدكتور محمد عبد الوهاب بحوري رحمه الله تعالى ، من مجلة كلية أصول الدين العدد الرابع ص ١٦٤ - ١٦٥ - ومع ما ذكرنا من صعوبة الوقوف على حديث من " المسند " والحاجة الماسة إلى ترتيبه فإن ذلك لا يعني الغرض من كتب المسانيد وطريقتها ، إذ أن كتب المسانيد تختص بمزايا وفوائد هامة ليست في غيرها من المصنفات الحديثية فمن ذلك : أن كتب المسانيد أسهمت بقسط كبير في حفظ الحديث النبوي لما اشتملت عليه من ثروة ضخمة من الأحاديث المرفوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما تفيد في التعرف على مارواه كل صاحب من الروايات على سبيل التقريب ، وقد قام الإمام بقي بن مخلد القرطبي المتوفى سنة (٢٧٦) بجمع مسنداً ستقصى فيه ما روى عن كل صاحب ، ورتب مسند كل صاحب على أبواب الفقه ، عول عليه المحدثون في معرفة عدد مرويات الصحابة .

ومن مزايا المسانيد : تسهيل الوصول إلى الحديث بواسطة معرفة راويه الصحابي ، وهو نوع من الفهرسة لا يجوز الغرض من أهميته ، كما أن المسانيد تساعد على تحقيق نصوص الأحاديث ، لتقدمها الزمني في التأليف ، كما أن نظام كتب المسانيد يتيح فرصة سهلة ونادرة للباحثين لدراسة حياة الصحابي واتجاهاته العلمية وإزالة الإشكالات والشبهات وانظر توضيحاً مهماً لفائدة المسانيد عامة ، وللفادة الأخيرة بشكل خاص بحث المسانيد ومكانتها في علم الحديث النبوي " للدكتور نور الدين العتر ٤٩ - ٦٩ من مجلة بحوث كلية اللغة العربية ، السنة الثانية - العدد الثاني سنة (١٤٠٥) .

ثم ذكر من رواه عن عبد الله ، وعن أبي بكر القطيعي ، ثم قال :

" فأما الحافظ أبو موسى : فروى منه الكثير في تأليفه ، ولم يقدم على ترتيبه وتحريره .

وأما ابن عساكر : فألف كتاباً في أسماء الصحابة الذين فيه على المعجم ، ونبه على ترتيب

الكتاب (١) .

وأما ابن الجوزي : فطالع الكتاب مرات عدة ، وملاً تأليفه منه ، ثم صنف " جامع البصائر " ،

وأودع فيه أكثر متون المسند " ، ورتب وهذب ، ولكن ما استوعب .

فلعل الله يقضي لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه ، ويحذف ما كثر فيه ، ويصلح

ما تصحف ، ويوضح حال كثير من رجاله ، وينبه على مرسله ، ويوهن ما ينبغي من مناكسيره ،

ويرتب الصحابة على المعجم ، وكذلك أصحابهم على المعجم ، ويرمز على رؤوس الحديث

بأسماء الكتب الستة ، وإن رتبته على الأبواب فحسن جميل ، ولولا أنني قد عجزت عن ذلك

لضعف البصر ، وعدم النية ، وقرب الرحيل ، لعملت في ذلك " (٢)

ويقول في " تاريخ الاسلام " : " ولو أنه - أي عبد الله بن الإمام أحمد - حرر ترتيب المسند ،

وقربه وهذبه ، لأتى بأسنى المقاصد ، ولعل الله تبارك وتعالى أن يقضي لهذا الديوان

السامي من يخدمه ، ويؤوب عليه ، ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ، فإنه محتو على

أكثر الحديث النبوي ، وقل أن يثبت حديثاً إلا وهو فيه " . (٣)

وقد استجاب الله دعائه ، وحقق بفضله رجاءه ، فقضى لهذا المسند من بذلوا جهوداً

عظيمة في تقريره وتهذيبه وترتيبه من عصر الذهبى إلى يومنا هذا ، ومع ذلك فما زال المسند

(١) وطبع ترتيبه من قريب بتحقيق الدكتور عامر صبري في دار البشائر الاسلامية سنة ١٤٠٩ هـ

وقال ابن عساكر فيه ص ٣٣ : فرأيت أن أقرب ما يطلب منه على طالبه ، وأترك ذكر

المعاد فيه تخفيفاً على كاتبه ، وأرتب أسماء الرواة فيه على ترتيب الحروف ليقف الطالب

لشيء منه عليه أسرع الوقوف ، وأقتفي فيه ما ذكره كما جاء به في الرواية ، وأذكر

المكنى بكنيته ، وإن كان اسمه معروفاً عند أرباب الدراية ، وأرتب ذكر روايات

من لم يسم منهم على ترتيب أسماء الرواة عنهم " . هـ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٣) نقلاً عن مقدمة المسند للعلامة أحمد محمد شاكر .

بحاجة إلى جهود كثيرة ليتم الانتفاع به ، على الوجه الذى رسمه الذهبى وبينه .

ومن هذه الجهود الطيبة التى بذلت فى خدمة " المسند " ومحاولة تيسيره وتقريبه ، ما قام به الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب المتوفى سنة (٧٨٨) الذى رتب المسند على معجم الصحابة ، ورتب الرواة كذلك ، كترتيب كتب الأطراف (١) .

ثم أخذ الإمام الحافظ ابن كثير هذا الكتاب المرتب من مؤلفه ، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند الجزار ، ومسند أبي يعلى ، وأكملته إلا بعض مسند أبي هريرة فإنه عوجل بكف بصره (٢) .

ومن تلك الجهود ، ما قام به الحافظ علي بن الحسين بن عروة المعروف بـ " ابن زكنون " المتوفى سنة (٨٣٧) حيث رتب أحاديث المسند على أبواب البخارى ، وسماه : " الكواكب الدراري فى ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخارى " (٣) .

كما قام بعض العلماء بشرح غريبه ، فمن شرحه الإمام السيوطى فى كتاب سماه " عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد " .

والشيخ أبو الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٩) ، وألف فى تراجم رجاله الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن حمزة الحسينى الدمشقى المتوفى سنة (٧٦٥) ، وسعى كتابه :

" الإكمال عنى فى مسند أحمد من الرجال ممن ليس فى تهذيب الكمال " . ثم استدرج الهيثمى عليه فى مؤلف رجالاً لم يذكرهم ، كما أفاده ابن حجر فى " تعجيل المنفعة " ، ثم تتبّع

(١) قال ابن ناصر الدين فى الرد الوافر ص ٩١ : " الشيخ الإمام . . . عمدة الحفاظ ، شيخ المحدثين أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسى ثم الصالحى الحنبلى الشهير بالصامت . ولد سنة اثنتي عشرة وسبع مئة ، وتوفى سنة ثمان وثمانين بصالحية دمشق . رتب مسند الإمام أحمد على الأبواب ، فأتقن وأجاد ، وصنف كتاب " التذكرة فى الضعفاء " فأفاد " .

(٢) واسم كتابه : " جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن " منه نسخة فى دار الكتب

المصرية رقم (١٨٤) حديث .

(٣) انظر : فهرس الفهارس للكتانى .

(٤) تعجيل المنفعة ص ٣ .

الحافظ ابن حجر العسقلاني الحسيني في تراجمه ، وضم إليه رجال الأئمة الفقهاء المتبوعين في مؤلف سماه : " تمجيل المنفعة برجال الأربعة " .

وَأَلَّفَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ ، محمد بن محمد كتاباً في رجال أحمد ، وسماه " المقصد الأحمد في رجال أحمد " .

أما في عصرنا الحاضر فقد خَدَمَ المسند عالمان فاضلان من علماء مصر هما : الأستاذان الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا ، والأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله تعالى . قال شيخنا عبد الوهاب البحيري رحمه الله تعالى في كلامه عن كتاب " الفتح الرباني " وشرحه " بلوغ الأمانى " : وقد حَقَّقَ الله تعالى أمنية الحافظ الذهبي وغيره من المحدثين في عصرنا ، على يد المحدث الفقيه ، الأمين الثبوت ، الأستاذ الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا ، الشهير بالساعاتي ، من علماء مصر الأجلاء ، فادَّخَرَهُ هذه المنقبة ، فشرح صدره ، وقَوَّى عِزَّهُ ، حتى رَتَّبَ هذا الديوان السامي ، وهو مسند الإمام أحمد ، على الكتب والأبواب والفصول ، وعَنَوْنَهَا بعناوين علمية مناسبة للأحاديث التي ذُكِرَتْ فيها ، وقد أمضَى من عمره المبارك اثني عشر عاماً في هذا العمل الجليل ، فبدأ العمل فيه سنة (١٣٤٠ هـ) وهى نهاية الحلقة الرابعة من عمره ، وأَتَمَّهُ في نهاية عام (١٣٥١ هـ) وهى نهاية الحلقة الخامسة من عمره ، وسَمَّى هذا الترتيب : " الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني " وبلغت أجزاءه أربعة وعشرين جزءاً ، ثم علق عليه بتعليق سماه : " بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الرباني " . فذكر فيه مسند كل حديث ، وغريبه ، وتخريجه ، كما ذكر في أَكْثَرِ الأبواب الأحاديث التي لم يروها الإمام أحمد تحت عنوان : " زوائد الباب " . وما زال يواصل إخراج الأجزاء كذلك إلى نهاية الجزء الثالث عشر ، ثم جَدَّتْ ظروف قاسية أحاطت بالشيخ فاضطرته أن يكتفي من الشرح بذكر السند ، وشرح الفريب ، وبيان التخريج ، وسَمَّى هذه التعليقات الموجزة : " مختصر بلوغ الأمانى " ، وما زال يوالي إخراج الأجزاء عاماً بعد عام إلى نهاية الجزء الثالث عشر حتى وصل إلى منتصف الجزء الثاني والعشرين ، ثم أدركته منيته في عام (١٣٧٨) بعد حياة حافلة بالتقوى والعمل الصالح وخدمة السنة النبوية .

ويتبين ما ذكرنا أن تأليف الشرح إلى زمن الوفاة استغرق ستة وعشرين عاماً أو يزيد من

عام (١٣٥٢) الى عام (١٣٧٨) ، وفي من الفتح الرباني بدون شرح بقية الجزء الثاني والعشرين وقد أتمته - والحمد لله - على طريقة المؤلف ونهجه . (١)

ثم تكلم شيخنا رحمه الله تعالى عن طريقة صاحب " الفتح الرباني " في ترتيب أحاديث المسند ، فقال : " رتّب صاحب " الفتح الرباني " مسند أحمد على سبعة أقسام ، ويشتمل كل قسم من هذه الأقسام السبعة على جملة كتب ، ويندرج تحت كل كتاب جملة أبواب ، وأكثر الأبواب يندرج تحت كل واحد منها جملة فصول .

وهذه الأقسام السبعة الرئيسية : القسم الأول : قسم التوحيد وأصول الدين .
والقسم الثاني : قسم الفقه ، وهو أربعة أنواع : في العبادات ، والمعاملات ، والأقضية والأحكام ، والأحوال الشخصية .

والقسم الثالث : قسم تفسير القرآن .

والقسم الرابع : قسم الترغيب ، والقسم الخامس : قسم الترهيب ، والقسم السادس : قسم

التاريخ ، وتتضمن من أول الخليقة والسيرة النبوية ومناقب الصحابة .

والقسم السابع والأخير من الكتاب : في أحوال الآخرة ، وما يتقدم ذلك من الفتن . (٢)

وأما الشيخ أحمد محمد شاكر المتوفى سنة (١٣٧٧) رحمه الله تعالى ، فقد عني بتحقيق

أحاديث المسند وتخريجها وبيان درجتها وترقيمها حيث جعل للأحاديث أرقاماً متسلسلة

(١) بحث موجز عن مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بقلم الدكتور محمد عبد الوهاب بحسيري

ص ١٦٥ - ١٦٧ نشر في مجلة كلية أصول الدين ، بجامعة الإمام - العدد الرابع .

(٢) المرجع السابق ١٦٧ - ١٦٨ وما ينتقد على الطبعة المنتشرة ، عدم العزو إلى رقم

الجزء والصفحة من المسند . وقد قال أستاذنا نور الدين العتر في بحثه عن " المسانيد "

حيث تكلم عن عمل الأستاذ البنا وقال ص ٧٢ : أوقفني فضيلة أستاذنا الشيخ محمد

عبد الوهاب البحيري على قطعة من " الفتح الرباني " مخطوطة ، وفيها رقم الجزء

والصحيفة من المسند بجانب كل حديث ، ولكن هذا غير موجود في المتن المطبوع

من ترتيب المسند ولا شرحه مع ضرورة المحافظة عليها .

وقد قام الشيخ أحمد البنا رحمه الله بترتيب مسند أبي داود الطيالسي على الأبواب بكتاب سماه " منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود " والكتاب مطبوع في مجلدين

كما قام بترتيب مسند الشافعي .

من أول الكتاب إلى حيث انتهى من العمل ، وقد حكم على كل حديث بما يستحقه من الصحة أو الضعف ، وتكلم على رجال المسند جرحاً وتعديلاً ، ووضع في نهاية كل جزء فهرس علمية ابتكرها ، ولقّب هذه الفهارس بـ "مقاليد الكنوز" رتب أحاديث المسند على حروف المعجم ، كما رتبها على الأبواب الفقهية . وأبقى ترتيب المسند كما هو ، وأخرج من المسند خمسة عشر جزءاً ، وعاجلته المنية - رحمه الله - قبل أن يُتمّ هذا العمل الجليل ، وقد بلغ في عمله ثلث المسند تقريباً .

وسع هذه الجهود التي بذلت فما زال هذا الديوان السامي بحاجة ماسة إلى همم عالية ، وإلى عناية بالغة ، وإلى جهود كبيرة تضاف إلى جهود السابقين ، وذلك بترتيب كل مسند من مسانيد الصحابة على الأبواب الفقهية ، وتحقيق نصوصه ودراسة رجال أسناده ومعرفة حال رواة ، ثم الحكم على طريق كل حديث ، والعناية بإيراد المتابعات والشواهد ، وضبط الألفاظ وشرح الفريب ، وذكر أهم المسائل والأحكام التي تستنبط من الحديث . وقد قامت بعض المحاولات الجيدة في هذا المجال في قسم الدراسات العليا بالأزهر وجامعة أم القرى بمكة المكرمة حيث أقدم بعض الطلبة على تخريج بعض مسانيد الصحابة وخرّجوا أحاديثه وبيّنوا درجتها . . . ولكن لا بد من توحيد خطة العمل ، والإشراف على هذه الأعمال من كبار المتخصصين في الحديث الشريف ، ليتمّ هذا العمل على أسس علمية منهجية سليمة ، ولتحقق تلك الأمنية الغالية للإمام المؤرخ الذهبي ، بل وللمسلمين فيجدون بين أيديهم أعظم موسوعة للسنة النبوية المطهرة ، لأنّ مسند أحمد يشتمل على أكثر الحديث النبوي ، وقلّ أن يثبت حديث إلا وهو فيه كما قال الحافظ الذهبي .

المبحث الثاني

سنن الإمام أبي داود السجستاني

~~~~~

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي داود : " سليمان بن الأشعث . . . الإمام ، شيخ السنة ، مقدّم الحفاظ ، أبو داود الأزدي السجستاني محدث البصرة . ولد بينة اثنتين ومئتين ورحل ، وجمع ، وصنف ، ورع في هذا الشأن .

وقال أبو بكر بن داسة : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مئة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعني كتاب " السنن " - جمعت فيه أربعة آلاف حديث وشاني مئة حديث ، ذكرت الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه ( ١ ) .

وقد بين الحافظ الذهبي منهج أبي داود في سننه وشرطه فيه فقال : " قال ابن داسة : سمعت أبا داود يقول : ذكرت في السنن " الصحيح وما يقاربه ، فإن كان فيه وهن شديد بيّنته . قلت : فقد وقى - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده ، وبيّن ما ضعفه شديد ، ووهنه غير محتفل ، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتفل ، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولّد الحادث ، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ، ويمشيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة ، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقى متجاوزاً بين الضعف والحسن .

١ - فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو من شطر

## الكتاب .

( ١ ) سير ٢٠٣/١٢ - ٢٠٤ ، ٢٠٩ - ٢١٠ . وقول أبي داود " ذكرت الصحيح

وما يشبهه ويقاربه " قال السخاوي في القاية ١٨٢ : " الظاهر أن الذي يشبهه الصحيح هو الحسن ، والذي يقاربه هو الذي فيه ضعف يسير " انتهى .

وقول أبي داود : جمعت فيه أربعة آلاف حديث وشاني مئة " أقول الذي بأيدينا من السنن برواية اللؤلؤي تشمل على ( ٥٢٧٤ ) كما في طبعة محيي الدين عبد

الحميد .

- ٢ - ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ، ورغب عنه الآخر .
- ٣ - ثم يليه ما رغب عنه ، وكان إسناده جيداً ، سالماً من علة وشذوذ .
- ٤ - ثم يليه ما كان إسناده صالحاً ، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين كئيين فصاعداً ،  
يعضد كل إسناده منهما الآخر .
- ٥ - ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه . فمثل هذا يمسيه أبو داود ، ويسكت عنه غالباً .
- ٦ - ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكاته ، والله أعلم<sup>(١)</sup>
- كلام الذهبي في كلامه عن سنن أبي داود في غاية الجودة والنفاذة ، وقد نقله العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليمني المتوفى سنة ( ٨٤٠ ) في كتابه "تنقيح الأنظار"<sup>(٢)</sup> بتامه وقال : " وقد جود الذهبي في شرط أبي داود في ترجمته من " النبلاء " .
- وسأتكلم عن شرط أبي داود في سننه وحكم ماسكت عنه في ضوء كلام الذهبي في سيره فأقول : لمعرفة شروط الأئمة فائدة كبيرة ، ولأهميتها وفائدتها اعتنى العلماء بالبحث عنها ، وأفردوا بعضهم بالتأليف ، كالحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ( ٥٠٧ ) في جزء سماه " شروط الأئمة الستة " ، ثم جاء بعده الحافظ البارع أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ، المتوفى سنة ( ٥٨٤ ) فألف كتابه المشهور : " شروط الأئمة الخمسة " .
- وقد تكلم أبو داود في رسالته المشهورة بما نستطيع أن نستأنس به للتعرف على شرطه . قال رحمه الله : " . . . وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء " ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر<sup>(٣)</sup> . . . .
- وقال أيضاً : " وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل ، وهو مرسل ومدلس ،

( ١ ) سير ٢١٣ / ١ - ٢١٥ .

( ٢ ) انظر : توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني ١ / ٢٠١ .

( ٣ ) رسالة أبي داود ص ٢٥ .

وهو إذا لم توجد الصحاح (١)

وقال أيضاً : " ما كان في كتابي " السنن " من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح (٢)

ومن خلال ما ذكره في رسالته يمكن أن نلمح بعض الشروط فيما يلي :

١ - أنه لم يلتزم بإخراج الصحيح في كتابه كما التزم الشيخان ، بل أخرج الصحيح وما يشبهه ويقاربه .

والمراد بما يشبه الصحيح هو الحسن ، والذي يقاربه هو الذي فيه ضعف يسير كما فسره السخاوي (٣)

٢ - أما الضعيف فينقسم عنده إلى قسمين :

أ - فيما كان ضعفه خفيفاً محتملاً فهذا يسكت عنه في الغالب (٤) .

ب - وما كان ضعفه شديداً بين حالة ويذكر ضعفه .

٣ - ولا يستدل بالضعيف المحتمل والمرسل والمدلس : إلا عند الضرورة وتعذر وجود الأحاديث الصحيحة في ذلك الباب .

٤ - أنه اجتنب رواية المتروكين ، وليس في كتابه عن رجل متروك الحديث شيء\* .

ولكن يشكل على هذا روايته عن بعض المتروكين كأشال : سليمان بن أرقم ، وعبد الله ابن إبراهيم الفغاري ، وأبي المهرم يزيد بن سفيان (٥)

والجواب عن هذا الاشكال ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي : " . . . وقد شاركه

( ١ ) المصدر السابق ص ٣٠ .

( ٢ ) المصدر السابق ص ٢٧ .

( ٣ ) أنظر : الفاية للسخاوي ص ٨٧ .

( ٤ ) سيأتي الحديث عن سكوت أبي داود على الحديث في سننه .

( ٥ ) أنظر روايته عنهم في سننه على ترتيب أسمائهم : ٣١٦/٣ ، ٣٦٢/٤ ، ٢٣٣/٢ . وهو لاء

المذكورون وإن كانوا متروكين عند الجمهور إلا أن أبا داود قد بين ضعف روايتهم ، ولم يخرج لكل منهم إلا حديثاً واحداً .

- أي الترمذى - أبو داود فى التخرىج عن كثير من هذه الطبقة <sup>(١)</sup> مع السكوت على حديثهم  
كإسحاق بن أبي فروة <sup>(٢)</sup> وغيره

وقد قال أبو داود فى رسالته : أنه ليس فى سننه عن رجل متروك الحديث . . .  
ثم قال ابن رجب : " ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له ، أو لمتروك -  
متفق على تركه ، فانه قد خرج لمن قيل فيه أنه متروك أو متهم <sup>(٣)</sup> " .

وكلا الأمرين محتمل ، وإن كان الثانى أظهر ، فإن المنذرى وابن الصلاح وغيرهما نقلوا  
عن الحافظ ابن منده أنه قال : إن شرط أبي داود والنسائى إخراج حديث أقوام لم يجمع  
على تركهم ، وحكوا عن أبي داود أنه قال : " ما ذكرت فى كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه <sup>(٤)</sup>  
وقد قام أحد الباحثين <sup>(٥)</sup> بدراسة رجال سنن أبي داود وأفراد المتروكين والحكم على  
مروياتهم وجعل بحثه عن المتروكين الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر فى " التقريب " وأضاف  
اليهم من قيل فيه منكر الحديث .

وكانت نتيجة الدراسة : أن أبا داود - رحمه الله - لم يكثر من الرواية عن المتروكين -  
فى سننه وبلغ عدد المتروكين من رجال السنن ( ١٦ ) ستة عشر راوياً ، إلا أن ثلاثة منهم  
ليست لهم رواية فى السنن ، وهم : يحيى بن العلاء البجلي ، ويحيى بن ميمون البصري  
( ١ ) أى الطبقة الرابعة ، وأبو داود لم يكثر من الإخراج لهذه الطبقة  
ولم يرو لهم فى الأصول ، ومنه عليها غالباً . وقد أشار إلى هذا الحازمى فى شروط -  
الأئمة ص ٧٢ بقوله : " وقد يخرج أبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة لأسباب -  
تقتضيه " انتهى .

( ٢ ) إسحاق بن أبي فروة ترك الجمهور روايته ، ولم يرو أبو داود له حديثاً مرفوعاً فى سننه  
وانما روى له أثراً واحداً مقروناً بغيره من الثقات وهو محمد بن المنكدر ، فى بيضاب  
ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ٢٨١ / ١ وله شاهد صحيح من حديث علي رضي الله  
عنه ، أخرجه مسلم فى صحيحه .

( ٣ ) شرح على الترمذى لابن رجب ٣٩٥ / ١ .

( ٤ ) انظر : مختصر السنن للمنذرى ٨ / ١ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٧ ، وتوجيه  
النظر ص ١٥٠ .

( ٥ ) هو الاستاذ محمد صبران أفندى فى رسالته : " المتروكون والمجهولون ومروياتهم  
فى سنن أبي داود .

ومحمد بن الحسن بن زبالة .

وبلغ عدد مروياتهم خمسة عشر حديثاً ، وهي على أقسام :

أ - ستة أحاديث ما بين صحيح وحسن ، وذلك لمجيئها من طرق أخرى صحيحة أو حسنة .

ب - خمسة أحاديث أسانيد ها ضعيفة ، ولكن أبا داود لم يسكت عليها ، وقد بيّن ضعفها ، فوقى بشرطه .

ج - وأربعة أحاديث ضعيفة جداً سكّت عليها . ( ١ )

( ١ ) الحديث الأول في كتاب الجنائز ، باب القيام للجنائز ( ٣١٢٦ ) حدثنا

هشام بن بهرام المدائني ، أخبرنا حاتم بن إسماعيل ، ثنا أبو الأسباط الحارثي عن عبد الله بن سليمان بن جنادة بن أبي أمية ، عن أبيه عن جده عن عبادة بن الصامت قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنائز حتى توضع في اللحد ، فمر به حبر من اليهود . فقال : هكذا نفعل ، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقال : اجلسوا خالفوهم " سند هذا الحديث ضعيف جداً فيسـهـ أبو الأسباط بشر بن رافع ، وعبد الله بن جنادة ، ضعيفان ، وسليمان بن جنادة منكر الحديث . وقد سكّت عنه أبو داود كما في النسخة التي بين أيدينا . وانظر كلام المنذرى فيه ٣١٢ / ٤ ، وكلام الحافظ ابن حجر في الفتح ١٨١ / ٣ والتلخيص ١١٢ / ٣ .

الحديث الثاني : في كتاب الطب ، باب كيف الرقية ( ٣٨٩٢ ) : حدثنا يزيد

ابن خالد بن موهب الرملي ، ثنا الليث ، عن زيادة بن محمد ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن فضالة بن عبيد ، عن أبي الدرداء ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكاه أخٌ له فليقل : ربنا الله الذي في السماء ، تقدّس اسمك . . . . "

## دستة رواة

\* وبلغ عدد المجهولين ( ١٠٦ ) مئة راوٍ، وعدد مروياتهم ( ١٠٥ ) وهي على

أقسام :

٨٧ حديثاً لها طرق أخرى ما بين صحيح وحسن .

وحديث واحد مختلف فيه وهو حديث معاذ في الاجتهاد .

١٧ سبعة عشر حديثاً أسانيد ها ضعيفة أو واهية . . . . . وجد الباحث أن أربعة منها

قد بين أبو داود ضعفها أو نكارتها ، وسكت عن الباقي وهي ثلاثة عشر حديثاً فقط .

والنتيجة الأخيرة التي توصل لها بعد دراسته : إن مجموع الاحاديث المنتقدة من رواية

المتروكين والمجهولين : سبعة عشر حديثاً ، هي ضعيفة أو منكرة ووجود سبعة عشر حديثاً

ضعيفاً في جانب ما في سنن أبي داود التي تزيد على خمسة آلاف حديث لا تؤثر في قيمة

هذا الكتاب . ( ١ )

= فيه زياد بن محمد منكر الحديث ، وسكت عنه أبو داود في النسخة التي بين أيدينا

وتكلم عنه المنذرى في مختصر السنن ٣٦٦/٥ .

الحديث الثالث : في كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا أصبح ( ٥٠٧٦ ) : حدثنا أحمد

ابن سعيد الهمداني . . . . .

عن ابن عباس : " من قال حين يصبح : قَسْبَحَانَ اللَّهَ حين تمسون . . . " سكت عنه أبو داود .

وقال المنذرى في مختصر السنن ٣٣٥/٧ : وفي إسناد محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني

عن أبيه وكلاهما لا يحتج به .

الحديث الرابع : في كتاب الأدب ، باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق ( ٥٢٧٣ ) :

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس . . . عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن

يمشى - يعني الرجل - بين المرأتين " فيه داود بن أبي صالح منكر الحديث ، وسكت

عنه أبو داود في النسخة التي بين أيدينا . وتكلم فيه المنذرى ١١٨/٨ .

( ١ ) انظر : المتركون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود .

وقد أفضت في الحديث عن هذا الجانب من سنن أبي داود لأهميته ، ولقيام أحد الباحثين بدراسة إحصائية لهذا الجانب فأوردت خلاصتها ونتيجتها . وسأتكلم عن جانب آخر مهم وهو :

سكوت أبي داود على الحديث في سننه :

قال الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه : " وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح <sup>(١)</sup> " .

فما المراد بقوله : " وما لم أذكر فيه شيئاً ، فهو صالح " ؟

قال الحافظ ابن حجر : " حكى ابن كثير في مختصره <sup>(٢)</sup> أنه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود مانصه : " وما سكت عليه فهو حسن ، وبعضها أصح من بعض " فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع ، فيتعين المصير إليه ، ولكن نسخة روايتنا والنسخة المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا ، والله الموفق <sup>(٣)</sup> .

وقال الحافظ أيضاً بعد كلام طويل : " وهذا جملة إن حملنا قوله : " وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح " على أن مراده أنه صالح للحجة ، وهو الظاهر . وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك - وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ، فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها ، وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟

إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول - أي صالح للحجة - ولا حمل على الثاني - أي صالح للمتابعة - وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً <sup>(٤)</sup> .

فقول أبي داود " فهو صالح " يصح إطلاقه للاعتبار أو للحجة ، وتعيين أحدهما تابع

( ١ ) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧ .

( ٢ ) مختصر علوم الحديث لابن كثير ص ٤٤ .

( ٣ ) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٣٢/١ . وقال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على

" قواعد في علوم الحديث " ص ٨٣ : " الظاهر أن هذه الرواية شاذة ضعيفة ، والرواية الصحيحة " فهو صالح " كما جاءت في رسالته ونقلها عنه الجم الغفير من الحفاظ الجهابذة

كابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم ، ولم يذكروا سواها .

( ٤ ) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٤٤/١ .

للقريئة القائمة، كما هو شأن المشترك، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله (١).  
وقد بين الإمام الذهبي أن سكوت أبي داود عما سكت عنه من الأحاديث لا يعنى أنه  
ما يحتج به دائماً فقال فى القسم الخامس والسادس : " ثم يليه ماضع إسناد له لنقص  
حفظ راوية فمثل هذا يمشيه ، ويسكت عنه غالباً . ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راوييه  
فهذا لا يسكت عنه ، بل يوهنه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة ، والله أعلم (٢)  
وقال الذهبي أيضاً فى ترجمة الامام مسلم حيث قسم الرواة إلى ست طبقات فقال فى  
الطبقة الخامسة وأما أهل الطبقة الخامسة كمن أجمع على طرحه وتركه لعدم فهمه وضبطه  
أو لكونه متبهما ، فيندر أن يخرج لهم أحمد والنسائي . . . . . وقيل ما يورد منها أبو داود ، فإن  
أورد بينه فى غالب الأوقات (٣)  
أي أنه فى بعض الأوقات لا يبينه ، وقد يسكت عنه . كما قال الذهبي - بحسب شهرته  
ونكارتة .

وأفضل من حَقَّق مسألة سكوت أبي داود بعد الحافظ الذهبي هو شيخ الاسلام الحافظ  
ابن حجر العسقلاني حيث يقول بعد أن ردَّ على من زعم أن شرط أبي داود كشرط مسلم  
" ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحى ، بل  
هو على أقسام .

- ١ - منه ما هو فى الصحيحين .
  - ٢ - أو على شرط الصحة .
  - ٣ - ومنه : ما هو من قبيل الحسن لذاته .
  - ٤ - ومنه : ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد . وهذا ان القسان كثير فى كتابه جدا .
  - ٥ - ومنه : ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً .
- وكل هذه الاقسام عنده تصلح للاحتجاج بهما .

( ١ ) انظر : قواعد فى علوم الحديث ص ٨٣ .

( ٢ ) سير ٠٢١٥/١٣

( ٣ ) سير ٠٥٧٦/١٢



كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال (١) .

ثم يقول : " ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل : ابن كهيعة ، وصالح مولى التوأمة وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وموسى بن وردان ، ومسلمة بن الفضل ، ودلهم بن صالح وغيرهم فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم بد طريقة أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به ، أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر .

٦ - وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه ، وصدقة الدقيقى وعثمان بن واقد العمري ، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني ، وأبي جناب الكلبي وسليمان بن أرقم ، وإسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين .  
٧ - وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة (٢) وأحاديث المدلسين بالعمدة ، والأسانيد التي فيها من أبهت أسماؤهم .

فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود .  
أ - لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه  
ب - وتارة يكون لذهول منه .  
ج - وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي وانقضاء الأئمة على طرح روايته ، كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء ، وغيرهما .  
د - وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه ، وهو الأكثر . فإن في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر (٣)

(١) النكت ٤٣٥/١ - ٤٣٦ .

(٢) انظر أمثلة للأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام في النكت ٢٤٣/١ .

(٣) النكت ٤٣٨/١ - ٤٤٩ . وانظر أمثلة في اختلاف الرواة عنه في النكت ٤٤١/١ - ٤٤٢ .

ثم قال : " فالصواب : عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتجُّ بالأحاديث

الضعيفة ويقدمها على القياس ( ١ )

ثم نقل عن النووى تحقيقه فى هذه السألة فقال : " وقد نبه على ذلك الشيخ محبى الدين النووى - رحمه الله تعالى فقال : فى سنن أبى داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها ، فلا بد من تأويل كلامه . ثم قال : والحق أن ما وجدناه فى سننه مالم يبينه ، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف فى سنده ما يقتضى الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبى داود .

قلت : وهذا هو التحقيق ، لكنه خالف ذلك فى مواضع من شرح المذهب ( ٢ ) وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبى داود عليها فلا يغتر بذلك والله أعلم ( ٣ ) وقال الحافظ فى " التلخيص " عند تخريجه لحديث : " لا يتم بعد احتلام " رواه أبو داود - عن على . وقد أعلمه العقيلي وعبد الحق وابن القطان والمنذرى وغيرهم ، وحسنه النووى متمسكا بسكوت أبى داود عليه ( ٤ )

وقال الزيلعى فى " نصب الراية " : " قال النووى فى " الخلاصة " الحديث الذى لم يضعفه أبو داود هو حسن عنده ( ٥ )

وتبعه الزيلعى فى ذلك فقال : " ما سكت عنه أبو داود ، فهو صحيح عنده على عادته فى ذلك ( ٦ )

فإطلاق الصحة أو الحسن على ما سكت عليه أبو داود غير مُسلَّم ، وهو مخالف لما نصَّ عليه

( ١ ) النكت ٤٤٣/١ .

( ٢ ) انظر : كتاب الإمام النووى وأثره فى علوم الحديث للأستاذ أحمد عبدالعزيز قاسم ص ٤٥٣ طبعه دار البشائر الإسلامية عام ١٤١١ .

( ٣ ) النكت ٤٤١/١ - ٤٤٥ .

( ٤ ) التلخيص الحبير ١/٣٠١ والحديث فى سنن أبى داود كتاب الوصايا ( ٢٨٧٣ ) .

( ٥ ) نصب الراية ٢/٨٩ .

( ٦ ) المصدر السابق ١/١١٤ .

" وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح " وقد عدَّ ابنُ الجزريَّ ( الصالح ) من أنواع الحديث وجعله  
دون الحسن فقال في الهداية :

ودونه الصالح إذ قد سكتا عنه السجستانى وفات الصحابة

قال السخاوى : " أي ودون الحسن الحديث الصالح ، ولم أر من أفرد به بنوع خاص  
وانما وقع في كلام أبي داود السجستانى " ثم قال السخاوى : " فالاحتياط أن يقال ففى  
الأحاديث التى سكت عنها فلم يوجد له كلام عليها عند أحد من رواة كتابه ولا عُلِّلَ بأحد  
من روايتها في موضع آخر " صالح " ، وعليه مشى ابن المواق في " بغية النقاد " ( ١ )

وقال الحافظ العراقى في شرح الألفية : " والاكتياط أن يقال صالح كما عبر هو عن  
نفسه " ( ٢ )

\* \* \*

( ١ ) الفايضة شرح الهداية ص ١٨٧ . وابن المواق هو محمد بن يوسف الفرناطى المتوفى ٨٩٧

( ٢ ) شرح الألفية للمراقى ١/٩٨ .

## المبحث الثالث

### سنن الترمذی

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الترمذی : " قلت في " الجامع " علم نافع ، وقوائد غزيرة ، وروء المسائل ، وهو أحد أصول الاسلام لولا ما كثره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل "

وقال أيضاً : " قلت : جامعة قاض له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ، ونفسه في التضعيف رخو " ( ١ )

وانتقد الحافظ الذهبي الترمذی لتساهله من ناحية تصحيحه وتحسينه لأحاديث ضعيفة وعدّه من المتساهلين . ( ٢ ) وقد أورد أمثلة على تساهله في كتابه " سير أعلام النبلاء " و " ميزان الاعتدال "

قال الذهبي في ترجمة الإمام السيد الحسن بن علي بن أبي طالب : " وحسن الترمذی من حديث أسامة بن زيد قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وهو مشتمل على شيء ، قلت : ما هذا ؟ فكشف فإذا حسن وحسين على وركيه ، فقال : هذان ابناي وابنا بنتي اللهم إني أحبهما فأحبهما ، وأحب من يحبهما " تفرد به عبد الله بن أبي بكر بن زيد المهاجر المدني ، عن مسلم بن أبي سهل النبال ، عن الحسن بن أسامة ، عن أبيه . ولم يروه غير موسى ابن يعقوب الرّمعي عن عبد الله ، فهذا ما ينتقد تحسينه على الترمذی " ( ٣ )

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة يزيد بن أبي زياد الكوفي : " وقد حُرّج له الترمذی ، وحسن له مارواه من طريق هشيم ، أبناؤنا يزيد بن أبي زياد ؛ حدثنا عبد الرحمن بن أبي نعم ، عن أبي سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم ؟ قال : الحية والمقرب والغويسقة ويرمي الفراب ولا يقتله ، والكلب المعقور ، والحدأة ، والسبع المادي " وهذا خبر منكر " ( ٤ )

( ١ ) سير ٢٧٤/١٣ ، ٢٧٦ .

( ٢ ) كما ذكر ذلك في رسالتيه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتمديد " ، و " الموقظة "

( ٣ ) سير ٢٥١/٣ . والحديث أخرجه الترمذی برقم ( ٣٧٦٩ ) وانظر كلام الذهبي عن هذا - الحديث في تاريخ الاسلام ٢١٧/٢ أيضاً .

( ٤ ) سير ١٣٠/٦ ، والحديث أخرجه الترمذی برقم ( ٨٣٨ ) وحسنه ، وتعقبه الحافظ ابن حجر في " التلخيص " ٢٧٤/٢ : وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن حسننه الترمذی ، وفيه لفظة منكورة ، وهي قوله : " ويرمي الفراب ولا يقتله " .

وفي ترجمة الحجاج بن أرطاة : " قلت : قد يترخص الترمذى ، ويصح لابن أرطاة ، وليس بجيد " ( ١ )

وقال في " الميزان " في ترجمة كثير بن عبد الله الترمذى المدني بعد أن نقل أقوال جماعة من العلماء في توهينه : وأما الترمذى فروى من حديثه : " الصلح جائز بين المسلمين " وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى " ( ٢ )

وقال في ترجمة يحيى بن يمان المجللى : " يحيى بن يمان ، عن المنهال بن خليفة . والمنهال ، قال البخارى فيه : فيه نظر . عن حجاج بن أرطاة ، عن عطاء ، عن ابن عباس أن - النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً فأشرج له سراجاً ، حسنه الترمذى مع ضعف ثلاثة فيه فلا يُعْتَرُ بتحسين الترمذى ، فعند المحاققة غالبها ضعاف " ( ٣ )

وقال في ترجمة محمد بن الحسن الهمداني الكوفي بعد أن ذكر له حديثاً ، ونقل آراء - العلماء فيه ، فمنهم من تركه ، ومنهم من كذبه ، ومنهم من نفى الثقة عنه ، ومنهم من جعله كلاً شياً ، ومنهم من ضعفه ، ومنهم من نفى القوة عنه ، فقال : " حسنه الترمذى فلم يحسن " ( ٤ ) ولم يرتضِ العلماء هذا الطعن الشديد من الحافظ الذهبي رحمه الله ، وخاصة في قوله : " لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى "

قال الحافظ المراقى : " وما نقله - أي الذهبي - عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذى ليس بجيد ، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه " ( ٥ )

وقد ردَّ الأستاذ نور الدين عتر هذا الطعن في تصحيح الترمذى للأحاديث وتوسيع في ذلك في كتابه " الإمام الترمذى والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين " . ورد ذلك من وجهين

( ١ ) سير ٧٢/٧

( ٢ ) ميزان الاعتدال ٤٠٧/٣ ، والحديث رواه الترمذى في كتاب الأحكام ٦٣٤/٣ وقال : هذا حديث صحيح . وسيأتي الكلام مفصلاً عن هذا الحديث .

( ٣ ) ميزان الاعتدال ٤١٦/٤ والحديث رواه الترمذى ( ١٠٥٧ ) وقال : حديث حسن .

( ٤ ) ميزان الاعتدال ٥١٥/٣

( ٥ ) نقل هذا النص الأستاذ العتري في كتابه الإمام الترمذى ص ٢٦٨ وعزاه إلى شرح المراقى

على سنن الترمذى .

الأول : إجمالى ، والثانى : تفصيلي . وأنا أنقل كلامه باختصار لغائده وأهميته (١)

### السرّ الإجمالى :

١ - إنّ الترمذى تلميذ الإمام البخارى وخريجه فى الحديث ، وقد صرح فى آخر الجامع باعتماده على شيخه البخارى ومناظرته له (٢) وما ذكره فى الجامع من علل الأحاديث نتيجة مناظرته للبخارى والدارمي وأبي زرعه فكيف يصح القول بأنه لا يعتمد عليه ؟

٢ - ان ابن الصلاح جعل تصحيح الترمذى من مضار الصحة المعتمدة للصحيح الزائد على ما فى الصحيحين .

٣ - التطبيق العملى فى كتب أئمة الحديث يدل على اعتماد تصحيح الترمذى وتحسينه فالكتب الحديثية ملأى بالنقل عن الترمذى والاحتجاج بتصحيحه وتحسينه .

### السرّ التفضيلسي : ترجع سبب هذه الانتقادات التى وجهت إليه ، إلى ثلاثة أمور :

١ - اختلاف نسخ الجامع : فنسخ الجامع تختلف كثيراً فى قوله : " هذا حديث حسن " أو - حسن صحيح " ولذلك قال ابن الصلاح : " وتختلف النسخ من كتاب الترمذى فى قوله : هذا حديث حسن ، أو هذا حديث حسن صحيح ، ونحو ذلك ، فينبغي أن تصح أصلك بجماعة أصول ، وتعتمد ما اتفقت عليه " .

٢ - الففلة عن اصطلاح الترمذى : " فالترمذى يحسن الضعيف لوروده من غير وجه ، ويحكم على الحديث بالصحة إذا روى بأسانيد متعددة يتقوى بها .

فحديث " الصلح جائز بين المسلمين " على فرض أن تلك النسخة التى فيها الحديث صحيحه لا مخالف لها ، فقد روى الحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة ، أخرجه ابوداود والدارقطنى

( ١ ) انظر : الامام الترمذى للدكتور نور الدين عترس ٢٦٤ - ٢٩٦

( ٢ ) المواضع التى استفاد فيها الترمذى من شيخه البخارى هى مئة وأربعة عشر موضعاً ، انظر مواضعها فى كتاب " كشف النقاب عما يقوله الترمذى : وفى الباب " للدكتور محمد حبيب

والحاكم في المستدرک \* ( ١ )

قال العراقي في شرحه على جامع الترمذی : " فحديث كثير بن عبد الله في الصلح قد اعتضد بحديث ابن هريرة فلذلك صححه الترمذی "

٣ - اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث : استعرض الدكتور العتر موقف الترمذی في مواضع الاختلاف في الحكم على مراتب الرواة توثيقاً وتضعيفاً ومن اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا ؟ مثل : جابر بن يزيد الجعفي ، وكثير بن عبد الله المزني . ومن اختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أولاً ؟

ثم قال : " وما قدمناه من البحث في اختلاف العلماء في الرجال وعمل الترمذی في الجمع والتعديل تبين أن الترمذی : لم يكن غافلاً عن هذه الطعون التي قيلت في الرواة ، بل كان عالماً بها مُطلعاً ، وقد نبّه على ذلك في كتابه العلل ، وأن الإمام الترمذی حين قبل حديث من تكلم فيه بعض العلماء كان عمله مؤيداً بالحجة التي تدفع ذلك المطعن ، وموافقاً لعاداته

( ١ ) رواه ابن ماجه ( ٢٣٥٣ ) ، والدارقطني ٢٥/٣ ، والحاكم ١٠١/٤ ورواية الترمذی عن كثير بن عبد الله وأمثاله من الضعفاء يدل على أنه لم يرض كلام أهل العلم فيه وفي أمثاله . وكثير حسن حديثه البخاري ، ففي تهذيب التهذيب ٤٢٢/٨ " قال الترمذی : قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله في الساعة التي ترجى يوم الجمعة : كيف هو ؟ قال هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه . وقد روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري . وقال ابن رجب في شرح علل الترمذی ٣٩٧/١ : " وقد خرج - أي الترمذی - حديث كثير ابن عبد الله المزني ، ولم يجمع على ترك حديثه ، بل قد قواه قوم ، وقدّم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب "

فالاقتناع الموجّه للإمام الترمذی بتحسين أحاديث كثير بن عبد الله مردود بأن كثير بن عبد الله ليس مطروح الحديث عند الترمذی خلافاً لغيره من أهل العلم ، ثم إن أحاديث كثير مؤيدة بالمتابعات والشواهد ، وروايات الضعيف ترتفع إلى الحسن لغيره بالمتابعات والشواهد .

واصطلاحه في كتابه .

وأما اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث، فمذلك أن يختلف اجتهاد العلماء في الحديث هل استوفى شروط القبول أم لم يستوف . . فإن الترمذى يرى باجتهاده أَنَّ الحديث حسن أو صحيح ، ويخالفه غيره لعللة تظهر له في حين يراها الترمذى غير قاذحة ، فهل من المعقول أن يعترض به على الترمذى فإنه إمام مجتهد يختار ما يراه صواباً .

ثم ختم هذه الدراسة بقوله : " إِنَّ أسباب النقد لا تسوّغ لأحد أن يدّعي عدم الاعتماد على تصحيح الترمذى وتحسينه . وذلك يندفع كلام الذهبى ويرد طعنه ، ويسلم لنا ما قررنا من حجية أحكام الترمذى على الأحاديث والاعتماد على تصحيحه وتحسينه " ( ١ )

وقال الدكتور همام سعيد : " لاريب أَنَّ كتاب الترمذى متفَرِّقٌ في منهجه ، ستذرك على من سبقه . . ولكن بعض العلماء وجَّهوا نقداً شديداً لكتاب الترمذى ، خلاصته أنه متساهل في التصحيح والتحسين ، وقد حمل الإمام الذهبى على تساهل الترمذى ، من ذلك روايته حديث كبير بن عبد الله بن عمرو المزنى ، وقال : " فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى " هذا ما خلاص إليه الذهبى ، وهى خلاصة فيها تجنٍ كبير على الإمام الترمذى . . والقليل النادر الذى يُنقَد به الترمذى لا يحمل المنصف على ردِّ تصحيحه وإبطال أحكامه ، ولا بدَّ من النظرة الأشمل ، فهو مجتهد في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتضعيف ، وله باع في ذلك لا يقل عن باع الإمام البخارى " ( ٢ )

وقال الأستاذ قاسم سعد معتذراً عن الإمام الترمذى والذهبى : " وعذره - أي الترمذى - في ذلك - أي فيما نسب إليه من تساهل في تصحيحه وتحسينه للأحاديث الضعيفة - أنه قصد بالصحيح والحسن ، الصحيح والحسن لغيره ، وقد صرَّح في كتاب العلل الملحق بجامعه بأنه إذا وصف الحديث بأنه " حسن " فمراده : الحسن لغيره ، فقال : " وما ذكرنا في هذا الكتاب : حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسْنَ إسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يُشَّبه بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن " ( ٣ )

( ١ ) الإمام الترمذى ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

( ٢ ) الفكر المنهجي عند المحدثين ، للدكتور همام سعيد ص ١٦٣ - ١٦٤ .

( ٣ ) مباحث في علم الجرح والتعديل ص ١٢٢ .



واعتذر عن الذهبي بقوله : " والذهبي ينهى عن الاغترار بتحسينه ، والظن بأنه هو الحسن لذاته ، . . . والذهبي أعلم وأنبل من أن ينقل عن العلماء عدم اعتدادهم واعتدادهم على تصحيح الترمذى مطلقاً ، بل قصده التنبيه على أنه ليس بمرتبة الصحيح لذاته " ( ١ )

وقال الدكتور محمد حبيب الله مختار بعد نقله كلام الدكتور المعتر السابق في الدفاع عن تصحيح الترمذى وتحسينه : " وهذا غاية ما يقال في الجواب عن نقد الذهبي ، ولكن الحق يقال وهو أحق أن يُتبع أن جرح الذهبي مُفْضَلٌ ، وقد شَهِدَ كلامه بنقل الأقوال عن أئمة الرجال . نعم يمكن المناقشة معه بذكر اختلاف النسخ أو الغفلة عن المصطلح ، ولكن ذلك لا يطرُد ، فأعدل كلمة في هذا الموضوع ما قاله شيخنا - يوسف البنوري - رحمه الله : " إِنَّ الترمذى متساهل في حكم التصحيح والتحسين على أن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم ، وتحسينه يعدل تصحيح الحاكم " ( ٢ )

وقد قام الأستاذ موسى بوقص الأند ونيسى بدراسة نقدية إحصائية لكتاب الترمذى فى رسالته : " المتروكون ومروياتهم فى سنن الترمذى " واعتد الباحث على اصطلاح ابن حجر فى " التقريب " بالمراد بالمتروك : وهو من لم يؤثّق البتة وُضْعَفَ مع ذلك بقادح . وبلغ مجموع من أشار إليه الحافظ ستة وستين راوياً . وتبيّن له أن راويين ليست لهما رواية فى النسخ المطبوعة ، وهما : عبد العزيز بن أبان ، ونوح بن أبى مريم ، والباقون ثلاثة وستون راوياً . ( ٣ )

والمتروكون فى " جامع الترمذى " ينقسمون إلى قسمين :

١ - قسم تكلم فيهم الترمذى ونسب إليهم الضعف وهم ثلاثة وخمسون راوياً .

٢ - وقسم سكّتهم ولم يذكر فيهم جرحاً ولا توثيقاً وهم عشرة رواة .

أما القسم الأول فهم ثلاثة أنواع :

الأول : من اشتهروا بالكذب ووضع الحديث ، مثل : محمد بن زياد البشكري ، ( ٤ ) ومحمد

( ١ ) المصدر السابق ص ١٢٣ .

( ٢ ) كشف النقاب ١/ ١٤٤ .

( ٣ ) المتروكون ومروياتهم فى كتاب الجامع للترمذى ، رسالة ماجستير فى جامعة أم القرى عام

١٣٩٤ ص ٨ و ٣٦٠ .

( ٤ ) روى له حديثاً واحداً فى مناقب عثمان ٥/ ٥٨٨ ( ٣٧٠٩ ) ( وقال بهذا حد يث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه - محمد بن زياد ضعيف فى الحديث جداً .

ابن السائب الكلبى (١) ، ومحمد بن سعيد الصلوب (٢) . وقد أخرج الترمذى حديث هؤلاء مقروناً بغيره ، وغرضه من إخراج حديثهم :

أ - بيان ضعف الحديث ونكارتة بلفظه ، كما في حديث محمد بن زياد اليسكرى حيث قال : " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ومحمد بن زياد صاحب ميمون ضعيف في الحديث جداً " (٣) .

ب - بيان علة الحديث ولفت النظر إلى الإسناد الواهي لبعض الأحاديث الثابتة بأسانيد جيدة كقوله في حديث محمد بن السائب الكلبى : " هذا حديث غريب ، وليس إسناده بصحيح ، وأبو النضر الذى روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندى محمد بن السائب الكلبى ، يكنى أبا النضر ، وقد تركه أهل الحديث " (٤) . وقوله فى حديث محمد بن سعيد الشامي الصلوب : " هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه ، ولا يصح من قبل إسناده . . " (٥) .

الثانى : من اشتد ضعفهم إلا أنهم دون الطائفة الأولى كيزيد بن عياض . (٦)

الثالث : من احتل ضعفهم واعتضد حديثهم بالمتابعة والشواهد كإبراهيم بن يزيد

(٧)  
الخوزى .

(١) روى له حديثاً واحداً فى كتاب التفسير ٢٥٨/٥ فى تفسير قوله تعالى : " يا أيُّهَا

الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت " .

(٢) روى له حديثاً واحداً فى كتاب الدعوات ٥٥٢/٥ .

(٣) سنن الترمذى ٦٣٠/٥ .

(٤) المصدر السابق ٢٥٨/٥ .

(٥) المصدر السابق ٥٥٢/٥ .

(٦) روى عنه فى باب ماجاء فى التسمية عند الوضوء ٣٩/١ ، وباب ماجاء فى العامل على

الصدقة ٣٧/٣ .

(٧) روى عنه فى باب ماجاء فى إيجاب الحج بالنزاد والراحلة ٧٧/٣ ، وفى كتاب التفسير

٥٢٥/٥ .

هذا وقد حكم الامام الترمذى على بعض الأحاديث بالحسن باعتبار أن راويه من هذا الصنف ، فاعترض عليه بأن بعض الأئمة اتهمه بالكذب . كما فى روايته عن سيف بن محمد الثورى <sup>(١)</sup> ، وكثير بن عبد الله <sup>(٢)</sup> .

والظاهر أن الامام الترمذى لم يرضَ كلام أهل العلم فيهما وفى أمثالهما . والفرض من إخراج حديث هذه الطائفة والتي قبلها - من اشتد ضعفهم واعتضد حدِيثهم : أ - بيان علة الحديث وضعفه إلا أن بعض أهل العلم عمل بمدلوله كما فى حديث عبد الله ابن سعيد المقبرى <sup>(٣)</sup> .

ب - إعلال الرواية الضعيفة برواية أصح منها تخالفها ، كإعلال رواية كل من إبراهيم بن عثمان <sup>(٤)</sup> ، وعبد العزيز بن عمران <sup>(٥)</sup> ، وزيد بن المنذر <sup>(٦)</sup> ، وهى مرفوعة برواية أصح منها

( ١ ) روى عن سيف فى كتاب التفسير ، باب : ومن سورة الرعد ٢٩٤/٥ .  
( ٢ ) روى عن كثير فى كتاب الجمعة ٣٦١/٢ ، وفى باب ماجاء فى التكبير فى العيدين ٤١٦/٢ ، وحديث "الصلح جائز بين المسلمين" فى كتاب الاحكام ٦٣٤/٣ ، وفى كتاب الإيمان ١٨/٥ حديث "إن الدين ليأرز إلى الحجاز" . . . وفى كتاب العلم ٤٥/٥ حديث "من أحيا سنة من سنتي . . . فمجموع الأحاديث خمسة .  
( ٣ ) روى له فى كتاب الصلاة ، باب ماجاء فى كم تؤتى الجمعة ٣٧٦/٢ "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله" .

( ٤ ) روى عن إبراهيم بن عثمان حديثاً فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب ٣٤٥/٣ عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب . قال الترمذى بعد سياقه الحديث : حديث ابن عباس ليس إسناده بذلك القوى ، إبراهيم بن عثمان ، هو أبو شيبه الواسطي ، منكر الحديث ، والصحيح عن ابن عباس قوله : من السنة القراءة على الجنائز بفاتحة الكتاب .

( ٥ ) روى عن عبد العزيز بن عمران من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ فى ركعتي الطواف بسورتى الإخلاص : «قل يا أيها الكافرون» ، «قل هو الله أحد» فى باب ماجاء ما يقرأ فى ركعتي الطواف ٢٢١/٣ . ثم ساقه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً : أنه كان يستحب أن يقرأ فى ركعتي الطواف . . . قال الترمذى : وهذا أصح من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وعبد العزيز بن عمران ضعيف فى الحديث .  
( ٦ ) روى له حديثاً واحداً فى صفة القيامة من حديث أبي سعيد الحذرى . قال الترمذى عقيّة : هذا حديث غريب ، وقد روى هذا عن عطية العوفى عن أبي سعيد موقوفاً ، وهو أصح عندنا وأشبهه .

وهي موقوفة .

واعلال رواية كل من عامر بن صالح <sup>(١)</sup> ، ومحمد بن القاسم <sup>(٢)</sup> وهي مسندة ، برواية أصح

منها وهي مرسل .

ج - بيان حجية الحديث لاعتضاد راويه بالمتابعة والشواهد ، كحديث إبراهيم بن يزيد

الخوزي <sup>(٣)</sup> ، وحديث سيف بن محمد <sup>(٤)</sup> .

وأما القسم الثاني : وهو من سكت عنهم الترمذي ، فعشرة رواة وهم :

إسماعيل بن يحيى <sup>(٥)</sup> ، وداود بن الزريقان <sup>(٦)</sup> ، والربيع بن بدر <sup>(٧)</sup> ، وعبد الحكيم بن منصور <sup>(٨)</sup> ،  
وعبد الرحيم بن هارون <sup>(٩)</sup> ، وعمر بن اسماعيل <sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) روى له في كتاب الصلاة ، باب ما ذكر في تطيب المساجد ٤٨٩ / ٢ ثم ساقه من طريق  
عروة بن الزبير مرسلًا وقال : وهذا أصح من الحديث الأول .

( ٢ ) روى له في باب ما جاء فيمن أمَّ قومًا وهم له كارهون ١٩١ / ٢ من حديث أنس ، وصحَّح  
الترمذي أنه مرسل .

( ٣ ) روى لإبراهيم في كتاب الحج ، باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ١٧٧ / ٣  
وضَعَّف الحديث لضعف إبراهيم من قبل حفظه ، وحسنه لمجيئه من وجه آخر .

( ٤ ) حديث سيف بن محمد الكوفي ، رواه في كتاب التفسير ، باب من سورة الرعد ٢٩٤ / ٥ ،  
وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وقد رواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعشى نحو هذا .

( ٥ ) روى له في مناقب ابن مسعود ١٧٢ / ٥ وقال المصنف : هذا حديث حسن غريب من هذا  
الوجه من حديث ابن مسعود لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل ، ويحيى بن  
سلمة يضعف في الحديث .

( ٦ ) روى له في كتاب التفسير ، باب من سورة الأحزاب ٣٥٢ / ٥ وقال المصنف : هذا  
حديث غريب ، وروى له في الدعوات ٥١٣ / ٥ وقال المصنف : هذا حديث حسن غريب .

( ٧ ) روى له في كتاب اللباس ٢٤ / ٤ وقال : هذا حديث حسن غريب .

( ٨ ) روى له في كتاب الايمان ٢١ / ٥ وقال : حديث حسن صحيح .

( ٩ ) روى له في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الصدق والكذب ٣٤٨ / ٤ ، وقال :  
حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ، تفرد به عبد الرحيم بن هارون .

( ١٠ ) روى له في كتاب الزهد ، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

٥٨٢ / ٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب . وروى له في كتاب الدعوات ٤٨١ / ٥

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والعلاء بن مسleme (١) ومحرر بن هارون (٢) وعبد الله بن إبراهيم (٣) ويعقوب بن الوليد (٤).

وهو لا\* قد حكم الترمذى على حديثهم بالحسن ، سوى حديث عبد الله بن إبراهيم ، ويعقوب بن الوليد ، فإنه وصفهما بالغرابة فقط . وسوى حديث إسماعيل بن يحيى فإنه حكم عليه بالضعف من أجل رأيه آخر أضعف من إسماعيل .

وأحصى الباحث الأستاذ موسى بوقس عدد مرويات المتروكين فى د راسته فبلغ عدد مروياتهم فى سنن الترمذى ثلاثة وثمانين حديثاً وهى :

- ستة وثلاثون حديثاً من الواهيات ليست لها متابعة ولا شواهد تقويها وترفعها إلى درجة الحسن لغيره ، وقد حكم الإمام الترمذى عليها بالضعف ، سوى خمسة أحاديث حكم على ثلاثة بالحسن (٥) واستغرب حديثين (٦).

- حديثان (٧) أن لم يكونا موضوعين فهما قريبان منه .

(١) روى له فى كتاب البر والصلة ، باب ماجاء فى النفقة على البنات والأخوات ٩/٤ ٣١ وقال ، هذا حديث حسن .

(٢) روى له فى كتاب الزهد ، باب ماجاء فى المبادرة بالعمل ٥٥٢/٤ وقال : هذا حديث حسن غريب . .

(٣) روى له فى كتاب صفة القيامة ٦٥٦/٤ وقال : هذا حديث غريب .

(٤) روى له فى كتاب الأطعمة ٢٨٩/٤ وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

(٥) الأحاديث التى حكم عليها بالحسن : ١ - فى كتاب التفسير ، ومن سورة الرعد ٢٩٤/٥

قال : هذا حديث حسن غريب . ٢ - فى كتاب البر والصلة ، باب ماجاء فى الصدق

والكذب ٣٤٨/٤ ، قال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ،

٣ - فى كتاب الزهد ٦٠٤/٤ وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا

الوجه

(٦) الأحاديث التى حكم عليها بالغرابة : ١ - فى كتاب صفة القيامة ٦٥٦/٤ وقال :

٢ - وفى أبواب الصلاة باب ماجاء فى الوقت الأول من الفضل ٣٢١/١ وقال :

هذا حديث غريب .

(٧) وهما : حديث ابن عباس فى "أبواب الصلاة" ، باب ماجاء فى الجمع بين

الصلاتين فى الحضر ٣٥٦/١ : "من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من

أبواب الكبائر" قال المصنف : وَحَشَّ - حسين بن قيس الرُّحْبَى - ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ =

- خمسة وأربعون حديثاً ما بين صحيح وحسن ومقبول .  
ومن خلال هذه الدراسة تظهر لنا إمامة الترمذى ودقته فى قبول الروايات وردها ،  
وأنه على تساھله فى التصحيح امام ناقد له منهجه المتميز ، وأن ذلك التساهل لا يفض  
من إمامته ومنزلة كتابه .

---

= الحديث ، ضعفه أحمد وغيره ٥١ هـ وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات ٢ / ١٠١ .  
والثاني : حديث جابر فى كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان ٥ / ٦٣٠ قال : أتسى  
النبي صلى الله عليه وسلم بجنائز ليصلي عليه ، فلم يصل عليه ، فقليل : يا رسول الله  
ما رأيناك تركت الصلاة على أحد قبل هذا ؟ قال : إني كان يبغض عثمان فأبغضه  
الله . فيه محمد بن زياد اليشكرى كذبه ، وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات  
١ / ٣٣٢ .

## المبحث الرابع

النسائي وكتابه "المجتبى"

قال الحافظ الذهبي : " ثبت ناقد الحديث ، كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال ، وحسن التأليف ، رحل الحفاظ إليه ، ولم يبق له نظير في هذا الشأن وكان شيخاً مهيباً مليح الوجه ظاهر الدم ، حسن الشبهة . قال الحاكم : كلام النسائي على فقه الحديث كثير ، ومن نظري سننه تحير في حسن كلامه . قلت : هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى ، وهو جارف في مضمار البخاري وأبي زرعة (١) .

وقال الذهبي أيضاً : " الحافظ الإمام شيخ الاسلام ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن . . . برع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والاتقان (٢) "

وللنسائي شرط شديد في الرجال ، فقد نقل الحافظ الذهبي في ترجمته : " قال الحافظ ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه ، فقلت : قد ضعفه النسائي ، فقال : يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم . قلت : صدق ، فإنه ليِّن جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم (٣) .

وقد وصفه الذهبي بالتعنت في النقد في بعض الأحيان ، ففي ترجمة عبد الله بن وهب قال : وعبد الله حجة مطلقاً ، وحديثه كثير في الصحاح وفي دواوين الاسلام ، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول : وابن وهب ثقة ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً (٤) .

قال ابن الصلاح : " حكى أبو عبد الله بن منده أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه (٥) "

(١) سير ١٤/١٢٥ و ١٢٧ و ١٣٣ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨ .

(٣) سير ١٤/١٣١ .

(٤) سير ٩/٢٢٨ وصرح الذهبي بشدته في النقد في مواطن من "الميزان" وانظر فيه

١/٤٣٧ ، وكذلك الحافظ ابن حجر في هدى الساري ص (٤٦) ، ٣٨٧ .

(٥) مقدمه ابن الصلاح ص ٢٧ .

قال الحافظ ابن حجر: "وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردى أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط."

فمن الأولى: شمعة، وسفيان الثوري، وشمعة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه "فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد، وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن من ذهب النسائي متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود الترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين (١)

وقال الإمام أبو عبد الله بن رشيد المتوفى سنة (٧٢١) في وصف أحاديث السنن: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل، وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد "الصحيحين" حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي (٢)

وقد أطلق كثير من الأئمة الصحة على كتاب النسائي، قال ابن الصلاح: "أطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي (٣)

قال الحافظ ابن حجر: "قلت: وقد أطلق عليه أيضاً اسم الصحة أبو علي النيسابوري

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٢/١ - ٤٨٣. وللإمام الدارقطني كتاب في أسماء الذين ضعفهم النسائي وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما، وهو مخطوط في مكتبة أحمد الثالث بتركيا، وانظر تاريخ التراث العربي ٥١٤/١.

(٢) النكت للحافظ ابن حجر ٤٨٤/١.

(٣) مقدمه ابن الصلاح ع ٤٠ وانظر مناقشة ابن الصلاح لمن أطلق وصف الصحة على الكتب الأربعة.



وأبو أحمد بن عدى ، وأبو الحسن الدارقطنى ، وابن منده ، وعبد الفنى بن سميد ، وأبو يملح  
الخليلي ، وغيرهم (١)

قال الذهبى فى ترجمة الحافظ أبى عبيد على بن الحسين بن حربويه المتوفى سنة  
( ٣١٩ ) : " قال أبو بكر البرقانى : ذكرت ابن حربويه للدارقطنى ، فذكر من جلاله وفضله  
وقال : حدث عنه النسائى فى الصحيح (٢)

فالدارقطنى يطلق على سنن النسائى وصف الصحة ، ويستدل على ثقة ابن حربويه وفضله  
بتحديث النسائى عنه . . .

وقال الذهبى أيضا فى ترجمة الامام الدارقطنى المتوفى سنة ( ٣٨٥ ) : " قال حمزة  
المسهي : سئل أبو الحسن : إذا حدث النسائى وابن خزيمة بحديث ، أيُّهما تقدم ؟ فقال :  
النسائى فإنه لم يكن مثله ، ولا أقدم عليه أحدا (٣)

وهذا الحافظ ابن حجر يستدل على صحة الحديث وقوته بتخريج النسائى له ، قال  
الحافظ فى " التلخيص الحبير " : " حديث " : " من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين (٤)  
رواه أصحاب السنن والحاكم والبيهقى من حديث أبى هريرة . وأعله ابن الجوزى فقال : هذا  
حديث لا يصح ، وليس كما قال ، وكفاه قوة تخريج النسائى له (٥)

\* \* \*

( ١ ) النكت للحافظ ابن حجر ١ / ٤٨١ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٣٧ .

( ٣ ) سير ١٦ / ٤٥٨ .

( ٤ ) أخرجه أبوداود ( ٣٥٧١ ) ( ٣٥٧٢ ) فى الأقضية ، والترمذى ( ١٣٢٥ ) ، وابن ماجه ( ٢٣٠٨ )

فى الأحكام ، ورواه الدارقطنى ٤ / ٢٠٤ ، والحاكم فى المستدرک ٤ / ٩١ ، والطبرانى فى المعجم الصغير  
١ / ١٧٦ ، والبيهقى ١٠ / ٩٦ . والحديث صحيح . وهو فى السنن الكبرى كتاب القضاء ، كما فى

" تحفة الأشراف " ٩ / ٤٨١ . وقال الذهبى فى الكبائر ص ١٠٤ : جيد .

( ٥ ) التلخيص الحبير ٤ / ١٨٤ وانظر : الملل المتناهية ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

## تحقيق صحة نسبة "المجتبى" الى النسائي

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام النسائي : " قال ابن الاثير : وسأل أميرأبا عبد الرحمن عن سننه : أصحيح كله ؟ قال : لا . قال : فاكتب لنا منه الصحيح ، فجرد المجتبى . قلت : هذا لم يصح ، بل المجتبى اختيار ابن السنى .  
وقال أيضا : " والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبى منه ، انتخاب أبي بكر بن السنى (١) وقال الذهبي في ترجمة القاضي الامام أحمد بن الحسين الكسار : " سمع سنن النسائي المختصر من الحافظ أبي بكر ابن السنى ، وسماه له في سنة ثلاث وستين وثلاث مئة ، وحدث به سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة (٢) "

ولدراسة كلام الذهبي وتحقيق نسبة "المجتبى" الى النسائي كتبت هذا البحث :  
ذكر الإمام ابن الاثير الجزرى المتوفى سنة ( ٦٠٦ ) في مقدمه كتابه " جامع الأصول فى أحاديث الرسول (٣) " : " وسأل بعض الأمراء أبا عبد الرحمن عن كتابه " السنن " أكله صحيح ؟ فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فصنع "المجتبى" من السنن ، ترك كل حديث أورده فى " السنن " ما تكلم فى اسناده بالتعليل . "

ومفاد هذه الرواية التى أوردها الحافظ ابن الاثير يدل على مايلس :

١ - أن أحاديث السنن الكبرى منها الصحيح ومنها الضعيف المعطل .

٢ - أن "المجتبى" من السنن هو من صنع النسائي .

٣ - أن النسائي اقتصر فى "المجتبى" على الصحيح من حديث السنن الكبرى .

ومناً على هذه الرواية حكم ابن الوزير اليماني المتوفى سنة ( ٨٤٠ ) ، فى تنقيح الأنظار<sup>(٤)</sup> وشارحه محمد بن اسماعيل اليماني المتوفى سنة ( ١١٨٢ ) فى كتابه "توضيح الأفكار" حكماً

( ١ ) سير ١٤ / ١٣١ و ٢٣ .

( ٢ ) سير ١٧ / ٥١٤ أي حدث به بعد سبعين سنة من سماعه .

( ٣ ) جامع الأصول ١ / ١١ .

( ٤ ) انظر : توضيح الأفكار ١ / ٢٢١ .

مفاده : عدم جواز العمل بأحاديث السنن الكبرى إلا بعد البحث عن درجتهما من حيث الصحة والضعف ، وجواز العمل بأحاديث "السنن الصغرى" دون بحث لصحتها .  
وهذا الحكم غير صحيح ، ومردود من أكثر من وجه . ذلك أن رواية ابن الأثير في "مقدمة جامع الأصول" غير صحيحة ردّها الحافظ الناقد شمس الدين الذهبي بقوله : "هذا لم يصح ، بل "المجتبى" اختيار ابن السني" . فالحافظ الذهبي حكم بعدم صحة هذه الرواية لأنّ المجتبى هو من صنع ابن السني ، وهذا التعليل الذي قصر عليه سبب رده لهذه الرواية ، موضع نظر كما سيأتى .

وليبر ابن الأثير المتوفى سنة ( ٦٠٦ ) هو أول من ذكر هذا الخبر كما اشتهر عنه ، بل هو مسبق به ، فقد عزاه المبارك كهورى <sup>(١)</sup> إلى الحافظ ابن عساكر المتوفى سنة ( ٥٧١ ) .  
وذكر الإمام محمد بن خير الأشبيلي المتوفى سنة ( ٥٧٥ ) في ( فهرسته ) <sup>(٢)</sup> مانصه : " قال أبو محمد بن يربوع رحمه الله : ومن خطه نقلته ، قال لي أبو علي الغساني رحمه الله : كتاب الأيمان والصلح كَيْسًا من المصنّف - أى "السنن الكبرى" - إنما هما من كتاب "المجتبى" لسه في السنن المسنده لأبي عبد الرحمن النسائي ، اختصره من كتابه الكبير المصنّف ، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه السنن : أكله صحيح ؟ فقال : لا ، قال : فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً ، فصنع "المجتبى" فهو "المجتبى من السنن" ترك كلّ حديث أورده في السنن - أى الكبرى - ما تكلم في إسناده بالتعليل " .  
وهذا الرواية لاتصح لعدة أمور : <sup>(٤)</sup>

( ١ ) مقدمة تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ١ / ١٣١

( ٢ ) فهرسة ابن خير الأشبيلي ص ١١٦

( ٣ ) هو الحسين بن محمد بن أحمد المعروف بالجيانى ، محدث الأندلس وحافظها ، تتلمذ

على الحافظ ابن عبد البر وأبي الوليد الباجي وغيرهما ، وتوفي سنة ٤٩٦ ، وقيل ٤٩٨

وانظر الديباج المذهب لابن فرحون ١ / ٣٣٣ .

( ٤ ) انظر : بحث "كتاب السنن الكبرى للإمام النسائي وحقيقة "المجتبى" منه" للأستاذ

خلدون الأحدث ، مجلة البصائر ، عدد ٩ ص ٣٢ - ٣٧ .

١ - أنَّ في "المجتبى" أحاديث ضعيفة حكم النسائي نفسه عليها بالضعف<sup>(١)</sup>، ووجود الضعيف فيه أمر مشهور مقرر عند العلماء، وإن كان قليلاً جداً بالنسبة للصحيح الذي فيه .

٢ - أنَّ الرواية التي ذكرها ابن الاثير ومن قبله الغساني صريحة بترك النسائي في "المجتبى" كل حديث أورده في "السنن" مما تكلم في استناده بالتعليل، والناظر في الكتب التي ضَمَّها "المجتبى" لم يجد فيها كثيراً من الكتب التي ضَمَّها "السنن الكبرى" مثل : كتاب التفسير، وعمل اليوم والليلة، والرقائق، والطب، والخصائص، وفوائد القرآن . وهذا يفيد أنَّ النسائي لم يصح عنه حديث واحد من أحاديث الكتب السابقة الموجودة في السنن الكبرى" فساد هذا القول بيِّن لا يحتاج إلى توضيح وتفصيل .

٣ - أنَّ في الكتب الموجودة في السنن الكبرى" وهي غير موجودة في المجتبى " كثيراً من الأحاديث الصحيحة التي لاعة لها، ولم ينقلها إلى "المجتبى"، ونظرة إلى كتاب "عمل اليوم والليلة"، و"فضائل القرآن"، و"فضائل الصحابة" تؤكد ما تقدم، وبـل وفي الكتب الموجودة في الكبرى والمجتبى مثل "كتاب الطهارة" تؤكد وجود أحاديث صحيحة وليست موجودة في المجتبى .

٤ - أنَّ الخبر الذي أورده الغساني وابن الاثير في سؤال بعض الأمراء للنسائي أن ينتقي لهم الصحيح مجرداً، لا سند له يعرف به حاله، مما يجعل هذه الرواية لا قيمة لها من

(١) من أمثلة ذلك حديث (١٢٨١) ٤٣/٣ : قال النسائي عقبه : لانعلم أحداً تابع أيعمن ابن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لأأس به، والحديث خطأ، وبالله التوفيق " انتهى وحديث (١٦٦١) ٢٢٤/٣ : قال النسائي : لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود الحفري، وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ وبالله أعلم " انتهى . وانظر أيضاً حديث (١٨١١) ٢٦٤/٣، و (٢١٥١) ١٤٢/٤، و (٢٤٢٥) ٢٢٣/٤ (٤٠١٥) ٩٠/٧، و (٤٩٧٨) ٩١/٨، و (٥٦٧٧) ٣١٩/٨، و (٥٦٧٩) ٣٢٥/٨، و (٥٧٠٣) ٣٢٥/٨

وجهة نظر النقاد

هل المجتبى من تصنيف النسائي أم ابن السني ؟

تقدم في أول البحث رد الحافظ الذهبي لرواية ابن الاثير والحكم عليها بعدم الصحة لأن الحافظ ابن السني هو الذي انتخب "المجتبى" وليس الامام النسائي .  
وقد نشر الحافظ الذهبي أيضا في " تذكرة الحفاظ " في ترجمة ابن السني أنه هو الذي اختصر "المجتبى"

قال في ترجمته : " الحافظ الامام الثقة ، أبو بكر أحمد بن محمد بن اسحاق الدينوري ويعرف بابن السني ، راوي سنن النسائي ، كان خيرا صدوقا ، اختصر السنن وسماه المجتبى (١) وتبع الذهبي على هذا الرأي التاج السبكي (٢) ، وابن ناصر الدمشقي (٣) .  
وكون "المجتبى" من اختصار ابن السني ، وليس من اختصار النسائي ، لا يؤكّد للحافظ الذهبي ومن تابعه ، بل هو من تصنيف النسائي نفسه ، والدليل على ذلك :

١ - المقارنة بين أحاديث "المجتبى" وأحاديث أصله "السنن الكبرى" أ - نجد أن فـسـى كتب "المجتبى" أبوابا كثيرة لا توجد في ذات الكتب من "السنن الكبرى"  
ب - أن في "المجتبى" أحاديث كثيرة لا وجود لها البتة في "السنن الكبرى"  
ج - الاختلاف في صيغ تراجم الابواب في كلا الكتابين ، يقول محقق الجزء الاول من "السنن الكبرى" : (٤)

"إن المصنف قد جود أحيانا عبارة "الصغرى" على ما هي في "الكبرى" ، وقد يقسم ترجمة واحدة الى عدة تراجم اذا اقتضى التفصيل والايضاح ، ثم نجد التقديم والتأخير المناسبين

( ١ ) تذكرة الحفاظ ٩٣٩ / ٣ - ٩٤٠ .

( ٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٣٩٠ .

( ٣ ) شذرات الذهب ٣ / ٤٨ في ترجمة ابن السني حيث قال : " قال ابن ناصر الدين : اختصر سنن النسائي وسماه "المجتبى" أ . هـ والى هذا الرأي ذهب العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط وانظر كلامه في تعليقه على سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٠١ ، وتهذيب الكمال ٣٢٨ / ١

( ٤ ) السنن الكبرى ، مقدمة المحقق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين ص ٢٥ .

في ترتيب التراجم ، صنع من يعيد النظر في تأليف الاول فيحرره وينقحه عند الاعادة".  
وقد أجرى محقق "السنن الكبرى" مقارنة بين أحاديث كتاب "الطهارة" من "المجتبى"  
وأحاديث الكتاب نفسه من "السنن الكبرى" ، فكانت النتيجة هي :

٢٨٦ حديثا مشتركا بين "الكبرى" و"المجتبى"

٢٣ حديثا تختص بها "الكبرى" دون "المجتبى" .

١١٢ حديثا يختص بها "المجتبى" دون "الكبرى" .

أما عدد تراجم الابواب في كتاب الطهارة في "الكبرى" فهو ٨٤ بابا ، وفي المجتبى  
٢٧٥ بابا ، أي بزيادة ٩١ بابا .

د - ترك المصنف شيئا كثيرا لم يدخله في "المجتبى" ، فقد ترك ما يبلغ نيفاً وعشرين  
كتابا من كتب "السنن الكبرى" لم ينتخب منها شيئا في "المجتبى" ، مثل : كتاب التفسير ،  
وعمل اليوم واللييلة ، والرفاق ، والطب ، والسير ، والمناقب ، وفوائد القرآن . . أما  
الكبرى فلا تنقص عن "المجتبى" من الكتب سوى الايمان وشراعه والصلح كما تقدم نقله من  
كلام أبي علي الغساني .

فهذه المقارنة السريعة تدل دلالة واضحة على أن "المجتبى" من عمل النسائي ، لا من  
عمل غيره ، لأن غيره إن كان قد اختصره من عند نفسه ، فكيف يزيد فيه الكتب والأبواب؟  
وان كان اختصره بإشارة من المصنف وبتقريره وتصويبه فهو يعتبر عمله نفسه لا عمل تلميذه ابن  
السنن . . وهذا صنيع موهود عند السلف فقد كان الشيخ يعلي والتلميذ يستلي ، ويشتهر  
الكتاب بعد برواية التلميذ لا بأصل المصنف .

٢ - سماعات "المجتبى" تدل دلالة واضحة على صحة نسبته الى النسائي ، فقد ذكر  
الامام ابن الاثير في الباب الخامس من أبواب مقدمة "جامع الاصول" (١) ، أسانيد في الكتب  
الاصول التي تضمنها كتابه فقال : "وأما كتاب "السنن" - أي "المجتبى" - للنسائي ، فأخبرنا  
بجميعه . . قال : أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السُّنِّي

الدينورى . . قال : حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - رحمه الله - بكتاب " السنن " جميعه .

وهذا صريح بأن " المجتبى " قد حدث النسائي ابن السنن بجميعه ، ولا يقال بأن " السنن " هنا المراد منه الكبرى ، لأن الكتاب الذى ضم " جامع الاصول " أحاديثه ، انما هو " المجتبى " وهو الذى ذكر فى " مقدمته " سنده اليه ، وليس الكبرى .

وابن السنن لم يختص برواية " المجتبى " عن النسائي ، وان اشتهر بذلك ، بل رواه عنه ولد النسائي عبد الكريم ، ووليد بن القاسم الصوفى . كما ذكر ابن خير الاشبيلي فى " فهرسته " ( ١ )

وفى ما ذكره ابن خير الاشبيلي دليل أيضا على أن " المجتبى " من صنع النسائي ، لروايه ابنه عبد الكريم ووليد بن القاسم الصوفى " المجتبى " عنه .

٣ - ذكر الأستاذ " فاروق حمادة " فى مقدمة تحقيقه لكتاب " عمل اليوم والليلة " ( ٢ ) للنسائي ، أنه وقف على مجلدين من " المجتبى " قديمتين جداً بالخزانة الملكية بالرباط ، كتبت عليهما سماعات بين سنة ( ٥٣٠ ) وسنة ( ٥٣١ ) فيها نص ظاهر أنها من تصنيف النسائي ، وقد جاء فى صدر أحدهما : الجزء الحادى والعشرين من السنن المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي . رواية : أبى بكر أحمد بن إسحاق ابن السنن عنه ، رواية القاضي أبى نصر أحمد بن الكسار عنه . . وفيها نص ظاهر على أنها من تأليف النسائي ، وأن ابن السنن مجرد رواية لها .

٤ - نص أبو بكر بن السنن أنه سمع " المجتبى " من مصنفه بمصر أكثر من موضع منه ، كما فى صدر كتاب الصيد والذبائح ( ٣ ) .

٥ - كتب الأثبات والإجازات ، ككتاب " صلة الخلف بموصول السلف " ( ٤ ) لمحمد بن

( ١ ) الفهرست لابن خير الاشبيلي ص ١١٧ .

( ٢ ) مقدمة " عمل اليوم والليلة " تحقيق الدكتور فاروق حمادة ص ٧١ .

( ٣ ) انظر : سنن النسائي ١ / ٧٩ .

( ٤ ) صلة الخلف بموصول السلف للروادى ص ٦٤ .

سليمان الروداني المغربي المكي المتوفى سنة ( ١٠٩٤ ) ، و " قطف الثمر في أسانيد مصنفات العلوم والأثر " <sup>(١)</sup> لمحمد صالح الفلاني المتوفى سنة ( ١٢١٨ ) ، و " ثبت الأمير الكبير " <sup>(٢)</sup> لمحمد بن محمد الأمير الكبير المصري المتوفى سنة ( ١٢٣٢ ) . يروى هؤلاء بالاسانيد المتصلة " المجتبى " الى مصنفه الامام النسائي .

٦ - نشر الحافظ الزيلعي في غير موضع من كتابه " نصب الراية " وفي " تخریج أحاديث الكشاف " أن السنن الصفري والكبرى للنسائي ، والزيلعي من معاصري الذهبي وتوفي سنة ( ٧٦٢ ) رحمه الله تعالى .

وَصَحَّحَ الحافظ الكبير عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ( ٧٧٤ ) في ترجمة النسائي <sup>(٣)</sup> أن " المجتبى " هو من صنيع النسائي نفسه فقال : " وقد جمع السنن الكبير وانتخب منه ما هو أفضل حجما منه بمرات ، وقد وقع لي سماعهما " .

٧ - ان أكثر الائمة قبل الحافظ الذهبي كأبي علي الفسائي المتوفى سنة ( ٤٩٦ ) ، وابن خير الاشبيلي المتوفى سنة ( ٥٧٥ ) ، وابن الأثير المتوفى سنة ( ٦٠٦ ) ، ينسبون الكتاب الى النسائي لا الى ابن السنن وجرت العادة أن ينسب الكتاب الى من قام بتلخيصه وتهذيبه مثل سيرة ابن هشام ، وتهذيب الكمال فإن أصل الكتابين لغيرهما ، لكن لما قاما بالتلخيص والتجريد نُسب إليهما عليهما لا الى المصنف <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) قُطِفَ الثَّمَرُ لِلْفُلَانِي ع ٦٠ - ٦٣ حيث نسب السنن الصفري للنسائي وأورد طريق

روايته الى ابن السنن عن النسائي .

( ٢ ) ثبت الأمير المسمى بسد الأرب من علوم الاسناد والأدب ص ٥٤ - ٥٧ .

( ٣ ) البداية والنهاية ١٢٣/١١

( ٤ ) انظر: " الضمفاء والمتروكون في سنن النسائي " للاستاذ وصي الله عباس . ص ٢٣ - ٢٧ .



## المبحث الخامس

سنن ابن ماجه

ابن ماجه، (١) محمد بن يزيد : الحافظ الكبير الحجة الفسّر، أبو عبد الله ابن ماجه القزويني ، مصنف "السنن" و "التاريخ" و "التفسير" وحافظ قزوين في عصره .  
ولد سنة تسع ومئتين . قلت : - القائل الذهبي - مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين . وقيل : سنة خمس . والأول أصح . وعاش أربعاً وستين سنة . (٢)

(١) في ضبط اسمه : لفظ ( ماجه ) فارسي ، والهاء فيه ساكنة في الوصل والوقف ، كما ضبطه العلماء مثل ابن خلكان وصاحب "القاموس" وشارحه وغيرهم . وهذه الهاء فيه أصلية من بنية الكلمة كأصالة هاء تنه ونزه ، وتافه وفاره ، وفقه ونزه ، فلا يصح نقطتها واعتبارها تاء التانيث .

وما جرى عليه محققوا كتاب "سير أعلام النبلاء" من نقطتها واعتبارها تاء تأنيث في سائر أجزاء الكتاب لا يمول عليه ولا داعي له . وانظر تعليق الاستاذ العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على رسالة : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ضمن مجموعة من أربع رسائل في علوم الحديث ص ١٨٤ - ١٨٥ .

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المصلي اليماني رحمه الله تعالى فس ختام مقدمته لكتاب "الكمال" لابن ماكولا ، ص ٦٠ ما يلي : الاسماء الاعجمية التي آخرها هاء ، المعروف في الفارسية اسكان هذه الهاء . وقد صرح أهل العلم بأن أربعة أسماء يبقى آخرها هاء ، وثقا ووصلا ، وهي : ماجه ، داسه ، منده ، سيده . وكأن وجه هذا أن الهاء في أواخر الاسماء الاعجمية تعتبر حرفاً أصلياً ، وفي العربية أسماء آخرها هاء أصلية بعد فتحة ، مثل : مدره ، ومنزه ، وسهمه ، فلماذا لا تترك تلك الهاء عند التعريب على أصلها ؟ والتحريك الذي يعرض لها في العربية ، ليس هو التحريك الذي يعرض لها في العجمية .

وقال الأستاذ المحقق الشيخ عبد الفتاح في تعليقه على الانتقاء لابن عبد البر ص ٥٥ ورأيت في الهند في مدينة حيدرآباد الدكن ، في المكتبة الاصفية نسخة من كتاب "المشبه في الرجال" للحافظ الذهبي ، مكتوبة بخط الشيخ الامام ابراهيم بن محمد الناجي الشافعي ثم الحنبلي ، المولود سنة ٨١٠ هـ ، والمتوفى سنة ٩٠٠ هـ رحمه الله تعالى ، رأيت مكتوباً على وجه هذا الكتاب بأعلى الصفحة ما يلي : ول بعضهم :

وصلاً ووثقاً أتت بالهاء ساكنه      سيده ومنده وهرزويه وراهويه  
أيضاً وماجه وهرزويه وسابعها      فيما سمعنا بهذا الضبط : حمويه

(٢) انظر : ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٧ - ٢٨١ ، والكتب المحال إليها فس الهامس .

قلت :- القائل الذهبي - " قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم ، وإنما غش من رتبة "سننه" مافي الكتاب من المناكير ، وقليل من الموضوعات " . ( ١ )

وقال في تذكرة الحفاظ : " سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة " . ( ٢ )

وقال أيضا متعقبا قول أبي زرعة الرازي الذي سيأتي بعد قليل : " وأما الاحاديث التي لا تقوم بها حجة ، فكثيرة لعلها نحو الألف " ( ٣ )

وظاهر قوله في " التذكرة " بأن الاحاديث الواهية ليست بالكثيرة ، وبين قوله : " الاحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف " فيه تعارض ، ولكن يجمع بين قوليه بأن مراده من قوله " واهية " أي الاحاديث الساقطة الموضوعات التي عبر عنها بقوله " وقليل من الموضوعات " وأما الاحاديث التي لا تقوم بها حجة فهي الاحاديث الضعيفة والمنكرة ، وهذا الجمع يزول التعارض . والله أعلم .

ولهذه الاقوال النقدية للحافظ الذهبي فيما يتعلق بسنن ابن ماجه ومنزلته سأفرد الحديث عن كتابه مستعينا بالله عزوجل ، ثم مستنيرا بأقوال العلماء الجهابذة المحققين ، فأقول :

أورد الامام ابن ماجه في كتابه الحديث الصحيح والحسن والضعيف والموضوع على السواء . وخالف أصحاب السنن في أمرين : الاكثار من الاحاديث الواهية ، والثاني : سكوته عن ذلك ، مما غش من رتبة سننه .

قال الامام أبو عبد الله بن رُشيد ( ٤ ) : " ان ابن ماجه تفرد فيه باخراج أحاديث عن رجال

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٢٧٨ / ١٣ .

( ٢ ) تذكرة الحفاظ ٦٣٦ / ٢ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٧٩ / ١٣ ونقل الصنعاني في توضيح الأفكار قول الذهبي ٢٢٣ / ١ .

( ٤ ) هو الفقيه الجليل المحدث الإمام الناقد أبو عبد الله محمد بن رُشيد الفهرري السبتي المالكي المتوفى سنة ٧٢٢ ، انظر : الدرر الكامنة ١١١ / ٤ - ١١٣ ، ذيل طبقات

الحفاظ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث ، وبعض تلك الأحاديث لا تُعرف إلا من جهتهم ، مثل :  
حبیب بن أبی حبیب كاتب مالك ، والملاء بن زيد ، وداود بن المحبر ، وعبد الوهاب بن  
الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السكوني ، وعبد السلام بن أبی الجنوب ، وغيرهم<sup>(١)</sup> .

وقال الحافظ ابن رجب عند كلامه في طبقات الرواة عن الزهري في الطبقة الخامسة : " قوم  
من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي<sup>(٢)</sup> ، وعبد القدوس بن حبیب<sup>(٣)</sup> ، ومحمد بن سعيد المصلوب<sup>(٤)</sup>  
وبحر السقاء<sup>(٥)</sup> ، ونحوهم . فلم يخرج لهم الترمذي ولا أبو داود ولا النسائي ، ويخرج لبعضهم  
ابن ماجه<sup>(٦)</sup> . ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب ، ولم يعد من الكتب المعتبرة سوى  
طائفة من المتأخرين<sup>(٧)</sup> .

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب : " كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والفرائد ،  
وفيه أحاديث ضعيفة جدا ، حتى بلغني أن العزى<sup>(٨)</sup> كان يقول : مهما انفرد بخبر فيه فهو  
ضعيف غالبا ، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقراي . وفي الجملة : فيه أحاديث كثيرة  
منكرة ، والله تعالى المستعان .

- 
- (١) زهر الرئي ، للسيوطي ١/ ١١ ، وانظر : النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر  
٤٨٥/١ ، والمجرد للذهبي (١٥٩٦) ، (١٣٢١) ، (١٦٠٨) ، (١٧٤٢) ، (١٥٨٦) ، (١٢٧١) .  
(٢) الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ، متروك منهم ، كما في المفني للذهبي ترجمة (١٦٥٧)  
(٣) عبد القدوس بن حبیب الكلاعي ، تركوه ، كما في المعني ترجمة (٣٧٧٣)  
(٤) محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة ، قال النسائي وغيره : كذاب كما في المعني (٥٥٥٣)  
(٥) بحر بن كنيز السقاء ، تركوه كما في المعني (٤٨٩) وقال في التقريب تركوه .  
(٦) خرج بقوله : يخرج لبعضهم : عبد القدوس بن حبیب ، فهو ليس من رجال الستة ، وكذلك  
الحكم بن عبد الله الأيلي ، أما محمد بن سعيد المصلوب فلم ينفرد ابن ماجه بإخراج حديثه  
بل شاركه أيضا الترمذي ، وانظر الميزان ٣/ ٥٦١ ، والمجرد في أسما\* رجال ابن ماجه (١٣٤٩) .  
(٧) انظر : شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ٤٠٠/١  
(٨) في الاصل المطبوع : " السري " وهو وهم ، وقد سري هذا الوهم على الدكتور مصطفى  
الاعظمي في مقدمته لسنن ابن ماجه ، وكذلك تصحف على الدكتور سمدي الهاشمي في  
كتابه " أبوزرعة وجهوده في السنة " ص ١٠٢ .

ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني مالفظة : سمعت شيخنا الحافظ المزي يقول : كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف . يعنى ذلك ما انفرد به من الحديث عن الائمة الخمسة . انتهى ما وحده بخطه . وهو القائل : يعنى كلامه هو ظاهر كلام شيخه لكن حمله على الرجال أولى <sup>(١)</sup> ، وأما حمله على أحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان ما انفرد به عن الخمسة <sup>(٢)</sup> .

قول أبى زرعة فى سنن ابن ماجه :

عرض ابن ماجه كتابه السنن على أبى زرعة الرازى فاستحسنه ولم ينكر عليه الا أحاديث يسيرة .

قال ابن ماجه : " عرضت هذه السنن على أبى زرعة الرازى فنظر فيه ، وقال : أظن ان وقع هذا فى أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها . ثم قال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فى استناده ضعف أو نحوذا " <sup>(٣)</sup> .

فهذه الحكاية تفيد أن أبى زرعة امام أهل الجرح والتعديل قد شهد على صحة الكتاب ، وهذا يناقض ما سبق نقله من وجود الضعيف والموضوع فيه .

والجواب عن هذا القول بما ذكره الذهبى فى سيره : وقول أبى زرعة - ان صح - فأنما عنى بثلاثين حديثاً ، الأحاديث المضروحة الساقطة ، وأما الأحاديث التى لا تقوم بها حجة فكثيرة ، لعلها نحو الألف <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) هذا الحكم أغلبي ، أى غالب ما انفرد به من الرجال ، لانه انفرد برجال ثقات ، مثل :

أيوب بن محمد بن أيوب الهاشمى الصالحى ، وهو ثقة كما فى التقريب ص ١١٨

( ٢ ) انظر : تهذيب التهذيب ٩ : ٥٣١ - ٥٣٢ .

( ٣ ) نقل هذه القصة الحافظ أبو الفضل المقدسى فى " شروط الائمة الستة " ص ٦١ ، والرافعى

فى " التدوين " ، والذهبى فى تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٦ ، و " سير النبلاء " ١٣ / ٢٧٩

وابن حجر فى " تهذيب التهذيب " ٩ / ٥٣٢ .

( ٤ ) انظر : سير النبلاء ١٣ / ٢٧٩ .

وقال الحافظ ابن حجر: "وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة ، فهي حكاية لا تصح لا نقضاً سندها ، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الفايضة ، أو كان مارأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة ، وذلك محكى عنه في كتاب العلل لابن أبي حاتم" (١)

وقال الدكتور سعدي الهاشمي في كتابه "أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية" :

"ولعل الإمام الرازي أراد بالجوامع التي صنفها الحفاظ في بلاد الري وقزوين وطبرستان وتلك البلاد . . . أو أراد الجوامع المشهورة من حيث التنظيم والترتيب ، وهذا رأيه واجتهاده" (٢)

منزلة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة .

يُعدُّ سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة ، وبعض العلماء جعل السادس الموطأ للإمام

مالك ، وبعضهم جعل السادس سنن الدارمي .

وأول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الخمسة مكملاً به الستة أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني المتوفى سنة ( ٥٠٧ ) ، حيث أدرجه معها في أطرافه ، وكذا في شروط الأئمة الستة ، ثم الحافظ عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ( ٦٠٠ ) في كتاب "الكامل في أسماء الرجال" ثم تابعهما أصحاب كتب الأطراف (٣) وأسماء الرجال في تصانيفهم ، وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطأ مالك لكثرة زوائده على الكتب الخمسة ، بخلاف الموطأ فإن أحاديثه إلا القليل منها موجودة في الكتب الخمسة .

أما الإمام الحافظ رزين بن معاوية العبدى السَّرْقَسْطِي المالكي المتوفى سنة ( ٥٢٥ ) فهو أول من أضاف الموطأ إلى الكتب الخمسة في كتابه "التجريد للصحاح والسنن" ، ثم تبعه المحدث ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ( ٦٠٦ ) في كتابه : "جامع الأصول"

قال الحافظ ابن حجر: "وكان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول : ينبغي أن يجعل "مسند الدارمي" سادساً للخمسة بدل كتاب ابن ماجه ، فإنه قليل الرجال الضعفاء" ،

( ١ ) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٦/١ ، وقد نقل السيوطي كلام الحافظ في زهر الربى

( ٢ ) أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة ١٦/٣ .

( ٣ ) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٦/١ - ٤٨٧ .

نادر الأحاديث المنكرة والشاذة ، وإن كان فيه أحاديث مرسلّة وموقوفة فهو مع ذلك أولس من كتاب ابن ماجه ( ١ )

قال الأستاذ الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني : " وأما إضافة الدارم بدل ابن ماجه فالقول به حادث وقع بعد إضافة سنن ابن ماجه الى الكتب الخمسة . وأول من قال ذلك الحافظ أبو سعيد خليل بن كيكلى العلائى المتوفى سنة ( ٧٦١ ) ، ثم تبعه العلائى الحافظ ابن حجر العسقلانى كما ينقله السيوطى فى " التدريب " ( ٢ ) : قال شيخ الاسلام ليس - أي الدارم - دون السنن فى الرتبة ، بل لو صُفِّىَ الى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير " ( ٣ )

والجملة : فهو دون الكتب الخمسة لانفراده عن بقية أصحاب الستة برواية متروكين ومتهمين وتفرده بمتون منكرة .

وقد قام الأستاذ الباحث عبدالله مراد بدراسة للرواية المتروكين الذين تفرّد بهم ابن ماجه فى سننه ودراسته رواياتهم وتوصل إلى النتيجة الآتية : أن الامام ابن ماجه انفرّد عن بقية أصحاب الستة برواية متروكين بلغ عددهم ( ١٠٤ ) راويًا ، غالبهم من المتهمين ، إلا أن النقاد لم يتفقوا على أنهم جميعا من المتروكين ، فربهم تقريرا محل خلاف .

ومجموع روايات المتروكين الذين انفرّد بهم ابن ماجه بلغت ( ١٧٦ ) حديثًا ، الصحيح منها والحسن ( ٧٨ ) حديثًا ، والضعيف ( ٢٢ ) حديثًا ، والمنكر ( ٦١ ) حديثًا ، والموضوع ( ١٥ ) حديثًا . ( ٤ )

وَيَجِبُ أَنْ مَارَواهُ ابن ماجه عن طريق أولئك الرواة ينقسم إلى أربعة أقسام :

١ - قسمٌ له طرق أخرى صحيحة .

( ١ ) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٦/١ - ٤٨٧

( ٢ ) التدريب ١٧٤/٨ .

( ٣ ) انظر : ماتمس إلى الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه ص ٣٦ - ٣٧ .

( ٤ ) انظر : " المتروكون الذين تفرّد بهم ابن ماجه " للأستاذ عبدالله مراد ، رسالة ماجستير

فى جامعة أم القرى عام ١٣٩٢ هـ .

٢ - قسم له طرق أخرى حسنة .

٣ - قسم له طرق أخرى ضعيفة تشدد بعضها بعضاً وتجعل له أصلاً .

٤ - قسم تفرد به عن الرواة ، وحكم على أحاديثه بالوضع .

فالأقسام الثلاثة الأولى يعتبر بها ، وأما القسم الرابع والآخر فلا يصلح للاعتبار . ( ١ )

كما قام الاستاذ الشيخ محمد عبدالرشيد النعماني حفظه الله في كتابه " ماتمس اليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه " بجمع الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الجوزي بالوضع من سنن ابن ماجه فبلغت أربعة وثلاثين حديثاً ذكرها في كتابه " الموضوعات " وتكلم عنها حديثاً حديثاً ثم قال : أمتع الله به - : " فهذه أربعة وثلاثون حديثاً قد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع ، والحافظ السيوطي ذكر في كتابه " القول الحسن في الذب عن السنن " ستة عشر حديثاً ، مما أورده ابن الجوزي في الموضوعات وهو من سنن ابن ماجه ، وأورد في " التعقبات على الموضوعات " من كتاب ابن الجوزي ثلاثين حديثاً ، فزادت عليه الأربعة ، ولله الحمد " ( ٢ ) وقال أيضاً : " ويوجد في كتاب سنن ابن ماجه أحاديث آخر قد حكم عليها بعض الحفاظ - غير ابن الجوزي - بالوضع والبطلان وساق سبعة أحاديث ، فبلغت جميعها واحداً وأربعين حديثاً " ( ٣ ) .

وقد تكلم الحافظ الناقد الذهبي على بعض أحاديث سنن ابن ماجه في كتابه " ميزان الاعتدال "

فقال في ترجمة داود بن المحبر راوي حديث فتح قزوين عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ستفتح عليكم الأفاق ، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب عليه زجدة خضراء عليها يا قوتة حمراء ، لها سبعون ألف مصراع .. " ( ٤ )

( ١ ) المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه ، ص ٥ - ٦ .

( ٢ ) انظر : ماتمس اليه الحاجة ص ٤٣ .

( ٣ ) انظر : المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٥ .

( ٤ ) رواه ابن ماجه في سننه رقم ( ٢٧٨٠ ) ، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ٥٥ / ٢ واتهم به داود بن المحبر وشيخه الربيع بن صبيح وقال : والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا الحديث في كتاب السنن ولا يتكلم عليه .

قال الذهبي : فلقد شان ابن ماجه سنته بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها . ( ١ )

---

( ١ ) انظر : ميزان الاعتدال ٢٠/٢ وانظر كلامه أيضاً في ترجمة داود بن عطاء ٢/٢ ، وفي ترجمة يحيى بن العلاء ٣٩٨/٤ ومحمد بن عون ٦٧٦/٣ ، وعبد الوهاب بن الضحاك ٣٢/٢ ، وعبد الله بن أحمد بن عامر ٣٩٠/٢ فأورد في تراجمهم ما رواه ابن ماجه من طريقهم واستنكر الأحاديث وحكم على أكثرها بالوضع والبطلان .



## المبحث السادس

## مستدرك الحاكم

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الحاكم النيسابوري <sup>(١)</sup> : قال ابن طاهر : سمعت المظفر بن حمزة بجرجان ، سمعت أبا سعد الماليني يقول : طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين "الذي صنّفه الحاكم من أوله الى آخره ، فلم أرفه حديثاً على شرطهما .

قلت : هذه مكابرة وظلوع ، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا ، بل في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما ، وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل <sup>(٢)</sup> فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها على خفية مؤثرة ، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد ، وذلك نحو خمسة ، وأقرب الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب بطلانها كنت قد أفردت منها جزءاً ، وحدّث الطير بالنسبة إليها سماء <sup>(٣)</sup> .

(١) سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٢ - ١٢٦

(٢) في النكت على كتاب ابن الصلاح ٣١٤/١ نقل قول الذهبي "ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما وهو قدر الضعف" وكذلك نقل الجزائري في توجيه النظر ص ٣٨ . والذهبي يذكر هنا بأن مجموع ما هو على شرط أو شرط أحدهما ثلث الكتاب بل أقل - فقلّ .

(٣) وحدّث الطير : رواء النسائي في خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رقم (١٠) - عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عنده طائر فقال : "اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير" فجاء أبو بكر فردّه ، وجاء عمر فردّه ، وجاء علي فأذن له . ولحدّث الطير طرق كثيرة أفردها الحاكم والذهبي بالتصنيف . قال الذهبي في ترجمة الحاكم ١٦٨/١٢ : "وقد جمعت طرق حدّث الطير في جزء" ويبيّن أن مجموع طريقة توجب أن تكون له أصل فقال في سير أعلام النبلاء ٢٣٣/١٣ : "وحدّث الطير على ضعفه فله طرق جمّة ، وقد أفردتها في جزء ، ولم يشته ، ولا أنا بالمعتقد بطلانه" وقال في تذكرة الحفاظ ١٠٤٢/٣ - ١٠٤٣ : "وأما حدّث الطير فله طرق كثيرة جداً ، وقد أفردتها بمصنف ، ومجموعها يوجب أن يكون الحدّث له أصل" . وانظر طرق هذا الحدّث من حدّث أنس من ثلاثين طريقاً ، ومن حدّث سفينة من ثلاث طرق ، ومن حدّث ابن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، ويعلى بن مرة في كتاب "خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب" ص ٢٩ - ٣٦ بتحقيق الاستاذ أحمد ميرين البلوشي .

، وكل حال فهو كتاب مفيد ، قد اختصرته ويعوز عملاً وتحريراً .

وقبل الشروع في بيان كلام الحافظ الذهبي ودراسته ، لابد من كلمة موجزة بين يدي هذا

المبحث تتعلق بشرط البخاري وسلم ، وهل استوعب الشيوخان الصحيح والتزما بذلك .

شرط البخاري وسلم : ألف الحازمي كتاباً في شروط الأئمة ، ذكر فيه شرط الشيخين

وغيرهما فقال : " فذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه

وفيم روى عنهم وهم ثقات أيضاً ، وحد يث عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجه ، وعن بعضهم

مدخول لا يصح إخراجه . . . إلا في الشواهد والمتابعات . . وهذا باب فيه غموض وطريقة معرفة

طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم " ثم أوضح ذلك بمثال يذكر طبقات أصحاب الزهري

وأنهم خمس طبقات ولكل طبقة منهم مزية على التي تليها ( ١ )

وقال ابن طاهر : " شرط البخاري وسلم أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة رجاله

إلى الصحابي المشهور ( ٢ )

ونقل العلامة الجزائري رحمه الله عن الامام ابن تيمية في جوابه عن مسألة في شروط

البخاري وسلم فقال : " وأما شرط البخاري وسلم فلهذا رجال يروى عنهم يختص بهم ، ولهذا

رجال يروى عنهم يختص بهم ، وهما مشتركان في رجال آخرين ، وهؤلاء الذين اتفقا عليهم

مدار الحديث المتفق عليه . وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل ،

وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به ، وقد يترك من حديث الثقة ما علم

أنه أخطأ فيه . فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص . - يحتج به أصحاب الصحيح ،

وليس الأمر كذلك فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن كحمي بن سعيد القطان ،

وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم وهذه علوم

يعرفها أصحابها ( ٣ )

( ١ ) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٣

( ٢ ) شروط الأئمة الستة ص ١٠ .

( ٣ ) توجيه النظر ص ٨٧ .

وقال العلامة الجزائري أيضاً : " وقد تعرّض الحافظ السيوطي في " التوشيح " لبيان شروط

البخارى فقال :

" اعلم أن البخارى لم يوجد عنده تصريح بشروط معيّن ، وإنما أخذ ذلك من تسمية الكتاب

والاستقرا من تصرفه .

أما أولاً : فإنه ساء " الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه

وسلم وسننه وأيامه " فعلم من قوله : " الجامع " أنه لم يخصه بصف دون صف ولهذا أورد فيه

الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق ، ومن

قوله " الصحيح " أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده ، وإن كان فيه مواضع قد انتقد ها غيره فقد أجيب عنها

وقد صح عنه أنه قال : ما أدخلت في الجامع إلا ماصحاً . ومن قوله " المسند " أن مقصوده

الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه

وسلم سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره . وأما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع

عزواً لا أصلاً مقصوداً .

وأما ما عرّف بالاستقرا من تصرفه فهو أنه يخرج الحديث الذي اتصل بإسناده وكان كـل

من رواه عدلاً موصوفاً بالضبط ، فإن قصراً احتاج إلى ما يجبر ذلك التقصير ، وخلا عن أن

يكون معلولاً أي فيه علة خفية قاذرة ، أو مشاذاً ، أي خالف راويه من هو أكثر عدداً منه أو

أشدّ ضبطاً مخالفة تستلزم التنافي ويتعذر معه الجمع الذي لا يكون فيه تعسف .

والاتصال عندهم أن يعبر كل من الرواية في روايته عن شيخه بصفة صريحة في السماع

منه كبـ " سمعت " وـ " حدثني " وـ " وأخبرني " أو ظاهرة فيه كبـ " عن " أو " أن فلاناً قال " وهذا

الثاني في غير المدلس الثقة ، أما هو فلا يقبل منه إلا المرتبة الأولى .

وشروط حمل الثاني على السماع عند البخارى أن يكون الراوى قـ

ثبت له لقاء من حدث عنه ولو مرة واحدة .

وعرّف بالاستقرا من تصرفه في الرجال الذين يخرج لهم أنه ينتقي أكثرهم صحة لشيخه

وأعرفهم بحدِيثه ، وأن من أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فإنما يخرج في المتابعات

أو حيث تقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوى في مجموع ذلك وصف الأئمة كتابه قد يمأ

وحديثاً بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث<sup>(١)</sup>

وأما ما يتعلق بشرط مسلم فقد قال الامام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمة صحيحة أنه يقسم الاحاديث بثلاثة أقسام: الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفاظ والاتقان، والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يخرجه عليه. فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهما الله: أن النية اخترت مسلماً رحمه الله قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام مسلم: "قلت: بل خرج حديث الطبقة الأولى وحديث الثانية إلا النزر القليل ما يستنكره لأهل الطبقة الثانية، ثم خرج لأهل الطبقة الثالثة أحاديث ليست بالكثيرة في الشواهد والاعتبارات والمتابعات، وكل أن خرج لهم في الأصول شيئاً ولو استوعبت أحاديث هذه الطبقة في الصحيح "لجأ" الكتاب في حجم ما هو مرة أخسرى ولنزل كتابه بذلك الاستيعاب عن رتبة الصحة، وهم كعطاء بن السائب، وليث، ويزيد بن أسن أبي زياد، وأبان بن صمعة، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وطائفة أمثالهم فلم يخرج لهم إلا الحديث بعد الحديث إذا كان له أصل، وإنما يسوق أحاديث هؤلاء ويكثر منها أحمد في "مسنده" وأبو داود والنسائي<sup>(٣)</sup>...."

هل استوعب الشيوخ الصحيح والتزموا ذلك؟ إن البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح

ولا التزموا ذلك. قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري<sup>(٤)</sup>: "قد ظن أناس أنهما قد التزموا أن يخرجوا كل ما صح من الحديث في كتابيهما فاعترضوا عليهما بأنهما لم يقوما بما التزم به

(١) توجيه النظر إلى أصول الاثر ص ٨٨.

(٢) شرح صحيح مسلم ٢٣/١ للنووي.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٧٥/١٢ - ٥٧٦ وانظر تنمته كلامه في بقية شروط الأئمة.

(٤) توجيه النظر ص ٩١ - ٩٣.

وليس الأمر كذلك . فقد رُوي عن البخاري أنه قال : " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت جملة من الصحاح خشية أن يطول الكتاب " وروي عن مسلم أنه لما عوتب على ما فعل من جمع الأحاديث الصحاح في كتاب وقيل له : إن هذا يطرق لأهل البدع علينا فيجدون - السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث : ليس هذا في الصحيح . قال : إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت : هو صحاح ، ولم أقل إنَّ ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف ، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون عندني وعند من يكتبه عني ولا يرتاب في صحته "

ثم قال : وما ذكرنا من عدم التزامهما استيعاب الأحاديث الصحيحة أجمع يظهر لك أن لا وجه لإلزام مَنْ الزَّهْمَا إخراج أحاديث لم يخرجها مع كونها صحيحة على شرطيهما " قال الامام النووي في شرح مسلم : " ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاريَّ ومسلماً رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجوا لرواتها في صحيحيهما بها ، . . . وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما . وهذا إلزام ليس يلزم في الحقيقة ، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لأنه يحصر جميع مسائله ، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر ، أصلاً في بابه ولم يخرجها له نظيراً ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على طة ان كانا روياء ، — ويحتل أنهما تركاه نسياناً أو إثاراً لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره ما ذكرناه يستد مسدده أو لغير ذلك ، والله أعلم (١)

مستدرك الإمام الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ( ٤٠٥ ) :

اعتنى الإمام الحاكم في كتابه هذا ، بذكر الأحاديث التي استدرَكها على الصحيحين ما هو على شرطيهما ، أو شرط أحدهما ، أو صحيح وإن لم يوجد على شرط أحدهما — فيعبر عن الأول بقوله : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين " ، أو على شرط البخاري

"أوسلم" ويعبر على الثاني بقوله : " هذا حديث صحيح الإسناد " وربما أورد فيه ما هو من  
الصحيحين ، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهاً على ذلك (١)

معنى قول الحاكم في " المستدرک " صحيح على شرط الشيخين ، أو صحيح على شرط

البخارى أو مسلم :

سبق الحديث بإيجاز شديد عن شرط الشيخين في صحيحيهما ، فما المراد بقول الحاكم

صحيح على شرط الشيخين " أو " شرط البخارى " أو سلم "

قال الحافظ السخاوي : " ثم ما المراد بقوله : على شرطيهما ؟ فعند النووي (٢) وابن دقيق

العبد والذهبي تبعاً لابن الصلاح هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم

في كتابيهما . وتصرف الحاكم يقويه ، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معا أو أحدهما

لرواه ، قال : " صحيح على شرطيهما " أو " أحدهما " ، وإذا كان بعض رواه لم يخرج له

قال : " صحيح الإسناد " وحسب . ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان بأنه

صحيح الإسناد ، ثم قال : " وأبو عثمان هذا ليس هو النهدى ، ولو كان النهدى لحكمت

بالحديث على شرطيهما (٣) وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان لكثير من

أحواله " (٤)

قال العلامة الشيخ طاهر الجزائري ، بعد نقله نحو ما سبق : " ولا ينافي ذلك قوله

في خطبة مستدركه : " وأنا أستمع الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قسـد

اجتج بمثلها الشيوخ أو أحدهما " لأن الشبهة قد تكون في الأعيان ، وقد تكون في الأوصاف

إلا أنها في الأول مجاز ، وفي الثاني حقيقة ، فاستعمل المجاز حيث قال عقب ما يكون عن

نفس رواتهما : " هذا صحيح على شرطيهما " ، واستعمل الحقيقة حيث قال عقب ما يكون عن

مثل رواتها : هذا صحيح الإسناد . قال رجل لشرح : " إني قلت لهذا : اشتري مثل هذا

( ١ ) تدريب الراوى ١ / ١٠٥ ، توجيه النظر ص ١٣٧ .

( ٢ ) قال النووي في الارشاد ١ / ١٢٤ : " ومعنى كونه على شرطيهما أنهما أخرجا لرواه

في صحيحيهما " .

( ٣ ) المستدرک ٤ / ٤٢٩ .

( ٤ ) فتح المغيب ١ / ٤٨ ، وانظر النكت للحافظ ابن حجر ١ / ٣١٩ - ٣٢١ ، وتوضيح

الأفكار ١ / ١٠٨ - ١١٣ .

الثوب الذى معك فاشترى ذلك الثوب بعينه فقال شريح : لاشي\* أشبه بالشي\* من الشئ\*  
 عينه وألزمه بأخذ الثوب . وتحقق المثلية فى الأوصاف بأن يكون من لم يخرج عنه الشيخان  
 فى الصحيحين مثل من خرجا عنه فيهما أو أعلى منه . والظاهر أنه يريد بالمثلية المثلية  
 عندهما لا عند غيرهما ، ويعرف ذلك إما بنصهما على أن فلاناً مثل فلان أو أرفع منه  
 وقتما يوجد ذلك . وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل كأن يقولوا فى بعض من  
 احتجابه : ثقة أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ، ثم يوجد عنهما  
 أنهما قالا مثل ذلك أو أعلى منه فى بعض من لم يخرجاه له فى كتابهما فيستدل بذلك أنه  
 عندهما فى رتبة من أخرجا له فى كتابيهما لأن ألفاظ الجرح والتعديل هى معيار مراتب  
 الرواة (١)

هل التزم الحاكم بشرط الصحيحين أو أحدهما ؟

قال الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي رحمه الله مبيناً تساهل الحاكم فى تصحيح  
 كثير من الأحاديث بدعوى أنها على شرط الصحيحين أو أحدهما ، فقال (٢) : " صاحبها الصحيح  
 رحمهما الله . إذا أخرجا من تكلم فيه ، فإنهم ينتفون من حديثه ماتوع عليه ، وظهرت شواهد  
 وعلم أن له أصلاً ، ولا يروون ما تفرّد به ، سيما إذا خالفه الثقات ، كما أخرج مسلم لأبى أويس  
 حديث : " قست الصلاة بيني وبين عبدى . . الحديث ، لأنه لم ينفرد به ، بل رواه غيره  
 من الأثبات ، كما لك وشعبة وابن عيينة ، فصار حديثه متابعاً .

١ - وهذه العلة راجت على كثير من استدراك على " الصحيحين " فتساهلوا فى استدراكهم  
 ومن أكثرهم تساهلاً : الحاكم أبو عبد الله فى كتابه " المستدرك " فإنه يقول : هذا  
 حديث على شرط الشيخين " أو " أحدهما "

( ١ ) توجيه النظر ص ٣٨ ، وانظر كلام العراقى فى المراد بالمثلية ص ١٨ من التقييد  
 والابضاح ، وانظر رده فى التدريب ١/ ٢٧-١٢٩ حيث نقل كلاماً طويلاً للحافظ ابن  
 حجر فى رد اعتراض الزين العراقى على ابن دقيق العيد والذهبي ،

( ٢ ) نصب الراية ، فى كتاب الصلاة فى بحث البسطة ١/ ٦٢٧ . وانظر نصب الراية أيضاً ١/ ٣٤١  
 وقارن بالصارم المنكى ص ٦٩ هـ

وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوى محتجا به فى الصحيح أنه إذا وجد فى أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه .

٢ - بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يُخَرَّجْ لغالب رواته فى " الصحيح " ، كحديث روى عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه : " هذا حديث على شرط " البخارى " ، يعنى لكون البخارى أخرج لعكرمة ، وهذا أيضا تساهل .

٣ - وكثيرا ما يخرج حديثا بعض رجاله للبخارى ، وبعضهم لمسلم ، فيقول : " هذا على شرط الشيخين " ، وهذا تساهل أيضا .

٤ - وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحب " الصحيح " عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ، ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه ، أو لعدم ضبطه حديثه أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه ، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن ذلك الشيخ ، ثم يقول : " هذا على شرط الشيخين " أو " البخارى " أو " مسلم " وهذا أيضا تساهل لأن صاحب " الصحيح " لم يحتج به إلا فى شيخ معين ، لافى غيره ، فلا يكون على شرطهما .

وهذا كما أخرج البخارى ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانى عن سليمان بن بلال وغيره ، ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن الشنئى ، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن الشنئى ، فإذا قال قائل فى حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن الشنئى : هذا على شرط البخارى ومسلم كان متساهلا .

٥ - وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب ، وغالب رجاله رجال الصحيح ، فيقول : " هذا على شرط الشيخين " ، أو " البخارى " أو " مسلم " وهذا أيضا تساهل فاحش .

ومن تأمل كتابه " المستدرک " تبين له ما ذكرناه .

وكذلك بين الحافظ ابن حجر تساهل الحاكم فى التصحيح ، وأوضح كلام الحافظ الذهبى

المذكور فى مقدمة البحث، وبين أن المستدرک ينقسم إلى ثلاثة أقسام .

فقال : <sup>(١)</sup> ينقسم المستدرک أقساما كل قسم منها يمكن تقسيمه :

( ١ ) النكت على كتاب ابن الصلاح ٣١٤ / ١ - ٣١٨ باختصار يسير .



( ١ - الاول : أن يكون اسناد الحديث الذي يخرج منه محتجاً برواه في الصحيحين أو أحدهما

على صورة الاجتماع سالماً من العلل . واحترزنا بقولنا : ( على صورة الاجتماع ) عما احتجنا برواه على صورة الانفراد . كسفيان بن حسين عن الزهري ، فإنهما احتجنا بكل منهما على الانفراد ، ولم يحتجنا برواية سفيان بن حسين عن الزهري ، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه .

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما بهرجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ، فإن مسلماً احتج بحديث سماك . . . . . إذا كان من رواية الشقات عنه ، ولم يحتج بعكرمة ، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما <sup>( ١ )</sup>

واحترزت بقولي : ( أن يكون سالماً من العلل ) بما إذا احتجنا بجميع رواته على صورة الاجتماع ، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره . فإننا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجنا من رواية المدلسين بالنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجنا من حديث المختلطين عن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط . فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد غنم عنه أو شيخ سمع من اختلط بعد اختلاطه بأنه على شوطيهما ، وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه . إلا إذا صح المدلس من جهة أخرى بالسماع ، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل

( ١ ) قال الحافظ الذهبي في ترجمة سماك بن حرب ٢٤٨/٥ في سير أعلام النبلاء : " قلت :

ولهذا تجنب التجار إخراجه حديثه وقد علق له البخاري استشهاداً به ، فسماك بن حرب عن عكرمة ، عن ابن عباس نسخة عدة أحاديث ، فلا هي على شوط مسلم لإعراضه عن عكرمة ، ولا هي على شوط البخاري لإعراضه عن سماك ، ولا ينبغي أن تعد صحيحة لأن سماكاً إنما تكلم فيه من أجلها " انتهى .

اختلاطه ، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما . ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجوا له نظيراً أو أصلاً الا القليل .

القسم الثاني : أن يكون إسناد الحديث قد أخرجوا لجميع رواه لا على سبيل الاحتجاج

بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره . ويلتحق بذلك ما إذا أخرجوا لرجل وتجنبوا ما انفرد به أو ما خالف فيه . كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما لم ينفرد به . فلا يحسن أن يقال : إن باقى النسخة على شرط مسلم ، لأنـه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك ما لم ينفرد به .

فالحاكم يُناقض في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحد هما . وهذا القسم

عمدة الكتاب .

القسم الثالث : أن يكون الاسناد لم يخرجوا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات . وهذا

قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها ، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منها ، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض روايتها ، وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً .

ومن هنا دخلت الآفة كثيراً فيها صححه ، وقل أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين ، والله أعلم .

والذى يعلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذى حررناه دون الالف

فهو قليل بالنسبة الى ما في الكتابين .

أوهام الحاكم في المستدرك وتساوله في تصحيح الأحاديث :

تكلم العلماء على تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث ، وانتقده بعض العلماء كالذهبي

بشدة في مواطن من اختصاره للمستدرك حين يصحح الحاكم الأحاديث التالفة والموضوعة<sup>(١)</sup>  
قال الامام ابن الصلاح : وهو - أي الحاكم - واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل  
في القضاء به<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي : " والحاكم رحمه الله متساهل في التصحيح معروف عند أهل العلم بذلك  
والمشاهدة تدل عليه<sup>(٣)</sup> .

وقال الذهبي في " تذكرة الحفاظ " : " ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست  
على شرط الصحة . بل فيه أحاديث موضوعة شأن المستدرك بإخراجها فيه<sup>(٤)</sup> .  
وقال أيضا في " ميزان الاعتدال " : " إمام صدوق ، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث  
ساقطة ، ويكثر من ذلك فما أدري هل خفيت عليه فما هو ممن يجهل ذلك ، وإن علم فهذه  
خيانة عظيمة<sup>(٥)</sup> .

وقال الذهبي في " المغني " : " محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، إمام صدوق  
لكنه يتشيع ، وصحح وأهيات<sup>(٦)</sup> .

وقد انتقد الذهبي في " سير أعلام النبلاء " الحاكم في تصحيحه الأحاديث الضعيفة ،  
ودعواه أن بعض الأحاديث على شرط الصحيحين أو أحدهما .

- قال في ترجمة مقرئ مكة ومؤذنها أبي الحسن البرزى المتوفى سنة ( ٢٥٠ ) : " وصحح  
له الحاكم حديث التكبير ، وهو منكر<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) انظر : تلخيص المستدرك ١٢٦/٣ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٦٠ .

( ٢ ) علوم الحديث ص ٢٢ .

( ٣ ) الارشاد ١٢٤/١ .

( ٤ ) تذكرة الحفاظ ١٠٤٢/٣ .

( ٥ ) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣ .

( ٦ ) المغني ترجمة ( ٥٧٠ ) ، وانظر ما يتعلق بنسبه إلى التشيع في بحث " البدعة " .

( ٧ ) سير ٥١/١٢ . والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٣٠٤/٣ وقال : هذا حديث  
صحيح الإسناد ولم يخرجاه فتعقبه الذهبي بقوله : البرزى قد تكلم فيه .

- وفي ترجمة الامام الحجة محمد بن الحسن النيسابوري المتوفى سنة ( ٣٥٥ ) : ساق بسنده عن عمر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا مد يده في الداء لا يردهما حتى يمسح بهما وجهه " قال الذهبي عقبه : " أخرجه الحاكم في " مستدركه " فلم يصيب حماد ( بن عيسى ) ضعيف " ( ١ )

- وفي ترجمة محدث حمص راشد بن سعد : ذكر حديث " شور عن راشد ، عن ثوبان قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد ، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين " . قال الذهبي : " إسناده قوى وأخرجه الحاكم . فقال : على شرط مسلم فأخطأ : فإن الشيخين ما احتجا براشد ، ولا شور من شرط مسلم " ( ٢ )  
ومن أوهام الحاكم في " المستدرك " استدراكه بعض الأحاديث على الصحيحين وهي ما أخرجهما الشيخان أو أحدهما ظاناً أنهما لم يخرجها . ومن أمثلة ذلك :

١ - قال الحافظ العراقي : منها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً : " لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن " الحديث . رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه ، وقد بين الحافظ أبو عبد الله الذهبي في " مختصر المستدرك " كثيراً من الأحاديث التي أخرجهما في المستدرك وهي في الصحيح " . ( ٣ )

٢ - قال الحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير " عند كلامه عن حديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عصب الفحل " رواه البخاري وأبو داود من حديث ابن عمر ، ووههم الحاكم فاستدركه " ( ٤ )

٣ - وعند تخريجه الحديث : " ليس منا من غشنا " رواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة ، ورواه الحاكم بهذا اللفظ وادعى أن مسلماً لم يخرجها فلم يصيب " ( ٥ )

( ١ ) سير ٦٧/١٦ . والحديث أخرجه الحاكم ٥٣٦/١ .

( ٢ ) سير ٤٩١/٤ . والحديث أخرجه الحاكم ١٦٩/١ وصححه ووافقه الذهبي .

( ٣ ) التقييد والايضاح للعراقي ص ١٧ . والحديث رواه الحاكم في المستدرك ١٢٧/١ .

( ٤ ) التلخيص الحبير ١١١/٢ وعصب الفحل - كما في النهاية لابن الأثير ٢٣٤/٣ - : ماؤه فرساً كان أو بعيراً . والمراد : الشهي عن كواء عصب الفحل ، وإنما نهى عنه للجهالة التي فيه ، ولا بد في الإجارة من تعيين العمل ومقداره .

( ٥ ) المصدر السابق ١٨٧/٤

٤ - وعند كلاءه عن الحديث : " إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحى ، فـسـلا  
يحي من شمسه وشبهه شيئاً " قال الحافظ : رواه مسلم من حديث أم سلمة بهذا ، وله عنده  
الفاظ ، واستدركه الحاكم فوهم <sup>(١)</sup> .

٥ - وقال الحافظ أيضا : " قوله : " اشتهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة :  
أجرك على قدر نصبك " متفق عليه عنها . واستدركه الحاكم فوهم <sup>(٢)</sup> .

ومن أوهاءه في أحكامه على الرواية في المستدرك أذكر الشواهد الآتية :

١ - قال الحافظ ابن حجر في " النكت على كتاب ابن الصلاح <sup>(٣)</sup> " ومن عجيب ما وقع  
للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته : هذا صحيح الإسناد ،  
وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن . مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في " الضعفاء " :  
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من  
أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه . وقال في آخر هذا الكتاب : فهو لا الذين ذكرتهم  
قد ظهر عندي جرحهم ، لأن الجرح لا أستحله تقليدا " فكان هذا من عجائب ما وقع له  
من التساهل والغفلة .

٢ - قال الحافظ في " التلخيص " عند كلاءه من حديث " لا تؤخر ثلاثاً : الصلاة إذا  
أتت ، والجنائزة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت " وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن  
عبد الله الجهني . . وسعيد مجهول ، قد ذكره ابن حبان في الضعفاء ، فقال : سعيد  
ابن عبد الرحمن بن عبد الله . ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن  
الجهني . وهو من أغلاطه الفاحشة <sup>(٤)</sup> .

٣ - وقال في " التلخيص الحبير " أيضا عند كلاءه عن مغيرة بن زياد : " ومغيرة مختلف  
فيه واستنكر أحمد حديثه وناقض الحاكم فصحيح حديثه في المستدرك ، واتهم به في موضع

( ١ ) المصدر السابق ٤ / ١٣٨ .

( ٢ ) المصدر السابق ٤ / ١٧٧ .

( ٣ ) النكت لابن حجر ١ / ٣١٨ .

( ٤ ) التلخيص الحبير ١ / ١٨٦ .

آخر ، فقال : يقال : انه حدث عن عبادة بن نسي بهديث موضوع<sup>(١)</sup> .

٤ - وقال الحافظ أيضا عند كلامه عن حديث : " ان لله تسعة وتسعين اسما " ، " وروى الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن الحصين عن أيوب وعن هشام بن حسان جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . . قال الحاكم : وعبد العزيز ثقة . قلت : بل متفق/ضعفه وهاء البخاري وسلم وابن معين . وقال البيهقي : ضعيف عند أهل النقل<sup>(٢)</sup> أسباب تساهل الحاكم وكثرة أوهامه في " المستدرک " :

ذكرت بعض الأمثلة من أوهامه في التصحيح وأحكامه على الرواة ما وقت عليه عرضاً دون تتبع واستقصاء ، وأسباب ما وقع في المستدرک من خلل تعود إلى عدة أسباب ، من أحسن من بينها العلامة المعليّ البيهقي في كتابه " التنكيل " فقال<sup>(٣)</sup> : " والذي يظهر لي فيما وقع في " المستدرک " من الخلل أن له عدة أسباب :

الأول : حرص الحاكم على الإكثار ، وقد قال في خطبه " المستدرک " : " وقد نبغ فني عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث ، وهذه الأسانيد المجموعة المشتتة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة " فكان له ميل في الإكثار للرد على هؤلاء .

والثاني : أنه قد يقع له الحديث بسند عال أو يكون غريباً مما يتنافس فيه المحدثون ، فيفرح بعلوه أو غرابته ويحرص أن يشته في مستدركه .

والثالث : أنه لأجل السبيين الأولين ، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ماله غلة وأشار إلى ذلك ، قال في الخطبة : " سألتني جماعة . . أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن اسماعيل وسلم بن العجاج بمثلهما ، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا غلة له ، فإنهما - رحمهما الله - لم يدعيا ذلك لأنفسهما " .

( ١ ) المصدر السابق ٧/٤ .

( ٢ ) المصدر السابق ١٢٣/٤ .

( ٣ ) التنكيل ١/٤٥٧ - ٤٥٩ . بتصريف واختصار يسير . وانظر الصارم المنكي ص ٣١٥ .

ولم يصب في هذا ، فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجوا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قاذحة ، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت الى العلل البتة ، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما وان لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قاذحة .

الرابع : أنه لاجل السببين الاولين توسع في معنى قوله " بأسانيد يحتج .. بمثلها " فبنى على أن في رجال الصحيحين من فيه كلام فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلاما ... وقصر الحاكم في مراعاة هذا وزاد فأخرج في مواضع لمن لم يخرجوا ولا أحدهما له بناء على أنه نظير من قد أخرجوا له ، فلو قيل له : كيف أخرجت لهذا وهو متكلم فيه ؟ لعله يجيب بأنهما قد أخرجوا لفلان وفيه كلام قريب من الكلام هذا ، ولو وقى بهذا لكان الخطب لكنه لم يف بل أخرج لجماعة هلكى .

الخامس : أنه شرع في تأليف " المستدرك " بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة وقد ضعفت ذاكرته كما تقدم عنه ، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع " المستدرك " وقد استشعر قرب أجله فهو حريص على إتمام " المستدرك " وتلك المصنفات قبل موته ، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنها أخرجوا له ، أو أنه لفلان الذي أخرجوا له ، والواقع أنه رجل آخر ، .. لكنه مع هذا كله لم يقع له خلل في روايته لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة ، وإنما وقع الخلل في أحكامه ، فكل حديث في " المستدرك " فقد سمعه الحاكم كما هو ، أما حكمه بأنه على شرط الشيخين ... ونحو ذلك ، فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل " انتهى .

وهذا السبب الأخير ، وهو أنه ألف المستدرك في أواخر عمره ولم يفرغ لتنقيحه ومراجعته هو مانع عليه الحافظ ابن حجر . فقال : " الحاكم أجل قدراً ، وأعظم خطراً ، وأكبر ذكراً ، من أن يذكر في الضعفاء " ، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره ، وذكر بعضهم أنه حصل له تغيير وخلة في آخر عمره ، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب " الضعفاء " له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومنع من الاحتجاج بهم ، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها (١) .

ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر قوله : " وانا وقع للحاكم التساهل ، لأنه سئود الكتاب لينقحه ، فأعجلته المنية ، قال - أي الحافظ ابن حجر - : وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من " المستدرك " : الى هنا انتهى إملاء الحاكم . . ثم قال - أي ابن حجر - : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الاجازة ، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي ، وهو إذا ساق عنه في غير العلل شيئاً لا يذكره إلا بالاجازة . قال : والتساهل في القدر المثل قليل جداً بالنسبة الى ما بعده <sup>(١)</sup> وقال الحافظ السخاوي بعد ذكره عدة أسباب حملت الحاكم على التساهل في " مستدركه " : " بل يقال : إنَّ السبب في ذلك أنَّه صَنَّفَه في أواخر عمره ، وقد حصلت له غلة وتغوير ، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه ، ويدل له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل جداً بالنسبة لباقيه ، فإنه وجد عنده : الى هنا انتهى إملاء الحاكم " <sup>(٢)</sup> قال العلامة الجزائري بعد ذكر أن في المستدرك مناكير وواهيات وموضوعات : " وهذا الأمر ما يتمجب منه ، فإن الحاكم كان من الحفاظ البارعين في هذا الفن ، ويقال : إنَّ السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعترته غلة . وكان ميلاده في سنة (٣٢١) ووفاته في سنة (٤٠٥) فيكون عمره أربعاً وثمانين سنة " <sup>(٣)</sup>

#### مختصر المستدرك للحافظ الذهبي :

اختصر الإمام الذهبي كتاب المستدرك ، وتعقب الحاكم في كثير من أحاديث الواهية والموضوعة ، وقد أغضب تساهل الحاكم الشديد الحافظ الذهبي غضبات كثيرة اضطرت له السق اشتداد اللهجة والقسوة على الحاكم ، وأن يقسم عند بعض الأحاديث بالله وتالله أنها لموضوعة <sup>(٤)</sup>

(١) تدريب الراوي ١٠٦/١ - ١٠٧ .

(٢) فتح المغيث ٣٦/١ .

(٣) توجيه النظر ص ١٣٨ .

(٤) حاشية الأوجه الفاضلة ص ٨٤ وقد أحال إلى بعض الأماكن في " المستدرك " و" تلخيصه "

( ٢٣٤/١ ) و ( ٣١٥/٢ و ٦١٧ ) ، و ( ١٢٦/٣ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٥٣ و ١٦٠ ) .



قال العلامة اللكنوى : الحديث الذى حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد وحكم الذهبى بكونه ضعيفاً الإسناد يرجح فيه قول الذهبى على قول الحاكم . وكما من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبى بكونه ضعيفاً أو موضوعاً . فلا يعتمد على "المستدرک" ما لم يطالع معه "مختصرة" للذهبي ، إلا أن يكون فى قول الذهبى خدشة ظاهرة ، ونبه عليها من تأخر عنه من المحدثين ، فحينئذ يُسَلَّم قول الحاكم <sup>(١)</sup> .

والظاهر أن اختصار الذهبى للمستدرک من أعماله العلمية المبكرة ، ولذلك قال عن اختصاره بكل "ورع وإنصاف" : "قد اختصرته ويعوز علا وتحريراً" <sup>(٢)</sup> .

وسا يدل على ذلك أنه خالف فى كثير من أحكامه على الأحاديث التى أوردها فى كتابه "سير أعلام النبلاء" ما حكم عليه فى كتابه "تلخيص المستدرک" وأليك بعض الأمثلة والشواهد :

١ - فى ترجمة سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه قال الذهبى : "وجاء بإسناد فيه ضعف عن جابر ، أن النبى صلى الله عليه وسلم لما رأى حمزة قتيلاً بكى فلما رأى ما سئل به شق" <sup>(٣)</sup> .

وهذا الحديث أخرجه الحاكم مختصراً وطولاً <sup>(٤)</sup> ، وسكت عنه ، وكذلك الذهبى فى الأولى ، وصحاحه فى الثانية وفى سنده أبو حماد الحنفى المفضل بن صدقة وهو ضعيف ، وعبد الله بن محمد بن عقيل وفيه لين . وقد عدَّ الذهبى هذا الحديث فى ميزانه <sup>(٥)</sup> من منكرات أبى حماد الحنفى .

٢ - وفى ترجمة الأمير الشهيد زيد بن حارثة رضى الله عنه : ساق الذهبى بسنده عن زيد بن حارثة فى خروجه مع النبى صلى الله عليه وسلم ولقاءه بزيد . . . . . وفيه قول النبى صلى الله عليه وسلم : "إنه يُبعثُ أمةً وحده" قال الذهبى عقب ذكر الحديث بطوله : فى إسناده محمد ( بن عمرو بن علقمة ) لا يحتج به ، وفى بعضه نكارة بينة <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) الأجمية الفاضلة ص ١٦١ - ١٦٢ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٧٦ .

( ٣ ) سير ١ / ١٨٤ .

( ٤ ) الحاكم فى مستدرکه ١٩٧ / ٣ مختصراً و ١٩٩ مطولاً .

( ٥ ) ميزان الاعتدال ٤ / ١٦٨ .

( ٦ ) سير ١ / ٢٢٢ .

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه ووافقه الذهبي <sup>(١)</sup> بينما هنا يحكم على إسناده بالضعف وعلى بعض متنه بالنكارة ، مع أنه وافق الحاكم على تصحيحه في "المستدرک" ٣ - وفي ترجمة أبي طلحة الانصاري رضي الله عنه : أورد حديث أنس : " أن أبا طلحة صام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين سنة ، لا يفطر الا يوم فطراً وأضحى " قال الذهبي : " غريب على شرط مسلم " <sup>(٢)</sup>

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وقال : على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي

هناك بينما هنا استغفريه .

٤ - وفي ترجمة أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أورد بن حديث عائشة أنها قيل لها : أيُّ الناس كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : فاطمة ، من قبل النساء ، ومن الرجال زوجها ، وإن كان ما طمت صَوَاماً قَوَاماً . قال الذهبي عقبه : ليس إسناده بذلك <sup>(٣)</sup>

والحديث أخرجه الحاكم وصححه <sup>(٤)</sup> ولم يتعقبه الذهبي في مختصره كما فعل هنا .

٥ - وفي ترجمة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : أورد حديث أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة مرا به ، وهو يقرأ في بيته ، فاستمعا لقراءته ، فلما أصبح ، أخبره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لو أعلم بمكانك لحببته لك تحبيراً " قال الذهبي : " خالد ابن نافع " ضَعَفَ <sup>(٥)</sup>

والحديث أخرجه الحاكم في مستدركه من طريق عثمان بن سعيد الدارمي ، عن محرز ابن هشام الكوفي ، عن خالد بن نافع ، وصححه ووافقه الذهبي بينما أعلَّه هنا بخالد <sup>(٦)</sup>

( ١ ) ٢١٦/٣ - ٢١٧ .

( ٢ ) سير ٣٠/٢ .

( ٣ ) مستدرک الحاكم ٣/٣٥٣ .

( ٤ ) سير ١٢٥/٢ .

( ٥ ) مستدرک الحاكم ٣/١٥٧ ، وأخرجه الترمذی فی المناقب ( ٣٨٧٤ ) .

( ٦ ) سير ٣٨٧/٢ .

( ٧ ) الحاكم في المستدرک ٣/٤٦٦ . والحديث ذكره الهيثمي في " مجمع الزوائد " ٩/٣٥٩ ،

٣٦٠ . وقال : رواه الطبراني ورجاله على شرط الصحيح غير خالد بن نافع الأشعري .

٦ - في ترجمة الامام السيد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أورد الذهبي عن القاسم بن الفضل العداني عن يوسف بن مازن ، قال : عرض للحسن رجل ، فقال : يا مُسَوِّدَ وجوه المؤمنين . قال : لا تعذّلني فإنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرِيَهُمْ يَثْبُونَ على منبره رجلاً رجلاً ، فأنزل الله تعالى : ( انا أنزلناه في ليلة القدر ) قال : ألف شهر — يملكونه بعدى ، يعنى : بنى أمية ، قال الذهبي عقبه : " سمعته منه أبوسلمة التبوذكى وفيه انقطاع " ( ١ )

والحديث رواه الحاكم ( ٢ ) وقال الذهبي في " مختصر المستدرک " : قلت : يروى عن يوسف ( بن مازن ) نوح بن قيس ، وما علمت أنّ أحداً تكلم فيه ، والقاسم وثقه ، رواه عنه أبوداود الطيالسي والتبوذكى ، وما أدري آفته من أين ؟ بهنما حكم هنا بانقطاع بسنن التبوذكى والقاسم بن الفضل .

٧ - في ترجمة الامام الحافظ يحيى بن أبي كثير ساق بسنده عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة ، حدثني حجاج بن عمرو الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من كَسَرَ أو عَرَجَ فقد حلَّ ، وعليه الحج من قابل " قال الحافظ الذهبي : لكنه معلول بما رواه معمر ومعاوية بن سلام عن يحيى عن عكرمة ، فقال عن عبد الله بن رافع عن الحجاج . قال البخاري : هذا أصح ( ٣ )

والحديث رواه الحاكم في المستدرک ( ٤ ) وصححه ووافقه الذهبي على تصحيحه ، مع أنه أعلّه هنا بالانقطاع بين عكرمة وحجاج .

( ١ ) سير ٢٧٢/٣ .

( ٢ ) الحاكم في المستدرک ١٧٠/٣ ، ١٧١ ، والحديث في سنن الترمذى ( ٣٣٥٠ ) ، وانظر تفسير ابن كثير ٥٣٠/٤ .

( ٣ ) سير ٣٠/٦ .

( ٤ ) الحاكم في المستدرک ٤٧٠/١ ، ٤٨٣ . والحديث في السند ٤٥٠/٣ ، ورواه أبوداود ( ١٨٦٢ ) في المناسك ، والترمذى ( ٩٤٠ ) في الحج ، والنسائى ( ٢٨٦٠ ) في الحج ، وابن ماجه ( ٣٠٧٧ ) في المناسك .

# المفصل الثاني

دراسة أقوال الحافظ الذهبي  
في مباحث من مصطلح الحديث

## المبحث الأول

## كتابة الحديث وتدوينه

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الصحابي الجليل عبد الله ابن عمرو بن العاص :

"وكتب الكثير باذن النبي صلى الله عليه وسلم وترخيصه له في الكتابة بعد كراهيته للصحابة أن يكتبوا عنه سوى القرآن . وسوغ ذلك صلى الله عليه وسلم ، ثم انعقد الاجماع بعد اختلاف الصحابة رضى الله عنهم على الجواز والاستحباب لتقييد العلم بالكتابة .

والظاهر أن النهى كان أولا لتتوفر همهم على القرآن وحده ، وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من السنن النبوية ، فيؤمن اللبس ، فلما زال المحذور واللبس ، ووضح أن القرآن لا يشبهه بكلام الناس اذن في كتابة العلم ، والله أعلم" (١) .

وجاء في ترجمته أيضا :

عن عبد الله بن عمرو ، قال : "كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب مايقول" .

هذا حديث حسن غريب ، رواه سعيد بن عفير عنه .

وهو دال على أن الصحابة كتبوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بعض أقواله ، وهذا على رضى الله عنه ، كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في صحيفة قرنها بسيفه ، وقال عليه السلام : "اكتبوا لأبى شاة" . وكتبوا عنه كتاب

(١)

الديات ، وفرائض الصدقة ، وغير ذلك" .

(٢)

ولاهمية هذه المسألة : أردت أن أفرد لها ببحث موجز مستنيرا بأقوال الذهبي النقدية ، وبأقوال العلماء من قبله وبعده ، فأقول :

قال الحافظ ابن حجر : "اعلم - علمنى الله وإياك - أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لأمرين ، أحدهما أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كما ثبت فى صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .

(٣)

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء فى الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح ، وسعيد بن أبى عروبة ، وغيرهما ، وكانوا ينفقون كل باب على حدة الى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوّنوا الأحكام ..."

(٤)

ويقول : "وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ، ثم التمثيف" .

(٥)

(١) سير أعلام النبلاء ٨٨، ٨٧/٣ ، وسيأتى تخريج الأحاديث المذكورة فى سياق البحث بعون الله .

(٢) وانظر بحث هذه المسألة بتوسع فى : المحدث الفاضل ص ٣٦٣ وما بعدها ، المدخل الى السنن الكبرى للبيهقى ص ٤٠٥-٤٢٤ ، جامع بيان العلم ص ٧٩-١٠٠ ، تقييد العلم ص ٦٨-٧٠ ، اللامع ص ١٤٦-١٤٩ ، حجية السنة ص ٢٩٢-٤٦٥ ، للعلامة الدكتور عبدالغنى عبدالخالق المتوفى سنة ١٤٠٣هـ رحمه الله .

(٣) يشير الى حديث أبى سعيد الخدرى ، وسيأتى تخريجه قريبا بعون الله تعالى .

(٤) هدى السارى ص ٦ .

(٥) الفتح ٢٠٨/٢ .

وقد أورد الحافظ الذهبي ، نما هاما حدد فيه السنة التي ابتداء فيها بتدوين العلوم الاسلامية ، فقال :

"فى سنة ثلاث وأربعين ومائة شرع علماء الاسلام فى هذا العصر فى تدوين الحديث والفقه والتفسير ، فصف ابن جريج بمكة ، ومالك بن أنس الموطأ بالمدينة ، والاوزاعى بالشام ، وابن أبى عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة ، ومعمار باليمن وسفيان بالكوفة ، وصف ابن اسحاق المغازى ، وصف أبو حنيفة رحمه الله الفقه والرأى . ثم بعد يسير صف هشيم والليث بن سعد وابن لهيعة ، ثم ابن المبارك وأبويوسف وابن وهب ... وكثر تدوين العلم وتبويبه ، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس . وقبل هذا العمر كان الائمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة" (١)

ففى هذا النص يعين الامام الذهبى أواسط القرن الثانى الهجرى ، وبالتحديد سنة (١٤٣هـ) ، بداية للانتقال من مرحلة التسجيل غير المرتب ، الى مرحلة التمثيف المبوب المنظم لكل فرع من فروع العلوم الاسلامية .

ويؤكد هذا النص أن الكتابة كانت موجودة ومعروفة قبل هذا التاريخ كما يقول الذهبى : "وقبل هذا العمر كان الائمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة" فالكتابة كانت موجودة منذ عهد مبكر فى المدر الاول للاسلام ، ومما مرحلة التدوين المرتب المبوب الاحصاد لما بذر سابقا ،

(١) تذكرة الحفاظ ١٥١/١ ، ونقل هذا التحديد عنه ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة ٣٥١/١ ، السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٢٦١ .

(١)

وشمار لغرام ثابتة الجذور .

(٢)

ويقول الحافظ الذهبي أيضا : "وفى هذا الزمان ، ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد ، وواصل بن عطاء الغزال ، ودعوا الناس الى الاعتزال والقول بالقدر ، وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا الى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن ، وظهر بخراسان في قبائلته مقاتل بن سليمان المفسر ، وبائع في اثبات المفات حتى جسم ، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذروا من بدعهم . وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتمذيب العربية ، ثم كثر بعد ذلك في أيام الرشيد وكثرت التمانيف وألفوا في اللغات وأخذ حفظ العلماء ينقص ، ودونت الكتب واتكلوا عليها ، وانما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في المدور فهي كانت خزائن العلم لهم رضى الله عنهم " .<sup>(٣)</sup>

فهذه الأقوال وغيرها كثير من كتابات السابقين تفيد أن السنة لم تدون الا في نهاية القرن الاول ، وأواسط القرن الثماني ، وأن أول من قام بالتدوين محمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤هـ) ، والربيع بن مبيح المتوفى سنة (١٦٠هـ) ، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة (١٥٦هـ) وغيرهم وفهم كثير من المعاصرين خطأ أن التدوين هو الكتابة ، وفهموا من كلام السابقين أن السنة لم تكتب الا في نهاية

(١) انظر : حركة تدوين الانساب في العصر العباسي الاول ، مجلة دراسات تاريخية سنة ١٩٨٧ م .  
(٢) أي زمن الطبقة الرابعة .  
(٣) تذكرة الحفاظ ١/١٥٩ .  
(٤) انظر كلمة الحافظ ابن حجر السابقة نقلا عن الفتح ٢٠٨/١ .



القرن الاول الهجرى فى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز .  
يقول العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله : "ولما  
توفى النبى صلى الله عليه وسلم بادر الصحابة الى جمع  
ماكتب فى عهده فى موضع واحد وسموا ذلك المصحف ، واقتصروا  
على ذلك ولم يتجاوزوه الى كتابة الحديث وجمعه فى موضع  
واحد كما فعلوا بالقرآن ... " .

ثم قال : "ولم يزل أمر الحديث فى عمر الصحابة وأول  
عصر التابعين على ما ذكرنا ، ولما أفضت الخلافة الى من قام  
بحقها عمر بن عبد العزيز أمر بكتابة الحديث" .  
(١)

ويقول أستاذنا الدكتور محمد عجاج الخطيب فى كتابه :  
"السنة قبل التدوين" عند كلامه على صحيفة همام بن منبه :  
"ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية فى تدوين الحديث الشريف  
لأنها حجة قاطعة ودليل ساطع على أن الحديث النبوى قد دون فى  
عمر مبكر وتصحح الخطأ الشائع أن الحديث لم يدون الا فى  
(٢)  
أوائل القرن الهجرى الثانى" !!

---

(١) توجيه النظر ص ٦ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ٣٥٦، ٣٥٧ .

وهذا الفهم - أنَّ التدوين هو الكتابة - أدى الى  
 الحيرة في فهم النصوص ، مما حدى بعض المعاصرين الى تخطئة  
 السابقين ، كما في قول صاحب "السنة قبل التدوين" :  
 "ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة التدوين ، وحقيقة  
 الكتابة ، وأدركوا الفرق بينهما لما تعارضت النصوص في  
 فهمهم ، ولما استطاع أعداء الاسلام أن يجدوا ثلماً يدخلون  
 منها فيدعون أن السنة ظلت قرناً دون كتابة ولا بد أن يعتريها  
 التغيير ويدخلها التحريف ... فإنَّ أعداء الاسلام يقرؤون  
 كتابات أبناء الإسلام أولاً ، ويأخذون السهم القاتل ، والسهم  
 الفاتك من نقاط الضعف فيها ، أو الحقائق المجهولة في  
 ثناياها" .<sup>(١)</sup>

وهذا تعريف موجز للكتابة والتدوين والتصنيف :

- (أ) الكتابة : قال في اللسان : "كتب الشيء يكتبه كَتَبًا  
 وكتاباً وكتابة ، وكتبه "خطه" فكتابة الشيء خطه .<sup>(٢)</sup>  
 (ب) التدوين : قال في اللسان : "والديوان مجتمع المصحف"<sup>(٣)</sup>  
 وقال في تاج العروس : "وقد دونه تدويناً جمعه" ، وعليه  
 فالتدوين هو جمع المصحف المشتقة في ديوان ليحفظها .  
 (ج) التصنيف : قال في اللسان : "والتصنيف : تمييز الأشياء  
 بعضها من بعض ، وصنف الشيء ميّز بعضه من بعض ، وتصنيف  
 الشيء جعله أصنافاً"<sup>(٤)</sup> .

(١) السنة المحمدية ، كتابتها ، تدوينها ، تصنيفها  
 للدكتور عبد المهدي عبد الهادي ، مجلة كلية أصول  
 الدين بجامعة الامام ، العدد الرابع ص ١٧٨ .  
 (٢) لسان العرب ٦٩٨/١ .  
 (٣) المرجع السابق ١٦٦/١٣ .  
 (٤) تاج العروس ٢٠٤/٩ .  
 (٥) لسان العرب ١٩٨/٩ .

وعلى ذلك فقول الأئمة السابقين أن السنة دوت في نهاية القرن الأول ، لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن ، بل يفيد أنها كانت مكتوبة لكنها لم تمل إلى درجة التدوين وهو جمع المحف المشتتة في ديوان ، أو التمثيف ، وهو تمييز الأشياء بعضها من بعض وجعلها أمتافا . وما فهمه كثير من المعاصرين فهو خطأ منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين .

ولذا نلاحظ الدقة المتناهية في كلام الحافظين الذهبي وابن حجر ، حيث يقول الذهبي تعليقا على حديث عبد الله بن عمرو : "وهو دال على أن الصحابة كتبوا عن النبي صلى الله عليه وسلم بعض أقواله" <sup>(١)</sup> . ويقول أيضا مميذا بين التدوين والكتابة : "وفي سنة ثلاث وأربعين ومئة شرع علماء الاسلام في هذا العمر في تدوين الحديث ... وكثر تدوين العلم وتبويبه ... وقبل هذا العمر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة" <sup>(٢)</sup> .

ويقول الحافظ ابن حجر : "ان أشار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عمر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة ... " <sup>(٣)</sup> .

ويقول أيضا : "ثم حدث في أواخر عمر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار" ، ويقول : "ثم كثر التدوين ثم التمثيف" <sup>(٤)</sup> .

(١) سير أعلام النبلاء ٨٧/٣ .  
 (٢) تذكرة الحفاظ ١٥١/١ .  
 (٣) هدى السارى ص ٦ .  
 (٤) المرجع السابق .

أما المعاصرون فمدار حديثهم على الكتابة ، وربما وضعوا الكتابة مكان التدوين ، والعكس .  
وبالتفريق بين هذه المصطلحات يمكن أن نقول أن السنة قد مرت بثلاث مراحل :

- (١) مرحلة الكتابة : وهذه استمرت طوال القرن الأول .
- (٢) مرحلة التدوين .
- (٣) مرحلة التمثيف .

وسأكتفى بالحديث عن المرحلة الأولى ، لأنها هي محور كلام الحافظ الذهبي رحمه الله ، فأقول :

حرص الصحابة رضي الله عنهم على سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم كل الحرص ، فحفظوها ، وما غابوا عنه سألوا من حفره ، ولكن الذهن قد يغفل ، والذاكرة قد تنسى ، فاتجهوا إلى كتابة السنة في صحف .. فهيأ الله سبحانه للسنة كل عوامل الحفظ من التسجيل في السطور والحفظ في الصدور .

ولكن جاءت نموص تنهى عن كتابة السنة ، ونموص تجيز الكتابة ، فما هي هذه النموص ، وما هو طريق التوفيق بينها :

#### النهى عن الكتابة :

عقد البيهقي في كتابه "المدخل إلى السنن الكبرى" بابا فيمن كره كتابة العلم وأمر بحفظه ، وساق بسنده إلى أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "لا تكتبوا عنى شيئا إلا القرآن ، ومن كتب عنى شيئا غير القرآن (١) فليمحاه " .

(١) رواه أحمد في مسنده ٣٩/٣ ، مسلم في الزهد ٢٣٩٨/٤ ، الدارمي ١١٩/١ ، ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١٦٣/١ ، البيهقي في المدخل برقم (٧٢٤) .

وعن أبي نضرة قال : قلنا لأبي سعيد الخدري : انك تحدثنا بأحاديث معجبة وانا نخاف أن نزيد أو أن ننقص ، فلو كتبناها ؟ قال : "لن أكتبكموه ولن نجعله قرآنا ، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا" ، ثم قال مرة : "خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" .<sup>(١)</sup>

وعن أبي نضرة العبدى قال : قلنا لأبي سعيد : لو كتبتم فانا لنحفظ ، قال : لانكتبكم ، ولانجعلها مصاحف ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم صلى الله عليه وسلم" .<sup>(٢)</sup>

قال البيهقي : هاتان الروايتان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري تدلان على أن النهى عن الكتابة إنما وقع خشية أن يخلط بكتاب الله عز وجل شيء .

ثم قال : وقد كره كتابة العلم جماعة من الصحابة والتابعين على هذا المعنى أو نحوه ، وأمرُوا بحفظه .

ونقل ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبي موسى .<sup>(٣)</sup>

#### الرخمة في الكتابة :

(١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أنه قال : "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه ، فنهتني قريش ، وقالوا : أكتب

(١) رواه أبو خيثمة في العلم (٩٥) ، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٧٩) ، والبيهقي في المدخل (٧٢٦) ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٦ ، وابن عبد البر في جامع بيسان العلم ٦٤/١ .

(٢) البيهقي في المدخل (٧٢٧) ، والخطيب في تقييد العلم ص ٣٦ ، وابن عبد البر ٦٤/١ .

(٣) انظر : المدخل الى السنن الكبرى ص ٤٠٦-٤١٠ .

- كل شيء ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا ؟ فأمسكت عن الكتابة ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأومأ بيده الى فيه ، فقال : اكتب ، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه الا حق" .<sup>(١)</sup>
- (٢) وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني الا ما كان من عبدالله بن عمرو ، فانه كان يكتب ولا يكتب" .<sup>(٢)</sup>
- (٣) وعن أبي هريرة رضى الله عنه في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة قال : فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لى يا رسول الله فقال : "اكتبوا لآبى فلان" وقد عقد البيهقى بابا في كتابه "المدخل الى السنن الكبرى" فيمن رخص في كتابة العلم ، وساق عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>

- (١) المسند ٢/٢٠٥ ، والدارمي باب من رخص في كتابة العلم ١٠٣/١ وأبو داود في كتاب العلم ، باب كتابة العلم ٦١/٤ ، والحاكم ١٠٥/١ ، (٣٦٤٦) ، وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وهو في تقييد العلم ص ٨٢، ٧٤ ، جامع بيان العلم ٨٥/١ ، المحدث الفاضل ص ١٦٤ ، الالماع للقاضي عياض ص ١٦ .
- (٢) أخرجه البخاري في العلم ، باب كتابة العلم ٢٠٦/١ ، والترمذي في العلم ، باب الرخصة فيه ٤٠/٥ وقال : حسن صحيح ، وفي المناقب ٦٨٦/٥ ، وأحمد في مسنده ٢٤٩، ٢٤٨/٢ ، والدارمي ١٠٧/١ ، وهو في جامع بيان العلم ٨٤/١ ، وتقييد العلم ص ٨٣، ٨٢ ، والمحدث الفاضل (٢٢٨) .
- (٣) أخرجه البخاري بأطول مما هاهنا ، في العلم باب كتابة العلم ٢٠٥/١ (١١٢) ، وأخرجه في الديات ٢٠٥/١٢ (٦٨٨٠) ومسلم في الحج باب تحريم مكة ٩٨٩/٢ (٤٤٨) ، والترمذي في العلم ، باب الرخصة فيه (٢٦٦٧) ، وفيه أن الرجل اسمه "أبو شاة" ، وأبو داود في المناسك ، باب تحريم مكة (٢٠١٧) ، وفي الديات (٤٥٠٥) ، وأحمد ٢٣٨/٢ .
- (٤) انظر : المدخل الى السنن الكبرى ص ٤١١-٤٢٤ .

وابن عمرو ، وأنس ، وعمر ، وابن عباس ، وواثلة بن الاسقع ،  
وابن عمر ، وسعيد بن جبير .

ثم قال بعد ايراد تلك الاحايث والآثار : "وفى هذا آشار  
كثيرة نكتفى باقل مما ذكرنا" .<sup>(١)</sup>

\* \* \* \* \*

هذه بعض نصوص النهى عن الكتابة ، ونصوص الاذن  
بالكتابة ، وقد ذهب العلماء الى عدة أقوال فى التوفيق بين  
هذه النصوص التى ظاهرها التعارض :

الوجه الاول : أن الاذن لمن خيف نسيانه ، والنهى لمن  
أمن وخيف اتكاله .

قال البيهقى : "وقد روينا عن النبى صلى الله عليه  
وسلم أنه أذن فى الكتابة عنه ، ولعله ان شاء الله أذن فى  
الكتابة ممن خشى عليه النسيان ، ونهى عن الكتابة لمن وثق  
بحفظه" .<sup>(٢)</sup>

الوجه الثانى : أن النهى كان حين خشى اختلاط الحديث  
بالقرآن ، والاذن حين أمن ذلك .

وهذان الوجهان قالهما ابن الصلاح فى المقدمة ،  
والنووى فى التقريب .<sup>(٣)</sup>  
والى الوجه الثانى مال الذهبى رحمه  
الله حين قال : "والظاهر أن النهى كان أولا لتتوفر همهم  
على القرآن وحده ، وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من  
السنن النبوية ، فيؤمن اللبس ، فلما زال المحذور واللبس ،

(١) المرجع السابق ص ٤٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٠ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٣ .

(٤) التقريب مع شرحه التدريب ٦٧/١ .

(١)

ووضح أن القرآن لا يشتهر بكلام الناس أذن في كتابة العلم .

الوجه الثالث : النهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة خوف الاشتباه ، والاذن إذا كتب كل على انفراده  
وقد أورد هذا الوجه الامام الخطابي بعد أن رجح القول بالنسخ فقال : "وقد قيل : انه انما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به ويشتهر على القارئ ، فاما أن يكون نفس الكتاب محظورا ، وتقيدا لعلم منهيا عنه (٢) فلا " . وذكر هذا الوجه العراقي ، والسيوطي . (٣) (٤)

الوجه الرابع : أن النهى كان خاصا بوقت نزول القرآن  
أما بعده فلا . قاله السيوطي في التدريب أيضا . (٥)

الوجه الخامس : أن الاذن كان خاصا بمن يتقن القراءة ،  
والنهي لمن لم يتقنها . قاله ابن قتيبة . (٦)

الوجه السادس : أن النهى منسوخ بالاذن .  
هذه أهم آراء العلماء في ازالة هذا التعارض ، وأظهر هذه الوجوه هو الوجه السادس ، وأن النهى عن الكتابة منسوخ بالاذن .

- 
- (١) سير أعلام النبلاء ٨١/٣ .  
(٢) معالم السنن ٢٤٦/٥ . وقد أورد هذا القول بصيغة التمريض ، ويخطئ من ينسب هذا القول للخطابي ، فقد قرر النسخ قبل أن يورده فقال : "يشبه أن يكون النهى متقدما ، وآخر الامرين الاباحة " .  
(٣) التبصرة والتذكرة للعراقي ١٨/٣ .  
(٤) تدريب الراوي ٦٧/٢ .  
(٥) المرجع السابق ٦٧/٢ .  
(٦) انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢٨٧ ، وهذا القول هو أحد معنيين عنده في التوفيق بين حديث أبي سعيد ، واذن الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمرو بكتابة الحديث ، والمعنى الأول : أن يكون من منسوخ السنة بالسنة ، كانه نهى في أول الامر عن أن يكتب قوله ، ثم رأى بعد لما علم أن السنن تكثر وتفاوت الحفظ أن تكتب وتقيد .



قال الخطابي في معالم السنن : "يشبه أن يكون النهى متقدما وآخر الأمرين الإباحة" .<sup>(١)</sup>

وقال أيضا في "أعلام الحديث" شرح صحيح البخاري عند شرحه لحديث أبي شاة ، قال : "وفي قوله : "أكتب لي يارسول الله" وأمره بأن يكتب له دليل على أن كتابة الحديث غير مكروهة . وأن النهى عن كتابة شيء غير القرآن منسوخ" .<sup>(٢)</sup>

وقال الامام ابن القيم في تهذيب السنن : "قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن الكتابة ، والأذن فيها متأخر ، فيكون ناسخا لحديث النهى ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزاة الفتح : "اكتبوا لأبي شاة" يعنى خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها ، وأذن لعبدالله بن عمرو في الكتابة ، وحديثه متأخر عن النهى ، لأنه لم يزل يكتب ، ومات وعنده كتابته ، وهى الصحيفة التي كان يسميها "المادقة" ، ولو كان النهى عن الكتابة متأخرا لمحاها عبدالله ، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمحو ماكتب عنه غير القرآن ، فلما لم يمحها وأثبتها ، دل على أن الأذن فى الكتابة متأخر عن النهى عنها ، وهذا واضح والحمد لله" .<sup>(٣)</sup>

ويؤيد القول بالنسخ ، أن بعض أحاديث الأذن متأخرة التاريخ ، فابو هريرة رضى الله عنه راوى حديث كتابة عبدالله بن عمرو وهو متأخر الاسلام ، فقد أسلم أوائل العام السابع عقب خيبر ، مما يدل على أن عبدالله كان يكتب بعد الإسلام . وقمة أبي شاة كانت عام الفتح سنة ثمان ، وحديث

(١) معالم السنن ٢٤٦/٥ .

(٢) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري للإمام الخطابي ٧١/١ .

(٣) تهذيب السنن ، لابن القيم ٢٤٥/٥ .

طلب النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ليكتبوا له ما كان يريد قبيل وفاته . ولو كان حديث أبي سعيد في النهي متأخرا عن هذه الأحاديث لعرف ذلك عند المحابة يقينا ، ان مثل ذلك لا يخفى عنهم .<sup>(١)</sup>

أما كون بعض المحابة والتابعين رفض الكتابة ودعا الى الحفظ ، فليس هذا مصيرامنهم الى عدم النسخ ، والا لاحتجوا بالحديث ، ولم يقع هذا من أحدهم ، وانما رفضوا الكتابة خشية أن يوجد كتاب مع كتاب الله ، أو خشية الاتكال على الكتابة وإهمال الحفظ ، مقدرين قدر الكتابة فاهمين<sup>(٢)</sup> مزيتها .

ولذا نجد في كلام بعض الناهين عن الكتابة دعوة أيضا الى الكتابة ، فهذا أبوسعيد الخدرى وهو الذى روى أصح حديث في باب النهي عن الكتابة يكتب أيضا . فقد روى عنه قوله :<sup>(٣)</sup> "ما كنا نكتب شيئا غير القرآن والتشهد" .

يقول الخطيب : "وأبو سعيد هو الذى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا تكتبوا عنى سوى القرآن ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه" ، ثم هو يخبر أنهم كانوا يكتبون القرآن والتشهد ، وفى ذلك دليل على أن النهي عن كتب ما سوى القرآن إنما كان على الوجه الذى بيناه ، من أن يضاها بكتاب الله تعالى غيره ، وأن يشتغل عن القرآن بسواه ،

(١) انظر : الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شهبة ص ٥٧ ، وانظر أيضا كلام العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر فى الباعث الحثيث ص ١٣٣ .

(٢) انظر : السنة المحمدية ، كتابتها ، تدوينها ، تمنيفها . بحث فى مجلة كلية أصول الدين - العدد الرابع ص ١٩٠ .

(٣) تقييد العلم ص ٩٣ .

فلما آمن ذلك ودعمت الحاجة الى كتب العلم ، لم يكره كتبه ،  
كما لم تكره الصحابة كتب التشهد ، ولا فرق بين التشهد وبين  
غيره من العلوم ، في أن الجميع ليس بقرآن<sup>(١)</sup> .  
وعلى كل حال ، فإن الاختلاف قد زال ، وأجمع المسلمون  
على كتابة الحديث .

قال الرامهرمزي : "فأما والوقت متباعد والاسناد غير  
متقارب ، والطرق مختلفة ، والنقلة متشابهون ، وآفة النسيان  
معترفة ، والوهم غير مأمون ، فإن تقييد العلم بالكتاب  
أولى وأشفى ، والدليل على وجوبه أقوى"<sup>(٢)</sup> .

وقال القاضي عياض : "وقع عليه - أي كتابة الحديث -  
الاتفاق والاجماع من جميع مشايخ العلم وأئمتهم وناقليه"<sup>(٣)</sup> .  
وقال أيضا : "والحال اليوم داعية للكتابة لانتشار الطرق  
وطول الاسانيد ، وقلة الحفظ ، وكلال الالهام"<sup>(٤)</sup> .

وقال الامام ابن الاثير في مقدمة جامع الاصول : "وكان  
اعتمادهم أولا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر ...  
فلما انتشر الاسلام ، واتسعت البلاد ، وتفرقت الصحابة في  
الاقطار ، وكثرت الفتوح ، ومات معظم الصحابة ، وتفرق  
أصحابهم وأتباعهم وقل الضبط ، احتاج العلماء الى تدوين  
الحديث وتقييده بالكتابة ، ولعمري انها الاصل ، فإن الخاطر  
يففل ، والذهن يغييب ، والذكر يهمل ، والقلم يحفظ ولا ينسى"<sup>(٥)</sup> .  
وقال ابن الملاح : "ثم انه زال الخلاف وأجمع المسلمون

(١) تقييد العلم ٩٣ .  
(٢) المحدث الفاصل ص ٣٨٥-٣٨٦ .  
(٣) الالماع ص ١٤٧ .  
(٤) المرجع السابق ص ١٤٩ .  
(٥) جامع الاصول ٤٠/١ .

على تمويغ ذلك وإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في  
 (١)  
 الأعرص الآخرة ، والله أعلم " .

وقال الحافظ العراقي : "اختلف المسلمون والتابعون في  
 كتابة الحديث ... ثم أجمع المسلمون على جوازها و زال ذلك  
 (٢)  
 الخلاف" .

وقال الحافظ ابن حجر : "ولم يعد من السلف من كان  
 يتحرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذي كان بينهم أولا  
 في كتابة الحديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز  
 كتابته ، بل على استحبابه ، بل على وجوبه على من خشى عليه  
 (٣)  
 النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم" .

وقال الحافظ السخاوي : "لكن الإجماع منعقد - كما حكاه  
 عياض - في المائة الثانية - كما زاده الذهبي - على الجواز  
 بعدهم ، أي بعد الصحابة والتابعين بالجزم في حكايته بدون  
 تردد بحيث زال ذلك الخلاف ، كما أجمع المتقدمون والمتأخرون  
 (٤)  
 على جوازها في القرآن" .

وقال الحافظ العلائي المتوفى سنة (٧٦١هـ) : "ولاريب في  
 أن الله تعالى حفظ العلم بتدوينه وتبيينه ، ولفاعل ذلك  
 الأجر الجزيل والذكر الجميل ، ولمبتدئه شواب من استن به  
 واقتدى بفعله ، كما جاء في الحديث "من سن في الإسلام سنة  
 حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص  
 (٥)  
 من أجورهم شيء" .

- 
- (١) علوم الحديث ، لابن الملاح ص ١٨٣ .  
 (٢) التبصرة والتذكرة للعراقي ١٧/٣ .  
 (٣) فتح الباري ٢٠٤/١ .  
 (٤) فتح المغيث ١٤٢/٢ .  
 (٥) بغية الملتزم شرح سبعيات مالك بن أنس ص ٨٧ .  
 والحديث رواه مسلم (١٠١٧) وابن ماجه (٢٠٣) من حديث  
 جرير بن عبد الله .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥هـ)  
"وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم وكثرة الحفظ في  
زمانهم يأمرون بالكتابة للحفظ ، فكيف بزماننا هذا الذي  
هجرت فيه علوم سلف الامة وأثمتها ، ولم يبق منها الا ما كان  
مدونا في الكتب لتشاغل أهل الزمان بمدارسة الآراء المتأخرة  
(١)  
وحفظها " .

---

(١) شرح علل ابن رجب ٤٢/١ .  
وانظر مبحث " الرواية من الكتاب وعدم الاتكال على  
الحفظ " .

## المبحث الثاني الحديث الحسن ومرتبة راويه

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الامام محمد بن طلحة بن مَعْرَف اليمامي المتوفى سنة سبع وستين ومئة : "ويجىء حديثه من أدنى مراتب الصحيح ، ومن أجود الحسن ... وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح ، وأن الحديث النبوى قسمان : ليس الا صحيح ، وهو على مراتب ، وضعيف ، وهو على مراتب ، والله أعلم " .<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً في ترجمة الإمام أبي داود السجستاني : "إذا حكمنا على الحسن باصطلاحنا المولد الحادث ، الذى هو فى عرف السلف يعود الى قسم من أقسام الصحيح ، الذى يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذى يرغب عنه أبو عبدالله البخارى ويمشي به مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل فى أدنى مراتب الصحة فانه لو انحطَّ عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقى متجاذبا بين<sup>(٢)</sup> الضعف والحسن " .

فالذهبي رحمه الله يرى أن الحديث النبوى ينقسم الى قسمين : صحيح ، وضعيف . وأن الحسن قسم ومرتبة من مراتب الصحة وهو أدنى مراتبها .

يقول العلامة الشيخ طاهر الجزائري المتوفى سنة (١٣٣٨هـ) رحمه الله تعالى فى كتابه "توجيه النظر" :  
"الحديث بالنظر الى الواقع ونفس الأمر ينقسم الى قسمين فقط صحيح وغير صحيح . فالصحيح هو ما ثبت صحة نسبه الى

(١) سير أعلام النبلاء ٧/٣٣٩ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٤ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، وغير الصحيح ، هو ما ثبت عدم صحة نسبته اليه ، وهو بالنظر اليها ينقسم الى أكثر من ذلك وقد قسم كثير من المتقدمين الحديث الى قسمين فقط : صحيح وضعيف ، وأدرجوا الحسن في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به .

وقسمه الخطابي الى ثلاثة أقسام ، وذلك في معالم السنن حيث قال : "الحديث عند أهل ثلاث أقسام : صحيح وحسن وسقيم فالصحيح ما اتفق عليه سنداه وعدلت نقلته ، والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء ، والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ، ثم المجهول" (١) .

قال العراقي في نكتته : "لم أر من سبق الخطابي الى التقسيم المذكور ، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن ، وهو موجود في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ، ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو امام ثقة فتبعه ابن الملاح" (٢) والمراد بأهل الحديث هنا أكثرهم ويمكن ابقاؤه على عمومته نظرا لاستقرار اتفاقهم على ذلك بعد الاختلاف" (٣) .

وقال الحافظ ابن الملاح : "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ، ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله في تصريفاته ... " (٤) .

- 
- (١) معالم السنن للخطابي ١١/١ .  
 (٢) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الملاح ، للحافظ العراقي ص ٨ .  
 (٣) توجيه النظر الى أصول الاثر للعلامة الجزائري ص ١٤٥ .  
 (٤) علوم الحديث ، لابن الملاح ص ٤٠ .

وقال أيضا : "ثم ان من سمى الحسن صحيحا لا ينكر انه دون الصحيح المقدم المبين أولا ، فهذا اذا اختلف فى العبارة دون المعنى والله أعلم" .<sup>(١)</sup>

وممن لا يفرق بين الصحيح والحسن الامام ابن حبان ، فقد قال الحافظ ابن حجر فى الفتح ، كتاب الدعوات ، باب الملة على النبى صلى الله عليه وسلم : "ما ينفرد به - ابن اسحاق - وان لم يبلغ درجة الصحيح فهو فى درجة الحسن اذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك ، وانما يصح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن ، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا ، وهذه طريقة ابن حبان" .<sup>(٢)</sup>

وقد اختلفت أقوال العلماء فى تعريف الحديث الحسن ، حتى قال الذهبي فى "الموقظة" : "وفى تحرير معناه اضطراب" .<sup>(٣)</sup>

وقال الحافظ ابن كثير : "لما كان الحسن مرتبة بين الصحيح والضعيف فى نظر الناظر لافى نفس الامر ، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة" .<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

واسوق هنا جملة من أقوال العلماء فى حد الحديث الحسن .

(١) قال الامام الترمذى رحمه الله : "وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن فانما أردنا به حسن اسناده عندنا ،

---

(١) المرجع السابق ص ٤٠ .  
 (٢) فتح البارى ١١/١٦٣ .  
 (٣) الموقظة ص ٢٦ .  
 (٤) لأن الحديث فى الواقع ونفس الامر ينقسم الى قسمين فقط صحيح وغير صحيح ، كما سبق بيانه عن توجيه النظر للجزائرى .  
 (٥) اختصار علوم الحديث ص ٢٧ .



كل حديث يروى لا يكون في اسناده متهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا  
(١)  
حديث حسن " .

(٢) وقال الامام أبو سليمان الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨هـ)  
"الحسن منه ، ما عُرِفَ مخرجه واشتهرَ رجاله ، وعليه مدار  
أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله  
(٢)  
عامة الفقهاء " .

(٣) وعرفه الامام ابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) بقوله :  
"الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل ، فهو الحديث الحسن  
(٣)  
ويملح البناء عليه والعمل به " .

(٤) ثم جاء الامام أبو عمرو ابن الملاح فنظر في هذه الاقوال  
ثم استخلص منها أن الحديث الحسن ينقسم الى قسمين  
فقال بعد ما نقل هذه الاقوال : "كل هذا مبهم لا يشفى  
الغليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفمل  
الحسن من الصحيح ، وقد أعمت النظر في ذلك والبحث  
جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنبه  
لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم  
تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ،  
ولاهو متهم بالكذب في الحديث ، أى لم يظهر منه تعمد الكذب  
فى الحديث ولا سبب آخر مفقود ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد

(١) شرح علل الترمذى ٣٤٠/١ . وقد قيد الترمذى تعريفه  
الحديث الحسن بما أورده فى سننه ، ولم يعرفه اصطلاحاً  
عاماً ، للحديث الحسن .

(٢) معالم السنن ١١/١ .

(٣) الموضوعات ٣٥/١ .

- عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد ، وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً
- القسم الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والاتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال ما يعد ماينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر فى كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً - سلامته من أن يكون معلاً" .<sup>(١)</sup>
- (٥) وعرفه الامام بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) بقوله : "الحسن كل حديث خال عن العلل ، وفى سنده المتمثل مستور له به شاهد ، أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان" .<sup>(٢)</sup>
- (٦) وعرفه الامام الحسين بن محمد الطيبى المتوفى سنة (٧٤٣هـ) بقوله : "الحسن : سند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة ، وروى كلاهما من غير وجه ، وسلم من شذوذ وعلة" .<sup>(٣)</sup>
- (٧) وعرفه الامام الحافظ الذهبي بقوله : "الحسن ما ارتقى

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣١-٣٢ .  
 (٢) المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى ، لابن جماعة ص ٥٣ ، بتحقيق محيى الدين رمضان ، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الحادى والعشرون والثانى والعشرون ١٩٧٥ . والضمير فى "له" للمستور ، وفى "به" للحديث كما فسرهُ الطيبى ص ٤٥ .  
 (٣) الخلاصة فى أصول الحديث للطيبى ص ٤٦ . وعلى جميع هذه التعريفات ردود ومناقشات انظرها فى كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد ص ١٦٣-١٧١ ، والمنهل الروى ص ٥٣-٥٤ ، والخلاصة للطيبى ص ٤٢-٤٦ ، وتدريب الراوى ١/١٥٣-١٦٠ ، وتوضيح الافكار للمنعانى ١/١٥٤-١٦٩ ، والمنهج الحديث فى علوم الحديث للعلامة محمد السماحى .

عن درجة الضعيف ، ولم يبلغ درجة الصحة ، وان شئت قلت الحسن ما سلم من ضعف الرواة ، فهو حينئذ داخل فى قسم الصحيح ، وحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمناه ، والحسن ذا رتبة دون تلك المراتب ، فجاء الحسن مثلا فى (١)  
آخر مراتب الصحيح " .

وقال أيضا : " ان الحسن ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح ... ثم لا تطمع بان للحسن قاعدة تندرج كل الاحاديث الحسان فيها ، فانا على اياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحفاظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد ، فيوما يصفه بالصحة ، ويوما يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه . وهذا حق ، فان الحديث الحسن يستضعفه الحفاظ عن أن يرقيه الى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه فعف ما ، اذ الحسن لا ينفك عن (٢)  
فعف ما ، ولوانفك عن ذلك لمح باتفاق " .

(٨) وحد شيخ الاسلام فى النخبة : الصحيح لذاته بما نقله عدل تام الضبط ، متمل السند ، غير معل ولاشاذ .  
ثم قال : " فان خف الضبط فهو الحسن لذاته " لاشيء خارج عنه ، وهو - الحسن لغيره - الذى يكون حسنه بسبب (٣)  
الاعتقاد .

قال السيوطى فى التدريب : فشارك بينه وبين الصحيح فى (٤)  
الشروط الا تمام الضبط ، ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتقاد .

(١) الموقظة ، للذهبي ص ٢٦ .  
(٢) الموقظة ، للذهبي ص ٢٨-٢٩ .  
(٣) نزهة النظر ص ٤٢ .  
(٤) تدريب الراوى ١/ ١٥٩ .

(٩) وعرفه الامام تقى الدين الشُّمْنِي<sup>(١)</sup> : "الحسن خبر متصل قل ضبط راويه العدل ، وارتفع عن حال من يعد تفردته منكرا وليس بشاذ ولا معلل"<sup>(٢)</sup> .

قال السيوطي : وسبب هذا الاختلاف فى التعريف أن الحديث الحسن لذاته أملة محتج به ، أما الحسن لغيره فأمله غير محتج به . قال البلقينى : الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر ، كان شيئا ينقدح فى نفس الحافظ ، وقد تقصر عبارته عنه ، فلذلك صعب تعريفه . وسبقه الى ذلك ابن كثير<sup>(٣)</sup> .

وقال العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقى رحمه الله تعالى : "ان المحدثين الذين راوا أنه ينبغي أن يجعل بين الصحيح والضعيف واسطة عمد بعضهم الى قسم من أقسام الضعيف وهو الضعيف الذى ظهرت فيه أمارات القوة فرفعه درجة وجعله واسطة بينهما وسماه بالحسن ، وعمد الآخرون الى قسم من أقسام الصحيح ، وهو الصحيح الذى فيه شيء من الضعف فأنزله درجة وجعله واسطة بينهما ، وسماه بالحسن .

فتقبل المتبعون لأشارهم لذلك بقبول حسن فجعلوا اسم الحسن شاملا للنوعين معا غير أنهم راوا أن يفرقوا بينهما للاحتياج الى ذلك ، فسموا القسم الذى كان مدرجا فى الصحيح

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ - بضم الشين وتشديد النون - المالكي ثم الحنفي ، له شرح المغنى لابن هشام ، وحاشية على الشفا للقاضي عياض ، توفى سنة ٨٧٢هـ رحمه الله تعالى . انظر الاعلام ٢٣٠/١ .  
(٢) تدريب الراوى ١٥٩/١ - ١٦٠ . وانتقد هذا التعريف بأنه اقتصر فى تعريفه للحديث الحسن على تعريف الحسن لذاته وهو القسم الثانى من تعريف ابن الصلاح .  
(٣) تدريب الراوى ١٦٠/١ ، وانظر قول ابن كثير فى اختصار علوم الحديث ص ٣٧ ، وقد سبقه الى تقرير هذا المعنى الذهبى .

باسم "الحسن لذاته" ، وسموا القسم الذى كان مدرجا فى  
الضعيف باسم "الحسن لغيره" .

وقد حاول محاولون أن يحدوا الحسن مطلقا مع اختلاف  
(١)  
أمرهما "...

وظاهر صنيع الذهبى - رحمه الله - فى تعريف الحديث  
الحسن أنه جعله قسما واحدا ، وجمع فى تعريفه بين الحسن  
لذاته ولغيره واعتبره قسما داخلا فى الصحيح ، وأنه من أدنى  
مراتب الصحة وآخر مراتب الصحيح .

#### حكم الاحتجاج به :

قال الذهبى : "حد الحسن باملاحنا المولد الحادث الذى  
هو فى عرف السلف يعود الى قسم من أقسام الصحيح ، الذى يجب  
(٢)  
العمل به عند جمهور العلماء" .

وقال ابن كثير : "الحسن ، وهو فى الاحتجاج به كالصحيح  
(٣)  
عند الجمهور" .

وقال الزيلعى : "الحديث الحسن يحتج به ، لاسيما  
(٤)  
إذا تعددت شواهد ، وكثرت متابعاته" .

وقال الحافظ ابن حجر : "وهذا القسم من الحسن - يعنى  
الحسن لذاته - مشارك للصحيح فى الاحتجاج به ، وإن كان دونه  
ومشابه له فى انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض ، وبكثرة  
(٥)  
الطرق يصحح" .

- 
- (١) توجيه النظر ، للعلامة الجزائرى ص ١٤٧-١٤٨ .  
(٢) سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٣ .  
(٣) اختصار علوم الحديث ص ٣٧ .  
(٤) نمب الرأية ٣٣٣/١ .  
(٥) شرح نخبة الفكر ص ٤٢ .

وللعلمة الجزائرى كلام دقيق فى الحديث الحسن والاحتجاج به حيث قال : " الحديث الحسن والمحيح سواء الا فى تفاوت الضبط ، فراوى الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط التام وراوى الحسن لا يشترط فيه تلك الدرجة وانما يشترط أن يكون ضابطا فى الجملة ، بحيث لا يكون مغفلا ولا كثير الخطأ ، وأما سائر شروط الصحيح فانه لابد منها فى الحسن لذاته . وقد وجد فى كلام المتقدمين اطلاق الحسن على ما ذكر وعلى غيره .

قال ابن عدى فى ترجمة سلام بن سليمان المدائنى : حديثه منكر وعامته حسان الا أنه لا يتابع عليه .<sup>(١)</sup>

وقيل لشعبة : لاي شىء لاتروى عن عبد الملك بن أبى سليمان العزرمى ، وهو حسن الحديث ؟ فقال : من حسنه قررت . وكأنهما أرادا المعنى اللغوى وهو حسن المتن .

وربما أطلق على الغريب . قال ابراهيم النخعى : اذا اجتمعوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان أحاديثه . قال ابن السمعانى : انه عنى الغرائب .

ووجد للشافعى اطلاقه فى المتفق على محته ، ولابن المدينى فى الحسن لذاته ، وللبخارى فى الحسن لغيره .

وبالجملة : فالترمذى هو الذى أكثر من التعبير بالحسن ونوه بذكره ، ولكن حيث ثبت اختلاف الأئمة فى معناه حين اطلاقه فلايسوغ اطلاق القول بالاحتجاج به ، بل لابد من النظر فى ذلك ، فما كان منه منطبقا على الحسن لذاته ساغ الاحتجاج به ، وما كان منطبقا على الحسن لغيره ينظر فيه ، فما كثرت

(١) طرقه يسوغ الاحتجاج به ، ومالا فلا " .

هل عرف اصطلاح "الحسن" قبل الترمذى ؟

قال الحافظ الذهبي : "وأما الترمذى فهو أول من خص هذا النوع باسم الحسن" .<sup>(٢)</sup>

وهذا الكلام غير مسلم للحافظ الذهبي ، وقد تابع فيه شيخه الامام ابن تيمية رحمهما الله . والصواب أن العلماء استعملوا لفظ "الحسن" فى اصطلاحاتهم قبل الترمذى بزمن طويل وانما أكثر الترمذى من ذكره ونوه به .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلى : "وقد نسب طائفة من العلماء الترمذى الى التفرد بهذا التقسيم ، ولاشك أنه هو الذى اشتهرت عنه هذه القسمة ، وقد سبقه البخارى الى ذلك" .<sup>(٣)</sup>  
وقال الحافظ السخاوى : "والترمذى هو المنوّه به والمكثّر من ذكره فى جامع مع وقوعه فى كلام من قبله كشيخه البخارى الذى كان كما قال شيخى : اقتفى فيه شيخه ابن المدينى لوقوعه فى كلامه أيضا" .<sup>(٤)</sup>

وقد نقل الكشميرى عن شيخ الاسلام ابن تيمية أن الحديث ينقسم الى صحيح وضعيف فقال : "ان تقسيم الحديث عند قدمائهم كان الى قسمين فقط : صحيح وضعيف ، والحسن لذاته كان عندهم داخلا فى الصحيح ، واليه جنح غير واحد من الأئمة" .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) توجيه النظر ص ١٤٨ . وانظر ص ٢١٣ أيضا . وينظر أيضا فتح المغيث ٧٢/١ .  
(٢) الوقظة ص ٢٧ .  
(٣) شرح علل الترمذى ٣٤٢/١ .  
(٤) فتح المغيث ٧٥/١ .  
(٥) فيض البارى على صحيح البخارى للكشميرى ٥٧/١ .

وقد انتقد الامام الكشميري المتوفى سنة ١٣٥٢هـ دعوى الاجماع فقال : "دعوى الاجماع غير صحيح لان البخارى وعلى بن المدينى ممن يفرقان بينهما - أى بين الصحيح والحسن - حتى جاء الترمذى وتبع فى ذلك شيخه ، فشهره ونوه به ، وعليه (١) مشى فى جميع كتابه " .

وممن استعمل لفظ الحسن من المتقدمين بالمعنى الاصطلاحي المعروف عند المتأخرين ، الامام على بن المدينى ، فأطلق الحسن على الرجال فقد وصف محمد بن خازم ، أبو معاوية الفرير بأنه حسن الحديث .

قال الحافظ ابن رجب : "ذكر يعقوب بن شيبه عن ابن المدينى قال : كان أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظاً (٢) له " .

كما أطلق الحسن على الاسناد ، فقال على فى حديث عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "انى ممسك بحجزكم عن النار" هذا حديث حسن الاسناد ، وحفص بن حميد مجهول ، لأعلم أحدا روى عنه الايعقوب القمى ، ولم نجد هذا الحديث عن عمر الامن هذا الطريق ، وانما يرويه أهل الحجاز من حديث أبى هريرة (٣) .

فابن المدينى حسن اسناد هذا الحديث مع جهالة أحد روايته ، لوجود شواهد للحديث ، صرح بواحد منها بقوله وانما يرويه أهل الحجاز من حديث أبى هريرة ، فانجبر بذلك الضعف وارتقى الحديث الى مرتبة الحسن لغيره .

(١) المصدر السابق ٥٧/١ . وليرفى كلام شيخ الإسلام ما يفيد دعوى الإجماع؟؟

(٢) شرح علل الترمذى ٥٣٠/٢ .

(٣) العلل لابن المدينى ص ٩٤ .



كما أطلق الحسن على الحديث : فقد ذكر ابن رجب "قال يعقوب بن شعبة : سمعت ابن المديني يقول : "ماروى سليمان الهاشمي عن ابن أبي الزناد قهي حسان ، نظرت فيها فاذا هي مقاربة ، وجعل على يستحسنها" (١) .

ولذلك قال الحافظ ابن حجر : "وأما على بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علمه فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، ومنه أخذ البخاري ، ويعقوب بن شعبة ، وغير واحد (٢) وعن البخاري أخذ الترمذي" .

#### مرتبة راوى الحديث الحسن :

"الحسن لذاته هو كالمحيح لذاته في كل شيء إلا في أمر واحد وهو تمام الضبط ، فإن المحيخ لذاته لا بد أن يكون كل واحد من رواته تام الضبط ، والحسن لذاته لا بد أن يكون في رواته من لا يكون تام الضبط" (٣) .

ولما كان الحسن نازلاً عن درجة المحيخ ، فرق العلماء بين وصف راوييهما ، فيقولون في راوى المحيخ : ثقة ، أو ثبت ، أو حجة ، ونحو ذلك من عبارات الثوثيق .

ويقولون في راوى الحسن مايلي هذه المراتب ، مثل

- 
- (١) شرح علل الترمذي ٦٠٦/٢ وانظر أمثلة وشواهد أخرى ، ذكرها الأخ الباحث اكرام الله امداد الحق في رسالته "على بن المديني ومنهجه في نقد الرجال" ص ٦٦٥ ، ٦٧٠ .
- (٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٢٦/١ . وانظر أمثلة كثيرة وشواهد متعددة في استعمال الحسن قبل الترمذي من عدد من الائمة النقاد ، فيما علقه الأستاذ الشيخ عبدالفتاح أبوغدة على "قواعد في علوم الحديث" ص ١٠٠-١٠٨ ، وفي الاستدراك في آخر الكتاب ص ٥٤٧-٥٤٨ .
- (٣) توجيه النظر ، للجزائري ص ٢١٣ .

"صدوق" ، أو "لابأس به" ونحوهما ، والمتصف بهذا يكون في أعلى درجات الحسن ، ودونه ما يقال له "صالح الحديث" أو "صدوق يهم" أو نحوهما .

وقد حكم الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" على عدد من الرواة بأن حديثهم من مرتبة الحسن ، وأسوق الآن بعض النماذج أوردها حسب ترتيب التراجم في كتابه :

(١) قال في ترجمة محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص :  
(١)  
"وحديثه في عداد الحسن" .

(٢) وقال في ترجمة خفيف بن عبد الرحمن : "قلت : حديثه يرتقى إلى الحسن" .  
(٢)

(٣) وقال في ترجمة ليث بن أبي سليم : "محدث الكوفة وأحد علمائها الأعيان ، على لين في حديثه لنقص حفظه" .  
(٣)

"قلت : بعض الأئمة يحسن لليث ، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، بل عداؤه في مرتبة الضعيف المقارب ، فيروى في الشواهد والاعتبار ، وفي الرغائب والفضائل ، أما في الواجبات فلا" .  
(٤)

(٤) وقال في ترجمة العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب : "الامام المحدث الصدوق . قلت : لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ،  
(٥)  
لكن يتجنب ما أنكر عليه" .

(٥) وقال في ترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد بن عقيل ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم : قلت : لا يرتقى خبره

- 
- |     |                   |         |
|-----|-------------------|---------|
| (١) | سير أعلام النبلاء | ١٣٦/٦ . |
| (٢) | سير أعلام النبلاء | ١٤٦/٦ . |
| (٣) | سير أعلام النبلاء | ١٧٩/٦ . |
| (٤) | سير أعلام النبلاء | ١٨٤/٦ . |
| (٥) | سير أعلام النبلاء | ١٨٧/٦ . |

- (١)  
الى درجة المحبة والاحتجاج .
- (٢)  
وقال فى الميزان : "قلت : حديثه فى مرتبة الحسن" .
- (٦) وقال فى ترجمة محمد بن عجلان : "وقد ذكرت ابن عجلان فى  
"الميزان" ، فحديثه ان لم يبلغ رتبة الصحيح ، فلا  
ينحط عن رتبة الحسن ، والله أعلم" .  
(٣)
- (٧) وقال فى ترجمة الامام العالم المدوق أسامة بن زيد  
الليثى : "وقد يرتقى حديثه الى رتبة الحسن ، استشهد  
به البخارى ، وأخرج له مسلم فى المتابعات" .  
(٤)
- (٨) وقال فى ترجمة يونس بن أبى اسحاق والد الحافظين ،  
اسرائيل وعيسى : "قلت : ابنه أتقن منه ، وهو حسن  
الحديث" .  
(٥)
- (٩) وقال فى ترجمة فطر بن خليفة : "ليس بذاك المتقن مع  
مافيه من بدعة ، ومن أجل ذلك قرنه البخارى بآخر ،  
وحديثه من قبيل الحسن" .  
(٦)
- (١٠) وقال فى ترجمة الامام محمد بن اسحاق : "له ارتفاع  
بحسبه ولاسيما فى السير ، وأما فى أحاديث الاحكام  
فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة الى رتبة الحسن الا  
فيما شذ فيه ، فانه يعد منكرا . هذا الذى عندى فى  
حاله ، والله أعلم" .  
(٨)

- 
- (١) سير أعلام النبلاء ٢٠٥/٦ .
- (٢) الميزان ٤٨٤/٢ - ٤٨٥ .
- (٣) سير أعلام النبلاء ٣٢٢/٦ .
- (٤) سير أعلام النبلاء ٣٤١/٦ .
- (٥) سير أعلام النبلاء ٢٧/٧ .
- (٦) سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ .
- (٧) قال الذهبي فى السير ٣٧/٧ : قلت : كان فى المفازى  
علامة .
- (٨) سير أعلام النبلاء ٤١/٧ . وقال فى الميزان ٤٧٥/٣ :  
"فالذى يظهر لى أن ابن اسحاق حسن الحديث صالح الحال  
مدوق ، وما انفرد به فقيه نكارة ، فان فى حفظه شيئا  
وقد احتج به أئمة ، والله أعلم" .

- (١١) وقال فى ترجمة محمد بن أبى حفصة : "قلت : بالجهد أن يعد حديثه حسنا" <sup>(١)</sup> .
- (١٢) وقال فى ترجمة أبى بكر بن عبد الله بن أبى مريم الشامى : "ضعفه أحمد بن حنبل وغيره من جهة حفظه ، ولا يبلغ حديثه رتبة الحسن" <sup>(٢)</sup> .
- (١٣) وقال فى ترجمة الامام حمزة بن حبيب الزيات : "وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن" <sup>(٣)</sup> .
- (١٤) وقال فى ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود : "قلت : هو فى وزن ابن اسحاق وحديثه فى حد الحسن" <sup>(٤)</sup> .
- (١٥) وقال فى ترجمة مبارك بن فضالة : "قلت : هو حسن الحديث ، ولم يذكره ابن حبان فى الضعفاء ، وكان من أوعية العلم" <sup>(٥)</sup> .
- (١٦) وقال فى ترجمة سليمان بن كثير : "وسليمان حسن الحديث مخرج له فى الصحاح" <sup>(٦)</sup> .
- (١٧) وقال فى ترجمة معقل بن عبيد الله الجزرى : "وما عرفت له شيئا منكرا فأذكره ، وحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن والله الموفق" <sup>(٧)</sup> .
- (١٨) وقال فى ترجمة نافع بن أبى نعيم الامام القارىء : "قلت : ينبغي أن يعد حديثه حسنا" <sup>(٨)</sup> .

---

|     |                   |         |
|-----|-------------------|---------|
| (١) | سير أعلام النبلاء | ٥٩/٧ .  |
| (٢) | سير أعلام النبلاء | ٦٥/٧ .  |
| (٣) | سير أعلام النبلاء | ٩٢/٧ .  |
| (٤) | سير أعلام النبلاء | ٩٥/٧ .  |
| (٥) | سير أعلام النبلاء | ٢٨٤/٧ . |
| (٦) | سير أعلام النبلاء | ٢٩٥/٧ . |
| (٧) | سير أعلام النبلاء | ٣١٩/٧ . |
| (٨) | سير أعلام النبلاء | ٣٣٨/٧ . |

(١٩) وقال فى ترجمة عبد الله بن عياش الامام العالم المدوق  
(١)  
"قلت : حديثه فى عداد الحسن" .

(٢٠) وقال فى ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص الامام المدوق :  
"وحديثه يتردد فيه الناقد ، أما ان تابعه شيخ فى  
(٢)  
روايته ، فذلك حسن قوى ان شاء الله" .

(٢١) وقال فى ترجمة المحدث فضيل بن مرزوق الكوفى : "قلت :  
ماذكره فى الضعفاء البخارى ، ولا العقيلى ، ولا الدولابى ،  
(٣)  
وحديثه فى عداد الحسن - ان شاء الله - وهو شيعى" .

(٢٢) وقال فى ترجمة الامام ابراهيم بن طهمان : "قلت : له  
(٤)  
ماينفرد به ، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن" .

(٢٣) وقال فى ترجمة الامام الثقة سلام بن أبى مطيع : "قلت :  
(٥)  
قد احتج به الشيخان ، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن" .

(٢٤) وقال فى ترجمة الامام القدوة حماد بن سلمة : "قلت :  
كان بحرا من بحور العلم ، وله أوهام فى سعة ماروى ،  
وهو صدوق حجة ، ان شاء الله ، وليس هو فى الاتقان  
كحماد بن زيد ، وتحايد البخارى اخراج حديثه ، الا  
حديثا خرجه فى الرقاق ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن  
ومسلم روى له فى الاصول ، عن ثابت وحميد ، لكونه خبيرا  
(٦)  
بهما" .

(٢٥) وقال فى ترجمة الامام المحدث يحيى بن أيوب الممري :  
"قلت : له غرائب ومناكير ، يتجنبها أرباب الصحاح ،

- 
- |     |                   |       |
|-----|-------------------|-------|
| (١) | سير أعلام النبلاء | ٣٣٤/٧ |
| (٢) | سير أعلام النبلاء | ٣٤١/٧ |
| (٣) | سير أعلام النبلاء | ٣٤٢/٧ |
| (٤) | سير أعلام النبلاء | ٣٨٣/٧ |
| (٥) | سير أعلام النبلاء | ٤٢٩/٧ |
| (٦) | سير أعلام النبلاء | ٤٤٦/٧ |

- (١) وينقون حديثه ، وهو حسن الحديث" .
- وقال فيه أيضا : "احتج به الائمة الستة فى كتبهم ،  
(٢) لكن أخرج له البخارى مقرونا بغيره حديثين" .
- (٢٦) وقال فى ترجمة ابن أبى الزناد ، عبدالرحمن بن عبدالله بن ذكوان المدنى : "قلت : احتج به النسائى  
(٣) وغيره ، وحديثه من قبيل الحسن" .
- وقال فيه أيضا : "قلت : هو حسن الحديث ، وبعضهم يراه  
(٤) حجة " .
- (٢٧) وقال فى ترجمة مسلم بن خالد الزنجى : "قلت : بعض  
(٥) النقاد يرقى حديث مسلم الى درجة الحسن" .
- (٢٨) وقال فى ترجمة اسماعيل بن عياش : "قلت : حديث  
اسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به ، وحديثه  
عن الشاميين صالح من قبيل الحسن ، ويحتج به ان لم  
(٦) يعارضه أقوى منه " .
- (٢٩) وقال فى ترجمة يحيى بن يمان : "قلت : حديثه من قبيل  
(٧) الحسن" .
- (٣٠) وقال فى ترجمة عبدالعزيز بن محمد الجهنى : "قلت :  
حديثه فى دواوين الاسلام الستة ، لكن البخارى روى له  
مقرونا بشيخ آخر ، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبى  
(٨) حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن" .

|     |     |       |         |         |
|-----|-----|-------|---------|---------|
| (١) | سير | أعلام | النبلاء | ٦/٨ .   |
| (٢) | سير | أعلام | النبلاء | ٩/٨ .   |
| (٣) | سير | أعلام | النبلاء | ١٦٨/٨ . |
| (٤) | سير | أعلام | النبلاء | ١٧٠/٨ . |
| (٥) | سير | أعلام | النبلاء | ١٧٧/٨ . |
| (٦) | سير | أعلام | النبلاء | ٣٢١/٨ . |
| (٧) | سير | أعلام | النبلاء | ٣٥٧/٨ . |
| (٨) | سير | أعلام | النبلاء | ٣٦٨/٨ . |

(٣١) وقال فى ترجمة مروان بن شجاع ، أبى عمرو الأموى :  
"قلت : حديثه فى درجة الحسن" <sup>(١)</sup> .

(٣٢) وقال فى ترجمة عبدالوهاب بن عطاء البصرى : "قلت :  
حديثه فى درجة الحسن" <sup>(٢)</sup> .

(٣٣) وقال فى ترجمة يحيى بن اسحاق الحافظ الثبت الامام :  
"قلت : هو حجة صدوق ان شاء الله ، ولا تنزل روايته  
حديثه عن درجة الحسن ، وكان من أوعية العلم" <sup>(٣)</sup> .

ومن مراتب رواة الحديث الحسن أيضا الذين اختلف فيهم  
بين موثق ومضعف ، ولم يترجح أحد الجانبين ، وعلم أن  
التضعيف لم يكن متحققا تماما كجرح المتعنت ، أو أن الجرح  
لم يكن مفسرا .

قال الحافظ الذهبي بعد ذكره المتعنتين فى الجرح وأنه  
لا يقبل جرحهم الا مفسرا : "يعنى لا يكفى أن يقول فيه ابن معين  
مثلا : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ،  
فمثل هذا يتوقف فى تمحيص حديثه ، وهو الى الحسن أقرب" <sup>(٤)</sup> .

وقال فى مقدمة رسالته "من تكلم فيه وهو موثق" : "هذا  
فعل نافع فى معرفة ثقات الرواة الذين تكلم فيهم بعض الائمة  
بما لا يوجب رد أخبارهم ، وفيهم بعض اللين ، وغيرهم اتقن  
منهم وأحفظ ، فهؤلاء حديثهم ان لم يكن فى أعلى مراتب الصحة  
فلا ينزل عن رتبة الحسن ، اللهم الا أن يكون للرجل منهم  
أحاديث تستنكر عليه ، وهى التى تكلم فيه من أجلها ،

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٤/٩ .  
(٢) سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٩ .  
(٣) سير أعلام النبلاء ٥٠٧/٩ .  
(٤) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٥٩ ، ضمن  
أربع رسائل فى علوم الحديث .

(١)

فينبغي التوقف في تلك الأحاديث .

وقال الذهبي في "الموقظة" : "قلت : فأعلى مراتب الحسن : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي وأمثال ذلك . وهو قسم متجاذب بين المحبة والحسن ، فان عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح .

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة ، يتنازع فيها ، بعضهم يحسنونها وآخرون يضعفونها ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ، وخميف ، ودراج أبي السمح وخلق سواهم" .<sup>(٢)</sup>

فجعل الذهبي من مراتب رواية الحديث الحسن من اختلف في توثيقه وتضعيفه ، وذكر أمثلة لهم .

وقال المنذري في مقدمة ترغيبه : "فأقول اذا كان رواية اسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه : اسناده حسن أو مستقيم ، أو لا بأس به" .<sup>(٣)</sup>

وقال أيضا في الباب الذي عقده لبيان الرواة المختلف فيهم في ترجمة محمد بن اسحاق بعد كلام طويل : "وبالجملة فهو ممن اختلف فيه ، وهو حسن الحديث" .<sup>(٤)</sup>

وقال الزيلعي في "نصب الراية" نقلا عن ابن القطان في

(١) من تكلم فيه وهو موثق ص ٥١ .  
 (٢) الموقظة ص ٢٢-٢٣ وينظر التدريب .  
 (٣) الترغيب والترهيب ، المقدمة ٣٧/١ .  
 (٤) الترغيب والترهيب ٥٧٧/٤ .



حديث قيس بن طلق عن أبيه ، قال : "والحديث مختلف فيه ،  
(١)  
فينبغي أن يقال فيه : حسن ، ولا يحكم بصحته ، والله أعلم".

وقال الزيلعي أيضا في "نصب الراية نقلا عن ابن دقيق  
العيد في كلامه عن شهر بن حوشب : "ولكن شهرا وثقه أحمد  
ويحيى ، والعجلي ، ويعقوب بن شعبة وسان بن ربيعة أخرج له  
البخاري . وهو وإن كان قد لين ، فقال ابن عدى : أرجو أنه  
لابأس به ، وقال ابن معين : ليس بالقوى ، فالحديث عندنا  
(٢)  
حسن".

وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عبد الله  
ابن صالح كاتب الليث : "قال ابن القطان : هو صدوق ، ولم  
يثبت عليه ما يسقط له حديثه ، إلا أنه مختلف فيه ، فحديثه  
(٣)  
حسن".

وقال الحافظ أيضا في ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد  
في "الفتح" : "قال ابن معين : ليس ممن يحتج به أصحاب  
الحديث ، ليس بشيء . وفي رواية عنه ضعيف ، وعنه هودون  
الدرأوردي .

قال يعقوب بن شعبة : صدوق ، وفي حديثه ضعف ، سمعت  
على بن المديني يقول : حديثه بالمدينة مقارب ، وبالعراق  
مضطرب .

قال أبو حاتم والنسائي : لا يحتج بحديثه . قال ابن حزم  
ضعيف جدا . جزم ابن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة  
ووثقه جماعة غيرهم كالعجلي والترمذي .

(١) نصب الراية ٦٢/١ . وانظر كتاب "قواعد في علوم  
الحديث" للعلامة التهانوي ص ٧٧-٧٢ .

(٢) نصب الراية ١٨/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٦٠/٥ .

قال الحافظ : " غاية أمره أنه مختلف فيه ، فلا يتجه الحكم  
(١)  
بصحته ما انفرد به ، بل غايته أن يكون حسنا " .

وقال الحافظ أيضا في "فتح الباري" : "فليح بن سليمان  
مدوق ، تكلم فيه بعض الأئمة في حفظه ، ضعفه ابن معين  
والنسائي وأبوداود ، ووثقه آخرون ، حديثه من قبيل الحسن" .  
(٢)  
وقال في محمد بن اسحاق بن يمار امام أهل المغازي :  
(٣)  
"مختلف فيه" وقال فيه أيضا : "حديثه في درجة الحسن ، إلا  
(٤)  
أنه لا يحتج به إذا خولف" .

وقال في ترجمة الامام مصعب بن شيبة : "وثقه ابن معين  
والعجلي ، وغيرهما ، وليثه أحمد وأبو حاتم وغيرهما ،  
(٥)  
فحديثه حسن" .

وقال الحافظ في التلخيص : "وأبو حريز بالمهملة  
والراء ثم الزاي ، اسمه عبدالله بن حسين ، علق له البخاري  
ووثقه ابن معين وأبوزرعة ، وضعفه جماعة ، فهو حسن  
(٦)  
الحديث" .

وبهذه الأقوال المتكاثرة والنقول الكثيرة التي تدل  
على أن الراوي إذا كان مختلفا فيه بين توثيق وتضعيف ، ولم  
يترجح أحد الأمرين ، كان هذا الراوي في مرتبة المدوق  
وحديثه حسن .

- 
- (١) فتح الباري ٤٨٠/٩ ، ١٨٧/١٣ .  
(٢) فتح الباري ١٤٢/١ ، ٤٧٢/٢ .  
(٣) فتح الباري ٣٦٢/٩ .  
(٤) فتح الباري ٣٢/٤ ، ٣٥٣/١٣ .  
(٥) فتح الباري ٣٣٧/١٠ .  
(٦) التلخيص الحبير ١٦٧/٣ - ١٦٨ .

## المبحث الثالث

### حكم رواية الحديث الموضوع

لا يجوز رواية الحديث الموضوع الا مقرونا ببيان وضعه وسقوطه ، أما من روى الحديث وهو يظن أنه كذب فخلا عن تحقيقه بذلك دون بيان ، فهو يشارك الكاذب فى وضعه ، وذلك يؤثر على ثقته وعدالته .

وقد انتقد الحافظ الذهبي كثيرا من الأئمة لروايتهم الأحاديث الباطلة الموضوعة دون كشف لها وهتك لباطلها .

يقول الحافظ الذهبي فى ترجمة المحابى الجليل أبى هريرة رضى الله عنه : " أن أبا هريرة كان يقول : انى لأحدث أحاديث لو تكلمت بها زمن عمر ، لشج رأسى .

قلت : هكذا هو كان عمر رضى الله عنه يقول : " أقفلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزجر غير واحد من المحابة عن بث الحديث ، وهذا مذهب لعمر وغيره .

فبالله عليك ، اذا كان الاكثار من الحديث فى دولة عمر كانوا يمنعون منه ، مع صدقهم وعدالتهم وعدم الاسانيد ، بل هو غرض لم يُشَبَّ ، فما ظنك بالاكثار من رواية الغرائب والمناكير فى زماننا مع طول الاسانيد ، وكثرة الوهم والغلط فبالحرى أن نزجر القوم عنه ، فباليتهم يقتسمون على رواية الغريب والضعيف ، بل يروون - والله - الموضوعات والباطيل والمستحيل فى الامول والفروع ، والملاحم والزهد ، نسأل الله العافية .

فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه ، وغرَّ المؤمنين ، فهذا ظالم لنفسه ، جان على المنن والآثار ، يستتاب من ذلك ، فان

أُناب وأقصر ، والا فهو فاسق ، كفر به اشما أن يحدث بكل ماسمع .

وان هو لم يعلم ، فليثورع وليستعن بمن يعينه على تنقية مروياته ، نال الله العافية ، فلقد عم البلاء وشملت الغفلة ، ودخل الداخل على المحدثين الذين يركن اليهم المسلمون ، فلاعتبى على الفقهاء وأهل الكلام<sup>(١)</sup> .

وقد عد الذهبي رواية الاحاديث الموضوعة ونشرها من جملة العلوم الباطلة التي يحرم نشرها وبثها بين الناس الا للتحذير منها ، لما لها من أثر سئ في الامة ، وقرن نشر الاحاديث الموضوعة بغيره من العلوم المحرمة .

قال الذهبي في ترجمة الامام نعيم بن حماد ، بعد أن ساق حديثا موضوعا في الصفات قال : "والعلم الذي يحرم تعلمه ونشره : علم الأوائل والهيئات الفلاسفة ... وعلم السحر والسيما ، والكيمياء ، والشعبذة ، والحيل ، ونشر الاحاديث الموضوعة ، وكثير من القصص الباطلة أو المنكرة ، وسيرة البطل المختلقة ، وأمثال ذلك .

وكذلك أحاديث كثيرة مكذوبة وردت في الصفات لايحل بثها الا للتحذير من اعتقادها ، وان أمكن اعدامها فحسن .<sup>(٢)</sup>  
اللهم فاحفظ علينا ايماننا ، ولاقوة الا بالله " .

وقال الذهبي في رسالته "في طلب العلم وأقسامه" :  
"وقسم يكره حفظه لمفعفه واطراحه" وذكر أمثلة للاحاديث المطروحة وقال : "فإنَّ المقتصرَ على حفظ متون هذه يتضرر بها وتتلق بذهنه ويعتقدها ثابتة ، فلاينبغي التشاغل بها الا لمن يعرفها ليحذر منها . وقسم يحرم حفظ متونه ، كحديث عرق

(١) سير أعلام النبلاء ٦٠١/٢-٦٠٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٦٠٤/١٠ .

(١) الخيل والجبل الأورق . وهذه الأكذوبات التي وضعت في الصفات فلا ينبغي للمرء أن ينطق بها ، وإن نطق بها فليتحذير منها<sup>(٢)</sup> . وقد شَنَّع الإمام الذهبي<sup>(٣)</sup> ، على جماعة من المحدثين لروايتهم الأحاديث الموضوعة دون كشف عوارها وبيان كذبها . وأشرد الآن أسماء بعض المحدثين ، وأعقبه بنقد الذهبي لهم ، مرتباً لهم حسب الوفيات :

(١) يحيى بن معين ، الإمام الناقد المتوفى سنة (٢٣٣هـ) : قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث : وساق حديثاً باطلاً من رواية ابن معين عن ابن صالح ثم قال : "فأنا أتعجب من أبي زكريا ونقده ، كيف يستحل رواية مثل هذا ، ويسكت عن توهينه"<sup>(٤)</sup> .

وقال في "الميزان" : "أنا أتعجب من يحيى مع جلالة ونقده ، كيف يروى مثل هذا الباطل ويسكت عنه"<sup>(٥)</sup> .

(٢) الإمام أبو زرعة الرازي المغير ، أحمد بن الحسين بن علي المتوفى سنة (٣٧٥هـ) :

قال الذهبي في ترجمته في "تذكرة الحفاظ" : "له ثمانيف كثيرة يروى فيها المناكير كغيره من الحفاظ ولا يبين حالها ، وذلك مما يزرى بالحافظ"<sup>(٦)</sup> .

(٣) الإمام الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني المتوفى سنة (٣٦٩هـ) :

قال في ترجمته : "قلت : قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين ، صاحب سنة واتباع ، لولا ما يملأ ثمانيفه

---

(١) انظر في الكلام على هذين الحديثين الموضوعين ، الأسماء والصفات ص ٤٧١-٤٧٣ ، الميزان ١/٥١٢-٥١٣ .  
 (٢) رسالة طلب العلم وأقسامه للذهبي ص ٢٠٦-٢٠٧ ضمن ست رسائل للحافظ الذهبي .  
 (٣) سير أعلام النبلاء ١٠/٤١١-٤١٢ .  
 (٤) الميزان ٢/٤٤٤ .  
 (٥) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٠٠ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٤٦ .

(١)

بالواهيات" .

(٤) الامام محمد بن اسحاق بن منده الاصبهاني المتوفى سنة

(٣٩٥هـ) :

قال في ترجمته : "بلى ذنبه وذنب أبي نعيم أنهما

يرويان الأحاديث الساقطة والموضوعة ، ولا يهتكانها ، فنسأل

(٢)

الله العفو" .

(٥) الامام الحافظ أبي نعيم الاصبهاني ، المتوفى سنة

(٤٣٠هـ) :

قال في ترجمته : "وما أعلم له ذنبا - والله يغفو

عنه - أعظم من روايته للأحاديث الموضوعة في تواليقه ، ثم

(٣)

يسكت عن توهينها" .

وقال في ترجمته في "ميزان الاعتدال" : "وكلام ابن منده

في أبي نعيم قضيح ، لأحب حكايته ، ولأقبل قول كل منهما في

الآخر ، بل هما عندى مقبولان ، لأعلم لهما ذنبا أكبر من

(٤)

روايتهما الموضوعات ساكتين عنها" .

وهو عيب كبير ، يتطرق منه الوقوع في تمديقها عند من

لا يعرفها ! وعند من يعتقد في الساكت عن نقدها الإمامة في

الحفظ والحديث ، فإنه يقول : لو كانت موضوعة لما سكّت

(٥)

عنها .

(٦) الامام المحدث محمد بن الحسين ، أبو عبد الرحمن السلمى

المتوفى سنة (٤١٢هـ) :

قال في ترجمته : "قلت : وللسلمى سؤالات للدارقطنى عن

أحوال المشايخ الرواة سؤال عارف ، وفي الجملة ففي تصانيفه

(١) سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤١/١٧ .

(٣) المرجع السابق ٤٦١/١٧ .

(٤) الميزان ١١١/١ .

(٥) الرقع والتكميل ص ٤١٩ .

(١)

أحاديث وحكايات موضوعة ...".

(٧) الإمام الحافظ جعفر بن محمد المستغفرى ، شيخ الخطيب

البغدادي ، المتوفى سنة (٤٣٢هـ) :

قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" : "كان مدوقا في نفسه

(٢)

لكنه يروى الموضوعات في الأبواب ، ولا يوهيها" .

(٨) الإمام الحافظ الناقد أبوبكر أحمد بن علي الخطيب

المتوفى سنة (٤٦٣هـ) :

قال الذهبي في رسالة : "الرواة الثقات" : "وهو - أي

الخطيب - وأبو نعيم وكثير من العلماء المتأخرين ، لا أعلم

لهم ذنبا أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تأليفهم ،

غير محذرين منها وهذا اثم وجناية على السنن ، قاله يعقوب

(٣)

عنا وعنهم" .

وقال الإمام ابن تيمية : "أبو نعيم يروى في الحلية في

فضائل الصحابة ، وفي الزهد أحاديث غرائب ، يعلم أنها

موضوعة ، وكذلك الخطيب ، وابن الجوزي ، وابن عساكر ، وابن

(٤)

ناصر ، وأمثالهم" .

وقال الذهبي في ترجمة عمر بن عامر السعدي بعد أن ساق

له حديثا باطلا : "العجب من الخطيب كيف روى هذا ، وعنده

(٥)

عدة أحاديث من نمطه ولا يبين سقوطها" .

وقال في ترجمة الحسن بن علي الأهوازي : "وقد روى

أبوبكر الخطيب بقلة ورع عن الأهوازي ، عن أحمد بن علي

الأنطرابلسي ، ... عن أبي رزين مرفوعا : "رأيت ربي بمنى على

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٥٢/١٧ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١١٠٢/٣ .

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١١ .

(٤) كتاب "الرد على البكري" نقلا من حاشية الأجوبة الفاضلة

ص ٨٠ .

(٥) الميزان ٢٠٩/٣ .

جمل أورد عليه الجبة " . قال أبو القاسم ابن عساكر : المتهم  
(١)  
به الأهوازي " .

وقد اشتد الحافظ أبو الفرج بن الجوزي ، على الخطيب  
البغدادي ، إذ روى في كتابه الذي منعه في " القنوت " حديثا  
موضوعا وسكت عنه ، فقال أبو الفرج : " سكوت الخطيب عن  
القدح في هذا الحديث واحتجاجه به ، وقاحة عظيمة ، وعمبية  
باردة ، وقلة دين ، لأنه يعلم أنه باطل ! أما سمع في  
المصحيح " من حدث عنى حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد  
(٢)  
الكاذبين " .

وهل مثله إلا كمثله من أنفق بهرجا - أي نقدا مغشوشا -  
ودلسه ، فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما  
يظهر ذلك للنقاد ، فإذا أورد الحديث محدث واحتج به حافظ  
(٣)  
لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح " .

(٩) الامام المحدث ، عبدالرحمن بن محمد بن اسحاق بن منده  
المتوفى سنة (٤٧٠هـ) :

قال الذهبي في ترجمته : " وهو في تواليه حاطب ليل ،  
(٤)  
يروى الفث والسمين ، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين " .

---

(١) الميزان ٥٦٦/٣ .  
(٢) سيأتي تخريجه بعد قليل .  
(٣) نصب الراية للحافظ الزيلعي ١٣٦/٢ . وقد انتقده  
الذهبي بروايته الأخبار الواهية في الحط على الأئمة  
الكبار فقال كما في سير النبلاء ٢٩٨/١٨ : " قلت : ليت  
الخطيب ترك بعض الحط على الكبار فلم يروه " .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٥٤/١٨ .



(١٠) الامام الحافظ ، أبو اسماعيل ، عبد الله بن محمد

الانمارى الهروى المتوفى سنة (٤٨١هـ) :

قال الذهبي فى ترجمته : "وكان طودا راسيا فى السنة لايتزلزل ولايلين ، لولا ماكدر كتابه "الغاروق فى الصفات" بذكر أحاديث باطلية يجب بيانها وهتكها ، والله يغفر له (١)  
بحسن قصده " .

(١١) الامام العلامة ، أبو القاسم ، اسماعيل بن محمد التيمى

الاصبهائى ، المتوفى سنة (٥٣٥هـ) :

قال الذهبي فى ترجمته : "وفى تواليفه الاشياء (٢)  
الموضوعة كغيره من الحفاظ" .

(١٢) المحدث الشهير رزين بن معاوية العبدري الاندلسى صاحب

كتاب "تجريد المحاح" المتوفى سنة (٥٣٥هـ) :

قال فى ترجمته : "أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه (٣)  
عنها لأجاد" .

(١٣) الامام الحافظ القاضى ، أبو الفضل عياض بن موسى

اليحمبى المتوفى سنة (٥٤٤هـ) :

قال فى ترجمته : "قلت : تواليفه نفيسة ، وأجلها وأشرفها كتاب "الشا" لولا ماقد حشاه بالأحاديث المفتعلة ، عمل امام لانقد له فى فن الحديث ولاذوق ، والله يثيبه على حسن قصده ، وينفع بشفائه ، وقد فعل ...

ونبيننا صلى الله عليه وسلم غنى بمدحة التنزيل عن

الأحاديث ، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد ، وبالأحاد

(١) سير أعلام النبلاء ٥٠٩/١٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠٥/٢٠ .

النظيفة الاسانيد عن الواهيات ، فلماذا ياقوم فتشبع  
بالموضوعات فيتطرق اليها مقال ذوى الغل والحسد ، ولكن من  
لايعلم معذور ... " .<sup>(١)</sup>

(١٤) المحدث الحافظ ، أبو الفغل محمد بن ناصر السلامى  
البغدادى المتوفى سنة (٥٥٠هـ) :

قال فى ترجمة : محمد بن سعيد الطبرى بعد أن ساق فى  
ترجمته حديثا موضوعا : "فما أتعجب الا من قلة ورع ابن ناصر  
كيف روى هذا ، وسكت عن توهينه ، فانا لله " .<sup>(٢)</sup>

(١٥) الحافظ المفسر جمال الدين ، أبو الفرج عبدالرحمن بن  
على ابن الجوزى المتوفى سنة (٥٩٧هـ) :

قال فى ترجمته : "قال الموفق عبداللطيف فى تأليف له  
"وكان كثير الغلط فيما يصفه ، فانه كان يفرغ من الكتاب  
ولايعتبره .

قلت : هكذا هو له أوهام وألوان من ترك المراجعة ،  
واخذ العلم من صحف ، وصنف شيئا لو عاش عمرا ثانيا لما لحق  
أن يحرره ويتقنه " .<sup>(٣)</sup>

ومن تلك الأوهام توسعه فى الحكم على الأحاديث بالوضع ،  
وفى بعضها ما هو صحيح ، كما تماهل فى ايراد الأحاديث  
الموضوعة فى كتبه الوعظية .

قال الحافظ السخاوى : "ثم من العجب ايراد ابن الجوزى  
فى كتابه "العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية " كثيرا مما  
أورده فى الموضوعات ، كما أن فى الموضوعات كثيرا من

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٦ .

(٢) الميزان ٣/٥٦٦ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢١/٣٧٨ .

الاحاديث الواهية ، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية  
(١)  
وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه " .

وقال السخاوى أيضا : "وقد توسع ابن الجوزى فى إيراد  
كثير من الأحاديث التى لا ترتقى الى الوضع ، بل وفى بعضها  
ما هو صحيح ونحوه ، بل أغرب من هذا ادخاله الكثير مما حكم  
عليه بالوضع فى تصانيفه الوعظية وغيرها ساكتا عليها ، فلم  
يمش فى الطرفين على سنن واحد مع جلالتة وإمامته " .  
(٢)

ومن تناقضه فى الحكم على حديث بالوضع ، ثم يحتج به  
فى موضع آخر ، مذكروه الحافظ ابن حجر فى "التلخيص" عند  
كلامه على حديث "من حكم بين اثنين تراضيا به ، فلم يعدل ،  
فعليه لعنة الله" قال : "قال ابن الجوزى فى "التحقيق" ،  
قال : ذكر عبد العزيز من أصحابنا من نسخة عبد الله بن جراد  
فذكره . وتعقبه صاحب "التنقيح" فقال : هى نسخة باطلة ،  
كما صرح هو به فى الموضوعات ، وبالف فى الحط على الخطيب  
(٣)  
لاحتجاجة بحديث منها فيما مضى من كتاب "التحقيق" .  
(٤)

ولما اختصر ابن الجوزى كتاب "الحلية" لأبى نعيم ،  
بكتاب سماه "صفة المفوة" ذكر من أسباب اختصاره كما قال فى  
المقدمة : "أنه ذكر فى كتابه أحاديث كثيرة باطلة وموضوعة

(١) فتح المغيث ص ٢٥٢ ، طبعة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى .

(٢) الغاية شرح الهداية ص ٢٦٦ ، وانظر لبيان حال كتاب  
"الموضوعات" النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن

حجر ٢/٨٤٨-٨٥٠ ، الرفع والتكميل ص ٣٢٥-٣٢٧ .  
(٣) واسمه الكامل : "تنقيح التحقيق فى أحاديث التعليق"  
للامام محمد بن أحمد بن عبد الهادى المتوفى سنة أربع  
وأربعين وسبع مئة عن تسع وثلاثين سنة رحمه الله تعالى  
وانظر دراسة عن حياته وصؤلفاته ، مجلة البصائر عدد  
(١٣) ص ٧-٨٥ .

(٤) التلخيص الحبير ١٨٥/٤ .

فقد بذكرها تكثير حديثه ، وتنفيق رواياته ، ولم يبين أنها  
موضوعة ! ومعلوم أن جمهور المائلين إلى التبرُّر يخفى عليهم  
الصحيح من غيره ، فسُتِرَ ذلك عنهم غش من الطبيب لاصح" .  
(١)

وقال أيضا في كتابه "تلبيس ابليس" : "ومن تلبس  
ابليس على علماء المحدثين : رواية الحديث الموضوع من غير  
أن يبينوا أنه موضوع ! وهذه جناية منهم على الشرع" .  
(٢)

فقلوبه في صنيع الخطيب ، وصنيع أبي نعيم ، يصدق عليه  
في صنيع نفسه ، وحكمه على علماء المحدثين يصدق حكما عليه  
أيضا . فهو يورد في كتبه الوعظية أحاديث موضوعة وأخبارا  
تالفة . كما في كتابه : "رؤوس القوارير" وكتاب "ذم  
الهوى" ، وكتاب "التبصرة" .

ولهذا انتقده المؤرخ عز الدين بن الاثير في "الكامل"  
في اثناء كلامه على أحمد بن محمد الغزالي ، شقيق الامام أبي  
حامد ، فقال : "وقد ذمه أبو الفرج بن الجوزي بأشياء كثيرة  
منها : روايته في وعظه أحاديث غير صحيحة ، والعجب أنه  
يقدر فيه بهذا ! وتماييفه هو ووعظه محشو به مملوء منه" .  
(٣)

وبعد هذه الجولة في هذا الموضوع ، الذي تجلت فيه  
شخصية الذهبي الناقد ، حيث كان شديد النقد لمن روى  
الاحاديث الموضوعة ساكتا عن وضعها . بل كان يتورع في كثير  
من الأحيان عن سياق متون الاحاديث الموضوعة مع أنه كشف  
زيغها وهتك باطلها .

ففي ترجمة الامام الحافظ أبي اسحاق الحبال المتوفى

(١) صفة المفوة ٢٤/١ .

(٢) تلبس ابليس ص ١١٨ .

(٣) الكامل ٢٢٨/١٠ كما في الرفع والتكميل ص ٤٢١ .

سنة (٤٨٢هـ) ساق بسنده من طريق المترجم الى على رضى الله عنه : قال : "فذكر حديثا لا أريد أن أرويه لبطلان متنه : حدثنى جبريل ويده على كتفى ... وذكر الحديث ، وهو فى (١) تذكرة الحميدى" .

وفى ترجمة عين الشمس بنت أحمد الأصبهانية : ساق حديثا بسنده من طريقها وقال : "عن مقاتل بن سليمان بخبر موضوع" وكان رحمه الله يتورع فى الرواية عن الضعفاء والمجروحين فى عدالتهم .

قال فى ترجمة مسلم بن ابراهيم الفراهيدى ، وساق بسنده حديثين ، وفى سند الأول : زاهر بن طاهر ، وفى سند الثانى عمر بن محمد : "فى الاسنادين ضعف من جهة زاهر وعمر لإخلالهما بالصلاة فلو كان فى ورع لما رويت لمن هذا نعتة" . (٣)

وترجم لاسحاق بن محمد النخعى الأحمر الكذاب الزنديق ، وساق له حديثا بسنده ، ثم قال عقبه : "وهذا لعله من وضع اسحاق الأحمر ، فروايته اثم مكرر ، أستغفر الله العظيم ، بل روايتى له لهتك حاله" . (٤)

وقد نص الذهبى - رحمه الله - فى كتابه "الكبائر" على حرمة رواية الحديث الموضوع ، فقال : "قد ذهب طائفة من العلماء الى أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر ينقل عن الملة ، ولاريب أن تعمد الكذب على الله ورسوله فى تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض ، وانما الشأن فى

(١) سير أعلام النبلاء ٥٠٢/١٨ .  
 (٢) المرجع السابق ٢٣/٢٢ .  
 (٣) المرجع السابق ٣١٧/١٠ .  
 (٤) الميزان ١٩٧/١ .

الكذب عليه في سوى ذلك .

قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ان كذبا على ليس ككذب على غيري ، من كذب على عامدا فليتبوأ مقعده من النار " (١) .

وقال : " من روى عنى حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " (٢) . فلاح بهذا أن رواية الموضوع لاتحل " (٣) .

وقد عقد الامام الخطيب في كتابه النافع " الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع " فصلا في " تحريم رواية الاخبار الكاذبة ووجوب اسقاط الاحاديث الباطلة " فقال : " يجب على المحدث أن لا يروى شيئا من الاخبار المصنوعة والاحاديث الباطلة الموضوعة فمن فعل ذلك بئاء بالاثم المبين ، ودخل في جملة الكاذبين ، كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم .

وساق بسنده الى المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من حدث عنى حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " .

(١) رواه البخارى في كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت ٣٠٣/١١ ، ورواه مسلم في المقدمة ، باب تغليب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم (٢) عن المغيرة بن شعبة بلفظ " متعمدا " .

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن سمرة بن جندب رقم (٤) ورواه الترمذى في كتاب العلم ، باب ما جاء فيمن يروى حديثا وهو يرى أنه كذب رقم (٢٦٦٤) ، ورواه ابن ماجة في المقدمة ١٤/١ حديث (٣٨) ، ورواه أحمد في مسنده من حديث سمرة ٢٠٠١٤/٥ .

ويرى : مضبوطة بضم الياء بمعنى يظن . وفى " الكاذبين " روايتان : أحدهما : بفتح الباء على ارادة التثنية . والآخرى : بكسرها على صيغة الجمع . كما فى نكت الحافظ على مقدمة ابن الصلاح ٨٣٩/٢ .

(٣) الكبائر ، الكبيرة التاسعة ص ٦٢ طبعة مؤسسة علوم القرآن .

وساق بسنده أيضا الى واثلة قال : قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم : " ان أفرى الفرى أن يتقول على ما لم أقل " .  
 وساق بسنده الى حبيب بن أبى شابت : " من روى الكذب  
 فهو الكذاب " .

قال أبو بكر - الخطيب - : ومن روى حديثا موضوعا على  
 سبيل البيان لحال واضعه والاستشهاد على عظيم ما جاء به ،  
 والتعجب منه ، والتنفير عنه ، ساغ له ذلك ، وكان بمثابة  
 اظهار جرح الشاهد في الحاجة الى كشفه والابانة عنه " .  
 كما عقد فصلا فيما ينبغى على المحدث أن يمدف عن  
 الاشتغال به في الانتقاء ، فقال : " ينبغى للمنتخب أن يقصد  
 تخير الأسانيد العالية ، والطرق الواضحة ، والاحاديث  
 المحيطة ، والروايات المستقيمة ، ولا يذهب وقته في الترهات  
 من تتبع الأباطيل والموضوعات وتطلب الغرائب والمنكرات " ثم  
 أفاض بذكر الكتب التي تكثر فيها الأحاديث الموضوعة وتكلم  
 عن القصاص ، ثم قال : " ان النقل لمثل تلك العجائب من  
 المنكرات ، وذهاب الوقت في الشغل بها من أخسر التجارات " .  
 أقول : رحم الله الخطيب ، فقد وقع بما نصح به غيره  
 باجتنابه ، اذ كان رحمه الله تعالى متساهلا في رواية  
 الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة ، حتى في مقام الاستشهاد  
 والاستدلال ، كما سبق بيانه فيما نقلته عن الذهبي وابن  
 تيمية .

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب حديث (٣٥٠٩) بمعناه  
 وفيه زيادة ، وأخرجه الامام أحمد في المسند ١٠٧٠١٠٦/٤ .  
 (٢) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ٩٨-٩٩ .  
 (٣) المرجع السابق ١٥٩-١٦٨ .

وقال الامام ابن الملاح رحمه الله فى مقدمته المشهورة  
 "ولاتحل روايته - أى الحديث الموضوع - لأحد علم حاله فى أى  
 معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه" (١).

وقال الحافظ العراقى فى ألفيته :

شر الضعيف الخبر الموضوع      الكذب المختلق الممنوع  
 وكيف كان لم يجيزوا ذكره      لمن علم مالم يبين أمره  
 قال الحافظ السخاوى : "وكيف كان الموضوع ، أى فى أى  
 معنى كان من الأحكام أو القصص ، أو الفضائل ، أو الترغيب  
 والترهيب ، أو غيرها "لم يجيزوا" أى العلماء بالحديث "ذكره"  
 برواية وغيرها "لمن علم" أنه موضوع ، لقوله صلى الله عليه  
 وسلم : "من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد  
 الكاذبين" . وكفى بهذه الجملة وعيدا شديدا فى حق من روى  
 الحديث وهو يظن أنه كذب ، فضلا عن أن يتحقق ذاك ولا يبينه  
 لأنه صلى الله عليه وسلم جعل المحدث بذلك مشاركا لكاذبه فى  
 وصفه .

لكن محل هذا "مالم يبين" ذاكره "أمره" كان يقول :  
 هذا كذب ، أو باطل ، أو نحوهما من المريح فى ذلك .  
 وكذا لا يبرأ من العهدة فى هذه الأعمار بالاعتصار على  
 إيراد أسناده بذلك ، لعدم الأمن من المحذور به ، وإن منعه  
 أكثر المحدثين فى الأعمار الماضية فى سنة مائتين ، وهلم  
 جرا ، خصوصا الطبرانى ، وأبو نعيم ، وابن منده ، فإنهم  
 اذا ساقوا الحديث بأسناده اعتقدوا أنهم برؤوا من عهده .  
 حتى بالغ ابن الجوزى فقال فى الكلام على حديث أبى :

(١) علوم الحديث ، لابن الملاح ص ٨٩ .



"ان شره جمهور المحدثين يحمل على ذلك ، فان من عاداتهم تنفيق حديثهم ولو بالباطيل ، وهذا قبيح منهم .

قال شيخنا : وكان ذكر الاسناد عندهم من جملة البيان ،  
(١)  
هذا مع الحاق اللوم لمن سمينا بسببه " .

وقد قال الامام الطبرى فى مقدمة تاريخه ، معتذرا عما  
أورد فيه من الاخبار الباطلة والاحاديث الواهية بأنه ساقها  
بأسانيدھا فقال :

"كما كان فى كتابى هذا مما يستنكره قارئه أو يستشعره  
سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجها فى الصحة ولا معنى فى  
الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت ذلك من قبلنا ، وانما أتى من  
قبل بعض ناقليه الينا ، وانما أدينا ذلك على نحو ما أدى  
(٢)  
الينا " .

وقد اعتذر كثير من العلماء ممن ذكرنا ممن تصاهلوا  
برواية الموضوعات والواهيات بأن سياقة الاسناد تبرؤهم من  
عهدته ، وهذا ليس على اطلاقه ، وعلى خلافه جمهور الائمة ،  
نعم سياقة الاسناد أخف شرا وأقل ضررا ، وان كان لايجوز  
للمحدث السكوت عليه من غير بيان .

وقد بين الامام ابن تيمية رحمه الله تعالى  
مسلك المتقدمين فى رواية الحديث فقال : "الموجود فى كتب  
الرقائق والتموف" من الآثار المنقولة فيها الصحيح ، وفيها  
الضعيف ، وفيها الموضوع . وهذا الامر متفق عليه بين جميع

(١) فتح المغيث ١/٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) تاريخ الطبرى ١/٥ .

المسلمين لايتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا ، وفيها هذا ، بل نفس الكتب الممنفة في "التفسير" فيها هذا وهذا ، مع أن أهل الحديث أقرب الى معرفة المنقولات ، وفي كتبهم هذا وهذا فكيف غيرهم ؟

والممنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث ، ويروون هذا تارة لأنهم لم يعلموا أنه كذب ، وهو الغالب على أهل الدين ، فأنهم لا يحتجون بما يعلمون أنه كذب وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب ، إذ قصدهم رواية ما روى في ذلك الباب ، ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونها كذبا جائز .

وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك فإنه حرام عند العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من حدث عنى حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" .

وقد فعل كثير من العلماء مثاولين أنهم لم يكذبوا ، وإنما نقلوا ما رواه غيرهم ، وهذا يسئل إذ روه لتعريف أنه روى لا لأجل العمل به ، ولا الاعتماد عليه " .  
(١)

## المبحث الرابع الراوي الثقة

**المطلب الأول :** تعريف الثقة وأنه ليس من شرطه عدم الخطأ.

الثقة من جمع الوصفين : العدالة والضبط .

قال الذهبي في الموقظة : " الثقة : تشترط العدالة في الراوي كالشاهد ، ويتنازل الثقة بالضبط والإتقان " ( ١ )

وقال الإمام ابن الصلاح في مقدمته في فاتحة ( النوع الثالث والعشرين ) : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه . وتفصيله - أي تفصيل هذين الوصفين : العدل والضابط - أن يكون مسلماً ، بالفاً ، عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مُغفل ، حافظاً إن حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ ، ضابطاً لكتابه إن حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ ، وإن كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني " ( ٢ )

وقد ذكر الذهبي في كتابه ما يعرف بالثقة ، ولا يمنع تحقق هذا الوصف ، الخطأ والوهم والنسيان .

قال الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي : " عن عمرو بن علي ، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : حدثنا أبو خلدة . فقال له رجل : أكان ثقة ؟ فقال : كان صدوقاً ، وكان خياراً ، وكان مأموناً . الثقة : سفيان وشعبة " ( ٣ )

وقال الذهبي في ترجمة الإمام الصدوق عبد الوهاب بن عطاء البصري : " وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله : أعبد الوهاب ثقة ؟ قال : تدري ما تقول ؟ الثقة يحيى القطان " ( ٤ )

وقال الذهبي في ترجمة أبي همام ، الوليد بن شجاع الكوفي : " وقال أبو حاتم : لا يحتج به قلت : قد احتج به مسلم ، وهو على سعة علمه قل أن تجد له حديثاً منكراً ، وهذه صفة من هو ثقة " ( ٥ )

( ٢ ) علوم الحديث ص ١٠٤ - ١٠٥ .

( ١ ) الموقظة ص ٦٧ - ٦٨ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٠٥ / ٩ .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٤٥٢ / ٩ - ٤٥٣ .

( ٥ ) المصدر السابق ٢٤ / ١٢ وقول أبي حاتم ٧ / ٩ : " صدوق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به " .

وقال الذهبي في ترجمة عثمان بن خُرزاذ : " قال محمد بن بركة : سمعت عثمان بن خُرزاذ يقول : يحتاج صاحب الحديث إلى خمس ، فإن نقصت واحدة ، فهي نقص ، يحتاج إلى عقل جيد ، ودين ، وضبط ، وحذاقة بالصناعة ، مع أمانة تعرف منه .

قلت : الأمانة جزء من الدين ، والضبط داخل في الحذق ، فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً ذكياً ، نحوياً لفوياً ، زكياً حياً ، سلفياً ، يكفيه أن يكتب بيده مثني مجلد ، ويحصل من الدواوين المعتبرة خمس مئة مجلد ، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى المات ، بنية خالصة ، وتواضع ، والا فلا يتعز . " ( ١ )

وليس من شرط الثقة العصمة عن الخطأ والفَلَط ، وقد فصل الذهبي وبين هذا الأمر أتم بيان :

قال الذهبي في ترجمة حسين المعلم : " وذكر له المقيلي حديثاً واحداً تُفرد بوصله ، وغيره من الحفاظ أرسله فكان ماذا ؟ فليس من شرط الثقة أن لا يفلط أبداً ، فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقةً وثبلاً ، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين ومن تقدم مطلقاً ، وهو من كبار أئمة الحديث رحمه الله " ( ٢ )

وقال في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان وساق من طريقه عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اغسلوا قتلاكم . . " غريب جداً ، ورواته ثقات . وهذا محمول على من قُتل في غير مصاف ، ولعل الفلَط فيه من شيخ ابن عدي أو شيخ شيخه ، والثقة قد يهيم " ( ٣ )

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن سعيد القطان : " قال أحمد : ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد ، ولقد أخطأ في أحاديث . ثم قال : ومن يقرئ من الخطأ والتصحيح ؟ " ( ٤ )

وقال الذهبي في ترجمة روح بن عباد بن العلاء الحافظ الصدوق الإمام : " وقيل : إنَّ عبد الرحمن تكلم فيه ، وهم في إسناده حديث . وهذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث ، فوهم في إسناده ، فروج لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه ، لا غفر له ذلك أسوة نظرائه .

( ٢ ) سير ٣٤٦/٦

( ١ ) سير ٣٨٠/١٣

( ٤ ) سير ١٨١/٩

( ٣ ) سير ٣٣٧/٦ - ٣٣٨

ولسنا نقول : إِنَّ رتبة رَّج في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان ، بل ما هو بسـودون  
عبدالرزاق ، ولا أبي النضر <sup>(١)</sup> .

وقال الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ يحيى بن الخريس البجلي : " وقال وكيع : هو مـن  
حُفَّاظ الناس ، وقد خَلَط في حديثين .

قلت : لو خَلَط في عشرين حديثاً في سعة ما روى لما عُدَّ إلا ثقة <sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً في ترجمة العلامة الحافظ يحيى بن آدم : " والثقة قد يغلط <sup>(٣)</sup> .

وفي ترجمة الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأُسْثَانِي البصري : " وأما الدارقطني فليث . وقال  
الحاكم : سألت الدارقطني عنه ، فقال : روى عن سفيان الثوري عن ابن المنكدر ، عن جابر فـس  
الجمع بين الصلاتين . قال : وهذا يسقط مئة ألف حديث . يعني : من أتى بهذا من هـو  
صاحب مئة ألف حديث أثر فيه ليناً بحيث تنحط رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج ، وإنما هذا  
على سبيل المبالغة . فكم مـن قد روى مئتي حديث ووهم منها في حديثين وثلاثة وهو ثقة <sup>(٤)</sup> .  
وفي ترجمة ابن أبي داود : " وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو <sup>(٥)</sup> .

ومن عُرِف بالإكثار من الرواية من الثقات لابد أن يقع في حديثه اليسير ما ينكر ، وذلك لا ينزله  
عن درجة الثقة

قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبدالرحمن بن وهب : " وقد روى ألوفاً من الحديث على  
الصحة ، فخمسة آلاف حديث منكورة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه . نعم ، ولا هو في القوة  
كيونس بن عبدالأعلى ويندار <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) سير ٤٠٦/٩ ( ٢ ) سير ٥٠٠/٩

( ٣ ) سير ٥٢٥/٩ ( ٤ ) سير ٤٥٢/١٠ - ٤٥٣

( ٥ ) سير ٢٣٣/١٣ وقال الحافظ ابن عبد الهادي في التنقيح ٢٢٧/١ في المسألة ( ١١٣ ) :

وأما زيد - بن جبيرة - فقد ضَعُفَ إلا أنه إذا كان من قِبَل حفظه فما يخلو الحافظ من  
الغلط \* انتهى وكلامه شديد ولكن لابد من تقييده بعدم كثرة غلطه .

( ٦ ) سير ٣٢٣/١٢

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن الأزهر النيسابوري : \* وقال ابن عدي : أبو الأزهر هذا كتب الحديث ، فأكثر ، ومن أكثر لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة ما ينكر<sup>(١)</sup> .  
وللذهبي أقوال أخرى في بيان هذا المعنى وتوضيحه في كتبه ورسائله :  
قال في الموقظة \* : \* وليس من حدّ الثقة : أنه لا يغلط ولا يخطئ ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقرُّ على خطأ<sup>(٢)</sup> .

وقال في ترجمة علي بن المديني حيث انتقد العقيلي بإيراده في الضعفاء : \* وأنا أشتبه أن تعرّفني الثقة الثبّت الذي ما غلط ولا انفرّد بما لا يتابع عليه . . ثم ما كلُّ أحدٍ فيه بدعة ، أوله هفوة ، أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ<sup>(٣)</sup> .

وقال في ترجمة عبد العزيز بن مسلم القسطلي : \* ثقة ، قال العقيلي : في حديثه بعض الوهم . قلت : هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة<sup>(٤)</sup> .  
وقال في ترجمة معمر بن راشد : \* أحدُ الأعلام الثقات ، له أوهام معروفة احتملت في سعة ما أتقن<sup>(٥)</sup> .

وأختم هذه الأقوال بكلمة جامعة قالها ابن حبان في ترجمة داود بن أبي هند : \* من المتقين في الروايات إلا أنه كان يهيم إذا حدّث من حفظه ، ولا يستحقُّ الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ والوهم القليل يهيم ، حتى يفحش ذلك منه ، لأنّ هذا ممّا لا ينفك عنه البشر ، ولو سلكنا هذا المسلك ، للزمنا ترك جماعة من الثقات والأئمة لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ بل الصواب في هذا : ترك من فحش ذلك منه ، والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك عنه البشر<sup>(٦)</sup> . انتهى  
فإذا كثرت الخطأ والوهم في حديث الراوي انحطّ عن رتبة الثقة ومنزلة الاحتجاج

قال الحافظ الذهبي في ترجمة المعمرى ، الحسن بن علي البغدادي : \* قال أبو أحمد ابن عدي : كان المعمرى كثير الحديث ، صاحب حديث بحقه ، كما قال عبدان : إنه لم ير مثله ،

( ٢ ) الموقظة ص ٧٨ .

( ١ ) سير ١٢ / ٣٦٥ .

( ٤ ) الميزان ٢ / ٦٣٥ .

( ٣ ) الميزان ٣ / ١٤٠ - ١٤١ .

( ٦ ) الثقات ، لابن حبان ٦ / ٢٧٨ .

( ٥ ) الميزان ٤ / ١٥٤ .

وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد في متون . قال : هذا شيء موجود في البغداديين خاصة ،

وفي حديث ثقاتهم ، وأنهم يرفعون الموقوف ، ويصلون المرسل ، وي زيدون في الإسناد .

قلت : رُبِّسَتْ الخصال هذه ، ومثلها ينحطُّ الشقة عن رتبة الاحتجاج به ، فلو وَقُفَّ

المحدِّثُ المرفوع ، أو أرسل المتصل ، لسأغ له ، كما قيل : أُنْقِصَ من الحديث ولا تَزُدْ فيه <sup>(١)</sup> .

ومما نَبَّهَ إليه الذهبي أنَّ اصطلاح الشقة يتفاوت بين المتقدمين والمتأخرين ،

قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن خَلَّاد ، أحمد بن يوسف بن خَلَّاد البغدادى العطار

المتوفى (٣٥٩) : " قال الخطيب : كان لا يعرف شيئاً من العلم ، غير أنَّ سماعه صحيح .

وقال أبو نُعيم : كان ثقة . وكذا وثَّقه أبو الفتح بن أبي الفوارس وقال : لم يكن يعرف من

الحديث شيئاً .

قلت : فمن هذا الوقت <sup>(٢)</sup> ، بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي

سماعه صحيح بقراءة متقن ، وإثبات عدل ، وترخصوا في تسميته بالشقة .

وانما الشقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على المعدل نفسه ، المتقن لما حمله ، الضابط

لما نقل ، وله فهم ومعرفة بالفن ، فتوسَّع المتأخرون <sup>(٣)</sup> .

وهذا القول من الفوائد النفيسة الغالية التي جادَ بها قلمُ الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى .

\* \* \*

(١) سير ٥١٣/١٣ .

(٢) أى منتصف القرن الرابع .

(٣) سير ٦٩/١٦ - ٧٠ .

## المطلب الثاني

من لم يرو إلا عن ثقة في الغالب  
ومن ترخص بالرواية عن الضعفاء

ذكر الذهبي في كتابه عدداً من الرواة اشتهروا بالرواية عن الثقات ، ومن هؤلاء الذين ذكرهم (١) : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب ، وشعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وسليمان بن حرب ، وحريز بن عثمان . ورواية هؤلاء السبعة الذين عرفوا بتقنية الرجال والرواية عن الثقات على سبيل الأغلبية لا على سبيل المعيارية .  
وقد اضاف السخاوي على هؤلاء : الإمام احمد ، وبقي بن مخلد ، والشعبي ، ولم يذكر ابن أبي ذئب .

قال الحافظ السخاوي : " من كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر : الإمام أحمد ، وبقي بن مخلد ، وحريز بن عثمان ، وسليمان بن حرب ، وشعبة ، والشعبي ، وعبد الرحمن ابن مهدي ، ومالك ، ويحيى بن سعيد القطان " (٢) . وذكر أحمد ضمن هؤلاء متعقب كما سيأتي .

وأذكر الآن هؤلاء الأئمة ذكراً كالم الذهبي وأعقبه بكلام غيره من أئمة النقد ، مستدرجاً عليه من اشتهر بالرواية عن الثقات سوى المذكورين .

١- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب : قال الذهبي في ترجمته : " عن يحيى بن معين قال : ابن أبي ذئب ثقة ، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب فتحة ، إلا أبا جابر البياضي " (٣) .

وقال ابن حجر : " قال أبو ناود : سمعت أحمد بن صالح يقول : شيخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي " (٤) .

(١) انظر سير النبلاء ١٤٧/٧ ، ١٧٢/١٤ ، ١٧٣ ، ٧١/٨ ، ٧٢ ، ١٨١/٩ ، ٢٠٣ ، ٢٣٢/١٠ ، ٨٧/١٤ .

(٢) فتح المغيث ٢٩٣/١ .

(٣) سير ١٤٧/٧ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٠٤/٩ - ٣٠٥ .



٢- شعبة بن الحجاج : قال السخاوي : " وذلك في شعبة على المشهور ، فإنه كان يتعمت في الرجال ، ولا يروي إلا عن ثبوت ، وإلا فقد قال عاصم بن علي : سمعت شعبة يقول : لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثة ، وفي نسخة : ثلاثين ، وذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره فينظر . وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك ، ولا عن من أجمع على ضعفه " (١) .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبيد بن الأوزاعي وساق من طريقه حديث أبي هريرة : " أو صاني خليلي أبو القاسم بثلاث .. " .

قال عقبه : " متنه محفوظ ، وأبو المهزم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه ، والعجب أن شعبة يروي عنه ، ما أظنه تبين له حاله ، والله أعلم " (٢) .

فرواية شعبة عن الثقات على الغالب ، وما صرح به السخاوي بقوله : " إلا في النادر " استثناء هام ، ويبقى الحكم للغالب .

قال ابن أبي حاتم : " سمعت أبي يقول : إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم " (٣) .

قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الجبار : " وعنه : شعبة .. قلت : شيخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم " (٤) .

ومن الضعفاء الذين روى عنهم شعبة : جابر بن يزيد الجعفي ، وهو ضعيف رافضي كما في التقريب (٥) .

وقد اعتذر عنه ابن حبان في الرواية عنه فقال : " وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه

(١) فتح المغيث ٢٩٣/١ .

(٢) سير ١٧٢/١٤ - ١٧٣ .

(٣) مقدمة كتاب الجرح والتعديل ص ١٢٨ .

(٤) الميزان ٦١٣/٣ .

(٥) التقريب (٨٧٨) . وقال ابن عبيد الهادي في الصارم المعنكي ص ١٣٤ : الغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات ، وقد يروي عن جماعة من الضعفاء الذين اشتهر جرحهم والكلام فيهم الكلمة والشيء والحديث والحديثين والشيء اليسير وأكثر من ذلك ، وهذا مثل روايته عن إبراهيم بن مسلم الهجري وجابر الجعفي وزيد بن الحواري العمي وثوير بن فاخنة ومجالد ابن سعيد وناود بن يزيد الأودي وعبيدة بن معتب الضبي ومسلم الأعور . . . وغيرهم ممن تكلم فيه ونسب إلى الضعف وسوء الحفظ وقلة الضبط ومخالفة الثقات .

الشيء بعد الشيء على جهة التعجب ، فتناول الناس بينهم • والدليل على صحة ما قلت : إنَّ وكيعاً قال لشعبة : ما لك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي • قال : يروى أشياء لم نصبر عنها .» (١).

وقد روى شعبة عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي ، وهو ضعيف كما في التقريب (٢). قال ابن حبان : « وكان شعبة يروى عن عاصم بن عبيد الله • فقال مالك : يا عجباً من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله » (٣).

وممن روى عنه شعبة محمد بن عبيد الله العرزمي الكوفي ، قال الذهبي : « هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم » (٤).

وقال فيه ابن حجر : « متروك » (٥). إلا أنَّ شعبة لم يرو عنه للاحتجاج ، بل على التعجب • قال ابن أبي حاتم في ترجمة العرزمي : « روى عنه الثوري وشعبة على التعجب » (٦). ومن الضعفاء الذين استنكر على شعبة الرواية عنهم ، قيس بن الربيع الأسدي ، فقد روى عنه وَحَسَّنَ أمره ، وَضَعَفَهُ يحيى القطان •

وجمع ابن حبان بين قوليهما بأنَّ يحيى اطلع آخر الأمر على ما لم يطلع عليه شعبة فتكلم كلُّ بما علم (٧).

(١) كتاب المجروحين ٢٠٩/١ ، وقد روى الترمذي (٢٨٣٠) من طريق شعبة عن جابر عن أبي نضر عن أنس قال : « كنا نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببغلة كنت أجتنبها • » وروى ابن ماجه من طريق شعبة عن جابر عن سالم عن أبيه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي في السفر ركعتين لا يزيد عليهما ، وكان يتهجّد من الليل • قلت : وكان يوتر؟ • قال : نعم • »

(٢) التقريب (٣٠٦٥) •

(٣) كتاب المجروحين ١٢٢/٢ ، وانظر مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٢ •

(٤) الميزان ٦٣٥/٣ •

(٥) التقريب (٦١٠٨) •

(٦) الجرح والتعديل ٢/٨ •

(٧) كتاب المجروحين ٢١٦/٢ ، وقال في التقريب (٥٥٣) : قيس بن الربيع صدوق تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه •

ومن الضعفاء الذين حدث عنهم ثوير بن أبي فاختة الكوفي ، قال في التقريب : ضعيف رمي بالرفض (١).

وقال ابن أبي حاتم : " روى عنه الأعمش والثوري وشعبة وإسرائيل .. وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ثوير " (٢).

ومجمل الأمر أن شعبة يروي عن الثقات غالباً ، والثقة قد يختلف حكم النقاد عليه ، فقد يكون ثقةً عند إمام وغير ثقة عند غيره . ثم إنَّ الضعفاء الذين روى عنهم فإنما لحن رأيهم أو في حديثهم المعين :

والى شعبة المنتهى في النقد والبحث عن أحوال الرواة ومجانبة الرواية عن الضعفاء المتروكين .. وكانت ألفاظ الجرح للضعفاء شديدة .

قال في أبان بن أبي عياش : " لأن أُرني أحب إليَّ من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش " (٣).  
وقيل له : مالك لا تحدث عن حكيم بن جبير . فقال : أخاف النار إن حدثت عنه " (٤).  
٣- مالك بن أنس :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام مالك : " وقال بشر بن عمر الزهراني : سألت مالكا عن رجل ، فقال : هل رأيته في كتبي . قلت : لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتبي .

فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن عنده ثقة ، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات ، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه ، وهو عنده ، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره ، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال رحمه الله .

(١) التقريب (٨٦٢) .

(٢) الجرح والتعديل ٤٧٢/٢ ، وقد روى الترمذي (٣٢٦٥) من طريق شعبة عن ثوير عن أبيه عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " وألزمهم كلمة التقوى ، قال : لا إله إلا الله " .

(٣) كتاب المجروحين ٩٧/١ . ميزان الاعتدال ١٠/١ .

(٤) كتاب المجروحين ٢٤٦/١ ، ميزان الاعتدال ٥٨٣/١ .

وروى طاهر بن خالد الأيلي عن ابن عيينة قال : كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ، ولا يحدث إلا عن ثقة <sup>(١)</sup> .

قال الإمام أحمد : كل من روى عنه مالك فهو ثقة <sup>(٢)</sup> .

قال ابن حبان : " كان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ، ولم يكن يروي إلا ما صح ، ولا يحدث إلا عن ثقة مع العفة والدين والفضل والنسك ، وبه تخرج الشافعي رحمه الله <sup>(٣)</sup> .

وقد عقّد الإمام ابن عبد البر باباً في كتابه " الانتقاء " : كيف كان أخذ مالك للعلم وعمن أخذ ذلك عنه ، وانتقاه للرجال ، وأنه لم يأخذ إلا عن ثقة ، ولا حدث إلا عن ثقة .

وساق بسنده إلى مطرف بن عبد الله قال : سمعت مالكا يقول : أتركت جماعة من أهل المدينة ، ما أخذت عنهم شيئاً من العلم ، وإنهم ليمن يؤخذ عنهم العلم ، وكانوا أصنافاً : فمنهم من كان كذاباً في أحاديث الناس ، ولا يكذب في علمه ، فتركته لكذبه في غير علمه .

ومنهم من كان جاهلاً بما عنده ، فلم يكن عندي أهلاً للأخذ عنه .

ومنهم من كان يؤمن برأي سوء .

وساق ابن عبد البر بسنده إلى ابن أبي أويس يقول : سمعت خالي مالك بن أنس يقول : " إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أتركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين ، وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحد هم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن <sup>(٤)</sup> .

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/٨ - ٧٢ ، وانظر الانتقاء ص ٣٢ ، والجرح والتعديل ٢٤/١ .

(٢) شرح علل الترمذي ٧٢٩/٢ وانظر فيه أيضاً ٨٠/١ - ٨١ .

(٣) الثقات ٤٥٩/٦ .

(٤) الانتقاء في فضائل الائمة الثلاثة الفقهاء ص ٢٩ - ٣٠ ، وانظر : التمهيد ٦٠/١ - ٦٣ .

وممن روى عنه مالك وهو مُتَّفَقٌ على ضعفه عبد الكريم بن أبي المخارق ، وهو أضعف من روى عنه .

قال ابن حجر : " وقال أبو داود والخليلي وغير واحد : ما روى مالك عن أضعف منه " (١) . وقال الذهبي معتذراً عن رواية مالك عنه : " قال أبو عمر بن عبد البر : بصري ، لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ، ولا يحتج به ، وكان مؤثب كتاب ، حسن السمعة ، غر مالكاً منه سمته ، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ، كما غر الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته ، وهو أيضاً مُجَمَّعٌ على ضعفه ، ولم يخرج مالك عنه حكماً ، بل ترغيباً وفضلاً .. وقال أبو الفتح اليعمرى : لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه " (٢) .

وممن روى عنه مالك من الضعفاء عطاء بن أبي مسلم الخراساني (٣) .

وروى كذلك عن عاصم بن عبيد الله العدوي ، قال ابن حجر : " وقال النسائي : لا نعلم مالكا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله ، فإنه روى عنه حديثاً " (٤) . ومع ذلك ، فإن رواية مالك عن الضعفاء قليلة ونادرة ، وهو شديد التحري في أمر الرجال ، وحسبك قول الإمام النسائي فيه : " أمناؤه الله عز وجل على علم رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبة بن الحجاج ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان .... وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه ، ثم شعبة في الحديث ، ثم يحيى بن سعيد القطان ، وليس بعد التابعين آمن من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء " (٥) .

(١) تهذيب التهذيب ٦/٣٧٨ .

(٢) الميزان ٢/٦٤٦ - ٦٤٧ .

(٣) انظر كتاب المجروحين ٢/١٣٠ ، والتهذيب ٢/٢١٣ - ٢١٥ . وقال في التقريب : صدوق بهم كثيراً و يرسل ويدلس .

(٤) تهذيب التهذيب ٥/٤٨ . وقد سبق إنكار مالك على شعبة الرواية عنه ، وقد ضعفه فيما بعد كما في الميزان ٢/٣٥٣ .

(٥) التمهيد ١/٦٢ - ٦٣ ، وشرح العلل لابن رجب ١/١٨٥ .

٤- يحيى بن سعيد القطان :

كان لا يحدث إلا عن ثقة ، وينتقي الحديث الذي يحدث به .

قال الذهبي في ترجمته : " قال أحمد بن عبد الله العجلي : كان يحيى بن سعيد نقي الحديث ، ولا يحدث إلا عن ثقة " (١).

ومن شدة تحريه ونقده أنه كان لا يرضى كثيراً من الرواة الموثقين ، قال ابن عدى : قال يحيى بن سعيد : إن لم أرو إلا عن كل من أرى ما رويت عن خمسة أو نحو ذلك " (٢).

ومن الرواة الذين روى عنهم وتكلم فيهم : العوام بن حمزة المازني :

قال الذهبي في ترجمة العوام بن حمزة المازني البصري : " حدث عنه يحيى القطان وغندر وطائفة . قلت : فهذا مقيم يروى عنه القطان من الضعفاء وخفي عليه أمره " (٣).

ومنهم أيضاً عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال الحافظ : " صدوق يخطئ " (٤).

وقال فيه ابن حبان : " لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد " (٥).

وقد ضعف ابن حبان كثيراً من الرواة لعدم رواية يحيى القطان أو ابن مهدي عنهم (٦).

٥- عبد الرحمن بن مهدي :

قال الذهبي في ترجمته : " قال أحمد بن حنبل : إذا حدث عبد الرحمن عن رجل ، فهو ثقة " (٧).

" وقال أحمد : كان عبد الرحمن أولاً يتساهل في الرواية عن غير واحد ، ثم تشدد بعد وكان يروى عن جابر ثم تركه " (٨).

قال ابن حبان : " عبد الرحمن بن مهدي بن حسان اللؤلؤي البصري ، كان من الحفاظ

(١) سير ١٨١/٩ ، وانظر ترتيب الثقات للسبكي ص ٤٧٢ .

(٢) مقدمة الكامل ، لابن عدى ١١١/١ ، شرح العلل لابن رجب ٣٩/١ - ٨٠ .

(٣) سير ٣٥٤/٦ - ٣٥٥ .

(٤) التقريب (٣٩١٣) .

(٥) كتاب المجروحين ٥١/٢ - ٥٢ .

(٦) انظر أمثلة ذلك في كتاب المجروحين ٩٩٦٦/١ - ٩٩٦٦/٢ - ٩٩٦٦/٣ - ٩٩٦٦/٤ .

(٧) سير ٣٠٣/٩ .

(٨) شرح العلل ٨٠/١ .

المتقنين ، وأهل الورع في الدين ، مَن حفظ وجمع ، وتفقه وصنف ، وحدث ، وأبى الرواية إلا عن الثقات » (١) .

ومن الرواة الذين تكلم فيهم ممن روى عنهم ابن مهدي ، سليمان بن كثير العبدى (٢) ، ومحمد بن سليم الراسبي (٣) ، ونجیح السندی أبو معشر (٤) .

٦- سليمان بن حرب البصرى :

قال الحافظ الذهبي في ترجمته : « قال أبو حاتم الرازي : كان سليمان بن حرب قَلَّ من يرضى من المشايخ ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة » (٥) .

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن أبي رزین : « ما روى عنه سوى سليمان بن حرب ، لكن شيخ سليمان ثقات ، قاله أبو حاتم » (٦) .

٧- حريز بن عثمان الرحبي الحمصي :

قال الذهبي في ترجمة يوسف القاضي : « وأبو خِداش هذا هو حَبَّان بن زيد الشرعبي الحمصي ، ما علمت روى عنه سوى حريز ، وشيوخه قد وثقوا مطلقاً » (٧) .

وقال الذهبي في ترجمة ابن هانئ : « لا يعرف ، وعنه حريز بن عثمان ، لكن شيوخ حريز وثقوا » (٨) .

وقال الحافظ في التهذيب : « وقال الآجري عن أبي داود : شيوخ حريز كلهم ثقات » (٩) . وقال أيضاً في ترجمة سلمان بن سُمير الألهاني الشامي ، ويقال : سليمان : « وعنه حريز بن عثمان الرحبي .. وقد تقدّم قول أبي داود أنَّ شيوخ حريز كلهم ثقات » (١٠) .

١٠٩٨-١٠٩٩- ومَن نقل الذهبي أنهم لا يروون إلا عن ثقات : أبو كامل ، مظفر بن

(١) الثقات ٣٣٣/٨ .

(٢) قال في التقريب : لأبأس به في غير الزهري ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة ، وهو وهم بل الصواب ثلاث وستين ومئة ويؤيده أن عبد الرحمن بن مهدي الذي يروى عنه كانست ولادته سنة خمس وثلاثين ومئة . فليصح .

(٣) قال في التقريب (٥٩٢٣) صدوق فيه لين ، وانظر : المجروحين ٨٣/٢ .

(٤) قال في التقريب (٧١٠٠) : ضعيف ، أسنَّ واختلط ، وانظر المجروحين ٦١/٣ .

(٥) سير ٣٣٢/١٠ وانظر : الجرح والتعديل ١٠٨/٤ .

(٦) الميزان ٥٤٥/٣ . (٧) سير ٨٧/١٤ . (٨) الميزان ٥٩٧/٤ .

(٩) تهذيب التهذيب ٣٣٨/٢ . (١٠) المصدر السابق ١٣٧/٤ .

مدرك الخراساني ، وأبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي ، وأبو سهل الهيثم بن جميل البغدادي .

قال الذهبي في ترجمة أبي كامل : " روى أبو طالب عن أحمد قال : أبو سلمة الخزاعي والهيثم ، وأبو كامل ، كان لهم بَصَرٌ بالحديث والرجال ، ولا يكتبون إلا عن الثقات " (١) .

١١- عامر بن شراحيل الشَّعْبِي الكوفي :

قال ابن أبي حاتم بسنده إلى يحيى بن معين يقول : " إذا حَدَّثَ الشَّعْبِي عن رجل فسَمَّاه فهو ثقة يحتج بحديثه " (٢) .

١٢- أحمد بن حنبل :

قال التهانوي : قال الحافظ الهيثمي في ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع : روى عنه أحمد ، وشيوخه ثقات " (٣) . وعلَّق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة على هذا الكلام بقوله : " هذا غالبي لا كلي ، فقد روى أحمد عن عامر بن صالح ، وعلي بن مجاهد الكابلي ، وأمثالهما من المتروكين والمتهمين بالكذب " (٤) .

قال ابن الجوزي : " إِنَّ الإمام أحمد روى المشهور والجيد والردئ ، ومن نظر في كتاب العلل الذي صنَّفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في المسند ، وقد طعن فيها أحمد " (٥) .

١٣- بقي بن مخلد :

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن جواس الكوفي : " روى عنه بقي بن مخلد وقد قال : إنه لم يحدِّث إلا عن ثقة " (٦) .

(١) سير ١٢٥/١٠ وقال الحافظ في التقریب (٦٧٣٢) : مظفر بن مدرك الخراساني ، أبو كامل ، ثقة متقن ، كان لا يحدِّث إلا عن ثقة .

(٢) الجرح والتعديل ٣٣٣/٦ .

(٣) مجمع الزوائد ١٩٩/١ .

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) صيد الخاطر ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٦) تهذيب التهذيب ٢٢/١ .



وغير هؤلاء كثيرون ممن وصفوا بأنهم لا يروون إلا عن ثقة<sup>(١)</sup>، مع ملاحظة أن ذلك على سبيل الأغلبية لا على سبيل المعيارية .  
وقد بحث علماء المصطلح والأصول مبحثاً يرتبط بهذا المبحث ، وهو هل رواية الثقة عن الراوي يقع بها التعديل .

قال أبو الوليد الباجي : " رواية الثقة عن الراوي لا يقع بها التعديل ، هذا مذهب أكثر العلماء . وقال بعضهم : يقع بها التعديل . والدليل على ما نقوله : أن روايته عنه ليس بخبر عن صدقه ولا إخبار بعدالته ولا دليل على ذلك . وقد يكون له في حديثه عنه اعتراض ، ولذلك نجد الثقات يروون عن الكذابين والضعفاء والمجهولين ، إلا أن يعلم من حال الراوي أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فيكون ذلك بمنزلة التزكية له .  
احتجوا بأن الثقة إذا علم منه الضعف فلم يبيّن ذلك كان غشاً في الدين ، وهذا لا يجوز أن يحمل على الثقة . والجواب : أنه إذا لم يلتزم لنا أنه لا يروي إلا عن ثقة فليس ذلك بغش في الدين لأنه التزم لنا النقل ، ولم يلتزم لنا ثقة من ينقل عنه ، وقد وكل ذلك إلى اجتهادنا ونظرنا .

وإذا قال الراوي : كل من أروى لكم عنه فهو عدل ، فإن روايته تعديل لمن روى عنه ، لأنه لو روى بعد ذلك عمن ليس بعدل عنه ، لكان كذباً ، ويجب أن يحمل العدل على الصدق " (٢) .

وقال الإمام النووي في شرح مسلم : " وقد اختلف العلماء في رواية العدل عن مجهول هل يكون تعديلاً له . فذهب بعضهم إلى أنه تعديل له ، وذهب الجماهير إلى أنه ليس بتعديل ، وهذا هو الصواب ، فإنه قد يروي عن غير الثقة لالاحتجاج به ، بل للاعتبار

(١) انظر : قواعد في علوم الحديث ص ٢١٦ وما بعدها عند ذكر جماعة من الأئمة لا يروي

كل منهم إلا عن ثقة .

(٢) أحكام الفصول ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

والاستشهاد ، أو لغير ذلك . أما إذا قال مثل قول مالك أو نحوه ، فمن أدخله فسي كتابه فهو عنده عدل <sup>(١)</sup> . ومع ذلك يبقى هذا الحكم أغلبياً لا كلياً كما سبق بيانه .  
وقال الحافظ ابن رجب : " وقد اختلف الفقهاء وأهل الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف ، هل هو تعديل له أم لا . وحكى أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين . وحكوا عن الحنفية أنه تعديل ، وعن الشافعية خلاف ذلك . والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عُرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل ، وصُرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي <sup>(٢)</sup> .

x

x

x

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٢٠ .

(٢) شرح علل الترمذي ، لابن رجب ١/٨٠ .

وكما اشتهر قومٌ من كبار المحدثين بالرواية عن الثقات إلا في النادر ، فقد ترخَّص طائفة من أئمة المحدثين بالرواية عن الضعفاء .

١- ومن هؤلاء الإمام الحافظ المتقن سفيان الثوري رحمه الله تعالى .  
قال الحافظ الذهبي في ترجمته : " وكان يدلّس في روايته ، وربّما دلّس عن الضعفاء " (١) .  
قال السخاوي : " وأما سفيان فكان يترخّص مع سعة علمه ، وشدّة ورعه ويروي عن الضعفاء حتى قال فيه صاحبه شعبة : لا تحملوا عن الثوري إلا عمّن تعرفون ، فإنّه لا يبالي عمّن حمل " (٢) .  
٢- وكذلك الإمام الكبير عبد الله بن المبارك :

قال النسائي : " أمناء الله عز وجل على علم رسول الله صلى الله عليه وسلم : شعبة ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان ، والثوري إمام إلا أنه يروي عن الضعفاء ، وكذلك ابن المبارك من أجلّ أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء ... " (٣) .

٣- الإمام الحافظ الثقة مروان بن معاوية :

قال الذهبي في ترجمته : " وقال علي بن المديني : ثقة فيما روى عن المعروفين ، وضعفه فيما روى عن المجهولين .  
قلت : إنما الضعف من قبلهم ، وكان يروي عن كل ضرب ، وقد كان سفيان الثوري مع جلّالته يفعل ذلك " (٤) .

٥- الإمام الثقة المتقن العابد يزيد بن هارون :

قال الذهبي في ترجمته : " وروى أحمد بن أبي خيثمة عن يحيى قال : يزيد بن هارون لا يميّز ، ولا يبالي عمّن روى " (٥) .

(١) سير ٢٤٢/٧ . وانظر : المجروحين ٢/٢٦٢ .

(٢) فتح المغيـث ١/٢٩٣ .

(٣) التمهيد ١/٦٢ - ٦٣ ، شرح العلل ١/١٨٥ .

(٤) سير ٥٣/٩ .

(٥) سير ٣٦٣/٩ .

وقد بيّن العلماء سبب رواية هؤلاء الأئمة عن الضعفاء ، فمن ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي (١) ، بأن كتابة أحاديث الضعاف ومن لا يعتمد على روايته تكتب للمعرفة ، وأن لا تقلب إلى أحاديث الثقات ، ويعتبر بها أيضاً غيرها من الروايات ٠٠٠ وقد أورد الخطيب عدداً من الروايات والأخبار عن علي بن المديني ، ويحيى بن معين ، ويزيد بن هارون ، وسفيان الثوري .

فقد ساق بسنده إلى محمد بن رافع قال : " رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ومعه كتاب زهير عن جابر - وهو يكتبه - قلت : يا أبا عبد الله ، أنت تنهاها عن جابر وتكتبه . قال : نعرفه " .

وساق بسنده إلى الثوري قال : " إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه : فمنه ما أتدّين به ، ومنه ما أعتبر به ، ومنه ما أكتبه لأعرفه " .

وقد اعتذر ابن حبان للثوري وأمثاله من الأئمة الذين ترخصوا في الرواية عن الضعفاء بقوله : " فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء ، بل كان يؤدّي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ، ويطلبوها في المدن والأمار " (٢) .

وقد توسّع الحافظ ابن رجب في بيان هذه المسألة (٣) ، ونقل عن الحاكم أن للأئمة غرضاً ظاهراً في ذلك وهو أن يعرفوا الحديث من أين أخرجه ، والمتفرد به عدل أو مجروح . وقال ابن رجب : فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته ، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفة ما لم يرووها ٠٠ وأما الذين كتبوا حديث الكذابين - من أهل المعرفة والحفظ - فإنما كتبوه لمعرفة ما ، وهذا كما ذكروا أحاديثهم في كتب الجرح والتعديل . ويقول بعضهم في كثير من أحاديثهم : لا يجوز ذكرها إلا لبيّن أمرها أو معنى ذلك . انتهى .

(١) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ١٩٢/٢ - ١٩٣ ، وانظر قول الثوري برواية أخرى

في شرح العلل ٨٢/١ ، وفتح المغني ٢٩٢/١ .

(٢) كتاب المجروحين ٢٠٩/١ .

(٣) شرح العلل ٨٢/١ - ٩٢ .

### المطلب الثالث زيادة الثقة

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ العلامة القاضي حفص بن غياث النخعي الكوفي : " وقال أبو زرعة : سأه حفظه بعدما استقضي ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح . ويروى عن أحمد أنه قال : كان حفص يخلط في حديثه

قلت : احتج بهذه الكلمة بعض قضاتنا على أن حفصاً لا يحتج بتفرده عن رفاقة بخبر " فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تبعث بعثاً إلى النار " فهذه اللفظة ثابتة في صحيح البخاري <sup>(١)</sup> وحفص ثقة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، والله أعلم <sup>(٢)</sup>

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة العلامة الحافظ الثبت حماد بن زيد بن درهم البصري " وهـ - أي بالاسناد المتقدم في الترجمة - إلى الزهراني : حدثنا حماد بن زيد ، عن ابن عمر ، عن بلال ، قال : " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت <sup>(٣)</sup> " وقال ابن عباس :

( ١ ) رواه البخاري في كتاب الأنبياء ، باب قصة يأجوج ومأجوج ٣٨٢ / ٦ ، وفي كتاب التفسير سورة الحج باب قوله تعالى ( وترى الناس سكارى ) ٤٤١ / ٨ ، وفي كتاب الرقاق ، باب قول الله عز وجل : ( إن زلزلة الساعة شيء عظيم ) ٣٨٨ / ١١ ، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ( ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ) ٤٥٣ / ١٣ . وهو من طريق حفص بن غياث في تفسير سورة الحج ، وفي كتاب التوحيد : حدثنا عمر بن حفص بن غياث ، حدثنا أبي ، حدثنا الأعشى ، حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله : " يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار " قال الحافظ ٤٦٠ / ١٣ : " وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق ، وذكر كلامهم في حفص بن غياث ، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعشى ، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعشى ، أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي " انتهى

( ٢ ) سير ٣١ / ٩ - ٣٢ .

( ٣ ) رواه مسلم في كتاب الحج ( ١٣٢٩ ) باب استجاب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها .

لم يصل فيه ، إنما كبر في نواحيه ( ١ )

وهذا إسناد صحيح ، وإنما المبررة بقول من أثبت الصلاة ، فإنَّ معه زيادة علم ( ٢ )

ولأقوال الذهبي في قبول زيادة الثقة ، كتبت هذا البحث الموجز المختصر في حكمهم

قبول زيادة الثقة .

تعددت أقوال العلماء في حكم زيادة الثقة ، ومن أشهر تلك الأقوال :

١ - ذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث ، وجماعة من الأصوليين ، وجرى عليه

النووي في مصنفاته إلى قبول زيادة الثقة مطلقاً .

قال الخطيب : " زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها ، ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم

شرعي أو لا يتعلق بها حكم ، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست في تلك الزيادة

وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت ، أو زيادة لا توجب ذلك ، وسواء كانت الزيادة في خبر

رواه مرة ناقصاً ثم رواه بحد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ، ولم يروها

هو ( ٣ )

هو

قال العلائي : " وقد تبع الشيخ محيي الدين رحمه الله الخطيب في هذا الاختيار للقبول

مطلقاً من غير فرق ( ٤ )

٢ - القول الثاني : أنها لا تقبل مطلقاً ، لزمّن رواجه ناقصاً ولا من غيره ، حكاه الخطيب

في الكفاية عن قوم من المحدثين ( ٥ )

( ١ ) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب من كبر في نواحي الكعبة ٤٦٨/٣ قال الحافظ : " تترجح

رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره نافي ، ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف

على من نفى " وانظر : " طرح الشريب للحافظ العراقي ١٣٤/٥ حيث قال : وإنما تلقى ابن

عباس ذلك عن أسامة بن زيد ، وانظر كلامه في الجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة ١٣٥/٥ -

١٣٦ .

( ٢ ) سير ٤٦٣/٧ - ٤٦٤

( ٣ ) الكفاية ص ٥٩٧ ، وانظر : نظم الفرائد للعلائي ص ٣٨٠ ، والنكت لابن حجر ٦٨٦/٢ - ٦٨٨ .

( ٤ ) نظم الفرائد ص ٣٨١ .

( ٥ ) الكفاية ص ٥٩٧ ، وانظر : فتح المفيت ٢٠١/١ .

٣ - القول الثالث : قبول الزيادة إذا كان الراوي لها غير الذي روى الحديث بدونها ، فأما إن كان راوي الحديث بدون الزيادة هو راويه مع الزيادة ، فإن هذه الزيادة لا تقبل ، والنقطة هذا القول ذهب فرقة من الشافعية . ( ١ )

٤ - القول الرابع : وهو ما ذهب إليه إمام الحرمين في كتابه " البرهان " حيث قبل الزيادة إذا سكت الباقيون ممن لم يرووها عن نفيها ، أما مع النفي على وجه يقبل فلا . قال رحمه الله : " وهذه المسألة عند بيّنة إذا سكت الحاصرون عن نقل ما تفرّد به بعضهم ، فأما إذا صرحوا بنفي ما نقله عند إمكان اطلاعهم على نقله فهذا يعارض قول المذهب ويوهنه " . ( ٢ )

٥ - القول الخامس : وهو ما ذهب إليه ابن حبان بالتفريق بين زيادة الفقهاء والمحدثين حيث قال في مقدمة صحيحة : " وأما زيادة الألفاظ في الرواية فإنما لا تقبل شيئاً منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه ، متى كان يعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه ، حتى لا يشك في نفسه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه ، أم لا ؟ لأن أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسماء والأسانيد دون المتون ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وإحكامها وأداؤها بالمعنى ، دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين ، فإذا رفع المحدث خبراً ، وكان الغالب عليه الفقه ، لم أقبل رفعه إلا من كتابه ، لأنه لا يعلم المسند من العرسل ، ولا الموقوف من المنقطع ، وإنما همته إحكام المتن فقط ، وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظ في الخبر ، لأن الغالب عليه إحكام الإسناد وحفظ الأسماء ، والإغناء عن المتون وما فيها من الألفاظ ، إلا من كتابه . هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ " . ( ٣ )

هذه بعض الأقوال والمذاهب في زيادة الثقة ، وأشهر هذه الأقوال هو قبول الزيادة مطلقاً ، وهو الذي نص عليه الذهبي واعتمده في قبول الزيادة التي أتى بها حفص بن غياث

( ١ ) الكفاية ص ٥٩٧ ، وانظر رد الخطيب على هذا القول ص ٦٠٢ .

( ٢ ) البرهان ١/ ٦٦٤ - ٦٦٥ ، وانظر النكت للحافظ ٢/ ٦٩٣ ، ونظم الفوائد للمصلاحي ص

( ٣ ) صحيح ابن حبان ١/ ١٢٠ تحقيق أحمد شاكر ، وانظر : كتاب المجروحين ١/ ٩٣ ، —

والقول بقبول زيادة الثقة مطلقاً ونسبه ذلك إلى الجمهور من الفقهاء والمحدثين غير مـ  
 مُسَلَّم ، ومن تتبع صنيع الأئمة في قبولهم زيادة الشقات يرى أن قبولهم لها ليس على إطلاقه  
 بل بشروط وضوابط .

ومن أحسن من حَقَّق هذه السألة وجلاها الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفى سنة ( ٧٤٤ ) ، ثم الإمام الحافظ خليل بن كيكلدي العلائي المتوفى سنة ( ٧٦٣ ) ، ثم الامام ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ( ٧٩٥ ) ، ثم الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ( ٨٥٢ ) .  
وسأنتل بعض أقوالهم في تحرير هذه السألة ، ويان الراجح فيها .

قال الإمام ابن عبد الهادي في "التنقيح" فيما نقله عنه الزيلعي في "نصب الرامة" (١) "ليس قبول زيادة كل ثقة مجعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها. والصحيح التفضيل. وهو: أنها تقبل في موضع

فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة، حافظاً، ثبتاً، والذي لم يذكرها مثله أود ونه في الثقة. كما قيلَ الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين»<sup>(٢)</sup> في صدقة الفطر، واحتج بها أكر العلماء.

ففى موضع يجزم بصحتها ، كزيادة مالك ، وفى موضع يقلب على الظن صحتها ، كزيادة سعد ابن طارق فى حديث " جعلت الأرض سجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً " ( ٣ )

(١) نصب الراية ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ وانظر تنقيح التحقيق ٣٦٦/١

( ٢ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الزَّكَاةِ ، بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبِيدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٣ / ٣٦٩ ، وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ ( ٩٨٤ ) ، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطُوعِ ١ / ٢٨٣ ( ٥١ ) وَأَبُو دَاوُدَ فِي الزَّكَاةِ ( ١٦١٤ ) — وَالنَّسَائِيُّ ( ٢٥٠١ ) ، وَابْنُ مَسَاجِدَ ( ١٦٢٦ ) كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِزِيَادَةِ " مِنَ الْمُسْلِمِينَ " وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ فِي نِظْمِ الْعَرَائِدِ ص ٣٨٢ : " قُلْتُ : لِمَ يَنْفَرِدُ مَالِكٌ بِهَا بَلْ تَابِعَهُ فِيهَا عُمَرُ بْنُ نَافِعٍ ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَالْمَعْلَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ نَافِعٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ جِهَتِهِمْ " .

( ٣ ) أخرجه مسلم من حديث حذيفة في الساجد ( ٥٢٢ ) ، وابن خزيمة في الصحيح ( ١٣٣ / ١ ) . وقال الحافظ ابن رجب : " وهذا أيضاً ليس ما نحن فيه لأن حديث حذيفة لم يرو بإسقاط هذه اللفظة وإثباتها ، وإنما وردت هذه اللفظة فيه ، وأكثر الأحاديث فيها " وجعلت لنا الأرض سجداً وظهوراً " . وليس هذا من باب المطلق والمقيد ، وإنما هو من باب تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر . "



وفى موضع يجزم بخطأ الزيادة، كزيادة مَعْمَرٍ ومن واقعة على قوله: "وان كان مائعاً فلا تقربوه" (١)  
وان كان معمر ثقة، فإنَّ الثقة قد يغلط .

وفى موضع يغلب على الظن خطأها، كزيادة معمر فى حديث ماعز: "صلى عليه" (٢) رواها البخارى فى صحيحه وسئل: هل رواها غير معمر؟ فقال: لا .  
وفى موضع يتوقف فى الزيادة كما فى أحاديث كثيرة "

وقال الإمام الحافظ العلاءى فى كتابه الفريد، "نظم الغرائد" (٣): وقد اضطربت مذاهب العلماء فى هذه المسألة من أئمة الأصول والحديث . . . . . وحاصل القبول والرد منهم يرجع إلى ما تقدم عند كل حافظ منهم فى كل حديث بانفراده . وقد تنقَّذم احتجاج الفزالى للقبول مطلقاً: بأنَّ الراوى الثقة إذا انفرد بحديث جملة كان مقبولاً، فكذلك انفراده بالزيادة، وهذه هي التى عوّل عليها الخطيب الحافظ.

وجواب ذلك: ليس كل حديث تفرد به راو مقبولاً، بل منه ما هو صحيح، وحسن، وضعيف وشاذ، ومنكر.

ويتقدّر أن يكون هذا الراوى تفرد به بالحديث من أصله مقبولاً إما صحيحاً أو حسناً، فالفسق بين ذلك وبين تفرد به بالزيادة، ان تفرد به بالحديث من أصله لا يطرق الوهم والفتنة إلى غيره من الثقات، ولا مخالفة فى روايته، بخلاف تفرد به بالزيادة إذا كان فيه مخالفة لمن هو أولى بالحفظ منه أو أكثر عدداً، فإنَّ الظن مرجح لقولهم دون هذا ما لا ريب فيه وخصوصاً إذا اتحد المجلس . ثم إنَّ جماعة من أئمة الأصول احتجوا لذلك أيضاً بأنه من الجائز أن يقول النبى صلى الله عليه وسلم

( ١ ) أخرجه أحمد، وأبو داود ( ٣٨٤١ ) و ( ٣٨٤٣ ) فى الأُطعمه، والترمذى ( ١٧٩٨ ) فى الأُطعمه، والنسائى ( ٤٢٦٠ ) فى الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع فى السمن، وقال الحافظ فى التلخيص: وممن خطأ رواية معمر أيضاً الرازيان والدارقطنى، وأما الذهلبى فقال: طريق معمر محفوظة لكن طريق مالك أشهر .

( ٢ ) رواه البخارى فى كتاب الحدود، باب الرجم بالمُصَلَّى ١٢ / ٢٩، وانظر: فتح البارى ١٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

( ٣ ) انظر نظم الفوائد لما تضمنه حديث زى الدين من الفوائد للعلاءى ص ٣٧٠ - ٣٩٠ وقد أفاض بذكر أقوال الأصوليين والفقهاء والمحدثين فى هذه المسألة .

كلاماً في وقت ويزيده في وقت آخر ، وينصرف بعض الناس قبل فراغ كلامه ويبقى من سمع الجسيـع وضبطه .

وهذا الدليل حينئذ ( بعيد ) عن صورة المسألة فإنَّ الزيادة متى كانت من حديث صحابي غير الصحابي الذي رواه بدونها فلا خلاف في قبولها .

وفي الصحيحين من ذلك قطعة ، منها : حديث ابن عمر رضي الله عنه : " الحُتَّى من فيح جهنم فأبردوها بالما " متفق عليه <sup>(١)</sup> ، وعند البخاري من حديث ابن عباس " فأبردوها بماء زمزم <sup>(٢)</sup> .

ومنها : " خمس فواسق يقتلن " من حديث ابن عمر <sup>(٣)</sup> ، وفي حديث عائشة تقييد الضراب بالأبضع <sup>(٤)</sup> فهذا لا إشكال فيه ، إنما الكلام في حديث اتَّحد مخرجه مثل : سفيان عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، ورواه عن سفيان جماعة حفاظ وانفرد ثقة دونهم في الحفظ والاتقان فيـه بمزيـادة ، فإنـها لسـوكـانـت هذه الزيادة محفوظة لرواها سفيان كل مرة ، وسمعا منه الحفاظ الأثبات ، فتفرد هذا وحده بها وإن كان ثقة دونه من هو أوثق منه وأكثر عدداً يقتضي ريبه توجب التوقف عن قبولها ، وإن لم يحكم عليه بالغلط والوهـم فيها .

والمسألة تقتضي بحثاً كثيراً ليس هذا موضعه فلنقتصر على هذا القدر . . . . .  
وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه : " شرح علل الترمذى <sup>(٥)</sup> " : " قد ذكر الترمذى أنَّ الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تُقبل ، يعني وإن كان الذي زاد ثقة لا يُعتمد على حفظه لا تُقبل زيادته . . . قالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أنَّ زيادة الثقة للغة في حديث من بين الثقات إن لم يكن مُبَرَّزاً في الحفظ والتثبت على غيره من . . . "

( ١ ) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، ٣٣٠ / ٦ ، ومسلم في كتاب السلام ٤ / ١٧٣١ .

( ٢ ) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ٦ / ٣٣٠ .

( ٣ ) رواه مسلم في كتاب الحج ٢ / ٨٥٧ ، والنسائي في كتاب المناسك ( ٢٨٨ ) ، وابن ماجه في كتاب المناسك ٢ / ١٠٣١ .

( ٤ ) رواه مسلم في كتاب الحج ٢ / ٨٥٦ .

( ٥ ) شرح علل الترمذى لابن رجب ١ / ٤١٩ ، وانظر فيه ايضاً ١ / ٤٢٠ - ٤٢٦ ، ٤٣٠ - ٤٣٧ .

يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرد . . . .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: " واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ، ولا يأتي ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفترقون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه .  
والمعجب من أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح وكذا الحسن . والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين ، كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول زيادة " ( ١ )

وقال الحافظ أيضاً في " النكت " : " والحق في هذا : أن زيادة الثقة لا تقبل مطلقاً ، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين ، فلم يُصِبْ . وإنما يفعلون ذلك إذا استووا في الوصف ، ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظاً ولا معنى ( ٢ )

وقال أيضاً : " فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك ، فإن كانوا أكثر عدداً منه ، أو كان فيهم من هو أحفظ منه ، أو كان غير حافظ ، ولو كان في الأصل صدوقاً ، فإن زيادته لا تقبل . وهذا مغاير لقول من قال زيادة الثقة مقبولة ، وأطلق . والله اعلم . " ( ٣ )

( ١ ) شرح النخبة ص ٣٤ .

( ٢ ) النكت ٢ / ٦١٣ .

( ٣ ) النكت ٢ / ٦٩٠ .

## المبحث الخامس

### التدليس

التدليس في اللغة : اشتقاقٌ من الدَّلس - بفتحين - وهو اختلاط الظلم بالنور، سمي الحديث المدلس بذلك لاشتراكهما في الخفاء والتغطية ، كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره . ومنه التدليس في البيع يقال : دلس فلان على فلان ، أي ستر عنه العيب الذي في متاعه (١).

وقد قسّم علماء الحديث المدلس إلى أقسام ، فمنهم من قسّمه إلى ستة أقسام كأبي عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٢) ، ومنهم من قسمه إلى ثلاثة أقسام كال حافظ العراقي في " نكتة على مقدمة ابن الصلاح " (٣) ، وفي " شرحه لألفيته " (٤) ، وهذه الأقسام هي : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ ، وتدليس التسوية .

وأغلب علماء المصطلح قسموا الحديث المدلس إلى قسمين فقط ، وهما : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ .

وهو ما جرى عليه ابن الصلاح (٥) ، والنووي (٦) ، والذهبي (٧) ، وابن كثير (٨) ، وابن حجر (٩)

- 
- (١) انظر : لسان العرب ١/١٠٠٢ ، وتاج العروس ١٦/٨٤ - ٨٥ ، والنكت لل حافظ ابن حجر ٢/٦١٤ .  
 (٢) ص ١٢٨ - ١٣٩ وقال الحافظ بعد ذكره أقسام التدليس التي ذكرها الحاكم كما في النكت ٢/٦٢٢ : " وليست هذه الأقسام متغايرة ، بل هي متداخلة ، وحاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح " انتهى .  
 (٣) التقييد والإيضاح ص ٧٨ .  
 (٤) ١/١٣٩ - ١٩١ .  
 (٥) في علوم الحديث ص ٧٣ - ٧٤ .  
 (٦) في التقریب ١/٢٣٣ مع التدريب .  
 (٧) في الموقظة ص ٩٧ - ٩٨ .  
 (٨) في اختصار علوم الحديث ص ٥٢ .  
 (٩) في شرح النخبة ص ٤٢ ، وفي النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦١٦ و ٢/٦٢٢ .

والسحاوي<sup>(١)</sup>، وغيرهم ، لأن الأقسام المتقدمة تنتهي إلى هذين القسمين الرئيسيين . وما عده العراقي قسماً ثالثاً ، وهو تدليس التسوية ، داخل تحت القسم الأول وهو تدليس الإسناد .

### القسم الأول من أقسام التدليس : تدليس الإسناد :

اختلف العلماء في تعريفه على أقوال عديدة ، أذكر منها :

١- قال الحافظ ابن عبد البر المتوفى سنة (٤٦٣) : " وأما التدليس : فهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه ، وسمع منه ، وحدث عنه بما لم يسمع منه ، وإنما سمعه من غيره عنه ، ممن ترضى حاله ، أو لا ترضى ، على أن الأغلب في ذلك لو كانت حاله مرضيةً لذكره ، وقد يكون لأنه استصغره . هذا هو التدليس عند جماعتهم ، لا اختلاف بينهم في ذلك " (٢).

٢- وقال الإمام ابن الصلاح : " تدليس الإسناد : وهو يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه " (٣).

٣- وقال الحافظ الذهبي : " ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه ، أو لم يدركه . فإن صرح بالاتصال وقال : حدثنا فهو كذاب ، وإن قال : عن ، احتمل ذلك ، ونظر في طبقته هل يدرك من هو فوقه . فإن كان لقيه فقد قرئناه ، وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معاصره " (٤).

٤- وذهب الحافظ ابن حجر رحمه الله إلى أن التدليس يختص بمن روى عن عرف لقا ، أي إياه ، وأما إذا عاصره ولم يعرف أنه لقيه ، فهو المرسل الخفي . وتعريفه هذا يوافق ما ذهب إليه ابن عبد البر ومن قبله أبي بكر البزار .

(١) في فتح المغيث ١/١٦٩ .

(٢) التمهيد ١٥/١ . وقول ابن عبد البر موافق لتعريف أبي بكر البزار المتوفى سنة

(٢٩٢) كما نقله عنه السحاوي في فتح المغيث ١/١٢٠ .

(٣) علوم الحديث ص ٣٣ . وبمثل قول ابن الصلاح عرفه النووي ، وابن كثير ، والعراقي .

(٤) الموقظة ص ٤٧ .

قال في شرح النخبة (١): "ومن أَدْخَلَ في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي ،  
لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه ، والصواب : التفرقة بينهما . ويدل على أن  
اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه : إطباق أهل العلم بالحديث  
على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي ، وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس . ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في  
التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ، ولكن لم  
يعرف هل لقوه أم لا . ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمام الشافعي ، وأبو بكر  
البخاري ، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه ، وهو المعتمد " .

وقال الحافظ في "النكت" متعقباً تعريف ابن الصلاح : "وهو أن يروى عن لقيه ...  
أو عن عاصره " قال : " وقوله : "عَمَّنْ عاصره" ليس من التدليس في شيء وإنما هو المرسل  
الخفي ... " (٢).

وقال أيضاً : " والذي يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقي ، فقد  
أطبقوا على أن رواية المخضرمين مثل قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي وغيرهم عن  
النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس " (٣).

ومن خلال الأقوال المتقدمة يظهر أن تعريف الحافظ ابن حجر هو الراجح وذلك لأمرين :  
الأول : أنه قول المتقدمين من أهل الحديث . حتى أن الحافظ ابن عبد البر يقول فيه :  
" هذا هو التدليس عند جماعتهم لا اختلاف بينهم " (٤).

وثانياً : للتمييز الدقيق الذي يحصل من خلال هذا التعريف بين الحديث المدلس والمرسل  
الخفي .

(١) شرح النخبة ص ٤٢ - ٤٣ ، وانظر : قفو الأثر في صفو علوم الآثار ص ٧١ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦١٤/٢ - ٦١٥ .

(٣) المرجع السابق ٦٣٣/٢ .

(٤) التمهيد ١٥/١ .

أنواع تدليس الإسناد :

ينقسم تدليس الإسناد إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : تدليس التسوية :

قال الحافظ العراقي في «التقييد والايضاح» (١): «صورة هذا القسم من التدليس أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة ، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف ، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة ، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالنعنة ونحوها ، فيصير الإسناد كله ثقات ، ويصرّح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل » .

وهذا الضرب من التدليس مذموم جدا من وجوه كثيرة ذكرها الحافظ العلائي رحمه الله فقال (٢):

- ١- إنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به .
  - ٢- أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمّله عنه ، لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ولم يروه شيخه بدونه .
  - ٣- إنه تصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه ، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف ، ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أن شيخه الذي أسقطه دلس الحديث وليس كذلك .
- ومن أمثلة تدليس التسوية ما ذكره الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣) عند كلامه عن حديث «النظر في الفرج يورث الطمس» . فقال : «رواه ابن حبان في الضعفاء من طريق

(١) ص ٧٨ .

(٢) في جامع التحصيل ص ١١٢ .

(٣) ١٤٩/٣ .

بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس "إذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العشا". قال : وهذا يمكن أن يكون بقية سمعه من بعض شيوخه الضعفاء ، عن ابن جريج فدلّسه . وقال ابن أبي حاتم في العلل (١) : سألت أبي عنه فقال : موضوع وبقية مدلس . وقد ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" . وذكر ابن القطان في كتاب "أحكام النظر" أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال : حدثنا ابن جريج وكذلك رواه ابن عدي عن ابن قتيبة عن هشام فما بقي فيه إلا التسوية .

ويبين الحافظ ابن حجر أنّ تدليس التسوية لا يقتصر على تدليس الراوي الضعيف بين ثقتين بل هو أشمل من ذلك فقال : "أن يجيء الراوي - ليشمل المدلس وغيره - السلي حديث قد سمعه من شيخ ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر ، فيسقط الوساطة بصيغة محتملة فيصير الإسناد عالياً ، وهو في الحقيقة نازل . ومما يدل على أنّ هذا التعريف لا تقييد فيه بالضعيف أنهم ذكروا في أمثلة التسوية ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن الحنفية عن أبيه عن علي في تحريم لحوم الحمر الأهلية - ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهري إنما أخذه عن مالك عن الزهري . ويحيى سمع من الزهري ، وهشيم سوى الإسناد . فهنا كما ترى لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف ، وإنما سقط شيخ ثقة ، فلا اختصاص لذلك بالضعيف" (٢).

#### النوع الثاني من أنواع تدليس الإسناد : تدليس القطع :

وتدليس القطع ينقسم إلى نوعين :

- الأول : أن يحذف الصيغة - أي أداة الرواية - ويقتصر على قوله مثلاً : الزهري عن أنس (٣).

- الثاني : أن يأتي بأداة الرواية ثم يسكت ناوياً القطع ، ويأتي بعد ذلك باسم الراوي (٤).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٢١ .

(١) علل ابن أبي حاتم ٢/٢٩٥ .

(٣) تعريف أهل التقديس ص ٢٥ طبعة بيروت .

(٤) توضيح الأفكار ١/٢٧٦ .



ومثال النوع الأول ما ذكره ابن الصلاح في «المقدمة»<sup>(١)</sup>، والسخاوى في «فتح المغيث»<sup>(٢)</sup> :  
 « قال علي بن خنّرم : كُنّا عند ابن عيينة ، فقال : « الزهرى » ، ف قيل له : حدّثكم  
 الزهرى . فسكت ، ثم قال : « الزهرى » . ف قيل له : سمعته من الزهرى . فقال : لا ، لم  
 أسمع من الزهرى ، ولا ممن سمعه من الزهرى ، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى .<sup>(٣)</sup>  
 أما مثال النوع الثاني من تدليس القطع . فهو ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة  
 عمر بن علي بن عطاء الإمام الحافظ الحجة المدّلس : « وقال ابن سعد : ثقة كان يدلّس  
 تدليساً شديداً ، يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت ساعة ، ثم يقول : هشام بن عروة ،  
 سليمان الأعمش . قلت : قد احتمل أهل الصحاح تدليسه ورضوا به »<sup>(٤)</sup> .  
 النوع الثالث من انواع تدليس الاسناد : تدليس العطف :

قال الحافظ ابن حجر : « وهو أن يروى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا  
 فيه ، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر ، فيصرّح عن الأول بالسماع ، ويعطف الثاني  
 عليه ، فيوهم أنه حدّث عنه بالسماع أيضاً ، وإنما حدّث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع  
 فقال : وفلان أي حدّث فلان »<sup>(٥)</sup> .

ومثاله : ما ذكره الحاكم في «معرفة علوم الحديث»<sup>(٦)</sup> حيث قال : « حدثونا أن جماعة  
 من أصحاب هشيم<sup>(٧)</sup> اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس ، ففطن لذلك ، فكان  
 يقول في كل حديث يذكره : حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم - النخعي - ، فلما فرغ قال  
 لهم : هل نلّست لكم اليوم . فقالوا : لا . فقال : لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته ،

(١) ص ٧٤ .

(٢) ١٧٢/١ - ١٧٣ .

(٣) وهذا المثال أورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١٣٠ - ١٣١ . والخطيب في  
 الكفاية ص ٥١٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥١٣/٨ - ٥١٤ .

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦١٧/٢ .

(٦) ص ١٠٥ ، وانظر : ميزان الاعتدال ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ .

(٧) هشيم بن بشير الواسطي ، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٨٩/٨ : « قلت : كان رأساً  
 في الحفظ إلا أنه صاحب تدليس كثير عرف بذلك » انتهى .

إنما قلت : حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي " .  
وقد قيّد الحافظ ابن حجر تدليس العطف بقيد ، وهو : اشتراك شيخي المدلس في الرواية  
عن شيخ واحد كما سبق نقله عنه . وقد خالفه في ذلك تلميذه الحافظ السخاوي في " فتح  
المغيث " (١) وأشار إلى أنّ تقييده هذا من أجل المثال الذي وقع له .

### حكم تدليس الاسناد :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام حمّاد بن زيد (٢) : " وقال خلف بن هشام البزار :  
المدلس متشّبّع بما لم يعط . (٣)

قلت : هو داخل في قوله تعالى : ( ويحبون أن يحمّدوا بما لم يفعلوا ) (٤) .  
قلت : والمدلس فيه شيء من الغش ، وعدم نصح للأمة ، ولا سيما إذا دلّس الخبر الواهي  
يوهم أنه صحيح ، فهذا لا يحلّ بوجه بخلاف باقي أقسام التدليس . وما أحسن قول عبد الوارث  
ابن سعيد : التدليس ذل " .

وممن نقل عنه ذمّ التدليس والتنفير عنه الإمام شعبة بن الحجاج .  
قال الذهبي في ترجمته (٥) : " قال أبو نُعَيْم : سمعت شعبة يقول : لأنّ أرنبي أحب إليّ  
من أن أدلّس .

وعن شعبة : لأنّ أقع من السماء إلى الأرض ، أحب إليّ من أن أدلّس . وعنه : لأنّ أقع من  
السماء فانقطع أحب إليّ من أن أدلّس . وعنه : لأنّ أختر من السماء أو من فوق هذا القصر  
أحب إليّ من أن أقول : قال الحكم لشيء لم أسمع منه . قلت : هذا - والله - الورع " .

(١) فتح المغيث ١/١٣٣ .  
(٢) سير اعلام النبلاء ٧/٤٦٠ .  
(٣) وهذه الكلمة النفيسة من كلام حماد بن زيد ، وقد رواها عنه الخطيب في الكفاية  
ص ٥٠٩ ، وهي مقتبسة من قوله صلى الله عليه وسلم : " المتشبع بما لم يعط كلابس  
ثوبي زور " رواه أحمد في مسنده ٦/٢٤٥ عن السيدة أسماء ، والبخاري في صحيحه في  
كتاب النكاح ٩/٣١٧ ، ورواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ٣/١٦٨١ (٢١٢٩) عن  
السيدة عائشة .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٨٨ .  
(٥) سير اعلام النبلاء ٧/٢١٠ و٢١٦ و٢٢٠ و٢٢١ .

وذكر الذهبي تورّع بعض الأئمة عن التدليس ، فقال في ترجمة يزيد بن هارون : " وقال مؤمل بن يهاب : سمعت يزيد بن هارون يقول : ما كُلت حديثاً قط ، إلا حديثاً واحداً عن عوف الأعرابي ، فما بورك لي فيه " (١) .

وذكر في ترجمة الحافظ المعمر أبي القاسم البغوي المتوفى سنة (٣١٧) أنه غلط في حديث رواه عن محمد بن عبد الوهاب وإنما سمعه من إبراهيم بن هاني عن ابن عبد الوهاب .. فأخذ هذا الغلط على البغوي . فبلغ ذلك أبا القاسم فخرج إلى أصحاب الحديث ، وعرفهم أنه غلط فيه ، وأنه أراد أن يكتب حديثنا إبراهيم بن هاني فمرت يده .

قال الذهبي عقب ذكر هذه الحكاية : " قلت : هذه الحكاية تدل على تثبت أبي القاسم وورعه ، والافلو كاشر ، ورواه عن محمد بن عبد الوهاب شيخه على سبيل التدليس من كان يمتعه ؟ " (٢) .

وقال الذهبي أيضاً : " وبكل حال التدليس منافي للإخلاص لما فيه من التزيين " (٣) .

ووصف تدليس الضعفاء بقوله : " فهذا غرض مذموم ، وجناية على السنة ، ومن يعاني ذلك جرح به ، فإن الدين النصيحة " (٤) .

وقال أيضاً فيما نقله عنه السخاوي : " وهو - أي التدليس - داخل في قوله عليه السلام : مَنْ عَشَا فَلَيْسَ مِنَّا " لأنه يوهم السامعين أنَّ حديثه متصل ، وفيه انقطاع ، هذا إن دُلَّس عن ثقة ، فإن كان ضعيفاً فقد خان الله ورسوله ، بل هو كما قال بعض الأئمة حرام إجماعاً " (٥) . وقد اختلفت أقوال العلماء في حكم المدلس على عدة أقوال :

القول الأول : إنَّ التدليس جرح للمدلس مطلقاً : فلا تقبل روايته بحال بين السماع أم

(١) سير ٣٦٠/٩ .

(٢) سير ٤٥٢/١٤ - ٤٥٣ .

(٣) الموقظة ص ٥١ .

(٤) الموقظة ص ٤٧ .

(٥) فتح المغيث ١٧٨/١ .

لم يبين لما فيه من التهمة والغش ، حيث يوهم السماع لما لم يسمعه ، والعلو وهو عنده بنزول . وهو مذهب فريق من أهل الحديث والفقه (١) .

وهذا القول نظري وذلك أن أشد الناس في ذم التدليس شعبية قد روى عن مدلسين بشروط سيأتي ذكرها . وقال الأستاذ عبد العزيز الغماري : " لا أعلم أحداً قد حكم عليه - أي على حديث المدلس - بالرد لأجل التدليس . ويكاد يحصل الإجماع على قبول حديث من عرف بالتدليس إذا كان ثقة وصرح بالسماع " (٢) .

#### القول الثاني : قبول خبر المدلس :

قال الخليل البغدادى في الكفاية : " وقال خلق كثير من أهل العلم : خبر المدلس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب ، ولم يروا التدليس ناقضاً للعدالة ، وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث ، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال " (٣) .

وقال أبو الخطاب الكلوناى في " التمهيد " : " فأما التدليس فلا يمنع من قبول الخبر " (٤) . وقال القاضي أبو الفرج المعافى النهروانى في " الجليس الصالح " بعد ذكره بعض المدلسين : " والمدلس من هؤلاء ليس بكذاب في روايته ، ولا مجروح في عدالته ، ولا مغموص في أمانته ، وأعلام الفقهاء يحتجّون في الدين بنقله " (٥) . وهذا القول هو مذهب أهل الكوفة ، وهم أكثر الناس تدليساً . قال يزيد بن هارون : قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً لا يدلس إلا شريكاً ومسر بن كدام " (٦) .

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥ ، وفتح المغيث ١٣٣/١ - ١٧٤ ، وقفوا الأثر ص ٧١ .

(٢) التأنيس شرح منظومة الذهبى في أهل التدليس ص ١١٣ .

(٣) الكفاية ص ٥١٥ .

(٤) التمهيد في أصول الفقه ١٣٤/٣ .

(٥) الجليس الصالح الكافى والأنيس الناصح الشافى ٤٢٨/٢ .

(٦) جامع التحصيل للعلاني ص ١١٤ .

وهو مذهب الحنفية أيضاً بتفصيل عندهم كما قال العلامة التهانوي: "إن كان المدلس من ثقات القرون الثلاثة الأولى يُقبل تدليسه كإرساله مطلقاً" (١). وقال أيضاً: "الأصح أن التدليس ليس بجرح" (٢).

### القول الثالث:

أن المدلس إذا كان ممن لا يروي إلا عن ثقة استغني عن توقيفه ، ولم يسأل عن تدليسه . قال أبو الفتح الأزدى فيما نقله عنه الخطيب في "الكفاية" (٣): "التدليس على ضربين: فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء ، وقبل منه ، ومن كان يدلّس عن غير ثقة لم يُقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حَدَّثَنِي فلان ، أو سمعت ."

وقال الحافظ الذهبي في "الموقظة" (٤): "ثم إذا كان المدلس عن شيخه ذا تدليس عن الثقات فلا بأس ، وإن كان ذا تدليس عن الضعفاء فمردود ."

ومن العلماء الذين عرفوا بأنهم لا يدلّسون إلا عن الثقات: سفيان بن عيينة . قال الحافظ الذهبي في ترجمة سفيان الثوري: "وكان يدلّس في روايته عن الضعفاء ، وكان سفيان بن عيينة مدلساً ، لكنه ما عُرِفَ له تدليس عن ضعيف" (٥).

وقال الذهبي أيضاً في "الميزان" (٦): "سفيان بن عيينة أحد الثقات الأعلام ، أجمعت الأمة على الاحتجاج به ، وكان يدلّس ، لكن المعهود منه أنه لا يدلّس إلا عن ثقة ."

وممن يأخذ حكم ابن عيينة في اعتقار تدليسه حميد الطويل ، فهو ممن وصف بالتدليس حيث أنه لم يسمع من أنس إلا اليسير ، وجل حديثه إنما هو عن ثابت عنه ، ولكنه يدلّسه (٧).

(١) قواعد في علوم الحديث ص ١٥٩ ، وانظر: قفو الأثر ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٨ .

(٣) ص ٥١٦ .

(٤) ص ٤٥ - ٤٦ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٤٢ .

(٦) الميزان ٢/ ١٧٠ .

(٧) فتح المغيث ١/ ١٧٥ .

قال شعبة : لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً ، والباقي سمعها من ثابت أو ثبتته فيها ثابت .

قال الحافظ العلائي بعد نقله ذلك (١) : " قلت : فعلى تقدير أن تكون مراسيل ، وقد تبين الوساطة فيها ، وهو ثقة محتج به " .

وقال الحافظ العلائي أيضاً : " وقد ألحق الحاكم بابن عيينة في قصر التدليس عن الثقات : التابعين بأمرهم . قال (٢) : فإنهم كانوا لا يدلّسون إلا عن ثقة ، ولم يكن غرضهم من الرواية إلا أن يدعوا إلى الله عز وجل فيقولون : قال فلان لبعض الصحابة ، فأما غير التابعين فأغراضهم مختلفة . قلت : وهذا لا يتم إلا بعد ثبوت أن من دلّس من التابعين ، لم يكن يدلّس إلا عن ثقة ، وفيه عثر . وهذا الأعمش من التابعين ، وتراه دلّس عن الحسن بن عمار ، وهو يعرف ضعفه . وقد تقدم بأن من التابعين من كان يرسل عن كل أحد كعطاء وأبي العالية والزهرى ، والحاكم معترف بذلك ، فكيف يرسلون عن كل أحد ، ولا يدلّسون إلا عن ثقة . هذا فيه نظر " (٣) . انتهى .

ومما يلحق بهذا القول في قبول تدليس الراوى الذي لا يروي إلا عن ثقة ما ذكره الإمام الحافظ ابن رجب فقال : " ذكر من عرف بالتدليس ، وكان له شيوخ لا يدلّس عنهم ، فحديثه عنهم متصل ، منهم : هشيم بن بشير ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلّس عن حسين . وقال البخارى فيما حكاه عنه الترمذى في علله : لا أعرف لسفيان يعني الثورى ، عن حبيب ابن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور . وذكر شيوخاً كثيرة لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً ما أقلّ تدليسه " (٤) .

ومن ذلك أيضاً : عن عنة قتادة والأعمش وأبي إسحاق تقبل إذا روى شعبة عنهم لأنهم يحمل على السماع .

(١) جامع التحصيل ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢) أي الحاكم ، وانظر كلامه في " معرفة علوم الحديث " ص ١٢٩ .

(٣) جامع التحصيل ص ١١٥ - ١١٦ .

(٤) شرح العلل لابن رجب ٧٥١/٢ .

قال الحافظ ابن حجر في "النكت" (١) : "شعبة لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه فقد رويناه من طريق يحيى القطان عنه أنه كان يقول : "كنت أنظر إلى قم قتادة ، فإذا قال : سمعت وحدثنا حفظته ، وإذا قال عن فلان تركته ، رويناه في "المعرفة" للبيهقي . وفيها عن شعبة أنه قال : كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش وأبو إسحاق وقاتادة . وهي قاعدة حنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة ولو عنعنوها ."

وقال الحافظ أيضا : "شعبة بن الحجاج روايته عن قتادة مأمون فيها من تدليس قاتادة لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه" (٢).

القول الرابع : أن من كان وقوع التدليس منه نادراً ، قِيلَتْ عَنْعَنْتُهُ ونحوها ، وإلا فلا " (٣).

قال الإمام يعقوب بن شيبه : "سألت ابن المديني عن الرجل يدلس ، أو يكون حجة فيما لم يقل حدثنا . فقال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا ، حتى يقول : حدثنا " (٤).

ولهذا قبل الأئمة تدليس سفيان الثوري وأمثاله لندرته وقِلَّتْ . وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين : "من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته ، وقِلَّتْ تدليسه في جَنِبِ ما روى كالثوري" (٥).

#### القول الخامس :

أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبيّن فيه السماع والاتصال ، فإن حكمه حكم المرسل وهو الرد ، وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو : "سمعت ، وحدثنا ... " وأشباههما فهو مقبول يحتج به .

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (٦) : "ومن عرفناه دَلَّسَ مرةً ، فقد أبان لنا

(١) ٦٣٠/٢ .

(٢) فتح الباري ٥٩/١ و ٨٣/١٠ .

(٣) فتح المغيث ١٧٥/١ .

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ٥١٦-٥١٧ ، وانظر : التمهيد ١٨/١ .

(٥) تعريف أهل التقديس ص ٢٣ .

(٦) الرسالة ص ٣٧٩-٣٨٠ فقرة (١٠٥٣) .

عورته في روايته . وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق . فقلنا : لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه : حَدَّثَنِي أَوْ سَمِعْتُ .

وقال المعافى النهرواني في " الجليس الصالح " (١) : " وكان الشافعي لا يرى ما يرويه المدلس حجة إلا أن يقول في روايته حدثنا أَوْ أخبرنا أَوْ سَمِعْتُ . " وهذا التفصيل هو الذي ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول ، وقد صححه الخطيب وابن الصلاح (٢) .

وقد نقل الذهبي في " سير النبلاء " أَنَّ المدلس لا تُقبل روايته ما لم يُصرَّح بالسماع فقال في ترجمة المبارك بن فضالة : " قال أبو زرعة الرازي : يدلس كثيرا ، فإذا قال حدثنا فهو ثقة . وقال أبو داود : كان مبارك شديد التدليس ، وإذا قال حدثنا فهو ثبت " (٣) . وقال في ترجمة الوليد بن مسلم : " وكان من أوعية العلم ، ثقة حافظا ، لكسن ردي التدليس ، فإذا قال : حدثنا فهو حجة " (٤) .

وقال الحافظ الذهبي في " الميزان " في ترجمة سليمان بن مهران الأعشى : " أحد الأئمة الثقات ما نقموا عليه إلا التدليس " . ثم قال الذهبي : " وربما كلس عن ضعيف ولا يدرى به ، فمتى قال : حَدَّثَنَا فلا كلام ، ومتى قال : عَنْ " تطرَّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السَّمان فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال " (٥) .

(١) ٤٢٨/٢ .

(٢) الكفاية ص ٥١٥ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥ . وانظر : جامع التحصيل للعلائي

ص ١١١ - ١١٢ ، وفتح المغيث ١/١٧٥ .

(٣) سير اعلام النبلاء ٢/٢٨٢ - ٢٨٤ ، وانظر : ميزان الاعتدال ٣/٤٣١ .

(٤) سير اعلام النبلاء ٩/٢١٢ ، وانظر : ميزان الاعتدال ٤/٣٤٨ .

(٥) الميزان ٢/٢٢٤ .



وإلى هذا القول ذهب ابن حبان حيث قال : " فإنَّ المدلس ما لم يبيِّن سماعَ خبره عن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه ، وعرف الخبر به ، فما لم يقل المدلس في خبره ، وإن كان ثقة : " سمعت " أو " حدثني " فلا يجوز الاحتجاج بخبره " (١) .

### القسم الثاني من أقسام التدليس : تدليس الشيوخ :

قال ابن الصلاح في تعريفه : " أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتّبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف " (٢) .

وقال الحافظ ابن حجر : " ليس قوله - يعني ابن الصلاح - : " بما لا يعرف به " قيداً فيه ، بل إذا ذكره بما يعرف به ، إلا أنه لم يشتهر به ، كان ذلك تدليلاً ، كقول الخطيب : " أخبرني علي بن أبي علي البصري " ومراده بذلك أبو القاسم بن أبي عيسى المحسن بن علي التنوخي وأصله من البصرة ، فقد ذكره بما يعرف به ، لكنه لم يشتهر بذلك ، وإنما اشتهر بكنيته ، واشتهر أبوه باسمه ، واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد " (٣) .

ومن أمثلة هذا القسم ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة معتمر بن راشد : " وبلغنا أنَّ سفيان الثوري قال مرة : حدثنا أبو عروة ، عن أبي الخطاب ، عن أبي حمزة فذكر حديثاً . فقلَّ من فطن له . وإنما هو معتمر عن قتادة عن أنس " (٤) .

ومن أمثله أيضاً ما ذكره في ترجمة سعيد بن أبي عروبة : " وقال حفص بن عبد الرحمن النيسابوري : قال لي سعيد بن أبي عروبة : إذا رويت عني فقل : حدثنا سعيد الأعرج عن قتادة الأعمى عن الحسن الأحلب . قلت : لم نسمع بأنَّ الحسن البصري كان أحب إلّا في

(١) مقدمة الثقات ص ١٢ ، وانظر مقدمة صحيح ابن حبان ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) علوم الحديث ، لابن الصلاح ص ٧٤ .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦١٥/٢ - ٦١٦ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١١/٧ ، وانظر ٤١٣/١٢ .

هذه الرواية «(١)».

وممن اشتهر بتدليس أسماء الشيوخ مروان بن معاوية الفزاري الكوفي . قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» : « ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ » (٢).

قال الحافظ الذهبي في ترجمة مروان بن معاوية : « قال عباس الدوري : سألت يحيى ابن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد . فقال : هذا هو علي بن غراب ، والله ما رأيت أحيل للتدليس منه » (٣).

وقال الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار ، أبي جعفر الموصلي : « قلت : ويصدق عليه إذا كُلسناه أن نقول : أبو جعفر ، محمد بن عبد الله المخزومي الحافظ ، فيستفاد مع الحافظ أبي جعفر محمد بن عبد الله بن المبارك المخزومي » (٤).

ومتنَّ نُسب إلى هذا النوع من التدليس الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، وقد وقع ذلك منه في رجل أو رجلين وهذا ناتر منه جداً ، فلا يصح عدائه في جملة المدلسين ، ولأن تدليس الشيوخ سهل ، على أنه لم يدلس إلا عن ثقة أو صدوق .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي : « الإمام الحافظ البارع ، روى عنه . . محمد إسماعيل البخاري ، ويدلسه كثيراً ، لا يقول محمد بن يحيى ، بل يقول : محمد فقط ، أو محمد بن خالد ، أو محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجد ، ويعتني اسمه لمكان الواقع بينهما ، غفر الله لهما » (٥).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة الذهلي : « روى عنه الجماعة سوى مسلم ، ولم يصرَّح البخاري به ، بل يقول تارة : حدثنا محمد ، وتارة : حدثنا محمد بن عبد الله ، وتارة محمد بن خالد ، ولم يقل في موضع حدثنا محمد بن يحيى » (٦).

(١) المصدر السابق ٤١٤/٦ .

(٢) التقريب (٦٥٧٥) ، وانظر : تعريف أهل التقديس (١٠٥) .

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٣/٩ .

(٤) المصدر السابق ٤٧٠/١١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٧٥/١٢ .

(٦) تهذيب التهذيب ٥١٢/٩ .

كما دلّس عبد الله بن صالح كاتب الليث . قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن صالح :  
 " وقد روى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح ، ولكن يدلّسه فيقول : حدثنا عبد الله  
 وهو هو " (١) .

### أسباب تدليس الشيوخ (٢) :

- أولاً : كون المروى عنه ضعيفاً فيدلّسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء .
- ثانياً : كون المروى عنه صغيراً في السن أو تأخّر وفاته وشاركه فيه من هو دونه .
- ثالثاً : العداوة الواقعة بين الأقران كما في تدليس البخاري لاسم شيخه الذهلي .
- رابعاً : إيهام كثرة الشيوخ ، بأن يروى عن الشيخ الواحد في مواضع ، يعرفه في موضع  
 بصفة ، وفي موضع آخر بصفة أخرى ، يوهم أنه غيره .
- خامساً : الاختبار ليقظة الطلاب في معرفة الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم .

### حكم تدليس الشيوخ :

يختلف الحال في كراهية هذا القسم باختلاف مقصد المدّلس :

- ١- فإذا كان المدّلس يُعَمِّي اسم شيخه لكونه ضعيفاً حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء ففيه  
 خيانة وغش .

قال الحافظ الذهبي في "الموقظة" : " فإن كان لو صرح بمن حدّثه عن المسمّى لعرف  
 ضعفه فهذا غرض مذموم وجناية على السنة ، ومن يعاني ذلك جرح به ، فإن الدين النصيحة " (٣) .  
 ومن كان يفعل ذلك : عطية العوفي . قال الحافظ ابن رجب : " قال عبد الله بن  
 أحمد : سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال : هو ضعيف الحديث ، بلغني أن عطية كان يأتي  
 الكلبي ، فيأخذ عنه التفسير ، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول : قال أبو سعيد ، قال  
 أبو سعيد .. " (٤) .

(١) ميزان الاعتدال ٤٤٢/٢ وانظر ما يتعلق بابن صالح سير أعلام النبلاء ٤٠٦/١٠ - ٤١٠ ،  
 وهدي الساري ص ٤١٣ - ٤١٥ .  
 (٢) انظر : الكفاية ص ٥٢٠ - ٥٢١ ، الموقظة ص ٤٨ ، فتح المغيث ١٢٩/١ - ١٨١ .  
 (٣) الموقظة ص ٤٧ .  
 (٤) شرح علل الترمذي ٦٩٠/٢ - ٦٩١ .

وقال العلامة المحقق ابن الوزير اليماني : « إذا كان يعتقد أن ضعف من دلّسه ضعف يسير يحتمل ، وعُرفه بالصدق والأمانة ، واعتقد وجوب العمل بخبره لما له من التوابع والشواهد ، وخاف من إظهار الرواية عنه وقوع فتنة من غالٍ مقبول ينهى عن حديث هذا المدّلس ، ويترتب على ذلك سقوط جملة من السُّنن النبوية : فله أن يفعل مثل هذا ولا حرج عليه » (١).

٢- أما إذا كان المدّلس يعدل عن تسمية من روى عنه بما اشتهر به إلى غير ذلك بسبب صغر سن من روى عنه ، أو تأخر وفاته ، حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه (٢) . فحكمه كما ذكر العراقي (٣) نقلاً عن ابن الصباغ : إن كان لصغر سنه فيكون ذلك روايةً عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه .

وقد تعقب ذلك الحافظ ابن حجر في « النكت » (٤) فقال : « فيه نظر ، لأنه يصير بذلك مجهولاً عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكنائهم ، وكذا الحال في آبائهم ، فتدليس الشيوخ ناثر بين ما وصفنا ، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدّلس عنده مجهولاً ، وتلك أنزل مراتب المحدث » .

٣- أما إذا كان تدليس أسماء الشيوخ لا يهاجم كثرتهم . فهذا النوع من التدليس أسهل من سابقه من حيث الكراهة (٥) .

ومن عُرف بذلك الإمام أبو بكر الاسماعيلي . قال الذهبي في ترجمة الحافظ الرجال أبو أحمد محمد بن أحمد العبدي الغطريفي الجرجاني الرباطي الغازي المتوفى سنة (٢٧٧) : حَدَّثَ عَنْهُ رَفِيقُهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي تَوَالِيْفِهِ أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ حَدِيثٍ ، فَمَرَّةً يَقُولُ فِيهِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبْدِيِّ . وَمَرَّةً : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَامِدٍ الثُّغْرِيُّ . وَمَرَّةً : النَّيْسَابُورِيُّ . وَمَرَّةً : الْعَبْقِيُّ . يَدُلُّهُ لِكَوْنِهِ بَاقِيًّا عِنْدَهُ بِالْبَلَدِ » (٦) .

(١) تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار ٣٦٨/١ . وكلامه في غاية النفاسة والتحرير

وانظر مناقشته لكلام ابن الصباغ ٢٢٠/١ .

(٢) انظر مثلاً لذلك ما كان يصنعه الحارث بن أبي اسامة في تدليس اسم ابن أبي الدنيا

كما في فتح المغيث ١٧٩/١ .

(٣) في شرحه لالفيته ١٨٨/١ .

(٤) انظر : تحريب الراوى ٣٣١/١ .

(٥) ٦٢٦/٢ .

(٦) سير اعلام النبلاء ٣٥٤/١٦ .

٤- أما إذا كان الداعي إلى تدليس الشيوخ امتحان يقطعة الطلاب واختبار معرفتهم بأحوال الرواة وأنسابهم والقابهم .. فقد قال ابن دقيق العيد في "لاقتراح" : "ان في تدليس الثقة مصلحة ، وهي امتحان الأذهان في استخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال" (١).

ومن أمثلته ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام البخاري : " قال محمد بن أبي حاتم : سمعت أبا عبد الله يقول : كنت في مجلس الغربايب ، فقال : حدثنا سفيان ، عن أبي عروة ، عن أبي الخطاب ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في غسل واحد . فلم يعرف أحد في المجلس أبا عروة ، ولا أبا الخطاب . فقلت : أما أبو عروة فمعمّر ، وأبو الخطاب قتادة . قال : وكان الثوري فعولاً لهذا ، يكنى المشهورين " (٢).

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الذهبي في ترجمة محمد بن عبد السلام بن بشار النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٦) : " قال الحاكم : حدثنا أبو زكريا العنبري ، سمعت محمد بن يونس ، سمعت الحسين بن محمد القباني يقول : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا يحيى . فلما فرغ قال : أتدرون عمن حدثكم . قالوا : حدثنا عن بندار ، عن يحيى القطان . قال : لا والله ، حدثنا محمد بن عبد السلام بن بشار ، حدثنا يحيى بن يحيى - التميمي النيسابوري - " (٣). ولقد كان الإمام الذهبي واسع الاطلاع على أحوال الرواة وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم . وقد امتحنه شيخه ابن دقيق العيد فأظهر معرفة واطلاعاً . قال السخاوي : " ذكر الحافظ الذهبي في "فوائد رحلته" أنه لما اجتمع بابن دقيق العيد : سأله التقي : من أبو محمد الهالبي؟ فقال : سفيان بن عيينة ، فأعجبه استحضاره . "

(١) الاقتراح ص ٢١٤ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٤١٣/١٢ .

(٣) المصدر السابق ٤٦٠/١٣ - ٤٦١ .

وألطف منه قوله له : من أبو العباس الذهبي . فقال : أبو طاهر المخلص <sup>(١)</sup> . قال الحافظ ابن حجر : " وأقرب ما وقع من ذلك أن بعض أصحابنا كان ينظر إلى كتاب العلم " لأبي بكر بن أبي عاصم فوق في أثناءه : حدثنا الشافعي ، حدثنا ابن عيينة ، فذكر حديثاً ، فقال : لعلّه سقط منه شيء . ثم التفت إليّ فقال : ما تقول ؟ فقلت : الإسناد متصل ، وليس الشافعي هذا محمد بن إريس الإمام ، بل هو ابن عمه إبراهيم بن محمد بن العباس . ثم استدلت على ذلك بأن ابن أبي عاصم معروف بالرواية عنه ، وأخرجت من الكتاب المذكور روايته عنه ، وقد سمّاه ، ولقد كان ظن الشيخ في السقوط قوياً ، لأن مولد ابن أبي عاصم بعد وفاة الإمام الشافعي بمدة <sup>(٢)</sup> .

فهذه الأسباب الداعية إلى تدليس الشيوخ وحكم التدليس يختلف بتنوع الأسباب و المقاصد ، وهو على اختلاف أسبابه فيه مفسدة تضيق العروى . قال ابن دقيق العيد : " للتدليس مفسدة ، وفيه مصلحة . أما مفسدته : فإنه قد يخفى ، ويصير الراوى مجهولاً ، فيسقط العمل بالحديث ، لكون الراوى مجهولاً عند السامع ، مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر وهذه جناية عظيمة ومفسدة كبرى <sup>(٣)</sup> وقال أيضاً : " ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أرباب الصلاح والقلوب ، وهو ما في التدليس من التزيين . وقد تنبه لذلك يا قوتة العلماء المعافى بن عمران الموصلي ، وكان من أكابر العلماء والصلحاء <sup>(٤)</sup> .

لكن الحافظ ابن حجر نازعه في كونه يصير مجهولاً عند الجميع فقال : " قلت : قد نازعت في كونه يصير مجهولاً عند الجميع لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلّس به شهرة راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوى الأخذ عنه ، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح ، وعكس هذا في حق من يدلّس الضعيف ليخفي أمره فينتقل من رتبة من يردّ خبره مطلقاً إلى رتبة من يتوقف فيه ، فإن ما دف شهرة راوٍ ثقة يمكن ذلك الراوى الأخذ عنه

(١) فتح المغيث ١/١٨١ .

(٢) الفتك على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٢٧ .

(٣) الاقتراح ص ٢١٤ ، وقد سبق ذكر المصلحة في امتحان الاذهان واختبار الحفظ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٥ .

فمفسدته أشد ، كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي : أبو سعيد فكان إذا حُثِّثَ عنه يقول : " حدثني أبو سعيد " فيوهم أنه أبو سعيد الخدري ، لأن عطية كان قد لقيه وروى عنه ، وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ . وأما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ ، فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه ، بل فيه مفسدة بَيِّنَةٌ فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التبعية ، واللسه أعلم . ونظيره في تدليس الإسناد أن يوهم العلو ، وهو عنده بنزول ، والله أعلم <sup>(١)</sup>.

#### تدليس البلاد :

" ومما يلحق بتدليس الشيوخ تدليس البلاد ، كما إذا قال المصري ، حدثني فلان بالأندلس ، فأراد موعدا بالقرافة ، أو قال : بزقاق حلب ، وأراد موعدا بالقاهرة . أو قال البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر ، وأراد نهر دجلة ، أو قال : بالرقصة ، وأراد بستاناً على شاطئ دجلة . أو قال الدمشقي : حدثني بالكرك وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق . ولذلك أمثلة كثيرة لأنه يدخل في باب التبعية ، وإيهام الرحلة في طلب الحديث ، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثر فلا كراهة " <sup>(٢)</sup>.

#### فائدة في تدليس الصحابة :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه : " قال يزيد بن هارون : سمعت شعبة يقول : كان أبو هريرة يدلس . قلت : تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه ، فإنَّ تدليسهم عن صاحب أكبر منهم والصحابة كلهم عدول " <sup>(٣)</sup>.  
قال الإمام ابن حبان في مقدمة صحيحه : " وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رووها عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يبيِّنوا السماع فسي

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦٢٢/٢ - ٦٢٨ .

(٢) المصدر السابق ٦٥١/٢ . وانظر العوقلة ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) سير اعلام النبلاء ٦٠٨/٢ .

كل ما رواه ، وبيقين نعلم أنَّ أحدَهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه ، لأنهم رضي الله عنهم أجمعين - وقد فعل - كلهم أئمة سادة قادة عدول ، نزه الله عز وجل أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يلزق بهم الوهن " (١) .

وتدليس الصحابة حكمة مثل مرسله أيضاً ، وهو ما يرويه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه ، إما لصغر سنه ، أو تأخر إسلامه ، أو غيابه عن شهود ذلك .. قال الإمام ابن الصلاح : " ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه : مرسل الصحابي ، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة ، والجهالة بالصحابي غير قاذحة ، لأن الصحابة كلهم عدول " (٢) .

× × × ×

هذا وقد ذكر الذهبي في كتابه " سير أعلام النبلاء " عدداً من الرواة المشهورين بالتدليس وأجمل ذكر بعضهم بقوله في ترجمة حجاج بن أرطاة : " قال النسائي : زكّر المدلسين : الحسن ، قتادة ، حجاج بن أرطاة ، حميد ، سليمان التيمي ، يونس بن عبيد ، يحيى بن أبي كثير ، أبو إسحاق الحكم بن عتيبة ، مغيرة ، إسماعيل بن أبي خالد ، أبو الزبير ، ابن أبي نجیح ، ابن جريج ، ابن أبي عروبة ، هشيم ، سفيان بن عيينة .

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١٢٢/١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٦ ، وانظر : التقييد والايضاح ص ٥٩ .



وزدت أنا : الأعمش ، مكحول ، بقيقة بن الوليد ، الوليد بن مسلم ، وآخرون » (١).  
 ومن ذكرهم الذهبي في كتابه أيضاً : أبو قلابة ، عبد الله بن زيد بن عمرو (٢) ، و  
 سالم بن أبي الجعد (٣) ، محمد بن إسحاق (٤) ، وعبد بن منصور (٥) ، سفيان الثوري (٦) ، و  
 المبارك بن فضالة (٧) ، عمر بن علي بن عطاء البصري (٨) .  
 وللحافظ الذهبي منظومة في أسماء المدلسين ذكر فيها تسعة وعشرين مدلساً ، ذكرها  
 التاج السبكي في " طبقات الشافعية الكبرى " (٩) وقام بشرحها الشيخ عبد العزيز  
 الغماري في كتابه " التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس " .

x

x

x

---

 (١) سير أعلام النبلاء ٧/٧٤ .

(٢) المصدر السابق ٤/٤٣ .

(٣) = = ١٠٨/٥ .

(٤) = = ٧/٣٩ .

(٥) = = ٧/١٠٦ .

(٦) = = ٧/٢٤٢ .

(٧) = = ٧/٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٨) = = ٨/١٣ - ٥١٤ .

(٩) ٥/٢١٨ .

## المبحث السادس

### من وجوه تحمل الحديث وأدائه

أحصى علماء الحديث طرق تحمل الحديث وتلقيه عن الرواة بثمانية طرق ، هي :

- ١ - السماع من لفظ الشيخ .
- ٢ - العرض بالقراءة على الشيخ .
- ٣ - الإجازة .
- ٤ - المناولة .
- ٥ - المكاتبة .
- ٦ - الاعلام .
- ٧ - الوصية .
- ٨ - الوجادة .

وقد تعرض الذهبي في سيره لبعض هذه الأوجه ، وأورد ما يتعلق بها من أحكام وفوائد .  
وسأعرض لبعض هذه الأوجه باختصار شديد ، وأتوسع في الكلام عن الأنواع التي ذكرها  
الذهبي .

١ - السماع : وهو ينقسم الى املاء ، أو تحديث من غير املاء ، وسواء كان من حفظه

أو القراءة من كتابه ، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الاكثرين (١) .

قال الحافظ ابن حجر : " استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به  
الشيخ لفظاً (٢) .

وقال الحافظ أيضاً : " السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبةً من القراءة عليه عند الجمهور  
مالم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى (٣) .

( ١ ) أنظر الكفاية ص ٢٧١ - ٢٧٤ ، وفتح المغيث ٢/ ٢١٧ ، والارشاد ١/ ٣٤٠ .

( ٢ ) فتح الباري ٤/ ٣٨٨ .

( ٣ ) فتح الباري ١/ ٥٠ .

وقال أيضاً : " السماع من لفظ الشيخ في الإملاء أرفع الدرجات ، لما يلزم من تحرز الشيخ والطالب ( ١ )

أما طرق ألفاظ أداء السماع ، فقد قال القاضي عياض : " ولا خلاف أنه يجوز أن يقول السامع منه إذا أراد روايته : حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، وسمعت فلانا يقول ، وقال لنا فلان ، وذكر لنا فلان ( ٢ )

٢ - العَرَض : وهو القراءة على الشيخ من حفظ القارىء ، أو من كتاب من بين يديه .

قال القاضي عياض : " سواء كنت أنت القارىء ، أو غيرك وأنت تسمع ، أو قرأت في كتاب ، أو من حفظ ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه ، أو يسك أصله ( ٣ )  
أما حكمها : قال النووي في الإرشاد : " نُقِلَ عن أبي حنيفة وابن نجب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ ، وهو مروي عن مالك ( ٤ )

قال الحافظ : " والبالغ بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا : إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ، نقل ذلك الدارقطني عن مالك في غرائبه ، والخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبة ، وابن أبي نجب ، ويحيى القطان ، واعتلوا بأن الشيخ لو سبها لم ينتهياً للطالب الرد عليه ( ٥ )

وقال الحافظ أيضاً : " والمعروف عن مالك والنووي أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه سواء ، وعند الجمهور السماع أقوى من القراءة عليه ( ٦ )

وَكِرَّة طائفة العَرَض منهم : وكيع ، ومحمد بن سلام ، وأبو مسهر ، وأبو عاصم النبيل ، وحكى

( ١ ) المصدر السابق ٥٠٠/١

( ٢ ) الإلماع للقاضي عياض ص ٦٩ .

( ٣ ) الإلماع ص ٧٠ .

( ٤ ) الإرشاد ٣٧٤/١ .

( ٥ ) فتح الباري ١٥٠/١ ، وانظر جامع بيان العلم لابن عبد البر ١٧٨/٢ .

( ٦ ) فتح الباري ١٥٠/١ .

ذلك عن أهل العراق جملة<sup>(١)</sup>

قال الحافظ ابن حجر: " وقد أنقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ ،  
وانما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق<sup>(٢)</sup> "

### ألفاظ الأدباء :

قال الذهبي في ترجمة الامام ابن المبارك : عن نعيم بن حماد قال : ما رأيت ابن  
المبارك يقول قط " حدثنا " كان يرى " أخبرنا " أوسع<sup>(٣)</sup>

قال الحاكم في " معرفة علوم الحديث " : الذي اختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر  
مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد  
" حدثني فلان " وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره : " حدثنا فلان " وما قرأ على  
المحدث بنفسه : " أخبرني فلان " وما قرئ : على المحدث وهو حاضر " أخبرنا فلان  
وقال يحيى بن سميد : " أخبرنا " و " أنبأنا " واحد<sup>(٤)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : " مذهب ابن جريج ، والاوزاعي ، والشافعي ، وابن وهب  
وجمهور أهل المشرق تخصيص الاخبار بما يقرأ على الشيخ . وجوز ابن راهوية ، والنسائي  
وابن حبان ، وابن مندة وغيرهم التحديث أيضاً بقيد القراءة عليه<sup>(٥)</sup> .  
ومن العلماء من يتورع من إطلاق " أخبرنا " لسماعه من شيخه إذا أصاب كتبه آفة بعمد  
عرضه عليه .

قال الذهبي في ترجمة أبي قرة ، موسى بن طارق التميمي : " قال حمزة السهمي :  
سألت الدارقطني ، قلت : أبو قرة لا يقول : أخبرنا أبداً ، يقول : ذكر فلان ، أين العلة فيه

( ١ ) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢٤٤ / ١ .

( ٢ ) فتح الباري ١ / ١٥٠ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٠٥ .

( ٤ ) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ .

( ٥ ) فتح الباري ١ / ١٤٥ .

فقال : هو سماع له كله ، وقد كان أصاب كتبه آفة فتورع فيه ، فكان يقول : ذكر فلان <sup>(١)</sup>

قال الحافظ أيضا : " وابن وهب شديد الحرس على التفريق بين التحديث والاختصار

ويقال : أنه أول من فرق اصطلاحا في مصر <sup>(٢)</sup>

" ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخر : فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد ، فقال : " حدثني "

ومن سمع مع غيره جمع . ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال : " أخبرني " ومن سمع بقرآنه

غيره جمع <sup>(٣)</sup>

قال الامام ابن الصلاح : " الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث <sup>(٤)</sup>

وقال الحافظ ابن حجر : " وكل هذا مستحسن ، وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز

بين أحوال التحمل . نعم يحتاج المتأخرون الى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط

لأنه صار حقيقة عرفية عندهم <sup>(٥)</sup>

٣ - الاجازة :

الاجازة في اللغة : قال أبو الحسين أحمد بن فارس : " الاجازة في كلام العرب

مأخوذ من جواز الماء الذي تسقاها الماشية والحرث ، يقال : منه استجرت فلانا فأجازني

إذا سقاك ماء لما شيتك . وأرضك . كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه

فيجيزه لياه <sup>(٦)</sup>

والإجازة في الاصطلاح : إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثاً أو كتاباً من غير أن —

يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه : فيروي عنه بموجب ذلك ، وتكون إجازته له إما بخطه ولفظه

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٩ .

( ٢ ) فتح الباري ١١٠/٥ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٠ .

( ٣ ) فتح الباري ١٤٥/١ ، ٢٦٩/٥ .

( ٤ ) علوم الحديث ص ١٤٠ .

( ٥ ) فتح الباري ١٤٥/١ .

( ٦ ) معجم مقاييس اللغة ٤٩٤/١ ، والكفاية ص ٣١١ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٦٤ .

وهو أعلى ، أو بأحدهما <sup>(١)</sup>

حكمها :

ذهب جمهور العلماء الى جوازها ، وقال القاضي أبو الوليد الباجي في " احكام الفصول " يجب العمل بما نقل على وجه الاجازة <sup>(٢)</sup> .

قال النووي في " الإرشاد " : والمذهب الصحيح الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير العلماء من المحدثين وغيرهم جواز الرواية بها <sup>(٣)</sup>

وزهدت طائفة من أهل الحديث والأصول إلى عدم جوازها ، قال ابن الصلاح : " خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والاصوليين ، وذلك احسن الروايتين عن الشافعي . . . . ومن أبطلها من أهل الحديث : الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني الطقب بأبي الشيخ ، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي <sup>(٤)</sup> .

وقد بين الإمام الذهبي أن الرواية بالاجازة حجة عند المحققين إذا تحققت شروط ثلاثة : إتقان الكتاب وضبطه ، وأن يكون المجيز ثقة ثباتاً ، وأن يكون المجازلة ثقة ثباتاً أيضاً كما سيأتي ذكر هذه الشروط في الكلام على رواية أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة <sup>(٥)</sup> . ومن كان يرى جواز الرواية بالاجازة : الزهري وابن عيينة وعبد الله بن وهب .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام عبد الله بن وهب : " روى عباس الدوري عن يحيى ابن معين ، سمع ابن وهب يقول لسفيان : يا أبا محمد ، الذي عرض عليك فلان أسأله <sup>(٦)</sup> .

قلت : هذا الفعل مذهب طائفة ، وأن الرواية ساغطة به ، <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) أنظر : الالمام ص ٨٨ ، وفتح المفيت ٢ / ٥٩ .

( ٢ ) احكام الفصول ص ٣٧ . وانظر مناقشة الباجي في مقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ .

( ٣ ) الارشاد ١ / ٣٧١ .

( ٤ ) علوم الحديث ص ١٥٢ .

( ٥ ) انظر : سير أعلام النبلاء ٧ / ١٩٠ - ١٩١ .

( ٦ ) سير أعلام النبلاء ٩ / ٢٣١ .

وقال الذهبي أيضاً : قلت : وكان ابن جريج يرى الرواية بالاجازة والمناولة ، ويتوسع في ذلك ، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري لانه حمل عنه مناولة ، وهذه الاشياء يدخلها التصحيف ولا سيما في ذلك العصر ، لم يكن حدث في الخط شكل بمد ولا نقط (١)

وقال : قال ابن جريج : لم أسمع من الزهري ، إنما أعطاني جزءاً أكتبه وأجازه لي (٢)  
وقال الحافظ الذهبي في ترجمة الامام الازاعي : " عن الازاعي قال : دفع الزهري صحيفة ، فقال أروها عني ، ودفع إلى يحيى بن أبي كثير صحيفة ، فقال : أروها عني . فقال ابن ذكوان : حدثنا الوليد ، قال : قال الازاعي : نعمل بها ولا نحدث بها - يعنى الصحيفة -

قال الوليد : كان الازاعي يقول : كان هذا العلم كريماً ، يتلاقاه الرجال بينهم ، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله ، وروى مثلها ابن المبارك عن الازاعي (٣)  
قال الذهبي : " ولا ريب ان الاخذ من الصحف بالاجازة يقع فيه خلل ولا سيما في ذلك العصر ، حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل ، فتصحف الكلمة بما يحيل المعنى ، ولا يقع مثل ذلك في الاخذ من أفواه الرجال ، وكذلك التحديث من الحفظ يقع فيه الوهم ، بخلاف الرواية من كتاب محرر (٤)

ومن العلماء الذين عرفوا بالرواية بالاجازة ، رواية أبي اليمان الحكم بن نافع الحمصي عن شعيب بن أبي حمزة .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الامام شعيب بن أبي حمزة : " قال عبد الله بن أحمد سألت أبي : كيف سماع شعيب من الزهري : قال : حديثه يشبه حديث الاملاء ..... قلت : كيف سماع أبي اليمان منه ؟ قال : كان يقول : أنبأنا شعيب . قلت : فسماع ابنه بشر ؟ قال : كان يقول : حدثني أبي . قلت : فسماع يقية ؟

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٣٣١ / ٦

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣٣٢ / ٦

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ١١٤ / ٧

( ٤ ) المصدر السابق ١١٤ / ٧

قال : شئ يسير . ثم قال : ولما حضرته الوفاة ، جمع جماعة بقية وابنه ، فقال : هذه كتبى  
اروها عنى .

قال أبو زرعة الدمشقى : حدثنى أحمد بن حنبل قال : رأيت كتب شعيب ، فرأيت كتباً  
مضبوطة مقيدة . ورفع أحمد من ذكره .

وقال الاثرم : قال أحمد : نظرت فى كتب شعيب ، كان ابنه يخرجها إليّ ، فإذا بهسا  
من الحسن والصحة ما لا يقدر . فيما أرى . بعض الشباب أن يكتب مثلها صحة وشكلاً  
ونحوها ( ١ ) .

" قال يعقوب الفسوى قى " تاريخه " : حدثنى سليمان بن الكوفى قال : قلت لابی  
اليان : مالى أسمك اذا ذكرت صفوان بن عمرو تقول : حدثنا صفوان ، واذا ذكرت  
أبا بكر بن أبى مريم تقول : حدثنا أبو بكر ، واذا ذكرت شعيب بن أبى حمزة قلت : أخبرنا  
شعيب ؟ فغضب . فلما سكن قال لى : مرض شعيب مرضه الذى مات فيه ، فأتاه اسماعيل  
ابن عياش ، ومقية بن الوليد ، ومحمد بن حنبل فى رجال من أهل حمص ، أنا أصغرهم . فقالوا :  
كنا نجب أن نكتب عنك ، وكنت تمنعنا . .

فدعا بقعة له ، فقال : مافى هذه الا ما سمعت من الزهرى ، وكتبت وصحته ، فلم يخرج مسن  
يدى ، فان أحببتم فاكتبوها .

قالوا : فنقول ماذا ؟ قال : تقولون : أنبأنا شعيب ، وأخبرنا شعيب ، وان أحببتهم  
أن تكتبوها عن ابني فقد قرأتها عليه .

قال أبو زرعة الدمشقى : حدثنا أبو اليان قال : دخلنا على شعيب حين احتضر فقال  
هذه كتبى فمن أراد أن يأخذها ، فليأخذها ، ومن أراد أن يعرض فليعرض ، ومن أراد أن  
يسمعا فليسمعا من ابني فإنه سمعا منى ( ٢ ) .

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٨٨/٧ - ١٨٩

( ٢ ) المرجع السابق ١٩٠/٧ ، وانظر تاريخ دمشق لأبى زرعة ٤٣٤/١ ، ٧١٦/٢



قلت : فهذا يدل على أن عامة ما يرويه أبو اليمان عنه بالاجازة ، ويعبر عن ذلك

بأخبرنا وروايات أبي اليمان عنه ثابتة في " الصحيحين " وذلك بصيغة أخبرنا .

ومن روى شيئاً من العلم بالاحارة عن مثل شعيب بن أبي حمزة في إتقان كتبه وضبطه فذلك حجة عند المحققين ، مع اشتراط أن يكون الراوى بالاجازة ثقة ثباتاً أيضاً ، فمضى فقد ضبط الكتاب المجاز ، واتقانه ، وتحريره ، وإتقان المجيز ، أو المجاز له ، انعط المروى عن رتبة الاحتجاج به ، ومضى فقد توافقت الصفات كلها لم تصح الرواية عند الجمهور .

وشعيب - رحمه الله - فقد كانت كتبه نهاية في الحسن والاتقان والاعراب ، وعرف

هو ما يجيز ، ولمن اجاز . بل رواية كتبه بالوجادة كاف في الحجة (١)

وقال الذهبي في ترجمة أبي اليمان ، الحكم بن نافع الحمصي : " وفي " الصحيحين "

نحو من أربعين حديثاً عند البخارى عن أبي اليمان قد أخرجها مسلم عن الدارمي ، عن

أبي اليمان ، وجميعها يقول فيها : أخبرنا شعيب ، ما قال قط : حدثنا ، فهذا يوضح

لك أنها بالاجازة ، وهي منقولة جزئاً من خط شعيب ، وكان من أثبت أصحاب الزهري .

والمقصود من الرواية إنما هو العلم الحاصل بأن هذا الخبر حدث به فلان على

أى صفة كان من صفات الاداء ، وقد كان أبو اليمان عالم وقته بحسن ، استقدمه المؤمنون

ليؤليه قضاء حمص (٢)

قال الذهبي في " تذكرة الحفاظ " : " ومع روايته لذلك عن شعيب بالاجازة فاحتسج

بها صاحباً الصحيحين لثقة واتقانه (٣)

وقد احتج ابن حجر في رواية أبي اليمان عن شعيب بالاجازة دليلاً على صحة الرواية

بها فقال : " ان صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالاجازة الا أنه كان يقول في جميع

ذلك " أخبرنا " ، ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحاً له (٤)

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٩٠/٢ - ١٩١ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣٢٥/١٠ .

( ٣ ) تذكرة الحفاظ ٤١٢/١ .

( ٤ ) هدى السارى ص ٣٩٩ .

صیغ الأداة :

لأداة الإجازة والمناولة صیغ خاصة فيقول إن كانتا مقرونتين : " أخبرنا فلان إجازة ومناولة " وإن انفردت كل واحدة عن الأخرى فيقول : " أخبرنا إجازة أو أخبرنا مناولة " ، أو يقول : " أجاز لي فلان ، أو ناولني فلان .

والجمهور على منع إطلاق " حدثنا " و " أخبرنا " في الإجازة والمناولة .

قال الامام ابن الصلاح : " والصحيح والمختار الذي عليه عمل الجمهور ، وإياه اختار أهل التحرى والورع : المنع من إطلاق " حدثنا " و " وأخبرنا " ونحوهما من العبارات ... » ( ١ )

١- ومن أطلق " أخبرنا " في الإجازة أبو اليمان ، الحكم بن نافع الحمص : قال الذهبي عامة ما يرويه أبو اليمان عنه - أي عن شعيب - بالإجازة ويمبر عن ذلك " بأخبرنا " وروايات أبي اليمان عنه ثابتة في " الصحيحين " وذلك بصيغة " أخبرنا "

ثم قال : " وفي رواية أبي اليمان عنه بذلك دليل على إطلاق " أخبرنا " في الإجازة كما يتعمناه فضلاء المحدثين بالمغرب ، وهو ضرب من التدليس ، فانه يوهم أنه بالسماع ، والله أعلم ( ٢ )

٣- ومن المتأخرين : العلامة الأخباري محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ( ٣٨٤ ) قال الحافظ الذهبي في ترجمته : " وكان رواية جماعة منكراً ، صنف أخبار الشعراء " لكن غالب رواياته إجازة فيطلق في ذلك " أخبرنا " كالتأخرين من المغاربة ( ٣ )

" قال الخطيب : وأكثر ما عيب مذهبه وتدليسه للإجازة ( ٤ )

٣- وكذلك الامام الحافظ أبو نعيم الاصبهاني :

قال الحافظ الذهبي في ترجمته : " وقال محمد بن طاهر المقدسي سمعت عبد الوهاب الانطاقي يقول : رأيت بخط أبي بكر الخطيب : سألت محمد بن ابراهيم العطار مستملي أبي نعيم عن " جزء محمد بن عاصم " كيف قرأته على أبي نعيم ، وكيف رأيت سماعه ؟ فقال

( ١ ) علوم الحديث ص ١٧٠ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٩١ / ٧ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٤٤٨ / ١٦ .

( ٤ ) المصدر السابق .

أخرج إليّ كتاباً ، وقال : هو سماعي ، فقرأته عليه .

ثم قال الخطيب : قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها ، منها أن يقول في الإجازة أخبرنا من غير أن يبين .

قال الحافظ أبو عبد الله ابن النجار : جزئ محمد بن عاصم " قد رواه الاثبات عن أبي نعيم والحافظ الصدوق إذا قال : هذا الكتاب سماعي ، جاز أخذه عنه باجماعهم .

قلت : قول الخطيب : " كان يتساهل إلى آخره ، هذا شيء " قل أن يفعله أبو نعيم ، وكثيراً ما يقول : كتب إليّ الخلدی ، ويقول : كتب إلى أبو العباس الأصم ، وأخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه . . . . .

ولكني رأيت يقول في شيخه عبد الله بن جعفر بن فارس الذي سمع منه كثيراً ، وهو أكبر شيخ له : أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه . فيوهم أنه سمعه ، ويكون ما هو له بالإجازة .

ثم إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهب معروف قد غلب استعماله على محدثي الأندلس وتوسموا فيه ، وإذا أطلق ذلك أبو نعيم في مثل الأصم وأبي الميمون البجلي والشيخ الذين قد علم أنه ماسمع منهم ، بل له منهم إجازة ، كان له سائغاً ، والأحوط تجنبه .

حدثني أبو الحجاج الكلبي الحافظ<sup>(١)</sup> : أنه رأى حظ الحافظ ضياء الدين ، قال : وجدت

بخط أبي الحجاج بن خليل أنه قال : رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم .

قلت : فبطل ما تخيله الخطيب ، وتوهمه ، وما أبو نعيم بمتهم ، بل هو صدوق عالم بهذا الفن<sup>(٢)</sup>

وقال الذهبي بعد ما نقل كلام الخطيب في أبي نعيم في تساهله في إطلاق الإخبار على

الإجازة : " قلت : هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره ، وهو ضرب من التدليس<sup>(٣)</sup>

وقال الحافظ السخوي : " قال شيخنا : انهم وإن عابوه بذلك فيجيب عنه بأنه اصطلاح له

خالف فيه الجمهور فقد صرح باصطلاحه حيث قال : إذا قلت : أخبرنا على الإطلاق من غير

( ١ ) هو شيخ المؤلف إمام عصره في الحديث الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني

المتوفى سنة ٧٤٢ .

( ٢ ) سيرة اعلام النبلاء ١٧ / ٤٦١ .

( ٣ ) ميزان الاعتدال ١ / ١١١ .

أن أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب لي أو أن لي ، فهو إجازة ، أو " حدثنا " فهو سماع . فإذا أطلق الإخبار على اصطلاحه عرف أنه أراد الإجازة ، فلا اعتراض عليه من هذه الحيثية ، بل ينبغي أن ينبه على ذلك لئلا يعترض عليه .

وأغرب من هذا كله ما قبل من أن أبا نعيم كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه بل رواء — إجازة : " أخبرنا فلان فيما قرئ عليه " ولا يقول : وأنا أسمع ، فيشتد الالتباس على من لم يعرف حقيقة الحال .

وفى " الحلية " له شيء من ذلك كقوله : أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه كما في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي ، وفى ترجمة محمد بن يوسف الاصبهاني (١)

٤- ومن كان يذهب هذا المذهب في تدليس السماع ، الإمام الحافظ الدارقطني .

قال الذهبي في ترجمته : " قال ابن طاهر : له مذهب في التدليس ، يقول فيما لم يسمعه من البغوي : قرئ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان (٢)

٥- وكذلك الحافظ ابن دحية الكلبي ، عمر بن حسن المتوفى سنة ( ٦٣٣ ) .

قال الحافظ في ترجمته : " وكان ممن يترخص في الإجازة ، ويطلق عليها " حدثنا " وقصرت بخط الحافظ علم الدين القاسم أنه قرأ بخط الحافظ ابن الصلاح : سمعت " الموطأ " على الحافظ ابن دحية ، وحدثنا به بأسانيد كثيرة جدا ، وأقربها ما حدث به الفقيهان أبو الحسن على بن حنين الكناشي ، والمحدث أبو عبد الله بن خليل القيسي . . . . .

قال ابن الذهبي : لم يلق ابن دحية هذين ، والجهد أن تكون روايته عنهما إجازة وكانا ببلاد العدو ، لم يكونا بالاندلس ، فكان القيسي بمراكش ، وكان ابن حنين بفاس ، ولم تأخرى المغاربة مذهب في إطلاق " حدثنا " على الإجازة ، وهذا تدليس (٣)

قال الحافظ ابن الصلاح : " وخصص قوم الإجازة بعبارات لم يسلموا فيها من التدليس أو طرف منه ، كمبارة من يقول في الإجازة : " أخبرنا مشافهة " إذا كان قد شافهه بالإجازة

( ١ ) فتح المغيث ١ / ١١٤ ، وانظر حلية الأولياء ، في ترجمة محمد بن يوسف ٨ / ٢٢٥

٣ / ٩٩ في ترجمة ابن مهدي .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٥١ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٩٣ .

لفظاً، وكعبارة من يقول : " أخبرنا فلان كتابة ، أو فيما كتب إلي " ، أو في كتابه " إذا كان قد أجازته بخطه .

فهذا وإن تعارفه في ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين فلا يخلو عن طرف من التدليس لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بعينه (١)

وقال الحافظ ابن حجر : " البخاري لا يستجيز إطلاق التحديث في الإجازة (٢)

ومن الألفاظ والاصطلاحات التي ذهب إليها بعض العلماء في الإجازة ، ما ذكره الإمام النووي في الإرشاد : " وورد عن الإمام الأوزاعي تخصيص الإجازة " بخبرنا " بالتشديد ، والقراءة عليه بـ " أخبرنا " واصطلى قوم من المتأخرين إطلاق " أنبأنا " في الإجازة . . . . . وإليه ذهب الحافظ المتقن أبو بكر البيهقي (٣)

وقال الحافظ في الفتح : " خصصوا الأنباً بالإجازة التي يشافه بها الشيخ بن يجيزه (٤) . ولقد كان الأئمة النقاد على جانب عظيم من الحيطة في العبارة عن ألفاظ التحمل ، ومن ذلك ما ذكره الإمام الذهبي في ترجمة محدث مصر أبي إسحاق الحبال المتوفى سنة (١٨٢) : قال في ترجمته : " قال ابن طاهر : وكان مذهبه في الإجازة أن يقدمها على الإخبار يقول : " أجاز لنا فلان " ، ولا يقول : " أخبرنا فلان إجازة " يقول : ربما تسقط لفظة " إجازة " فتبقى أخباراً ، فإذا بدى بها ، لم يقع شك .

قلت : لا حرج في هذا ، وإنما هو استحسان (٥)

٤ - المناولة :

في اللغة المضطية ، ومنه في حديث الغضر " فحملوها بغير نول " أي عطاء .

قال الحافظ : " صورة المناولة أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب فيقول له : هذا سماعي

من فلان ، أو هذا تصنيفي فاروه عنى (٦)

( ١ ) علوم الحديث ص ١٧٠ - ١٧١ .

( ٢ ) فتح الباري ١ / ١٥٦ .

( ٣ ) الإرشاد ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

( ٤ ) فتح الباري ١ / ١٤٥ .

( ٥ ) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٠٠ .

( ٦ ) فتح الباري ١ / ١٥٤ .

قال السيوطي : والأصل فيها ما علقه البخاري في كتاب العلم " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لأئمة المدينة كتاباً ، وقال : لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا ، وكذا . فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس ، وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> وصله البيهقي والطبراني بسند حسن .

قال السهيلي : اجتج به البخاري على صحة المناولة ، فكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتاباً جاز أن يروى عنه ما فيه ، قال : وهو فقه صحيح <sup>(٢)</sup> .

وقد بين الامام بدر الدين الصيني وجه الاسند لال بالحديث فقال : أنه جازله الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بما فيه . وان كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأه ، ولا هو قرأ عليه ، فلولا أنه حجة لم يجب قبوله ففيه المناولة ومعنى الكتابة <sup>(٣)</sup>

وممن اشتهر بالتحمل من طريق المناولة الامام العلامة الحافظ عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج المتوفى سنة ( ١٥٠ ) .

قال الذهبي في ترجمته : قلت : وكان ابن جريج يرى الرواية بالاجازة ، والمناولة ويتوسع في ذلك ومن ثم دخل عليه في رواياته عن الزهري ، لانه حمل عنه مناولة ، وهذه الاشياء يدخلها التصحيف . ولا سيما في ذلك العصر لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط <sup>(٤)</sup> .  
" وقال ابن جريج : لم أسمع من الزهري ، إنما أعطاني جزءاً كتبه <sup>(٥)</sup> .

وممن نسب للأخذ بالمناولة الإمام الفقيه الحجة الليث بن سعد المتوفى سنة ( ١٧٥ ) :

قال الذهبي في " ميزان الاعتدال " أحد الاعلام والائمة ، ثقة حجة بلا نزاع . وقال يحيى ابن معين : كان يتساهل في الشيوخ والسماع ، وكان من أهل المعرفة . وذكر أبو داود الطيالسي أن رواية الليث عن بكير بن الأشج مناولة . قال عبد الله بن أحمد : ذكرت هذا لأبي فأنكره

( ١ ) رواه البخاري في كتاب العلم ، باب ما يذكر في المناولة وكتاب اهل العلم إلى البلدان —

١٥٣/١ - ١٥٤ .

( ٢ ) تدريب الراوى ٤٤/٢ ، وانظر : الروض الأنف للسهيلي ٥٩/٢ .

( ٣ ) عمدة القاري ٢٧/٢ .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٣٣١/٦ وقد تقدم هذا الشاهد عند الكلام عن الإجازة .

( ٥ ) سير أعلام النبلاء ٣٣٢/٦ .

وقال : الليث يقول : حدثني بُكَيْرٌ ، قد سمع من بكير نحو ثلاثين حديثاً .  
قلت : لولا أن النباتي ذكر الليث في نذيله على الكامل لما ذكرته لأنه ما هو بدون مالك  
ولا سفيان ، وما تساهل فيه الليث فهو دليل على الحواز ، لأنه قدوة <sup>(١)</sup> .  
ومن كان يأخذ الحديث مناولة ، الا امام عمرو بن أبي سلمة التنيسي المتوفى سنة ( ٢١٤ ) :  
قال الذهبي : " وقال أبو بكر الخلال : حدثنا أحمد بن يحيى الانطاكي ، حدثنا  
حميد بن زنجويه ، قال : لما رجعنا من مصر ، دخلنا على أحمد بن حنبل فقال : مررت بأبي  
عمرو بن أبي سلمة ؟ قلنا : وما كان عنده ؟ انما كان عنده خمسين حديثاً والباقي مناولة  
فقال : فالمناولة كنتم تأخذون منها وتنتظرون فيها <sup>(٢)</sup> .  
قال الحافظ في الفتح : " وعمرو بن أبي سلمة التنيسي ، وقد ضعفه ابن معين بسبب  
أن في حديثه عن الأوزاعي مناولة واجازة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول  
فيما سمعه " حدثنا " ولا يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد عنعن في هذا الحديث <sup>(٣)</sup>  
فدل على أنه لم يسمعه .  
والجواب عن البخاري : أنه يعتمد على المناولة ويحتج بها ، وقصارى هذا الحديث  
أن يكون منها <sup>(٤)</sup> .  
أما الفاظ الاداء بالمناولة فقد تقدم الحديث عنها مسهباً عند الكلام عن الفاظ الاداء —  
بالاجازة .

#### هـ - المكاتبة :

وهي أن يكتب الشيخ الى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه ، أو يكتب له ذلك  
وهو حاضر ، ويلتحق بذلك ما اذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه اليه <sup>(٥)</sup> .  
واستدل الحافظ الذهبي لصحة المكاتبة بما سبق ذكره في دليل المناولة ، فقال في ترجمة

( ١ ) ميزان الاعتدال ٤٢٣/٣

( ٢ ) ميزان الاعتدال ٢٦٢/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٣/١٠ .

( ٣ ) وهو الحديث الذي أورد في كتاب الجناز ، باب الأمر باتباع الجناز : حدثنا محمد  
حدثنا عمرو بن أبي سلمة الأوزاعي . . . ١٨٢/٣ ( ١٢٤٠ ) .

( ٤ ) فتح الباري ١١٣/٣

( ٥ ) علوم الحديث ص ١٧٣ .

الامام محمد بن إسحاق : " وقال بعض الائمة : الذي يذكر عن هشام بن عروة من قوله : كيف يدخل على امرأتي ؟ لوصح هذا من هشام لجاز أن تكتب اليه . فان أهل المدينة يرون الكتاب جائزا ، لان النبي صلى الله عليه وسلم ، كتب لأمير السرية كتابا ، فقال له : " لا تقرأه حتى تبلغ موضع كذا وكذا " فلما بلغه قرأه وعمل به .

وكذلك الخلفاء ، والائمة يقضون بكتاب بعضهم إلى بعض (١)

وقال الحافظ ابن حجر : " شرط صحة الحجة بالمكاتبة عند أهل الحديث أن تكتب الرواية صادرة إلى المكتوب اليه ، وأن يكون الكتاب مختوما ، وحامله مؤتمنا ، والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ (٢)

أما حكم المكاتبة فقد قال الحافظ ابن الصلاح : " والمذهب الاول - أي جواز المكاتبة هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث ، وكثيرا ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم : كتب إلى فلان : قال ثنا فلان " ، والمراد به هذا ، وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول ، وفيها اشعار قوي بمعنى الاجازة ، فهي وان لم تقترب بالاجازة لفظا فقد تضمنت الاجازة معنى (٣)

وقال الحافظ : " البخاري سَوَّى بين المناولة والمكاتبة ، ورجح قوم المناولة عليها ، لحصول المشافهة فيها بالاذن دون المكاتبة (٤)

وقال الحافظ أيضاً : منع منها قوم إذا تجردت عن الإجازة ، والمشهور الجواز (٥)

أما ألفاظ الأداء بطريق المكاتبة : فقد قال امام هذا الفن الحافظ ابن الصلاح : " ذهب

غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم ، منهم الليث بن سعد ومنصور إلى جواز اطلاق " حدثنا " و " أخبرنا " في الرواية بالمكاتبة ، والمختار قول من يقول فيها : " كتب إلي فلان : قال حدثنا "

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٤١ / ٢ - ٤٢ .

( ٢ ) فتح الباري ١ / ١٥٥ - ١٥٦ وانظر ٣٦ / ٦ ، وهدي الساري ص ٣٦١ ، عمدة القاري ١ / ٢٧ .

( ٣ ) علوم الحديث ص ١٧٤ .

( ٤ ) فتح الباري ١ / ١٥٤ .

( ٥ ) فتح الباري ١ / ٣٨٨ .



فلان بكذا وكذا" ، وهذا هو الصحيح اللائق بمذاهب أهل التحرى والنزاهة<sup>(١)</sup>  
 وقال الحافظ ابن حجر: " جوز جماعة من القدماء اطلاق الاخبار فيها ، والصحيح أن  
 لا يطلق الاخبار بل يقول : " كتب الى ، أو كاتبنى ، أو أخبرنى فى كتابه " . ومن يستعيز  
 اطلاق الاخبار فيها ابن جريج<sup>(٢)</sup>

#### ٦ - الإعلام :

" اعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان ، أو روايته  
 مقتصرا على ذلك<sup>(٣)</sup>

" والمختار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا تجوز الرواية بذلك . .  
 ثم انه يجب عليه العمل بما ذكره له إذا صح إسناده ، وإن تجزّله روايته عنه<sup>(٤)</sup>

#### ٧ - الوصيّة :

بأن يوصى الراوى عند موته أو سفره بكتاب يرويه لشخص .  
 قال النووي : " والصواب أنه لا يجوز ذلك<sup>(٥)</sup> أي لا تجوز رواية الموصى له عن ذلك الموصى  
 الراوى .

وقال الخطيب : " وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم<sup>(٦)</sup> " أي عدم الجواز .

#### ٨ - الوجادة :

بالكسر مصدر لوجد يجد ، مؤنث غير مسموع من العرب<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) علوم الحديث ع ١٢٤ .

( ٢ ) فتح البارى ٦٦٢/٨ و ١٣٨/١٣ .

( ٣ ) علوم الحديث ع ١٢٥ .

( ٤ ) علوم الحديث ص ١٢٦ - ١٢٧ .

( ٥ ) الارشاد ٤١٢/١ .

( ٦ ) الكفاية ص ٥٠٤ .

( ٧ ) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٨ .

وسماها القاضي عياض بالخط، وقال : " هو الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصحّحه ، وإن لم يلقه ولا سمع منه ، أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا (١) "

### أما ألفاظ الأداة بالتحمل بالوجداء :

فقد قال الحافظ العراقي : " لك أن تقول : وجدت بخط فلان ، ... هذا إذا وثق بأنه خطه ، فإن لم يثق بأنه خطه فيحذر عن جزم العبارة بقوله : " بلغني عن فلان ، أو — وجدت عنه ، أو وجدت بخط قيل : انه خط فلان ، أو قال لي فلان انه خط فلان ، أو ظننت انه خط فلان ، أو ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان ، ونحو ذلك من العبارات الموضحة بالمستند في كونه خطه (٢) "

قال الامام ابن الصلاح : " ربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه : عن فلان ، أو قال فلان " . وذلك تدليس قبيح اذا كان بحيث يوهم سماعه منه . وجازف بعضهم فأطلق فيه " حدثنا وأخبرنا " وانتقد ذلك على فاعله (٣) "

قال الحافظ السخاوي : " مبيّناً أسباطاً بعض من عرف بالرواية بالوجداء : " هم جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم ، والحسن البصري ، والحكم بن مقسم ، وأبى سفيان ، وطلحة ابن نافع ، وعمر بن شبيب ، ومخرمة بن بكير ، وواثل بن داود . حتى صرح به الحسن البصري لما قيل له : عن هذه الاحاديث التي تحدثنا ؟ فقال : صحيفة وجدناها (٤) "

ومن دلّس وأطلق على الوجداء ألفاظ التحديث والاخبار اسحاق بن راشد الجزري : قال القاضي عياض : " قدم اسحاق بن راشد الريّ فجعل يقول : أخبرنا الزهري فسُئِلَ أين لقيته ؟ "

فقال : لم ألقه . مررت ببیت المقدس فوجدت كتاباً له (٥) "

( ١ ) الالماع ص ١١٦ - ١١٧ .

( ٢ ) شرح الفية العراقي ، لناظمها الامام العراقي ١١٢/٢ .

( ٣ ) علوم الحديث ص ١٧٩ .

( ٤ ) فتح المغيث ١٣٧/٢ .

( ٥ ) الالماع ص ١١٩ .

أما حكم العمل بالوجادة : فقد قال النووي في الارشاد : " وأما العمل اعتماداً على

الوجادة ، فنقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز . وعن الشافعي وطائفة من نُظَّار أصحابه جوازه .

وقطع بعض المحققين من الشافعيين <sup>(١)</sup> بوجوب العمل بها عند حصول الثقة . وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره ، لأنه لو وقف العمل على الرواية لانسد بابه ، لتعذر شرط الرواية <sup>(٢)</sup>

واستدل الحافظ ابن كثير في تفسيره ، وفي اختصار علوم الحديث للعمل بالوجادة بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : " أَيُّ الْخَلْقِ أُعْجِبُ إِلَيْكُمْ إِيْمَانًا ؟ قَالُوا : الْمَلَائِكَةُ قَالَ : وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَذَكَرُوا الْأَنْبِيَاءَ قَالَ : وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ ؟ قَالُوا : فَنَحْنُ ؟ قَالَ : وَكَيْفَ لَا تُؤْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ ؟ قَالُوا : فَمَنْ يَرْسُولُ اللَّهَ ؟ قَالَ : قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُمْ يَجِدُونَ صَحَافًا يُؤْمِنُونَ بِهَا <sup>(٣)</sup>

قال ابن كثير : فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المقدسة بمجرد الوجادة لها <sup>(٤)</sup> .  
قال البلقيني : وهذا استنباط حسن <sup>(٥)</sup> .

قال السخاوي : وفي الاطلاق نظر ، فالوجود بمجرد لا يسوغ العمل <sup>(٦)</sup> .  
وقال العلامة الجزائري : وفي هذا الاستدلال نظر ، لأن تلك الصحف لم يأخذوا بها لمجرد الوجدان ، بل لوصولها إليهم على وجه الاتقان <sup>(٧)</sup> .

( ١ ) هو الإمام الجويني في كتابه " البرهان في أصول الفقه " ٦٤٨/١ .

( ٢ ) الارشاد ٤٢٣/١ .

( ٣ ) رواه الحسن بن عرفة في جزئه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رقم ( ١٩ ) وله طرق كثيرة وفي بعضها : " بل قوم من بعدكم يأيتهم كتابٌ بين لَوَحِينَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ أُولَئِكَ أَكْثَرُ أَجْرًا " وانظر طرق وشواهد في جزئي بيبي الهرثمية رقم ( ١٠٤ ) ومجموع طرق يرتقي الحديث إلى درجة الحسن .

( ٤ ) تفسير ابن كثير ٤١/١ ، اختصار علوم الحديث ص ١٢٨ .

( ٥ ) محاسن الاصطلاح ص ٢٩٥ .

( ٦ ) فتح المفتي ١٣٩/٢ .

( ٧ ) توجيه النظر للعلامة الشيخ طاهر الجزائري ص ٣٤٩ . وقال الإمام ابن القيم في كتابه " إعلام الموقعين " ١٥٢/٢ . " ولم تنزل الأمة تعمل بالكتب قد يماً وحديثاً ، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب وكذلك الخلفاء بعدهم . . . والحفظ يخون والكتاب لا يخون " .

وقال الجزائري أيضاً مبيناً أهمية العمل بالوجادة ومزيته : " وقال بعضهم : قول القائل : وجدت بخط فلان اذا وثق بأنه خطه اقوى من قوله : قال فلان ، وذلك لان القول يقبـل الزيادة والنقص ، والتغيير ، ولا سيما عند من يجيز النقل بالمعنى بخلاف الخط (١) ومن الأئمة الذين اشتهروا بالتحمل بطريق الوجادة :

١- عمرو بن شعيب : قال الذهبي : " قال أبو زرعة : إنما انكروا عليه لكثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقالوا : إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها (٢) وقال أيضاً : وأما تحليل بعضهم بأنها صحيفة ، وروايتها وجادة بلا سماع ، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف لاسيما في ذلك العصر ، إذ لاشك بعد في الصحف ولا نقط بخلاف الأخذ من أفواه الرجال (٣)

وقال أيضاً : " روايته عن أبيه عن جده ، إما منقطعة أو مرسله ، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل ، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً ، فهذا محل نظر واحتمال . ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة ، ومن أجل أن فيها منكري . فينبغي أن يتأمل حديثه ، ويتحايد ما جاء منه منكراً ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده ، فقد احتج به أئمة كبار ، ووثقوه في الجملة ، وتوقف فيه آخرون قليلاً ، وما علمت أن أحداً تركه (٤)

وقال الذهبي في " الميزان " بعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة ، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح ، والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع . ثم قال الذهبي : " أجبتنا عن روايته عن أبيه عن جده بأنها ليست بمرسلة ولا منقطعة أما كونها وجادة أو بعضها سماع ، وبعضها وجادة ، فهذا محل نظر ، ولسنا نقول : أن حديثه من أعلى أقسام الصحيح ، بل هو من قبيل الحسن (٥)

(١) المصدر السابق ص ٣٤٩ .

(٢) سير اعلام النبلاء ١٦٩/٥ .

(٣) المصدر السابق ١٢٤/٥ .

(٤) المصدر السابق ١٧٥/٥ .

(٥) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٨ . وانظر : في تأكيد صحة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده التتمة التي كتبها الاستاذ عبدالفتاح أبو غدة في آخر كتاب بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب لمرتضى الزبيدي ص ٢١٠ - ٢١٧ .

٢- ومنهم : محمد بن اسحاق ، قال الذهبي في ترجمته : « قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : كان ابن اسحاق يشتبه الحديث ، فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه . قلت : هذا الفعل سائح ، فهذا الصحيح للبخاري فيه تعليق كثير (١) »

٣- ومنهم : يحيى بن أبي كثير اليمامي المتوفى سنة ( ١٢٩ ) : قال الذهبي في ترجمته : « قلت : هو في نفسه عدل ، حافظ من نظراء الزهري ، وروايته عن زيد بن سلام منقطعة لأنها من كتاب وقع له (٢) »

٤- ومنهم : الإمام الحافظ هبة بن خالد ، المتوفى سنة ( ١٣٥ ) على خلاف في ذلك : قال الذهبي في ترجمته : « قال عبدان : سمعت عباس بن عبد العظيم يقول : هـي كتب أمية بن خالد ، يعني الذي يحدث بها هبة . قلت : رافق أخاء في الطلب ، وتشارك في ضبط الكتب ، فسأله أن يروي من كتب أخيه فكيف بالماضين لورأونا اليوم نسمع من أي صحيفة مصحفة على أجهل شيخ له إجازة ، ونروي من نسخة أخرى بينهما من الاختلاف والغلط ألوان ، ففاضلنا يصحح ما تيسر من حفظه ، وطالبنا يتشاغل بكتابه أسماء الأطفال ، وعالمنا ينسخ ، وشيخنا ينام ، وطائفة من الشبية في وادٍ آخر من المشاكلة والمحادثة .

لقد اشتفى بنا كل مبتدع ، ومجننا كل مؤمن . أفهؤلاء الفثاء هم الذين يحفظون علوم الأمة دينها ؟

كلا ، والله . فرحم الله هدية ، وأين مثل هدية ؟ نعم ما هو في الحفظ كشعبة (٣) »

٥- ومنهم الإمام المقرئ حفص بن سليمان الأسدي : قال الامام ابن ابي حاتم في " الجرح والتمديد " : « حدثنا أبي ، قال : قال أحمد ابن حنبل : قال يحيى بن سعيد أخبرني شعبة : أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يردّه ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها (٤) »

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٤٦ / ٢ .

( ٢ ) الميزان ٤٠٢ / ٤ - ٤٠٣ وانظر سير أعلام النبلاء ٢٨ / ٦ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٩٨ / ١١ - ٩٩ .

( ٤ ) الجرح والتمديد لابن أبي حاتم ١٧٣ / ٣ ، وانظر : معرفة القراء الكبار للذهبي ١٤١ / ١ .

٦- ومنهم : أبو علي ، الحسن بن علي ، ابن المذهب المتوفى سنة ( ٤٤٤ ) :  
قال الذهبي في ترجمته : " قال الخطيب : روى ابن المذهب عن القطيعي حديثاً  
لم يكن سمعه منه .

قلت : لعله استجاز روايته بالوجادة فإنه قرن مع القطيعي أبا سعيد الخُزَفي ( ١ )  
بعد الحديث عن أقسام ووجوه تحمل الحديث ، وما وقفنا عليه من أقوال الحافظ الذهبي  
التي زادت البحث شمولاً واستيعاباً ، أنه إلى أنَّ عدم الدقة ومراعاة هذه الجوانب التي  
ذكرها علماء الحديث ، من أسباب جرح الراوي ورد مروياته ، فقد قال الذهبي فـسـى  
ترجمة الإمام عبد الملك بن حبيب الأندلسي المالكي : " وكان موصوفاً بالحدق في الفقه  
كبير الشأن ، بعيد الصيت ، كثير التصانيف إلا أنه في باب الرواية ليس بمعتق ، بل يحمل  
الحديث تهوُّراً كيف اتفق ، وينقله وجادةً وأجازةً ولا يتعاضل في تحرير أصحاب الحديث ( ٢ )

---

( ١ ) الميزان ٥١١/١ . وفي مسند أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله يقول  
فيها : وجدت بخط أبي في كتابه ، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه ، وهو رواية كتبه  
وابنه وتلميذه ، وخط أبيه معروف له ، وكتبه محفوظه عنده . وانظر : السير ٦٤١/١٢  
( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٢ وقال الذهبي أيضاً ١٠٦/١٢ : « ومن ضعف ابن  
حبيب أبو محمد بن حزم ، ولا ريب أنه كان صحفياً ، وأما التمسك فكلًا » .

## المبحث السابع

( ١ )

الرواية من أصل الكتاب وعدم الاتكال على الحفظ فقط .  
قال الذهبي في ترجمة الأوزاعي : "التحديث من الاحتياط يقع فيه الوهم بخلاف الرواية من كتاب محفوظ" .  
قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أبي داود الطيالسي : "فالورع أن يحدث لا يحدث إلا من كتاب كما كان يفعل ويوصى به امام المحدثين أحمد بن حنبل" ( ٢ )

وقال أيضا في ترجمة الإمام يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي : "قال الحاكم : حدثنا محمد بن صالح بن هاني ، حدثنا يحيى بن محمد ، سمعت علي بن المديني يقول : عهدى بأصحابنا ، وأحفظهم أحمد بن حنبل ، فلما احتاج أن يحدث لا يكان يحدث إلا من كتاب . قلت : لان ذلك أقرب الى التحرى والورع ، وأبعد عن العجب" ( ٣ )

وقال أيضا في ترجمة الإمام العلامة أبي بكر أحمد بن اسحاق النيسابوري الشافعي المعروف بالصبغي المتوفى سنة ( ٣٤٢ ) يمد أن ساق بسنده الى الصبغى ، حدثنا أحمد بن القاسم ابن أبي مساور ، حدثنا أبو معمر اسماعيل بن ابراهيم ، قال : أطلت علي ابن وهب مسنن حفظه ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "ليس على منتهب ولا مختلس ولا خائن قطع" ( ٤ )

غريب جدا ، مع عدالة رواته ، فلا تنهى الرواية الامن الكتاب ، فاني أرى ابن وهب مسنن حفظه وهم فيه ، وللمتن اسناد غير هذا" ( ٥ )

( ١ ) سير ١١٤ / ٧ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣٨٣ / ٩ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٨٩ / ١٢ . وأورد هذا الخبر الخطيب في الجامع ١٢ / ٢ .

( ٤ ) أخرجه الإمام أحمد ٣ / ٣٨٠ ، والدارمي ٢ / ١٧٥ ، وأبو داود ( ٤٣٩٣ ) ، والترمذي

( ١٤٤٨ ) ، والنسائي ( ٤٩٧٥ ) وابن ماجه ( ٢٥٩١ ) ، والدارقطني ٣ / ١٨٧ ،

والبيهقي ٨ / ٢٧٩ . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الجبير ٤ / ٦٥ : رواه أحمد

وأصحاب السنن والحاكم وابن حبان ( ٣٦١ ) والبيهقي من حديث أبي الزبير عن جابر

قال : وأعلم ابن القطان بأنه من منعه أبي الزبير عن جابر ، وهو غير قاصح ، فقصده

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج ، وفيه التصريح بسامع أبي الزبير له من

جابر وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف رواه ابن ماجه باسناد صحيح ، وآخر

من رواية الزهرى عن أنس أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة أحمد بن القاسم ( ٥١٣ ) ،

ورواه ابن الجوزى في الملل ( ١٣٢٥ ) من حديث ابن عباس وضعفه .

( ٥ ) سير ١٥ / ٤٨٨ - ٤٨٩ .

ولأقوال الذهبي النقدية المتعلقة بالرواية من الكتاب ، وأنه أقرب الى التحرى والصواب ، وأبعد من الخطأ والمعجب . . . أحببت أن أفرد هذا الموضوع بهذا البحث المتواضع فأقول : أفرد الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه " الجامع " فصلاً في رواية المحدث من أصل كتابه وسماه : " اختيار الرواية من أصل الكتاب لانه أبعد من الخطأ وأقرب للصواب " (١) وقال فيه : " الاحتياط للمحدث ، والاولى به أن يروى من كتابه ، ليسلم من الوهم والغلط ، ويكون جديراً بالبعد عن الزلل .

وساق بسنده الى أبي زرعة قال : سمعت أبا نعيم - وذكر عنده حماد بن زيد وابن عليه ، وأن حماداً حفظ عن أيوب ، وابن عليه كتب - فقال : ضمنت لك أن كل من لا يرجع الى كتاب لا يؤمن عليه الزلل .

وساق بسنده الى الإمام أحمد بن حنبل قال : " ما كان أحد أقل سقطاً من ( ابن ) المبارك ، كان رجلاً يحدث من كتاب ، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء وكان وكيع يحدث من حفظه ، ولم يكن ينظر في كتاب ، وكان يكون له سقط ، كم يكون حفظ الرجل " (٢)

وساق بسنده الى الامام أحمد أيضاً قال : اذا اختلف وكيع وعبد الرحمن ، فعبد الرحمن أثبت ، لانه أقرب عهداً بالكتاب "

وساق بسنده الى عفان قال : " حدثنا يوما همام بن يحيى البصري ، قال : فقلت له : ان يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد ، عن قتادة ، ذكر خلاف ذلك الحديث .

قال : فذهب فنظر في الكتاب ، ثم جاء فقال : يا عفان ، ألا تراني أخطئ وأنا لأعلم .

قال عفان : فكان همام اذا حدثنا بقرب عهد بالكتاب ، فقلما كان يخطئ .

قال : اني ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود ، لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته

( ١ ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٠ / ٢ - ١٣ .

( ٢ ) الخطيب في الجامع ١١ / ٢ ، وأورد هذا الخبر الذهبي في السير ٨ / ٤٢١ ، ووقع

في المطبوع من " الجامع " : المبارك والصواب : ابن المبارك كما جاء على الوجه صحيحاً في السير .



زمانه فكان يقرب عهده بالكتاب ، فقلما كان يخطئ <sup>(١)</sup> .

وساق الخطيب في جامعه أيضا <sup>(٢)</sup> بسنده الى الامام يحيى بن معين قال : " قال لسق  
عبدالرزاق : اكتب عني ولو حديثا واحدا من غير كتاب ، فقلت : لا ، ولا حرف " .

وساق بسنده الى الامام علي بن المديني قال : " ليس في أصحابنا أحفظ من أبي  
عبدالله أحمد بن حنبل ، ولفني أنه لا يحدث الا من كتاب ، ولنا فيه أسوة " .

وقال ابن المديني أيضا : " قال لي سيدي أحمد بن حنبل : لاتحدثني الا من كتاب " .  
وأورد بسنده عن محمد بن ابراهيم بن مَرْثَع الحافظ قال : قدم علينا أبو بكر بن أبي شيبة  
فانقلبت به بفداد ، ونصب له المنبر في مسجد الرصافة ، فجلس عليه ، فقال من حفظه :  
حدثنا شريك . ثم قال : هي بفداد ، وأخات أن تزل قدم بعد ثبوتها . يا أباشيصة ،  
هات الكتاب " .

وساق بسنده أيضا الى علي بن المديني أنه أقمد بسامرا على منبر فقال : يقبح بمن  
جلس هذا المجلس أن يحدث من كتاب ، فأول حديث حدث من حفظه غلط فيه ، ثم حدث  
سبع سنين من حفظه لم يخطئ في حديث واحد <sup>(٣)</sup> .

ثم عقد الحافظ الخطيب فصلاً في " جواز رواية المحدث من حفظه " <sup>(٤)</sup> فقال :  
الرواية عن الحفظ جائزة لمن كان متقناً لها ، متحفظاً فيها ، وساق بسنده إلى عبد الرحمن  
ابن مهدي قال : " الحفظ الاتقان " .

ثم قال : - وينبغي مع هذه الحال أن لا يغفل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهد ها والنظر فيها

( ١ ) الخطيب في الجامع ١١ / ٢ ، وشرح علل الترمذى لابن رجب ٥٨٩ / ٢ ، وقال الحافظ  
ابن حجر في هدى السارى ص ٤٩٩ : قلت : وهذا يقتضى أن حديث همام بأخرة أصح  
من سمع منه قديما ، وقد نص على ذلك أحمد ، وقد اعتمد الاثمة الستة فعلى هذا  
يقال في همام : " تمتن بأخرة " بخلاف كثير من الرواة الذين يذكر فيهم : " تفسر  
بأخرة " . وانظر : الرفع والتكميل ص ١٦١ .

( ٢ ) انظر : الجامع للخطيب ١٢ / ٢ - ١٣ .

( ٣ ) المصدر السابق ١٣ / ٢ .

( ٤ ) الجامع ١٣ / ٢ - ١٦ .

وساق بسنده عن ابن عمر أنه كان لا يخرج كل غداة حتى ينظر في كتبه .

ثم قال : ويحدث بما لا يداخله فيه الشك ، وما شك في حفظه لزمه أن يمسك عنه .

وساق بسنده الى عبدالرحمن بن مهدي قال : " كنت أسأل سفيان فيقول : آخر هذا ، آخر

هذا ، لم أطلع كتيب منذ أربع سنين " .

كما أفرد الخطيب في كتابه " الجامع " باباً في " حكم من روى من حفظه حديثاً فخلو فيه <sup>(١)</sup> " فقال :

يلزم الراوى اذا خالفه فيما رواه راو غيره أن يرجع الى أصل كتابه فيطالعه ويستثبت منه .

وأورد الخطيب قصة إنكار يحيى وعبدالرحمن على حجاج بن محمد الترمذى في روايته

حديثاً ، فأخرج اليهما كتابه الاصل كما حدث به من حفظه .

قال الخطيب : وكان اخراج حجاج أصل كتابه حجة له على يحيى بن سعيد وعبدالرحمن

ابن مهدي ، وزالت العهود عنه فيما أنكره عليه ، وكذلك يلزم كل من روى من حفظه ما خولف

فيه ، وأنكر عليه أن يفعل اذا كان قادراً على الاصل ، أو يمسك عن الرواية اذا تعذر ذلك

عليه .

وساق بسنده الى يحيى بن معين قوله : " هما ثبت حفظ وثبت كتاب ، قال : - أى اسماعيل

ابن محمد الجبريني - فقلت له : يا أبا زكريا أيهما أحب اليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب ؟ قال :

ثبت كتاب " <sup>(٢)</sup> .

وقال الخطيب أيضاً : " وينبغي للطالب اذا روى عن المحدث ما رواه له من حفظه أن يبين

ذلك حال تأديته ، لتبرأ عهده من وهم ان كان حصل فيه ، فان الوهم يسرع كثيراً الى الرواية

عن الحفظ " <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) الجامع ٣٨ / ٢ - ٤١ .

( ٢ ) الجامع ٣٨ / ٢ ، وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٥ : ٢٦٠ في ترجمة

أبي صالح عبدالله بن صالح المصري ، كاتب الليث قال أبوهارون الخريبي : ما رأيت

أثبت من أبي صالح ، وسمعت يحيى بن معين يقول : هما ثبتان : ثبت حفظ وثبت

كتاب ، وأبو صالح كاتب الليث : ثبت كتاب " انتهى .

( ٣ ) الجامع ٤١ / ٢ .

وتكلم الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل الترمذى" عن قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح ، وقد ضعف حدِيثهم إما في بعض الأوقات ، أو في بعض الأماكن ، أو عن بعض الشيوخ .

والذى نقصده من إيراد بعض الأمثلة التى ذكرها الحافظ ابن رجب بيان وقوع الوهم والخطأ فى الرواية من الحفظ دون الكتاب وذكر من عرف بذلك .

فالنوع الأول من ضعف حدِيثه فى بعض الأوقات دون بعض ، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا فى آخر عمرهم <sup>(١)</sup> ويلتحق بهؤلاء من أضرَّ فى آخر عمره ، وكان لا يحفظ جيدا ، فحدث من حفظه أو كان يلقي فيتلقن <sup>(٢)</sup>

ويلتحق بهؤلاء من احترقت كتبه فحدث من حفظه فوهم ، كابن لهيعة <sup>(٣)</sup>

ومن هذا النوع أيضا : قوم ثقات لهم كتاب صحيح ، وفى حفظهم بعض شيء ، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيفلسون ، ويحدثون أحيانا من كتبهم فيضبطون <sup>(٤)</sup> .

١ - فمنهم : عبد الرزاق بن همام الصنعانى ، قال يحيى بن معين : "ما كتبت عن عبد الرزاق حديثا واحدا إلا من كتابه"

٢ - ومنهم : عبد العزيز بن محمد الدراوردى : قال يحيى بن معين : "الدراوردى ماروى من كتابه فهو أثبت من حفظه"

٣ - ومنهم : همام بن يحيى العمودى البصرى ، أحد الثقات المشهورين ، قال يزييد ابن زريع وعبد الرحمن بن مهدى : "كتابهم صحيح ، وحفظه ليس بشيء"

٤ - ومنهم : شريك بن عبد الله النخعى قاضى الكوفة ، قال يعقوب بن شيبة وغيره : كتبه صحاح ، وحفظه فيه اضطراب " وفرق آخرون بين ما حدث به فى آخر عمره بعد ولايته القضاء ، فضعفوه ، لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث ، وبين ما حدث به قبل ذلك فصحهوه .

( ١ ) انظر : شرح علل الترمذى ، لابن رجب ٢ / ٥٥٢ - ٥٧٦ .

( ٢ ) المصدر السابق ٢ / ٥٧٦ - ٥٨٤ . وانظر بحث "التلقين" .

( ٣ ) المصدر السابق ٢ / ٥٨٤ .

( ٤ ) المصدر السابق ٢ / ٥٨٤ - ٦٠١ .

- ٥ - ومنهم حفص بن غياث النخعي قاضي الكوفة ، قال أبوزرعة : ساء حفظه بعد ما استقضى ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح . .
- ٦ - ومنهم : شبيب بن سعيد الحَبْطِي البصري : قال علي بن المديني : " ثقة وكتابه كتاب صحيح " وقال ابن عدي : روى عنه ابن وهب أحاديث مناكير ، فلم يعل شبيهاً حدث بمصر في تجارته اليها ، كتب عنه ابن وهب من حفظه فيفلس ويهم .
- ٧ - ومنهم : إبراهيم بن سعد الزهري ، أحد الأعيان الثقات المتفق على تخريج حديثهم . قال أحمد : كان يحدث من حفظه فيخطئ ، وفي كتابه الصواب .
- ٨ - ومنهم : سليمان بن داود ، أبوداود الطيالسي البصري : حدث من حفظه فوهم وكان حفظه كثيراً جداً ( ١ )
- قال الإمام الذهبي في ترجمته : " وقد أخطأ في عدة أحاديث لكونه كان يتكل على حفظه ، ولا يروي من أصله ، فالورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل ، ولم يخرج البخاري لأبي داود شيئاً لأنه سمع من عدة من أقرانه فما احتاج إليه " ( ٢ )
- ٩ - ومنهم : يونس بن يزيد الأيلي : قال أحمد : إذا حدث من حفظه يخطئ . وقال ابن مهدي : لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك ، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه . ( ٣ )
- وقال الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " : " وثقه الجمهور مطلقاً ، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه ، فإذا حدث من كتابه فهو حجة ( ٤ )
- ١٠ - ومنهم : عبد الصمد بن حسان ، ذكر البخاري في تاريخه : أنه يهم من حفظه . قال : وأصله صحيح . ( ٥ )

( ١ ) شرح علل الترمذي ، لابن رجب ٢ / ٥٩٦ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣٨٣ / ٩ .

( ٣ ) شرح علل الترمذي ٢ / ٥٩٧ .

( ٤ ) هدي الساري ص ٤٥٥ .

( ٥ ) شرح علل الترمذي ٢ / ٥٩٨ .

- ١١ - ومنهم : يحيى بن أيوب المصري : قال أحمد : كان إذا حدّث من حفظه يخطئ ،  
وإذا حدّث من كتابه فليس به بأس . ( ١ )
- قال الذهبي في " المفني " : ثقة حجة ، ولا سيما إذا حدّث من كتابه ، وروى حنبل  
عن علي قال : هو في قنادة ضعيف لأنه ذهب كتابه . ( ٢ )
- ١٢ - ومنهم : سويد بن سعيد ، قال أبوزرعة : " أما كتبه فصاح ، كنت أتتبع أصوله  
وأكتب منها ، وأما إذا حدّث من حفظه فلا . " ( ٣ )
- ١٣ - ومنهم : أبو أويس السدني : قال البخاري : ما روى من أصل كتابه فهو أصح . ( ٤ )
- ١٤ و ١٥ - ومنهم : إبراهيم بن طهمان وأبو حمزة السكري . قال ابن المبارك : " كانا صحيحين  
الكتب "
- قال الحافظ ابن رجب : هذا يدلّ على أنّ حفظهما كان فيه شيء عنده . ( ٥ )
- والنوع الثاني : من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ( ٦ )  
ومن هؤلاء : من حدّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط ، وحدّث في مكان آخر من  
كتبه فضبط .
- ١ - فمنهم : معمر بن راشد : حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد .  
قال أحمد في رواية الأثرم : " حديث عبد الرزاق عن معمر أحبّ إليّ من حديث هؤلاء  
البصريين ، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة " .  
وقال يعقوب بن شيبة : " سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأن كتبه  
لم تكن معه " . ( ٧ )

( ١ ) المصدر السابق ٢ / ٥٩٩ .

( ٢ ) المفني للذهبي ( ٦٨٣٨ ) .

( ٣ ) شرح علل الترمذي ٢ / ٦٠٠ .

( ٤ ) المصدر السابق ٢ / ٦٠٠ .

( ٥ ) المصدر السابق ٢ / ٦٠١ .

( ٦ ) شرح العلل لابن رجب ٢ / ٦٠٢ .

( ٧ ) المصدر السابق ٢ / ٦٠٢ .

قال الحافظ الذهبي : " ومع كون معمر ثقة ثبتاً ، فله أوهام لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه ، فوقع للبصريين عنه أغاليط ، وحديث هشام وعبد الرزاق عنه أصح ، لانهم أخذوا عنه من كتبه " ( ١ )

وقال الحافظ ابن حجر في " الفتح " في رواية البصريين عنه مقال ، لانه حدشهم من حفظه ( ٢ )  
٢ - ومنهم : هشام بن عروة : قال الامام أحمد : " كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن ، أو قال : أصح " .

قال الحافظ ابن رجب : هذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه بالعراق ، فيرجع اليهسا ، والله أعلم " ( ٣ )

٣ - ومنهم : يزيد بن هارون : قال أحمد : يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح من سمع منه ببغداد ، لأنه كان بواسط يلقي فيرجع الى مافي الكتب " ( ٤ )

وقال الحافظ ابن حجر في " نكتة على ابن الصلاح " : " من اعتمد في روايته على مافي كتابه لا يعاب ، بل هو وصف أكثر رواية الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين ، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين :

١ - قسم كانوا يعتمدون على حفظ حد يشهم ، فكان الواحد منهم يتعاهد حد يشهم ويكرر عليه مثبثا . وسهل ذلك عليهم قرب الاسناد ، وقلة ما عند الواحد منهم من المتن ، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم ، لما جُبل عليه الإنسان من السهو والنسيان .

٢ - وقسم كانوا يكتبون ما يسمعون ويحافظون عليه ، ولا يخرجونه من أيديهم ، ويحدثون منه ، وكان الوهم والغلط في حد يشهم أقل من أهل القسم الاول ، الا من تساهل منهم ، كمن حدث من غير كتابه ، أو أخرج كتابه من يده الى غيره ، فزاد فيه ونقص وخفى عليه . فتكلم الائمة فيمن وقع له ذلك منهم .

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢

( ٢ ) فتح الباري ٥٤٩ / ٣

( ٣ ) شرح الملل ٦٠٤ / ٢ - ٦٠٥

( ٤ ) المصدر السابق ٦٠٦ / ٢

وإذا تقرر هذا ، فمن كان عدلاً لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ، واعتمد على ما في كتابه ، فحدث منه ، فقد فعل اللازم له ، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف<sup>(١)</sup> .  
فتلخص من كلام الحافظ ابن حجر أن اعتماد الراوى المعدل على كتابه دون حفظه لا يماز به ، بل أفضل لقلة خطئه . وأن الخطأ في حديث من اعتمد على حفظه أكثر منه في حديث من اعتمد على كتابه ، لما جُبل عليه الانسان من السهو والنسيان . . . وما أحسن كلمة الذهبي التي أفتتحت بها هذا البحث : " فالورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب " ، " لأن ذلك أقرب إلى التحري والورع وأبعد عن العُجب " .

---

( ١ ) النكت على ابن الصلاح ٦٩/١ ، وانظر في أخبار الائمة المحدثين في حفظ الكتاب والمحافظة عليه من أن تمتد اليه يد بالتغيير والتبديل حاشية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل ص ١٣٣ - ١٣٤

## المبحث الثامن معرفة الصحابة رضي الله عنهم المطلب الأول

فوائد في معرفة الصحابة رضي الله عنهم

اعتنى الأئمة المحدثون بمعرفة الصحابة رضي الله عنهم ، من تعريف الصحابي ، وطرق إثبات الصحبة ، وبيان طبقات الصحابة وتعدادهم . . وما إلى ذلك .

قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته المشهورة في النوع التاسع والثلاثين : " معرفة الصحابة ، رضي الله عنهم أجمعين ؛ هذا علم كبير قد ألفت الناس فيه كتباً كثيرة . . " ( ١ )

وقال الإمام النووي في الارشاد : " هذا علم كبير عظيم الفائدة ، به يُعرف المرسل من المتصل " ( ٢ )

وقال في شرحه على صحيح مسلم : " هذا الفصل - أي معرفة الصحابي والتابعي - مما يتأكد الاعتناء به ، وتمس الحاجة اليه ، فيه يعرف المتصل من المرسل " ( ٣ )

وقد اعتنى الذهبي رحمه الله تعالى من خلال تراجمه للصحابة وغيرهم في كتابه " سير أعلام النبلاء " بذكر كثير من الفوائد . وقبل نقل هذه الفوائد أحببت أن أقوم بتعريف جامع للصحابي .

الصاحب في اللفظة : اسم فاعل ، من صحب يصحب فهو صاحب . والصاحب مشتق من الصحبة ، وهي في اللفظة الملازمة والانقياد . ( ٤ )

وفي العرف : الصاحب من طالت صحبته ، وكثرت ملازمته على سبيل الاتباع . ( ٥ )

تعريف الصحابي عند جمهور المحدثين :

قال الامام البخارى في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :  
" ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه " . ( ٦ )

( ١ ) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩١ .

( ٢ ) الارشاد للنووي ٥٨٤ / ٢ .

( ٣ ) شرح النووي على مسلم ٣٥ / ١ .

( ٤ ) انظر : لسان العرب ٥١٩ / ١ ، المصباح المنير ص ٣٣٣ .

( ٥ ) انظر : جامع الاصول لابن الاثير ٣٤ / ١ ، والمستقصى ص ١٩٠ .

( ٦ ) صحيح البخارى مع الفتح ٤ / ٧ .



قال الحافظ ابن حجر : يعني أنَّ اسم صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مُسْتَحَقٌّ لِمَنْ صحبه أَقْلٌ ما يطلق عليه اسم صحبة لفظة ، وإن كان المرفوع يَحْتَمِلُ ذلك ببعض الملازِمَةِ .  
ويطلق أيضاً على مَنْ رآه رؤيَّةً ولو على بُعْدٍ ، وهذا الذي ذكره البخارى هو الراجح ، إلا أنه هل يشترط فى الرأى بحيث يميز ما رآه أو يكتفى بمجرد حصول الرؤيَّة ؟ محل نظر ، وعمل من صنف فى الصحابة يدل على الثانى . ( ١ )

مذهب عاصم الاحول وسعيد بن المسيب فى تحقيق الصحبة :

قال الذهبي فى ترجمة عبدالله بن سرجس المزنى الصحابى المعمر : " قال أبو عسر ابن عبد البر : لا يختلفون فى ذكره فى الصحابة على قاعدتهم فى السماع واللقاء ، فأما قول عاصم الاحول : ان عبدالله بن سرجس رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لــــه صحبة ، فانه أراد الصحبة التى يذهب اليها سعيد بن المسيب وغيره من طول المصاحبة والله أعلم " ( ٢ )

قال الحافظ ابن حجر : " ومنهم من بالغ ، فكان لا يعد فى الصحابة الا من صحب الصحبة المرفوعة ، كما جاء عن عاصم الاحول هذا مع كون عاصم قد روى عن عبدالله بن سرجس هذا عدة أحاديث ، وهى عند مسلم وأصحاب السنن ، وأكثرها من رواية عاصم عنه ، ومن جعلتها قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم استغفر له ( ٣ ) . فهذا رأى عاصم أن الصحابى من يكون صحب الصحبة المرفوعة .

وكذا روى عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد فى الصحابة الا من أقام مع النبى صلى الله عليه وسلم سنة فصاعداً ، أو غزا معه غزوة فصاعداً " ( ٤ )

ونقل ذلك الخطيب البغدادى فى " الكفاية " بسنده عن الواقدي أنه قال : أخبرنى طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : كان سعيد بن المسيب يقول : الصحابة

( ١ ) فتح البارى ٣ / ٧ ، وانظر أيضاً ١ / ٧٣ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ٤٢٦ ، وانظر الاستيعاب ٦ / ٩١ .

( ٣ ) أخرجه مسلم فى صحيحه ( ٢٣٤٦ ) ، وأحمد فى مسنده ٥ / ٨٢ .

( ٤ ) فتح البارى ٧ / ٤ .

لأنهم هم إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين ، وغزا معه غزوة أو غزوتين . ( ١ )

قال النووي : " وهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ، ( ٢ ) لكن مقتضاه ، أن لا يعد جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه صحابيا ، ولا خلاف في عده صحابيا . " ( ٣ )

قال الحافظ ابن حجر : " والعمل على خلاف هذا القول ، لأنهم اتفقوا على عدم جمعهم في الصحابة ، لم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم إلا في حجة الوداع . " ( ٤ )

وقد بين الإمام الذهبي في بعض تراجمه هذا الاختلاف في تعريف الصحابي ، وبين أن مرد كثير من الاختلاف إنما هو يحمل على التفريق بين الصحبة التامة والصحبة العامة . قال في ترجمة الصحابي المعمر أبو عتبة الخولاني ، شهد اليرموك ، وصاحب معان ابن جبل ، وسكن حمص : " قال يحيى بن معين : قال أهل حمص : هو من كبار التابعين وأنكروا أن تكون له صحبة .

قلت : هذا يحمل على إنكارهم الصحبة التامة لا الصحبة العامة " ( ٥ )

وأما الصحابة غير المميزين من صفار الصحابة ، فقد عد هم الذهبي في كتابه في طبقة كبار التابعين ، واعتبر صحبتهم مقيدة لا مطلقة .

قال في ترجمة عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي : " ولا صحبة لعبد الرحمن ، بل له رؤية ، وتلك صحبة مقيدة " ( ٦ )

( ١ ) الكفاية ص ٩٩ .

( ٢ ) ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين في تعريف الصحابي إلى طول الصحبة وكثرة المجالسة ، وانظر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ٦٢ .

( ٣ ) الارشاد للنووي ٢ / ٥٨٧ - ٥٨٨ .

( ٤ ) فتح الباري ٧ / ٤ .

( ٥ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ٤٨٤ .

( ٦ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ٤٨٤ .

وقال في ترجمة هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري : ومضهم عده في الصحابة باعتبار  
إدراك زمن النبوة ( ١ )

وقال في ترجمة طارق بن شهاب : " رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، وغزا في خلافه  
أبي بكر غير مرة ، وأرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم " ( ٢ )

وقال في ترجمة أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب : " ولدت في حدود سنة ست من الهجرة  
ورأت النبي صلى الله عليه وسلم ولم ترو عنه شيئاً " ( ٣ )

وقال في ترجمة عبد الله بن شعبة : " مسح النبي صلى الله عليه وسلم رأسه فوعى ذلك " ( ٤ )  
وهؤلاء جميعاً ذكرهم الذهبي في طبقة كبار التابعين ، وذكر معهم أيضاً : محمد بن  
أبي بكر الصديق ، ومحمود بن لبيد ( ٥ )

قال الحافظ ابن حجر : إن عمل من صنف في الصحابة يدل على عدم اشتراط التمييز ،  
فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق ، وإنما ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
بثلاثة شهور وأيام . . . ( ٦ ) غير أن ثبوت الصحبة لهم إنما هي من حيث شرف الصحبة ، لا من  
حيث الرواية ، فإنهم فيها في حكم كبار التابعين .

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٣ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٤٨٧/٣ . وقد أخرج أبوداود في سننه حديث طارق بن شهاب أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الجمعة حق واجب على كل مسلم " الحديث قال  
أبوداود عقيه : طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع . فعدل  
إخراجه الحديث في سننه على أنه مسند . وانظر منيف الرتبة ( ق ٣٥ ب )

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٣ .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٥٠٣/٣ .

( ٥ ) انظر : المرجع السابق ٤٧٦/٣ ، ٥٠٤ .

( ٦ ) فتح الباري ٣/٧ - ٤ . وإنما ذكرهم من صنف في الصحابة ليستكملوا بذكرهم القرن الذي  
أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه خير القرون ، لا لأنهم من الصحابة فقد  
حكموا على روايتهم بالارسال . وانظر منيف الرتبة ق ( ٣٧ أ ) .

والذهبي - رحمه الله - في عده لهؤلاء في طبقة كبار التابعين يذهب الى عدم اعتبار ثبوت الصحبة ، وأنها اذا اعتبرت فهي مقيدة بالرؤية أو إدراك زمن النبوة .

وقد ذهب الى ذلك الامام العلائي رحمه الله فقال : " ان لهم رؤية وليست لهم صحبة " (١) وقال أيضا : " من ولد في حياته صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة ومات النبي وهو ابن سنة ، ونحو ذلك ، فلا يطلق على أحد من هؤلاء اسم الصحبة ، لا بطريق الحقيقة ، ولا بطريق المجاز " (٢)

ومن الفوائد المنشورة التي ذكرها الذهبي فيما يتعلق بمعرفة الصحابة رضي الله عنهم هذه الفوائد التي أسوقها مرتبة :

✽ أربعة اخوة شهدوا بدرًا :

قال في ترجمة عاتق بن أبي البكير وخالد وإياس وعامر بن أبي البكير : " قلت : ما شهد بدرًا اخوة أربعة سواهم " (٣)

✽ أربعة صحابيون أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم هم وأولادهم :

قال الذهبي في ترجمة أسماء بنت أبي بكر : " وهي ، وأبوها ، وجدها ، وابنتها ابنة الزبير ، أربعتهم صحابيون " (٤)

وقال النووي في الارشاد : " ولا يعرف أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم هم وأولادهم

( ١ ) جامع التحصيل ص ٢٢٣ .

( ٢ ) منيف الرتبة ق ( ٣٩ ب ) .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ١/ ١٨٥ - ١٨٧ . وقال النووي في الارشاد ٢/ ٦٠٥ : ولا يعرف

سبعة اخوة لام شهدوا بدرًا الا بنو عفرات : عون واخوته ١٠ هـ وهم معاذ وخالد

واياس وعاتق وعامر وعوف وانظر التدريب ٢/ ٢٣٣ .

وقال النووي أيضا في الارشاد ٢/ ٦٠٥ : ولا يعرف مسلم ابن سليمان شهد بدرًا

الا عامر بن ياسر أمه سمية .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٨٨ .

إلا فى ذرية الصديق رضى الله عنهم . وهم : أبوبكر الصديق ، وأبو قحافة ، وابنه  
عبدالرحمن ، وابنه أوعتيق . ( ١ )

ومثلهم : عبدالله بن أسماء بنت أبى بكر ابن أبى قحافة " ( ٢ )

\* الذين يشبهون بالنبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة :

قال الذهبي فى ترجمة أبى سفيان بن الحارث ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم :  
" وقيل : كان الذين يشبهون بالنبي صلى الله عليه وسلم ، جعفر ، والحسن بن عيسى ،  
وقثم بن العباس ، وأبو سفيان بن الحارث " ( ٣ )

\* الصحابة الذين ساهم الله تعالى فى كتابه :

قال الذهبي فى ترجمة الصحابى زيد بن حارثة السهمى فى سورة الاحزاب : " ولم يسم  
الله تعالى فى كتابه صحابيا باسمه الا زيد بن حارثة وعيسى بن مريم عليه السلام الذى  
ينزل حكما مقسطا ويلتحق بهذه الامة المرحومة فى صلاته وصياحه وحجه ونكاحه وأحكام  
الدين الحنيف جميعها . . " ( ٤ )

\* صحابي من وجه وتابعي من وجه :

قال الذهبي فى أخبار النجاشي أصححه ملك الحبشة : " معدود فى الصحابة رضى الله  
عنهم ، وكان من حسن اسلامه ولم يهاجر ، ولا له رؤية ، فهو تابعي من وجه ، صاحب  
من وجه ، وقد توفى فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فصلى عليه بالناس صلاة الفائب " ( ٥ )  
\* آخر الصحابة موتاً :

قال الذهبي فى ترجمة الصحابى أبى الطفيل ، عامر بن واثلة رضى الله عنه : " خاتم  
من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدنيا ، واستمر الحال على ذلك فى عصر

( ١ ) هو محمد بن عبدالرحمن بن أبى بكر بن أبى قحافة . انظر : أسد الغابة ١٠٣/٥

( ٢ ) الارشاد للنووي ٦٠٥ / ٢

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٠٣ / ١

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٢٢٠ / ١

( ٥ ) سير أعلام النبلاء ٤٢٨ / ١

التابعين وتابعيهم ، وهلم جرا ، لا يقول آدمي : اننى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نبغ بالهند بعد خمس مئة عام بابا رتن ، فادعى الصحبة ، وآذى نفسه ، وكذب العلماء . فمن صدقه فى دعواه ، فبارك الله فى عقله ، ونحن نحمد الله على العافية \* ( ١ )

وقال أيضا فى ترجمة رتن الهندى المتوفى سنة ( ٦٣٢ ) : " تجرأ على الله ، وزعم بقلبة حياء ، أنه من الصحابة ، وأنه ابن مئة سنة وخمسين سنة ، فراج أمره على من لا يدري . وقد أفردته فى جزء " ( ٢ ) ، وهتكت باطله " ( ٣ )

وقال الذهبى أيضا فى ترجمته فى " ميزان الاعتدال " : " رتن الهندى ، وما أدراك ما رتن ؟ شيخ دجال بلا ريب ، ظهر بعد الست مئة ، فادعى الصحبة ، والصحابة لا يكذبون ، وهذا اجتراء على الله ورسوله ، وقد ألغت فى أمره جزءا . . . " ( ٤ )

وقال العلائى فى " منيف الرتبة " \* " وأن مثل هذه المرتبة الشريفة لم يدعها أحد فـسـ ذلك المصر كذبا ، بخلاف الأعصار المتأخرة ، فقد رويت أحاديث عن جماعات ادعوا أنهم عَمَرُوا وأن لهم صحبة ، كما قد أولع كثير فى هذه الأزمان بحديث " رتن الهندى ، الذى ادعى الصحبة ، وأنه عاش إلى نحو الست مئة والخمسين ، ولعله لا وجود له البتة ، ووضعت عليه هذه الاحاديث ، وإن كان له وجود ، وادعى مثل ذلك ، فهو كذاب قطعاً ، لا يستريب أحد من علماء أهل الاثر فى ذلك " ( ٥ )

قال النووى فى " الإرشاد " : آخرهم موتا على الاطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة ، مات سنة مئة من الهجرة " ( ٦ )

والصواب : أنه مات سنة عشر ومائة كما رجحه الذهبى فقال : " وقال وهب بن جريـر :

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٣ - ٤٦٨

( ٢ ) واسم هذا الجزء " كسر رتن رتن " انظر : الذهبى ومنهجه فى تاريخ الإسلام ص ٢١٣ - ٢١٥

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٣٦٧/٢٢

( ٤ ) ميزان الاعتدال ٤٥/٢

( ٥ ) منيف الرتبة للعلائى ق ( ٤٥ ب ) .

( ٦ ) الارشاد ٦٠٣/٢

سمعت أبي يقول : كنت بحكمة سنة عشر ومئة ، فرأيت جنازة ، فسألت عنها ، فقالوا : هذا أبو الطفيل .

قلت : هذا هو الصحيح من وفاته لشوته ، ويعضده ما قبله ، ولو عمر أحد بعده كما عمر هو بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لعاش إلى سنة بضع ومئتين <sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني

تفاوت الصحابة رضی الله عنهم في الفضل والعدالة

بيان من هو أفضل الصحابة

جرت سنة الله تعالى في خلقه أن يفاضل بين مخلوقاته ، فلم يجعلهم في منزلة واحدة ، ولا مرتبة سواء .

والصحابه كغيرهم من سائر الخلق ، قد وقع بينهم التفاضل ، فهم ليسوا في درجة واحدة .

وما يؤكده تفاوت الصحابة في الفضل قول الله عز وجل : ( لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ) <sup>(٢)</sup> قال الإمام القرطبي مبينا تفاضل الصحابة رضی الله عنهم : " اشتركوا في الصحبة ثم تباينوا في الفضائل ، بما منحهم الله من المواهب والوسائل ، فهم متفاضلون بتلك ، مع أن الكل شملتهم الصحبة والعدالة والثناء عليهم ، وحسبك بقوله تعالى : " محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم " <sup>(٣)</sup> ، وقال : ( وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها ) <sup>(٤)</sup> ، ثم قال : ( لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ) <sup>(٥)</sup> ، وقال : ( لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ) <sup>(٦)</sup> فعم وخص ، ونفى عنهم الشين والنقص ، رضي الله عنهم أجمعين ، ونفعنا بحبهم آمين <sup>(٧)</sup>

- ( ١ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ٤٧٠ . وانظر تجريد الصحابة ١ / ٥٢٨٩ ، وأسد الغابة ٣ / ١٤٥  
 ( ٢ ) سورة الحديد ، آية : ١٠  
 ( ٣ ) سورة الفتح ، آية : ٢٩  
 ( ٤ ) سورة الفتح ، آية : ٢٦  
 ( ٥ ) سورة الحديد ، آية : ١٠  
 ( ٦ ) سورة الفتح ، آية : ١٨  
 ( ٧ ) الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٢٦٤

وَقَرَّرَ الإمام الذهبي وقوع المفاضلة بين الصحابة فقال في ترجمة الامام الشافعي : " نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض ، ونقطع بأن أبا بكر وعمر أفضل الامة ، ثم تنتم العشرة المشهود لهم بالجنة ، وحزمة وجعفر ومعاذ وزيد ، وأسماة المؤمنين ، ومناة نبينا صلى الله عليه وسلم ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب ، ثم الأفضل بعدهم مثل أبي الدرداء ، وسلمان الفارسي ، وابن عمر ، وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضي الله عنهم بنسب سورة الفتح ، ثم عموم المهاجرين والانصار ، كخالد بن الوليد ، والعباس ، وعبد الله بن عمرو ، وهذه الحلبة ، ثم سائر من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم " ( ١ )

وَيَنْتَ تفاضل الصحابة أفراداً وجماعات ، فقال في ترجمة الصحابي الجليل الزبير بن العوام حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته : " قال الشعبي : أدركت خمسين مئة وأكثر من الصحابة يقولون : على وعثمان وطلحة والزبير في الجنة .

قلت : لانهم من العشرة المشهود لهم بالجنة ، ومن البدرين ، ومن أهل بيعة الرضوان ، ومن السابقين الذين أخبر تعالى أنه رضى عنهم ورضوا عنه ، ولان الاربعة قتلوا ، ورزقوا الشهادة ، فنحن محبون لهم ، باغضون للاربعة الذين قتلوا الاربعة " ( ٢ )

وقال أيضا في آخر ترجمة الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص : " فهذا ما تيسر من سيرة العشرة ، وهم أفضل قريش ، وأفضل السابقين المهاجرين ، وأفضل البدرين ، وأفضل أصحاب الشجرة ، وسادة هذه الامة في الدنيا والاخرة " ( ٣ )

ولا يظن أحد أن في الصحابة - رضى الله عنهم - من ليس له فضل ، بل هم مشتركون جميعا في فضل الصحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومع اشتراكهم في هذا الفضل فهم متفاوتون بالمراتب والمنازل ، وهم مع عدالتهم فبعضهم أعدل من بعض وأثبت .

يقول الامام الذهبي في ترجمة الصحابي عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : " ففى حديث ابن عباس ، قال : جلسنا مع عمر ، فقال : هل سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٩٢ - ٩٣ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١ / ٦٢ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ١ / ٦٣ .



شيئاً عليه وسلم/ أمر به المرء المسلم إذا سَها في صلاته ، كيف يصنع ؟ فقلت : لا والله ، أو ما سمعت أنت يا أمير المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ؟ فقال : لا والله فبينما نحن في ذلك أتى عبدالرحمن بن عوف . فقال : فيم أنتما ؟ فقال عمر : سألتـه فأخبره .

فقال له عبدالرحمن : لكني قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر في ذلك فقال له عمر : فأنت عندنا عدل فماذا سمعت . . . . الحديث ( ١ ) .

ورواه الحافظ ابن عساكر في صدر ترجمة ابن عوف وفيه ، فقال : فحدثنا فأنت عندنا العدل الرضا .

فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كانوا عدولا ، فبعضهم أعدل من بعض وأثبت . فهذا عمر قنع بخبر عبدالرحمن وفي قصة الاستئذان ( ٢ ) يقول : اثبت بمن يشهد معك . وعلى بن أبي طالب يقول : كان إذا حدثني رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) رواه الامام أحمد في مسنده ١٩٠/١ ، والترمذى ( ٣٩٨ ) في الصلاة ، وابن ماجه ( ١٠٢٩ ) في الاقامة ، والحاكم ٣٢٤/١ - ٣٢٥ وصححه ووافقه الذهبي .

( ٢ ) قصة الاستئذان رواها البخارى ( ٦٢٤٥ ) في صحيحه ، كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ، ومسلم ( ٢١٥٣ ) في الأرب ، باب الاستئذان ، والحديث كما في مسلم : قال أبو سعيد الخدري : كنت جالسا بالمدينة في مجلس الانصار ، فأتانا أبو موسى فزعا - أو مذعورا - قلنا : ما شأنك ؟ قال : ان عمرا أرسل الى أن أتيه ، فأتيت بابه فسلمت ثلاثا ، فلم يرد على فرجعت فقال : ما منعك أن تأتينا ؟ فقلنا : اني أتيتك ، فسلمت على بابك ثلاثا فلم يرد وا على ، فرجعت . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع " فقال عمر : أقم عليه البينة والا أوجمتك . فقال أبي بن كعب : لا يقوم معه الا أصفر القوم . قال أبو سعيد : قلت : أنا أصفر القوم . قال : فانهب به . وفي رواية أبي داود ( ٥١٨٤ ) : فقال عمر لأبي موسى : أما اني لم أتهمك ، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

استحلفته ، وحدثني أبو بكر ، وصدق أبو بكر <sup>(١)</sup> ، فلم يحتج على أن يستحلف الصديق ، والله أعلم . " ( ٢ )

والذى ذهب اليه الامام الذهبى من وقوع التفاضل بين الصحابة رضى الله عنهم ، وأن أبا بكر وعمر أفضل الامة ، ثم تنمة العشرة . . هو مذهب جمهور العلماء .  
قال الامام النووي فى الارشاد : " أفضلهم على الاطلاق أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على . وهذا قول جمهور أهل السنة .

وحكى الخطابى عن أهل السنة من أهل الكوفة تقديم على على عثمان ، وه قال أبو بكر ابن خزيمة مع الاجماع على تقديم أبى بكر وعمر .  
وكان سفيان الثوري يقول بتقديم على على عثمان ، ثم رجع إلى تقديم عثمان ، وهو الذى أصبى عليه أهل السنة .

قال أبو منصور البغدادى : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الاربعة ، ثم تمام العشرة ، ثم البدريون ، ثم أصحاب أحد ، ثم أصحاب بيعة الرضوان ، والله أعلم .  
ومن له فضل ومزية : أهل العقبتين الاولى والثانية من الانصار .  
ومن له فضل امتاز به ( السابقون الاولون من المهاجرين والانصار ) <sup>(٣)</sup> وهم من صلس

( ١ ) أخرجه أحمد ١٠ / ١ ، وأبو داود ( ١٥٢١ ) فى الصلاة ، باب الاستغفار والترمذى ( ٤٠٦ ) فى الصلاة ، ( ٣٠٠٩ ) فى التفسير ، وابن ماجه ( ١٣٩٥ ) فى الإقامة . والحديث كما فى سنن أبى داود : عن على رضى الله عنه : كنت رجلاً اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفمى الله منه بما شاء أن ينفعنى ، واذا حدثنى أحد من أصحابه استحلفته فاذا حلف لي صدقته . قال : وحدثني أبو بكر ، وصدق أبو بكر رضى الله عنه ، أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ما من عبد يذنب ذنباً فيحسن الطهور ، ثم يقوم فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له " ثم قرأ هذه الآية " والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله "

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٧١ / ١ - ٧٣ وسيأتى مزيد بيان لتوقف الصحابة فى قبول الرواية فى مبحث " عدالة الصحابة " .

( ٣ ) سورة التوبة ، آية : ١٠٠

القبلتين في قول ابن المسيب وطائفة . وفي قول الشعبي : أهل بيعة الرضوان ، وعن محمد بن كعب وعطاء بن يسار : هم أهل بدر " ( ١ )

وقال النووي أيضاً : " واتفق أهل السنة على أن أفضلهم أبوبكر ، ثم عمر . وقال جمهورهم ثم عثمان ، ثم علي وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان ، والمشهور تقديم عثمان " ( ٢ )

وقد قال الإمام الذهبي في ترجمة الامام الدارقطني : " وقال الدارقطني : اختلف قوم من أهل بغداد ، فقال قوم : عثمان أفضل ، وقال قوم : علي أفضل ، فتحاكموا الي ، فأسكت ، وقلت : الاساك خير ، ثم لم أر لديني السكوت ، وقلت للذي استفتاني : ارجع اليهم ، وقل لهم : أبو الحسن يقول : عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا قول أهل السنة ، وهو أول عقد يحل في الرفض .

قلت : ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببيعة ، بل قد ذهب اليه خلق من الصحابة والتابعين ، فكأن من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد ، وهما متقاربان في العلم والجلالة ، ولعلمهما في الآخرة متساويان في الدرجة ، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما ، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الامام علي واليه نذهب .

والخطب في ذلك يسير ، والافضل منهما بلا شك أبوبكر وعمر ، ومن خالف في ذلك فهو شيعي جلد ، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة امامتهما فهو رافضي مقيت ، ومن سببتهما واعتقد أنهما ليسا بامامي هدى فهو من غلاة الرافضة ، أهدمهم الله " ( ٣ )

وفي ترجمة الامام يحيى بن محمد بن صاعد المتوفى سنة ( ٣١٨ ) : ساق الذهبي بسنده عن أبي هريرة قال : " ما احتذى النعال ولا ركب المطايا ، ولا ركب الكور رجل أفضل ممن جعفر " ( ٤ )

( ١ ) إرشاد أهل الحقائق ٢ / ٥٩٨ - ٦٠١ وينظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٨ - ٢٩٩

( ٢ ) شرح النووي على مسلم ١٥ / ١٤٨

( ٣ ) سير ١٦ / ٤٥٧ - ٤٥٨

( ٤ ) أخرجه الترمذي في المناقب ( ٣٧٦ ) باب مناقب جعفر ، وقال : حسن صحيح / غريب وصححه

الحاكم ٣ / ٢٠٩ ، والكور - بضم الكاف - سرج البعير ويقال له : الرجل .

قال الحافظ الذهبي : " هذا ثابت عن أبي هريرة ، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أن مذهبه أن جعفرًا أفضل من أبي بكر وعمر . فإن هذا الإطلاق ليس على عمومه ، بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون ، فالظاهر أن أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهم " . ( ١ )

وللذهبي قول وجيه في أفضل الصحابة إطلاقاً ، وهو عيسى بن مريم على نبينا وعليه الصلاة والسلام ،

قال الذهبي في ترجمة الصحابي زيد بن حارثة رضي الله عنه : " ولم يسم الله في كتابه صحابياً باسمه إلا زيد بن حارثة ، وعيسى بن مريم عليه السلام الذي ينزل حكماً مقسطاً ، ويلتحق بهذه الأمة المرحومة في صلاته وصيامه وحجه ونكاحه وأحكام الدين الحنيف جميعها فكما أن أبا القاسم سيد الأنبياء وأفضلهم وخاتمهم ، فكذلك عيسى بعد نزوله أفضل هذه الأمة مطلقاً ، ويكون خاتمهم ، ولا يجيء بعده من فيه خير ، بل تطلع الشمس من مغربها ، ويأذن الله بدنو الساعة " . ( ٢ )

وقد ذكر الامام الذهبي عيسى بن مريم في جملة الصحابة في كتابه الذي اختصر فيه " أسد الغابة " لابن الاثير ، واستدرك اسمه على من سبقه من المصنفين في الصحابة فقال : " عيسى بن مريم عليه السلام ، صحابي ونبي ، فانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ، وسلم عليه ، فهو آخر الصحابة موتاً " . ( ٣ )

وقال الامام التاج السبكي في ترجمة شيخه الامام الذهبي رحمه الله تعالى كما في " طبقات الشافعية الكبرى " : " قال لي شيخنا الذهبي مرة : من في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالاجماع ؟ فقلت : يفيدنا الشيخ . فقال : عيسى بن مريم ، فانه من أمة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ينزل على باب دمشق ، ويأت في صلاة الصبح بإمامها ، ويحكم بهذه الشريعة .

( ١ ) سير ٥٠٦/١٤

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٢٢٠/١

( ٣ ) تجريد الصحابة للذهبي ٤٣٢/١

قلت - أى السبكي - : وهذا ما أشرت اليه بقصيدي التي نظمتهما في المعايه ، منها <sup>(١)</sup> :

من باتفاق جميع الخلق أفضل من شيخ الصحاب أبى بكر ومن عمر

ومن علي ومن عثمان وهو فلتى من أمة المصطفى المختار من مضر <sup>(٢)</sup>

وقال الحافظ العراقي في " التقييد والايضاح " : " فأما رؤية عيسى له في السماء ، فقد

يقال : السماء ليست محلا للتكليف ولا لثبوت الاحكام الجارية على المكلفين فلا يثبت بذلك اسم

الصحبة لمن رآه فيها . وأما رؤيته لعيسى في الارض فقد ثبت في صحيح مسلم من حديث

أبى هريرة ، وفيه : " فإذا عيسى بن مريم قائم يصلى " الحديث <sup>(٣)</sup> . وظاهر هذا أنه رآه ببيت

المقدس ، وإذا كان كذلك فلا مانع من اطلاق الصحبة عليه ، لانه حين ينزل يكون مقتديا

بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لا بشريعته المتقدمة " <sup>(٤)</sup>

وذكر الحافظ ابن حجر في " الاصابة " في القسم الاول <sup>(٥)</sup> من حرف العين عيسى بن مريم

( ١ ) وقد ذكر هذه الأبيات تاج الدين السبكي في آخر القواعد له ، ونقلها الحافظ ابن حجر

في الاصابة ٥٢/٣ .

( ٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ١١٥/١٠ - ١١٦ .

( ٣ ) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٧/٢ .

( ٤ ) التقييد والايضاح للحافظ العراقي ، طبعة الشيخ راغب الطباخ بحلب س ٢٥٤ - ٢٥٥ .

( ٥ ) رتب الحافظ ابن حجر كتابه الاصابة على أربعة أقسام في كل حرف منه ، فالقسم الاول " :

فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ،

أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأى طريق كان مع تمييزه ذلك كله في كل ترجمة ،

و " القسم الثاني " فيمن ذكر في الصحابة من الاطفال الذين ولدوا في عهد النبى

صلى الله عليه وسلم ممن مات وهم دون سن التمييز ، وأحاديث هؤلاء الاطفال من قبيل

المراسيل و " القسم الثالث " فيمن ذكر في كتب رجال الصحابة من المخضرمين الذين

أدركوا الجاهلية والاسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبى صلى الله عليه وسلم

ولا رأوه ، وأحاديث هؤلاء مرسله بالاتفاق بين أهل العلم ، و " القسم الرابع " فيمن

ذكر في الكتب على سبيل الوهم والغلط . وانظر مقدمة الاصابة للحافظ ابن حجر ،

واضاعة الحالك للعلامة حبيب الله الشنقيطى س ١٩٣ - ١٩٥ .

فى الصحابة فقال : " عيسى المسيح ابن مريم الصديقة بنت عمران رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم ، ذكره الذهبى فى " التجريد " مستدركا على من قبله ، فقال : عيسى ابن مريم رسول الله ، رأى النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء وسلم عليه ، فهو نبى وصحابى ، وهو آخر من يموت من الصحابة . ويتجه ذكر عيسى لامور اقتضت ذلك : أولها : أنه رفع حيا ، الثانى : أنه ينزل الى الارض فيقتل الدجال ، ويحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، فبهذه الثلاث يدخل فى تعريف الصحابى وهو الذى عول عليه الذهبى \* ( ١ )

### المطلب الثالث

عدالة الصحابة رضي الله عنهم  
جماعات وأفراداً .

قرر الإمام الذهبي في كتابه " سير أعلام النبلاء " عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، ورد عما يثيره المبتدعة والرافضة من طعن في عدالتهم جماعات وأفراداً ، وأورد الذهبي في كثير من التراجم بالنافع المفيد ، فرأيت أن أجمع أقواله المتناثرة وأرتبها وأقوم بدراستها لأهمية هذا الموضوع وخطورته .

" وهذه المسألة عظيمة الجدوى ، والحاجة إليها ماسة في أصول الدين وأصول الفقه جميعاً ما في أصول الدين ، فبالنظر إلى الإمامة وشرائطها وماذا نتعقد ، ومن يصح أن يكون إماماً ، ومن الذي يعتبر قوله في الحل والعقد .

وأما في أصول الفقه ، فلأن الصحابة نقلة الشريعة ، ولم تصل إلى الأمة إلا من جميعهم فمتى تطرق الطعن إلى أحد منهم حصل التشويش في أصول الشريعة ، ولم يبق بأيدينا والعيان بالله متمسك بشيء منها ، وتوجهت المطاعن لأهل الزيغ والشبه في الدين ، وأدى ذلك إلى الانحلال بالكلية . . . ولا محذور أصعب من هذا ، ولذلك لانجد المخالفين ففى هذه المسألة إلا شذوذاً لا يعتد بهم من أهل البدع ومن في قلبه مرض (١) .

قال الذهبي في آخر ترجمة سعد بن أبي وقاص : " فهذا ما تيسر من سيرة العشرة ، وهم أفضل قريبين ، وأفضل السابقين المهاجرين ، وأفضل البدرين ، وأفضل أصحاب الشجرة ، وسادة هذه الأمة في الدنيا والآخرة .

فأبعد الله الرافضة ، ما أغواهم وأشدّ هواهم ، كيف اعترفوا بفضل واحد منهم وبخسوا

( ١ ) منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ، للحافظ العلائي ( مخطوط ) ، وهذا الكتاب مشتمل على تحقيق من يتصف بهذه الرتبة التي هي الصحبة الشريفة ، وماذا تثبت من الطرق حتى يحكم للواحد منهم بالرتبة المنيفة ، ثم إثبات العدالة لجميعهم رضي الله عنهم ، وأنه لا يشذ عن هذه المنقبة أحد منهم ، وذكر المذاهب الشاذة وبيان ما يعتمد من قويم المسالك . انظر مقدمة الكتاب ( ق ١ )

التسمة حقهم ، وافتروا عليهم بأنهم كتموا النفس في علي أنه الخليفة . فوالله ما جرى من ذلك شيء . وأنهم زوروا الأمر عنه بزعمهم ، وخالفوا نبيهم ، وبادروا إلى بيعه رجل من بني تميم يتجر ويتكسب ، لا لرغبة في أمواله ولا لرغبة من عشيرته ورجاله ، ويحك ؟ أي فعل هذا من لسه مسكة عقل ؟ ولو جاز هذا على واحد لما جاز على جماعة ، ولو جاز وقوعه على جماعة لاستحال وقوعه والحالة هذه من ألوف من سادة المهاجرين والأنصار ، وفرسان الأمة ، وأبطال الاسلام . لكن لا حيلة في برء النفس ، فإنه داء مزمن ، والهدى نور يقذفه الله في قلب من يشاء ، فلا قوة إلا بالله (١)

ويقول الذهبي أيضاً في ترجمة الإمام الشافعي عن الصحابة الكرام رضى الله عنهم : " فالقوم لهم سوابق ، وأعمال مكفرة لما وقع منهم ، وجهاد محض ، وعبادة مخصصة ، ولسان ممتن يغلو فليس أحد منهم ، ولا ندعي فيهم العصمة "

ثم قال رحمه الله : " فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك ، فلا نعرج عليه ولا كرامة فأكثره باطل وكذب وافتراء ، فدأب الروافض رواية الأباطيل ، وأورد ما في الصحاح واللسانيد ومتى إفاقة من به سكران (٢) : "

فقد قرّر الإمام الذهبي عدالة الصحابة إجمالاً (٣) بما لهم من سوابق وأعمال مكفرة وجهاد وعبادة . . . كما ردّ على الرافضة الذين من شأنهم الكذب والافتراء ورواية الأباطيل ، فالرفض داء مزمن ، ومتى إفاقة من به سكران ؟

وأثبت عدالة جميع الصحابة رضى الله عنهم هو مذهب أهل السنة والجماعة .

قال الإمام ابن حزم الظاهري المتوفى سنة ( ٤٥٦ ) : " فأما الصحابة رضى الله عنهم ، فهم كن من جالس النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة ، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها ، أو شاهد منه عليه السلام أمراً يعميه ، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقهم واشتهر حتى ماتوا على ذلك وكلهم عدل إمام فاضل رضا ، فرض علينا توفيرهم وتعظيمهم ، وأن نستغفر لهم ونحبهم . . . " (٤)

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٤٠ / ١ - ١٤١ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٩٣ .

( ٣ ) وسيأتى كلام الذهبي في دفاعه عن عدالة بعض الصحابة أفراداً مثل معاوية وسمرة — وأبي هريرة .

( ٤ ) الأحكام في أصول الأحكام ، في باب تسمية الصحابة الفقهاء ٥ / ٨٩ . وانظر المستصفى ١ / ١٦٤ ومنتيف الرتبة ٦ - ٤ - ٥٢ .



« ومذهب أهل السنة عدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم من لا يسن الفتن ومن لم يلابسها، وهو القول الذي تؤيده الأدلة، والمذهب الحق الذي يجب المصير إليه .

وهم مع ثبوت العدالة لهم، فبعضهم أعدل من بعض وأثبت كما بين ذلك الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . . . . " فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كانوا عدولا، فبعضهم أعدل من بعض وأثبت، فهذا عمر قنع بخبر عبد الرحمن وفي قصة الاستئذان يقول : اثبت بمن يشهد معك . وعلي بن أبي طالب يقول : كان إذا — حدثني رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلفته، وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر فلم يحتج علي أن يستخلف الصديق، والله أعلم (١)

" هذا، ومن المهم جدا ذكره هنا والتنبيه عليه في هذا الموضع : أن بعض الأجلة من الصحابة رضي الله عنهم، قد رُوي حديثا رواه غيره من الصحابة الأجلة، ونفى أن يكون ذلك الحديث قاله سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والحق أن ذلك النفي لم يكن في نظر الصحابي النافي . لتهمة الكذب أو الاختلاق أو التقول من راوى ذلك الحديث وحاشا الصحابة رضي الله عنهم من ذلك، وإنما هو من باب النفس الناجم عن ظن واجتهاد من النافي، لوجود نص قطعي، أو حديث عنده، يراه معارضا لذلك الحديث في نظره، وليس من باب التكذيب والرمي بالموضع قضا (٢)

" وعلى هذا : فإذا ورد على لسان أحد الصحابة نفي ما رواه نظيره، أو قوله في مثيله كذب فلان . . . . أو نحو هذا من العبارات، فالمراد به أنه أخطأ أو نسي، لأن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، عمداً أو نسياناً أو خطأ، ولكن الإثم يختص بالعمد . وحاشا الصحابة الأبرار أن يعتمد أحدهم ذلك، رضي الله عنهم ورضوا عنه (٣) وما يجب التنبيه عليه أيضاً في هذا المبحث أن العدالة التي ذهب إليها أهل السنة لجميع الصحابة رضي الله عنهم، ليس المراد بها عصمتهم من الخطأ والنسيان، والذنوب

( ١ ) سيرة أعلام النبلاء ٧١ / ١ - ٧٣ سبق تخريج الأحاديث في بحث " تفاوت الصحابة في الفضل والعدالة " .

( ٢ ) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ص ٣٣ .

( ٣ ) المرجع السابق ص ٣٦ .

والمعصيان ، إذ العصمة لأنبياء الله ورسله صلوات الله وسلامه عليهم . وإنما المراد بعد التهم رضي الله عنهم أنهم لا يتعمد ون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك تُقبَل مروياتهم من غير أن نبحث عن عد التهم أو نطلب من أحد تزكيته .

وقد قرر الذهبي هذا المعنى فقال : " ولسنا ممن يغلو في أحد منهم ، ولا ندعي العصمة فيهم . (١) "

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة محمد بن الحسن العسكري : " خاتمة الاثنى عشر سيداً الذين تدعي الامامية عصمتهم - ولا عصمة إلا للنبي - . . . . فمولانا الإمام علي من الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالجنة رضي الله عنه - نحبّه أشد الحب - ولا تدعي عصمته ولا عصمة أبي بكر (٢) "

ويقول الحافظ العلامي رحمه الله تعالى : " ليس المعنى بعدالة كل واحد من الصحابة رضي الله عنهم أن العصمة له ثابتة ، والمعصية عليه مستحيلة ، ولكن المعنى بها أن روايته مقبولة ، وقوله مصدق لا يحتاج إلى تزكية كما يحتاج غيرها إليها ، لأن استصحاب الحسان لا يفيد إلا ذلك (٣) "

وقال ابن الأنباري كما نقله الشوكاني في إرشاد الفحول : " وليس المراد بعد التهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية عليهم ، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحسب عن أسباب العدالة وطلب التزكية ، إلا أن يثبت ارتكاب قاذح ، ولم يثبت ذلك ، والله الحمد فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير ، فإنه لا يصح ، وما يصح منه فله تأويل صحيح (٤) "

وكما قرر الذهبي عدالة الصحابة رضي الله عنهم جماعة ، قرر عدالة بعضهم أفراداً ودافع عما يثيره المبتدعة والرافضة ففي ترجمة مشطج بن أثاثة المذكور في قصة الإفك رضي الله

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٩٣ / ١٠ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٢٠ / ١٣ .

( ٣ ) منيف الرتبة ورقة ( ٥٤ ) .

( ٤ ) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٠ .

عنه يقول الذهبي رحمه الله : " إِيَّاكَ يَجْرِي أَنْ تَنْظُرَ إِلَى هَذَا الْبَدْرِيِّ شَرُّراً لَهْفُوهُ بَدَتْ مِنْهُ ، فَإِنَّهَا قَدْ غُفِرَتْ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .

وَإِيَّاكَ يَا رَافِضِي أَنْ تَلْقَى بِقَذْفِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ نَزُولِ النَّصْرِ فِي بَرَاءَتِهَا فَتَجِبَ لَكَ النَّارُ (١)  
وَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ الصَّحَابِيِّ الْكَبِيرِ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيْسَلٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
" الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ حَذِيفَةَ جُلُوساً ، فَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو مُوسَى الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ -  
أَحَدُهُمَا مَنَافِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ أَشْبَهَ النَّاسِ هَذَا يَدَّ لَّا وَسَمْتًا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَبْدُ اللَّهِ (٢)

قُلْتُ : مَا أَدْرَى مَا وَجَّهَ هَذَا الْقَوْلَ ، سَمِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعِيمٍ مِنْهُ ، ثُمَّ يَقُولُ الْأَعْمَشُ : حَدَّثَنَا هُمُ  
بِفَضْبِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّخَذُوهُ دِينًا \*  
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ : كَانَ الْأَعْمَشُ بِهِ دِيَانَةٌ مِنْ خَشَبِيَّةِ (٣)

وَلَا رَيْبَ أَنَّ غَلَاةَ الشَّيْعَةِ يَبْغِضُونَ أَبَا مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَكُنْهُ مَا قَاتَلَ مَعَ عَلِيٍّ ، ثُمَّ لَمَّا  
حَكَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، عَزَلَهُ ، وَعَزَلَ مَعَاوِيَةَ ، وَأَشَارَ بِأَبْنِ عَمْرٍ ، فَمَا انْتَضَمَ مِنْ ذَلِكَ حَالٌ (٤)

قَالَ الْأُسْتَاذُ شَمِيبُ الْأُرْنَؤُوطِ مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْخَبَرِ : " فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ عَنْ حَذِيفَةَ  
وَلَا إِخَالَه يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ أَخْطَأَ فِي حَقِّ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَمَعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ ، وَوَلِيِّي لِلْخُلَفَاءِ عَمْرٍ وَعُثْمَانُ ، وَشَهِدَ لَهُ فَضْلًا ، الصَّحَابَةُ بِوُفُورِ  
عَقْلِهِ ، وَاسْتِقَامَةِ سِيرَتِهِ ، وَوَرَعِهِ وَفَضْلِهِ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْأَعْمَشِ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ حَذِيفَةَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ  
فِي حَالَةِ الْغَضَبِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا الْإِنْسَانُ كَلَامًا لَا يَعْتَقِدُ أَحَقِّيَّتَهُ إِذَا رَوَّجَعَ حِينَ يَسْكُتُ عَنْهُ

( ١ ) سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١ / ١٨٨

( ٢ ) أَخْرَجَهُ الْفَسْوَى فِي تَارِيخِهِ ٢ / ٧٧١

( ٣ ) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ( ٢٨٥ ) فِي كِتَابِهِ " غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٢ / ٥٤٥  
الْخَشَبِيَّةُ : ضَرْبٌ مِنَ الرَّافِضَةِ ، وَقِيلَ : الَّذِينَ يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمُ بِالْخَشَبِ  
وَقِيلَ : الَّذِينَ حَفَظُوا خَشَبَةَ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ صُلِبَ . وَسَمِعْتُ أَبَا نَضْرٍ يَقُولُ : الْخَشَبِيَّةُ  
أَصْحَابُ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ " انْتَهَى .

( ٤ ) سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٢ / ٣٩٤

( ١ )

الغضب، ولا يتعلق بما يقال في مثل هذه الحالة إلا الذين في قلوبهم مرض  
وَحَسِبَ أَبَا مُوسَى فَضْلًا دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، فَقَالَ الصَّحِيحِينَ " عَنْ أَبِي  
مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ  
ذَنْبَهُ، وَأَدْخِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَدْخَلَ كَرِيمًا " ( ٢ )

وقال الحافظ الذهبي في بيان منزلته ورفعة قدره : " قلت : قد كان أبو موسى صَوَامًا  
قَوَامًا رَبَانِيًّا زَاهِدًا عَابِدًا مِنْ جَمْعِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْجِهَادِ وَسَلَامَةِ الصَّدْرِ، لَمْ تَغْيِرْهُ الْإِسَارَةُ  
وَلَا اغْتَرَبَ بِالدُّنْيَا " ( ٣ )

وقال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود : " قال أبو أحمد بن عدي : سمعت  
علي بن عبد الله الداهري يقول : سألت ابن أبي داود عن حديث الطير ( ٤ ) . فقال : إن صنع  
( ١ ) المصدر السابق ، نفس الصفحة في الهامس .

( ٢ ) رواه البخاري في الجهاد ١١٣/٦ ، وفي المغازي ٥٠/٨ ، وفي الأدب ٤٣٥/١٠ ،  
وفي الأحكام ١٤٣/١٣ ، ومسلم في الجهاد ( ١٧٣٣ ) .

( ٣ ) سير اعلام النبلاء ٣٩٦/٢

( ٤ ) ونص الحديث : عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عنده طائر، فقال :  
" اللهم أئتنى بأحب خلقك إليّ يأكل معي من هذا الطير " فجاء أبو بكر فرده ، وجاء عمر  
فرده ، وجاء علي فآذن له . أخرجه النسائي في خصائص علي بن أبي طالب ( ١٠ ) ، والترمذي  
في المناقب ( ٣٧٢١ ) وقال : غريب لا تعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه . وأخرجه  
الحاكم ١٣٠/٣ من طريق سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس قال : « كنت  
أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له فرج مشوى ، فقال : " اللهم ائتنى بأحب  
خلقك يأكل معي هذا الطير ، فقلت : اجعله رجلاً من أهلي من الأنصار ، فجاء علي —  
فقلت : إن رسول الله على حاجة ، ثم جاء ، فقلت ذلك ، فقال لي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : افتح ، فدخل ، فقال : ما حبست يا علي ؟ فقال : إنه هذه آخر ثلاث كسرات  
يردني أنس ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قلت : أحببت أن يكون رجلاً من قومي ، فقال :  
إن الرجل محب قومه " وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وتعقبه الذهبي بقوله :  
محمد بن عياض لا أعرفه . ولهذا الحديث عن أنس ثلاثون طريقاً جمعها محقق كتاب  
" خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب " الأستاذ أحمد البلوشي من ص ٢٩ - ٣٤ .  
ويقول الحافظ الذهبي ٢٣٣/١٣ في سير النبلاء : وحديث الطير على ضعفه ، قلعه  
ضرق جمّة ، وقد أفردتها في جزء ، ولم يثبت ، ولأنا بالمعتقد بطلانه " ونقل الحافظ =

حديث الطير فنبوذة النبي صلى الله عليه وسلم باطل ، لأنه حكى عن حاجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم خيانة - يعنى أنساً - وحاجب النبي لا يكون خائناً .

قلت : هذه عبارة رديئة ، وكلام نحس <sup>(١)</sup> ، بل نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حق قطعي إن صح خبر الطير ، وإن لم يصح ، وما وجه الارتباط ؟ هذا أنس قد خدم النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحتلم ، وقبل جريان القلم ، فيجوز أن تكون قصة الطائر في تلك المدة . فرضنا أنه كان محتلماً ، ما هو بمعصوم من الخيانة ، بل فعل هذه الجناية الخفيفة متأولاً ، ثم إنسه حبس علياً عن الدخول كما قيل ، فكان ماذا ؟ والدعوة النبوية قد نفذت واستجيب فلو حبسه أوردته مرات ، ما بقي يتصور أن يدخل ويأكل مع المصطفى سواء إلا ، اللهم إلا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قصد بقوله : " ايتنى بأحب خلقك اليك ، يأكل معي " عدداً من الخيار يصدق على مجموعهم أنهم أحب الناس إلى الله ، كما يصح قولنا : أحب الخلق إلى الله الصالحون ، فيقال : فمن أجبتهم إلى الله ؟ فنقول : الصديقون والأنبياء . فيقال : فمن أحب الأنبياء ؟ فنقول : محمد وإبراهيم وموسى ، والخطب في ذلك يسير . وأبولبابة - مع جلالة - بدت منه خيانة ، حيث أشار لبني قريظة إلى حلقه ، وتاب الله عليه . <sup>(٢)</sup>

= الذهبى فى السير ١٦٨/١٧ عن أبى نعيم الحداد بسنده إلى الحاكم يقول : " سئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح ، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الذهبى : فهذه حكاية قوية ، فما باله أخرج حديث الطير فى المستدرک ؟ فكانه اختلف اجتهداه " وقد حسن الحديث الحافظ ابن حجر فى الأجومه عن أحاديث وقعت فى مصابيح السنة " وهى ملحقة بآخر مشكاة المصابيح ٣١٣/٣ .

( ١ ) وقال الذهبى أيضاً فى السير ٢٣٣/١٣ : وقد أخطأ ابن أبى داود فى عبارته وقوله ، وله على خطئه أجر واحد ، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يفلط ولا يسهو

والرجل فمن كبار علماء الاسلام ، ومن أوثق الحفاظ ، رحمه الله تعالى " انتهى

( ٢ ) أبولبابة هو بشير بن عبد المنذر الأنصارى ، وانظر خبره فى سيرة ابن هشام ٢٣٦/٢ ،

وتفسير الطبرى ١٣/٤٨١ - ٤٨٢ ، وطبقات ابن سعد ٤٥٧/٣ .

وحاطب بدت منه خيانة فكاتب قريشاً بأمر تخفى به نبي الله صلى الله عليه وسلم من غزوهم  
 وغفر الله لحاطب مع عظم فعله رضي الله عنه . ( ٢ )

فالذهبي - رحمه الله - يتأول فعل أنس رضي الله عنه ، ويرد على تلك العبارة الردية .  
 والصحابة رضي الله عنهم بشر غير معصومين من الخطأ والوقوع في المعصية ، مع ثبوت عدالتهم  
 وما أصدق كلمة الذهبي رحمه الله التي سبق نقلها بيان معناها : " ولستنا ممن يغلو في آحاد  
 منهم ، ولا تدعي فيهم العصمة " ( ٣ )

وما يتصل بالطعن بعدالة آحاد الصحابة ما يتعلق بالكلام بالصحابي سمرة بن جندب .  
 فقد ساق الذهبي في ترجمته حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعشرة  
 في بيت من أصحابه : " آخركم موتاً في النار " ( ٤ ) فيهم سمرة بن جندب . قال أبو نضرة : فكان سمرة  
 آخرهم موتاً .

قال الذهبي عقبه : هذا حديث غريب جداً ، ولم يصح لأبي نضرة سماعه من أبي هريرة  
 وله شويهد .

وعن أنس بن حكيم قال : كنت أمرئاً بالمدينة ، فألقى أبا هريرة ، فلا يبدأ بشيء حتى يسألني عن  
 سمرة ، فإذا أخبرته بحياته ، فرح ، فقال : " إنا كنا عشرة في بيت ، فنظر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في وجوهنا ، ثم قال : " آخركم موتاً في النار " فقد مات منا ثمانية ، فليس شيء أحب  
 إلي من الموت .

وقتل سمرة بشراً كثيراً . قال أبو بكر البيهقي : نرجوله بصحبته .

( ١ ) حاطب ، هو ابن أبي بلتعة ، شهد بدرًا والحديبية ، مات سنة ثلاثين بالمدينة انظر ترجمته  
 في أسد الغاية ١ / ٤٣١ - ٤٣٣ ، والاستيعاب ١ / ٣١٢ - ٣١٥ ، وانظر خبره في  
 البخاري في كتاب الجهاد ، باب الجاسوس ٦ / ١٠٠ ، وفي المغازي ، باب فتح مكسرة  
 ٧ / ٤٠٠ ، ومسلم في فضائل الصحابة ( ٢٤٩٤ ) .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٩٣ .

( ٤ ) أخرجه البخاري في تاريخه الصغير ١ / ١٠٦ ، وأخرجه الفسوي في المعرفة ٣ / ٣٥٦ ، والبيهقي في  
 الدلائل من طريق الفسوي وقال برواته ثقات إلا أن أبا نضرة العبدى لم يثبت له من أبي هريرة  
 سماع . والحديث أخرجه البخاري في تاريخه الصغير ١ / ١٠٦ من طريق أبي معاذ وأبو الطبراني  
 في المعجم الكبير ٧ / ٢٩٠ . وقال الهيثمي ٨ / ٢٩٠ : في أسناده أوس بن خالد ، ولم يرو عنه غير  
 علي بن زيد ، وفيهما كلام .

وقال هلال بن الملاء : حدثنا عبد الله بن معاوية ، عن رجل ، أن سمرة استجمر ، فغفل عن نفسه ، حتى احترق . فهذا إن صحَّ فهو مرادُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، يعني : نار الدنيا .

ونقل ابن الاثير : « إنه سقط في قدر مملوء ماءً حاراً ، كان يتعالج به من الباردة ، فمات فيها » انتهى . وقال الحافظ العلائي : وقد روى شعبة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه أنه قال : " حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين " ويقول : إن سمرة حفظ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (\*) .

وروى عاصم بن سليمان عن محمد بن سيرين أن ابن عباس أمر الناس بزكاة الفطر فأنكروا ذلك عليه ، فأرسل رسلاً إلى سمرة بن جندب فقال : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بها . قال : بلى : قال : فما منعك إن علم أهل البلدة (٢) . ولولم يكن سمرة عند ابن عباس بالمحل الأعلى لما سأله واستشهد به .

وقال عبد الله بن صبيح عن محمد بن سيرين قال : " كان سمرة فيما علمت عظيم الأمانة صدوق الحديث ، يحب الإسلام وأهله " .

وأما حديث " آخركم موتاً في النار " فقد وقع مصداقه ، بأن سمرة رضي الله عنه ، أصابته في آخر عمره كزاز (٣) فكان يعالج منه بأن يغلى له قدر مملوء ماءً حاراً فيقعد عليها يستدفئ بخارها ، فسقط فيها ، وهي أشد ما تكون حرارة فمات ، فلم يكن مراده صلى الله عليه وسلم إلا نار الدنيا .

وأما قتله الناس ، فإنما كان يقتل الخوارج المارقين الذين أكفروا الصحابة وقتلوا الناس ، ولم يكن يقتل أحداً منهم إذا ظفربه رضي الله عنه (٤) .

وقال الذهبي : " وكان شديداً على الخوارج ، قتل منهم جماعة . وكان الحسن وابن سيرين

(١) سير أعلام النبلاء ٣ / ١٨٤ - ١٨٦ .

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه كما في موارد الضمان (٤٤٨) ، والبيهقي في سننه ٢ / ٩٦ .

(٣) الكزاز : ييس وانقباس من البرد ، كما في المعجم الوسيط ٢ / ٧٨٦ .

(٤) منيف الرتبة للحافظ العلائي ق ( ٥٥ ب ) د .

(\*) رواه أبو داود (٧٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) في الصلاة ، والترمذي (٢٥١) في الصلاة والسكتتان : سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ ، وسكتة إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع . والقائل أن سمرة حفظ هو أبي بن كعب .

يثنيان عليه " ( ١ )

ومما يتعلق بهذا المبحث الكلام عن الصحابي الجليل أبي هريرة الدوسي اليماني ، سيد الحفاظ والأشبات ، فقد تَوَقَّفَ بعضهم في قبول رواياته ، لكثرة ما روى ولأنه أنكر عليه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه " قال إبراهيم النخعي : ما كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة إلا ما كان حديث جنة أو نار .

قلت : هذا لاشيء ، بل احتج المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه ، لحفظه وجلالته وإتقانه وفقهه . وناهيك أن مثل ابن عباس يتأدَّب معه ، ويقول : أفت يا أبا هريرة " . ( ٢ )

وقد أبان الامام الذهبي فقه أبي هريرة ووصفه بأنه : " الإمام الفقيه المجتهد الحافظ . . . سيد الحفاظ والأشبات " ( ٣ )

وذكر أمثلة من فقهه وفتاويه واجتهاداته فقال : " وأبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول عليه السلام وأدائه بحروفه . وقد أدَّى حديث المَصْرَاءِ ( ٤ ) بألفاظه ، فوجب علينا العمل به ، وهو أصل برأسه .

وقد ولي أبو هريرة البحرين لعمر ، وأفتى بها في مسألة المَطْلُقة طَلِّقة، ثم يتزوج بها آخر ثم بعد الدخول فارقها ، فتزوجها الأول . هل تبقى عنده على طَلِّقتين - كما هو قول عمر

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٦٠٩/٢ ، وينظر : البداية والنهاية ١٠٩/٨ ، وقال الذهبي في الميزان ٣٥/١ : وسبب هذا التمييز ما قاله النخعي بأن أبا هريرة لم يكن فقيهاً .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢ .

( ٤ ) المصراة : الناقة أو البقرة أو الشاة يصري اللبن في ضرعها ، أي : يجمع ويحبس ، ثم تباع فيضنها المشتري كثيرة اللبن ، فيزيد في ثمنها ، فإذا حلبها مرتين أو ثلاثاً ، وقف على التصرية والغرور .

وسياتى تخريج هذا الحديث والكلام عليه بعد قليل بمون الله تعالى .



وغيره من الصحابة ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه ، ، أو تلغى التولية ، وتكون  
عنده على الثلاث ، كما هو قول ابن عباس وابن عمر وأبي حنيفة ، ورواية عن عمر ، بناءً على  
أن إصابة الزوج تهدم ما دون الثلاث ، كما هدمت إصابته لها الثلاث .

فالأول مبني على أن إصابة الزوج الثاني ، إنما هي غاية التحريم الثابت بالطلاق الثلاث  
فهو الذي يرتفع ، والمطلقة دون الثلاث لم تحرم ، فلا ترفع الإصابة منها شيئاً . وبهذا أفتى  
أبو هريرة . فقال له عمر : لو أفتيت بغيره لأوجعتك ضرباً .

وكذلك أفتى أبو هريرة في رقاق المسائل مع مثل ابن عباس ، وقد عمل الصحابة فمن  
بعدهم بحدِيث أبي هريرة في مسائل كثيرة تخالف القياس ، كما عملوا كلهم بحدِيثه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : " لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " ( ١ )

وعمل أبو حنيفة والشافعي وغيرهما بحدِيثه : " أن من أكل ناسياً ، فليتم صومه " ( ٢ ) مع  
أن القياس عند أبي حنيفة أنه يُفطر ، فترك القياس لخبر أبي هريرة .

وهذا مالك عمل بحدِيث أبي هريرة في غسل الاناء سبعا من ولوع الكلب ( ٣ ) مع أن القياس  
عنده : أنه لا يغسل لطهارته عنده .

بل ترك أبو حنيفة القياس لما هو دون حدِيث أبي هريرة في مسألة القهقهة ، لذاك الخبر

( ٤ )

المرسل .

( ١ ) رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها ١٣٨/٩ ، ومسلم في  
النكاح ( ١٤٠٨ )

( ٢ ) رواه البخاري ١٣٤/٤ ، ١٣٥ في كتاب الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ،  
ومسلم في كتاب الصيام ( ١١٥٥ )

( ٣ ) رواه الإمام مالك في الموطأ ٣٤/١ في الطهارة ، والبخاري في كتاب الوضوء ٢٣٩/١ ،  
٢٤٠ ، ومسلم في كتاب الطهارة ( ٢٧٩ ) .

( ٤ ) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣٧٦ ) عن معمر بن قنادة عن أبي العالية الرياحي :

" أن أعمى تردى في بئر ، والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه ، فضحك بعضهم  
من كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان  
ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصلاة " وإسناده على إرساله صحيح . وقال الإمام علي  
القاري في فتح باب العناية ٧٦/١ : " وقد اعترف أهل الحديث كلهم بصحته مرسلًا  
والمرسل حجة عندنا وعند الجمهور " ، وقد استوفى الحافظ جمال الدين الزيلعي في  
" نصب الراية " ٤٧/١ ، ٥٤ الكلام على طرق الحديث ، وللعلامة المحقق الامام  
عبد الحي الأكنوي رحمه الله ، كتاب واسع سماه " المسهسة بنقش الوضوء بالقهقهة " استوفى  
فيه مذاهب العلماء وأدلته في هذه المسألة .

وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث " ( ١ )

وقال الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ فقيه المراق إبراهيم بن يزيد النخعي : " قال أبو عبيد الآجري : حدثنا أبو داود ، حدثونا عن الأشجعي ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، قال : كانوا يرون أن كثيراً من حديث أبي هريرة منسوح .

قلت : وكان كثير من حديثه ناسخاً ، لأن إسلامه ليالي فتح خير ، والناسخ والمنسوح في جنب ما حمل من العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم نزر قليل ، وكان من أئمة الاجتهاد ، ومن أهل الفتوى رضي الله عنه . فالسنن الثابتة لا ترد بالدعاوى " ( ٢ )

وقال أيضاً في ترجمة الإمام العالم الحافظ الفقيه يحيى بن صالح الوحاظي الدمشقي المتوفى سنة ( ٢٢٢ ) : " وكثير من ذوي الرأي يرون أحاديث شافه بها الحافظ الفقي المجتهد أبو هريرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويزعمون أنه ما كان فقيهاً ، ويأتوننا بأحاديث ساقطة ، أو لا يعرف لها إسناد أصلاً محتجين بها " ( ٣ )

وقال الحافظ العلائي رحمه الله : " وهذا الفصل - أي رد مرويات أبي هريرة ، وأنهم لا يقدم عليها القياس عند المعارضة ، بخلاف أخبار الفقهاء من الصحابة - ظاهر الضعف ، مقتضى لرد كثير من السنن الثابتة لمجرد الظن الفاسد ، وليس في شيء مما ذكر يقتضي توقفاً في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولا تطرق تهمة إليه ، معاذ الله من ذلك .

وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالحرص على الحديث لما قال له : من أسمعك الناس بشفاعتك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا أحد قبلك لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسمعك الناس بشفاعتي من قال : لا إله إلا الله . أخرجه البخاري . ( ٤ )

وروى في كتاب التاريخ له من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن مالك بن أبي

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٦١٩ / ٢ - ٦٢١

( ٢ ) المرجع السابق ٥٢٨ / ٤

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٤٥٥ / ١٠

( ٤ ) أخرجه البخاري ١٩٣ / ١ في العلم ، باب الحرص على الحديث ، وفي الرقاق ٤١٨ / ١١ ، باب صفة الجنة والنار .

عمر قال : كنت عند طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، فدخل عليه رجل فقال : يا أبا محمد والله ما ندرى أهذا اليماني - يعني أبي هريرة - أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منكم ، أو هو يقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل . فقال : والله ما أشك أنه قد سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع ، وعلم ما لم نعلم ، إنا كنا لسنا بيوتات وأهلون ، وكنا نأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقي النهار ، ثم نرجع ، وكان مسكيناً لا مال له ، ولا أهل ، يده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان يدور معه حيث ما دار ، فما نشك أنه قد علم ما لم نعلم ، وسمع ما لم نسمع ، ولن تجد أحداً فيه خير يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل . ( ١ )

وروى حفص بن غياث عن أشعث عن مولى طلحة ، قال : كان أبو هريرة جالساً في مسجد الكوفة ، فمرَّ رجل بطلحة رضي الله عنه ، فقال : قد أكثر أبو هريرة . فقال طلحة : قد سمعنا كما سمع ، ولكنه حفظ ونسينا .

قال البخاري : روى عنه نحو ثمان مئة نفس من صاحب وتابع من أهل العلم . ( ٢ )  
وهذا يقتضى إجماع الأمة كلها على قبول روايته وعدم التوقف فيها . ( ٣ )

ثم أورد العلاني الأدلة على قبول أحاديث أفراد الصحابة الذين لم يشتهروا بالعلم ، وأنَّ حدِيثهم يُقبل وإن جاء على خلاف القياس .

ثم قال : " إذا كان الصحابي عدلاً مأموناً فلا فرق فيما رواه بين ما يوافق القياس وما يخالفه ، وإن كانت التهمة تتطرق فيما يخالف القياس فهي متطرفة إلى ما يوافقه أيضاً ، ويكون حكمه حكم سائر الرواة من غير الصحابة ، ممن يتهم بسوء الحفظ وقلة الإتقان ، ومما زاد الله من ذلك . ولا ريب أنَّ فتح هذا الباب في الصحابة يشوثر الشريعة ، ويدخل الشك في السنن . . . . . وكل مقالة أدَّت إلى هذه العفاسد فهي فاسدة ، لاسيما والإجماع العملي منعقد قبل قائلها ، وهي غنية عن الإطالة في ردِّها ، والله ولي التوفيق " . ( ٤ )

( ١ ) انظر : التاريخ الكبير ١٣٣/٦ ، والحدِيثُ رواه الترمذي ( ٢٨٢٧ ) وقال : حسنٌ غريب ، والحاكم في المستدرک ٥١١/٣ .

( ٢ ) تهذيب التهذيب ٢٦٥/١٢ .

( ٣ ) منيف الرتبة ، للعلاني ( ٥٨ - ٥٩ ) .

( ٤ ) منيف الرتبة للعلاني ( ق ٦٠ ) مخطوطة نسخت سنة ٧٧٦ .

وقال العلامة الأستاذ عبد المنعم صالح العزى في كتابه النافع "دفاع عن أبي هريرة" :  
 " هناك صنيع غريب للتابعي الفقيه الكبير إبراهيم بن يزيد النخعي ، ذلك أنه كان يترك  
 بعض حديث أبي هريرة إذا خالف الأقيسة الفقهية . وسبب من اعتماد أبي حنيفة اعتماداً  
 كبيراً على ما رواه له حماد بن أبي سليمان عن النخعي ، فإننا نجد أبا حنيفة ومعه أصحابه  
 يقتفون أثر النخعي ، ويردّون بعض حديث أبي هريرة .

وهذا مادعا الحنفية إلى ترك كل حديث من مرويات أبي هريرة تخالف القياس الجلي ،  
 وقال بأن : " ما وافق القياس من روايته فهو معمول به ، وما خالف القياس : فإن تلقته الأمة  
 بالقبول فهو معمول به ، والا فالقياس الصحيح شرعاً مقدّم على روايته فيما ينسُدُّ باب الرأي  
 فيه " ( ١ )

ويقول الأستاذ عبد المنعم العزى أيضاً : " ويجب ألا ننسى أن النخعي يقصر اعتراضه  
 على بعض أحاديث أبي هريرة في الأحكام فقط ، وأنه لا يمتنع على كثير من أحاديثه الأخرى  
 في الأحكام وعلى جميع أحاديثه في غير الأحكام . .

وكأنني أرى أن هناك عاملاً نفسياً شجّع النخعي على هذا المسلك في ردّ بعض حديث  
 أبي هريرة ، وهو ما بلغه من ردود عائشة واعتراضاتها على أبي هريرة ( ٢ ) ، إذ المعروف عن  
 النخعي أنه أولى عناية كبرى لحديث عائشة .

قال العلامة المصطفى في " الأنوار الكاشفة " مبيناً السبب النفسي لأهل الكوفة السني  
 جرّأهم على ردّ بعض حديث أبي هريرة المخالف للقياس ، وهي أنه " كان بين الكوفيين  
 والحجازيين تباعد ، والكوفيون نشأوا على الأحاديث التي عرفوها من رواية الصحابة الذين  
 كانوا عندهم ، ثم حاولوا تكميل فقههم بالرأي وجروا على مقتضاه ، ثم كانوا إذا جاءهم بعد  
 ذلك حديث بخلاف ما قد جروا عليه وألفوه ، تلكأوا في قبوله وضربوا له الأمثال ، وإذا كان  
 أبو هريرة أكثر ، كانت الأحاديث التي جاءتهم بخلاف رأيهم أكثر من غيره ، فلهذا ثقل على  
 بعضهم بعض حديثه ، وساعد على ذلك ما بلغهم من أن بعض الصحابة قد انتقد بعض

( ١ ) أصول السرخسي ١ / ٣٤١ نقلاً من " دفاع عن أبي هريرة " للعزى .

( ٢ ) ينظر كتاب " الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة " للزركشي .

أحاديث أبي هريرة <sup>(١)</sup>

ومن أمثلة ترك الحديث إذا خالف القياس الجلي حديث أبي هريرة في تجويز رد الشاة التي تباع بعد ما يحبس البائع لبنها بعدم الحلب ، فيظن المشتري أنها كثيرة الحليب ، بشرط أن يرجع المشتري إلى البائع معها صاعاً من تمر ، وتسمى هذه الشاة : المَصْرَاة <sup>(٢)</sup> وقد أخذ بهذا الحديث جمهور الفقهاء إلا أن النخعي وتبعه أبو حنيفة رأيا مخالفاً للقياس فرفضاه

قال الحافظ ابن حجر : " وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم . وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية ، وفي فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا : لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر . واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى ، فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ، ولم يكن كآبن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة ، فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي ، وهو كلام أذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه ، وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله ، كما في الوضوء بنبذ التمر ، ومن القهقهة في الصلاة ، وغير ذلك ، وأظن لهذه النكتة أورد البخاري حديث ابن مسعود عَقِبَ حديث أبي هريرة إشارةً منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة <sup>(٣)</sup>

( ١ ) الأنوار الكاشفة للعلامة عبد الرحمن المعلي البهاني ص ١٧٨ .

( ٢ ) حديث أبي هريرة الوارد في المصراة ، أخرجه البخاري ٣٠٩ / ٤ ، ومسلم ( ١٥١٥ ) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ولا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر " .

( ٣ ) فتح الباري ٢٦٨ / ٥ ويُن الحافظ أن أبا هريرة لم ينفرد برواية هذا الأصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث عمر ، وأخرجه الضراني من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البيهقي في الخلافيات .

قال الأستاذ العزى : إنَّ تجريدَ أبي هريرة من الفقه قد رُدَّه محققو الحنفية .

قال ابن الهمام فى التحرير : وأبوهريرة فقيه . وقال شارحه ابن أمير الحاج : لم يعدم شيئاً من أسباب الاجتهاد وقد أفقَى فى زمن الصحابة ، ولم يكن يفتى فى زمنهم إلا مجتهد ، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل بين صحابى وتابعى . . وهذا هو الصحيح " ( ١ )

وقال الإمام السرخس المتوفى سنة ( ٤٩٠ ) : " لعل ظاناً يظن أن فى مقاتلنا ازدراء به ، ومعان الله من ذلك فهو مقدّم فى العدالة والحفظ والضبط " ( ٢ )

قال الأستاذ عبد المنعم العزى : " وسها يكن فإنَّ النخعى أو أباحنيفة وصحبه إنما كانوا فى مجال اجتهاد محض ، وهم مأجورون على أي حال ، لما نعلمه من صدق نياتهم ، وعظيم إيمانهم وغيرتهم على الشريعة ، وما كان أحد منهم فى اجتهاداته هذه متعرضاً لتكذيب أبي هريرة أو الظعن فيه . . وحاشاهم من ذلك ، فإنهم الأئمة الذين يُقتدى بهم ، وانما المرغى فى قلوب من حرّف مقصد هم وقولهم ، فإن أباحنيفة مثلاً رُدَّ بعض حديث أبي هريرة يروى له الكثير ، وانظر مسنده برواية الحصكى ، وكتاب الآثار الذى يرويه أبو يوسف عنه ، ورواية محمد بن الحسن لموطأ مالك مشحونة بحديث أبي هريرة . . " ( ٣ )

وما أصدق كلمة الامام الذهبى فى فقه أبي هريرة واجتهاده : " وأبوهريرة إليه المنتهى فى حفظ ما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأدائه بحروفه ، وقد أدى حديث المصنّرة بألفاظه ، فوجب علينا العمل به ، وهو أصل برأسه .

وقد عمل الصحابة فَمَنْ بعدهم بحديث أبي هريرة فى مسائل كثيرة تخالف القياس " ( ٤ ) . . .

وقد كان أبوهريرة وثيق الحفظ ، ما علمنا أنه أخطأ فى حديث " ( ٥ )

( ١ ) شرح التحرير لابن أمير الحاج ٢ / ٢٥١ .

( ٢ ) أصول السرخى ١ / ٢٤١ .

( ٣ ) دفاع عن أبي هريرة ، للأستاذ عبد المنعم صالح العزى ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

( ٤ ) ذكر الذهبى أمثلة من المسائل التى عمل بها الفقهاء من رواية أبي هريرة وهى مخالفة للقياس ، سبق تخريجها .

( ٥ ) انظر : سیر أعلام النبلاء ٢ / ٦١٩ - ٦٢١ .

"وكان من أئمة الاجتهاد ، ومن أهل الفتوى رضى الله عنه ، فالسنن الثابتة لا تُكْرَدُ  
بالدعوى" ( ١ )

"احتج المسلمون قديماً وحديثاً بحديثه لحفظه وجلالته واثقانه وفقهه" ( ٢ )

\* \* \*

---

( ١ ) المرجع السابق ٤ / ٥٢٨ .

( ٢ ) المرجع السابق ٢ / ٦٠٩ .

## المطلب الرابع

حكم ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم

قال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي : " كلام الأقوان إذا تبرهن لنا أنه يهوى وعصبية لا يلتفت إليه ، بل يُطوى ولا يُروى ، كما تقرر عن الكفا عن كثيرٍ ما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين .

وما زال يُمَرِّبنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف ، ومعضه كذب ، وهذا فيما يأيدنا حين طمأننا ، فنهض طيِّه وخفاؤه ، بل وإعدامه لتصفوا القلوب وتتوفر على حب الصحابة ، والترضي عنهم ، وكتمان ذلك متعين عن العامة وأحاد العلماء وقد يُرَخَّص في مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العربي من الهوى بشروط أن يستغفر لهم كما علمنا الله تعالى حيث يقول : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالآيات ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴾ (١)

فالقوم لهم سوابق ، وأعمال مكفرة لما وقع منهم ، وجهاد سخا ، وعبادة مسخرة ، . . . . . فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك ، فلا نمرج عليه ، ولا كرامة ، فأكسره باطل وكذب وافتراء ، فدأب الروافض رواية الأباطيل ، أورث ما في الصحاح والسانيد ، ومتى إفاقة من به سكران (٢) .

ثم قال : " وأما أئمتنا اليوم وحكمانا ، فإذا أعدموا ما وجد من قدح يهوى ، فقد يقال : أحسنوا ووفقوا ، وطاعتهم في ذلك مفترضة ، لما قد رأوه من حشم مادة الباطل والشر .

مكل حال فالجهاال والضلال قد تكلموا في خيار الصحابة ، وفي الحديث الثابت

( ١ ) سورة الحشر ، آية : ١٠ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٩٢/١٠ - ٩٣ ، ويقول الذهبي أيضا عن الرافضة ١٤٠/١ - ١٤١

فأبعد الله الرافضة ، ما أغواهم وأشد هواهم . . . . .

ويقول أيضا : " لا حيلة في بر الرض فانه ذا مزمن ، والهدى نور يقذفه الله في قلب من يشاء ، فلا قوة إلا بالله ."



" لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله ، إنهم ليدعون له ولدًا ، وأنه ليرزقهم ويعافيهـم " (١)  
 وقال في ترجمة الزبير بن العوام رضي الله عنه : " عن الحسن قال : لما ظفر علي بالجمل  
 دخل الدار والناس معه ، فقال علي : إني لأعلم قائدَ فتنةٍ دخل الجنة ، وأتباعه إلى النار .  
 فقال الاحتف : من هو ؟ قال : الزبير .

قال الذهبي : " في إسناد إرساله ، وفي لفظه نكارة ، فمعاذ الله أن نشهد على أتباع  
 الزبير أو جند معاوية أو علي بأنهم في النار ، بل نفوض أمرهم إلى الله ، ونستغفر لهم ، يلي :  
 الخوارج كلاب النار ، وشتر قتل تحت أديم السماء ، لأنهم مرقوا من الإسلام ، ثم لا نسبدي  
 مصيرهم إلى ماذا ، ولا نحكم عليهم بخلود النار ، بل نقف (٢)

وقال الذهبي أيضا في ترجمة الإمام السيد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله  
 عنهما ، ربحانة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبطه وسيد شباب أهل الجنة ، بعد ذكر  
 ماجرى من فتنة بين الحسين وروان بن الحكم من أجل دفن الحسن في حجرة عائشة : " أعاذنا  
 الله من الفتن ، ورضي الله عن جميع الصحابة ، فترضى عنهم ياشيعي تغلج ، ولا تدخل بينهم  
 فالله حكيم عدل ، يفعل فيهم سابق علمه ، ورحمته وسعت كل شيء ، وهو القائل : " إن رحمتي  
 سبقت غضبي " (٣) وفي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون (٤)

فنسأل الله أن يمعفو عنا ، وأن يثبتنا بالقول الثابت . آمين (٥)

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة معاوية بن حُديج : " عن علي بن أبي طلحة قال : حج  
 معاوية ، ومعه معاوية بن حديج وكان من أسب الناس لعلي ، فمر في المدينة ، والحسن جالس

( ١ ) المرجع السابق ٩٣/١٠ - ٩٥ والحديث أخرجه البخاري في الأدب ١٠/٢٦٦ ، وسلم  
 في صفات المنافقين ( ٢٨٠٤ ) .

( ٢ ) المرجع السابق ٦٣/١ ، ويقول الذهبي عن الخوارج أيضا في كتابه " سير أعلام النبلاء " ١٢٨/٣ :  
 " فالخوارج كلاب النار ، قد مرقوا من الدين ، ومع هذا فلا نقطع لهم بخلود  
 النار ، كما نقطع به لعبدة الاصنام والصليان " ١٠ هـ

( ٣ ) رواه البخاري في كتاب التوحيد ٣/٣٢٥ ، وسلم في كتاب التوبة ( ٢٧٥١ ) .

( ٤ ) سورة الانبياء ، الآية ٢٣ .

( ٥ ) سير أعلام النبلاء ٢٧٩/٣ .

في جماعة من أصحابه ، فأتاه رسوله ، فقال : أجب الحسن . فأتاه فسلم عليه . فقال له : أنت معاوية بن حُذَيج ؟ قال : نعم ، قال : فأنت الصائبُ علياً رضي الله عنه ؟ قال : فكأنه استحييا فقال : أما والله لئن وردت عليه الحوض - وما أراك تَرُدُّه - لتجدنه شمرّاً الإزار على سباق يزدود عنه رايات المنافقين نَوْدَ غريب الإبل ، قول الصادق المصدق : ﴿ وَقَدْ كُحِبَ مَنْ رَأَيْتُ ﴾ قلت : كان هذا عثمانياً ، وقد كان بين الطائفتين من أهل صفين ما هو أبلغ من السبِّ ، السيف ، فإن صحَّ شيء فسبيلنا الكفُّ والاستغفار للصحابة ، ولا نحبُّ ما شَجَرَ بينهم ، ونعوذ بالله منه ، ونتولى أمير المؤمنين علياً (١) .

وهذا الذي قرره الامام الذهبي فيما وقع بين الصحابة من تشاجر ، هو الذي ذهب اليه أهل السُننِ بالاساك عن ذلك ، وعدم الخوض منه ، إلا إذا دعت لذلك حاجة من تعليم أو رد ، أو غير ذلك ما تعلية الضرورة (٢) .

لتَضَفُّوا القلوب ، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم . . . . . وسبيلنا الكف والاستغفار للصحابة ، كما علمنا الله تعالى حيث يقول : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ : رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣) .

قال الإمام أبو نعيم في " تثبيت الإمامة " : " ولن يخلو أحدٌ من زَلَّةٍ وغفلة ، إلا أن الأولي أن نذكر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نُسِبَ إليهم من القدر العظيم والسوابق القديمة والمناقب ، والشوابب الجليل ، والمعاسن المشهورة المذكورة " (٤) .

وقال أيضاً : " فالواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إظهار مامدحهم الله تعالى به ، وشكر عليه من جميل فعالهم وجميل سوابقهم ، وأن يفضوا عما كان منهم في حال الغضب والانفعال استئلال الشيطان إياهم ، ويأخذوا في ذكرهم بما أخبر

( ١ ) المصدر السابق ٣ / ٣٩

( ٢ ) انظر : صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة ، للأخ الاستاذ عيادة

الكبيسي ص ٣٠٣ - ٣٣١ .

( ٣ ) سورة الحشر ، الآية : ١٠ .

( ٤ ) تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة ، للحافظ أبي نعيم الاصبهاني ، ص ٧٤ ، طبعة دار

الإمام مسلم ببيروت .

الله تعالى به فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ : رَبَّنَا آفَقِرْ لَنَا وَإِخْوَانَنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْهَفْوَةَ وَالزَّلْزَلَةَ وَالْغَضْبَ وَالْحِدَّةَ وَالْإِفْرَاطَ لَا يَخْلُومُنَّ أَحَدًا ، وهولهم مغفور ، ولا يوجب ذلك البراءة منهم ، ولا العداوة لهم ، ولكن نحب على السابقة الحميدة ، ونوالي على المنقبة الشريفة <sup>(٢)</sup> .

ويقول أبو نعيم أيضا : " فلا يتبع هفوات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وزللهم ، ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة الا مفتون القلب في دينه . . . " <sup>(٣)</sup> وقال أيضا : " فلا سأك عن ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر زللهم ، ونشر محاسنهم ومناقبهم ، وصرف أمورهم الى أجمل الوجوه من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان " <sup>(٤)</sup> .

ونقل بسنده الى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا ذكر أصحابي فأسكوا " <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) سورة الحشر ، الآية ١٠ .

( ٢ ) تثبيت الامامة ص ١٧٨ .

( ٣ ) المرجع السابق ص ١٨١ .

( ٤ ) المرجع السابق ص ٢١١ .

( ٥ ) أخرجه الطبراني في الكبير ١٠ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ برقم ( ١٠٤٨٨ ) ، وأبو نعيم في الحلية

١٠٨ / ٤ من حديث ابن مسعود وقال : غريب من حديث الأعشى تفرد به عنه مسهر . ورواه أبو نعيم أيضا في " تثبيت الامامة " برقم ( ٢١٦ ) . وفي سنده مسهر بن عبد الملك لين الحديث كما قال الحافظ في التقریب ، وأخرجه المصنف في تاريخ جرجان ( ٢٥٤ ) ، ٢٥٩ ، ( ٣١٥ ) من حديث ابن عمر . وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في فضل علم السلف على علم الخلف ص ١٣٦ : وقد روي من وجوه متعددة في أسانيد ها مقال . وقال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء ٥٠ / ١ : رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد حسن . وفهره المناوي في فيض القدير ٣٤٧ / ١ : ماشجَر بينهم الحروب والمنازعات .

وقال : " لم يلزمهم الامساك عن ذكر محاسنهم وفضائلهم ، إنما أمروا بالامساك عن ذكر انفعالهم وما يفرط منهم في سورة الغضب ، وعارض الموحدة " ( ١ )

وساق بسنده إلى السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : " أمروا بالاستغفار لهم فسيبهم " ( ٢ )  
وقال : " فمن أشدَّ حالاً من خالف الله ورسوله بالعصيان لهما والمخالفة عليهما . ألا ترى أن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يعفو عن أصحابه ويستغفر لهم ويخفف لهم الجناح ، فقال : ﴿ ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾ ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر ؟ " ( ٣ )

وقال : ﴿ واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين ﴾ ( ٤ )

فمن سيئهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وهروبهم على غير الجميل الحسن ، فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديته ووصيته فيهم ، لا ييسط لسانه فيهم الا من سوء طويته في النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والاسلام والمسلمين ( ٥ )

وقال الحافظ الخطيب البغدادي في كتاب " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " في املاء فضائل الصحابة ومناقبهم والنشر لمحاسن أعمالهم وسوابقهم : " إن الله تعالى اختار لنبيه أعواناً جعلهم أفضل الخلق وأقواهم ايماناً ، وشدَّ بهم أزر الذين ، وأظهر بهم كلمة المؤمنين ، وأوجب لهم الثواب الجزيل ، وألزم أهل الملّة ذكرهم بالجميل .

فخالفت الرافضة أمر الله فيهم ، وعدت لمحو آثارهم ومسايعهم ، وأظهرت البراءة منهم وتدنيت بالصّبّ لهم ، يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ، كما رام ذلك المتقدمون من أشباههم ، والله متم نوره ولو كره الكافرون ، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون .

( ١ ) تثبيت الامامة ص ١٨٤ .

( ٢ ) رواء الامام مسلم في التفسير ، رقم ( ٣٠٢٢ ) .

( ٣ ) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .

( ٤ ) سورة الشعراء ، الآية : ٢١٥ .

( ٥ ) تثبيت الامامة ص ٢١٣ — ٢١٤ .

فلزم الناقلين للأخبار ، والمُخَصِّصِينَ بحمل الآثار نشر مناقب الصحابة الكرام ، واطهار منزلتهم ، ومحلتهم من الاسلام ، عند ظهور هذا الأمر العظيم ، والخطب الجسيم ، واستعلاء الحادثين عن سلوك الطريق المستقيم ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، وان الله لسميع عليم .

وليتجنب المحدث رواية ما شجر بين الصحابة ، ويمسك عن ذكر الحوادث التي كانت منهم ، ويعم جميعهم بالصلاة عليهم والاستغفار لهم<sup>(١)</sup> . وقال الامام الباقلاني في " الانصاف<sup>(٢)</sup> " : ويجب الكف عن ذكر ما شجر بينهم ، والسكوت عنه . وحين سئل خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه ، قال : تلك دماء طهر الله يدي منها ، أفلا أظهر منها لساني ؟ مثل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل العيون ، ودواء العيون ترك مشها .

وأجاب الإمام جعفر بن محمد الصادق رضي الله عنه حين سئل عن ذلك بقوله : " أقول ما قال الله : ﴿ علمها عند ربى ﴾ في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى<sup>(٣)</sup> .

وقال الامام الباقر في " احكام الفصول " : " وقال قوم من المبتدعة : حالهم - أى الصحابة - في وجوب السؤال عن عدالتهم حال غيرهم من الأمة . واحتجوا بأن الحروب الواقعة بينهم ، وسفك الدماء ، وخراب الديار قد أخرج بعضهم عن العدالة ، فيجب السؤال عن حال الراوى حتى يعلم أنه سلم من ذلك .

والجواب : أن هذا غير صحيح لأن أحداً من المسلمين لم ينسب اليهم ما لا يحتمل التأويل . وكل من سفك فيهم دماً ، أو فعل فعلاً فإنه فعله على وجه التأويل والاجتهاد . وهو يرى أنه فرضه ذلك . فلا يخلو في ذلك من أجر أو أجرين . وإنما يقع التفسير والتجريح بما لا يحتمل التأويل ، ولا يتسوغ فيه الاجتهاد ، فيبطل ما تعلقوا به<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الجامع لاخلاق الراوى وآداب السامع ١١٧/٢ - ١٢٠ .

( ٢ ) الانصاف ، للباقلاني ص ٦٩ ، وانظر تفسير القرطبي ٣٢٢/١٦ .

( ٣ ) سورة طه ، آية : ٥٢ .

( ٤ ) احكام الفصول في احكام الاصول ، لأبي الوليد الباقر ص ٣٧٥ .

وقد تكلم الذهبي في ثنايا كثير من التراجم عما كان تشاجر بين الصحابة وما جرى بينهم من قتالٍ بأسلوب العالم المنصف ، فما ذكره فيما يتعلق بموقعة الجمل وخروج السيّد عائشة رضي الله عنها .

أورد في ترجمة أم المؤمنين السيّد عائشة رضي الله عنها قول علي رضي الله عنه عندما ذكر عائشة فقال : " خيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الذهبي : " هذا حديث حسن ، ومصعب <sup>(١)</sup> فصالح لا بأس به . وهذا يقوله أمير المؤمنين في حق عائشة مع ما وقع بينهما ، فرضي الله عنهما ، ولا ريب أن عائشة ندمت ندامة كلية على سيرها إلى البصرة ، وحضورها يوم الجمل ، وما ظنت أن الأمر يبلغ ما بلغ . فعن عمارة بن عمير ، عن سمع عائشة إذا قرأت : ﴿ وَقرن في بيوتكن ﴾ بكى حتى تبل خمارها " <sup>(٢)</sup> وقال في ترجمتها رضي الله عنها أيضا : " قالت عائشة - وكانت تحدث نفسها أن تدفن في بيتها ، فقالت : إني أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثاً ، ادفنوني مع أزواجه . فدفنت بالبقيع رضي الله عنها .

قلت : تعني بالحديث : سيرها يوم الجمل ، فإنها ندمت ندامة كلية ، وتابت من ذلك على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة قاصدة للخير ، كما اجتهد طلحة بن عبيد الله ، والزبير ابن العوام ، وجماعة من الكبار رضي الله عن الجميع " <sup>(٣)</sup>

ويقول الامام الحافظ العلاءي فيما يتعلق بموقعة الجمل : " نشير إلى فصل موجز يتعلق بموقعة الجمل يندفع به الطعن عن مثل طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ، ويكون ذلك مثلاً لغيره ، وهو أن العصية بعثمان رضي الله عنه كانت عظيمة ، ولم يكن خطر بهال علي ولا غيره من الصحابة أنه يقتل ، ولكن ظنوا أن الخوارج الذين حاصروه أعتبوه في شيء ، وأن الأمر يؤدي إلى تسكين وسلامة . فلما وقع قتله بغتة كان منكراً مهولاً ، ولم يكن في قتلته بحمد الله أحدٌ من ثبتت الصحبة له . فأعجل الأمر الصحابة رضي الله عنهم عن القيام على

( ١ ) مصعب بن مَلّام ، قال في التقريب : صدوق له أوهام .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ١٩٣/٢ .

قاتليه بغتة لشوكتهم حينئذ ، ورأوا المبادرة إلى نصب إمام لجمع الكلمة أولى ، ولم يكن بد من مبايعة علي رضي الله عنه ، لأنه حينئذ كان أفضل الموجودين بالاتفاق وأحقهم بالامامة لسابقته وفضله وشجاعته وغير ذلك ، فاجتمعوا عليه ويايموه ، وتخلّف عنه أهل الشام ، فلم تجتمع الكلمة عليه ، ولا انتظم الأمر انتظاماً تاماً يتمكن به علي رضي الله عنه من الإقادة بدم عثمان رضي الله عنه من قاتليه ، وقد انضموا إليه ، فلو أقاد من أحدهم لنفرت بذلك قبائلهم كلها ، وكثرت الفتن ، وزاد الهرج ، فرأى علي رضي الله عنه أن يؤخّر ذلك إلى أن تجتمع الكلمة ويتمكن من إقامة الحق من غير فتنة . ورأى طلحة والزبير ومن قام معهم أنهم قد وقعوا في أمر عظيم من خذلان عثمان رضي الله عنه والسكوت عنه إلى أن قتل ، وأن ذلك لا يمحّو إلا القيام على قاتليه ، وطلب الإقادة منهم ، ولم يكن عندهم ما رآه علي رضي الله عنه من خوف زيادة الفتنة من قتالهم مانعاً من المبادرة إلى الطلب بدم عثمان .

فوقع ما قدّره الله تعالى ، مع اجتهاد كل من الطائفتين ليقضي الله أمراً كان قدراً وقوعه في الأزل .

وان كان اجتهاد علي رضي الله عنه أقرب إلى الحق ، وإن أكثر من قام مع طلحة والزبير من ليست له صحبة لم يكن مقصده باطناً الاجتهاد الذي هو مأخذ طلحة والزبير ، بدليل أن مروان بن الحكم <sup>(١)</sup> كان من جملة من معها ، وهو الذي باشر قتل طلحة <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه <sup>(٣)</sup> .

وأما معاوية - رضي الله عنه - فقد كان مع فئته باغياً ، ذلك لأن الخليفة الحق بعد عثمان

( ١ ) قال الحافظ الذهبي فيه : " وكان كاتب ابن عمه عثمان ، واليه الخاتم ، فخانه ، وأجلبوا بسببه على عثمان ، ثم نجاهوا ، وصار مع طلحة والزبير للطلب بدم عثمان ، فقتل طلحة يوم الجمل ، ونجا - لا تُجَيّ - ثم ولي المدينة غير مرة لمعاوية . انظر سير النبلاء ٣ / ٤٧٧ .

( ٢ ) قال الذهبي في ترجمة طلحة بن عبيد الله ٣٥ / ١ " عن قيس قال : رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة يومئذ بسهم ، فوقع في ركبته ، فما زال ينسج حتى مات . قلت : قاتل طلحة في الوزر بمنزلة قاتل علي " أ. هـ .

( ٣ ) منيف الرتبة للحافظ العلائي ق ( ٥٤ - ٥٥ ) .

هو علي بن أبي طالب والذين قاتلوه بغاة ، والبغاة قوم مسلمون خرجوا على الإمام بعد بيعته بتأويل سائغ ، ولهم شوكة ومنعه ، وقد أجرى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أحكام البغاة في حقهم ، بل إن الفقهاء ما أخذوا أحكام البغاة إلا عنه .

وقد احتج الإمام الشافعي في قتال أهل البغي بفعل علي رضي الله عنه .

قال البيهقي في مناقب الشافعي : " قال أحمد بن حنبل : أول من أبتلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي علي بن أبي طالب وهو الذي سن قتالهم وأحكامهم ، ليس عن النسبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء غيره فيه سنة " ( ١ )

وقد قرر الذهبي ذلك فقال مبيناً الفئة الباغية عند كلامه عن معركة صفين : " قلت : قُتل بين الفريقين نحو من ستين ألفاً . وقيل : سبعمون ألفاً . وقُتل عار مع علي ، وتبين للناس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تقتله الفئة الباغية " ( ٢ )

وقال الذهبي أيضاً : " وقد كان بين الطائفتين من أهل صفين ما هو أبلغ من السبب ، السيف ، فإن صحَّ شيء ، فسبيلنا الكف والاستغفار للصحابية ، ولا نحب ما شجر بينهم ، ونعوذ بالله منه ، ونتولى أمير المؤمنين علياً " ( ٣ )

وسا يؤيد إصابة علي رضي الله عنه للحق ، وأن الذين قاتلوه مجتهدون أخطأوا فليس اجتهداهم .

مارواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الحذري رضي الله عنه مرفوعاً : " تمرق مارقة عنسد فرقة من المسلمين ، تقتلها أولى الطائفتين بالحق " ( ٤ )

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله

( ١ ) مناقب الشافعي ١ / ٤٥٠ - ٤٥١ .

( ٢ ) سير ٣ / ١٤٢ . وحديث " تقتله الفئة الباغية " حديث صحيح متواتر ، وانظر صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب التعاون في بناء المساجد ١ / ٨٩ ، وسلم كتاب الفتن ٢٢٣٥ / ٤ .

( ٣ ) سير ٣ / ٣٩ .

( ٤ ) رواه مسلم في الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب ذكر الخواص وصفاتهم ٢ / ٧٤٥ وانظر شرح النووي على مسلم ٧ / ١٦٨ .



عليه وسلم : " لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان ، تكون بينهما مقتلة ، ودعواهما واحدة " ( ١ )

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم : " هذه الروايات صريحة في أنَّ علياً رضي الله عنه كان هو المصيب الحق ، والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا بغاة متأولين ، وفيه التصريح بأنَّ الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون ، وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا " ( ٢ )

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي عند تفسير قوله عز وجل : " وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا " . . . في المسألة العاشرة المتعلقة بأحكام هذه الآية :

" لا يجوز أن يُنسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به ، إن كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل ، وهم كلهم لنا أئمة ، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم ، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر ، لحرمة الصحبة ، ولنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سبهم وأن الله غفر لهم ، وأخبر بالرضا عنهم .

هذا ما قد ورد من الأخبار من طرق مختلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم " أن طلحة شهيد يمشي على وجه الأرض " ( ٣ ) ، فلو كان ما خرج إليه من الحرب عصياناً لم يكن بالقتل فيه شهيداً . وكذلك لو كان ما خرج إليه خطأ في التأويل وتقصيراً في الواجب عليه ، لأن الشهادة لا تكون إلا بقتل في طاعة ، فوجب حمل أمرهم على ما بيناه .

ومما يدلُّ على ذلك ما قد صحَّ وانتشر من إخبار علي " بأنَّ قاتل الزبير في النار " ( ٤ ) وقوله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " بشر قاتل ابنِ صفية بالنار " .

وإذا كان كذلك فقد ثبت أنَّ طلحة والزبير غير عاصين ولا آثمين بالقتال ، لأن ذلك لو كان كذلك لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم في طلحة " شهيد " ، ولم يخبر أن قاتل الزبير في النار .

( ١ ) رواه البخاري في كتاب الفتن ٤ / ٢٣١ ، ومسلم في كتاب الفتن ٤ / ٢٢١٤

( ٢ ) شرح النووي على مسلم ٧ / ٦٨

( ٣ ) انظر كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد ، فضائل طلحة بن عبيد الله ٢ / ٧٤٣ - ٧٤٨

( ٤ ) رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ( ١٢٧٠ ) و ( ١٢٧٢ ) ، وانظر : سير أعلام النبلاء

وكذلك من قعد ، غير مخطئ في التأويل بل صواب أراهم الله الاجتهاد .  
 وإذا كان كذلك لم يوجب ذلك لعنهم والبراءة منهم وتفسيرهم ، وإبطال فضائلهم  
 وجهادهم ، وعظيم غنائهم في الدين ، رضى الله عنهم .  
 قال المحاسبي : فأما الدماء فقد أشكل علينا القول فيها باختلافهم . وقد سئل  
 الحسن البصري عن قتالهم فقال : قتال شهيد أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وغنا ،  
 وعلموا وجهلنا ، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقنا . قال المحاسبي : فنحن نقول كما  
 قال الحسن ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، وتتبع ما اجتمعوا عليه ، ونقف  
 عندما اختلفوا فيه ، ولا نبتدع رأياً منا ، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عز وجل ، إن كانوا  
 غير متهمين في الدين <sup>(١)</sup> .

ولالإمام الذهبي كلمات ضافية تتعلق بمعاوية رضى الله عنه وفئته :  
 يقول في ترجمة معاوية رضى الله عنه : " حسبك بمن يؤثمه عمر ، ثم عثمان على اقلسيم  
 - وهو شفر - فيضبطه ويقوم به أتم قيام ، ويرضى الناس بسخائه وحلمه ، وإن كان بعضهم  
 تألم مرة منه ، وكذلك فليكن الملك .  
 وإن كان غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً منه بكبير وأفضل وأصلح ،  
 فهذا الرجل ساد ، وسام العالم بكمال عقله ، وفطر جلمه ، وسمة نفسه ، وقوة دهائه ،  
 ورأيه . وله هنات وأمور ، والله السوعد .  
 كان محبباً إلى رعيته ، عمل نيابة الشام عشرين سنة ، والخلافة عشرين سنة ، ولم يهجه  
 أحد في دولته ، بل دانت له الأمم ، وحكم على العرب والعجم ، وكان ملكه على الحرمين  
 ومصر والشام والعراق وخراسان وفارس والجزيرة واليمن والمغرب وغير ذلك <sup>(٢)</sup> .  
 ويقول الذهبي في ترجمة معاوية أيضاً : " وكان يقول : " أنا أول الطوك " . قلت : نعم ،  
 قد روى سفيانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الخلافة بعدى ثلاثون سنة " .

( ١ ) انظر تخمير القرطبي ١٦ / ٣٢١ - ٣٢٢ وانظر أيضاً ١٨ / ٣١ - ٣٣ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٣ / ١٣٢ - ١٣٣ .

ثم تكون ملكاً<sup>(١)</sup> . فانقضت خلافة النبوة ثلاثين عاماً ، وولي معاوية فبالغ في التجمل والهيئة ،  
وقلَّ أن بلغ سلطان الى رتبته وليته لم يعهد بالأمر الى ابنه يزيد ، وترك الأمة من اختياره  
لهم<sup>(٢)</sup> .

ويقول أيضا : " معاوية من خيار الملوك الذين غلبَ عدلهم على ظلمهم ، وما هو بهيبي " من  
الهنات ، والله يعفو عنه<sup>(٣)</sup> .

وللذهبي كلمة جامعة في موقف الناس من معاوية ، وما نجم عن تلك الفتن من تشيع ونصب  
يقول رحمه الله :

" وخلف معاوية خلق كثير يحبونه ويتغالون فيه ويفضلونه ، إنما قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء  
وأنما قد ولدوا في الشام على حبه ، وترى أولادهم على ذلك ، وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة  
وعدد كثير من التابعين والفضلاء وحاربوا معه أهل العراق ونشؤوا على النصب ، تعودوا بالله  
من الهوى .

كما قد نشأ جيش علي رضي الله عنه ، ورعيته - إلا الخوارج منهم - على حبه والقيام معه  
بغض من بغض عليه والتبري منهم ، وغلا خلق منهم في التشيع .

فبأله كيف يكون حال من نشأ في إقليم ، لا يكاد يشاهد فيه إلا غالياً في الحب ، مُغرطاً  
في البغض ، ومن أين يقع له الانصاف والا اعتدال ؟

فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انعمَ فيه الحق ، واتضح من الطرفين  
وعرفنا ما أخذ كل واحد من الطائفتين ، وتبصّرنا فمعدرنا واستغفرنا ، وأحبينا باقتصاد ، وترحمنا

( ١ ) أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٠/٥ و ٢٢١ ، وأبو داود ( ٤٦٤٦ ) و ( ٤٦٤٧ ) ، -

الترمذي في الفتن ( ٢٢٢٧ ) وقال : لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جهمان ، والطبراني

رقم ( ١٣ ) ، والطحاوي في مشكل الآثار ٣١٣/٤ ، وأبو نعيم في " تاريخ أصبهان

٢٤٥/١ والامامة ( ١٩١ ) ، وصححه ابن حبان ( ١٥٣٤ ) و ( ١٥٣٥ ) والحاكم

٧١/٣ وسكت عليه الحاكم والذهبي جميعهم من حديث سفينة .

( ٢ ) سير اعلام النبلاء ١٥٧/٣ - ١٥٨ .

( ٣ ) المرجع السابق ١٥٩/٣ .

على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، قلنا كما علمنا الله :  
 ﴿ ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴾ ( ١ )  
 وترضينا أيضاً عن اعتزل الفريقين : كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة  
 وسعيد بن زيد ، وخلق .

وتبرأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا علياً ، وكفروا الفريقين ، فالخوارج كلاب النار  
 قد قرقوا من الدين ، ومع هذا فلا نقطع لهم بخلود النار ، كما نقطع به لعبد الأصنام  
 والصلبان ( ٢ )

وللذهي كلمة أخرى جامعة في أقسام الناس بعد وقعة صفين ، وما يجب أن يكون  
 عليه المسلم ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم .

قال في ترجمة خالد بن مسلمة بن العاص المقتول في أواخر سنة اثنتين وثلاثين ومئة :  
 " وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفين على أقسام : أهل سنة ، وهم أولو العلم  
 وهم محببون للصحابة كأقنوع الخوض فيما شجر بينهم ، كسعد وابن عمر ، ومحمد بن مسلمة .  
 ثم شيعة : يتوالون وينالون ممن حاربوا علياً ، ويقولون : إنهم مسلمون بغاة ظلمه .  
 ثم نواصب : وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين ، ويقولون بإسلام علي وسابقتهم ، ويقولون :  
 خذل الخليفة عثمان .

فما علمت في ذلك الزمان شيعياً كفر معاوية وحزبه ، ولا ناصبياً كفر علياً وحزبه ، بل دخلوا  
 في سببٍ وفض .

ثم صار اليوم شيعة زماننا يكفرون الصحابة ، ويروون منهم جهلاً وعدواناً ، ويتمدون السب  
 الصديق ، قاتلهم الله .

وأما نواصب وقتنا فقليل ، وما علمت فيهم من يكفر علياً ولا أصحابها ( ٣ )  
 وأختم هذه الأقوال المتعلقة بمعاوية رضي الله عنه ، بكلمة جامعة مانعة عن الإمام النسائي

( ١ ) سورة الحشر آية ١٠ .

( ٢ ) سير اعلام النبلاء ٣ / ١٢٧ - ١٢٨ .

( ٣ ) سير اعلام النبلاء ٥ / ٣٧٤ .

رحمه الله في حق معاوية رضي الله عنه على ما نسب إلى النسائي من تشيع ؟  
 قال السخاوي في " بغية الراغب " : " روى ابن عساكر بإسناده إلى أبي علي الحسن  
 ابن أبي هلال يقول : سُرِّطَ النسائي عن معاوية صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
 " إنما الإسلام كدار لها باب ، فباب الإسلام الصحابة ، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام  
 كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار " .  
 قال : فمن أراد معاوية ، فإنما أراد الصحابة رضي الله عنهم ( ١ )

\* \* \*

---

( ١ ) بقية الراغب المتنى في ختم النسائي برواية ابن السني ق ( ٢٢ أ ) .

المبحث التاسع  
الإسناد وما يتعلق به  
المطلب الأول  
الحديث المسلسل

أورد الإمام الذهبي في كتابه ، كثيراً من الأحاديث المسلسلة بأحوال الرواة القولية ،  
والقولية الفعلية معاً ، والأحاديث المسلسلة بصفات الرواة القولية والفعلية ، والمسلسلة  
بصفات الرواية .

فرايت جمع هذه الأحاديث وترتيبها ، والتقديم لها بكلمة مجملة عن الحديث المسلسل .  
الحديث المسلسل في اللغة : اسم مفعول من السلسلة ، وهي اتصال الشيء بالشيء ،  
ومنه : سلسلة الحديد ، وكأنه سمي بذلك لشبهه بالسلسلة من ناحية الاتصال والتأثر بسين  
الأجزاء ( ١ )

أما تعريفه في الاصطلاح : قال الذهبي في الموقظة : " ما كان سنده على صفة واحدة فـسـ  
طبقاته ، كما سلسل بسمعت ، أو كما سلسل بالاولية الى سفيان " ( ٢ )  
وعرفه النووي في الارشاد بقوله : " التسلسل عبارة عن تتابع رجال الاسناد جميعهم على  
صفة أو حالة واحدة ، وتارة تكون صفة للرواية ، وتارة صفة للرواة ، وتنقسم صفات الرواة الى  
أقوال وأفعال ، وغير ذلك " ( ٣ )

وأجمع تعريف للحديث المسلسل هو تعريف الحافظ العراقي حيث قال : " هو الحديث  
الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة ، أو صفة واحدة ، سواء كانت  
الصفة للرواة أو الاسناد ، وسواء كان ما وقع منه في الاسناد : في صيغ الاداء ، أم متعلقاً  
بزمان الرواية أو بالمكان ، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أم أفعالا أو منهما معاً " ( ٤ )  
ومن هذه التعاريف يعلم أن المسلسل من صفات الاسانيد ، وأنه على أنواع :

( ١ ) انظر : القاموس ٣/ ٣٩٧ ، فتح المفيث ٣/ ٥٧ ، تيسير مصطلح الحديث ص ٨٤ .

( ٢ ) الموقظة ، للذهبي ص ٤٣ .

( ٣ ) الارشاد ، للنووي ٢/ ٥٥٤ .

( ٤ ) انظر : التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٨٥ .

### الاول : التسلسل بأحوال الرواة القولية :

ومثاله : الحديث الذى مآقه الامام الذهبى فى ترجمة أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها :  
 " هشام بن عروة عن أبيه : أنها أنشدت بيت لبيد :

ذهب الذين يُعاش فى أكثافهم      وبقيت فى خُلف كجلد الاجرب

فقال: رحم الله لبيداً ، فكيف لورأى زماننا هذا .

قال عروة : رحم الله أم المؤمنين ، فكيف لو أدركت زماننا هذا .

قال هشام : رحم الله أبى ، فكيف لورأى زماننا هذا .

قال كاتبه : سمعناه سلسلا بهذا القول بإسناد مقارب . ( ٢ )

ومن أمثلته أيضا ماساقه الذهبى فى ترجمة أبى لبيد ، محمد بن ادريس السرخسى المتوفى سنة ( ٣١٣ ) .

ساق الذهبى بسنده إلى النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس الثقفي قال : دخلت على  
 عتبة بن أبى سفيان وهو فى الموت ، فحدثني . قال : حدثتني أم حبيبة ، أنها سمعت النبى  
 صلى الله عليه وسلم يقول : " من صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة تطوعاً بنى له بهن بيت فى

( ١ ) أورده السخاوى بسنده فى كتابه " الجواهر المكللة فى الأخبار السلسلة " ص ٩٠ :  
 الحديث الثامن والثلاثون " وهو التسلسل بقول : رحم الله فلاناً ، كيف لو أدرك زماننا  
 ورواه سلسلا عن طريق الشيخ أبى عبد الرحمن بن محمد القرشي ، والشيخة مريم ابنة  
 علي بقراءته عليهما مفترقين سلسلاً إلى أبى بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن  
 شاذان ، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن اسماعيل الهيتى ، ثنا يعقوب بن الجهم  
 يعنى الحديث ، عن أبى ضمرة هو أنس بن عياض ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن  
 عائشة رضى الله عنها : أنها كانت تتمش بأبيات لبيد بن ربيعة رضى الله عنه . . وقال  
 السخاوى أيضا ص ٩١ : وقع لنا متصل التسلسل أيضا فى سلسلات الدياجي بل هو  
 متصل عندى أيضا فى سلسلات الإبراهيمى وفى جزء أبى الحسين محمد بن أحمد  
 الابنوسى ، ثم فى سلسلات العلائى

انظر : المناهل السلسلة فى الاحاديث السلسلة ص ٧١ - ٧٣ للعلامة محمد عبد الباقي  
 الأيوبى .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، وأخرجه الخطابى فى العزلة ، وانظر المطالب  
 العالية لابن حجر ٢ / ٤٠٠ .

الجنة".

قالت : فوالله ما تركتهن منذ سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال عنبسه : وأنا والله ما تركتهن .

وقال عمرو مثل ذلك ، وقال النعمان مثل ذلك .

أخرجه مسلم عن ابن نعيم عن أبي خالد الأحمر ، عن داود بن أبي هند . ( ١ )

---

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٤ / ١٤٦٥ ، وأورده الذهبي بسنده المتصل في ترجمة شيان بن فروج ١١ / ١٠٢ والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ( ٧٢٨ ) في صلاة المسافرين ، باب فضل السنن الراتبة ، والترمذي ( ٤١٥ ) في الصلاة ، باب فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة . والنسائي ( ١٧٩٩ ) و ( ١٨٠٠ ) و ( ١٨٠٩ ) ، وأبو داود ( ١٢٥٠ ) في الصلاة ، وابن ماجه ( ١١٤١ ) ، وابن حبان ( ٦١٤ ) وقال السخاوي في الجواهر المكللة ( ق ٨٣ ) : أنسبه مسلسل لم يتصل ، وأخرجه مسلم في صحيحه مع قول كل من النعمان فَمَنْ فَوْقَهُ : ما تركتهن منذ سمعتهن من فلان . وهي كما عُنِيَتْ في بعض الروايات : أربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وبعد المغرب ، وبعد العشاء ، وقبل الفجر " انتهى



### الثاني : المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معا :

ساق الذهبي في ترجمة الامام القدوة العالم شهاب بن خراش بن حوشب، الشيباني

الواسطي المتوفى قبل سنة ( ١٨٠ ) .

أخبرنا الحافظ أبو الحسين علي بن محمد ، أخبرنا الحسن بن صباح ، أخبرنا عبد الله ابن رفاعه ، أخبرنا علي بن الحسن القاضي ، أخبرنا عبد الرحمن بن عمر البراز سنة ثلاث عشرة وأربع مئة ، أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد العامري ، حدثنا سليمان بن شعيب الكيسان ، حدثنا سعيد الآدم ، حدثنا شهاب بن خراس ، حدثنا يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أخوف ما أخاف على أمتي تصديق بالنجوم وتكذيب بالقدر ، ولا يؤمن عبد الله حتى يؤمن بالقدر خيره وشره ، وحلوه ومره " وأخذ رسول الله بلحيته ، وقال : " آمنت بالقدر كله خيره وشره ، حلوه ومره " وأخذ أنس بلحيته ، وقال : آمنت بالقدر كله خيره وشره ، حلوه ومره ، وأخذ يزيد الرقاشي بلحيته ، وقال : آمنت بالقدر كله ، خيره وشره ، حلوه ومره . " وتسلسل إليّ هذا الكلام ، وهو كلام صحيح ، لكن الحديث واه لمكان الرقاشي " ( ١ )

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٨ . وأورده الحافظ السخاوي في " الجواهر المكللة " ص ١٥٧ : الحديث الخامس والسبعون : المسلسل بالأخذ باللحية ، بسنده إلى أنس وقال : أورده الحاكم في نوع المسلسل من علومه ( ٣١ - ٣٢ ) ، ورواه أبو نعيم في المعرفة تسلسلا أيضا بلفظ : " لا يجد العبد خلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره . " وأخرج عنه الديباجي وعنه ابن المغضل في مسلسلاتها من طريق أبي بكر محمد بن أحمد المعافري والفرزني من طريق أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد بن الحسن الفقيه ، ثلاثتهم عن سليمان بن شعيب ، ولفظ المعافري : " أخوف ما أخاف على أمتي تصديق بالنجوم وتكذيب بالقدر . " ومن طريقه كذلك أخرجه الخلمي في التاسع من فوائده ، ثم عبد الغفار السعدي في مسلسلاته . وسنده ضعيف ، فالرقاشي لا اشتغاله بالمباعدة والزهد والمجاهدة غفل - كما قال ابن حبان - عن حفظ الحديث حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحل الرواية عنه إلا على جهة التعجب ، وكذا ضعفه الجمهور لكن قال ابن عدي : له أحاديث صالحة عن أنس وغيره ، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه وافي رجال السند موثقون . أ.هـ. وقد روى الحديث ينحوه الترمذي عن جابر في القدر ( ٢١٤٥ ) وابن ماجه عن عدي بن حاتم في المقدمة ( ٨٧ ) .

المثال: المسلسل بصفات الرواة القولية: وهى تقارب الأحوال القولية ، بل تماثلها

على التحقيق ( ١ )

ساق الذهبى بسنده فى ترجمة الصحابى عبدالله بن سلام رضى الله عنه المتوفى سنة

( ٤٣ ) . قال :

أخبرنا عمر بن محمد العمري ، وجماعة ، قالوا : أخبرنا عبدالله بن عمر ، أخبرنا أبو الوقت السَّجْزِي ، أخبرنا عبدالرحمن بن محمد ، أخبرنا أبو محمد بن حُمَويه ، أخبرنا عيسى ابن عمر ، أخبرنا عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، أخبرنا محمد بن كثير ، عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عبدالله بن سلام ، قال : قعدنا نفرًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتذاكرنا فقلنا : لو نعلم أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله ، لعملنا . فأنزل الله : ﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ حتى ختمها .

قال : فقرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ختمها ، قال أبو سلمة : فقرأها علينا عبدالله بن سلام ، قال : يحيى : فقرأها علينا أبو سلمة ، فقرأها علينا يحيى ، فقرأها علينا الأوزاعي ، فقرأها علينا محمد ، فقرأها علينا الدارمي ، فقرأها علينا عيسى ، فقرأها علينا ابن حُمَويه ، فقرأها علينا الداودي ، فقرأها علينا أبو الوقت ، فقرأها علينا عبدالله بن عمر .

قلت : فقرأها علينا شيوخنا ( ٢ )

( ١ ) شرح الألفية للعراقي ١٣/٤ ، وانظر التدریب للسيوطي ١٨٨/٢ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٤٢٤/٢ - ٤٢٥ ، والحديث أخرجه الدارمي ٢٠٠/٢ ،

والترمذي ( ٣٣٠٦ ) ، وأخرجه الحاكم ٤٨٦/٢ - ٤٨٧ وصححه ووافقه الذهبى . ورواه الإمام أحمد فى المسند ٤٥٢/٥ . وقال الحافظ ابن كثير فى تفسيره ١٣٠/٨ : وقد أخبرني بهذا الحديث الشيخ المسند أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجَّار قراءة عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبو المنجَّ عبدالله بن عمر بن اللَّيْث ، أخبرنا عبد الأول ابن عيسى بن شعيب السَّجْزِي ، . . بالسند الذى ساقه الذهبى . ثم قال ابن كثير =

### الرابع : السلسل بصفات الرواة الفعلية :

قال الحافظ السخاوى : "أى كان التوارد من الرواة على وصـ لهم ، كلسلسل بالقراء ، وبالحفاظ ، والفقاء ، وبالنحاة ، بالصوفية ، وبالدشقيين ، بالمصريين ، ونحو ذلك كلسلسل بالمحمدين ، أو بمن أول اسمه عين ، أو بمن فى اسمه أو اسم أبيه أو نسبه" ( ١ )

### السلسل بالمحمدين :

ساق الذهبى بسنده حديثاً سلسلاً بالمحمدين فى ترجمة الإمام الحافظ قاضي حمـ محمد بن الوليد الزيدى الحمـ المتوفى سنة ( ٤٩٠ ) .

أخبرنا محمد بن حمزة إجازة ان لم يكن سماعاً ، وقرأته على سليمان الفقيه ، قالا : أنبأنا محمد بن عبد الواحد الحافظ ، أنبأنا محمد بن مكي الحافظ ، أنبأنا محمد بن أبى بكر ابن أبى عيسى الحافظ ، حدثنا محمد بن طاهر الحافظ ، حدثنا محمد بن عبد الواحد البزار بالرى ، أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن على بن حمدان .

( ج ) وأنبأنا الخضر بن عـ ، أنبأنا محمد بن الحسين القزوينى سنة اثنتين وعشرين وست مئة ، أنبأنا محمد بن الحسن الأرغندى ، أنبأنا محمد بن الفضل الصاعدي ، أنبأنا = وتسلسل لنا قراءتها الى شيخنا أبى العباس الحجار ، ولم يقرأها ، لأنه كان أمياً ، وضايق الوقت عن تلقينها إياه ، ولكن أخبرني الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبى رحمه الله ، أخبرنا القاضي تقي الدين سليمان بن الشيخ أبى عمر ، أخبرنا أبو المنجأ بن اللتى . . فذكره بإسناده ، وتسلسل لى من طريقه ، وقرأها عليّ بكما لها ، ولله الحمد والمئة " أ . هـ

وقال الحافظ ابن حجر فى " فتح البارى " ٨ / ٦٤١ فى كتاب التفسير عند تفسير سورة الصـ : وقد وقع لنا سماع هذه السورة سلسلاً فى حديث ذكر فى أوله سبب نزولها ، وإسناده صحيح ، وقد أن وقع فى السلسلات مثله ، مع مزيد علوه " أ . هـ أسنده الحافظ السخاوى فى " الجواهر المكللة " ٧٧ من طريق شيخه ابن حجر ، والحافظ أبى نعيم العقبى ، وأبى محمد بن الشرف الاطفيحى ، وأبى إسحاق ابراهيم بن على البيضاوى من طريق أبى المنجأ عبد الله بن عمر . . ثم قال : هذا حديث صحيح متصل الاسناد والتسلسل ، بل هو من أصح السلسلات ، رواه الترمذى عن الدارمى فوافقناه فيه بعلوه ، وانظر تخريجه وطرقه فى " الجواهر " ٧٩ - ٨١ .

محمد بن علي البخاري وأبو سهل محمد بن أحمد قالوا ثلاثتهم : أنبأنا محمد بن مكسي الكشميهني ، أنبأنا محمد بن يوسف بن مطر ، أنبأنا محمد بن إسماعيل الجعفي الحافظ ، أنبأنا محمد بن خالد ، حدثنا محمد بن وهب ، حدثنا محمد بن حرب ، حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي ، أنبأنا الزهري - هو محمد بن مسلم - عن عروة بن الزبير ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة رضي الله عنهما ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً ، فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ ، فَقَالَ : " اسْتَرَقُوا لَهَا فَإِنْ بِهَا النَّظْرَةُ " . ( ١ )

متفق عليه من طريق محمد بن حرب ، وقد تابعه عليه عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي وله علة لا تأثير لها إن شاء الله ، فرواه عقيل عن الزهري عن عروة مرسلًا . ومحمد بن خالد دلسه البخاري ، ونسبه إلى جد أبيه ، وهو الإمام محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي ، الذي صنف حديث الزهري ، وهذا الحديث من ثمانيات البخاري ، وقد وقع له ثلاثيات معروفة ، والله أعلم .

وقد وقع لنا عزيزًا مسلسلًا بالمحمد بن أبي عروة ولا نظير له . وعدتهم خمسة عشر محمدًا ، وأنا السادس عشر . ( ٢ )

وأسنده أيضًا في ترجمة الإمام الحافظ أبي طاهر ، محمد بن أحمد بن علي بن حمدان مسلسلًا بالمحمد بن من طريق سليمان ومحمد ابنا حمزة سماعًا من الأول . . بالسند السابق

( ١ ) أخرجه البخاري في كتاب الطب . ١٩٩/١ ، باب رقية العين ، ومسلم ( ١٩٧ ) في باب السلام ، باب استحباب الرقية من العين والتملة والحمة والنظرة .

وقوله بالسفعة - بفتح السين ويجوز ضمها - ، قال الحربي : هو سواد في الوجه ، ومنه : سفعة الفرس . وعن الأصمعي : حمرة يعلوها سواد ، وقيل : صفرة ، وقيل : سواد مع آخر ، يريد : أن بوجهها موضعاً على غير لونه الأصلي . والنظرة هنا : المسكين . واسترقوا لها : أي أطلبوا لها من يرقئها من العين بالدعاء المشروع لذلك . انظر كتاب " الطب النبوي " لابن القيم ص ٥٠ - ٦٠ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المصاب بالعين .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٨٣ - ٢٨٤

وقال في آخره : غريب فرد ، مسلسل بالمحمدين ، وهم خمسة عشر نفساً . ( ١ )

### المسلسل بالمحمدين أيضاً :

أورد الذهبي حديثاً مسلسلاً بالمحمدين في ترجمة العلامة أبي بكر محمد بن علي الأنصاري الجبائي المتوفى سنة ( ٥٦٣ ) بحلب رحمه الله تعالى . قال الذهبي : قال محمود بن أرسلان في " تاريخ خوارزم " : حدثني محمد بن ياسر ، حدثنا محمد بن معتصم ببلخ ، حدثنا محمد بن عبد الواحد الدقاق ، أخبرنا محمد بن علي المقرئ ، أخبرنا محمد بن إسحاق بن مندة ، أخبرنا محمد بن حمزة ومحمد بن عمرو الرزاز قالا : حدثنا محمد بن عيسى بن حيان ، حدثنا محمد بن الفضل ، أخبرنا محمد بن واسع ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة : " تحسروم النار على كل هيئن ليئن قريب سهل " ( ٢ )

هذا مسلسل بالمحمديين ( ٣ )

### المسلسل بمن اسمه خلف :

ساق الحافظ الذهبي في ترجمة ملك سجستان الإمام المحدث خلف بن أحمد بن محمد

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٦٤ ، وأورد الحافظ السخاوي مسلسلاً بالمحمدين في أكثره في " الجواهر المكللة " ٥ - ٧٠ الحديث الثاني والعشرون وقال : هذا حديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه ، ورواه مسلم عن أبي ربيع ، وأبو عوانة في مستخرجه عن علي بن أبي حمزة ، ورواه عن الزبيدي محمد بن سالم الحمصي ، وعلقه البخاري عنه وعن محمد بن حرب . وعن محمد بن وهب أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل كما عند الحاكم في مستدركه ٤ / ٢١٢ وقال : إنه صحيح على شرطهما ولم يخرجاه ، وهذا عجيب فهو فيهما والله موفق .

( ٢ ) قال الأستاذ شعيب أرناؤوط : إسناده تالف ، محمد بن عيسى هو المدائني . قال الدارقطني : ضعيف متروك ، وقال الحاكم : متروك ، وشيخه فيه محمد بن الفضل وهو ابن عطية كذبوه . لكن متن الحديث صحيح جاء من غير وجه . فقد أخرجه الترمذي برقم ( ٢٤٨٨ ) في صفة القيامة ، وهو في صحيح ابن حبان ( ١٠٩٦ ) و ( ١٠٩٧ ) ، وأخرجه أحمد ١ / ٥١٥ عن ابن مسعود ، وللحديث شواهد يتقوى بها عن أنس وأبي هريرة رواها الطبراني في المجمع ٤ / ٧٥ ،

( ٣ ) سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٥١٠

السجستاني الفقيه المتوفى سنة (٣٩٩) بالسجن رحمه الله تعالى .

قال الذهبي : أخبرنا أحمد بن هبة الله بقراءتي ، عن عبد المعز بن محمد ، أخبرنا زاهر بن طاهر ، أخبرنا أبو يعلى إسحاق بن عبد الرحمن الواعظ سنة إحدى وخمسين وأربع مئة ، أخبرنا الأمير أبو أحمد خلف بن أحمد بن محمد بن خلف ، حدثنا خلف بن محمد بن إسماعيل ، حدثنا خلف بن سليمان ، حدثنا خلف بن محمد كُردوس ، حدثنا خلف بن موسى بن خلف المصبي ، حدثنا أبي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول : " اللهم اغفر لي ولفلان . قال : مَنْ فلان ؟ قال : جار لي أمرني أن أستغفر له . قال : غفر الله لك ولصاحبك إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول : اللهم اغفر لي ولفلان . قال : من فلان ؟ قال : جار لي أمرني أن أستغفر له . قال : غفر الله لك وله " ( ١ )

هذا سلسل بخمسة خلفين . ( ٢ )

#### السلسل بالحفاظ :

أسند الحافظ الذهبي حديثاً سلسلاً بالحفاظ في ترجمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى ، فقال :

أخبرنا الحسن بن علي القلاني ، أخبرنا عبد الله بن عمر ، أخبرنا عبد الأول بن عيسى ، أخبرنا أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الحافظ ، أخبرنا محمد بن أحمد الجارودي ، أخبرنا أبو إسحاق القزّاب ، أخبرنا أبو يحيى الساجي ، حدثنا أبو داود الشّجزي ، حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا الشافعي ، حدثنا مالك ، عن ابن عجلان ، عن أبيه قال :  
" إذا أغفل العالم " لأدري " أصيبت مقاتلة " ( ٣ )

فقال هذا الإسناد سلسل بالحفاظ من أبي إسماعيل إلى عجلان رحمه الله ( ٤ )

( ١ ) قال الأستاذ شعيب : سنده قابل للتحمين ، وانظر الطبراني ( ١٢٢٩٩ ) ، ومجمع

الزوائد ١٥٢/١٠ .

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ١١٨/١٧ .

( ٣ ) آداب الشافعي ١٠٧ ، والانتقا ٣٧٧ ، ٣٨٠ .

( ٤ ) ٦٨/١٠ .

### السلسل بالفقهـ :

وأُسند في ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا بيع الخيار " <sup>(١)</sup> وساقه سلسلاً بالفقهـ فقال : قرأت على عبد المؤمن بن خلف الحافظ <sup>(٢)</sup> ، وعلى أبي الحسين بن الفقيه ، أخبركمـ الحافظ أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ، أخبرنا علي بن الفضل الحافظ من حفظي ، حدثنا شيخ الإسلام أبو طاهر السلفي لفظاً ، حدثنا الإمام أبو الحسن علي بن محمد الطبري الكيا <sup>(٣)</sup> من لفظة بهخدار ، أخبرنا إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك ابن عبد الله بن يوسف الجويني ، أخبرنا أبي أبو محمد الفقيه .

وأخبرنا أحمد بن عبد الجنعم القزويني ، أخبرنا محمد بن الخازن ( ح ) وأخبرنا ابن الفقيه ، وابن مشرف ، ووزيرة قالوا : أخبرنا أبو عبد الله بن الزبيدي قال : أخبرنا أبو زرعة طاهر بن محمد المقدسي ، أخبرنا مكي بن علان ، قال : أخبرنا القاضي أبو بكر الجيزي ، حدثنا أبو العباس الأصم ، حدثنا الربيع بن سليمان ، حدثنا الشافعي ، عن مالك عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يتفرقا إلا بيع الخيار " أخرجه البخاري عن أبي يوسف ، وسلم عن يحيى بن يحيى ،

( ١ ) رواه الشافعي في مسنده ١٦٢/٢ ، ومالك في الموطأ ٦٧١/٢ ، والبخاري ٢٧٦/٤

في البيوع ، باب البيعان بالخيار . وسلم ( ١٥٤ ) في البيوع ، وأبو داود ( ٣٤٥٤ ) في

البيوع ، والترمذي ( ١٢٤٥ ) ، وابن ماجه ( ١٢٨١ ) .

( ٢ ) هو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن العلامة الحافظ الحجة مشرف الدين أبو

محمد الدماطي ، ولد سنة ثلاث عشرة وست مئة ، ومعجمه يشتمل على ألف ومئتين

وخمسين شيخاً ، مات سنة خمس وسبع مئة بالقاهرة رحمه الله . وانظر : المعجم المختصر ٩٥-٩٦

( ٣ ) الكيا : في العجمية : هو الكبير القدر ، المقدم بين الناس كما أفاده ابن خلكان

في وفيات الأعيان ٣٨٩/٣ .

وأبو داود عن القمبني ، جميعا عن مالك ، وهو سلسل في طريقنا الاول بالفقهاء ، إلى منتهاه<sup>(١)</sup>  
 الخامس : السلسل بصفات الإسناد والرواية :

وذلك بأن تتفق الرواة في صيغ الأداة ، كقول كل من رواه : سمعت فلانا ، أو حدثنا  
 وكذا قولهم : أخبرنا ، أو شهدت على فلان ، قال : شهدت على فلان<sup>(٢)</sup> .  
 ومن أشكته ما أورد ، الذهبي سلسلا بـ " حدثنا " في ترجمة الحافظ الثبت القدوة منصور  
 ابن المعتمر الكوفي المتوفى سنة ( ٣٣ ) .

أخبرنا أحمد بن إسحاق ، أنبأنا الفتح بن عبد الله ، أنبأنا هبة الله بن حسين ، أنبأنا  
 أحمد بن محمد البزاز ، حدثنا عيسى بن علي إمامنا ، حدثنا القاسم بن عبد الله بن محمد ،  
 حدثنا يحيى بن عبد الحميد ، حدثنا شريك ، حدثنا منصور ، حدثنا ربيع بن خراش ، حدثنا  
 علي بن أبي طالب قال : أما إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تكذبوا عليَّ  
 فمن كذب عليَّ متعمداً فليج النار " <sup>(٣)</sup>

هذا حديث حسن عال . واسناد سلسل بحدثنا ، وقل أن يقع مثل هذا ، وفي رجاله  
 مع صدقهم خمسة رجال فيهم مقال ، ومنتنه مقطوع به<sup>(٤)</sup>

فهذه بعض أنواع الأحاديث المسلسلة التي أورد ها الحافظ الذهبي ، في كتابه " سير  
 أعلام النبلاء " وأنواع السلسل لا تحصر كما قال الحافظ ابن الصلاح .

( ١ ) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٤ . وأورد ، الحافظ السخاوي سلسلاً بالفقهاء في الجواهر

المكلمة ص ٢٧ - ٢٨ .

( ٢ ) شرح المنظومة البيقونية للأستاذ الشيخ عبد الله سراج الدين ص ٨٤ .

( ٣ ) أخرجه الترمذي ( ٢٦٦٠ ) في العلم ، باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول

الله صلى الله عليه وسلم من طريق شريك بن عبد الله ، عن منصور ، عن ربيع بن خراش

عن علي بن أبي طالب ، وهو حديث متواتر . ١ . هـ من تعليق الأستاذ الأرنؤوط .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٥ / ٤١٠ .



قال الحافظ السخاوي : " ثم تارة يكون التسلسل من الابتداء إلى الانتهاء وهو الأكثر ، ومنه ذ ونقص بقطع السلسلة إما في أوله أو وسطه أو آخره .

كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص السلسل بأولية وقعت لجل رواته ، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه ، فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلى ابن عيينة خاصة ، وانقطع فيمن فوَّقه على المعتمد .

وقد جمع طرق هذا الحديث الحافظ الذهبي في جزء سمعناه سَمَّاهُ " الْمَذْبُوبُ السَّلْسَلُ فسي الحديث السَّلْسَلُ " ( ١ )

وساق الذهبي بإسناده الحديث السلسل بأولية في ترجمة الإمام أبي نصر السَّجَزِي المتوفى سنة ( ٤٤٤ ) رحمه الله فقال : « أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد الحسيني بقراءة عليه بالشفير ، وهو أول حديث سمعته منه ، أخبرنا محمد بن أحمد القطيعي ببغداد ، وهو أول حديث سمعته منه ، وأخبرنا عبد الحق اليوسفي وهو أول حديث سمعته منه .

( ح ) وأخبرنا عبد الخالق بن علوان ببعلبك ، وعبد الحافظ بن بدران بنابلس قالا : -

أخبرنا أبو محمد بن قدامة ، أخبرنا أحمد بن المقرَّب ، قالا : أخبرنا جعفر بن أحمد السَّراج وهو أول حديث سمعناه منه ، أخبرنا أبو نصر عبد الله بن سعيد وهو أول حديث سمعته منه ، أخبرنا أبو يعلى المهلبى ( ٢ ) وهو أول حديث سمعته منه ، حدثنا عبد الرحمن بن بشر وهو أول حديث سمعته منه ، حدثنا سفيان بن عيينة ، وهو أول حديث سمعته من سفيان ، عن عمرو ابن دينار عن أبي قابوس ، مولى لعبد الله بن عمرو بن العاص ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الراحمون يرحمهم الرحمن ، إرحموا أهل الأرض - يرحمكم من في السماء " ( ٣ )

( ١ ) فتح المغيث ٦٠ / ٣ وقد أفرد جماعة من العلماء هذا الحديث بالتصنيف كالمُتَلَفَى ، وابن الصلاح ، والدِّمَاطِي ، وابن ناصر وكتابه مطبوع ، والسبكي ، وابن الطلقن ، والعراقسي ، والسخاوي ، وللزبيدي عدة مؤلفات فيه ، انظرها في كتاب : " الزبيدي في كتابه تنج العروس " للدكتور هاشم طه شلاش .

( ٢ ) قال الذهبي في ترجمة المهلبى ٢٦٤ / ١٧ : الشيخ الثقة العالم شيخ الأطباء ، أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبى النيسابورى . وتفرَّد في وقته ، وهو راوى السلسل بأولية . توفي سنة ست وأربع مئة . ٥١٠ هـ .

( ٣ ) رواه الترمذى في سننه ( ١٩٢٤ ) في كتاب البر ، باب ما جاء في رحمة الناس ، وقال : - هذا حديث حسن صحيح ، والحميدى ( ٥٩١ ) والحاكم في مستدركه ٥٩ / ٤ ، وأبو داود في سننه ( ٤٩٤١ ) في كتاب الأدب ، باب في الرحمة ، والرامهرمزي في المحدث الفاصل كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس عن عبد الله بن عمرو . وقال السخاوي في الجواهر المكللة ص ٧ : هذا حديث حسن ، بل صححه غير واحد . والحديث ذكره ابن دقيق العيد في الاقتراح ص ( ٥٦١ ) في الأحاديث التي يصححها بعض الأئمة ليست من شرط الشيخين . وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٨ - ٤٩ : " كل ذلك باعتبار ماله من شواهد ومتابعات ، والا فأبو قابوس لم يرو عنه سوى ابن دينار ، ولم يؤثِّق سوى ابن حبان على قاعدته في توثيق من لم يجرح " ٥١٠ هـ .

ومعد : فقد ذكر الذهبي في كتابه ، اثني عشر حديثاً مسلسلاً ، رتبها ولمقتها بمسند ،  
ومعد هذا الجمع والترتيب ، أختتم هذا البحث بقاعدتين : حكم السلسل وفائدته .  
أما حكم السلسل ، فقد قال الحافظ الذهبي في " الموقظة " : وعامة السلسلات واهية

وأكثرها باطلة ، لكذب رواتها ، وأقواها السلسل بقراءة سورة الصف ، والسلسل بالد مشقيين ،  
والسلسل بالمصريين ، والسلسل بالمحدثين إلى ابن شهاب ( ١ )  
وقال ابن الصلاح : " قلما تسلم السلسلات من ضعف . أعني : في وصف التسلسل  
لا في أصل المتن " ١٠ هـ ( ٢ )

وقال الحافظ الشخاوي : " قلما يسلم التسلسل من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل  
المتن ، كسلسل المشايكة ، فمتمنه صح ، والطريق بالتسلسل فيها مقال ، وأصحها مطلقاً ، السلسل  
بسورة الصف ثم بالأولية ( ٣ )

وقال الحافظ السيوطي في ألفتيه :  
وقلما يسلم في تسلسل

من خلل وربما لم يوصل ( ٤ )

أما فائدة السلسل : فقد قال الإمام ابن دقيق العيد : وفائدة السلسل أمران : —

أحدهما : أنه قد يكون فيه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فعله . والثاني : أن —  
يكون مفيداً لاتصال الرواية وعدم انقطاعها ، وإذا كانت السلسلة تقتضي ذلك ، كقولهم :  
سمعت فلاناً ، وكأطعنني وسقاني ، وكأول حديث سمعته منه ، وغير ذلك ( ٥ )

( ١ ) الموقظة للذهبي ص ٤٤ . وانظر الأخاديت المسلسلة بالد مشقين والمصريين في تنمة  
الكتاب للأستاذ عبد الفتاح أبوغدة .

( ٢ ) علوم الحديث ص ٢٧٦ .

( ٣ ) فتح المفيث ٥٩ / ٢ .

( ٤ ) ألفية السيوطي في علم الحديث ص ٩٩ .

( ٥ ) الاقتراح لابن دقيق العيد ص ٢٠٥ .

وقال الحافظ ابن كثير : " وفائدة التسلسل بعده عن التدليس ولا نقطاع <sup>(١)</sup> " .

وقال الحافظ السخاوي : " ومن فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فعلاً ونحوه ، كما أشار إليه ابن دقيق العيد ، واشتماله كما قال ابن الصلاح على مزيد الضبط من الرواة <sup>(٢)</sup> " .

وقال السخاوي أيضاً : " ومن فائده : معرفة مخرج الحديث ، وتعيين ماله يقع من الرواة مهملًا ، وفي الفقهاء بخصوصهم الترجيح على ما عارضه من متن ليس سنده مُتَّصِفًا بِذَلِكَ <sup>(٣)</sup> " .

\* \* \*

( ١ ) اختصار علوم الحديث ص ٨١ .

( ٢ ) فتح المغيث ٥٩/٣ .

( ٣ ) المرجع السابق ٦٢/٣ .

## المطلب الثاني

### السابق واللاحق

اعتنى الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - في كتابه "سير أعلام النبلاء" بذكر من اشترك في الرواية عن المترجم مع تباين وقت وفاتيها تبايناً شديداً ، وهو نوع من أنواع علوم مصطلح الحديث يُعرف بـ "السابق واللاحق" .

وقد أفرد الذهبي لهذا النوع من علوم المصطلح كتاباً خاصاً سماه بـ "التلويح بمن سبق ولحق" <sup>(١)</sup> وقد آستفاد في ذلك من كتاب الحافظ الخطيب البغدادي "السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد" <sup>(٢)</sup> وصرح بالنقل عنه مباشرة في عريضة مواضع <sup>(٣)</sup> كما ذكره من مؤلفات الخطيب في ترجمته <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) أنظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الاسلام بشار عواد معروف ص ٦٥ ، وقال عن الكتاب: إنه مفقود ، وقال السخاوي في الغاية ص ٢٨١ : وللخطيب رحمه الله تعالى فيه تصنيف حسن ، وقد استدرك عليه الذهبي وغيره تنمات .

( ٢ ) حققه الأستاذ محمد بن نظير الزهراني وطبع في دار طيبة بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ ، ووقع له في أول صفحة وهم حيث نقل قول الخطيب : " وقد كان أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الحري فيما ذكر لنا عنه علي بن أبي علي البصري يقول على سبيل الافتخار: " لألحقن الصغار بالكبار " حدثنا أحمد بن الحسين عبد الجبار . ٥١ هـ فترجم لأبي الحسن علي بن عمر الحري بما نقله عن الخطيب البغدادي في تاريخه ٤٣/١٢ :-  
كتبنا عنه ، وكان أحد الزهاد والعباد ومات سنة (٤٤٢ هـ) ، وإنما المراد هو علي بن عمر بن محمد بن الحسن بن شاذان كما في تاريخ بغداد ٤٠/١٢ والمتوفى سنة (٣٨٦) وقد روى عنه الخطيب قوله : " لألحقن الصغار والكبار " حدثنا أحمد بن الحسين بن عبد الجبار بواسطة علي بن أبي علي البصري . ثم وقع المحقق في وهم آخر حيث ظن أن كلام أبي الحسن بن شاذان ينتهي عند قوله " بالكبار " وأن قوله : حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ليس من تمام كلام أبي الحسن ، وإنما هو من قول الخطيب ، فجعله من أول السطر ، وعلق عليه بقوله : لم أجد معنى لوجود هذه الجملة مع أن أحمد بن الحسين بن عبد الجبار هو شيخ علي بن عمر بن محمد بن الحسن بن شاذان كما هو مبين في ترجمته . واستفدت هذا التصحيح من تعليقات المحققين :-  
شميع الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي على كتاب سير اعلام النبلاء ٢٩٠/١٨ .

( ٣ ) أنظر- سير اعلام النبلاء ١١/١٨٣ ، ١٣/٥٤ ، ١٢/٣٩

( ٤ ) أنظر: سير اعلام النبلاء ٢٩٠/١٨

وقد عُرِفَ الخطيبُ البغداديُّ هذا النوع في كتابه " السابق واللاحق " فقال : ضَمَّنْتُهُ  
ذكر من اشترك في الرواية عنه من تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً ، وتأخر موت أحد هما  
عن الآخر تأخراً بعيداً (١)

وقال الامام ابن الصلاح في تعريف السابق واللاحق في النوع السادس والاربعين : —  
معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم وتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً  
فحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوى —  
طبقة (٢)

وقال النووي في الارشاد : " معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم وتأخر  
بينهما في الوفاة أمد بعيد ، وإن كانا أهل عصرين (٣)

وقال الحافظ العراقي في الالفبسة :

|                               |                         |
|-------------------------------|-------------------------|
| وصنفوا في سابق ولاحق          | وهو اشتراك راويين سابق  |
| موتاً كزهري وذى تـــــــد ارك | كأين دويد رويما عن مالك |
| سبع وثلاثين وقـــــــرن وافى  | آخر كالجمعى والخفاف     |

وقال في شرحه لألفية التبصرة والتذكرة : " أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد  
واحد الراويين متقدم والآخر متأخر ، بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد . (٤)

وقال الامام ابن الجوزي في الهداية :

وذو اشتراك سابق ولاحق  
في فرد شيخ وهو نوع لائق  
قال السخاوى في " الغاية " : " السابق واللاحق هو عبارة عن اشتراك في الرواية عنه  
راويان متقدم وتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً ، فحصل بينهما أمد بعيد ، وإن كان  
المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته (٥)

(١) السابق واللاحق ص ٤٧

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦

(٣) الارشاد ، للنووى ٢ / ٦٤٠ .

(٤) التبصرة والتذكرة للعراقى ٣ / ١٠١

(٥) الغاية شرح الهداية ، للسخاوى ص ٢٨١

فجميع هذه التعاريف متقاربة تنص على الحاق الراوى المتأخر بالمتقدم الذى شاركه فى الرواية عن شيخه . وإن لم يكونا متعاصرين .

ولم يحدد ابن الصلاح ومن تبعه هذا التباين فى الوفاة بقدر معين ، وقد حددته الخطيب بقوله " وجعلت اعتبار أقل مدد هم أن تكون زائدة على الستين . دون ما قصر عنها من الستين ، لأنها القدر الذى حدده رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أعمار أمتيه والفاية الموقته لإعذار الله عز وجل إلى خليفته (١) "

ثم روى بسنده عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين ، وأقلهم من يجوز ذلك (٢) "

وروى بسنده أيضا عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من أتت عليه ستون سنة فقد أعذر الله تعالى إليه فى العمر (٣) "

ومن فوائده :

- ١ - تقرير حلاوة علو الاسناد فى القلوب .
  - ٢ - الامن من ظن سقوط شىء فى اسناد المتأخر .
  - ٣ - تفقه الطالب فى معرفة العالى والنازل .
  - ٤ - معرفة الاقدم من الرواة عن الشيخ ، ومن به ختم حديثه (٤) .
- وأسوت الان أسماء المشتركين فى الرواية عن شيخ مع تباين وقت وفاتيهما الذين ذكرهم الذهبى فى سيره ، مرتبا أسماء المذكورين على حروف المعجم .
- ١ - أحمد بن محمد بن أنس ، أبو العباس البغدادى المعروف بابن القريبطى المتوفى

سنة ( ٢٦٤ ) .

( ١ ) السابق واللاحق ص ٤٨

( ٢ ) رواه الترمذى فى كتاب الدعوات ٥٥٣/٥ وقال : حسن غريب ، ورواه ابن حبان كما فى موارد الظمان ( ٦١١ ) ، والحاكم فى مستدركه ٤٢٧/٢ ، والبيهقى فى سننه

٣٧٠/٣

( ٣ ) رواه البخارى فى صحيحة ٢٣٨/١١ ، فى كتاب الرقاق ، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه فى العمر .

( ٤ ) انظر فتح المفيت ١٨٣/٣ ، والفاية ص ٢٨١ .

قال الحافظ الذهبي : روى عنه من شيوخه محمد بن سعد في الطبقات ثم ساق أبو بكر الخطيب حديثاً في السابق واللاحق " من طريق ابن فهم ، قال حدثنا محمد بن سعد ، أخبرنا أحمد بن محمد بن أنس . . . . (١) .

وقال الخطيب في السابق واللاحق : حدث عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي ومحمد بن مخلد الذُّوري ، وبين وفاتيهما مائة سنة وسنة واحدة (٢) .

وتوفي محمد بن سعد سنة ثلاثين ومائتين ، وتوفي ابن مخلد سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة (٣) .

٢ - ابراهيم بن سعد بن ابراهيم ، أبو اسحاق الزهرى ، المتوفى سنة ( ١٨٣ ) أو بعدها قال أبو بكر الخطيب في " السابق واللاحق " : حدث عنه يزيد بن عبد الله بن الهاد يعني شيخه - ، والحسين بن سيار ، وبين وفاتيهما مائة واثنان عشرة سنة (٤) .

وتوفي يزيد بن عبد الله بن الهاد سنة تسع وثلاثين ومائة ، وتوفي الحسين بن سيار الحراني سنة مائتين وخمسين .

٣ - جرير بن حازم ، أبو النضر الأزدي البصري المتوفى سنة ( ١٧٠ ) وقبل : بعدها . قال أبو بكر الخطيب : " حدث عنه يزيد بن أبي حبيب المصري ، وشيبان بن فروخ الأبلّي ، وبين وفاتيهما مائة وثمان سنين (٥) .

وتوفي يزيد بن أبي حبيب سنة ثمان وعشرين ومائة ، و وفاة شيبان بن فروخ بالابلة سنة ست وثلاثين ومائتين .

٤ - زيد بن الحباب ، أبو الحسين العكلى الكوفى المتوفى سنة ( ٢٠٣ ) .

قال الخطيب في كتاب السابق " حدث عنه عبد الله بن وهب ، ويحيى بن أبي طالب

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٥٤ / ٣ .

( ٢ ) السابق واللاحق ص ٧٠ .

( ٣ ) انظر : السابق واللاحق ص ٧٢ - ٧٣ .

( ٤ ) السابق واللاحق ص ٨٨ - ٨٩ ، ونقل هذا النص الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٠٧ / ٨ .

( ٥ ) السابق واللاحق ص ١٦٧ ، ونقل هذا النص الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠١ / ٧ .

وبين وفاتيهما ثمان وسبعون سنة<sup>(١)</sup>

توفي ابن وهب شعبان سنة سبع وتسعين ومائة<sup>(٢)</sup> ، ومات يحيى بن أبي طالب سنة  
خمس وسبعين ومائتين<sup>(٣)</sup>

٥ - زهير بن معاوية بن حديج ، أبو خيثمة الجعفي الكوفي المتوفى سنة ( ١٧٣ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه ابن جريج ، وعبد السلام بن عبد الحميد الحراني ، وبين  
وفاتيهما سبع ، وقيل : ست ، وقيل : خمس وتسعون سنة<sup>(٤)</sup> "

توفي عبد الملك بن عبد عبد العزيز بن جريج سنة تسع وأربعين ومائة كما ذكر الفلاس  
وقال ابن سعد : سنة خمسين ومائة ، وقال علي بن المديني : مات سنة إحدى وخمسين  
ومائة<sup>(٥)</sup>

ومات عبد السلام بن عبد الحميد الحراني سنة أربع وأربعين ومائتين<sup>(٦)</sup> .

٦ - سعيد بن عامر الضبي البصري الزاهد الحافظ المتوفى سنة ( ٢٠٨ ) .

قال أبو بكر الخطيب : حدث عنه : عبد الله بن المبارك ، وأبو سليمان محمد بن  
يحيى بن المنذر البصري ، وبين وفاتيهما مائة وتسع سنين<sup>(٧)</sup>

توفي ابن المبارك في رمضان سنة إحدى وثمانية ومائة ، ومات محمد بن يحيى بن المنذر  
البصري في رجب سنة تسعين ومائتين<sup>(٨)</sup>

٧ - سليمان بن أبي سليمان ، أبو اسحاق الشيباني الكوفي المتوفى سنة ( ١٤٢ ) وقيل

قبلها .

( ١ ) السابق واللاحق ص ٢٠٣ ، ونقل هذا النص الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٩٥/٩

( ٢ ) السابق واللاحق ص ١٣٢ .

( ٣ ) السابق واللاحق ص ٢٠٤ .

( ٤ ) السابق واللاحق ص ٢٠٤ ، ونقل هذا النص الذهبي في السير ١٨٣/٨

( ٥ ) السابق واللاحق ص ١٥٤ .

( ٦ ) السابق واللاحق ص ٢٠٥ .

( ٧ ) السابق واللاحق ص ٢١٩ ، ونقل النص الذهبي في السير ٣٨٦/٩

( ٨ ) السابق واللاحق ص ١٤٨ .



قال الخطيب : " حدث عنه أبو اسحاق السبيعي وجعفر بن عون العمري ، وبين وفاتيهما  
 احدى وثمانون وقيل : تسع وسبعون (١) "

قال الذهبي : قلت : حدث عنه السبيعي وجعفر بن عون وبينهما في الموت نحو من  
 ثمانين سنة (٢) "

مات أبو اسحاق سنة ست وعشرين ، وقيل : سنة سبع ، وقيل سنة ثمان ، وقيل : مات يوم  
 دخل الضحاك الكوفي سنة تسع وعشرين ومائة (٣) . ومات جعفر بن عون سنة سبع ومائتين (٤)  
 ٨ - الضحاك بن مخلد ، أبو عاصم النبيل الشيباني البصري المتوفى سنة ( ٢١٢ ) أو -  
 بمدها .

قال أبو بكر الخطيب : روى عن أبي عاصم جرير بن حازم ، ومحمد بن حبان بسنن  
 الأزهر البصري ، وبين وفاتيهما مائة واحد وثلاثون سنة (٥)  
 قال الخطيب : مات جرير بن حازم سنة سبعين ومائة (٦) . قال الذهبي : قلت : مات  
 ابن حبان سنة إحدى وثلاث مئة وهو ضعيف .

٩ - علي بن المديني المتوفى سنة ( ٢٣٤ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه سفيان بن عيينة وعبد الله بن محمد بن ( أيوب ) الكاتب  
 البغدادي المعروف بالنبيل وبين وفاتيهما مائة وثمان وعشرون سنة (٧)  
 وقال الذهبي : " حدث عنه . . . . عبد الله بن محمد بن أيوب الكاتب خاتمة من روى عنه  
 وقد روى عنه من شيوخه جماعة ، منهم : سفيان بن عيينة ، وعاصم هذا الكاتب بعد سفيان

( ١ ) السابق واللاحق ص ٢٠٩ .

( ٢ ) سير اعلام النبلاء ٦ / ١٩٤ .

( ٣ ) السابق واللاحق ص ١٤٥ .

( ٤ ) المصدر السابق ص ٢٠٩ .

( ٥ ) السابق واللاحق ص ٢٤٧ ونقل هذا النص الذهبي في السير ٩ / ٤٨٤ .

( ٦ ) السابق واللاحق ص ٢٤٧ .

( ٧ ) السابق واللاحق ص ٢٧٧ .

مئة وثمانيا وعشرين سنة (١)

وتوفي عبد الله بن محمد أيوب الكاتب في سنة ست وعشرين وثلاث مئة (٢).

١٠ - عيسى بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الكوفي المتوفى سنة (١٨٧) أو بعدها .

قال الخطيب : حدث عنه حماد بن سلمة والحسن بن عرفة وبين وفاتيهما تسعون سنة (٣).

وقال الذهبي : " وقد حدث عنه أبوه يونس بن أبي اسحاق ، ومات أبوه قبل ابن عرفة بأكثر من منه عام (٤) " .

١١ - أبو نعيم ، الفضل بن دكين ، المتوفى سنة ( ٢١٩ ) .

قال الذهبي : وقد حدث عنه عبد الله بن المبارك مع تقدمه ، وبينه وبين القتات في الوفاة مائة عام وعشرون عاماً (٥) .

والقتات هو محمد بن جعفر توفي سنة ثلاث مئة (٦)

١٢ - قتيبة بن سعيد ، أبو رجا ، البلخي المتوفى سنة ( ٢٤٠ ) .

قال الخطيب : حدث عنه نعيم بن حماد المروزي ، وأبو المباس محمد بن اسحاق السراج النيسابوري ، وبين وفاتيهما خمس ، وقيل : أربع وثمانون سنة " مات نعيم بن حماد سنة سبع وأثمان وعشرين ومائتين " .

قال الخطيب : قرأت على قبر السراج بنيسابور تاريخ وفاته سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة (٧) .

قال الحافظ الذهبي مستدركا على الخطيب : " قلت : حدث عنه الحميدى ومحمد بن الفضل الواعظ ، وبينهما في الموت ثمانية وتسعون عاماً . وأما الخطيب فقال في كتاب " المابق واللاحق " حدث عنه نعيم بن حماد وأبو المباس السراج ، وبين وفاتيهما أربع وثمانون سنة (٨)

( ١ ) سير اعلام النبلاء ٤٣/١١

( ٢ ) السابق واللاحق ص ٢٧٨

( ٣ ) السابق واللاحق ص ٢٨٧

( ٤ ) سير اعلام النبلاء ٤٩١/٨ . وهذا النسب لم يرد في كتاب " السابق واللاحق "

( ٥ ) سير اعلام النبلاء ١٤٦/١٠ وهذا النسب لم يرد في كتاب " السابق واللاحق "

( ٦ ) سير اعلام النبلاء ٥٦٧/١٣

( ٧ ) السابق واللاحق ص ٢٩٨

( ٨ ) سير اعلام النبلاء ١١٩/١١

١٣ - ليث بن أبي سليم، أبو بكر الكوفي المتوفى سنة ( ١٤٨ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه أيوب السختياني وعبد الوهاب بن عطاء المجلى ، وبين وفاتيهما خمس ، وقيل : أربع ، وقيل : ثلاث ، وقيل : اثنتان وسبعون سنة <sup>(١)</sup> .

١٤ - محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة ، المتوفى سنة ( ٣٩٥ ) .

قال الذهبي : قال أبو بكر الخطيب في كتاب السابق : أخبرنا أبو بكر أحمد ابن علي ، أخبرنا عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني اجازة ، حدثني محمد بن اسحاق الجوال ، حدثنا أحمد بن اسحاق الصيفي ، حدثنا يعقوب القزويني ، حدثنا سعد بن يحيى الاصبهاني ، حدثنا شعير بن الخس ، عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص ، عن عبد الله قال : " من أحب أن يلقي الله غدا مسلما ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن <sup>(٢)</sup> " قال الذهبي أيضا " وآخر من روى عن أبي عبد الله عبد الوهاب ، عمر زمانا ، ومات سنة خمس وسبعين وأربع مئة <sup>(٣)</sup> .

وقال أيضا : حدث عنه الحافظ أبو الشيخ أحد شيوخه <sup>(٤)</sup> .

١٥ - مالك بن أنس ، أبو عبد الله الفقيه المدني ، المتوفى سنة ( ١٧٩ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه <sup>محمد</sup> ابن مسلم بن شهاب الزهري ، وزكريا بن دويد الكندي وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر من ذلك <sup>(٥)</sup> .

توفي الزهري سنة ( ١٢٤ ) ، وذكر علي بن محمد بن حاتم أنه سمع من زكريا بن دويد

( ١ ) السابق واللاحق ص ٣٠٧ يوفق هذا النص الذهبي في سير اعلام النبلاء ٦ / ١٨١

( ٢ ) أخرجه الامام مسلم ( ٦٥٤ ) ( ٦٥٧ ) في المساجد باب صلاة الجماعة ، وأخرجه أبو داود

( ٥٥٠ ) ، وابن ماجه ( ٧٧٧ ) ، والنسائي ( ٨٤٩ ) . وانما سقت الحديث بسنده

الذي أورده الخطيب لأنه لم يرد في النسخة المطبوعة ليستدرك من ها هنا .

( ٣ ) اي بعد وفاة ابيه بشانين عاما ، وهذه الترجمة سقطت من كتاب " السابق واللاحق " —

للخطيب فنستدرك من كتاب السير .

( ٤ ) سير اعلام النبلاء ١٧ / ٣٠ ، ٣٩٤ .

( ٥ ) السابق واللاحق ص ٣٣١

بمسقلان فى سنة نيف وستين ومئتين (١)

وقال الحافظ الذهبى فى ترجمة الامام مالك : خاتمة من روى عنه ، قيل : ان زكريا بن دويد الكندى لقي مالكا ، ولكنه كذاب بقي إلى سنة نيف وستين ومئتين ، وعليه بنى الخطيب فى كتاب " السابق واللاحق " (٢) . وقد أورد ابن الصلاح فى النوع السادس والأربعين فى معرفة من اشترك عنه راويان متقدم ومتأخر هذا المثال واعترض عليه ، قال العراقى فى التقييد والايضاح : " ما كان ينبغى للمصنف ان يعثر على زكريا بن دويد ، فانه لا يعرف سماعه من مالك لكونه كذابا وضاعا ولذلك لم ير الحفاظ روايته عن مالك شيئا . وصرح غير واحد من الحفاظ بأن آخر من سمع من مالك أحمد بن اسماعيل أبو حذافة السهمى ، وبه جزم الحفاظ أبو الحجاج المزى فى التهذيب ، وأبو عبد الله الذهبى فى العبر ، وتوفى السهمى سنة تسع وخمسين ومئتين . والسهمى وان كان ضعيفا أيضا ، ولكنه قد شهد له أبو مصعب بأنه كان معهم فى العرض على مالك ، فقد صح سماعه من مالك بخلاف زكريا بن دويد (٣) فيكون بين السهمى والزهرى مائة وخمس وثلاثون سنة .

١٦ - مالك بن يعقوب البجلي الكوفى المتوفى سنة ( ١٥٩ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه أبو اسحاق السبعمى ، والربيع بن يحيى الاشنانى وبين وفاتيهما ثمان أو سبع أو ست وتسعون سنة " .

مات أبو اسحاق سنة ست وعشرين ، وقيل سنة ثمان ، وقيل سنة تسع وعشرين ومئة

وقال ابن قانع : ان الربيع بن يحيى صاحب الأشنان ، مات بالبصرة فى سنة أربع

(٤) وعشرين ومئتين .

١٧ - موسى بن على بن رباح اللخمي المصرى المتوفى سنة ( ١٦٣ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه اسامة بن زيد الليثى ، وسعد بن يزيد الفراء ، وبين

(١) المصدر السابق ص ٣٤٠ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٨ / ٨٤ .

(٣) التقييد والايضاح ص ٣٠٦ - ٣٠٧ طبعة الاستاذ راجب الطباخ رحمه الله .

(٤) السابق واللاحق ص ٣٣١ ، ونقل هذا النص الذهبى فى سير النبلاء ٧ / ١٧٥ .

وفاتيهما نحو من سبع وسبعين سنة أو أكثر .

" قال محمد بن سعد : مات أسامة بن زيد الليث سنة ثلاث وخمسين ومئة . ولفنى أن سعد بن يزيد الفراء مات نحو سنة ثلاثين ومائتين أو بعد ذلك (١) "

وقال الذهبي : " وحدث عنه - إى عن موسى بن على - خلق ، آخرهم موتاً : القاسم بن هانىء بن نافع العدوي الضريع : وما ظفر الخطيب فى " السابق واللاحق " بفيلسوف سعد بن يزيد الفراء ، شيخ للحسن بن سفيان توفى مع الثلاثين ومئتين (٢) "

١٨ - يحيى بن معين ، أبو زكريا الحافظ البغدادي المتوفى سنة ( ٢٣٣ ) .

قال الخطيب " حدث عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي ، وأحمد بن محمد بن عبيد الله التمار ، وبين وفاتيهما خمس وتسعون سنة أو أكثر (٣) "

قال الحافظ الذهبي : قلت : هذا التمار ، هو آخر من زعم أنه لقي يحيى ، وعاش السبعون سنة وخمسين وثلاث منه (٤) "

١٩ - يعقوب بن إبراهيم الدورقي البغدادي المتوفى سنة ( ٢٥٢ ) .

قال الخطيب : " حدث عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي ، ومحمد بن مخلد أبو حفص الدوري ، وبين وفاتيهما مئة وسنة واحدة (٥) "

فهذه تسع عشرة ترجمة فيمن أشترك عنه راويان متقدم ومتأخر ، نقل الذهبي أكثرها من كتاب الخطيب ، واستدرك عليه فى ترجمة عيسى بن يونس السبيعي ، وأبى نعيم الفضل دكين ، وقتيبة بن سعيد ، وموسى بن على . واستفدنا من كتاب السير نصاً ساقطاً من النسخة المطبوعة فى ترجمة محمد بن إسحاق بن منده . كما تمّ الذهبي كلامه فى السابق واللاحق فيمن بعد الخطيب البغدادي ، أسوقهم حسب وقياتهم .

( ١ ) السابق واللاحق ص ٣٣٠

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٤١٢/٧

( ٣ ) السابق واللاحق ص ٣٧١ " ونقل هذا النص الذهبي فى سير النبلاء ٩٥/١١

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٩٥/١١

( ٥ ) السابق واللاحق ص ٣٧٥ ، ونقل هذا النص عن الخطيب الذهبي فى سير النبلاء ١٤٢/١٢

٢٠ - فى ترجمة غيث بن على بن عبد السلام ، أبى الفرج الصورى المتوفى سنة ( ٥٠٩ ) .

قال الحافظ الذهبى : " روى عنه شيخه الخطيب ، وأبو القاسم بن عساكر ، وذلك

( ١ )

من نمط السابق واللاحق فبين الحافظين فى الموت مئة سنة وثمان سنين

وتوفى الحافظ الخطيب البغدادي سنة ( ٤٦٣ ) ، وتوفى ابن عساكر سنة ( ٥٧١ ) .

٢١ - وفى ترجمة الإمام المعمر أبى طاهر السلفى المتوفى سنة ( ٥٧٦ ) .

قال الذهبى : حدث عنه محمد بن طاهر المقدسي وهو من شيوخه . . . . وروى عنه

خلق آخرهم موتا روى السلسل عنه أبو بكر ، محمد بن الحسن عبد السلام السفاقي ، فبين

ابن طاهر وبين السفاقي فى الوفاة مئة وسبع وأربعون سنة ، وهذا ما لم يتفق مثله لاحد فى

( ٢ )

كتاب " السابق واللاحق

وتوفى ابن طاهر المقدسي سنة ( ٥٠٧ ) ، وكانت وفاة السفاقي سنة ( ٦٥٤ ) .

قال السخاوى : قال شيخنا : وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين عنه فى الوفاة

مئة وخمسون سنة . وذلك ان الحافظ السلفى سمع منه أبو على البرداني ( ٣ ) أحد مشايخه

حدثا عنه رواه ، ومات على رأس الخمس مئة . ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع سبطه

أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي ( ٤ ) ، وكانت وفاته سنة خمسين وست مئة ( ٥ )

وقد طبّق الذهبى هذا الفن حتى على الشعراء ، فقال فى ترجمة الإمام القارى علم الدين

السخاوى المتوفى سنة ( ٦٤٣ ) : " وقد وفد على السلطان صلاح الدين بظاهر عكا

فى سنة ست وثمانين ( وخمس مئة ) زمن المحاصرة ، فامتدحه بقصيدة طويلة ، واتفق أنمه

( ٦ )

امتدح الرشيد الفارقي ، وبين المدد وحين فى الموت أزيد من مئة عام .

( ١ ) سير أعلام النبلاء ٣٨٩/١٩

( ٢ ) سير أعلام النبلاء ٢١/٢١

( ٣ ) هو أحمد بن محمد البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٤٩٨ ، انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء ٢١٩/١٩ - ٢٢١ .

( ٤ ) هو عبد الرحمن بن مكي بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٦٥١ ، وانظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣٥٣/٥

( ٥ ) الفاية ، للسخاوى ص ٢٨١

( ٦ ) سير أعلام النبلاء ١٢٤/٢٣

ومما يلتحق بهذا النوع، من روى عن شيخ وتأخرت وفاة الراوى عنه إلى أمد بعيد .

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أبي داود الطيالسي المتوفى سنة ( ٢٠٣ ) :  
 روى عنه . خلق ، آخرهم موتاً محمد بن أسد المديني ، شيخ أبي الشيخ ، له عنه مجلس ليس  
 عنده سواء . وعُمر إلى سنة ثلاث وتسعين ومئتين ، ولقيه الطبراني . فعاش ( أي محمد بن  
 أسد المديني ) بعد أبي داود تسعين عاماً ، وهذا نادر جداً ، لم يتهياً مثله : إلا للبغوي  
 وأبي علي الحداد ، وابن كليب ، وأناس نحو بضعة عشر شيخاً خلفتهم أبو العباس الحجار <sup>(١)</sup>  
 وفي ترجمة محمد بن اسحاق بن منده : " وآخر من روى عن أبي عبد الله ولده عبد  
 الوهاب ، عمر زماناً ، ومات سنة خمس وسبعين وأربع مئة <sup>(٢)</sup> أي بعد وفاة والده بثمانين عاماً .  
 وفي ترجمة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني : " روى عنه بالإجازة أبو العباس أحمد بن  
 عبد الملك بن أبي حمزة المرسني ، خاتمة من روى عنه في الدنيا بعاش بعده سبعاً وثمانين  
 سنة ، وهذا نادر ، ولا سيما في المغرب <sup>(٣)</sup>

وفي ترجمة الإمام أبي عمرو عثمان بن مكي السَّعدي المصري المتوفى سنة ( ٦٥٩ ) : -  
 " روى عنه . . . آخرهم نافلته المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبع مئة <sup>(٤)</sup> أي بعد وفاته بثمانين  
 عاماً .

قال السَّخاوي : " ويلحق به أنَّ أبا القاسم البغوي مات في شوال سنة سبع وعشر  
 وثلاث مئة . ومات الحجار <sup>(٥)</sup> في صفر سنة ثلاثين وسبع مئة ، وبينهما في العدد أربعة

( ١ ) سير اعلام النبلاء ٣٨٠/٩ وانظر ترجمة البغوي والحداد في السير ٤٤٠/١ ، ٤٤٠/١٩ ، ٣٠٣/٣٠٣ ،

وابن كليب ٢٥٨/٢١ .

( ٢ ) سير اعلام النبلاء ٣٩/١٧ .

( ٣ ) سير اعلام النبلاء ٧٩/١٨ .

( ٤ ) سير اعلام النبلاء ٣٥٢/٢٣ .

( ٥ ) هو احمد بن ابي طالب بن نعمة بن حسن الصالحي الحجار ، المتوفى سنة ( ٧٣٠ ) انظر

شذرات الذهب ٩٣/٦ وبينه وبين أبي القاسم البغوي أربع مئة وثلاث عشرة سنة .

أنفس ! قال الذهبي : وهذا شيء لا نظير له في هذه الأعصار . وهو متعقب بالفخر علي<sup>(٢)</sup>  
وأبي قلابة الرقاشي<sup>(٣)</sup> بين وفاتيهما أربع مئة وأربع عشر سنة<sup>(٤)</sup>

- 
- ( ١ ) انظر : سير أعلام النبلاء ٤٤٣/١٤ حيث قال في ترجمة أبي القاسم البغوي : " فكان - أي أحمد بن أبي طالب الحجار - خاتمة من روى حديثه عالياً بالسماع ، كان بينه وبينه أربعة أنفس ، نعم ومعه يمكن اليوم أن يسمع حديثه بعلو بثلاث إجازات متواليات ، لا بـل بإجازاتين . "
- ( ٢ ) هو علي بن أحمد بن عبد الواحد ، أبو الحسن المقتسي المعروف بابن البخاري المتوفى سنة ( ٦٩٠ ) . انظر : طبقات القراء لابن الجزري ٢٥٠/١
- ( ٣ ) هو عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي البصري المتوفى سنة ( ٢٧٦ ) ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤٢٥/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٣/١٧٧ .
- ( ٤ ) الفاية ، للسخاوي ص ٢٨١ .



المبحث العاشر  
معرفة الرواة  
المطلب الأول  
بيان المهمل

قال الحافظ السخاوي عند كلامه على أقسام المتفق والمفترق : " ومنه ما لا تفاوق فيه فسي  
اسم ، أو في كنية ، أو في نسبة فقط ، ويقع في السند منهم واحد باسمه أو بكنيته أو بنسبته  
خاصة مهملًا من ذكر أبيه ، أو غيره ما يتميز به عن المشارك له فيما ورد به قيلتس ويشكل  
الأمر فيه ، وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سَمَاء " المكمل في بيان المهمل " ، ولذا كان  
حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصاً (١)

وقال أيضا : " ويتبين المهمل ويحول الإشكال عند أهل المعرفة بالنظر في الروايات  
فكثيراً ما يأتي سيرا في بعضها ، أو باختصاص الراوي بأحد هما ، أما بأن لم يرو عنه  
الا فقط . . . ، أو بأن يكون من المكثرين عنه الملازمين له دون الآخر . . . ، أو يكونه  
بلدي شيخه أو الراوي عنه ، إن لم يعرف بالرحلة ، فإن بذلك والذي قبله يغلب على  
الظن بتبين المهمل ، ومتى لم يتبين ذلك بواحد منها ، أو كان مختصاً بهما معاً فإشكاله  
شديد ، فيرجع إلى القرائن والظن الغالب (٢)

وقد ذكر الحافظ الذهبي في كتابه " سير أعلام النبلاء " كثيرا من الأسماء المهملة وبينها  
وخاصة فيما يتعلق بصحيح البخاري . فرأيت أن أجمع أقواله وأفرد ها ببحث مستقل لأهمية  
هذا البحث ، وقد سبق في بحث " المتفق والمفترق " ذكر عدد من الأسماء والكنى والأنساب  
المتفقة .

تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها في " صحيح البخاري " .

١ - أحمد : في ترجمة ابن سيار المروزي الفقيه : " وقد روى البخاري في صحيحه (٣)

( ١ ) فتح المغيث ٢٧٩/٣ .

( ٢ ) المرجع السابق ٢٨١/٣ - ٢٨٢ طبعة بيروت .

( ٣ ) في كتاب التوحيد ٤٠٣/١٣ ، باب " وكان عرشه على الماء " .

حدثنا أحمد ، حدثنا المقدسي فقيه : إنه هو<sup>(١)</sup>

قال الحافظ في " هدي الساري " : " قال أبو علي الجبائي : لم ينسب أبو علي بسن  
السكن ولا غيره من رواية الجامع هذا ، وقال الكلاباذي : يقال : إنه أحمد بن سيار ، أبو  
الحسن المروزي ، وقال الحاكم : هو عندي أحمد بن النضر<sup>(٢)</sup> واعتد الحافظ في شرحه  
للحديث أنه أحمد بن سيار المروزي .<sup>(٣)</sup>

- وفي ترجمة أحمد بن النضر بن عبد الوهاب ، الحافظ المجود : " ولما روى البخاري  
حديث الإفك عن أبي الربيع الزهراني ، قال : وثبنتي أحمد في بعضه<sup>(٤)</sup> . فأحمد هنا ابن  
النضر ، وما هو باب حنبل<sup>(٥)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : قلت : لم يبين أبو علي الجبائي من أحمد هذا ، ووقع في كتاب  
خلف الواسطي في الاطراف : وأفهمني بعضه أحمد بن يونس ، وهذا جزم الدماطي . وقال  
ابن عساكر والمزي : أنه وهم . قلت : ورأيت في نسخة الحافظ أبي الحسين الميمني ، وقد  
أهمله في جميع الروايات التي وقعت له إلا رواية واحدة كتب عليها " ق " ونسبه فقال : أحمد  
ابن يونس . وقال الذهبي في ترجمة أحمد بن النضر : هو الذي أبهه البخاري في حديث  
الإفك<sup>(٦)</sup> .

## ٢ - الحسن :

- وفي ترجمة الحسن بن شجاع بن رجا ، الحافظ الناقد ، أبي علي البلخي : " وقد روى  
البخاري في " صحيحه " قال : أخبرنا الحسن ، أخبرنا إسماعيل بن الخليل الخزاز ، وذلك

( ١ ) سير ١٢ / ٦١٠

( ٢ ) هدي الساري ص ٢٢٤ .

( ٣ ) فتح الباري ١٣ / ٤١١ ، وانظر عدة القاري ٢٥ / ١١٣

( ٤ ) رواء البخاري في كتاب الشهادات ٥ / ٢٦٩ باب تعديل النساء بعضهم بعضاً وفيه :  
" وأفهمني بعضه أحمد " .

( ٥ ) سير ١٣ / ٥٦٥

( ٦ ) هدي الساري ص ٢٢٤ .

في تفسير الزمزم<sup>(١)</sup> ، فقليل : هو البلخي<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ ابن حجر : والحسن هذا هو ابن شجاع البلخي جزم بذلك أبو حاتم سهل بن الشري الحافظ ، نقله عنه أبو نصر الكلاباذي ، ووقع في " المصافحة " للبرقائسي ، الحسين ، بضم الحاء ، ونُقل عن الحاكم أبي أحمد أنه الحسين بن محمد بن زياد القبانى<sup>(٣)</sup> ٣ - الحسين :

- وفي ترجمة الامام الحافظ الثقة ، أبي علي ، الحسين بن محمد بن زياد النيسابورى القبانى : " قال البخارى في الطب من صحيحه<sup>(٤)</sup> : حدثنا حسين ، حدثنا أحمد بن منيع . فذكر حديثاً ، فقال أبو نصر الكلاباذي والحاكم : هو القبانى .

قلت : كان أبو علي القبانى قد سمع " سند " أحمد بن منيع منه ، وكان ملازماً للبخارى في إقامته بنيسابور ، فهذا يرجح أنه هو ، وقيل : بل هو الحسين بن يحيى بن جعفر البيكندى<sup>(٥)</sup>

قال الحافظ ابن حجر : " قال الحاكم : حسين هذا هو ابن يحيى بن جعفر ، وقد أكثر البخارى عن يحيى وكان ابنه الحسين كبير القدر حدث أبوه عنه . وقال الكلاباذي : حسين عندي هو ابن محمد بن زياد القبانى ، فإن عنده تسند أحمد بن منيع عنه ، وكان القبانى من يلازم البخارى لما كان بنيسابور<sup>(٦)</sup>

وقال الحافظ أيضاً : " وقد عاش الحسين القبانى بعد البخارى ثلاثاً وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخارى عنه من رواية الأكابر عن الأصغر ، وأحمد بن منيع شيخ الحسين

( ١ ) رواه البخارى في كتاب التفسير ٨ / ٥٥١ ، باب " ونفخ في الصور . . . "

( ٢ ) سير ١٢ / ١٨٨ .

( ٣ ) هدى السارى ص ٢٣١ ، وانظر الفتح ٨ / ٥٥٢ .

( ٤ ) رواه البخارى في كتاب الطب ١٠ / ١٣٦ ، باب " دلشفا " في ثلاث .

( ٥ ) سير ١٣ / ٥٠١ .

( ٦ ) هدى السارى ص ٢٣١ .

فيه من الطبقة الوسطى من شيخ البخارى ، فلورواه عنه بلا واسطة لم يكن عالياً لــــه  
 وحزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البيكندى ، وقد أكثر البخارى -  
 الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر ، وهو من صفار شيوخه ، والحسين أصغر من البخارى  
 بكثير ، وليس فى البخارى عن الحسين سواه كان القبانى أو البيكندى سوى هذا الحديث <sup>(١)</sup>  
 ٤ - عبد الله بن كثير :

وفى ترجمة عبد الله بن كثير بن عمرو الدارى المكي ، الإمام المَلَم ، مَقْرِيْ مَكَّة ، وَأَحْمَدُ  
 الْقَرَاءُ السَّبْعَةُ : " قال أبو علي الغساني : حديث السَّلَف <sup>(٢)</sup> يرويه ابنُ أبي نجيج ، عن  
 عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم ، عن ابن عباس . ثم قال : فقال  
 أبو الحسن القاسبي وغيره : هو ابن كثير القارى ، ثم قال : وهذا ليس بصحيح ، بل هو  
 ابن كثير بن المطلب السَّهْمِي . كذا نُسب الكلاباذي ، وهو أخو كثير بن كثير ، لاشي له  
 فى الصحيح سوى حديث السلم <sup>(٣)</sup> عن صحيح البخارى ، وكذا ذكر الدارقطنى والحاكم  
 وغيرهما عبد الله بن كثير بن المطلب فى رجال الصحيحين وذكره البخارى فى تاريخه <sup>(٤)</sup> -  
 لكنه وهم فى نسبه إلى بنى عبد الدار

ثم ساق الذهبي بسنده إلى ابن أبي نجيج ، عن عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال  
 عن ابن عباس : " قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، والناس يسلفون فى التمسر  
 العام والعامين ، أو قال : عامين وثلاثة ، فقال : من سَلَف فى تمر ، فليُسَلَف فى كيلٍ معلوم  
 ووزنٍ معلوم " أخرجه ستتهم من حديث ابن أبي نجيج . <sup>(٥)</sup>

فترددنا فى ابن كثير هذا ، هل هو الدارى أو السَّهْمِي ، واختلف العلماء قبلنا فيه  
 وفى رجال مسلم للدارقطنى ذكر السهمي فقط ، وذكر فى رجال البخارى عبد الله بن كثير

( ١ ) فتح البارى ٥ / ٣٢٧ .

( ٢ ) سيأتى تخريجه بعد قليل

( ٣ ) انظر التاريخ الكبير للبخارى ٥ / ١٨١ ، والتاريخ الصغير ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

( ٤ ) أخرجه البخارى فى كتاب السلم ٤ / ٤٢٨ باب السلم فى كيل معلوم ، وسلم فى كتاب  
 الساقاة ( ١٦٠٤ ) باب السلم ، والترمذى فى كتاب البيوع ( ١٣١١ ) باب ما جاء فى  
 الطعام والتمر ، وأبو داود فى الإجارة ( ٣٤٦٣ ) باب فى السلف ، والنسائى فى  
 البيوع ( ٤٦١٦ ) باب السلف فى الثمار ، وابن ماجه ( ٢٢٨٨٠ ) فى التجارات باب -

السلف فى كيل معلوم

المكي فقط ، وكل منهما مكي ، والذي عُلِمَ بالتأمل أَنَّ الداريَّ رجل كبير شهير ، وأن السهمي لا يكاد يعرف إلا بحدِيث واحد في صحيح مسلم ، وهو مغلل في استغفاره صلى الله عليه وسلم لأهل البقيع ، تنقَّذ به ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن كثير بن المطلب ، عن محمد بن قيس بن مخرمة ، عن عائشة في خروجه عليه السلام ليلاً ، واستغفاره لهم ، وهـسـو من الموافقات العالية في " فوائد الإخمين " ، ثم قال مسلم في عقبه : وحدثنى من سمع حجاج ابن محمد ، عن ابن جريج عن عبد الله رجل من قریش ، عن محمد بن قيس بهذا ( ١ ) .

قال الدارقطني : هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة . قلت : المطلب هذا هو ابن الحارث بن صُبيرة بن سعيد بن سعد بن سهم القرشي .  
( ٢ )  
وقال النسائي : عن يوسف بن مسلم ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي مليكة ، عن محمد بن قيس ، ثم قال النسائي : حجاج في ابن جريج عندنا أثبت من ابن وهب . قلت : ما اختلفا فيه ، وإنما ( يوسف ) بن مسلم زاد من عنده إيضاحاً بحسب ظنه فقال بعد عبد الله : ابن أبي مليكة . فهذا ما عندنا من ذكر السهمي ، ولم نتيقن له رواية حديث سوى هذا .

وأما حديث السلف فمتجاذب بينه وبين الداري فليلتص مرجح لأحدهما ، والله اعلم .  
وأما الكلاباذي ، فقال في رجال البخاري : عبد الله بن كثير بن المطلب القرشي العبدري المكي القاص حدث عن أبي المنهال عبد الرحمن بن مطعم ، روى عنه ابن أبي نجيع في أول السَّكَم ، فهذا كما ترى : جعل ابن كثير بن المطلب عبد رياً ، وإنما هو سهمي وجعله القاص وإنما القاص الداريُّ القاريُّ ، وكذا قال البخاري في ابن المطلب : إنه من بني عبد الدار بن قصي ، — وما ذكر في تاريخه ( ٣ ) سواء ، وما ذكر ابن أبي حاتم ( ٤ ) سواء ، إلا ابن كثير الطويل الدمشقي . ( ٥ )

( ١ ) صحيح مسلم ( ٩٧٤ ) في كتاب الجنائز ، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٤٢/٧ .  
( ٢ ) في كتاب الجنائز ( ٢١ ) با الأمر بالاستغفار للمؤمنين حديث رقم ( ٢٠٣٧ ) .  
( ٣ ) ١٨١/٥ .

( ٤ ) ١٤٤/٥ .

( ٥ ) سير ٣٢٠/٥ - ٣٢٢ .

وقال الحافظ ابن حجر عن حديث السلف: "مداره على عبد الله بن كثير، وقد اختلف فيه فجزم القاسمي وعبد الغني والمزي بأنه المكي القاري المشهور، وجزم الكلاباذي وابن طاهر والد مياطي بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي، وكلاهما ثقة، والأول - أرجح فإنه مقتضى صريح المصنف في تاريخه (١)

هـ - عبد الله عن سليمان بن بنت شرحبيل :

- وفي ترجمة سليمان بن بنت شرحبيل: "وقد روى البخاري عن عبد الله عنه، وعبد الله هذا هو عندي عبد الله بن أبي الخوارزمي القاضي، فإن البخاري نزل عنده مدة، ونظر في كتبه، وعلق عنه أماكن في كتاب الضعفاء الكبير له (٢)

- وفي ترجمة عبد الله بن حماد بن أيوب: "الإمام الحافظ البارع الثقة، أبو عبد الرحمن الأملي... روى عنه البخاري فيما قيل، فقد قال: حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، والذي عندي أن عبد الله هذا هو ابن أبي الخوارزمي، فإن البخاري نزل عنده، بخوارزم، ونظر في كتبه، وعلق عنه أشياء (٣)

- وفي ترجمة عبد الله بن أبي الخوارزمي: "قاضي خوارزم ومحدثها، رَحَّال حافظ... وقد روى البخاري عن ابن أبي في كتاب "الضعفاء" أحاديث رواية وتعليقاً، فإنه مرَّ بخوارزم، فنزل على هذا الرجل، فقول البخاري في الصحيح: حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن... فقد ذكر حديثاً (٤) فهو عبد الله بن أبي (٥)

(١) فتح الباري ٤/٤٢٩.

(٢) سير ١١/١٣٩.

(٣) سير ١٢/٦١١.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ ٨/٣٠٣ سُورَةُ الْأَعْرَافِ، يَاب: "قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا"... حَدِيثُ رَقْمِ (٤٦٤٠) -

(٥) سير ١٣/٥٠٣.

قال الحافظ ابن حجر: "نسبه ابن السكن في روايته: عبد الله بن حماد، وه جزم الكلاباذي وغيره، وكان عبد الله بن حماد من تلامذة البخاري وروايته عنه ههنا من رواية الأكابر من الأصغر (١)"

٦ - عبد الله عن عبد العزيز بن أبي سلمة :

- في ترجمة عبد الله بن صالح "الامام الثقة المقرئ"، أبو أحمد العجلي الكوفي . . . .

يقال : إن البخاري روى عنه ، ولم يصح ذلك ، بل إنما روى عن كاتب الليث . . . ولم يقع لهذا الشيخ رواية في الدواوين الستة ، والله أعلم (٢)

وفي ترجمة عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم: "الامام المحدث، شيخ المصريين -

أبو صالح الجهنني ، مولاهم المصري ، كاتب الليث بن سعد . . . استشهد البخاري في صحيحه" بأبي صالح ، بل قد روى عنه حديثاً ، وقال : حدثني عبد الله بن صالح ، وهذا ثابت في بعض النسخ المتقنة ، فقال في أول الحديث : قال الليث : حدثنا جعفر بن ربيعة عن الأعرج ، عن أبي هريرة بحديث الذي استدان من رجل ألف دينار ، فقال : اثنتي بكفيل قال : كفى بالله وكيفاً . والحديث مشهور ، علقة البخاري في غير موضع (٣)

وقد استشكل المحدثون قبلنا في تفسير الفتح من "الصحيح" : حدثنا عبد الله ، حدثنا

(١) هدى الساري ص ٢٣٢ وانظر الفتح ٨ / ٣٠٣ .

(٢) سير ١٠ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الزكاة ، باب ما يستخرج من البحر ٣ / ٣٦٢ ، وفي كتاب البيوع باب التجارة في البحر ٤ / ٢٩٩ ، وفي كتاب الكفالة ، باب الكفالة في القرض والديون بالآبدان وغيرها ٤ / ٤٦٩ ، وفي كتاب الاستقراض ، باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع ٥ / ٦٦ ، وفي كتاب اللقطة ، باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه ٥ / ٨٥ ، وفي كتاب الشروط ، باب الشروط في القرض ٥ / ٣٥٢ ، وفي كتاب الاستقذان ، باب بمن يبدأ في الكتاب ١١ / ٤٨ .

عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، فذكر حديث  
 "إنا أرسلناك شاهداً ونذيراً" (١)

فقال أبو نصر الكلاباذي، والوليد بن بكر الأندلسي، وهبة الله اللالكائي: عبد الله هذا  
 هو عبد الله بن صالح العجلي الكوفي.

وقال أبو علي بن السَّكَن في روايته الصحيح عن الغريزي، عن البخاري، حدثنا عبد  
 الله بن سلمة - يعني القميني - حدثنا عبد العزيز... فذكره.

وقال أبو مسعود الحافظ في "الأطراف": عبد الله هو عبد الله بن رجا، ثم قال:  
 والحديث عند عبد الله بن رجا، وعند عبد الله بن صالح.

وقال أبو علي الفسَّاني الحافظ: بل هو عبد الله بن صالح كاتب الليث.

قال لنا أبو العجاج الحافظ: وهذا أولى الأقوال بالصواب، قال لأن البخاري رواه في

كتاب "الأدب" في باب الانسياط إلى الناس، فقال: حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز (٢)

ذكره عقيب حديث محمد بن سنان العَوَقي عن فليح، عن هلال، وزواه في البيوع من "الجامع الصحيح"  
 عن العَوَقي (٤) فالحديث عند البخاري عن الرجلين (٥) في "الأدب" وفي "الصحيح"... إلى أن  
 قال: فإذا تقرر أنه سمعه من الرجلين، وقع الاشتراك في قوله: حدثنا عبد الله بن صالح، بين  
 العجلي الكوفي، وبين الجهمي الكاتب، فكـونـه

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير ٨/٥٨٥ باب "إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً،

ونصه: عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن هذه الآية التي في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا  
 النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ قال في التوراة: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ  
 شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً وَحِزْراً لِلْأَمِينِ، أنت عبي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس  
 بفظير ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن  
 يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فيفتح بها أعيناً  
 عمياً، وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً"

(٢) رواه البخاري في كتاب الأدب المفرد رقم (٢٤٧).

(٣) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم (٢٤٦).

(٤) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب كراهية السخب في الأسواق ٤/٣٤٢ من حديث  
 محمد بن سنان العَوَقي، حدثنا فليح، حدثنا هلال....

(٥) أي محمد بن سنان العَوَقي، وعبد الله بن صالح.



الكاتب أولى ، لأننا نتيقن أن البخاري قد سمع من كاتب الليث ، وأكثر عنه عنه في " تاريخه " وفي أماكن ، وهذا معدوم في حق العجلي ، فإن البخاري ذكر له ترجمة صغيرة مختصرة جداً في تاريخه " لم يرو عنه فيها شيئاً ، ولا وجدنا له أبداً رواية متيقنة عنه لافي " الصحيح " ولا في شيء من تواليفه ، بل قد روى في " تاريخه " عن رجل عنه . نعم ولم نجد للعجلي رواية عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، سوى حديث واحد ، منه : " الظلم ظلمات " <sup>(١)</sup> رواه عنه إبراهيم الحري ، بخلاف كاتب الليث ، فإنه مكرر عن ابن أبي سلمة .

قلت : وأيضاً فإن غير واحد روى الحديث المذكور عن كاتب الليث ، فتعيّن أنه هو . وفي الجهاد من " الصحيح " أيضاً : حدثنا عبد الله ، حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن صالح بن كيسان ، عن سالم عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قُبل من الحج . . . . وذكر الحديث <sup>(٢)</sup> فقال أبو علي بن السكن <sup>(٣)</sup> : حدثنا القريزي ، حدثنا البخاري ، حدثنا عبد الله بن يوسف فذكر . . . رواه ابن السكن في مصنفه .

( ١ ) رواه البخاري في كتاب المظالم ٥ / ١٠٠ باب الظلم ، من طريق أحمد بن يونس ، عن عبد العزيز الماجشون ، عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً ، وهو نفس الأرب المفرد ( ٤٧٥ ) من نفس الطريق .

( ٢ ) رواه البخاري في كتاب الجهاد ٦ / ٣٥ باب التكبير إذا علا شرفاً ، ونص الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قُبل من الحج أو العمره - ولا أعلمه إلا قال : الغزو - يقول كلما أوفى على شنية أو قد فدي كبر ثلاثاً ثم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده . " والفد قد : الأرض الفليضة ذات الحصى ، وقيل : المستوية ، وقيل : المكان المرفع الصلب .

( ٣ ) هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، المتوفى سنة ( ٣٥٣ ) . انظر : تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٣٨ .

وقال أبو مسعود <sup>(١)</sup> في "الأطراف" : هذا الحديث يرويه الناس عن عبد الله بن صالح . قال : وقد روى أيضاً عن عبد الله بن رجا ، قاله أعلم أيهما هو .

وقال الفسّاني : بل هو كاتب الليث <sup>(٢)</sup> انتهى .

قال الحافظ ابن حجر : « قال في باب التكبير إذا علا شرفاً : حدثنا عبد الله بن حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة ، وفي تفسير سورة الفتح : حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة ، فأما الموضع الأول : فنسبه أبو علي بن السّكن عبد الله بن يوسف ، وتروّد أبو مسعود الدمشقي بين أن يكون هو عبد الله بن صالح كاتب الليث أو عبد الله بن رجا الغداني ، وأما الموضع الثاني فتردّد فيه أبو مسعود ، ونسبه أبو علي بن السّكن وأبو ذر في روايتهما أنه عبد الله بن سلمة ، وجزم أبو علي الفسّاني وتبعه جماعة من المتأخرين بأنه عبد الله بن صالح ، واستدل المزي على صحة ذلك بأن البخاري أخرج الحديث المذكور هنا في كتاب "الأدب المفرد" عن عبد الله بن صالح فدلّ أنه هو ، والله أعلم <sup>(٣)</sup> »

قال الحافظ أيضاً متعقباً كلام المزي : « لكن لا يلزم من ذلك الجزم به ، وما السانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد ؟ وليس الذي وقع في الأدب بأرجح ما وقع الجزم به في رواية أبي عليّ وأبي ذر <sup>(٤)</sup> وهما حافظان ، وقد أخرج البخاري في باب التكبير إذا علا شرفاً من كتاب الحج <sup>(٥)</sup> حديثاً قال فيه : حدثنا عبد الله بن يوسف —

( ١ ) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد ، أبو مسعود الدمشقي الحافظ ، توفي سنة (٤٠٠هـ) ،

وقيل : (٤٠١هـ) ، انظر : تذكرة الحفاظ ٢ / ١٠٦٨ - ١٠٧٠ .

( ٢ ) سير ١٠ / ٤٠٦ - ٤١٠ .

( ٣ ) هدى الساري ص ٢٣٢ .

( ٤ ) الذي في رواية أبي ذر وأبي علي بن السّكن : عبد الله بن سلمة ، ووقع عند غيرها عبد الله بن يوسف .

( ٥ ) الصواب من كتاب "الجهاد" والحديث أيضاً في كتاب الحج ٣ / ٦١٨ باب ما يقول - إذا رجع من الحج أو العمرة أو الفزوة قال : حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر .

حدثنا عبد العزيز بن أبي مسلمة، كذا للأكثر غير منسوب، وتروى فيه أبو سعيد بين الرجلين اللذين تروى فيهما في حديث الباب، لكن وقع في رواية أبي علي بن السكن : حدثنا عبد الله ابن يوسف ، فتعين المصير إليه ، لأنها زيادة من حافظ فتقدم على من فسره بالظن ( ١ )

#### ٧ - عبد الحميد :

- في ترجمة الامام الحافظ الحجة الجوال أبي محمد عبد بن حميد : " حدث عنه البخاري تعليقا في دلائل النبوة من صحيحه ( ٢ ) فقال : " وقال عبد الحميد : حدثنا عثمان بن عيسى، حدثنا نعاذ بن العلاء ، عن نافع، عن ابن عمر في حنين الجذع، فقبل : هذا هو عبد... ( ٣ ) " قال الحافظ ابن حجر : " عبد الحميد هذا اتفق الحفاظ على أنه عبد حميد الحافظ المعروف، لكني لم أجد هذا الحديث في تفسيره ولا في مسنده والله أعلم ( ٤ ) " وقال أيضا : " عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له في رجال البخاري ، الا أن الزبيدي ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد المشهور، وقالوا : كان اسمه عبد الحميد ، وانما قيل لـه عبد بغير إضافة تخفيفا ، وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه نعم وجدت من حديث رفيقه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخرجه في مسنده المشهور عن عثمان بن عيسى بهذا الاسناد ( ٥ )

#### ٨ - علي :

- في ترجمة الشيخ المحدث الثقة، أبو الحسين، علي بن إبراهيم بن عبد المجيد الواسطي :

( ١ ) فتح الباري ٨ / ٥٨٥ - ٥٨٦ وانظر ٦ / ٣٦١ .

( ٢ ) البخاري في كتاب المناقب ٦ / ٦٠١ باب علامات النبوة في الإسلام .

( ٣ ) سير ١٢ / ٢٣٥ .

( ٤ ) هدي الساري ص ٢٣٣ .

( ٥ ) فتح الباري ٦ / ٦٠٣ ، والحديث أخرجه الدارمي ١ / ١٥٠ .

: " قال البخارى : حدثنا عليّ ، حدثنا رَوْحٌ <sup>(١)</sup> فقال الحاكم : هذا هو الواسطي ، وقال ابن عدي : يشبه أن يكون علي بن إشكاب . قلت : ما المانع أن يكون هو علي بن المديني <sup>(٢)</sup> قال الحافظ ابن حجر : " اختلفوا في تعيين عليّ هذا ، فقيل : هو علي بن إبراهيم ابن عبد الله الواسطي ، حكاه الحاكم ورجحه اللالكائي وابن السمعاني ، وقيل : هو علي ابن عبد الله بن إبراهيم البغدادي ، وإنما نسب إلى جده ، حكاه الحاكم أيضاً ، وقد روى البخارى في باب إجابة الداعي <sup>(٣)</sup> عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد حديثاً آخر ، وقال أبو أحمد بن عدي : يشبه أن يكون علي بن إبراهيم الذي فُسى الفضائل هو علي بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب ، نسبة إلى جده ، وقد حَدَّثَ عَنْ أخيه محمد في الجامع .

قلت : الاول أصح وأصوب ، وقد حَدَّثَ البخارى في التاريخ عن علي بن إبراهيم بحديث آخر <sup>(٤)</sup>

وقال الحافظ أيضاً : " علي بن إبراهيم هو الواسطي على الأكثر ، وهو ثقة متقن ، عاش بعد البخارى نحو عشرين سنة ( توفي سنة ٢٧٤ ) وقيل : ابن إشكاب ، وهو علي بن الحسين ابن إبراهيم بن إشكاب ، فُنُسِبَ إلى جده ، وهذا جزم ابن عدي ، وقيل : علي بن عبد الله

( ١ ) رواه البخارى في كتاب فضائل القرآن ٧٣/٩ ، باب اغتباط صاحب القرآن : حدثنا علي ابن إبراهيم ، حدثنا رَوْحٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ ذَكَوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِإِحْسَادٍ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ - فَهُوَ يَتْلُوهُ آتَانَا اللَّيْلُ وَآتَانَا النَّهَارُ ، فَسَمِعَهُ جَارُهُ فَقَالَ : لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ - فَلَانْ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَمْ يَهْوِ يَهْلِكْهُ فِي الْحَقِّ ، فَقَالَ رَجُلٌ : لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فَلَانْ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ .

( ٢ ) سير ٩٠/١٣ - ٩١ .

( ٣ ) رواه البخارى في كتاب النكاح ٢٤٦/٩ ، باب إجابة الداعي في العرس وغيره .

( ٤ ) هدى السارى ص ٢٣٤ .

أبن إبراهيم نسب إلى جده وهو قول الدارقطني وأبي عبد الله بن منده (١)

أما قول الذهبي : ما المانع من أن يكون هو علي بن المديني . . . فهو بعيد ، ولم يتابع على قوله هذا ، ثم إنَّ علي بن المديني والده عبد الله وليس أحد من أجداده اسمه إبراهيم .

٩ - محمد بن أبان :

- في ترجمة بن أبان بن وزير ، الحافظ الثقة ، أبي بكر البلخي السمتلي : " روى عنه الجماعة سوى سلم . . مات سنة خمس وأربعين ومئتين .  
فأما محمد بن أبان بن عمران ، أبو الحسن ، وأبو عبد الله السلمي ويقال : القرشي الواسطي الحافظ .

وفي الصلاة من البخاري : حدثنا محمد بن أبان ، حدثنا غندر في مكانين (٢)

قال ابن عدي : هو الواسطي ، وقال الكلاباذي وغيره : هو البلخي . وقد ذكر البخاري في " تاريخه " الواسطي (٣) وما ذكر البلخي لصفه ، فإنه لا يستوعب صفار شيوخي (٤)  
قال الحافظ ابن حجر : " ومحمد بن أبان هذا هو الواسطي روى عن البصريين ، وغندر بصري ، وزعم ابن عدي أنه محمد بن أبان البلخي . قال الباجي : هو وهم فإن البلخي إنما يروى عن الكوفيين . قلت : ويؤيد هذا أن البخاري ذكر الواسطي في تاريخه ولم يذكر البلخي " (٥)

- (١) فتح الباري ٢٣/٩ - ٢٤ .  
(٢) الأول في كتاب المواقيت ٦١/٢ ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، والثاني في كتاب الأذان والجماعة ١٨٨/٢ ، باب إمامة المفتون والمبتدع .  
(٣) انظر : التاريخ الكبير ٣٢/١ .  
(٤) سير ١١٥/١١ - ١١٨ .  
(٥) هدي الساري ص ٢٣٥ ، وخالف قوله عند كلامه عن حديث " اسمع وأطع ولولحبش . . . " ١٩٠/٢ فقال : " محمد بن أبان هو البلخي سمتلي وكيع ، وقيل : الواسطي وهو محتمل ، لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي " انتهى .

وقال الحافظ أيضا : " محمد بن أبان هو البلخي وقيل : الواسطي ، ولكل من القولين مرجح ، وكلاهما ثقة <sup>(١)</sup> "

١٠ - محمد عن أحمد بن صالح المصري

- في ترجمة أحمد بن صالح المصري الإمام الكبير\* وقد قال البخاري في التوحيد من صحيحه <sup>(٢)</sup> حدثنا محمد ، حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو ، عن ابن أبي هلال ، أن أبا الرجال حدثه عن أمه عمة ، وكانت في حجر عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعث رجلاً على سرية ، وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بس ( قل هو الله أحد ) . فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : سلوه لأي - شيء يصنع ذلك ؟ فسألوه ، فقال : لأنها صفة الرحمن ، وأنا أحب أن أقرأ بها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أخبروه أن الله يحبها \*

فمحمد هو ابن يحيى الذهلي ، قال ذلك أبو علي الفسائي في كتاب " تقييد المهمل " وأنا إلى هذا أسيل ، إن كانت النسخ متفقة على ذلك . فإنني أخاف أن يكون محمد هــ البخاري ، فإن كثيراً من النسخ في أول كل حديث منها اسم المؤلف وفي بعضها : محمد الغبري أخبرنا محمد ، فيحضر هذا <sup>(٣)</sup>

قال الحافظ ابن حجر : " قال في التوحيد : حدثنا محمد ، حدثنا أحمد بن صالح كذا في معظم الروايات ، وسقط ذكر محمد لابن السكن ، وجزم الحاكم والكلاباذي بأن محمداً هو الذهلي <sup>(٤)</sup> "

وفي البخاري الذي شرحه الحافظ ابن حجر " حدثنا أحمد بن صالح " بإسقاط محمد ابن صالح .

( ١ ) فتح الباري ٢ / ٦٢ .

( ٢ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ ٣٤٧ / ١٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي دَعَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدِيثُ رَقْمٍ ( ٧٣٧٥ ) .

( ٣ ) سير ١٢ / ١٧١ - ١٧٢ .

( ٤ ) هدي الساري ص ٢٣٦ .

قال الحافظ: كذا للأكثر منه جزم أبو نعيم في "الستخرج" وأبو سعد في "الأطراف" ووقع في الأطراف للمزى أن في بعض النسخ: حدثنا محمد، حدثنا أحمد بن صالح. قلت: وبذلك جزم البيهقي تبعاً لخلف في "الأطراف" قال خلف<sup>(١)</sup>: ومحمد هذا أحسبه محمد ابن يحيى الذهلي. ووقع عند الاسماعيلي بعد أن ساق الحديث من رواية حرملة عن ابن وهب: ذكره البخاري عن محمد بن بلال خير عن أحمد بن صالح، فكانه وقع عند الإسماعيليين بلفظ: قال محمد، وعلى رواية الأكثر فمحمد هو البخاري المصنف، والقاتل: قال محمد، هو محمد الغبري. وذكر الكرمانني هذا احتمالاً<sup>(٢)</sup>.

١١ - محمد عن عبد الله بن محمد النفيلي:

- في ترجمة الامام العلامة الحافظ شيخ الاسلام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي المتوفى (٢٩١): "قال ابن الذهبي: في الصحيح<sup>(٣)</sup> حدثنا أبو جعفر النفيلي... فذكر حديثاً في تفسير سورة البقرة، فإن لم يكن البوشنجي فهو محمد بن يحيى، والأغلب أنه البوشنجي، لأن الحديث بعينه قد رواه الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي نضر، حدثنا البوشنجي، حدثنا النفيلي، حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا شعبة، عن خالد الحذاء، عن مروان الأصغر، عن رجل، وهو ابن عمر: أنها نسخت: ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. قال الحافظ ابن حجر: "قال في "التفسير" في أواخر تفسير البقرة، حدثنا محمد، حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، هكذا ثبت في جميع الروايات إلا في رواية أبي علي بن السكون فإنه جعله عن البخاري عن النفيلي ولم يذكر بينهما أحداً".

وقال الكلاباذي: أرى أن محمداً هذا هو الذهلي. قال: وقال لي أبو عبد الله بن البيع: هو محمد بن إبراهيم البوشنجي، قال: وهذا ما أملاه البوشنجي بنيسابور. قلت: حكى

(١) هو خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي له "أطراف الصحيحين" توفي سنة (٤٠١)، انظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٢.

(٢) فتح الباري ٣٥٦/١٣.

(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير ٢٠٥/٨، باب "وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه...".

(٤) سير ٥٨٧/١٣.

الحاكم في تاريخه ذلك عن نسخه ابن عبد الله بن الأخرم ، وقد أخرج أبو نعيم هذا الحديث في مستخرجه من طريق أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي عن النفيلي ، ثم قال : أخرجه البخاري عن محمد النفيلي ، ويحتل ان يكون محمد هو أبو حاتم ( ١ )

وقال الحافظ أيضاً : « وقع لأبي علي بن السَّكَن عن الغريزي عن البخاري : " حدثنا النفيلي فأسقط ذكر محمد المهمل والصواب إثباته ، ولعل ابن السَّكَن ظنَّ أن محمداً هو البخاري فحذفه ، ولهم كذلك . . . واختلف فيه ، فقال الكلاباذي : هو ابن يحيى الذَّهلي فيما أراه قال : وقال لي الحاكم : هو محمد بن إبراهيم البوشنجي . . . وكلام أبي نعيم يقتضي أنه محمد ابن إدريس ، أبو حاتم الرازي ، فإنه أخرجه من طريقه ( ٢ )

١٢ - يعقوب عن إبراهيم بن سعد :

- في ترجمة يعقوب بن حميد بن كاسب المتوفى سنة ( ٢٤١ ) : " الحافظ المحدث الكبير أبو الفضل يعقوب بن حميد بن كاسب المدني ، نزيل مكة . حدث عنه البخاري خارج الصحيح وفي الصحيح فيما يغلب على ظني .

قال البخاري في صحيحه في موضعين : من الصلح ( ٣ ) ، وفيمن شهد بدرا ( ٤ ) حدثنا

( ١ ) هدى الساري ص ٢٣٧ .

( ٢ ) فتح الباري ٨ / ٢٠٦ .

( ٣ ) رواه البخاري في كتاب الصلح ٥ / ٣٠١ ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح - مردود ، ونصه : حدثنا يعقوب ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد " .

( ٤ ) رواه البخاري في كتاب المغازي ٧ / ٣٠٧ ، باب فضل من شهد بدرا ، حديث ( ٣٩٨٨ ) ونصه : حدثني يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن جده قال : عبد الرحمن بن عوف : إني لقي الصف يوم بدر إذ التفت فإذا عن يميني وعن يساري فتیان حديثا السنن ، فكانوا لم آمن بمكانهما ، إذ قال لي أحدهما سرّاً من صاحبه : يا عم أرني أبا جهل . فقلت : يا ابن أخي وما تصنع به ؟ قل : عاهدت الله إن رأيته أن أقتله =



يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سعد، فالراجح أنه ابن كاسب. وقال قائل: هو يعقوب الدورقي وهو بعيد. وما أجزم بأن الدورقي سمع إبراهيم بن سعد، ويحتل. فأما من قال: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، فقد أخطأ، فإن البخاري لم يدركه، ومنهم من جَوَّز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري المدني أحد الضعفاء (١)

قال الحافظ ابن حجر: "جَزَم الكلاباذي بأنَّ يعقوب في هذين الموضعين هو ابن حميد ابن كاسب". جزم الحاكم عن مشايخه ثم جَوَّز أن يكون هو يعقوب بن محمد الزهري، وقال الحاكم أيضاً: ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أنَّ البخاري روى في الصحيح عن يعقوب ابن حميد بن كاسب. فقلت له: إنما روى عن يعقوب بن محمد فلم يرجع عن ذلك. قلت: وجزم ابن منده وأبو إسحاق الحبال وغير واحد بما قال أبو أحمد الحاكم... وجَوَّز أبو سمعود الدمشقي في الأطراف أن يكون هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد وهو غلط، فإنَّ يعقوب مات قبل أن يرحل البخاري، وقد روى له الكثير بواسطة، وجَوَّز المزي أن يكون هو يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والله أعلم (٢)

وقال الحافظ أيضاً: "والذي يترجح عندي أنه الدورقي حملاً لما أطلقه علي ماقيسده وهذه عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناءً بما سبق والله أعلم (٣)

وقال أيضاً: "وقد تقدَّم في أواخر الصلاة في باب الصلاة في مسجد قباء، وفي المناقب في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار: "أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ" التصريح بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، فقال البرقاني في "المصافحة": يعقوب بن حميد ليس من

= أو أموت دونه. فقال لي الآخر سرّاً من صاحبه مثله. قال: فما سَرَّني أني بين رجلين مكانهما، فأشرت لهما إليه، فشدا عليه مثل الصَّقرين حتى ضرباه، وهما ابنا عفراء.

(١) سير ١٦٠/١١ - ١٦١.

(٢) هدى الساري ص ٢٤١.

(٣) فتح الباري ٣٠٢/٥.

شرط الصحيح ، وقد قيل : إنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ولكن سقطت الوساطة من النسخة لأن البخاري لم يسمع منه . انتهى ، والراجح عدم السقوط ، وأنه إما الدورق ولما ابن محمد الزهري ، والله اعلم <sup>(١)</sup>

### ١٣ - أبو أحمد :

قال الذهبي في ترجمة المزار بن حنبل : " الإمام الفقيه الحافظ ، شيخ همدان أبو أحمد الشافعي الهمداني .

وقد روى البخاري في صحيحه <sup>(٢)</sup> حدثنا أبو أحمد ، حدثنا أبو غسان محمد بن يحيى الكفاني ، فقيلاً : هو المزار ، وقيل : بل هو محمد بن عبد الوهاب الفراء ، وقيل : محمد بن يوسف البيكندی <sup>(٣)</sup>

وقال الذهبي في ترجمة أبي أحمد الفراء : " الإمام العلامة الحافظ الأديب ، أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء النيسابوري ، ويعرف أيضاً بـ : حكك . وفي صحيح البخاري <sup>(٤)</sup> : حدثنا أبو أحمد ، حدثنا أبو غسان . فقيلاً : هو هو ، ويقال مزار بن حنبل ، وقيل : محمد بن يوسف البيكندی <sup>(٥)</sup>

قال الحافظ ابن حجر : " سمى ابن السكن في روايته : مزار بن حنبل ، وذلك جزم أبو زر الهروي عن بعض مشايخه ، وأبو نعيم في المستخرج ، وأبو مسعود في الأطراف وغيرهم وقال الحاكم : أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندی البخاري ، وقد أكثر البخاري من الرواية عنه . قال الحاكم : وقرأت هذا الحديث بخط أبي عمرو المستملى قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء عن أبي غسان ، فيجوز أن يكون هو الفراء ، والله اعلم <sup>(٥)</sup>

( ١ ) فتح الباري ٧ / ٣٠٨ .

( ٢ ) رواه البخاري في كتاب الشروط ٥ / ٣٢٧ " باب إذا اشترط في المزاوعة : إذا شئت أخرجتك .

( ٣ ) سير ١٢ / ٣٠٩ .

( ٤ ) سير ١٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨ .

( ٥ ) هدي الساري ع ٢٤١ .

قال الحافظ أيضا : " والمعتمد ما وقع في ذلك عند ابن السكن ومن وافقه ، وجزم أبو نعيم انه مَرَّار وقال : لم يسمه البخاري والحديث حديثه ، ثم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مَرَّار ، قلت : وكذا أخرجه الدارقطني في الفرائض من طريقه <sup>(١)</sup> كما بين الحافظ الذهبي <sup>\*</sup> الأسماء <sup>\*</sup> المهتلة في بقية كتب السنة الأخرى ، وهذه أمثلة على ذلك .

#### - صحيح مسلم :

في ترجمة إبراهيم بن خالد : " الإمام الحافظ الحجة المجتهد ، فتي العراق ، أبو شور الكلبى البغدادي الفقيه . . . وقيل : إنَّ مسلماً روى عنه في مقدمة صحيحه وإنما روى عن إبراهيم بن خالد الشكوى ، وهو آخر إن شاء الله <sup>(٢)</sup>

#### - سنن أبي داود :

\* الحسن بن علي :

في ترجمة الحسن بن علي بن عفان : " المحدث الثقة المسند أبو محمد ، الحسن بن علي بن عفان العامري الكوفي ، . . .

فأما قول الحافظ ابن عساكر في " شيخ النبل " <sup>(٣)</sup> إن أبا داود روى عن هذا فوهم قديم ، والذي في النسخ القديمة بالسنة : أخبرنا الحسن بن علي ، أخبرنا يزيد بن هارون وأبو عاصم ، عن أبي الأشهب ، عن عبد الرحمن بن عرفة : أنه أصيب أنفه يوم الكلاب <sup>(٤)</sup> ورواه ابن داسة وحده فقال فيه : حدثنا الحسن بن علي بن عفان . ولا ريب

( ١ ) فتح الباري ٥ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

( ٢ ) سير ١٢ / ٧٣ .

( ٣ ) ص ١٠٠ .

( ٤ ) رواه أبو داود في سننه ( ٤٢٣٢ ) و ( ٤٢٣٣ ) في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب .

أن الانفصال عن مثل هذا صعب، لكن أجزم بأن قوله : ابن عفان ، زيادة من كهن ابن داسة . وقد خالفه جماعة ، وحذفوا ذلك ، ولا نعلم لأبي داود عن ابن عفان رواية ، ولا علمنا أن عفان رَحَلَ إلى يزيد ، ولا إلى أبي عاصم ، وإنما هو الحسن بن علي الحلواني ، الحافظ الرِّحَال ( ١ )

✽ محمد بن أحمد :

في ترجمة أبي يونس الجُمَحي : " مفتي المدينة ، الإمام ، أبو يونس ، محمد بن أحمد ابن يزيد القرشي الجُمَحي المدني الفقيه وقيل : إِنَّ أبا داود روى عنه ، عن الحميدى ولم يصح ذلك ، بل شيخ أبي داود هو : محمد بن أحمد بن أنس القرشي النُّمَسَابُورِي لقي أبا عبد الرحمن المقرئ وأقرانه بمكة ( ٢ )

- سنن الترمذى :

✽ أبو سلمة الكندي :

في ترجمة عثمان البري : " فقيه البصرة ، أبو سلمة ، عثمان بن يقسم الكندي البصري البري قلت : روى له الترمذى حديثاً من طريق زيد بن الحباب ، عن أبي سلمة الكندي ، عن فرقد السبخي ، فهو الكندي ( ٣ )

- سنن النسائي :

✽ أبو داود :

في ترجمة أبي داود السجستاني : " وقد روى النسائي في سننه مواضع يقول : حدثنا أبو داود ، حدثنا سليمان بن حرب ، وحدثنا الثَّقَلِي ، وحدثنا عبد العزيز بن يحيى — المدني ، وعلى بن المدبني ، وعمرو بن عون ، وسلم بن إبراهيم ، وأبو الوليد ، فالظاهر

( ١ ) سير ١٣ / ٢٥ ، وانظر التقريب ( ١٢٦٢ ) .

( ٢ ) سير ١٣ / ١١٨ - ١١٩ .

( ٣ ) سير ٢ / ٣٢٦ ، وفي التقريب ( ٨١٤٦ ) : أبو سلمة الكندي ، شيخ لزيد بن الحباب ،

أن أبا داود في كل الاماكن هو السجستاني ، فانه معروف بالرواية عن السبعة ، لكن شاركه أبو داود سليمان بن سيف الحراني في الرواية عن بعضهم ، والنسائي فكثر عن الحراني وقد روى النسائي في كتاب " الكنى " عن سليمان بن الأشعث ، ولم يكنه ، وذكره الحافظ ابن عساكر في " النبيل " <sup>(١)</sup> أن النسائي يروي عن أبي داود السجستاني <sup>(٢)</sup>

كما بين الحافظ الذهبي كثيراً من الأسماء المهمة عند سياقة للأحاديث في كتابه " سير أعلام النبلاء " وهذه بعض الأمثلة :

شعبة عن الحرّ: الحرّ هو ابن الصّاح <sup>(٣)</sup>

أبو كثير عن أبيه : اسم أبي كثير مرشد <sup>(٤)</sup>

موسى عن أبي بكر بن حفص : موسى هو الجهنى <sup>(٥)</sup>

سفيان بن عيينة عن أبي سعد : أبو سعد هو سعيد بن المرزبان البقال <sup>(٦)</sup>

أبو القاسم البغوي ، حدثنا علي : هو ابن الجعد <sup>(٧)</sup>

ابن أبي زئب عن شرحبيل : يعني ابن سعد <sup>(٨)</sup>

ابن كهيّعة عن أبي يونس عن أبي هريرة : أبو يونس هذا اسمه سليم بن جبير ، من موالى أبي هريرة <sup>(٩)</sup>

( ١ ) ص ١٣٢ -

( ٢ ) سير ١٣ / ٢٠٧ -

( ٣ ) سير ١ / ١٠٤ ، انظر : التقريب ( ١١٥٩ ) -

( ٤ ) سير ٢ / ٦٤ -

( ٥ ) سير ٢ / ١٤٥ ، انظر : التقريب ( ٦٩٨٥ ) -

( ٦ ) سير ٢ / ١٦٤ ، انظر : التقريب ( ٢٣٨٩ ) -

( ٧ ) سير ٢ / ٤٣٠ -

( ٨ ) سير ٢ / ٤٣٠ -

( ٩ ) سير ٢ / ٦٢٤ ، انظر : التقريب ( ٨٦٦ ) -

في ترجمة عبد الله بن عامر رضى الله عنه : " عن زياد بن كسيب قال : كنت مع أبي بكر  
تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق ، فقال أبو بلال : انظروا إلى أميركم يلبس  
ثياب الفساق ، فقال أبو بكر : اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أهان  
سلطان الله في الأرض أهانه الله " (١)

أبو بلال : هو مرداس بن أدية من الخوارج (٢)

محمد بن كثير عن الأوزاعي : قلت : محمد هو المصبي (٣)

في ترجمة عبيدة الشلاني : " قال ابن سيرين : قال علي : يا أهل الكوفة ، أتعجزون أن  
تكونوا مثل الشلاني والهمداني ؟ يعني : الحارث بن الأزعم وليس بالأعور . (٤)

أبو وهب الكلاعي : اسمه عبد الله بن عبيد (٥)

حبيب بن أبي ثابت عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو : اسم أبي العباس : السائب  
ابن فروخ (٦)

عبد الله بن زحر عن أبي سعيد الرعي : اسم أبي سعيد جعثل بن هاعان قاضي  
إفريقية (٧)

عبد الكريم الجزري عن زياد عن عبد الله بن معقل : زياد المذكور في الحديث هو  
ابن أبي مريم (٨)

(١) رواه الطيالسي في مسنده ١٦٧/٢ ، وأحمد ٤٢/٥ و ٤٩ ، والترمذي (٢٢٢٤) في  
الفتن ، وقال : حسن غريب وابن أبي عاصم في كتاب السنة (١٨ : ١) ، وساقه الذهبي  
بسنده في السير ٥٠٧/١٤ وقال : ومن جهله - أي مرداس بن أدية - عده ثياب الرجال  
الرقاق لباس الفساق ، أخرجه الرويان في مسنده .

(٢) سير ٢٠/٣ و ٥٠٨/١٤ .

(٣) سير ٣٧٦/٣ ، انظر : التقريب (٦٢٥٥) .

(٤) سير ٤٣/٤ .

(٥) سير ١٥٨/٥ .

(٦) سير ٢٩١/٥ .

(٧) سير ٤٧٦/٥ .

(٨) سير ٤٦٣/٨ .

## المطلب الثاني الأنساب

قال ابن الأثير: " هذا العلم ما يحتاج طالب العلم إليه ، ويضطر الراغب في الادب والفضل الى التعويل عليه ( ١ )

وقال النووي في الإرشاد في النوع الخامس والستين " معرفة أوطان الرواة ولدانهم " وذلك ما يفتقر الى معرفته حفظ الحديث في كثير من تصرفاتهم وتصانيفهم ، ومن مظانّه " الطبقات " لابن سعد . وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى ، حدث فيهم الانتساب الى الأوطان ( ٢ )

وقال السخاوى : " وهو مهم جليل يعتنى به كثير من علماء الحديث ، لاسيما وربما يتبين منه الراوى المدلس وما فى السند من إرسال خفى ، ويؤزل به توهم ذلك ، ويتميز به أحد المتفقين عن الآخر ( ٣ )

وقال الدكتور العمري : " وترجع عناية المحدثين بالأنساب إلى أهميتها فى معرفة رواة الحديث . . . وقد احتوت المصنفات فى رجال الحديث على مادة غزيرة فى النسب وليست مادة النسب هذه بخيلة على علم الرجال ، فالأصل فى كتب الرجال التعريف بالرواة بذكر أنساب آبائهم وأمهاتهم . . . ( ٤ )

وقد تضمن كتاب " سير أعلام النبلاء " مادة وفيرة تتعلق بالأنساب ، قست بجمعها وترتيبها على حروف المعجم ، ولم أذكر إلا ما صرح الذهبى فيه ببيان النسبة ، وبلغ عددهم ( ١٨٤ ) - نسبة ، واستدركت بهذا الجمع على كتاب " اللباب " لابن الأثير ( ٥٣ ) نسبة "

( ١ ) مقدمة اللباب ٧/١ .

( ٢ ) الارشاد ٨٠٤/٢ .

( ٣ ) فتح المغيث ٣٥٩/٣ .

( ٤ ) بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص ١٧٥ - ١٧٦ .

وأسوق الآن هذه الأنساب التي صرّح الذهبيّ بذكرها ، ولم يذكرها ابن الأثير في كتابه " اللباب " مرتباً لها على حروف المعجم :

١ - الأتراري : أترار هي مدينة فاراب ، ويُنسب إليها إمام اللغة الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد الأتراري (١) .

٢ - الإوقى : بكسر الهمزة من أهل إَوْه ، بليدة من أعمال العجم بعرب مراغة ، وأدخلت القاف في النسب بدلاً من الهاء . ينسب إليها العابد القدوة أبو علي الحسن بن أحمد الإوقى . (٢) .

٣ - الأيدبني : أيد بن من قرى ديار بكر ، ومنها الحسين بن نصر النّهاوندي ثم الأيدبني . (٣) .

٤ - البتّاني : بتّان ، بمثناة مثقلة ، قرية من نواحي حران ، منها محمد بن جابر البتّاني . (٤) .

٥ - البتّي : نسبة إلى بيع البتوت ، منه عثمان البتّي ، فقيه البصرة . (٥) .

٦ - البجاني : بَجَانة من مدن الأندلس ، وبجاية الناصرية أحدثت في المئة الخامسة ، وهي أشهر وأكبر ، ولكن خرج من الأولى جِلّةٌ وعلماء (٦) .

وقال أيضاً : وبجانة بليدة بالأندلس ، مستفاد مع بجاية المدينة الناصرية التي أنشأها الأمير الناصر بن علناس بغربي إفريقيا ، وهي بلدة كبيرة عامرة (٧) .

(١) سير ١٢ / ٨٠ .

(٢) سير ٢٢ / ٣٥٠ .

(٣) سير ١٩ / ٣٧٨ .

(٤) سير ١٤ / ٥١٨ ، وأما في اللباب ١ / ١١٨ فضبطها بفتح التاء المخففة وقال إنها نسبة إلى قرية من نواحي نيسابور .

(٥) سير ٦ / ١٤٨ ، والبتوت الأكسية الغليظة . وفي اللباب ١ / ١٢٠ جعل النسبة إلى البت وهو موضع بنواحي البصرة .

(٦) سير ١٧ / ٣٣٢ في ترجمة الوهراني .

(٧) سير ١٧ / ٣٧٧ في ترجمة الحسين بن عبد الله البجاني - ولم يذكر ابن



٧ - البراتقيني : براتقين من أعمال كردر ، وكردر : ناحية كهيمة من بلاد خوارزم . يُنسب إليها شمس الأئمة الكردي ، محمد بن عبد الستار البراتقيني . (١) .

٨ - البرذعي : نسبة إلى عمل البرذعة ، وينسب إليها المحدث الثقة أبيسرو علي الحسين بن صفوان البرذعي . أما النسبة إلى برذعة ، فقد قيسل : بدال مهمل . (٢) .

٩ - البرزالي : برزالة قبيلة بأندلس ، ينسب إليها الإمام المحدث الثقة زكي الدين ، أبو عبد الله محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي . (٣) .

١٠ - التوحيدي : هو الذي ينسب نفسه إلى التوحيد ، كما سمي ابن تومرت أتباعه بالموحدين ، وكما يسمّى صوفية الفلاسفة أنفسهم بأهل الوحدة والاتحادية ، من عرف بهذه النسبة أبو حنّان التوحيدى . (٤) .

١١ - الجعفري : قال في ترجمة محمود بن أحمد الجعفري ، ابن الصابوني ، نسب إلى جد والدته شيخ الاسلام أبي عثمان الصابوني ، وكان يسكن الجعفرية ببغداد فنسب إليها . (٥) .

١٢ - الجلياني : جليانة : من قرى غرناطة يُنسب إليها عبد المنعم بن عمر الجلياني (٦) .

(١) سير ٢٣ / ١١٢ .

(٢) سير ١٥ / ٤٤٢ . والبرذعة : ما يوضع على الحمار ليترك عليه ، كالسَّرج للفرس .

(٣) سير ٢٣ / ٥٦ .

(٤) سير ١٧ / ١٢١ ، وانظر : وفيات الاعيان ١ / ١١٢ .

(٥) سير ٢١ / ١٦٣ . ولم يذكر هذه النسبة ابن الأثير وإنما ذكر هذه النسبة إلى رجلين : جعفر ابن أبي طالب ، وجعفرية المعتزلة . . وانظر الباب

١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٦) سير ٢١ / ٤٧٧ .

١٣- الحرّالي : حرّالة قرية من عمل مرسيه ، منها العلامة العتقّان أبو الحسن

علي بن أحمد التحبيبي الحرّالي الأندلسي . (١)

١٤- الحصري : نسبة الى محلة ببخارى ينسجون الحصر فيها ، منها شيخ

الحنفية جمال الدين الحصري الحنفي . (٢)

١٥- الحكاني : حكان : محلة على باب مدينة هراة ، ينسب إليها أبو الحسن على

ابن محمد بن عيسى الهروي الحكاني . (٣)

١٦- الخشوعي : مسند الشام الخشوعي ، أبو طاهر ، بركات بن إبراهيم بن طاهر

الدمشقي ، كان جدهم الأعلى يؤمُّ بالناس فتوفى في المحراب ، فسمي

الخشوعي . (٤)

١٧- الخلّال : الوزير القائم بأعمال الدولة السفاحية ، أبو سلمة حفص بن سليمان

الكوفي ، كان ينزل درب الخلاين فعُرفَ بذلك . (٥)

١٨- الخيوقي : خيوق من قرى خوارزم ، ومنها شيخ خراسان نجم الدين الكُبرى ،

أحمد بن عمر الخوارزمي الخيوقي . (٦)

١٩- الدّولعي : الدّولعية من قرى الموصل ، ينسب إليها الإمام العالم المفتي

خطيب دمشق ، ضياء الدين عبد الملك بن زيد بن ياسين التغلبي الموصل

الدولعي الشافعي . (٧)

( ١ ) سير ٢٣ / ٤٧ .

( ٢ ) سير ٢٣ / ٥٤ .

( ٣ ) سير ١٣ / ٤٥٤ .

( ٤ ) سير ٢١ / ٣٥٧ مصححاً ، وانظر التعليق في الصفحة المذكورة .

( ٥ ) سير ٦ / ٨ .

( ٦ ) سير ٢٢ / ١١١ .

( ٧ ) سير ٢١ / ٣٥١ .

- ٢٠ - الذَّهَبِي : نسبة إلى محلة حَجَر الذهب يُنسب إليها مسند الشام  
أبو طاهر بركات بن إبراهيم الدمشقي الخشوعي الأنطاقي الرِّفَاءُ الذَّهَبِي (١)
- ٢١ - الرَّحْبِي : الرَّحْبَةُ : قرية عامرة بظاهر دمشق . قال الحافظ أبو سليمان  
ابن زُبَر : " رَحْبَةُ دِمَشْقَ رَأَيْتُهَا عَامِرَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَلَدِ مِيلٌ " وَإِلَيْهَا  
يُنْسَبُ أَبُو اسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ (٢) .
- ٢٢ - الرَّصَافِي : رصافة : رصافة بليدة بفرب بلنسية ، أنشأها عبد الرحمن بن  
معاوية ، ينسب إليها شاعر المغرب ، أبو عبد الله محمد بن غالب الأندلسي  
الرِّفَاءُ ، من رصافة الأندلس . (٣) .
- ٢٣ - الرَّنْدِي : رُنْدَةٌ : مدينة بالأندلس ، ينسب إليها أبو الحسن عبد الله بن  
عاصم بن عيسى الأسدي . (٤) .
- ٢٤ - الرَّوْحَانِي : الروحاء : قرية من بعقوبا على مرحلة من بغداد ، إليها  
ينسب الشيخ القدوة أبو الحسن علي بن محمد الرَّوْحَانِي البعقوبي صاحب  
الشيخ عبد القادر . (٥) .
- ٢٥ - الرِّيفِيُّ : الرِّيفُ هي ناحية جنوبية من المغرب ، وقيل : من عمل قسطليلية  
من بلاد الجريد ، ومنها جمال الدين أبو محمد عبد الله بن إبراهيم  
المغربي المالكي . (٦) .

( ١ ) سير ٢١ / ٣٥٥ .

( ٢ ) سير ٤٩١ / ٠ .

( ٣ ) سير ٢١ / ٧٤ ، ولم يذكر ابن الأثير هذه النسبة عند ذكره نسبة الرصافي

٢ / ٢٩٠ .

( ٤ ) سير ٢٣ / ٢٥٠ .

( ٥ ) سير ٢٢ / ١٧٨ .

( ٦ ) سير ٢٣ / ٢٧٣ .

الزيادي :

٢٦- الإمام محمد بن محمد بن محمش الزيادي الشافعي النيسابوري ، كان

يسكن بمحلة ميدان زياد بن عبد الرحمن فنسب إليها . (١) .

٢٧- الشَّارَى : شَارَّة : بليدة من عمل مرسية ، يُنسب إليها أبو الحسن علي بن

محمد الغافقي الشَّارَى ثم السَّبْتِي . (٢)

٢٨- الشَّفِيقِي : نسبة إلى خدمة شفيق الملك ، يُنسب إليها الإمام ابن ياسين ،

أبو الطاهر، إسماعيل بن صالح بن ياسين المصري الشفيقي . (٣)

٢٩- الشَّنْتَمَرِي : هو المشقوق الشفة ، عُرِفَ بهذه النسبة أبو الحجاج ، يوسف

ابن سليمان الشَّنْتَمَرِي . (٤) .

٣٠- الصَّفْرَاوِي : نسبة إلى الصفراء التي عند بدر ، ينسب إليها عالم

الاسكندرية جمال الدين عبد الرحمن بن عبد المجيد ابن الصفراوي . (٥) .

٣١- الطَّلَمَنْكِي : طَلَمَنْك بفتحات ونون ساكنة ، مدينة استولى عليها العدوُّ

قديمًا ، اشتهر بالنسبة إليها الإمام المقرئ الحافظ أبو عمر أحمد بن محمد

المعافري الأندلسي الطَّلَمَنْكِي . (٦) .

( ١ ) سير ٢٧٦/ ١٧ ، ولم يذكر هذه النسبة ابن الاثير عند كلامه عن " الزيادي "

( ٢ ) سير ٢٧٥/ ٢٣ ولم يذكر هذه النسبة ابن الاثير عند كلامه عن " الشاري "

واقترع على أنها نسبة إلى الشراة ، وهم الخوارج .

( ٣ ) سير ٢٧١/ ٢١ . ولم يذكر ابن الاثير هذه النسبة عند كلامه عن الشفيقي

وقال : هذه النسبة لا أدري إلى أي شيء هي ، ولكن ذكرته ليعرف

ولا يهتف .

( ٤ ) سير ٥٥٦/ ١٨

( ٥ ) سير ٤١/ ٢٣

( ٦ ) سير ٥٦٧/ ١٧

٣٢ - الفَتَكِي : فتك من أعمال قرطبة ، يُنسب إليها الإمام المقرئ المحسّن

أبو جعفر أحمد بن علي الأندلسي الفَتَكِي الشافعي . (١)

٣٣ - القَبْرِي : نسبة إلى مدينة قَبْرَة ، ينسب إليها العلامة عبد الواحد بن

محمد بن موهب التجيبي الأندلسي القبري المالكي . (٢)

٣٤ - القَسْطَلِي : قَسْطَلَه بليدة ، ينسب إليها إمام البلغاء والشعراء ، أبو عمر

أحمد بن محمد بن دَرَّاج القَسْطَلِي الأندلسي . (٣)

٣٥ - القَصْرِي : نسبة إلى قصر عبد الكريم ، وهو قصر كتامة ، بلد بالمغرب الأقصى

ينسب إليه أبو محمد ، عبد الجليل بن موسى القَصْرِي لنزوله بقصر عبد

الكريم . (٤)

٣٦ - القَطِينِي : قَطِينَة : ضيعة بجزيرة مَيُورَقَة ، ينسب إليها العلامة غالب بن

عبد الله القرطبي القَطِينِي الأصل ، نزيل دانية . (٥)

٣٧ - القُنَيْبِي : القُنَيْبَة : قرية من أعمال دارا من نواحي مارد بن ، يُنسب إليها

يونس بن يوسف الزاهد ، شيخ البيونسية أُولِي الزعارة والشطح . (٦)

٣٨ - المَازَرِي : مَازَر بليدة من جزيرة صَقْلِيَّة بفتح الزاي ، وقد تكسر ، قیده ابن

خَلْكَان ، يُنسب إليها محمد بن علي المازري المالكي . (٧)

(١) سير ٣٠٤/٢١

(٢) سير ١٧٩/١٨

(٣) سير ٣٦٥/١٧ ، وهي مدينة بالأندلس يقال لها : قَسْطَلَة دَرَّاج ، ولم

ترد هذه النسبة عند السمعاني في الأنساب ولا استدرَكها ابن الأثير

في " اللباب " عند كلامه عن نسبه القَسْطَلِي .

(٤) سير ١٢/٢٢

(٥) سير ٣٢٦/١٨

(٦) سير ١٧٩/٢٢

(٧) سير ١٠٥/٢٠

٣٩ - المَخِيلَى : مخيل من بلاد برق ، ينسب إليها إمام الفقيه يوسف بن

عبد المعطي الإسكندراني ابن المخيلي المالكي . (١)

٤٠ - المَلَّاحِي : المَلَّاحَة : قرية من عمل غرناطة ، يُنسب إليها أبو القاسم ،

محمد بن عبد الواحد الأندلسي المَلَّاحِي . (٢)

٤١ - المَيُورَقِي : ميورقة : جزيرة فيها بلدة حصينة تجاه شرق الأندلس ، وهي

اليوم بأيدي النصارى ، يُنسب إليها الإمام المعتق الحافظ أبو عبد الله

محمد بن فتوح الأزدي الحميدي الأندلسي المَيُورَقِي ، الفقيه الظاهري

صاحب ابن حزم وتلميذه . (٣)

٤٢ - الوَقْشِي : وقش : قرية على بريد من طليطلة ، منها العلامة أبو الوليد

هشام بن أحمد الأندلسي الوقشي . (٤)

---

(١) سير ١١٦/٢٣ - ١١٧ .

(٢) سير ١٦٢/٢٢ .

(٣) سير ١٢٠/١٩ .

(٤) سير ١٣٥/١٩ .

## المطلب الثالث

### الألقاب

أورد الذهبي في كتابه "سير أعلام النبلاء" ألقاب كثير من العلماء وغيرهم ، فجمعت هذه الألقاب ورتبتها على حروف المعجم ، وقدّمت لهذا البحث بالكلمة الآتية :  
اعتنى المحدثون بذكر الألقاب ، وصنّف جماعة من الأئمة في ذلك العلم ، ومن تلك التصانيف .

١ - كتاب الألقاب ، لأبي بكر الشيرازي المتوفى سنة ( ٤٠٧ ) ( ١ )

٢ - واختصر كتاب الشيرازي ، الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدس المشهور بابن القيسراني المتوفى سنة ( ٥٠٧ ) ( ٢ )

٣ - ولأبي الفضل علي بن الحسن ابن الفلكي المتوفى سنة ( ٤٢٧ ) كتاب في الألقاب ( ٣ )

٤ - ولمحدث الأندلس أبي الوليد عبدالله بن محمد المعروف بابن الغرضي المتوفى سنة ( ٤٠٣ ) كتاب في الألقاب ( ٤ )

٥ - ولأبي الفرج بن الجوزي المتوفى سنة ( ٥٩٧ ) كتاب في الألقاب ، وصفه الحافظ ابن حجر بقوله : " وهو أوسعها " ( ٥ ) واسم كتابه " كشف النقاب عن الاسماء والألقاب " ( ٦ )

( ١ ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٠٦٥/٣ ، وقد نقل منه الذهبي في سير أعلام النبلاء ، وصرح بالنقل عنه في مواضع ١٧٣/٨ ، ٢٦٢/١٠ ، ٩/١١ ، ٤٦٤/١٤ ، ١٦٨/١٦ ، ...

( ٢ ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٢٤٢/٤ ، وكتابته في " الألقاب " منه نسخة في الظاهرية .

( ٣ ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١١٢٥/٣ ، واسم كتابه : " منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال " .

( ٤ ) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٠٧٦/٣

( ٥ ) نزهة الالباب ، المقدمة ، ص ٢٢ ، بتحقيق الأستاذ عبدالعزيز السديري .

( ٦ ) انظر ، فتح الوهاب لحامد الانصاري ، ص ٦ ، ومنه نسخة في مكتبة ليدن بهولندا .

٦ - وللحافظ الذهبي كتاب في الألقاب . ( ١ )

٧ - وللحافظ ابن حجر كتاب واسع في الألقاب لخص فيه تصنيف الشيرازي ومختصره لابن

طاهر ، وكتاب أبي الفضل الفلكي ، وأبي الوليد بن الفرضي ، وأبي الفرج بن الجوزي  
وأضاف إليها أشياء كثيرة مما فات المذكورين ذكره مستدركا عليهم ، وطائفة كثيرة ، ممن حدث  
بعدهم مذيلا عليهم . واسم كتابه " نزهة الألباب في الألقاب " ( ٢ )

وأفرد الإمام ابن الصلاح نوعاً مستقلاً في علوم الحديث وهو " معرفة ألقاب المحدثين  
ومن يذكر معهم " في النوع الثاني والخمسين ، وأورد اثنين وعشرين لقباً لتسعة وعشرين  
عالماً ( ٣ ) ، وتبعه النووي في الإرشاد ( ٤ ) ، وسائر من صنف في علوم الحديث ، ومن قبل ابن  
الصلاح الحافظ الخطيب البغدادي ، حيث أفرد في كتابه النافع " الجامع لأخلاق السراوي  
وآداب السامع " فصلاً في أصحاب الألقاب ذكر تسعة منهم ( ٥ ) .

واللقب : هو اسم غير الذي سمي به الانسان ، وهو ما يطلق على الانسان مما يشعر بمدح  
أو ذم . ( ٦ )

قال الفيروزآبادي : " الألقاب ثلاثة : لقب تشريف كالأفضل ، ولقب تعريف كالأعس ، ولقب

- ( ١ ) ذكره الدكتور بشار عواد معروف في كتابه " الذهبي ومنهجه في تاريخ الاسلام " ص ١٩٢  
وذكر أن اسمه " المقدمة ذات النقاط في الألقاب " ومنه نسخة بدار الكتب المصرية بخط  
الجلال السيوطي ، برقم ٤٢٣٤ ح . وقال الأستاذ الأنصاري في " فتح الوهاب " ص ٦  
أن اسمه : " ذات النقاب في الألقاب " وذكر أن منه نسخة في مكتبة ليد في بهولندا .
- ( ٢ ) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد العزيز السديري ، وحصل على درجة الماجستير بتحقيقه  
عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦ في جامعة الإمام محمد بن سعود ، كما حققه أيضاً الدكتور  
عبد الرحمن شميلة الاهدل ويطبع في مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة .
- ( ٣ ) علوم الحديث ص ٣٣٨ - ٣٤٤ .
- ( ٤ ) إرشاد طلاب الحقائق ٦٨٦/٢ - ٦٩٥ ، وزاد عليه اسماً آخر للقب ( سجادة ) .
- ( ٥ ) الجامع للخطيب البغدادي ٧٤/٢ - ٧٧ .
- ( ٦ ) انظر : هامس علوم ابن الصلاح ص ٣٣٨ ، وفتح الوهاب ص ٧ .



تسخيف كُبْطَيْط<sup>(١)</sup>

قال الحافظ ابن حجر : " وتنقسم الألقاب الى أسماء ، وكنى ، وأنساب الى قبائل وبلدان ومواطن وصنائع ، وإلى صفات فى الطب<sup>(٢)</sup> .

حكم التعريف باللقب : الأصل فى ذلك قوله سبحانه وتعالى : " وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ "<sup>(٣)</sup>

قال الحافظ الذهبي فى ترجمة الإمام العلامة الحافظ الثبوت إسماعيل بن إبراهيم المشهور بابن عُلَيَّة ، وهى أمة : " وكان فقيهاً إماماً مفتياً ، من أئمة الحديث ، وكان يقول : من قال : ابن عُلَيَّة ، فقد اغتابني . قلت : هذا سوء خلق منه رحمه الله ، شيء قد غلب عليه ، فما الحيلة ؟ قد دعا النبي صلى الله عليه وسلم غير واحد من الصحابة بأسمائهم مضافاً إلى الأم كالزبير ابن صفيّة ، وعمار ابن سمية<sup>(٤)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر : " من لقب بما يكرهه لم يجز أن يدعى به إلا عند قصد التعريف به ، ليطمئن من غيره بغير قصد ذم . قال أبو حاتم الرازي : ثنا عتبة بن عبد الرحيم ، سألت عبد الله بن المبارك عن الرجل يقول : حميد الطويل ، وحُميد الأعرج ، فقال : إذا أراد صفة ولم يرد عيه فلا بأس .

وقال الأثرم : سمعت أحمد سُئِلَ عن الرجل يعرف بلقبه ، قال : إذا لم يعرف إلا بسبه جاز ، ثم قال : الأعشى<sup>(٥)</sup> ، إنما يعرفه الناس بهذا ، فسَهِّلْ فى مثله إذا اشتهر به .

وسُئِلَ عبد الرحمن بن مهدي : هل فيه غيبة لأهل العلم ؟ قال : لا ، وربما سمعت شعبية يقول ليحيى بن سعيد : يا أحوّل ، ماتقول فى كذا ؟

قلت : هذا لا يدلُّ على جواز دعاء من به عاهة بذلك ، وأحسن أحوال هذا أن يقال :

( ١ ) فتح الوهاب للانصارى ص ٧ .

( ٢ ) نزهة الالباب ص ٢٢ .

( ٣ ) سورة الحجرات ، الآية : ١١ .

( ٤ ) سير أعلام النبلاء ٩ / ١٠٨ ، وينظر الجامع للخطيب البغدادي ، فى نسية المحدث

لأمة ٢ / ٧٨ - ٧٩

( ٥ ) هو الحافظ الثقة سليمان بن مهران المتوفى سنة ١٤٨ .

لعله كان يرى جوازه إذا رضي مَنْ به ذلك . ومتى لم يكن التعريف بعين اللقب فهو أولى ، بل إذا أمكن بغيره وهو يكره ذلك حرم .

وسلك الشافعي فيه مسلكاً حسناً ، فكان يقول : أخبرني إسماعيل الذي يقال له : ابن عُلَيَّة ، فجمع بين التعريف والتبري من التلقب رحمه الله تعالى \* ( ١ )

وأما فائدة معرفة هذا العلم ، فقد قال الحافظ ابن الصلاح : " ومن لا يعرفها - أي الألقاب - يوشك أن يظنها أسامي ، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع ويلقبه في موضع شخصين ، كما اتفق لكثير من ألف \* ( ٢ )

وقال الحافظ ابن حجر : " ومن أنكر ذلك - أي ما يتعلق بمعرفة أحوال الرواة وتمييزهم - معرفة ألقابهم ، لأنها قد تأتي في سياق الأسانيد مجردة عن أسمائهم \* ( ٣ )

ومعد هذا التمهيد أسوق الآن الألقاب التي وقفت عليها في كتاب " سير أعلام النبلاء " ، ورتبتها على ألقاب الأسماء أولاً ، ثم الألقاب بألفاظ الكنى ، ثم الألقاب بألفاظ الأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها . وتبعت في ذلك طريقة الحافظ في " نزهة الألباب " حيث قال : " ولم أقتصر على أسماء الرواة ، بل أضفت إليهم من يأتي في أثناء الروايات والأخبار ، وإن لم تكن له رواية تكميلاً للفائدة \* ( ٤ )

وجميع ما أورده ما لم يذكره الحافظ ابن حجر في " نزهة الألباب " ، وبلغ ما استدرسته عليه من كتاب " سير أعلام النبلاء " تسعين لقباً .

( ١ ) نزهة الألباب ص ٣٢ - ٣٤ . وقال الحافظ أيضاً ص ٢٩ : " وهذا كله إذا كان الملقب يكره اللقب ، فأما إن كان يحبه ، ويوجب له المدح ، فهو جائز بشرط الأمن الاطراء في ذلك " . وينظر للتوسع في هذا الموضوع ، كتاب الجامع في أخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب ٢ / ٧٩ - ٨١ ، وأحكام القرآن لابن العربي المالكي ، والجامع

لأحكام القرآن للقرطبي ١٦ / ٣٢٩ . . . ، والاذكار للنووي ٤١٩ - ٤٢٠ .

( ٢ ) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣٨ . ( ٣ ) نزهة الألباب ، المقدمة

( ٤ ) المصدر السابق

### الألقاب بالفاظ الأسماء

=====

- ١ - أبي : محدث الكوفة ، أبو الغنائم محمد بن علي النرسي ، الملقَّب بأبي لجودة قراءته . (١) .
- ٢ - الأستاذ : الشيخ الفقيه العلامة المحدث ، أبو محمد الأستاذ ، عبد الله ابن محمد البخاري الحنفي ، المشهور بعبد الله الأستاذ . (٢)
- ٣ - أسد الله : حمزة بن عبد المطلب . (٣)
- ٤ - الأعشى : محدث همدان ، حمَّد بن نصر الهمداني الأديب المعروف بالأعشى<sup>(٤)</sup>
- ٥ - الأمير : الواعظ المشهور ، أبو منصور ، المظفر بن أرد شير الموزي العبادي ويلقب بالأمير . (٥) .
- ٦ - الأمين : شيخ الحنفية ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد البخاري ، ويلقب بالأمين . (٦) .
- ٧ - البارع : الإمام النحوي ، أبو عبد الله الحسين بن محمد البغدادي الملقب بالبارع . (٧) .

---

( ١ ) سير ١٩ / ٢٧٤ .

( ٢ ) سير ١٥ / ٤٢٤ .

( ٣ ) سير ١ / ١٧٧ .

( ٤ ) سير ١٩ / ٢٧٦ .

( ٥ ) سير ٢٠ / ٢٣١ .

( ٦ ) سير ١٥ / ٥١٧ .

( ٧ ) سير ١٩ / ٥٣٤ .

- ٨ - التُّرك : الإمام الثَّبتُ المَجُود ، جعفر بن الحسين ، أبو الفضل النَّيسابُوري  
المشهور بالتُّرك . (١)
- ٩ - تُرنجة : إسماعيل بن إسحاق القرشي الكوفي ، نزيل مصر . (٢)
- ١٠ - ثقة الدين : أبو النَّصر ، عبد الرحمن بن عبد الجبار الهروي الغامي ، ولقبه  
ثقة الدين . (٣)
- ١١ - الجمال : المسند الثقة ، محدِّث سمرقند ، أبو جعفر بن محمد البغدادي  
المشهور بالجمال . (٤)
- ١٢ - حاكم كَرَّاسة : محدث هراة ، الحاكم أبو عبد الله الحسين بن محمد الكتبي  
ويلقب بحاكم كَرَّاسة . (٥)
- ١٣ - الحُبلى : قال في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي مالك بن الحارث بن  
عبيد بن مالك بن سالم ، سالم هو الذي يقال له الحُبلى لِعِظَم بطنه (٦) .
- ١٤ - حَفْده : مجد الدين أبو منصور ، محمد بن أسعد الطوسي العطاري الشافعي  
حَفْده (٧)
- ١٥ - حمكويه : الحافظ الزاهد ، أبو عمرو أحمد بن المبارك النيسابوري عـرف  
بحمكويه . (٨)

( ١ ) سير ١٤ / ٤٦ .

( ٢ ) سير ١٣ / ١٥٩ .

( ٣ ) سير ٥ / ٢٩٨ .

( ٤ ) سير ١٥ / ٥٤٧ .

( ٥ ) سير ١٩ / ١٥٢ .

( ٦ ) سير ١ / ٣٢١ .

( ٧ ) سير ٢٠ / ٥٣٩ .

( ٨ ) سير ١٧ / ٣٧٤ .

١٦ - حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم : الزبير بن العوام . (١) .

١٧ - حَيَّةُ الوادى : علي بن المدينى ، كان ابن عيينة يقول لعلى بن المدينى ويسميه: حَيَّةُ الوادى ، إذا استثبت سفيان أو سُئِلَ عن شيء ، يقول : لو كان حَيَّةُ الوادى . (٢) .

١٨ - الخازن : محدث هَمْدَان ، الحارث بن عبد الله بن إسماعيل ، المعروف بالخازن ، قيل كان خازناً لبعض الخلفاء . (٣)

١٩ - الخياط : الإمام المحدث القاضى الورع ، أبو عبد الله ، محمد بن على المبرورى ، أحد السادات والأولياء عرف بالخياط ، لأنه كان يخط على الأيتام والمساكين حسبة . (٤) .

٢٠ - الدَّبَّاج : المحدث الحافظ ، أبو الفضل ، العباس بن الفضل السَّامَرى المعروف بالدَّبَّاج . (٥) .

٢١ - ذوالكفایتین : أبو الفتح ، على بن محمد بن الحسين ، ابن العميسد ، وَلَقَّبَ ذَا الكفایتین ، لَقَّبَ خلعه عليه الطائع لله . ويعنى : السيف والقلم . (٦) .

٢٢ - زَيْنُ الأشراف : الإمام الكبير ، أبو عمرو أحمد بن نصر النيسابورى المعروف بالخفاف . (٧) .

٢٣ - السَّجَّاد : محمد بن طلحة الملقَّب بالسَّجَّاد لعبادته وتألُّفه . (٨) .

( ١ ) سير ١ / ٤١٠

( ٢ ) سير ١١ / ٤٤٠

( ٣ ) سير ١١ / ١٤٥٠

( ٤ ) سير ١٤ / ٥٦٤٠

( ٥ ) سير ١٥ / ٢٩٥٠

( ٦ ) سير ٢ / ٤٨٥٠

( ٧ ) سير ١٣ / ٥٠

( ٨ ) سير ٤ / ٣٦٨٠

- ٢٤ - سعدان : أبو عثمان ، سعدان بن نصر منصور الثقفي البغدادي ، وإنما اسمه سعيد فلقب بسعدان . (١) .
- ٢٥ - سَلَّة : أبو الطيب ، محمد بن أحمد بن إبراهيم ، عرف بسلة . (٢) .
- ٢٦ - سِنَّقَة : أبو عمرو ، عثمان بن محمد السقطي ، سِنَّقَة . (٣) .
- ٢٧ - شَبَابَة : بن سَوَّار ، قال أبو أحمد بن عدي : يقال : اسمه مروان ، ولقبه شَبَابَة . (٤) .
- ٢٨ - الشخص العزيز : نصر بن العظفر الجرجاني ثم الهمداني ، الملقب بالشخص العزيز . (٥) .
- ٢٩ - شرف الأئمة : أبو سعد ، عبد الرحمن بن مأمون المتولي ، وكان يلقب بشرف الأئمة . (٦) .
- ٣٠ - شعبة الصغير : الهيثم بن خارجة . (٧) .
- ٣١ - الشيخ الأجل : أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن يوسف البغدادي ، وكان يلقب بالشيخ الأجل . (٨) .
- ٣٢ - الشيخ العفيف : مسند الشام ، أبو محمد ، عبد الرحمن بن عثمان ، الملقب بالشيخ العفيف . (٩) .

---

(١) سير ٣٥٧/١٢ . وفي النزهة ٣٦٦/١ قال : فاما سعدان بن نصر فهو اسمه .

(٢) سير ١١٣/٧ .

(٣) سير ٨١/١٦ .

(٤) سير ٥١٤/٩ .

(٥) سير ٢٦٣/٢٠ .

(٦) سير ١٨٧/١٩ .

(٧) سير ٤٧٨/١٠ .

(٨) سير ٣٢٣/١٨ .

(٩) سير ٣٦٦/١٧ .

٣٣ - الصوفي : محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن زين العابدين الملقَّب بالصوفي :  
بالصوفي للبه الصوف . (١) .

٣٤ - طاووس الفقراء : أبو سعد الماليني ، أحمد بن محمد الأنصاري الهروي  
الملقب بطاووس الفقراء . (٢) .

٣٥ - العاطس : الشاعر ، أبو محمد الحسن بن علي ، ابن وكيع ، وكان يلقب  
بالعاطسي . (٣) .

٣٦ - عَفَّان : الإمام الحافظ الناقد المقرئ ، أبو الحسين محمد بن يعقوب  
النيسابوري . قال الحاكم : وكنت أسمع أبا علي الحافظ غير مرة يقول : لم  
يجي عَفَّان ، وقلت لعَفَّان ، وقال لي عَفَّان ، يريد به أبا الحسين يلقبه  
بذلك لحفظه واتقانه وفهمه ، ولعمري إنه عَفَّان ، فإنَّ فهمه كان يزيد على  
حفظه . (٤) .

٣٧ - عَمِّي : أحمد بن علي بن مسعود الكلبي الصالحي الملقَّب عَمِّي . (٥) .

٣٨ - غلام أبي الخطاب : أبو الفتح أحمد بن أبي الوفاء البغدادي الحنبلي ،  
ابن الصائغ عُرِفَ بغلام ابن الخطاب لأنه خدمه ، واشتغل عليه . (٦) .

٣٩ - غلام الخَلَّال : شيخ الحنابلة ، أبو بكر عبد العزيز بن جعفر البغدادي  
تلميذ أبي بكر الخَلَّال . (٧) .

---

( ١ ) سير ١٠ / ١٩١ .

( ٢ ) سير ١٧ / ٣٠١ .

( ٣ ) سير ١٧ / ٦٤ .

( ٤ ) سير ١٦ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

( ٥ ) سير ٢٣ / ٣٢٥ .

( ٦ ) سير ٢١ / ١٠٣ .

( ٧ ) سير ١٦ / ١٤٣ .

- ٤٠ - قاضي الحرمين : العلامة أبو الحسين ، أحمد بن محمد النيسابوري الحنفي . (١) .
- ٤١ - قاضي الخافقين : أبو بكر ، محمد بن القاسم ابن الشهرزوري ، ويلقب بقاضي الخافقين . (١) .
- ٤٢ - القاضي المكرم : الامام المحدث ظهير الدين ، أبو المعالي عبد الرحمن ابن علي المخزومي البصري ، ويلقب بالقاضي المكرم . (٣) .
- ٤٣ - قنور : محمد بن ابراهيم الاربلي ، لقبه : قنور . (٤) .
- ٤٤ - قوام السنة : اسماعيل بن محمد التيمي ، الملقب بقوام السنة . (٥) .
- ٤٥ - كركان : الشيخ القدوة أبو القاسم عبد الله بن علي الطوسي الكركاني ، ويعرف بكركان . (٦) .
- ٤٦ - كلاب : أبو محمد ، عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان المصري ، وكان يلقب كلاباً لأنه كان يجز الخضم إلى نفسه ببيانته وبلاغته . (٧) .
- ٤٧ - كلار : أبو منصور ، عبد الرحمن بن محمد البوشنجي الهروي ، المعروف بكلار . (٨) .

( ١ ) سير ٢٥ / ١٦ .

( ٢ ) سير ١٣٩ / ٢٠ .

( ٣ ) سير ١٧٢ / ٢٣ .

( ٤ ) سير ٣٩٦ / ٢٢ .

( ٥ ) سير ٨٠ / ٢٠ .

( ٦ ) سير ٤٠٥ / ١٨ .

( ٧ ) سير ١٧٤ / ١١ .

( ٨ ) سير ٩٦ / ١٨ .



٤٨- كُلُّهُ ، أبو أحمد ، عبد الواحد بن أحمد بن محمد الأصبهاني ، ويلقب  
" كُلُّهُ " (١) .

٤٩- لحية الزيل : شيخ اللغة ، أبو عثمان القرطبي ، تلميذ أبي علي  
القالبي . (٢) .

٥٠- مازن : لقب الشاعر المحسن ، أبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان  
القيسي الأندلسي . (٣) .

٥١- ما غَمَّه : أبو الحسن ، علي بن عبد الصمد الطيالسي البغدادي عَمَلَان ،  
ويلقب أيضاً ما غَمَّه وما غَمَّهَا . (٤) .

٥٢- مالك الصغير : ابن أبي زيد القيرواني ، ويقال له : مالك الصغير . (٥) .

٥٣- المبارك : إبراهيم بن المهدي ، أبو إسحاق الملقب بالمبارك . (٦) .

٥٤- المَثْن : الخليفة المعتصم محمد بن الرشيد هارون العباسي ، قال  
نظويه : يقال للمعتصم المثن ، فإنه ثامن بني العباسي ، وتملك ثمانى  
سنين ، وثمانية أشهر ، وله فتوحات ثمانية . . . وقتل ثمانية . . . (٧) .

٥٥- المجنون : قيس بن الملوح الذي قتله الحب في ليلى بنت مهدي العامرية<sup>(٨)</sup>

٥٦- مَحْمَش : إبراهيم بن محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف " مَحْمَش " (٩) .

---

(١) سير ١٨ / ٩٦٠

(٢) سير ١٧ / ٢٠٦٠

(٣) سير ١٨ / ٦٠٢٠

(٤) سير ١٢ / ٤٢٩٠

(٥) سير ١٧ / ١٠٠

(٦) سير ١٠ / ٥٥٧٠

(٧) سير ١٠ / ٣٠٢٠

(٨) سير ٤ / ٥٠

(٩) سير ١٣ / ٤٤٠

- ٥٧ - محيي السنة : البغوي ، الحسين بن مسعود ، كان يلقَّب بمحيي السنة  
وبركن الدين . (١) .
- ٥٨ - مدرك التراب : الخليفة أبو جعفر المنصور ، كان يلقَّب في صباه بـ " مدرك  
التراب " (٢) .
- ٥٩ - المرتَّب : أبو الحسن علي بن القاسم أحمد بن محمد البغدادي الدهان  
المرتَّب ، كان مرتَّباً للصفوف بجامع المنصور . (٣) .
- ٦٠ - المطرُّز : الإمام المقرئ العلامة المحدث الثقة ، أبو القاسم بن زكريا  
البغدادي المعروف بالمطرُّز . (٤) .
- ٦١ - المعلم : الامام العارف أبو بكر ، محمد بن سيد حمدويه الصوفي الدمشقي  
وكان يلقَّب بالمعلِّم . (٥) .
- ٦٢ - مفرَّغ : يزيد بن مفرَّغ الحميري ، ولقب مفرَّغاً لأنه راهن على سقاء من لبن  
فشربه حتى فرغه . (٦) .
- ٦٣ - مكحول : الحافظ الفقيه ، محمد بن الفضل ، أبو مطيع النسفي ، المتوفى  
سنة ( ٣٠٨ ) . (٧) .
- ٦٤ - مؤمن الطاق : محمد بن النعمان الأحول ، عراقي شيعي جَلَد . (٨) .

( ١ ) سير ١٩ / ٤٤١ .

( ٢ ) سير ٧ / ٨٣ .

( ٣ ) سير ١٩ / ٤٧٣ .

( ٤ ) سير ١٤ / ١٤٩ .

( ٥ ) سير ١٤ / ١١٢ .

( ٦ ) سير ٣ / ٥٢٢ .

( ٧ ) سير ١٥ / ٣٣ .

( ٨ ) سير ١٠ / ٥٥٣ .

- ٦٥- المؤيد : أبو المعالي ، عمر بن محمد بن الحسين البسطامي ، ويلقب بالمؤيد<sup>(١)</sup>
- ٦٦- مهذب الدولة : أبو منصور ، جعفر بن عبد الله الدّاعاني ، يلقب بمهذب الدولة . (٢) .
- ٦٧- الناصح : الوزير الكبير ، أبو الطاهر محمد بن محمد بن بقية الأوانسي ، وقد استوزره المطيع فلقبه الناصح . (٣) .
- ٦٨- نظام الحضرتين : السيد أبو الحسن ، محمد بن أبي تمام ، على حسن الحسن . . الهاشمي وكان يلقب بنظام الحضرتين . (٤) .
- ٦٩- المهرج : ناصر بن محمد بن أبي الفتح الأصبهاني المعروف بالمهرج . (٥) .

### الألقاب بالفاظ الكنى

=====

- ٧٠- أبو حنيفة الصغير : شيخ الحنفية ، أبو جعفر ، محمد بن عبد الله البلخي ، ويلقب بأبي حنيفة الصغير . (٦) .
- ٧١- أبو الدانيق : أبو جعفر المنصور ، يلقب أبا الدانيق ، لتدنيقه ومحاسنه الصّناع لما أنشأ بهداد . (٧) .

---

( ١ ) سير ١٨ / ٤٢٤ .

( ٢ ) سير ٢٠ / ٤٩٥ .

( ٣ ) سير ١٦ / ٢٢١ .

( ٤ ) سير ١٩ / ٤٠ .

( ٥ ) سير ٢١ / ٣٠٦ .

( ٦ ) سير ٧ / ٨٣ .

( ٧ ) سير ١٦ / ١٣١ .

## اللقاب بألفاظ الأنساب =====

- ٧٢- البخارى : عبدالله بن صالح بن عبد الملك بن الضحاك ، الإمام الصدوق ، أبو محمد البغدادي ، ويلقب بالبخارى . (١) .
- ٧٣- الجوزي : بضم الجيم ويزاي ، وهو لقب أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي ، وهو اسم طائر صغير . (٢) .
- ٧٤- الجوعى : أبو عبد الملك ، القاسم بن عثمان العبدي الدمشقي ، عُرف بالجوعى . (٣) .
- ٧٥- الحاجري : عيسى بن سنجر الشاعر ، الملقب بالحاجري ، لإكثاره من ذكر الحاجر في شعره . (٤) .
- ٧٦- الحجازي : أبو عتبة ، أحمد بن الفرّج بن سليمان الكندي الحمصي الملقب بالحجازي . (٥) .
- ٧٧- الحصري : الحافظ الحجة القدوة ، أبو محمد جعفر بن أحمد بن نصر النيسابوري المعروف بالحصري . (٦) .
- ٧٨- الدّراوردى : عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، قيل : أصله من دَراورد ، قرية بخراسان ، وكان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل : اندرون؟ فلقّبوه الدراوردى . (٧) .

( ١ ) سير ١٤ / ٢٤٣ .

( ٢ ) سير ٢٠ / ٨٥ .

( ٣ ) سير ١٢ / ٧٧ .

( ٤ ) سير ٢٢ / ٣٤٣ .

( ٥ ) سير ١٢ / ٥٨٤ .

( ٦ ) سير ١٤ / ٢١٧ .

( ٧ ) سير ٨ / ٣٦٦ ، وانظر : الجامع للخطيب ١ / ١٦٧ .

٧٩- الرّشيدى : أبوالحسن علي بن الحسن الظفرى البزاز ، ويعرف بالرّشيدى  
ذكر أن جدهم كان محتسب بغداد زمن الرّشيد (١) .

٨٠- الطومارى : مسند العراق ، أبوعلى عيسى بن محمد الطومارى البغدادى  
شهر بصحبة ابن طومار الهاشمي فنُسبَ إليه . (٢)

٨١- العيشى : عبيدالله بن محمد بن حفص ، ويعرف بابن عائشة والعيشى ،  
لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيدالله . (٣)

٨٢- القابسى : أبوالحسن ، علي بن محمد القابسى ، وقيل له : القابسى ،  
لأن عمه يشدّ عمامته شدّة قاسبية ، فاشتهر لذلك بالقابسى . (٤)

٨٣- القالى : أبوعلى ، إسماعيل بن القاسم القالى ، نسبة الى قرية " قاليقلا  
من أعمال منازکرد من إقليم أرمينية رافق ناساً من تلك القرية ، فعرف بذلك  
تلقياً وشهرته . (٥)

٨٤- القَرَارِيطى : الوزير الكبير ، أبواسحاق محمد بن أحمد المعروف بالقَرَارِيطى<sup>(٦)</sup>

٨٥- القَطَوَانى : خالد بن مخلد القَطَوَانى ، وقطوان : مكان بالكوفة ، وقيل  
بل القَطَوَانى لقب له ، وقيل : نسبة الى محلة . (٧)

٨٦- المالكي : الإمام الحافظ الحجة ، علي بن الحسين بن الجنيد السرازي ،  
المعروف فى بلده بالمالكي ، لكونه جمع حديث مالك الإمام ، وكان من  
أئمة هذا الشأن . (٨)

---

(١) سير ٢٢ / ٣٨٢ .

(٢) سير ١٦ / ٦٤ .

(٣) سير ١٠ / ٥٦٤ .

(٤) سير ١٢ / ١٦١ .

(٥) سير ١٦ / ٤٧ .

(٦) سير ١٦ / ١١٣ .

(٧) سير ١٠ / ٢١٩ .

(٨) سير ١٤ / ١٦ .

٨٧- المصري : أبو الحسن ، علي بن محمد البغدادي ، المشهور بالمصري

لإقامته مدةً بمصر . (١)

٨٨- المصري : أبو مطيع ، محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز المديني

الملقب بالمصري . (٢)

٨٩- المعمرى : الحسن بن علي البغدادي المعمرى ، شهر بالمعمرى لأنسه

ابن أم الحسن بنت سفيان بن أبي سفيان محمد بن حميد المعمرى ،  
(٣)

وكان أبو سفيان ارتحل إلى اليمن إلى معمر ، فلذا قيل له : المعمرى "

٩٠- المقننى : الإمام الحسن بن علي الجوهري المقننى ، قيل له : المقننى

لأنه كان يتطيلس ويتحنك كالمصريين . (٤)

٩١- اليمنى : أبو زرعة الاسترأباذى ، محمد بن إبراهيم الملقب باليمنى ،

لسكان اليمن . (٥)

---

(١) سير ١٥ / ٣٨١ .

(٢) سير ١٩ / ١٧٧ .

(٣) سير ١٣ / ٥١٤ .

(٤) سير ١٨ / ٦٩ .

(٥) سير ١٧ / ٤٨ .

الخاتمة

### الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة وهو العليم القدير ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه سيدنا محمد البشير النذير ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم البعث والمصير .

وبعد :

فإن كتاب " سير أعلام النبلاء " للحافظ الذهبي ديوان عظيم ، وسيف جليل ، يظهر غزارة علم الحافظ الذهبي ، وإمامته في النقد ، ومعرفته الواسعة في الحديث والرجال . فقد اشتمل هذا الكتاب إلى جانب ما وضع له من تراجم مشاهير العلماء وأعلام النبلاء من الخلفاء والملوك ، والوزراء والأمراء ، والقضاة والقراء ، والمحدثين والفقهاء ، واللفويين والأدباء والنحاة والشعراء ، والزهاد والمعبّاد ، والفلاسفة والمتكلمين . . . اشتمل على فوائد نفيسة وتحقيقات علمية بدیعة ، وفوائد ومصطلحات في الجرح والتعديل ، وإفادات متنوعة في الحديث والرجال ، لأن الحافظ الذهبي أثر المحدثين وتوسع في تراجمهم لشدة كلفه بهم وعظيم إكباره لهم . وقد اتسم الذهبي في هذا الكتاب بالبراعة النقدية التي جعلته ينتقد كبار العلماء والمؤرخين وأئمة الجرح والتعديل ، وينبه على أوهامهم بأسلوب علمي متزن يكشف عن غشازة علم ، ونبالة قُصد ، وقدرة فائقة في النقد .

وقد اجتهدت في دراسة هذا الكتاب واستخراج الفوائد العلمية ودراستها .

١ - فقامت بترجمة للحافظ الذهبي في ضوء كتابه " سير أعلام النبلاء " وذكرت سماعاته التي

تدل على واسع معرفته وعظيم اطلاعه .

٢ - وأحصيت مؤلفاته التي ذكرها في كتابه ، واستدركت أسماء ثمانية كتب لم يذكرها

من تخصص لدراسة الذهبي ثم الذي استدرك عليه .

٣ - كما قمت بجمع أقواله النقدية العامة في كتابه وتتبع سائر أقواله ، ورتبها وأظهرت فيها

براعته النقدية وشمولها وما يتسم فيها من ورع وانصاف .



٤ - ثم درست جوانب من كتابه ، وأفضت في الحديث عنها ، وحققت تاريخ تأليفه للكتاب وأنه

ابتدأ بتأليفه سنة ( ٧٣٢ ) واستمر في تهذيبه وتنقيحه إلى سنة ( ٧٤٤ )

٥ - كما أظهرت مفهوم الطبقة عند الحافظ الذهبي وطريقته في ترتيبها ، وأثبت أن الكتاب

المطبوع تنقص منه خمس طبقات تقريباً لأنه ينتهي بترجمة السلطان الناصر داود المتوفى سنة

( ٦٥٦ ) في الطبقة الخامسة والثلاثين ، بينما الكتاب ينتهي بترجمة الحافظ المزي المتوفى

سنة ( ٧٤٢ ) كما نرى على ذلك الفاسي في " تعريف ذوي العلا من لم يذكرهم الذهبي في سير

النبلاء "

٦ - وذكرت طريقته في سرد أسماء الشيوخ والرواة وما يتعلق بذلك من مباحث الرواية .

٧ - وأفضت في الحديث عن منهجه في ذكر الوفيات والولادات وأعمار المترجمين ونسبهم

إلى بعض أوهامه في ذلك .

٨ - وقمت بدراسة وافية - نظرية وتطبيقية - لمسألة البدعة وأثرها في الجرح والتعديل

وأثبتت عن منهج المحدثين في موقفهم النقدي النزيه ومعيارهم الدقيق في قبول روايات المبتدعة

أوردها .

٩ - وتوسّعت في الكلام عن مسألة القول بخلق القرآن وأثر هذه البدعة في الجرح والتعديل

فجاء بحث البدعة ومتعلقاته شاملاً وافياً بفضل الله وتوفيقه .

١٠ - وقمت كذلك بدراسة متعمقة لبعض مباحث الجرح والتعديل وأفضت في بحث عداوة

الأقران بذكر الأمثلة والشواهد الكثيرة .

كما أوضحت الفرق الدقيق بين الاختلاط والتفجير وأثر ذلك في الجرح والتعديل .

١١ - واعتنيت بإظهار الناحية النقدية الحديثية ، وبيان دقتها وشمولها في نقد الأحاديث

والرواة .

وتتبعت بدقة أقواله في نقد أئمة الجرح والتعديل فبلغوا خمسة وخمسين إماماً

١٢ - وقمت أيضاً بدراسة كتب السنة دراسة موسّعة في ضوء أقوال الذهبي .

١٣ - وأفضت الكلام في بعض مباحث المصطلح ، فأظهرت الفرق الدقيق بين الكتابة والتدوين

الذي غفل عنه كثير من كتب في هذه المباحث .

١٤ - وتوسّعت في الكلام عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم وردّ ما يثار حولهم أفراداً وجماعات وميّنت تفاوتهم في العدالة والفضل ، وأنه لا يلزم من ثبوت عدالتهم عدم وقوع المعاصي منهم إذ هم ليسوا بمعصومين .

١٥ - وتكلّمت عمّا يتعلّق بمباحث الإسناد ومعرفة الرواة، فجمعت ما يتعلق بالحدِيث المسلسل والسابق واللاحق .

وفي مبحث بيان المهمل جمعت كثيراً من الفوائد وأوضحت كثيراً من الفواض التي تفيد أهل هذا الشأن .

وفي مبحث الأنساب جمعت جميع الأنساب التي صرح الذهبي بذكرها واستدركت أكثر من أربعين نسبة على كتاب ( الباب ) لابن الاثير .

وفي مبحث الألقاب، أخصيت الألقاب بدقة واستدركت على كتاب " نزهة " الألباب " للحافظ ابن حجر، وهو أوسع كتاب في هذا الباب، استدركت عليه من كتاب الذهبي أكثر من تسعين لقباً .

وفي الختام : أسأل الله سبحانه أن يُسبِّلَ عليّ غفوه وستره ، ويتجاوز عن سيئاتي وتقصيري ويحيين عاقبتني في الأمور كلّها ، ويُجرّني من خزي الدنيا وعذاب الآخرة .

وأخرد عواناً أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .



## تَبَيَّنَ المراجع

( أ )

- ١ - أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية : سعدي الهاشمي ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٢ .
- ٢ - الإجابة لابن باد ما استدركه عائشة على الصحابة : بدر الدين الزركشي ( ت ٧٩٤ ) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط ٤ المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٥ .
- ٣ - الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة : محمد عبد الحفي المنكوي ( ت ١٣٠٤ ) ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، حلب ١٣٨٤ .
- ٤ - أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي : شمس الدين الذهبي ( ت ٧٤٨ ) ، تحقيق عبدالجبار الفريوائي ، المدينة المنورة ١٤٠٤ .
- ٥ - إحكام الفصول في أحكام الأصول : أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ( ت ٤٧٤ ) ، تحقيق عبدالجبار المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ .
- ٦ - الإحكام في أصول الأحكام : علي بن حزم الأندلسي ( ت ٤٥٦ ) ، مقدم له : احسان عباس ، دار الافاق ، بيروت ١٤٠٠ .
- ٧ - الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين علي الآمدي ( ت ٦٣١ ) ، مطبعة محمد علي صبيح ، ١٣٨٧ .
- ٨ - أحكام القرآن : أبو بكر ابن العربي ( ت ٥٤٣ ) ، تحقيق علي البجاوي ، ط ٣ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٢ .
- ٩ - أحمد بن حنبل : محمد أبوزهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- ١٠ - أحوال الرجال : أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ( ت ٢٥٩ ) ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ .
- ١١ - اختصار علوم الحديث : عماد الدين إسماعيل بن كثير ( ت ٧٧٤ ) ، ط ٢ ، مطبعة محمد علي صبيح .

- ١٢ - الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة: عبد الله بن مُسلم بن قتيبة  
(ت ٢٧٦) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥ .
- ١٣ - الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ،  
القاهرة ١٣٧٥ .
- ١٤ - الأذكار: يحيى بن مشرف النووى (ت ٦٧٦) ، تحقيق عبد القادر أرناؤوط ، ط ٢  
دار الهدى ، الرياض ١٤٠٩ .
- ١٥ - أربع رسائل فى علوم الحديث : حققها الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة ، دار القرآن  
الكريم ١٤٠٠ .
- \* الأربعين فى صفات ربّ العالمين : شمس الدين الذهبى (ت ٧٤٨) ، انظر: ست  
رسائل للحافظ الذهبى .
- ١٦ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق : النووى ، تحقيق عبدالبارى  
فتح الله ، مكتبة الايمان ، المدينة المنورة ، ١٤٠٨ .
- ١٧ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥)  
ط ١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ١٨ - الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة ، الحافظ السيوطى (ت ٩١١) .
- ١٩ - أسباب اختلاف المحدثين : خلدون الأحدب ، الدار السعودية ، جدة ١٤٠٥ .
- ٢٠ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب : الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر  
(ت ٤٦٣) ، تحقيق علي البجاوى وطبعة القاهرة بهامش الإصابة أيضاً .
- ٢١ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة : عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠) ، دار الشعب  
١٩٧٠ .
- ٢٢ - الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة : علي القارى (ت ١٠١٤) ، تحقيق محمد  
الصباغ ، ط ٢ المكتب الاسلامى ١٤٠٦ .

- ٢٣ - أسماء الثقات : عمر بن أحمد ابن شاهين ( ت ٣٨٥ ) ، تحقيق صبحي السامرائي ، الكويت ، دار السلفية .
- ٢٤ - الأسماء والصفات : أحمد بن الحسين البيهقي ( ت ٤٥٨ ) ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٥٨ .
- ٢٥ - الإصابة في تمييز الصحابة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ ) طبعة السلطان عبد الحفيظ بالقاهرة ، ومطبعة السعادة أيضاً .
- ٢٦ - أصول الترخّصي : أبو بكر محمد بن أحمد الترخّصي ( ت ٤٩٠ ) ، تحقيق أبو الوفا الأصفاني ، دار المعرفة بيروت .
- ٢٧ - إضاءة الحالك على دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك : محمد حبيب الله الشنقيطس ( ت ١٣٦٣ ) ط ١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٣٥٤ .
- ٢٨ - الأعلام : خير الدين الزركلي ( ت ١٣٩٦ ) ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين
- ٢٩ - أعلام الحديث شرح صحيح البخاري : الإمام أحمد بن محمد الخطّابي ( ت ٣٨٨ ) ، رسالة علمية في جامعة أم القرى .
- ٣٠ - إعلام الموقعين : ابن قيم الجوزية ( ت ٧٥١ ) ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٣٨٩ .
- ٣١ - إعلان بالتوجيه لمن ذم أهل التورخ : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ( ت ٩٠٢ ) ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤٠٣ .
- ٣٢ - الاقتراح : ابن دقيق العيد ( ت ٧٠٢ ) ، تحقيق قحطان الدّوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٤٠٢ .
- ٣٣ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : علي بن ابن هبة الله المشهور بابن ماكولا ( ت ٤٧٥ او ٤٨٦ ) مصورة بيروت عن الطبعة الهندية المطبوعة عام ١٣٨١ .
- ٣٤ - ألفية السيوطي في علم الحديث : شرح أحمد شاكر ( ت ١٣٧٧ ) ، مصورة دار المعرفة بيروت .

- ٣٥ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عيَّاض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ٢ ، دار التراث العربي ، القاهرة ١٣٩٨ .
- ٣٦ - الإمام الترمذى والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين : نور الدين عتر ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٩٠ .
- ٣٧ - الانتقاء فى فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : ابن عبد البر ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٠٩ .
- ٣٨ - الأنوار الكاشفة: عبد الرحمن بن يحيى المصلى اليماني (ت ١٣٨٦) ، المطبعة المصرية بلاهور ١٤٠١ .
- ٣٩ - أهل المئة فصاعداً : الذهبي ، تحقيق بشار معروف ، رسالة منشورة ضمن مجلة المورد العراقية ، مجلد ٢ ، عدد ٤ ، بغداد ١٩٧٣ .
- ٤٠ - الايمان : الحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر المدني (ت ٢٤٣) ، تحقيق حمَّاد الحري ، الدار السلفية ، الكويت ١٤٠٢ .

## ( ب )

- ٤١ - الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث : أحمد شاكر ، ط ٢ ، مطبعة محمد علي صبيح .
- ٤٢ - بحوث فى تاريخ السنة المشرفة : أكرم ضياء العمري ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ .
- ٤٣ - البداية والنهاية : الحافظ ابن كثير الدمشقي ، مصورة مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٧٧ .
- ٤٤ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : الشوكاني ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٤٨ .
- ٤٥ - البُدعة تحدُّدُها وموقف الاسلام منها : عزت علي عطية ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٦ - البرهان فى أصول الفقه : أبوالمعالى عبد الملك الجوينى (ت ٤٧٨) ، تحقيق عبد العظيم الديب ، ط ١ ، مطابع الدوحة بقطر ١٣٩٩ .
- ٤٧ - بغية الراغب المتمني بختم النسائي برواية ابن السني : السخاوى ( مخطوط ) .

- ٤٨ - بغية المتيسر في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس: الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١) ، تحقيق كمدى السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٥ .
- ٤٩ - بَيَان زغل العلم والطلب: الحافظ الذهبي ، مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧ ، وطبعة الكويت أيضاً .
- ٥٠ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩) ، تحقيق محمد مظهر بقا ، طبع معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

## ( ت )

- ٥١ - تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥) ، مصورة مكتبة الحياة اللبنانية عن الطبعة الاولى المطبوعة بالمطبعة الخيرية في القاهرة عام ١٣٠٦ ، وطبعة وزارة الإرشاد بالكويت أيضاً .
- \* التاريخ : يحيى بن معين . انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ .
- ٥٢ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١) ، تحقيق شكر الله قوجاني ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٠ .
- ٥٣ - تاريخ بغداد : أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) ، مصورة دار الكتاب العربي عن طبعة الخانجي سنة ١٣٤٩ .
- ٥٤ - تاريخ الجهمية والمعتزلة: جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢) ط ١ ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩ .
- ٥٥ - تاريخ الخلفاء : السيوطي ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٥٦ - التاريخ الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ١٣٩٧ .
- ٥٧ - تاريخ الطبري : محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .

- ٥٨ - التاريخ الكبير : الإمام البخارى ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- ٥٩ - تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة : أبو نعيم الأصبهاني ( ت ٤٣٠ ) تحقيق إبراهيم التهامي دار الامام مسلم بيروت ١٤٠٧ .
- ٦٠ - تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتمد يلاً ، إعداد عمر محمود ، وحسن أبو هنية ، ط ١ مكتبة المنار ، الزرقاء ١٤٠٨ .
- ٦١ - تجريد أسماء الصحابة : الذهبي ، طبع الهند .
- ٦٢ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني ( ت ٧٤٢ ) ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، الدار القيمة ، الهند ١٣٨٤ .
- ٦٣ - تحقيق الفاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية : حافظ ثناء الله الزاهد ط ٢ ، دار أهل الحديث ، الكويت ١٤٠٨ .
- ٦٤ - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : جلال الدين السيوطي ، ط ٢ مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٨٨ .
- ٦٥ - تذكرة الحفاظ : الحافظ الذهبي ، مطبعة دائرة المعارف ، الهند ١٣٣٣ .
- ٦٦ - ترتيب أسماء الصحابة الذين روى عنهم الإمام أحمد في مسنده : الحافظ ابن عساكر ( ت ٥٧١ ) ، تحقيق عامر حسن صبري ، ط ١ ، دار البشائر الإسلامية ١٤٠٩ .
- ٦٧ - ترتيب القاموس المحيط : طاهر أحمد الزاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية .
- ٦٨ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : القاضى عيسى ——— تحقيق جماعة من العلماء ، وزارة الأوقاف المغربية ، وكذلك طبعة بيروت أيضاً .
- ٦٩ - ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الاسلام : الذهبي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٥ .
- ٧٠ - الترغيب والترهيب : عبد العظيم المنذري ( ت ٦٥٦ ) ، تحقيق مصطفى عمارة ، ط ٣ بيروت .
- ٧١ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : ابن حجر ، مطبعة دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦ .



- ٧٢ - تعريف أهل التقدير بمراتب الموصوفين بالتدليس: الحافظ ابن حجر، دار الكتب العلمية ١٤٠٥ .
- ٧٣ - تعريف ذوى العُلا ممن لم يذكرهم الذهبي فى سِير النبلا : تقي الدين الفاسسى (ت ٨٣٢) مخطوطة .
- \* التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة: عبد الفتاح أبوغدة، انظر: الاجوبة — الفاضلة .
- ٧٤ - تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلانى، تحقيق محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد ١٤٠٦ .
- ٧٥ - تقييد العلم: الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف المش .
- ٧٦ - التقييد والايضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح: الحافظ العراقى (ت ٨٠٦) . تحقيق محمد راغب الطبايح، حلب ١٣٥٠ .
- ٧٧ - التكملة لوفيات الثُقلة: المندري، تحقيق بشار معروف، ط ٢، مؤسسة الرسالة ١٩٨١ .
- ٧٨ - تلبيس إبليس: الإمام عبد الرحمن ابن الجوزى (ت ٥٩٧) مطبعة النهضة بمصر ١٩٢٨ .
- ٧٩ - التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حَجَر العسقلانى، شركة الطباعة، القاهرة .
- \* تلخيص المستدرك: الذهبي . انظر: المستدرك لحاكم .
- ٨٠ - التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر، طبع وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالمغرب ١٣٨٣ وما بعدها .
- ٨١ - التمهيد فى أصول الفقه: ابو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلؤداني (ت ٥١٠) تحقيق محمد على إبراهيم ومفيد أبوعمشة، طبع معهد البحث العلمى بجامعة ام القرى ١٤٠٦ .
- ٨٢ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: علي بن عَرَّاق الكنانى (ت ٩٦٣) - مطبعة عاطف القاهرة .
- ٨٣ - تنقيح التحقيق فى أحاديث التعليق: محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤) تحقيق عامر صبرى، المكتبة الحديثة، الإمارات ١٤٠٩ .

- ٨٤ - التنكيل : عبد الرحمن المصلحي اليمني ، المطبعة العربية بلاهور ١٤٠١ .
- ٨٥ - تهذيب الأسماء واللغات : الشوي ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة .
- ٨٦ - تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، مصورة دار صادر في بيروت عن الطبعة الأولى في حيدرآباد ١٣٢٥ .
- ٨٧ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : جمال الدين المزي ، تحقيق بشار معروف ، ط ١ - مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٤ .
- ٨٨ - تهذيب سنن أبي داود : المنذري ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة أنصار السنة ، القاهرة ١٣٦٧ -
- ٨٩ - توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري ثناء الله الزاهدي ، طبع جامعة العلوم الأثرية بباكستان ١٤٠٦ .
- ٩٠ - توجيه النظر إلى أصول الاثر : طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨) مصورة دار المعرفة ببيروت .
- ٩١ - التوسل والوسيلة : أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨) ، دار العربية في بيروت ١٣٩٠ .
- ٩٢ - توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار : محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٣) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٦٦ .
- ٩٣ - تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، ط ٣ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ١٤٠١ .
- ( ث )
- ٩٤ - الثقات : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤) تحقيق محمد عبد المعيد خان ، حيدرآباد ١٣٩٣ .
- ( ج )
- ٩٥ - جامع الأصول في أحاديث الرسول : عبد الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦) ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مطبعة الملاح ١٣٨٩ .
- ٩٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن : الطبري ، ط ٣ القاهرة ١٩٦٨ .
- ٩٧ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل : صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١) تحقيق حمدي السلفي ، ط ١ ، دار العربية للطباعة ، بغداد ١٣٩٨ .
- ٩٨ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله : ابن عبد البر ، المطبعة المنيرية ١٣٤٦ .

٩٩ - الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١) دار الكتاب العربي

القاهرة ١٣٨٧ .

١٠٠ - الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع : الخطيب البغدادي ، تحقيق محمود طحان

مكتبة المعارف ، الرياض ١٤٠٣ .

١٠١ - الجامع المصنّف في حديث الراوي المصنّف : عبد العزيز الفُكاري ، طبع المغرب .

١٠٢ - الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) ، مصورة دار الكتب

العلمية عن طبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند ١٣٧١ .

١٠٣ - الجرح والتعديل : جمال الدين القاسمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ .

١٠٤ - جَمع الجَوامع : تاج الدين السبكي (ت ٧٧١) مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٣٥٨ .

١٠٥ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر : السخاوي ، تحقيق حامد عبد المجيد

وطه الزيني المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ١٤٠٦ .

١٠٦ - الجواهر المكللة في الأخبار المسلمة : للسخاوي (مغطوط) .

#### ( ح )

١٠٧ - حجية السنة : عبد الفني عبد الخالق (ت ١٤٠٣) ط ١ ، نشر المعهد العالي للفكر

الإسلامي ١٤٠٢ .

١٠٨ - الحديث النبوي : محمد الصباغ ، الطبعة الرابعة ، المكتب الإسلامي ١٤٠٢ .

١٠٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) القاهرة ، مطبعة

السعادة ١٩٣٨ .

#### ( ح )

١١٠ - خصائص علي بن أبي طالب : النماشي (ت ٣٠٣) ، تحقيق أحمد ميرين البلوشي ، ط ١

مكتبة المعلا ، الكويت ١٤٠٦ .

١١١ - خصائص السند : أبو موسى المديني (ت ٥٨١) تحقيق أحمد شاكر ، مطبوع في أول مسند

الإمام أحمد ، طبعة دار المعارف القاهرة ، ١٣٧٣ .

١١٢ - الخلاصة في أصول الحديث : حسين بن عبد الله الطيبى (ت ٧٤٣) تحقيق صبحى السامرائى ، عالم الكتب ، بيروت .

١١٣ - خلق أفعال العباد : البخارى ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ .

( د )

١١٤ - دراسات في الحديث النبوى وتاريخ تدوينه : محمد مصطفى الأعظمى ، مطابع جامعة الرياض ١٣٩٦ .

١١٥ - الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلانى ، مطبعة المدني ١٣٨٥ .

١١٦ - دفاع عن أبي هريرة : عبد الحنعم صالح العزى ، دار الشروق ، بيروت .

١١٧ - دلائل النبوة : جعفر بن محمد الفريانى (ت ٣٠١) تحقيق عامر صبرى ، ط ١ ، دار حراء بمكة ١٤٠٦ .

١١٨ - دلائل النبوة : إسماعيل بن محمد التيمي (ت ٥٣٥) نشر دار طيبة بالرياض ١٤٠٩ .

١١٩ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : ابن فرحون المالكى (ت ٧٩٩) ، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور ، مطبعة دار النصر ، القاهرة .

١٢٠ - ديوان الضعفاء والمتروكين : الذهبي ، تحقيق حَمَاد الأنصارى ، مطبعة النهضة الحديث بمكة المكرمة ١٣٨٧ .

( ذ )

١٢١ - ذكر أخبار أصبهان : أبو نعيم ، مصورة عن طبعة لندن ١٩٣١ .

\* ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان : الحافظ الذهبي . انظر : ست رسائل للحافظ الذهبي .

\* ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : الحافظ الذهبي . انظر : أربع رسائل فنى

علوم الحديث .

١٢٢ - الذهبي ومنهجه فى كتابه تاريخ الإسلام : بشار عواد معروف ، مطبعة عيسى البابى

الحلبى ، القاهرة ١٩٧٦ .

١٢٣ - ذيل تذكرة الحفاظ : محمد بن على الحسينى (ت ٧٦٥) ، مطبوع بآخر تذكرة الحفاظ .

١٢٤ - نيل تذكرة الحفاظ : السيوطي ( ت ٩١١ ) مطبوع أيضاً بآخرة تذكرة الحفاظ .

( ر )

١٢٥ - الرد الوافر : الحافظ محمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين الدمشقي ( ت ٨٤٢ ) ، ط ١

المكتب الاسلامي ١٤٠٠ .

١٢٦ - الرسالة : محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، ط ١ ، مطبعة مصطفى الحلبي

القاهرة ١٣٥٨ .

١٢٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنته : تحقيق محمد الصباغ ط ٣ المكتب الاسلامي

١٤٠١ .

١٢٨ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر الكتاني ( ت ١٣٤٥ )

دار البشائر الاسلامية ١٤٠٧ .

١٢٩ - رفع الرية عما يجوز مالا يجوز من الغيبة : الشوكاني ، طبع الكويت .

١٣٠ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : عبد الحي الكنوي ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح

أبو غدة ، ط الثالثة بيروت ١٤٠٧ .

١٣١ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : الذهبي ، مطبعة الظاهر بمصر ١٣٢٤ .

١٣٢ - الروض الأنف : عبد الرحمن السهيلي ( ت ٥٨١ ) ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ١٣٣٢ .

١٣٣ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين : النووي ، طبعة دار المأمون بدمشق .

( ز )

١٣٤ - زاد المعاد في هدى خير العباد : ابن قيم الجوزية ( ت ٧٥١ ) تحقيق شعيب

وعبد القادر الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، بيروت .

( س )

١٣٥ - السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد : الخطيب البغدادي

ط ١ ، دار طيبة الرياض ١٤٠٢ .

- ١٣٦ - سؤالات أبي عبيد الآجرى أبا داود السجستاني : تحقيق محمد العمري ، ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٣ .
- ١٣٧ - سؤالات السجزي للحاكم ، تحقيق موفق عبد القادر ، ط ١ ، دار الغرب الاسلامي ١٤٠٨ .
- ١٣٨ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، تحقيق موفق عبد القادر ط ١ ، دار المعارف الرياض .
- ١٣٩ - ست رسائل للحافظ الذهبي ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري ، ط ١ ، دار السلفية بالكويت ١٤٠٨ .
- ١٤٠ - سُدَّ الأَدب من علوم الإسناد والأدب ، محمد الأمير الكبير (ت ١٢٣٢) ، تحقيق وتعليق الشيخ ياسين القاداني المكي ، ط ٢ مطبعة حجازي .
- ١٤١ - السنة : ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧) ط ١ ، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ١٤٠٠ .
- ١٤٢ - السنة قبل التدوين : محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر بيروت .
- ١٤٣ - سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣) ، بعناية فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٢ .
- ١٤٤ - سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٣) ، نشر عزت الدعاس ط ١ ج ١ ١٣٨٨ .
- ١٤٥ - سنن البيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) ، ط ١ دائرة المعارف النظامية ١٣٤٤ .
- ١٤٦ - سنن الترمذي : محمد بن عيسى (ت ٢٧٩) ، تحقيق أحمد شاكر وغيره ، القاهرة ١٩٣٨ .
- ١٤٧ - سنن الدارقطني : علي بن عمر (ت ٣٨٥) ، دار المحاسن ، القاهرة ١٣٨٦ .
- ١٤٨ - سنن الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥) ، إحياء السنة النبوية .
- ١٤٩ - سنن النسائي : أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣) ، اعتنى بها ورقمها وفهرسها عبد الفتاح أبو غدة ١٤٠٦ .
- ١٥٠ - السنن الكبرى : النسائي ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، ط ١ ، دار القيمة الهند

١٥١ - سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي ، حقق الكتاب مجموعة من الأساتذة الفضلاء بإشراف الأستاذ شعيب الأرناؤوط وهذه أسماء المحققين والأجزاء التي قاموا على تحقيقها : الجزء الأول والسادس :

حسين أسد ، والجزء الثاني والخامس والتاسع عشر : شعيب الأرناؤوط ، الجزء الثالث والثامن والعاشر والسادس عشر والثامن عشر والعشرون : محمد سليم الميرفتي ، والجزء الرابع : مأمون الحارثي ، والجزء السابع والثامن عشر : علي أبو زيد ، والجزء التاسع : كامل المتراطي ، والجزء الحادي عشر والثاني عشر : صالح السمر ، والجزء الثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر : أكرم البوشي ، والجزء الخامس عشر : إبراهيم الزبيق ، والأجزاء الثلاثة الأخيرة بتحقيق بشار معروف ومحيي هلال سرحان .

١٥٢ - سيرة الامام أحمد بن حنبل لابنه صالح ، تحقيق فؤاد أحمد عبد المنعم ، مؤسسة الجامعة بالإسكندرية ١٤٠١ .

( س )

١٥٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩ ) القاهرة مكتبة القدسي ١٣٥٠ .

١٥٤ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو القاسم اللالكائي ( ت ٤١٨ ) تحقيق أحمد سعد حمدان ، ط ١ ، دار طيبة الرياض .

١٥٥ - شرح ألفية العراقي السَّماة بالتبصرة والتذكرة ، للحافظ العراقي ( ت ٨٠٦ ) تعليق محمد بن الحسين العراقي الحسيني ، المطبعة الجديدة ، فاس ١٣٥٤ .

١٥٦ - شرح السنة : الحسين بن سمعود البغوي ( ت ٥١٠ ) بتحقيق شعيب أرناؤوط ، بيروت ١٤٠٣ .

١٥٧ - شرح علل الترمذي : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ( ت ٧٩٥ ) تحقيق نور الدين عتر ، ط ١ دار الملاح دمشق ١٣٩٨ .

١٥٨ - شرح الكوكب المنير : محمد بن أحمد الحنبلي ابن النجار ( ت ٩٧٢ ) تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد ، معهد البحث العلمي بمكة المكرمة .

- ١٥٩ - شرح المنظومة البيقونية للشيخ عبد الله سراج الدين ، ط ٤ ، جمعية التعليم الشرعي بحلب ١٣٩٦ .
- ١٦٠ - شروط الأئمة الخمسة : أبو بكر محمد بن موسى الحازمي ( ت ٥٨٤ ) ، مطبعة ندوة العلماء ، الهند ١٣٩٩ .
- ١٦١ - الشماغل المحمدية : الترمذي ، تحقيق عزت الدعاس ط ٢ حس ١٩٧٦ .
- ( س )
- ١٦٢ - الصَّارم السلول على شاتم الرسول : لابن تيمية ( ت ٧٢٨ ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- ١٦٣ - الصارم المنكي في الرد على السبكي ، لابن عبد الهادي ( ت ٧٤٤ ) تحقيق إسماعيل الأنصاري ، إدارة الامناء .
- ١٦٤ - صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة : عيادة أيوب الكبيسي ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ١٤٠٧ .
- ١٦٥ - صحيح ابن حبان ، ترتيب علاء الدين الفارسي ( ت ٧٣٩ ) تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة المعارف وكذلك الجزء الذي صدر بتحقيق شعيب أرنؤوط ، مؤسسة الرسالة .
- ١٦٦ - صحيح ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة ( ت ٣١١ ) تحقيق مصطفى الأعظمي ط ١ ، المكتب الاسلامي ، بيروت .
- \* صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل ( ت ٢٥٦ ) انظر : فتح الباري الآتي برقم ١٩٧ .
- ١٦٧ - صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ت ٢٦١ ) دار إحياء التراث العربى بيروت .
- ١٦٨ - صفة الصَّوْفَةِ : ابن الحوزي ، تحقيق فاخوري وقلمه هي ، بيروت ١٩٧٩ .
- ١٦٩ - صفة المنافق : جعفر بن محمد الفرياني ( ت ٣٠١ ) تحقيق بدر البدر ، الكويت ١٤٠٥ .
- ١٧٠ - صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي ، قاسم على سعد ، ط ١ ، دار البشائر الاسلامية بيروت ١٤٠٧ .



- ١٧١ - صلة الخلف بموصول السلف : محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤) تحقيق  
محمد حجي ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي .  
١٧٢ - صيد الخاطر : أبو الفرج بن الجوزي ، تحقيق ناجي طنطاوي ، دار الفكر دمشق  
١٣٩٨ .

( ض )

- ١٧٣ - الضعفاء : محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢) تحقيق عبد المعطي قلعة جني ، ط ١ ،  
دار الكتب العلمية ١٩٨٤ .  
١٧٤ - الضعفاء : ابن الجوزي (ت ٥٩٧) تحقيق عبد الله القاضي ط ١ ، دار الكتب العلمية  
١٧٥ - الضعفاء الصغير : البخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، حلب ١٣٩٦ .  
١٧٦ - الضعفاء والمتروكون في سنن النسائي : وصي الله عباس ، رسالة علمية في جامعة أم -  
القرى .

- ١٧٧ - الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع : السخاوي ، طبع القدسي ١٣٥٣ .

( ط )

- ١٧٨ - الطبقات : خليفة بن خياط (ت ٢٤٠) تحقيق أكرم العمري ط ٢ ، دار طيبة .  
١٧٩ - طبقات الحفاظ : السيوطي (ت ٩١١) تحقيق علي عمر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٣ .  
١٨٠ - طبقات الحنابلة : ابن أبي يعلى الحنبلي (ت ٥٢٦) دار المعرفة ، بيروت .  
١٨١ - طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي ، تحقيق عبد الفتاح الحلوم ومحمود  
الطناحي ، ط ١ مكتبة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ .  
١٨٢ - الطبقات الكبرى : محمد بن سعد البصري (ت ٢٣٠) دار صادر ، بيروت ١٣٧٧ .  
١٨٣ - طرح الغرثيب شرح التقريب : الحافظ العراقي وأكمله ولده أبو زرة (ت ٨٢٦) جمعية  
النشر والتأليف الأهلية .

( ع )

- ١٨٤ - العرف في خبر من عثر : الذهبي ، تحقيق صلاح المنجد وفؤاد سيد ، الكويت ١٩٦٠ .

١٨٥ - عشرة النساء : النسائي ( ت ٣٠٣ ) ، تحقيق عمرو علي عمر ، ط ١ مكتبة السنة ، القاهرة

٠ ١٤٠٨

١٨٦ - علي الحديث : ابن أبي حاتم الرازي ، مصوره مكتبة المثنى عن الطبعة المصرية

المطبوعة عام ١٣٤٣ .

١٨٧ - العلل المنتاهية في الأحاديث الواهية : ابن الجوزي ، تحقيق إرشاد الحقيق

الأثرى ، المكتبة العلمية ، لاهور ، باكستان ١٣٩٩ .

١٨٨ - العلل ومعرفة الرجال : أحمد بن حنبل ( ت ٢٤١ ) تحقيق طلعت قورج واسماعيل

أوغلي ، انقره ١٩٦٣ .

١٨٩ - علوم الحديث : ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ( ت ٦٤٣ ) ، تحقيق

نور الدين عتر دار الفكر ، دمشق ١٤٠٦ .

١٩٠ - علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال : إكرام الله إمداد الحق رسالة علمية

بجامعة أم القرى .

١٩١ - عدة القارى شرح صحيح البخارى : بذر الدين القينى ( ت ٨٥٥ ) ، دار إحياء

التراث العربى ، بيروت .

١٩٢ - عمل اليوم والليلة : النسائي ، تحقيق فاروق حمادة ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة

٠ ١٤٠٦

( غ )

١٩٣ - الفاية شرح الهداية : الحافظ السخاوى ، رسالة علمية بجامعة أم القرى .

١٩٤ - غريب الحديث : أبو عبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤ ) ، حيدرآباد ١٩٦٤ .

١٩٥ - غريب الحديث ( المجلد الخامسة ) : أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الكريشى

( ت ٢٨٥ ) ، تحقيق سليمان العايد ، معهد البحث العلمى بمكة المكرمة .

( ف )

١٩٦ - فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية : علي القاري ، تحقيق عبدالفتاح أبوغدة ، مكتب

المطبوعات الاسلامية حلب ١٣٨٧ .

- ١٩٧ - فتح الباري شرح صحيح البخارى : ابن حجر ، صورة دار المعرفة عن الطبعة السلفية المطبوعة بالقاهرة عام ١٣٨٠ ، وكذلك طبعة بولاق ١٣٠١ أيضاً .
- ١٩٨ - فتح الباقي شرح ألفية المراقى : زكريا الانصارى ( ت ٩٢٥ ) مطبوع بذييل شرح المراقى لآفته في فاس ١٣٥٤ .
- ١٩٩ - الفتح الربانى لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيبانى : أحمد عبدالرحمن البناساعاى ، دار الشهاب بالقاهرة ،
- ٢٠٠ - فتح المفتى شرح ألفية الحديث : محمد بن عبدالرحمن السخاوى ، طبعة العاصمة القاهرة ١٣٨٨ ورجعت أيضاً إلى طبعة دار الكتب العلمية ، وإلى الجزء الذى حققه الشيخ حبيب الرحمن الاعطى .
- ٢٠١ - فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب : حماد الانصارى ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦ .
- ٢٠٢ - الفرق بين الفرق : عبدالقاهر البغدادى ( ت ٤٢٩ ) دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٠٣ - الفصل فى الجلل والأهواء والنحل : ابن حزم ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٠٤ - فضائل الصحابة : الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله عباس ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٣ .
- ٢٠٥ - فضائل الصحابة : الإمام النسائى ، تحقيق فاروق حمادة ، ط ١ ، دار الثقافة ، المغرب
- ٢٠٦ - فضائل القرآن : النسائى ، تحقيق فاروق حمادة ، ط ١ ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٤٠
- ٢٠٧ - فضل علم السلف على علم الخلف : ابن رجب الحنبلى ، تحقيق ناصر العجمى ، الدار السلفية ، الكويت .
- ٢٠٨ - الفكر المنهجى عند المحدثين : همام سعيد ، كتاب الأمة ، رئاسة المحاكم الشرعية ، قطر .
- ٢٠٩ - فنون الأفغان من عيون علوم القرآن : ابن الجوزى ، تحقيق حسن عتر ، ط ١ ، دار البشائر الاسلامية بيروت ١٤٠٨ .

- ٢١٠ - فهرسة ابن خير الإشبيلي ( ت ٥٧٥ ) ، ١٣٨٢ .
- ٢١١ - فهرس الفهارس والأثبت ومعجم المعاجم والمشیخات : عبد الحی الكتانی ، تحقیق إحسان عباس دار الغرب الاسلامی ، بیروت ١٤٠٢ .
- ٢١٢ - الفوائد المجموعة فی الأحادیث الموضوعة : محمد بن علی الشوكانی ، تحقیق عبد الرحمن المعلي القاهرة ١٣٨٠ .
- ٢١٣ - فیض الباری علی صحیح البخاری : محمد أنور شاه کشمیری ( ت ١٣٥٢ ) ، دار المعرفة بیروت .
- ٢١٤ - فیض القدیر شرح الجامع الصغیر : محمد عبدالرؤف المناوی ( ت ١٠٣١ ) ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ١٣٥٦ .

## ( ق )

- \* قاعدة فی الجرح والتعديل : السبکی . انظر : أربع رسائل فی علوم الحديث .
- \* قاعدة فی المؤرخین : السبکی . انظر : أربع رسائل فی علوم الحديث .
- ٢١٥ - القاموس المحيط : مجد الدین محمد بن یعقوب الفیروز آبادی ( ت ٨١٧ ) ، مطبعة مصطفى البانی ١٣٧١ .
- ٢١٦ - قطف الثمر فی رفع أسانید المصنفات فی الفنون والأثر : صالح الفلانی ( ت ١٢١٨ ) ، دار الشروق ١٤٠٥ .
- ٢١٧ - قفوا الأثر فی صفو علوم الأثر : محمد بن إبراهيم الرّیعی ، ابن الحنبلي ( ت ٩٧١ ) ، تحقیق عبدالفتاح أبوغدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٠٨ .
- ٢١٨ - قواعد فی علوم الحديث : طَفَرُ أحمد العشمانی التهانوی ( ت ١٣٩٤ ) ، تحقیق عبدالفتاح أبوغدة ، ط ٣ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ١٣٩٢ .

## ( ك )

- ٢١٩ - الکاشف فی معرفة من له رواية فی الكتب الستة : الذهبي ، تحقیق عزت عطية وموسى الموشى ، دار النصر ، القاهرة ١٣٩٢ .

- ٢٢٠ - الكامل فى ضعفاء الرجال : ابن عدى ( ت ٣٦٥ ) ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٤ .
- ٢٢١ - الكبائر وتبيين المحارم : الذهبي ، تحقيق محيي الدين مستو ، ط ١ ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ١٤٠٤ .
- ٢٢٢ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة : نور الدين الهيثمى ( ت ٨٠٧ ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ .
- ٢٢٣ - كشف النقاب عما يقوله الترمذى : وفي الباب ، محمد حبيب الله مختار ، طبع كراتشى
- ٢٢٤ - الكفاية فى علم الرواية : الخطيب البغدادى ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ٢٢٥ - الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات : لابن الكيال ( ت ٩٢٩ ) ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبى ، معهد البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

## ( ل )

- ٢٢٦ - اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة : جلال الدين السيوطى ، ط ١ ، المكتبة الحسينية ، القاهرة ١٣٥٢ .
- ٢٢٧ - اللباب فى تهذيب الأنساب : عز الدين ابن الأثير الجزرى ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٢٨ - لسان العرب : محمد بن كرم ابن منظور الافريقى ( ت ٧١١ ) ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٢٩ - لسان الميزان : ابن حجر ، صورة مؤسسة الأعلمى فى بيروت عن الطبعة الهندية المطبوعة عام ١٣٢٩ .
- ٢٣٠ - لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : عبد الفتاح أبوغدة ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٤ .

## ( م )

- ٢٣١ - ماتمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه : محمد عبد الرشيد النعمانى ، كراتشى دون تاريخ .
- ٢٣٢ - مباحث فى علم الجرح والتعديل : قاسم علي سمد ، ط ١ ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ١٤٠٨ .

- ٢٣٣ - المتروكون الذين تفرد بهم ابن ماجه : عبد الله مراد ، رسالة علمية في جامعة أم القرى ١٣٩٢ .
- ٢٣٤ - المتروكون والمجهولون ومروياتهم في سنن أبي داود : محمد صبران أفندي ، رسالة علمية في جامعة أم القرى .
- ٢٣٥ - المتوكون ومروياتهم في سنن الترمذى : موسى بوقس ، رسالة علمية في جامعة أم القرى .
- ٢٣٦ - المجتد في أسماء رجال ابن ماجه : الذهبي ، تحقيق باسم فيصل الجوابرة ، ط ١ ، دار الراية ، الرياض ١٤٠٩ .
- ٢٣٧ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : ابن حبان ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، حلب ١٣٩٦ .
- ٢٣٨ - مجلة البصائر ، العدد التاسع ، مجلة فصلية تصدر عن الاتحاد الثقافي في فرنسا .
- ٢٣٩ - مجلة دراسات تاريخية ، دمشق ، سنة ١٩٨٧ .
- ٢٤٠ - مجلة كلية أصول الدين الدين ، جامعة الامام محمد بن سعود ، العدد الرابع ١٤٠٢ .
- ٢٤١ - مجلة اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، السنة الثانية ، العدد الثاني ١٤٠٥ .
- ٢٤٢ - مجمع الزوائد : نور الدين الهيثمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٧ .
- ٢٤٣ - المجموع شرح المذهب : محيى الدين النووى ، مطبعة الامام ، مصر .
- ٢٤٤ - مجموع الفتاوى : ابن تيمية ، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، نشر ادارة الافتاء ، الرياض .
- ٢٤٥ - محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح : سراج الدين البلقيني ( ت ٨٠٥ ) ، تحقيق عائشة عبدالرحمن ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ٢٤٦ - المحدث الفاصل بين الراوى والواعى : الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ( ت نحو ٣٦٠ ) تحقيق محمد عجاج الخطيب ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩١ .

- ٢٤٧ - المحصول فى علم أصول الفقه : فخر الدين محمد بن عمر الرازى ( ت ٦٠٦ ) تحقيق  
طه العلوانى ، ط ١ ، مطبعة جامعة الامام محمد بن سعود . ١٤٠٠ .
- ٢٤٨ - المحلى : ابن حزم الأندلسى ، تحقيق أحمد شاكر ، المطبعة المنيرية ، القاهرة  
١٣٥١ .
- ٢٤٩ - محنة أحمد : حنبل بن اسحاق ( ت ٢٧٣ ) تحقيق فؤاد عبدالمنعم ، وطبعة  
محمد نعتى .
- ٢٥٠ - محنة الامام أحمد بن حنبل : عبدالغنى المقدسى ( ت ٦٠٠ ) تحقيق عبداللـه  
التركى ، ط ١ ، دار هجر ١٤٠٧ .
- ٢٥١ - المدخل الى السنن الكبرى : البيهقى ، تحقيق ضياء الرحمن الأعظمى ، الكويت .
- ٢٥٢ - المراسيل : أبوداود السجستانى ، تحقيق شبيب أرناؤوط ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة  
١٤٠٨ .
- ٢٥٣ - مسائل فى طلب العلم وأقسامه : الذهبى . انظر : ست رسائل للحافظ الذهبى .
- ٢٥٤ - مسائل نفيسة فى منهج كتابة التاريخ لابن حجر والعينى . . تحقيق صامل السلمى  
دار حراء .
- ٢٥٥ - المستدرك على الصحيحين : محمد بن عبدالله الحاكم النيسابورى ( ت ٤٠٥ ) ،  
دائرة المعارف النظامية ، الهند ١٣٤١ .
- ٢٥٦ - المستقصى من علم الاصول : محمد بن محمد الفزالى ( ت ٥٠٥ ) ط ١ ، الاميرية  
القاهرة ١٣٢٢ .
- ٢٥٧ - المسند : أحمد بن حنبل ، دار صادر ، والاجزاء التى حققها أحمد شاكر ، طبعة  
دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٥ .
- مسند البزار : انظر كشف الاستار .
- ٢٥٨ - مسند الطيالسى : سليمان بن داود ( ت ٢٠٤ ) بترتيب أحمد عبدالرحمن البنا ،  
القاهرة ، ١٣٧٢ .

- ٢٥٩ - مسند أبي بكر الصديق : أحمد بن علي المروزي ( ت ٢٩٢ ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، بيروت ١٣٩٣ .
- ٢٦٠ - مسند عبدالله بن أبي أوفى : يحيى بن محمد بن صاعد ( ت ٣١٨ ) ، تحقيق سعد الحميد ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٨ .
- ٢٦١ - مسند عمر بن عبد العزيز : محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ( ت ٣١٢ ) ، تحقيق محمد عوامة ، ط ٢ ، مؤسسة علوم القرآن ١٤٠٤ .
- ٢٦٢ - مشكاة المصابيح : محمد بن عبدالله التبريزي ( ت بعد ٧٣٧ ) ، ط ٢ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية ، ١٣٩٩ .
- ٢٦٣ - مشكل الآثار : الطحاوي ( ت ٣٢١ ) ، ط حيدر أباد الدكن ١٣٣٣ .
- ٢٦٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد الفيومي ( ت ٧٧٠ ) المكتبة العلمية ، بيروت
- ٢٦٥ - المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد : شمس الدين ابن الجزري ( ت ٨٣٣ ) ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ١٣٧٣ .
- ٢٦٦ - مصنف ابن أبي شيبة : عبدالله بن محمد ( ت ٢٣٥ ) الدار السلفية ، الهند .
- ٢٦٧ - مصنف عبد الرزاق : عبد الرزاق الصنعاني ( ت ٢١١ ) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت ١٣٩٠ .
- ٢٦٨ - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع : علي القاري ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٨ .
- ٢٦٩ - المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية : ابن حجر ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٢٧٠ - معالم السنن شرح سنن أبي داود : محمد بن محمد الخطابي ، القاهرة ١٣٦٧ .
- ٢٧١ - المعجم الأوسط : سليمان بن أحمد الطبراني ( ت ٣٦٠ ) تحقيق محمود طحان ، دار المعارف ، الرياض
- ٢٧٢ - المعجم الصغير : الطبراني ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ١٣٨٨ .



- ٢٧٣ - المعجم الكبير: الطبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، ط ١ ، بغداد .
- ٢٧٤ - المعجم الكبير: الذهبي ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، ط ١ ، مكتبة الصديق ، الطائف ١٤٠٨ .
- ٢٧٥ - المعجم المختص بمحدثي العصر: الذهبي ، تحقيق الهيلة ، ط ١ ، مكتبة الصديق ، الطائف ١٤٠٩ .
- ٢٧٦ - المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة الستة ، ابن عساكر ( ت ٥٧١ ) تحقيق سكيّنة الشهابي ، دمشق ١٩٨٠ .
- ٢٧٧ - المعجم الوسيط: إصدار مَجْمَع اللغة العربية في القاهرة ، تصوير دار الفكر ، بيروت .
- ٢٧٨ - معرفة الخِصَال المُكْتَرَة للذنوب: ابن حجر ، تحقيق جاسم الدوسري ، الدار السلفية ، الكويت .
- ٢٧٩ - معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري ، تحقيق د . معظم حسين ، الدار السلفية ، المدينة المنورة .
- ٢٨٠ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي ، تحقيق بشار معروف ، وصالح عباس ، وشعيب أرنؤوط ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ .
- ٢٨١ - المفني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار: زين الدين العراقي ( ت ٨٠٦ ) بهامش إحياء علوم الدين ، دار المعرفة بيروت .
- ٢٨٢ - المفني في أصول الفقه: جلال الدين عمر بن محمد الخُبَّازي ( ت ٦٩١ ) ، تحقيق محمد مظهر بقا ، معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٢٨٣ - المفني في الضعفاء: الذهبي ، تحقيق نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الاسلامي بقطر .
- ٢٨٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٨٥ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ( ت ٣٣٠ ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٦٩ .

- ٢٨٦ - المقتنى في سُرْد الكُنَى : الذهبي ، تحقيق محمد صالح المراد ، طبع المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨ .
- ٢٨٧ - المِلَل والنَّحَل : محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ( ت ٥٤٨ ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت ١٩٧٥ .
- ٢٨٨ - مناقب الإمام أحمد بن حنبل : ابن الجوزي ، تحقيق عبد الله التركي ، ط ١ مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٩٩ .
- ٢٨٩ - مناقب الإمام الشافعي : البيهقي ، تحقيق سيد أحمد صقر ، دار النصر ، ١٣٩١ .
- ٢٩٠ - المناهل السلسلة في الأحاديث المُسَلَّسَة : محمد عبد الباقي اللكنوي ، دار الكتب العلمية ١٤٠٣ .
- ٢٩١ - المنتقى من منهاج الاعتدال : الذهبي ، تحقيق محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ١٣٧٤ .
- ٢٩٢ - مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ أَوْ صَالِحُ الْحَدِيثِ : الذهبي ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٦ .
- نشرت باسم معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ، حيث خلط المحقق بسين رسالتين للذهبي ؟ ، وهي طبعة مليئة بالتحريفات الفاحشة .
- ٢٩٣ - المنحول من تعليقات الأصول : الفزالي ، تحقيق محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق .
- ٢٩٤ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية : ابن تيمية ، مصورة عن الطبعة البولاقية ١٣٢٢ .
- ٢٩٥ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : عبد الرحمن بن محمد العليمي ( ت ٩٢٨ ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٨٣ .
- ٢٩٦ - منهج الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال : قاسم علي سعد ، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥ .

- ٢٩٧ - مَنَهَجُ النِّقْدِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ : نور الدين عتر، ط ٣ ، دار الفكر، دمشق ١٤٠١ .
- ٢٩٨ - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي : بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةَ ( ت ٧٣٣ ) ، تحقيق محيى الدين رمضان ، مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة ، المجلد ٢١ و ٢٢ عام ١٩٧٥ .
- ٢٩٩ - منيف الرتبة لمن ثبت له شريفُ الصُّحْبَةِ : الحافظ العلائي ( مخطوط ) .
- ٣٠٠ - موارد الظفآن إلى زوائد ابن حبان : الهيثمي ، المطبعة السلفية .
- ٣٠١ - الموضوعات : أبو الفرج بن الجوزي ، ط ١ ، مطبعة المجد ، القاهرة ١٣٨٦ .
- ٣٠٢ - الموطأ : مالك بن أنس ( ت ١٧٩ ) ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، وشرح السيوطي أيضاً . طبع عيسى البابي الحلبي القاهرة .
- ٣٠٣ - الموقظة في مصطلح الحديث : الذهبي ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، ط ١ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ١٤٠٥ .
- ٣٠٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : الذهبي ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

## ( ن )

- ٣٠٥ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : يوسف بن تفرى بردى الأتابكي ( ت ٨٧٤ ) ، المؤسسة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣٠٦ - نزهة الألباب في الألقاب : ابن حجر ، تحقيق عبدالرحمن شmile الاهدل ، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة ، ورجعت أيضاً إلى طبعة عبدالعزيز السديري ، دار الرشد ، الرياض ١٤٠٩ .
- ٣٠٧ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر : ابن حجر العسقلاني ، مكتبة الفزالي ، دمشق .
- ٣٠٨ - نصب الراية لأحاديث الهداية : جمال الدين الزيلعي ( ت ٧٦٢ ) ، دار المأمون القاهرة

٣٠٩ - نظم الفرائد لما تضمنه حديثُ ذي البدين من الفوائد : العلائي ( ت ٧٦٣ ) ،

تحقيق كامل الراوي ، ط ١ ، بغداد ١٤٠٦ .

٣١٠ - نظم المتناثر من الحديث المتواتر : محمد بن جعفر الكتاني ( ت ١٣٤٥ ) ، دار

المعارف ، حلب .

٣١١ - النكت على ابن الصلاح : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق ربيع هادي عمير ، طبع

المجلس العلمي في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤ .

٣١٢ - نكتُ الهيميان في نكتِ العميان : خليل بن اييك الصفدي ( ت ٧٧٤ ) ، تحقيق

أحمد زكي ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ١٣٢٩ .

٣١٣ - النهاية في غريب الحديث : ابن الاثير الجزري ، تحقيق طاهر الزواوي ومحمود

الطناحي ، ط ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣ .

( هـ )

- هدى الساري مقدمة فتح الباري : ابن حجر ، انظر : فتح الباري .

( و )

٣١٤ - الوافي بالوفيات : الصفدي ، تحقيق جماعة من المحققين ، بيروت ، المعهد الألماني

للأبحاث الشرقية .

٣١٥ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : محمد أبوشهبة ، ط ١ ، عالم المعرفة ، جدة

١٤٠٣ .

٣١٦ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أحمد بن محمد بن خلّكان ( ت ٦٨١ ) ، تحقيق

إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٨ .

٣١٧ - يحيى بن معين وكتابه التاريخ : أحمد نور سيف ، ط ١ ، مطابع الهيئة المصرية

العامة للكتاب ، ١٣٩٩ .

## فهرس الموضوعات .

|     |                                                                           |
|-----|---------------------------------------------------------------------------|
| ١   | المقدمة .                                                                 |
| ١   | أسباب اختيار الموضوع .                                                    |
| ٢   | طريقة البحث فى هذه الرسالة .                                              |
| ٣   | خطة البحث .                                                               |
|     | المدخل .                                                                  |
| ١٠  | <u>الفصل الأول : الإمامُ الذهبي الناقد فى ضوء كتابه سير أعلام النبلاء</u> |
| ١٢  | <u>البحث الأول : الحافظ الذهبي وساعاته ومصنفاته فى ضوء كتابه</u>          |
| ١٢  | - المطلب الأول : ترجمة موجزة للحافظ الذهبي                                |
| ١٨  | - المطلب الثانى : ساعاته وقراءاته من خلال كتابه                           |
| ٢٩  | - المطلب الثالث : مصنفاته التى ذكرها فى كتابه                             |
| ٣٦  | <u>البحث الثانى : الذهبي الناقد فى ضوء أقواله فى "سير أعلام النبلاء"</u>  |
| ٣٦  | - المطلب الأول : أقواله النقدية فى العقيدة .                              |
| ٤٥  | - المطلب الثانى : أقواله النقدية فى الفقه .                               |
| ٥٠  | - المطلب الثالث : أقواله النقدية فى التصوف والصوفية .                     |
| ٥٩  | - المطلب الرابع : أقواله النقدية فى العلم والعلماء .                      |
| ٦٨  | - المطلب الخامس : أقواله النقدية فى محدثي عصره .                          |
| ٧٢  | - المطلب السادس : أقواله النقدية فى الحكم والسياسة .                      |
| ٧٤  | - المطلب السابع : أقواله النقدية للكتب .                                  |
| ٨٩  | - المطلب الثامن : نقد أقوال المترجمين .                                   |
| ٩٣  | - المطلب التاسع : نقد أحوال المترجمين .                                   |
| ٩٩  | - المطلب العاشر : نقد الأخبار والحكايات                                   |
| ١٠٥ | - المطلب الحادى عشر : النقد باستعمال التاريخ .                            |
| ١١٤ | - المطلب الثانى عشر : إنصاف الذهبي وورعه فى النقد .                       |
| ١٢٠ | <u>- الفصل الثانى : دراسة جوانب من كتاب "سير أعلام النبلاء"</u>           |
| ١٢١ | <u>البحث الأول : تحديد تاريخ تأليف الذهبي لكتابيه .</u>                   |
| ١٢٦ | <u>البحث الثانى : مفهوم الطبقة ومنهج فى ترتيبها فى كتابه .</u>            |

|     |                                                                                 |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣٩ | المبحث الثالث : الشيوخ والتلاميذ .                                              |
| ١٤٧ | المبحث الرابع : منهجه في ذكر الوفيات والولادات وأعمار المترجمين .               |
| ١٤٧ | ـ المطلب الأول : الوفيات .                                                      |
| ١٦٩ | ـ المطلب الثاني : الولادات .                                                    |
| ١٧٦ | ـ المطلب الثالث : أعمار المترجمين .                                             |
|     | <u>الباب الأول : دراسة أقوال الذهبي النقدية في الجرح والتعديل :</u>             |
| ١٨٢ | <u>الفصل الأول : البدعة وأثرها في الجرح .</u>                                   |
| ١٨٢ | لمحة تاريخية عن ظهور البدع والفرق .                                             |
| ١٨٦ | المبحث الأول : حكم رواية المبتدع .                                              |
| ١٩٠ | القسم الأول : البدع المكفرة .                                                   |
| ١٩٧ | القسم الثاني : البدع المفسدة .                                                  |
| ٢١٢ | المبحث الثاني : الاختلاف بسبب العقائد وأثره في الجرح .                          |
| ٢١٨ | المبحث الثالث : مسألة تكفير أهل البدع والأهواء .                                |
| ٢٢٤ | المبحث الرابع : أقسام البدع .                                                   |
| ٢٢٤ | أولاً : التشيع والرفض .                                                         |
| ٢٥٤ | ثانياً : النصب .                                                                |
| ٢٥٩ | ثالثاً : الخوارج .                                                              |
| ٢٧٢ | رابعاً : الإرجاء .                                                              |
| ٢٩١ | خامساً : القدرية .                                                              |
| ٣١٢ | سادساً : الجهمية والمعتزلة .                                                    |
| ٣٢٣ | سابعاً : علم الفلسفة والكلام .                                                  |
| ٣٣١ | المبحث الخامس : بدعة القول بخلق القرآن وأثرها في الجرح والتعديل .               |
| ٣٤٤ | ١ ـ اللفظية .                                                                   |
| ٣٥٥ | ٢ ـ الواقعة .                                                                   |
| ٣٥٧ | أثر مسألة خلق القرآن في الجرح والتعديل .                                        |
|     | <u>الفصل الثاني : دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في مباحث الجرح والتعديل</u> |
| ٣٧٣ | <u>المبحث الأول : الجرح ليريفية .</u>                                           |

- ٣٨٠ البحث الثاني : الجرح والتعديل المبهمان .
- ٣٩٢ البحث الثالث : تعارض الجرح والتعديل .
- ٤٠٠ البحث الرابع : عداوة الأقران وأثرها في الجرح .
- ٤٢٢ البحث الخامس : الاختلاط والتغير وأثرهما في الجرح .
- ٤٤٣ البحث السادس : التلقين وأثره في الجرح .
- ٤٥٠ البحث السابع : سرقة الحديث وأثرها في الجرح .
- ٤٥٦ البحث الثامن : أخذ الأجرة على الحديث وأثره في الجرح .
- ٤٦٩ البحث التاسع : تفسير بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل .

\* \* \*

## الباب الثاني : دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في الحديث وأئمة الجرح والتعديل :

### الفصل الاول : دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في الحديث

- ٤٨٤ البحث الاول : نقد الأحاديث
- ٤٨٤ أولاً : نقد السند
- ٤٨٦ ثانياً : نقد المتن
- ٤٩٠ ثالثاً : علل الحديث
- ٤٩٣ رابعاً : الأحاديث المتواترة
- ٤٩٥ خامساً : الأحاديث الموضوعة
- ٥٠٠ سادساً : الأحاديث المنكرة
- ٥٠٦ سابعاً : الأحاديث الفريية

### البحث الثاني : أقوال الحافظ الذهبي النقدية في الرواة وسباحة الاتصال والسماع ٥١٦

- ٥١٦ المطلب الاول : أقوال الذهبي في نقد الرواة
- ٥٤٥ المطلب الثاني : فوائد تتعلق بالاتصال والانقطاع
- ٥٥٢ البحث الثالث : أقوال الحافظ الذهبي النقدية في شرح الأحاديث
- ٥٧٧ الفصل الثاني : أقوال الحافظ الذهبي النقدية لأئمة الجرح والتعديل

\* \* \*

### الباب الثالث : دراسة أقوال الحافظ الذهبي النقدية في مسائل من علوم الحديث

#### الفصل الاول : دراسة أقوال الحافظ الذهبي لكتب السنة

##### المبحث الاول : مسند الامام أحمد بن حنبل

٦٣٨ درجة أحاديث المسند

٦٤٠ هل في المسند حديث موضوع

٦٤٢ ترتيب مسند الامام أحمد أمنية للحافظ الذهبي

##### المبحث الثاني : سنن الامام أبي داود السجستاني

٦٤٧ سكوت أبي داود على الحديث في سننه

##### المبحث الثالث : جامع الامام الترمذي

٦٦١ الرواة المتروكون وعدد مروياتهم

##### المبحث الرابع : النسائي وكتابه المجتبى

٦٦٦ تحقيق صحة نسبة المجتبى الى النسائي

٦٧٠ هل المجتبى من تصنيف النسائي أم ابن السني

##### المبحث الخامس : سنن ابن ماجه

٦٨٣ منزلة سنن ابن ماجه بين الكتب الستة

##### المبحث السادس : مستدرك الحاكم

٦٩١ شرط البخاري ومسلم

٦٩٦ معنى قول الحاكم : صحيح على شرط الشيخين أو صحيح على شرط أحدهما

٧٠٠ هل التزم الحاكم بشروط الصحيحين أو أحدهما

٧٠١ أسباب تساهل الحاكم وكثرة أوهامه في المستدرك

٧٠٨ مختصر المستدرك للذهبي

#### الفصل الثاني : دراسة أقوال الحافظ الذهبي في مباحث من مصطلح الحديث

##### المبحث الاول : كتابة الحديث وتدوينه

٧١٤ تعريف الكتابة والتدوين والتصنيف

٧١٩ النهي عن الكتابة



|     |                                                                         |
|-----|-------------------------------------------------------------------------|
| ٧٢٢ | الرخصة في الكتابة .                                                     |
| ٧٢٤ | التوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض .                                |
| ٧٣١ | <u>المبحث الثاني : الحديث الحسن ومرتبة راويه .</u>                      |
| ٧٤٠ | هل عُرف اصطلاح الحسن قبل الترمذي .                                      |
| ٧٤٢ | مرتبة راوي الحديث الحسن .                                               |
| ٧٥٢ | <u>المبحث الثالث : حكم رواية الحديث الموضوع .</u>                       |
| ٧٦٨ | <u>المبحث الرابع : الراوي الثقة .</u>                                   |
| ٧٦٨ | - المطلب الأول : تعريف الثقة وأنه ليس من شرطه عدم الخطأ .               |
| ٧٧٢ | تفاوت اصطلاح الثقة بين المتقدمين والمتأخرين .                           |
| ٧٧٣ | - المطلب الثاني : من لم يرو إلا عن ثقة في الغالب .                      |
| ٧٨٣ | هل رواية الثقة عن الراوي يقع بها التعديل .                              |
| ٧٨٥ | ترخص طائفة من الائمة بالرواية عن الضعفاء .                              |
| ٧٨٧ | - المطلب الثالث : زيادة الثقة .                                         |
| ٧٩٤ | <u>المبحث الخامس : التدليس .</u>                                        |
| ٧٩٥ | تدليس الاسناد .                                                         |
| ٧٩٧ | أنواع تدليس الاسناد .                                                   |
| ٨٠٠ | حكم تدليس الاسناد .                                                     |
| ٨٠٧ | تدليس الشيوخ .                                                          |
| ٨٠٩ | حكم تدليس الشيوخ .                                                      |
| ٨١٣ | تدليس البلايد .                                                         |
| ٨١٣ | حكم تدليس الصحابة .                                                     |
| ٨١٦ | <u>المبحث السادس : من وجوه تحمل الحديث وأدائه .</u>                     |
| ٨١٧ | ١ - ٢ - السماع والعرض .                                                 |
| ٨١٩ | ٣ - الاجازة .                                                           |
| ٨٢٧ | ٤ و ٥ - المناولة والمكاتبة .                                            |
| ٨٣١ | ٦ و ٧ و ٨ - الاعلام والوصية والوجادة .                                  |
| ٨٣٧ | <u>المبحث السابع : الرواية من أصل الكتاب وعدم الاتكال على الحفظ فقط</u> |

|           |                                                                   |
|-----------|-------------------------------------------------------------------|
| ٨٤٦ - ٨٩١ | المبحث الثامن : معرفة الصحابة رضى الله عنهم .                     |
| ٨٤٦       | - المطلب الاول : فوائد فى تعريف الصحابة                           |
| ٨٥٣       | - المطلب الثانى : تفاوت الصحابة فى الفضل وبيان من هو أفضل الصحابة |
| ٨٦١       | - المطلب الثالث : عدالة الصحابة رضى الله عنهم .                   |
| ٨٧٨       | - المطلب الرابع : حكم ما وقع بين الصحابة رضى الله عنهم .          |
| ٨٩٢ - ٩١٩ | المبحث التاسع : الاسناد وما يتعلق به .                            |
| ٨٩٢       | - المطلب الاول : الحديث السلسل                                    |
| ٩٠٦       | - المطلب الثانى : السابق واللاحق                                  |
| ٩١٩ - ٩٩٨ | المبحث العاشر : معرفة الرواة                                      |
| ٩١٩       | - المطلب الاول : بيان المهمل                                      |
| ٩٤١       | - المطلب الثانى : الانساب                                         |
| ٩٤٩       | - المطلب الثالث : الالقاب                                         |
| ٩٦٤       | الخاتمة                                                           |
| ٩٦٧       | شيت المراجع                                                       |

= = = = =

